

# فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري

(٨٢٥ - ٩٢٥)

وفي الهامش

- ١ - منهج الطلاب للمؤلف
  - ٢ - الرسائل النهيية في المسائل الدقيقة النهجية
- للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

المجلد الثاني

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

(حديث شريف)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ﴿ كتاب الفرائض ﴾

أى مسائل قسمة للوارث ، جمع فريضة ، بمعنى مفروضة : أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فبليت على غيرها . والقروض لغة التقدير . وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث . والأصل فيه قبل الإجماع آيات للوارث والأخبار بخبر الصحيحين « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر » وعلم الفرائض يحتاج كما نقله القاضى عن الأصحاب إلى ثلاثة علوم : علم الفتوى وعلم النسب وعلم الحساب ( يبدأ من تركه ميت ) ( وجوبا ) ( بما ) أى بحق ( تعلق بعين ) منها لا بحجر والعين التى تعلق بها حق ( كزكاة ) أى كمال وجبت فيه لأنه كالمرهون بها ( وجان ) لتعلق أرض الحنابة برقته ( ومرهون ) لتعلق دين الرهن به ( وما ) أى ومبيع ( مات مشترية مقلدا ) بشئته ، ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق حق فسخ البائع به سواء أوجر عليه قبل موته أم لا أما تعلق حق القرماء بالأموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجيز كما نقله فى الروضة عن الأصحاب فى القلس ( فبمؤن تجيز بمؤنه ) من نفسه وغيره فهو أعم من قوله بمؤنة تجيزه ( بمعروف ) بحسب يساره وإعساره ، ولا عبرة بما كان عليه فى حياته من إسرافه وتقديره وهذا من زيادى ( فبقضاء ) دينه ( المطلق الذى لزمه لوجوبه عليه ) ( بتنفيذ ) وصيته ( وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع بنجز فى مرض الموت ) ( من ثلث باقى ) وقدمت على الإرث لقوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين . وتقدما لصحة الميت كما فى الحياة ومن للائتناء فتدخل الوصايا بالثلث وبعضه ( والباقى ) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف ( لورثته ) على ما يأتى بيانه . وللارث أربعة أسباب لأنه إما ( بقرابة ) خاصة ( أو نكاح أو ولاء أو إسلام ) أى جهته فتصرف التركة أوباقها كما سيأتى لبيت المال إرثا للمسلمين عسوبة لحرأى داود وغيره « أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه » وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولأنهم يقولون عن الميت كالعصبة من القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لا لقائله وقد أوضحت ذلك فى شرح الروض ، وللارث أيضا شروط ذكرها ابن الهائم فى فصوله وبينها فى شرحها وله موانع تأتي

## ﴿ كتاب الفرائض ﴾

يبدأ من تركه ميت بما تعلق بعين كزكاة وجان ومرهون وماتات مشترية مقلدا فبمؤن تجيز بمؤنه بمعروف فبدينه فوصيته من ثلث باقى والباقى لورثته بقرابة أو نكاح أو ولاء أو إسلام



(والجمع على إرثه من الذكور) بالاختصار (عشرة) وبالبسط خمسة عشر (ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقا) أى لأبوين أولأب وألأم (وعم وابنه وابن أخ لغير أم) أى لأبوين أولأب في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاء . و) الجمع على إرثه (من الإناث) بالاختصار (سبع) وبالبسط عشر (بنت وبنت ابن وان نزل) أى الابن (وأم و جدة) أم أب وأم أم وان علنا (وأخت) مطلقا (وزوجة وذات ولاء) وتسمى بنو ولاء وذات ولاء أعم من تغييره بالمعق والمعقة (فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج ومسألهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثان للأب والباقي للابن (أو) اجتمع (الإناث) الوارث (بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين وزوجة) وسقطت الجدة بالأم وذات الولاء بالأخت المذكورة كما سقط بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم ومسألتهن من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنا عشر للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والأم والباقي للأخت (أو) اجتمع (الممكن) اجتماعه (منهما) أى من الصنفين (و) الوارث (أبوان) أى أب وأم (وابن وبنت وأحد زوجين) أى الذكور إن كان الميت أنثى والأنثى إن كان الميت ذكرا والسألة الأولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين (فلو لم يستغرقوا) أى الورثة من الصنفين التركة (صرفت كلها) ان قدوا كلهم (أو باقيةا) ان وجد بعضهم وهو ذوفرض (لبنت) (ال) (مال) إراثا (ان انتظم) أمره بأن يكون الإمام عادلا (وإلا) أى وإن لم ينتظم (رد مافضل) عن الورثة (على ذوى فروض غير زوجين بنسبتها) أى فروض من رد عليه ففى بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما سهمان من ستة للأم ربعها نصف سهم فتصح السألة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد وفى بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للأم فتصح السألة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة وللأم ثلاثة وفى بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للأم ربعها سهم وربع فتصح السألة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنات أحد وعشرون وللأم سبعة ولو كان ذو الفرض واحدا كبنت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنت فالباقي يمين بالنسبة والرد ضد العول الآتى لأنه زيادة فى قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص من قدرها وزيادة فى عددها (ثم) ان لم يوجد أحد من ذوى الفروض الذين يرده عليهم ورث (ذوو أرحام) وهم بقية الأقارب (وهم) أحد عشر صنفا (جد وجدة ساقطان) كأبى أم وأم أبى أم وان عليا وهذا صنف (وأولاد بنات) لصلب أولابن من ذكور وإناث (وبنات إخوة) لأبوين أولأب أولأم (وأولاد أخوات) كذلك (وبنو إخوة لأم وعم لأم) أى أخو الأب لأمه (وبنات أعمام) لأبوين أولأب أولأم (وعمات) بالرفع (وأخوال وخالات ومدلون بهم) أى بماعدا الأول إذالم يبق فى الأول من يدلى به ومن انقرد منهم حاز جميع المال ذكرنا كان وأنثى وفى كيفية توريثهم مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل مهم منزلة من يدلى به والثانى مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم الى الميت ففى بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباعا وعلى الثانى لبنت البنت لقربها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الأرحام والا فحكمه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه اذا جارت الملوثة فى مال المصالح وظفر به أحد

والجمع على إرثه من  
الذكور عشرة ابن  
وابنه وإن نزل وأب  
وأبوه وان علا وأخ  
مطلقا وعم وابنه وابن  
أخ لغير أم وزوج وذو  
ولاء ومن الإناث سبع  
بنت وبنت ابن وإن  
نزل وأم وجدة وأخت  
وزوجة وذات ولاء  
فلو اجتمع الذكور  
فالوارث أب وابن وزوج  
أو الإناث فبنت وبنت  
ابن وأم وأخت لأبوين  
وزوجة أو الممكن منها  
فأبوان وابن وبنت  
وأحد زوجين فلزم  
يستغرقوا صرفت كلها  
أو باقيةا لبنت مال إن  
انتظم وإلارد مافضل  
على ذوى فروض  
غير زوجين بنسبتها  
ثم ذوو أرحام وهم جد  
وجدة ساقطان وأولاد  
بنات وبنات إخوة  
وأولاد أخوات وبنو  
إخوة لأم وعم لأم  
وبنات أعمام وعمات  
وخوال وخالات  
ومدلون بهم .

يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والظاهر وجوبه .  
**(فصل في بيان الفروض وفروعها)** (الفروض) بمعنى الأنصاء للقدرة (في كتاب الله تعالى للورثة ستة بمولودونه ويعبر عنها ببنات أخصها الربع والثلث ونصف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالمهور لأنها أكبر كسر مفرد وهو الخمسة (لزوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . وولد الابن وإن نزل كالولد إجماعاً أولفظ الولد يشمل بناء على إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها للذكور بأن لا يكون لها فرع أولها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لأبوين وألأب (منفردات) عمن يأتي قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الأخت : وله أخت فلها نصف ما ترك . والمراد الأخت لأبوين أو لأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخرج بمنفردات مالو اجتمعن مع معصين أو أخواتهن أو اجتمعن بعضهن مع بعض كإسياني يانه (و) ثانياً (ربع) وهو لاثنتين (لزوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرها كان أو غيره سواء كان منه أيضاً لا قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن وجعل لهن في حالتيه نصف مال للزوجة في حالتيها لأن فيه ذكورة وهي تقتضي التصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد (و) ثالثاً (نصف) وهو (لها) أي لزوجته فأكثر (معها) أي مع فرع زوجها الوارث سواء أكان منها أيضاً لا قال تعالى فإن كان لكم ولد فلهن النصف والزوجة من الزوجين ولو في عدة طلاق رجعي (و) رابعاً (ثلثان) وهو لأربع (لنصف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب إذا انفردن عمن يعصين أو محجبن حرماناً أو نقصاناً قال تعالى في البنات فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وبنات الابن كالبنات كامر والبتان وبتا الابن مقيستان على الأخنتين وقال في الأخنتين فأكثر فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع أخوات لجابر بن مرض وسأل عن إثنين منه فدل على أن المراد الأختان فأكثر (و) خامساً (ثلث) وهو لاثنتين (لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا تعد من إخوة وأخوات) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له إخوة فلائمه السدس ولرأدهم اثنان فأكثر إجماعاً قبل إظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي أنه إذا كان مع الأم أب وأحد الزوجين فرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوى فيه الذكر وغيره قال تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فليكن واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والرداء أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجد مع إخوة) على ماسياني يانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادساً (سدس) وهو لبعة (لأب وجد لبيتها فرع وارث) قال تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد والجد كالأب لما مر في الولد والمراد جدهم بل بآتي وإلا فلا يرث بخصوص القرابة لأنه من ذوى الأرحام كامر (ولأم لبيتها ذلك) أي فرع وارث (أو تعد من إخوة وأخوات) اثنان فأكثر لما مر (ولجدة) فأكثر لأم وألأب لأنه أعطي الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا إن (لم يتدل بذكر بين اثنين) فإن أدلت به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لأنها من ذوى الأرحام كامر فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الإناث

**(فصل في الفروض في كتاب الله نصف لزوج ليس لزوجته فرع وارث ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم منفردات ، وربع لزوج لزوجته فرع وارث ولزوجة ليس لزوجها ذلك . وعمن لها معه : وثلثان لنصف تعدد من فرضه نصف . وثلث لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات واحد من ولدها وقد يفرض لجد مع إخوة . وسدس لأب وجد لبيتها فرع وارث ولأم لبيتها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة لم يتدل بذكر بين اثنين**

ولبت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أطي  
ولاخت فأكثر لأب  
مع أخت لأبوين ولواحد  
من ولد أم.

﴿فصل﴾ لا يحجب

أبوان وزوجان وولد  
بأحد بل ابن ابن  
أو ابن ابن أقرب منه  
وجد بمتوسط بينه  
وبين الميت وأخ لأبوين  
بأب وابن وابنه ولأب  
بهؤلاء وأخ لأبوين وأخ  
لأم بأب وجد وفرع  
وارث وابن أخ لأبوين  
بأب وجد وابن وابنه  
وأخ لأبوين ولأب  
ولأب بهؤلاء وابن أخ  
لأبوين وعم لأبوين  
بهؤلاء وعم وابن أخ لأب  
ولأب بهؤلاء وعم  
لأبوين وابن عم لأبوين  
بهؤلاء وعم لأب ولأب  
بهؤلاء وابن عم لأبوين  
وبنات ابن ابن أو بنتين  
إن لم يعصن واحدة  
لام بأب ولأب بأب  
وأم وبعدي كل جهة  
بقرباها وبعدي جهة  
أب بقربي جهة أم  
لا العكس وأخت كأخ  
وأخوات لأب بأختين  
لأبوين وعصبة  
باستغراق ذوى فروض  
ومن له ولاء بعصبة  
نسب والعصبة من  
لا مقدر له من الورثة

أو الله كور أو الإناث إلى الله كور كأم أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن  
أطي) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواء البخاري وقيس بما فيه غيره وقولي  
فأكثر مع أوبنت ابن أطي من زيادتي هنا (ولاخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين) كما في بنت الابن  
فأكثر مع البنت (ولواحد من ولد أم) ذكرنا كان أو غيره لما مر فأحجب الفروض ثلاثة عشر أربعة من  
الله كور والزواج والأب والجد والأخ للأم وتسعة من الإناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأم وذوات  
النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وإن كان يرث بالتعصيب أيضا .  
﴿فصل﴾ في الحجب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق . والحجب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث  
بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق  
وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب نقصان وقدمر (لا يحجب أبوان وزوجان وولد) ذكرنا كان أو غيره  
عن الإرث (بأحد) إجماعا وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقة (بل) يحجب غيرهم  
فيحجب (ابن ابن ابن) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) (و) يحجب (جد) أبواب وإن علا  
(بمتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحجب (أخ لأبوين بأب وابن وابنه) وإن نزل إجماعا (و)  
يحجب أخ (لأب بهؤلاء) الثلاثة (وأخ لأبوين) وبأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كما سيأتي (و)  
يحجب (أخ لأم بأب وجد وفرع وارث) وإن نزل ذكرنا كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لأبوين بأب وجد)  
أبيه وإن علا (ابن وابنه) وإن نزل (وأخ لأبوين) (و) أخ (لأب) لأنه أقرب منه (و) يحجب ابن أخ (لأب  
بهؤلاء) الستة (وابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن ابن أخ لأبوين بأبن أخ لأب لأنه أقرب  
منه (و) يحجب (عم لأبوين بهؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب) لذلك (و) يحجب عم (لأب بهؤلاء)  
الغاية (وعم لأبوين) لأنه أقوى منه (و) يحجب (ابن عم لأبوين بهؤلاء) التسعة (وعم لأب) لأنه  
أقرب منه (و) يحجب ابن عم (لأب بهؤلاء) العشرة (وابن عم لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن  
ابن عم لأبوين بأبن عم لأب . (فإن قلت) كل من العم لأبوين ولأب يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع  
أن ابن عم الميت وإن نزل يحجب عم أبيه وابن عم أبيه وإن نزل يحجب عم جده . (قلت) المراد بقربة السياق  
عم الميت لأعم أبيه ولا عم جده (و) تحجب (بنات ابن ابن أو بنتين) إن لم يعصن) بنحو أخ أو ابن عم فإن  
عصن يأخذن معه الباقي بعد ثلثي البنين بالتعصيب (و) تحجب (جدة لأم بأب) لأنها تدلى بها (و) تحجب  
جدة (لأب بأب) لأنها تدلى به (وأم) بالإجماع ولأن إرثها بالأمومة والأم أقرب منها (و) تحجب  
(بعدي كل جهة بقرباها) كأم أم وأم أم أم وكأم أم وأم أم (و) تحجب (بعدي جهة أب بقربي جهة  
أم) كأم أم وأم أم أب كأن أم الأب تحجب بالأم (لا العكس) أي لا تحجب بعدي جهة الأم بقربي  
جهة الأب كأم أم وأم أم أم بل يشتركان في السدس لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فالجدة  
التي تدلى به أولى (وأخت) من كل الجهات (كأخ) فيما يحجب به فتحجب الأخت لأبوين بالأب والابن  
وابن الابن ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولأم بأب وجد وفرع وارث نعم . الأخت لأبوين ولأب لا تسقط  
بالفروض للمستغرفة بخلاف الأخ كما يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (أخوات لأب بأختين لأبوين) كما  
في بنات الابن مع البنات فإن كان معهن أخ عصبن كما سيأتي ويحجب أيضا بأخت لأبوين معها بنت  
أو بنت ابن كما سيأتي (و) تحجب (عصبة) بمن يحجب (باستغراق ذوى فروض) للتركة كزوج  
وأم وأخ منها وعم فالعم محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من لهؤلاء) ذكرنا كان أو غيره (بعصبة  
نسب) لأنها أقوى منه (والعصبة) ويسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله للطبري وغيره  
(من لا مقدر له من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالأب والجد من جهة التعصيب



فيرث التركة أو ما فضل  
عن الفرض .

(فصل) لابن فأكثر  
التركة ولبن فأكثر  
مأمور ولو اجتمعا فللذكر  
مثل حظ الانثيين  
وولد الابن كالولد فلو  
اجتمعا والولد ذكر  
حجب ولد الابن أو  
أنثى فله ما زاد على فرضها  
ويعصب الذكرك من في  
درجته وكذا من فوقه  
إن لم يكن لها سدس  
فإن كان أنثى فلها مع  
بنت سدس ولا شيء  
لها مع أكثر منها  
وكذا طبقتين منهم .

(فصل) الأب يرث  
فرض مع فرع ذكر  
وارث ويتعصب مع  
قد فرع وارث وبهما  
مع فرع أنثى وارث  
ولأم مع أب واحد  
زوجين ثلث باق وجد  
لأب كآب إلا أنه لا يرد الأم  
ثلث باق ولا يسقط ولد  
غير أم ولأم أب .

(فصل) ولد أبوين  
كولد وولد أب كولد  
أبوين إلا في الشركة  
وهي زوج وأم وولد أم  
وأخ لأبوين فيشارك  
الأخ ولدى الأم

وتعيرى بالورثة أعم من تعيره بالجميع على تورثهم (فيرث التركة) إن لم يكن معه ذو فرض ولم ينتظم  
في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو ما فضل عن الفرض) إن كان معه ذو فرض ولم ينتظم في تلك  
الصورة بيت المال وكان ذو الفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستعراق إلا إذا انقلب إلى الفرض  
كالشقيق في المشتركة كما سيأتي ويصدق قولي فيرث التركة بالعصبة بنفسه وبغيره معا وما بعده  
بذلك وبالعصبة مع غيره وتعيرى هنا وفيما يأتي بالتركة أعم من تعيره بالمال .

(فصل) في كيفية إرث الاولاد وأولاد الابن افرادا واجتماعا (لابن فأكثر التركة) إجماعا  
(ولبن فأكثر مأمور) في الفروض من أن للبنات النصف وللاكثر الثلثين وذكرا هناتميا للأقسام وتوطئة  
لقولي (ولو اجتمعا) أى البنون والبنات (ف) التركة لهم (لذكر مثل حظ الانثيين) قال تعالى يوصيكم الله  
في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قيل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما يلزم الانثى من الجهاد  
وغيره (وولد الابن) وإن نزل (كالولد) فيها ذكر إجماعا (فلو اجتمعا والولد ذكر) أو ذكر معه أنثى كافهم  
بالأولى (حجب ولد الابن) إجماعا (أو أنثى) وإن تعددت (فله) أى الولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف  
أو ثلثين إن كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا بقرينة ما يأتي (ويعصب الذكرك) في الثانية (من في درجته)  
كأخته وبنت عمه (وكذا من فوقه) كعمته وبنت عم أبيه (إن لم يكن لها سدس) وإلا فلا يعصبها (فإن كان)  
ولد الابن (أنثى) وإن تعددت (فلها مع بنت سدس) كما مر تكلمة الثلثين (ولا شيء لها مع أكثر منها) كما  
مر بالإجماع (وكذا كل طبقتين منهم) أى من ولد الابن فولد الابن مع ولد الابن كولد الابن مع الولد  
فيما تقرر وهكذا .

(فصل) في كيفية إرث الاب والجد وإرث الام في حالة (الاب يرث بفرص مع) وجود (فرع ذكر وارث)  
وفرضه السدس كما مر ومعلوم أنه كغيره ممن له فرض يرث به في العول وعدمه إذ لم يفضل أكثر منه كأن  
يكون معه بنتان وأم وأبنتان وأم وزوج (و) يرث (بتعصيب مع قد فرع وارث) فإن كان معه وارث  
آخر كزوج أخذ الباقي بعده وإلا أخذ الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (مع فرع أنثى  
وارث) فله السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولأم) ثلث أو سدس كما مر في الفروض  
ولها (مع أب واحد زوجين ثلث باق) بعد الزوج أو الزوجة لائت الجميع ليأخذ الاب مثلى ما تأخذه الام  
واستبقوا فيها لفظ الثلث محافظة على الأدب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلأمه الثلث وإلا فما  
تأخذه الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالفرأوين  
لشهرتهما تشبيها لهما بالكوكب الاغر وبالعمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما ما ذكر وبالفريتين  
لقرابتهما (وجد لاب كآب) في أحكامه (إلا أنه لا يرد الام لثلث باق) في هاتين المسألتين لانه لا يساويها  
في الدرجة بخلاف الاب (ولا يسقط ولد غير أم) أى ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كما سيأتي بخلاف الاب  
فإنه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (أم أب) لانها لم تدل به بخلافها في الاب وإن تساوى في أن كلا منهما  
يسقط أم نفسه .

(فصل) في إرث الحواشي (ولد أبوين) ذكرًا كان أو أنثى يرث (كولد) فللذكر الواحد فأكثر جميع التركة  
والانثى النصف وللاكثر الثلثين فأكثر الثلثان ولذكر مثل حظ الانثيين عند اجتماع الذكور والإناث (وولد  
أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيها إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت الآية (إلا في الشركة) بفتح  
الراء الشدة وقد تنكسر وتسمى الحمازية والحجرية واليمية والنبرية (وهي زوج وأم وولد أم وأخ  
لأبوين فيشارك الاخ) لأبوين ولو مع من يساويه من الإخوة والاحوات (ولدى الام) في فرضها لا اشتراكه  
معهما في ولادة الام لهم وأصل المسئلة من ستة فإذا لم يكن مع الاخ من يساويه فثلثا من كسر عليهم ولا وفق

في ضرب عدد دم في الستة فتصح من ثمانية عشر والجددة فيها كالأم حكما (ولو كان) الأخ أcha (لأب سقط)  
لعدم ولادته من الأم المقتضية للمشاركة وأسقط من معه من أخوانه للساويات له ويسمى الأخ المشثوم ولو كان  
بدل الأخ أخت لأبوين أو لأب فرض لها النصف أو أكثر للثلاث وأعطيت المسألة ولو كان بدله خنثى صحت  
المسألة من ثمانية عشر نظير ما مر ستة للزوج واثان للأم وأربعة لولدى الأم واثان للخنثى وتوقف  
أربعة فان بان ذكرا رد على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد أو أنثى أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولدا لأبوين  
وولد للأب (كاجتماع الولد وولد الابن) فان كان ولدا لأبوين ذكرا أو ذكرا مع أنثى حجب ولد الأب أو أنثى  
وإن تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان أنثى فله ما مع شقيقة سدس ولا شيء لها مع أكثر (الأن الأخت  
لا يعصبها إلا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجاتها ومن هو أنزل منها  
كامر فلو ترك شخص أختين لأبوين وأختا لأب وابن أخ لأب فلا خنثى للثلاث والباقي لابن الأخ ولا يعصب  
الأخت (وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه) كالأخ (فتسقط أخت  
لأبوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولد أب) روى البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنتا وبنت  
ابن وأخت فقال لأقضي فيهما بما قضى به رسول الله ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس  
وما بقي فلا أخت وتعييرى بولد الأب أمهم من تعبيره بالأخوات (وابن أخ لغير أم كأيها) اجتماعا وانفرادا في  
الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب بابن الأخ لأبوين (لكن) يخالفه في أنه لا يرد  
الأم من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته) بخلاف أيها في الجميع كامر (ويسقط في الشركة)  
بخلاف أيها الشقيق كامر (وعم لغير أم) أي لأبوين أو لأب (كأخ كذلك) أي لغير الأم اجتماعا وانفرادا  
فمن انفرد منها أخذ كل التركة وإذا اجتمعا سقط العم لأب بالعم لأبوين (وكذا باقي عصبه نسب)  
كنى العم وبني بنيه وبني بني الإخوة.

(فصل) في الإرث بالولاء . (من لا عصبه له بنسب فتركتة أو الفاضل) منها عن الفرض (لمعتقه) بالاجتماع  
(وإن فقد المعتقد فهو) (لصيته بنفسه) في النسب كإبنته وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته  
مع عصبها وكأخته مع بنته لأنهما ليستا عصبه بنفسهما وتعتبر أقرب عصبات المعتقد وقت موت المعتقد  
فلومات المعتقد عن ابنتين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات المعتقد فولأه لابن المعتقد دون ابن ابنته وترتيبهم  
(كترتيبهم في نسب) فيقدم ابن المعتقد ثم ابن ابنته وان زل ثم أبوه ثم جده وإن علا وهكذا (لكن يقدم  
أخو معتق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فان الجد يشارك الأخ ويسقط ابن الأخ كامر ولو كان  
للمعتقد ابناعم أحدهما أخ لأب تقدم هنا لعمحض الإخوة للترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا  
بخلافه في النسب (وإن قددت عصبه نسب المعتقد فما ذكر) (لمعتقد المعتقد كعصبته كذلك) أي كافي عصبه  
المعتقد ثم معتق معتق المعتقد وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت بنت أباه فمعتقد عليها ثم اشترى الأب عبدا  
وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم مات عتيقه عنهما فيرثه لابن دون البنت لأنه عصبه معتق من النسب  
بنفسه والبنت معتقه المعتقد والأول أقوى وتسمى هذه مسألة القضا لما قيل إنه أخطأ فيها أربعمائة قاض غير  
للفقهاء حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو متمتعا اليه بنسب) كإبنته وان زل  
(الأولاء) كعتيقه فإنما ترثه بالولاء وبشر كإبنته فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبه معتق من نسب بنفسه  
كاعلم أكثر ذلك مما مر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله.

(فصل) في بيان ميراث الجد والإخوة . (لجد) اجتماع (مع ولد أبوين أو) ولد (أب بلا ذى فرض إلا أكثر  
من ثلث ومقاسمة كأخ) أما الثلث فلأن له مع الأم مثل ما لها غالبا والإخوة لا يتقصونهما عن السدس فلا  
يتقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلا أنه كالأخ في إدلائه بالأب وانما أخذ لا أكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا

ولو كان لأب سقط  
واجتماع الصنفين  
كاجتماع الولد وولد  
الابن إلا أن الأخت  
لا يعصبها إلا أخوها  
وأخت لغير أم مع بنت  
أو بنت ابن فأكثر عصبه  
فتسقط أخت لأبوين  
مع بنت ولد أب وابن أخ  
لغير أم كأيها لكن  
لا يرث الأم للسدس ولا  
يرث مع الجد ولا يعصب  
أخته ويسقط في  
الشركة وعم لغير أم  
كأخ كذلك وكذا  
بأق عصبه نسب .

(فصل) من لا عصبه  
له بنسب فتركتة أو  
الفاضل لمعتقه فلعصبته  
بنفسه كترتيبهم في  
نسب لكن يقدم  
أخو معتق وابن أخيه  
على جده فمعتقد  
المعتقد فعصبته كذلك  
ولا ترث امرأة بولاء  
إلا عتيقها أو متمتعا اليه  
بنسب أولاء .

(فصل) لجد مع ولد  
أبوين أو أب بلا ذى  
فرض إلا أكثر من ثلث  
ومقاسمة كأخ



العرض والتصيب فأخذباً كثرهما فإذا كان معه أخوان وأخت فالثلاث كثر أو أخ وأخت فالمقاسمة  
أكثر وضابطه أن الإخوة والأخوات إن كانوا مثليه وذلك في ثلاث صوراً أخوان أربع أخوات أخ وأختان  
استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لأنه أسهل وإن كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور  
أخ وأخت أختان ثلاث أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر أو فوقهما فالثلث أكثر ولا تنحصر صور  
(و) له من ذكر (به) أي بذي فرض (الأكثر من سدس وثلاث باق) بعد فرض (ومقاسمة) بعده ففي  
بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي  
بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر ولعمري فالثلاث أكثر من الثلاث مضابط ذكرته في شرح الروض وغيره هذا  
إن بقي أكثر من السدس (فإن لم يبق أكثر من سدس) بأن لم يبق شيء كبنتين وأم وزوج مع جد وإخوة  
أو بقی سدس كبنتين وأم مع جد وإخوة أو بقی دونه كبنتين وزوج مع جد وإخوة (أخذه) أي السدس (ولو  
مثلاً) كله أو بعضه كاعلم لأنه ذو فرض فيرجع إليه عند الضرورة (وسقطت الإخوة) لاستغراق ذوى  
الروض التركة (وكذا) للجد ماد كمر (معهما) أي مع ولد الأبوين وولد الأب (وبعد) حينئذ أي بحسب  
(ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة) فإن كان ولد الأبوين ذكراً أي أود ذكراً وأنثى أو أنثى معها بنت  
أو بنت ابن كاعلم (سقط ولد الأب) لأنهم يقولون للجد كلانا إليك سواء فزحمك يا خوتنا وأخذ حصتهم  
كأب أخذ الأب ما قصه إخوة الأم منها مثاله جد وأخ لأبوين وأخ وأخت لأب (والأب) أي وإن لم يكن ولد  
الأبوين من ذكر (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف و) تأخذ (من فوقها) مع  
ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) إن وجد ذلك في جد وشقيقتين وأخ لأب السئلة من ثلاثة أو من ستة للجد  
الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الأخ للأب وفي جد وشقيقتين وأخت لأب السئلة من خمسة  
للجد اثنتان يبق للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين فيقتصران عليها (ولا يفضل عنهما) أي عن الثلثين  
(شيء) لأن للجد الثلث فأكثر كما عرفنا (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) كجد  
وأخت لأبوين وأخ وأختين لأب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي لأب ولأب وهو واحد من ستة على  
أربعة فنضرب الأربعة في الستة فنصح السئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض لأخت مع جد إلا في  
الأكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (فلزوج نصف وللأخت ثلث وللجد  
سدس وللأخت نصف فنعول) السئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة  
(أثلاثاً) له الثلثان ولها الثلث فيضرب مخرجه في تسعة فنصح السئلة من سبعة وعشرين للأخت ستة وللزوج  
تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وإما فرض لها معه ولم يعصبها فباقي لنقصه بتعصيبها فيه عن السدس  
فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللأم السدس ولها السدس الباقي ومميت أكدرية  
لكدبرها على زيد مذهبه لمخالفتها القواعد وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها وقيل لأن سائلها كان اسمه  
أكدر وقيل غير ذلك كاذكرته في شرح الفصول.

وبه إلا أكثر من سدس  
وثالث باق ومقاسمة  
فإن لم يبق أكثر من  
سدس أخذه ولو عاتلا  
وسقطت الإخوة وكذا  
معهما وبعد ولد  
الأبوين عليه ولد الأب  
في القسمة فإن كان ولد  
الأبوين ذكراً سقط  
ولد الأب والاثناخذ  
الواحد إلى النصف  
ومن فوقها إلى الثلثين  
ولا يفضل عنهما شيء  
وقد فضل عن النصف  
فيكون لولد الأب ولا  
يفرض لأخت مع جد  
إلا في الأكدرية وهي  
زوج وأم وجد وأخت  
لغير أم فللزوج نصف  
وللأم ثلث وللجد سدس  
وللأخت نصف فنعول  
ثم يقسم الجد والأخت  
نصيبهما أثلاثاً.

(فصل) الكافران  
يتوارثان الآخرى  
وغيره ولا مسلم وكافر  
ولا متوارثان ما بينهما  
عرق ولم يعلم أسبقهما  
ولا يرث نحو مرتد

(فصل) في موانع الإرث وما يذكر معها (الكافران يتوارثان) وإن اختلفت ملتتهما كيهودى  
ونصرانى أو مجوسى وثنى لأن اللل في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فإذا بعد الحق إلا الضلال وقال لكم  
دينكم ولى دين (لا حربى وغيره) كذمى ومعاهد لا تقطع للوالة بينهما وقولى وغيره أعم من قوله وفى  
(ولا مسلم وكافر) وإن أسلم قبل قسمة التركة لذلك وغير الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا  
متوارثان ما بينهما عرق) كهم وحريق (ولم يعلم أسبقهما) موتاً سواء أعلم سبق أم لا لأن من شرط الإرث  
تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متلف فلو علم أسبقهما وفى وقت اليراث إلى البيان أو الصلح  
وتعيرى بنحو عرق أعم من تعيرى بفرق أو هدم أو غربة (ولا يرث نحو مرتد) كيهودى تنصراً أحداً إذ ليس

منه وبين أحدموالاة في الدين لأنه ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه ( ولا يورث ) لذلك  
 لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقتطوع ومات سرية وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان وارثه  
 لولا الرمة ومثله حد القذف ونحو من زيادتي وكذا ( كزنديق ) وهو من لا يتدين فلا يرث ولا يورث  
 لذلك ( ومن يهرق ) ولو مدبراً أو مكاتباً فلا يرث ولا يورث لنقصه ولأنه لو ورث الملك واللازم باطل ( إلا مبعضا  
 فيورث ) ما ملكه بحريته تمام ملكه عليه ولا شيء لسيدته منه لاستيفاء حقه بما اكتسبه بالرقية واستثنى  
 أيضا كافر له أمان جنى عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الأمان فسي واسترق وحصل الموت بالسرية  
 حاله رقه فإن قدر الدية لورثته ( ولا يرث قاتل ) من مقتوله ( وإن لم يضم ) بقتله لغير الترمذي وغيره بسند  
 صحيح ليس للقاتل شيء من الميراث ولتهمة استعجال قتله في بعض الصور وسد الباب في الباقي ولأن الإرث  
 للموالات والقاتل قطعها وأما المقتول فقد يرث القاتل بأن يجرحه أو يضربه ثم يموت هو قبله ومن الموانع  
 الدور الحكمي وهو أن يلزم من توريث شخص عدم توريثه كأخ أقرابن لليت فيثبت نسب الابن  
 ولا يرث كأم في الإقرار وأما استبهاج تأنخ الموت المذكور فنه من عده مانعا ومنهم من منع لما يأتي وقد  
 قال ابن الهائم في شرح كفايته للموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي  
 وما زاد عليها قسميته مانعا مجاز والأوجه ما قاله في غيره إنها ستة هذه الأربعة والرمة واختلاف العهد وإن  
 ما زاد عليها مجاز لأن انتفاء الإرث معها لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كما في  
 انتفاء النسب ( ومن قعد ) بأن تقطع خبره ( وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بمضي مدة ) من  
 ولادته ( لا يعيش فوقها ) يعطى ماله من يرثه حينئذ ( أي حين قيام البينة أو الحكم ) فإن مات قبل ذلك ولو  
 بالخطأ لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عند إطلاقهما الموت فإن أسندها إلى وقت سابق لسكونه سبق  
 بممة فينفي أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وإن سبقها ولعله مرادهم بنعطي ذلك السبب في الحكم ومثله  
 البينة بل أولى وتعيى حينئذ أعم من تعبير الأصل بوقت الحكم ( ولومات من يرثه ) المفقود قبل قيام  
 البينة والحكم بموته ( وقف حصته ) حتى يتبين حاله ( وعمل في ) حق ( الحاضر بالأسوأ ) فمن يسقط  
 منهم حياة المفقود أو موته لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك يقدر في حقه ذلك ومن  
 لا يختلف نصيبه بهما يعطاه ففي زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر العم وفي جد وأخ  
 لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فأخذ الثالث وفي حق الأخ لأبوين موته فأخذ النصف  
 ويبقى السدس إن تبين موته فلجد أو حياته فلا أخ ( ولو خلف حملا يرث ) لا محالة بعد انفصاله بأن كان  
 منه ( أو قد يرث ) بأن كان من غيره كحمل أخيه لأنه إن كان ذكر أو ورث أو أنثى فلا ( عمل باليقين فيه  
 وفي غيره ) قبل انفصاله ( فإن لم يكن وارثا سواه ) أي الحمل ( أو كان ) ثم ( أي وارثا ) قد يحجبه الحمل  
 ( أو ) كان ثم من لا يحجبه ( ولا مقدر له كولد وقف للتروك ) إلى انفصاله احتياطا لأنه لا حصر للحمل  
 ( أو لمقدر أعطيه عائلا إن أمكن عوله كزوجة حامل وأبوين ) لها من ولها سدسان عائلات لاحتمال  
 أن الحمل بنتان فتعول للسائلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وتسمى التبرية لأن عليا رضي  
 الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى  
 وإليه اللآب والرجعى فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالا صار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته  
 ( وإنا يرث ) الحمل ( إن انفصل حيا ) حياة مستقرة ( وعلم وجوده عند الموت ) بأن ولده له لأقل من  
 أكثر مدة الحمل ولم تكن حليمة فإن كانت حليمة قبل تلده لدون ستة أشهر ولا فلا يرث إلا إن اعترف الورثة  
 بوجوده عند الموت ( والشكل ) وهو من له آلتا الرجال والنساء أو جهة تقوم مقامهما ( إن لم يختلف  
 إرثه ) بدكورة وأنوثة ( كولد أم ) ومعتق ( أخذه أو لا ) أي وإن اختلف إرثه بهما ( عمل باليقين فيه

ولا يورث كزنديق  
 ومن يهرق إلا مبعضا  
 فيورث ولا يرث قاتل  
 وإن لم يضم ومن  
 قد وقف ماله حتى  
 تقوم بينة بموته أو  
 يحكم قاض به بمضي  
 مدة لا يعيش فوقها  
 ظنا فيعطى ماله من  
 يرثه حينئذ ولو مات  
 من يرثه وقفت حصته  
 وعمل في الحاضر  
 بالأسوأ ولو خلف حملا  
 يرث أو قد يرث عمل  
 باليقين فيه وفي غيره  
 فإن لم يكن وارث  
 سواه أو كان من قد  
 يحجبه أو لا مقدر له  
 كولد وقف للتروك  
 أو لمقدر أعطيه  
 عائلا إن أمكن عوله  
 كزوجة حامل وأبوين  
 وإنا يرث إن انفصل  
 حيا وعلم وجوده عند  
 الموت والشكل إن لم  
 يختلف إرثه كولد  
 أم أخذه وإلا عمل  
 باليقين فيه



وفي غيره ويوقف ماشك فيه (١١٠) ومن جمع جهتي فرض وتصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبت هي أخت لأب

وفي غيره ويوقف ماشك فيه (حتى يتبين الحال أو يقع الصلح في زوج وأب وولد خنثى للزوج الربع وللأب السدس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب) (ومن جمع جهتي فرض وتصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما) لأنهما سيان مختلفان فيستغرق المال إن انفرد (لا كبت هي أخت لأب بأن يطا) شخص بشبهة أو مجوس في نكاح (بنته قتل بنتا) وتبوت عنها (ق) ترث (بالبنوة) فقط لا بها وبالأخوة لأنها قرابتان يورث بكل منهما بالفرض منفردتين فيورث بأقواهما مجتمعتين لهما كما لاخت لأبوين لا ترث النصف بأخوة الأب والجدس بأخوة الأم وقولي لأب مع التصريح بالتصوير من زيادتي (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (بأقواهما) فقط والقوة (بأن تعجب إحداهما الأخرى كبت هي أخت لأب بأن يطا) من ذكر (أمه قتل بنتا) قرث منه بالبنوة دون الأخوة (أو) بأن (لا تعجب) إحداهما دون الأخرى (كأم هي أخت لأب بأن يطا) من ذكر (بنته قتل بنتا) قرث والدتها منها بالأخوة لأن الأم لا تعجب بخلاف الأخت (أو) بأن (تكون) إحداهما (أقل حجبا) من الأخرى (كأم أم هي أخت) لأب (بأن يطا) من ذكر (بنته الثانية قتل ولدا) فالأولى أم أمها وأخته لأبيه قرث منه بالجدود دون الأخوة لأن الجدة أم الأم إنما تعجبها الأم والأخت بحجبا جميعا كأم (ولو زاد أحد عاصيين) في درجة (بقرابة أخرى كابي عم أحدها أخ لأب) بأن يتعاقب أخوان على امرأة قتل لكل منهما ابنا ولأحدهما ابن من غيرها فابناه ابنا عم الابن الآخر وأحدهما أخوه لأمه (لم يقدم) على الآخر (ولو حجبه بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تعجب فلها فرض وإذا صارت بالحجب كأنها لم تكن فلم يرجع بها على التقديرين .

(فصل) في أصول المسائل وبيان ما يعول منها (إن كانت الورثة عصبات قسم للترك) هو أعم من قوله قسم المال (بينهم) بالسوية (إن محضوا ذكورا) كثلاثة بنين (أو إناثا) كثلاث نسوة أعتقن رقيقا بالسوية بينهم (فإن اجتمعوا) أي الصنفان من نسب (قدر الذكر اثنين) ففي ابن وبنت يقسم الترك على ثلاثة لابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسألة عدد رؤوسهم) بعد تقدير الذكر برأسين إذا كان معه أنثى (وإن كان فيها ذو فرض) كنصف (أو فرضين متماثلين المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من المخرج والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر (فمخرج النصف اثنان والثالث) والثلاثين (ثلاثة والربع أربعة والسدس ستة والتمن ثمانية) لأن أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الأعداد إلا النصف فإنه من التناصف فكان القسمة تناسفا واقتسا بالسوية ولو أخذ من اسم العدد لقل له ثني فالضم كما في غيره من ثلث وربع وغيرها (أو مختلفيه) أي المخرج (فإن تداخل مخرجاهما بأن في الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها) أي المسألة (أكثرها كسدس وثلث) في مسألة أم وولدها وأخ لغير أم فهي من ستة (أو توافقا بأن لم يفهما إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كسدس وثمانين) في مسألة أم وزوجة وابن فأصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (وللتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والأربعة والستة متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالتمثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل كما أوضحته في شرحي الفصول وغيرها (أو بتأينا بأن لم يفهما إلا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثين في أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخرج القروس سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض التأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجدود الأخوة ثمانية عشر

بأن يطا بنته قتل بنتا فبالبنوة أو جهتي فرض فأقواهما بأن تعجب إحداهما الأخرى كبت هي أخت لأب بأن يطا أمه قتل بنتا أو لا تعجب كأم هي أخت لأب بأن يطا بنته قتل بنتا أو تكون أقل حجبا كأم أم هي أخت بأن يطا بنته الثانية قتل ولدا ولو زاد أحد عاصيين بقرابة أخرى كابي عم أحدها أخ لأب لم يقدم ولو حجبه بنت عن فرضه .

(فصل) إن كانت الورثة عصبات قسم للترك بينهم أن محضوا ذكورا أو إناثا فإن اجتمع قدر الذكر اثنين وأصل المسألة عدد رؤوسهم وإن كان فيها ذو فرض أو فرضين متماثلين المخرج فأصلها منه فمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والتمن ثمانية أو مختلفيه فإن تداخل مخرجاهما بأن في الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها كسدس وثلث أو توافقا بأن لم يفهما

إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثمانين والمتداخلان متوافقان ولا عكس أو بتأينا بأن لم يفهما إلا واحد فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع فالأصول اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون

وسنة وثلاثين فأولها كأم وجد وخمسة إخوة لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده سدس صحيح وثالث ما يبقى هو هذا العدد الثاني كزوجة وأم وجد وسبعة إخوة لغير أم وإنما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثالث ما يبقى هو هذا العدد والتقدمون يحملون ذلك تصحيحا لا تأصيلا قال في الروضة وطريق للتأخيرين هو المختار الأصح الجاري على القاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (وتعول منها) ثلاثة (الستة عشرة وترا وشفعا) فتعول أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعلت بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما نطق له به وإلى ثمانية كهؤلاء وأم لها السدس واحد فعالت بثلاثها وكزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن والمقاضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف وللام الثلث واللاخت ما بقى ولا عول قليل له الناس على خلاف رأيك فقال فإن شاءوا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونسأدنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك وإلى تسعة كالمثل بهم أولا للعول إلى ثمانية وأخ لأم له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخر لأم فعالت بثلاثها وتسمى هذه الشريحية لأنها لما رقت للقاضى شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروع بالخاء المعجمة وبالجميم لكثرة سهامها العائلة ولكثرة الإناث فيها (والاثنا عشر لسبعة عشر وترا) فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوج وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللام اثنان ولكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لأم له السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لأم له اثنان (والأربعة والخمسون) وتعول عولة واحدة وترا بثمنها (السبعة وعشرين) كبنيتين وأبوين وزوجة للبنتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية وإنما أعالوا ليدخل النقص على الجميع كأرباب الديون والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم . [فرع] في تصحيح السائل ومعرفة أنصاء الورثة من الصحيح (إن انقسمت سهامها) أى للسئلة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد (أو انكسرت على نصف) منهم سهامه (فان باينته ضرب فى المسألة بعولها) إن عالت (عدده) مثاله بلا عول زوج وأخوان لغير أم هى من اثنين للزوج واحد يبقى واحد لا تصح قسمته على الأخوين ولا موافقة فيضرب عددها فى أصل المسألة فتصح من أربعة ومثاله بالعول زوج وخمس أخوات لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة وتصح يضرب خمسة فى سبعة فتصح من خمسة وثلاثين (ولا) بأن واقفته (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ صحت منه) مثاله بلا عول أم وأربعة أعمام لغير أم هى من ثلاثة للام واحد يبقى اثنان يوافقان عددا لأعمام بالنصف فيضرب نصفه اثنان فى ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها (فمن واقفت سهامها) منها أو من أحدها (عدده رد) العدد (لوقه) ومن لا) بأن باينته سهامه عدده (ترك) العدد بخاله وتعييرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم إن تماثل عدداها) يرد كل منهما إلى وقته أو يبقاها على حاله أو يرد أحدها وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى فى المسألة بعولها إن عالت (أحدها) أى العددين المتباينين (أو تدخلا) أى عدداها (فأكثرها) يضرب فيها (أو توافقا لحاصل ضرب وفق أحدها فى الآخر) يضرب فيها (أو تباينا لحاصل ضرب أحدها فى الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب فى كل منها صحت منه المسألة . وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا فى أحدهما وتباينا فى الآخر وأن بين عدديهما تماثلا وتدخلا وتوافقا وتباينا . والحاصل من ضرب ثلاثين فى أربعة اثناعشر فعليك بالتثليل لها ولتمثل بعضها فتعول أم وستة إخوة لأم وثمان عشرة أختا لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة للإخوة سهران يوافقان عددهم بالنصف فيرد إلى

وتعول منها الستة  
لعشرة وترا وشفعا  
والاثنا عشر لسبعة  
عشر وترا والأربعة  
والعشرون لسبعة  
وعشرين .

[ فرع ] إن

انقسمت سهامها  
من أصلها عليهم فذاك  
أو انكسرت على  
صنف فان باينته ضرب  
فى المسألة بعولها عدده  
والإفوقه فما بلغ صحت  
منه أو صنفين فمن  
واقفت سهامه عدده  
رد لوقه ومن لا ترك  
ثم إن تماثل عدداها  
ضرب فيها أحدها  
أو تدخلا فأكثرها  
أو توافقا لحاصل ضرب  
وفق أحدها فى الآخر  
أو تباينا لحاصل ضرب  
أحدها فى الآخر

ثلاثة وللأخوات أربعة يوافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة إخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متان لأن يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة إخوة لغير أم يرد عدد البنات إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (ويقال بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الأصناف كجدتين وثلاثة إخوة لأم وعمين أصلها ستة وتصح من ست وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستبراء على أربعة لأن الورثة في القرصة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما مر في اجتماع من يرث من الذكور والإناث ومنها الأب والأم والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا أريد) بعد تصحيح المسألة (معرفة نصيب كل حنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها ضرب فيها فابلق) الضرب (فهو نصيبه يسم على عدده) في جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بسنة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولأم واحد في ستة بسنة [فرع] في النساخات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الإزاحة والنقل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسمة . لو (مات) شخص (عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الأول (وإرثهم منه ك) إرثهم (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم التروك بين الباقيين (كإخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (وإلا) أي وإن ورثه غير الباقيين كان شركهم غير أم ورثه الباقيون ولم يكن إرثهم منه كإرثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (فصح مسألة كل) منهما (فان اقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسئلته) فذاك ظاهر كزوج وأختين لغير أم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الأولى من ستة وتقول إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب منها من الأولى اثنان منقسم عليها (وإلا) أي وإن لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئلته (فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسئلته ، وإلا) بأن ثابنا (فكلها) فما بلغ محتا منه (ومن له شيء من) المسئلة (الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (و) من (له شيء من) الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني (من الأول أو) (في وقته) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال الوفاق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت لأم عن أخت لأم وهي الأخت للأبوين في الأولى وعن أختين لأبوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب منهما من الأولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصيبها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللورثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للأب في الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفاق زوجة وثلاث بنات وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقيون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب منها من الأولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وماتت منه الستتان صار كمسئلة أولى فان مات ثالث عمل في مسئلته ماعمل في مسئلة الثاني وهكذا .

ويقال بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد فإذا أريد معرفة نصيب كل حنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها ضرب فيها فابلق فهو نصيبه يسم على عدده . [ فرع ] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين وإرثهم منه كمن الأول جعل كان الثاني لم يكن كإخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا فصح مسألة كل فان اقسم نصيب الثاني على مسئلته وإلا فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسئلته وإلا فكلها ومن له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها ومن الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني أو وقته



### (كتاب الوصية)

الشاملة للإيصاء لئلا يصل من وصي الشيء بكذا وصلة به لأن الموصي وصل خير دينه بخير عقبه وشرعاً  
لا معنى الإيصاء تبرع بحق مضاف ولو تقدير المأجد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإن التحقها حاكماً  
كالتبرع للتبرع في مرض الموت أو للحق به أو الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها  
أودين وأخبار خبر الصحيحين ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده  
(أركانها) لا معنى للإيصاء (موصى له) (موصى به) وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار  
ولو كافراً حرياً أو غيره أو محجوراً عنه أو فليس لصحة عبارتهم واحتياجهم للثواب (فلا تصح) الوصية  
(بدونها) أي الصفات المذكورة فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه وورثي ولو مكاتباً ومكره كسائر  
القيود ولعلم ملك الرقيق أو ضعفه والسكران كالمكفوف قد لا اختيار من زيادتي (و) شرط (في) الوصية  
له حالة كونه (مطلقاً) أي سواء أكان جهة أم غيرها (عدم معصية) في الوصية له (و) حالة كونه (غير جهة  
كونه معلوماً أهلاً للملك) واشتراط الأولين في غير الجهة من زيادتي (فلا تصح) لكافر يعلم لكونها معصية  
ولا (الحل سيحدث) لعدم وجوده (ولا لأحد هذين الرجلين) للجهل به نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين  
صح كما لو قال لوكيله به لأحد هذين (ولا لبيت) لأنه ليس أهلاً للملك (ولا لداية) لذلك (إلا إن فسر)  
الوصية لها (مطلقاً) يسكون اللام وتحتها أي بالصرف فيه فتصح لأن علقها على مالها فهو المقصود  
بالوصية في شرط قبوله ويتمين الصرف إلى جهة الدابة رعاية لمرض الموصي ولا يسلم علقها للمالك بل يصرفه  
الموصي فإن لم يكن فالتقاضى ولو بنائه (ولا) تصح (لعمارة كنيسة) من كافراً أو غيره للتبذير ولو كانت العمارة  
تربحاً بخلاف كنيسة تنزلها المارة ولو كفاً أو موقوفة على قوم يسكنونها ولا تصح لأهل الحرب ولا لأهل  
الردة (وتصح لعمارة مسجد ومصلحه ومطلقاً وتحمل) عند الإطلاق (عليهما) عملاً بالعرف فإن قال  
أردت عليك كقيل تبطل الوصية وبحت الرافعي صحها بأن المسجد ملكاً وعليه وقفاً قال النووي هذا هو  
الأقبح الأرجح (و) تصح (لكافر) ولو حرياً ومترداً (وقاتل) بحق أو غيره كالصدقة عليهما والجهة  
لها وصورتها في القاتل أن يوصي لرجل فيقتله ومنه قتل سيد الموصي له الوصية لأن الوصية لرقيق وصية  
لسيده كما سيأتي أما لو أوصى لمن يرتد أو محارب أو يقتله أو يقتل غيره عدواً فلا تصح لأنها معصية (والحل  
إن انفصل حياً) حياة مستقرة (لنحو ستة أشهر منها) أي من الوصية للعلم بأنه كان موجوداً عندها  
(أو) لأكثر منه (ولأربع سنين فأقل) منها (ولم تكن المرأة فراشاً) لزواج أو سيد أمكن كون الحل  
منه لأن الظاهر وجوده عندها ثدرة وطء الشبهة في تقدير الزنا إساءة ظن نعم لو لم تكن فراشاً قط لم تصح  
الوصية كما قل عن الاستاذ أي منصور فإن كانت فراشاً له أو انفصل لأكثر من أربع سنين لم تصح الوصية  
لأجل حال حدوثه معها أو بعدها في الأولى ولعدم وجوده عندها في الثانية. واعلم أن ثاني التوأمين تابع للأول  
مطلقاً وأن ما ذكرته من إلحاق الستة بما فوقها هو ما في الأصل وغيره تبعاً للنسب لكن صوب الاستنوي  
إلحاقها بما دونها معللاً بأنه لا بد من تهدير لحظة الوطء كما ذكره في محال آخر ويرد بان اللحظة إنما اعتبرت  
حرياً على الطالب من أن العلوق لا يقارن أول اللذة وإلا فالعبرة بالمقارنة فالسته ملحقة على هذا بما فوقها  
كما قالوه هنا على الأول بما دونها كما قالوه في المحال الآخر وبذلك علم أن كلا صحيح وأن التصويب سهو  
(ووارث) خاص حتى يعين هي قدر حصته (إن أجاز باقي الورثة) المطلقين التصرف وسواء أزداد  
على الثلث أم لا لخبر البيهقي بإسناد صالح لا وصية لوارث إلا أن يميز الورثة أما إذا لم يميزوا فلا تنفذ الوصية  
فإن أوصى لوارث غام كان وارثه يبيت المال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون ما زاد كما سيأتي مع زيادة  
(والعبرة بآرائهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصي فلا يسكنون ورثة (و) رددهم وإجازتهم بعده  
لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لوارث بقدر حصته) لأنه يستحقه بلا وصية

### (كتاب الوصية)

أركانها موصى له وبه  
وصيغة وموص وشرط  
فيه تكليف وحرية  
واختيار فلا تصح  
بدونها وفي الوصية له  
مطلقاً عدم معصية وغير  
جهة كونه معلوماً أهلاً  
للملك فلا تصح لحل  
سيحدث ولا لأحد  
هذين الرجلين  
ولا لبيت ولا لداية  
إلا إن فسر بعلقها ولا  
لعمارة كنيسة وتصح  
لعمارة مسجد ومصلحه  
ومطلقاً وتحمل عليهما  
ولكافر وقاتل والحل  
إن انفصل حياً لنحو  
ستة أشهر منها ولأربع  
سنين فأقل ولم تكن  
المرأة فراشاً ووارث إن  
أجاز باقي الورثة والعبرة  
بآرائهم وقت الموت  
وإجازتهم بعده  
ولا تصح لوارث بقدر  
حصته

وإنما صحت بعين هي قدر حصته كما لا يختلف الأغراض في الأعيان (والوصية لرفيق وصية لسيده)  
 أي تحمل عليها التصح ويقبلها الرفيق دون السيد لأن الخطاب معمول لا يقتصر إلى إذن السيد وتبصر بالرفيق  
 أعم من تبصره بالعبد (فإن عتق قبل موته) أي الوصي (فله) الوصية لأنه وقت القبول حر (و) شرط (في)  
 الوصي به كونه مباحا ينقل أي يقبل النقل من شخص إلى آخر (فتصح) الوصية (بمحمل إن انفصل حيا  
 أو ميتا (مضونا) بأن كان وله أمة وحنى عليه (وعلم وجوده عندها) أي الوصية وخرج بزيادة أو مضمونا  
 ولدا لبرهة إذا انفصل ميتا بحياة فان الوصية تبطل وما يفرمه الجاني للوارث لأن ما وجب في ولدها بدل ما نقص  
 منها وما وجب في ولده الأمة بدله ويصح القبول هنا وفيما قبل الوضع بناء على أن الحمل يعلم (وبشر وحمل  
 ولو) كان الحمل والفرد معدومين كافي الإجارة والساقاة (وبعهم) هو أعم من قوله وبأحد عبديه لأن الوصية  
 تحتمل الجهالة وبينه الوارث (وبنحس يقتنى ككلب قابل للتعليم) هو أولى من قوله معلم أوصى بملن  
 محل له اقتناؤه (وزبل وحرر عترة) ثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذي لا يقبل التعليم والحرر  
 والحررة غير المحترمة وخرج بالمباح نحو مزارع وصم وزيادتي ينقل ما لا ينقل كقود وحقنق نعم إن  
 أوصى بها لمن هاعليه صحت (ولو أوصى من له كلاب) تقتنى (بكلب) منها (أو) أوصى بها (ولعمتمول)  
 لم يوص بثله (صحت) أي الوصية وإن قل التمول في الثانية لأنه خير منها إذ لا قيمة لها أما إذا أوصى من لا كلب  
 له يقتنى بكلب فلا تصح الوصية لأن السكاب يتعذر شراؤه ولا يلزم الوارث اتها به ولو أوصى بكلبا لم يولس له  
 غيرها وأوصى بثل التمول دفع ثلها عدد الأقيمة إذ لا قيمة لها وتبصر بعمول أعم من تبصره بآماله (أو) أوصى  
 (من له طبل لهُو) وهو ما يضرب به الخشون وسطه ضيق وطرفاه واسعان (وطبل حل) كطبل حرب  
 ويضرب به للتهويل وطبل حجيح يضرب للإعلان بالقرول والارتحال (بطل حمل على الثاني) لأن  
 الموصى يقصد الثواب وهو لا يحصل بالحرام (وتلغو) الوصية (بالأول) أي بطل اللهو (إلا إن صلح  
 للثاني) أي طبل الحل بهيته أومع تغيير يبقى معه اسم الطبل وقولي للثاني أعم من قوله لحرب أو حجيح  
 لتناوله طبل البار ونحوه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بها) أي بالوصية وفي معناه ماصر في الضمان  
 (صرحه) إيجاباً (كأوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له) أو وهبته له (بعدموتى) في الثلاثة وقولي  
 كأوصيت إلى آخره أعم مما عبر به (وكناية كهوله من مالى) وإن أشعر كلام الأصل بأنه صريح ومعلوم  
 أن الكتابة تقتصر إلى النية أمّا قوله هو له فقط فإقرار الوصية كاعلم من بابه (وتلزم) أي الوصية (بموت)  
 لكن (مع قبول بعده ولو يترأخ في) موصى له (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لأن  
 للموصى أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء وبحوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تحجب  
 التسوية بينهم وإنما لم يشترط الفور في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول  
 بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة إلى القبول فيما لو كان الوصى به إعتاقاً كأن قال أعتقوا عني فلانا بعدموتى  
 بخلاف مالى أوصى له بربقته فإنه يحتاج إلى ذلك لاقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعدموت) لاقبله  
 ولأمنه كالقبول (فإن مات) الوصى له (لا بعد موت الوصى) بأن مات قبله أو معه (بطلت) وصيته  
 لأنها ليست بالازمة ولا آيلة إلى اللزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فيهما فإن كان  
 الوارث بيت المال فالقابل والراد هو الإمام وقولي لا بعده وخلفه أعم من تبصره بمذاكره (وملك  
 للموصى له) المعين للموصى به الذي ليس باعتاق بعد موت الوصى وقبل القبول (موقوف) إن قبل  
 بأن أنه ملكه بالموت) وإن رد بان أنه للوارث (وتتبعه) في الوقف (القوائد) الحاصلة من الوصى به  
 كشمرة وكسب (والمؤنة) والوفطرة (وبطالب موصى له) أي يطالبه الوارث أو الرفيق للموصى به  
 أو القائم مقامهما من ولى ووصى (بها) أي بالمؤنة (إن توقف في قبول ورد) فإن أراد الخلاص

والوصية لرفيق وصية  
 لسيده فإن عتق قبل  
 موته فله، وفي الموصى به  
 كونه مباحا ينقل فتصح  
 بمحمل إن انفصل حيا  
 أو مضمونا وعلم وجوده  
 عندها وبشر وحمل  
 ولو معدومين وبهم  
 وبنحس يقتنى ككلب  
 قابل للتعليم وزبل وحرر  
 محترمة ولو أوصى من له  
 كلاب بكلب أو بها وله  
 متمول صحت أو من له  
 طبل لهُو وطبل حل  
 بطل حمل على الثاني  
 وتلغو بالأول إلا إن  
 صلح للثاني، وفي الصيغة  
 لفظ يشعر بها صريحة  
 كأوصيت له بكذا أو  
 أعطوه له أو هو له بعد  
 موتى وكناية كهوله  
 من مالى وتلزم بموت  
 مع قبول بعده ولو  
 يترأخ في معين والوصى  
 بعد موت فإن مات  
 لا بعد موت للموصى  
 بطلت أو بعده خلفه  
 وإليه وملك الموصى له  
 موقوف إن قبل بأن  
 أنه ملكه بالموت  
 وتتبعه القوائد والمؤنة  
 وبطالب موصى له بها  
 إن توقف في قبول ورد

ردء أمواله أوصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث إلى إعتاقه فالمؤنة عليه وتعبيرى بالفوائد والمؤنة أعم من تعبيرة بما ذكره .

(فصل) في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة ( يبنى أن لا يوصى بزائد على ثلث ) والأحسن أن ينقص منه شيئا لحبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه قال التولي وغيره مكروهة والقاضى وغيره محرمة (قنطل) أى الوصية بالزائد (فيه إن رده وارث) خاص مطلق التصرف لأنه حقه فإن لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين ولا يجبر أو كان وهو غير مطلق التصرف فالظاهر أنه إن توقعت أهليته وقض الأمر إليها وإلا بطلت وعليه يحمل ما أتى به السبكي من البطلان (وإن أجاز في إجازته تنفيذ) للوصية بالزائد (ويعتبر المال) للوصى بثلثه مثلا (وقت الموت) لا وقت الوصية لأن الوصية تملك بعد الموت فلو أوصى برقيق ولا رقيق له ثم ملك عند الموت رقيقا تعلقت الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به واعتبر ثلث المال الفاضل عن الدين (ويعتبر من الثلث) الذى يوصى به (عق علق بالموت) ولو مع غيره (وتبرع بنجز في مرضه كوقف وهبة) ولو اختلف الوارث والتهب هل الهبة في الصحة أو المرض صدق التهب يمينه لأن العين في يده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أيضا ما النجز في محته فيحسب من رأس المال وكذا أم ولد بنجز عتقها في مرض موته ( وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث ) عنها ( فإن تمحضت عتقا ) كأن قال إذا مت فأتهم أحرار أوفسالم وبكرو غانم أحرار ( أفرع ) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقى بالثلث ولا يعتق من كل شخص ( وإلا ) بأن تمحضت غير عتق كأن أوصى زيد بمائة ولعمرو خمسين وبكرو خمسين ولم يرتب أو اجتمع العتق وغيره كأن أوصى بعتق سالم وقيمته مائة وزيد بمائة ولم يرتب وثلث ماله فيهما مائة ( قسط الثلث ) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زيد خمسين وكل من بكر وعمرو خمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعتق من سالم نصفه وزيد خمسون نعم لو دبر عبده وقيمته مائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتق للدبر على الوصية له ( ك ) تبرعات ( منجزة ) فإنه إن تمحض العتق كعتق عبيد أفرع حذرا من التشقيص في الجميع أو تمحض غيره كإبراء جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحدا من وكلاهما ووقف آخر وعتق آخر قسط الثلث مثل ما مر هذا إذا لم ترتب العتق والمنجزة ( فإن ترتبتا ) كأن قال أعتقوا بعد موتى سالم غانما وأعطوا زيدا مائة أو أعتقوا سالم غانما وأعطوا زيدا مائة أو أعتقتم تصدقتم ووقف ( قدم الأول ) منها ( فالأول إلى ) تمام ( الثلث ) ويوقف ما بقى على إجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم النجز لأنه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في العتق بالموت من زيادى ( ولو قال إن أعتقت غانما فسلم حر فأعتق غانما في مرض موته تعين ) للمعق بقيد زده بقولى ( إن خرج وحده من الثلث وإلا أفرع ) لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم إرقاق غانم فيموت شرط عتق سالم فإن لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعضه منه عتق فى الأول وغانم وبعض سالم فى الثانى ( ولو أوصى بمحاضر هو ثلث ماله ) وباقية غائب ( لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا ) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلث الحاضر لاحتمال سلامة الغائب .

[ فرع ] لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكما نص من الدين شيء دفع له ثلثه .

(فصل) في بيان الرض الخوف وللحق به القضى كل منهما الحجر في التبرع الزائد على الثلث. لو (تبرع في مرض مخوف) أى يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لأنه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برى منه فإنه ينفذ لتبين عدم الحجر (أو) في مرض (غير مخوف فمات

(فصل) يبنى أن لا يوصى بزائد على ثلث قنطل فيه إن رده وارث وإن أجاز تنفيذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من الثلث عتق علق بالموت وتبرع بنجز في مرضه كوقف وهبة وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحضت عتقا أفرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فإن ترتبتا قدم الأول فالأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غانما فسلم حر فأعتق غانما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا أفرع ولو أوصى بمحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا .

(فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات

ولم يحصل موته ( على حافة ) كسعال يوم أو يومين ( فكذا ) أي لم يقل ما زاد على الثالث لأنه حيثئذ خوف  
 لا اتصال للموت به فإن حمل عليها كان مات وبه جرب أو وجع ضرر أو عين نقد ( وإن شك فيه ) أي في أنه  
 مخوف ( لم يثبت إلا بطبيين مقبولي الشهادة ) لأنه يتعلق بحق آدمي ولا يثبت بسوسة ولا برجل وامرأتين إلا  
 أن يكون المرض علة باطنية إما أنه لا يطلع عليها الرجال غالباً فيثبت بمن ذكر ( ومن المخوف قولنج ) بضم القاف  
 وفتح اللام وكسرها وهو أن تتعقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البخار إلى السماع  
 فيؤدي إلى الهلاك ( وذات جنب ) وسماها الشافعي رضي الله عندها ذات الحاصر وهي قروح تحدث في داخل الجنب  
 بوجع شديد ثم تفتتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها خيق النفس والسعال  
 والحمل اللازمة ( ورعاف دائم ) بتثليث الراء لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم ( وإسهال متتابع ) لأنه ينشعب  
 رطوبات البدن ( أو ) غير متتابع كسعال يوم أو يومين ( و ) لكن ( خرج الطعام غير مستحيل ) بأن  
 يتخرق البطن فلا يمكنه الإمساك ( أو ) خرج ( بوجع ) ويسمى الزجر ( أو ) خرج ( بدم ) من عضو شريف  
 ككبد بخلاف دم البواسير واعتبار الإسهال في الثلاثة من زيادته ( ودق ) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب  
 ولا يعتمد على الحياة غالباً ( وابتداء فالج ) وهو استرخاء أحد شقي البدن طويلاً وبسببه غلبة الرطوبة والبلغم فإذا  
 هاج ربما أطفأ الحرارة العنصرية وأهلك بخلاف دوائه ويطلق الفالج أيضاً على استرخاء أي عضو كان  
 وهو المراد هنا ( وحمل مطبقة ) بكسر الباء أشهر من قبحها أي لازمة ( أو غيرها ) كالورود وهي التي تأتي كل يوم  
 والناب وهي التي تأتي يوماً وتقلع يوماً والثالث وهي التي تأتي يومين وتقلع يوماً وهي التي تأتي  
 يومين وتقلع يومين ( إلا الرابع ) وهي التي تأتي يوماً وتقلع يومين فليست مخوفة لأن المحموم بها يأخذ قوة في  
 يومى الاقتلاع والحمل اليسيرة ليست مخوفة بحال والرابع والورد والناب والثالث بكسر أولها ( و ) منه  
 ( أسر من اعتاد القتل ) للأسرى مسلماً كان أو كافراً فتعيرى بذلك أولى من تعيره بأسر كفار ( والتحام  
 قتال بين متكاثين ) أو قريبي التكافؤ سواء أكانا مسلمين أم كافرين أم مسلماً وكافراً ( وتهدم قتل )  
 هو أعم من قوله قصاص أو راجم ( واضطراب ربح ) حق ( راكب سفينة ) في بحر أو نهر عظيم ( وطلق )  
 بسبب ولادة ( وبقاء مشيمة ) وهي التي تسمى النساء الجللاس لأن هذه الأحوال تستعقب الهلاك  
 غالباً فإن انفصلت المشيمة فلا خوف إن لم يحصل بالولادة جراحة أو ضربان شديد .

( فصل ) في أحكام لفظة اللوصى بـ ( يتناول شاة ) بغير ( من جنسهما ) ( غير نسخة ) في الأولى  
 ( و ) غير ( تفصيل ) في الثانية فيتناول كل منهما صغير الجثة وكبيرها والمعب والسليم والذكر والأنثى والحقن  
 ضأناً ومحرزاً في الأولى وبغائى وعرباً في الثانية لصديق اسمها بذلك والهام في الشاة الواحدة أما السخلة  
 وهي الذكر والأنثى من الضأن والمز ما يبلغ سنة والفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عنها فلا يتناولها  
 الشاة والبعر أصغر منها فلو وصف الشاة والبعر بما بين الكبيرة أو الأنثى أو غيرها اعتبر وتعتبر بما ذكر  
 في البعر أولى من تعبيره بتناول الناقة ( و ) يتناول ( حمل وناقة غائى ) بتشديد الياء وتخفيفها ( وعرباً )  
 للامر ( لا أحدهما الآخر ) أي لا يتناول الحمل الناقول والعكس لأن الحمل للذكر والناقة للأنثى ( ولا ) تتناول  
 ( بقرة ثور أو عكسه ) لأن البقرة للأنثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووي في تحريره إن البقرة تقع  
 على الذكر والأنثى باتفاق أهل اللغة لأن وقوعها عليها لم يشترع عرفاً وإن وقعها عليه الأصحاب في الزكاة  
 ( ويتناول دابة ) في العرف ( فرسا وبعلاً وحماراً ) لاختيارها فيما عرفاً فلو قال دابة للكر والفر أو القتال  
 اختصت بالقرين أو الحمل فباللعل أو الحمار فإن اعتيد الحمل على البراذين دخلت قال للتولى فإن اعتيد  
 الحمل على الجمال أو البقر أعطى منها وقوله النووي وضمنه الرافعي وإن اعتيد القتال على الفيلة وقيل دابة  
 للقتال دخلت فيها يظهر ( و ) يتناول ( رقيق صغيراً وأنثى ومعياً وكافراً وعكوساً ) أي كبيراً وذكراً

ولم يعمل على حافة فكذا  
 وإن شك فيه لم يثبت إلا  
 بطبيين مقبولي الشهادة  
 ومن المخوف قولنج  
 وذات جنب ورعاف  
 دائم وإسهال متتابع أو  
 وخرج الطعام غير  
 مستحيل أو بوجع أو  
 بدم ودق وابتداء فالج  
 وحمل مطبقة أو غيرها  
 إلا الرابع وأسر من  
 اعتاد القتل والتحام  
 قتال بين متكاثين  
 وتهدم قتل واضطراب  
 ربح في راكب سفينة  
 وطلق وبقاء مشيمة .  
 ( فصل ) يتناول شاة  
 وبعر غير مسخلة وتفصيل  
 وحمل وناقة غائى وعرباً  
 لا أحدهما الآخر ولا  
 بقرة ثوراً وعكسه  
 ويتناول دابة فرساً  
 وبعلاً وحماراً ورقيق  
 صغيراً وأنثى ومعياً  
 وكافراً وعكوساً

وحتى وصلها مسلما لصديق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنمه له) عند موته (لغت) وصيته  
 إذا غنمه له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنمه له عند موته (اشترت له) شاة ولو لمعية فإن كان له غنم في الصورة  
 الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه [تنبيه] لو قال اشتروا لشاة مثلا  
 لم يشتر له معية كالو قال لو كيلة اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتلوا) حسا أو شرعا بقتل أو غيره (قبل  
 موته بطلت) وصيته وإن كان القتل مضنا إذا لارق له (وإن بقى واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن  
 يحسبه ويدفع قيمة ثالث وإن تلوا بعد موته ضمن ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم  
 وصورته أن يوصى بأحد أرقائه الموجودين فلو أوصى بأحد أرقائه فتلوا إلا واحدا لم تعين حتى لو ملك غيره  
 فتلوا ورث أن يعطى من الحادث وقولي فتلوا أعم من قوله فتلوا أو قتلوا (أو باعنا رقاب ثلاث) منها يعقن  
 لأنه أقل عدد يقع عليه اسم الجمع (فإن عجز ثلثه عنهن لم يشتر شقص) لأنه ليس برقة بل يشترى نفيسة  
 أو نفيسة ثان (فإن فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيستين شيء فلورثته) وتبطل الوصية فيه كالولم يوجد  
 إلا ما يشترى به شقص وقولي نفيسة من زيادتي (أو) أوصى (بصرف ثلثه للعق) اشترى شقص أي يجوز  
 شراؤه بلا خلاف سواء أقدر على التكثير أم لا لكن التكثير أولى وفاقا للسبكي (أو) أوصى (لحمها) بكذا  
 (هو) (من انفصل) منها (حيا) فلو أنت بحين فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى  
 لإطلاق لحمها عليهما أو أنت بحى وميت فلهما ذلك كله لأن الميت كالقدم (ولو قال إن كان حملك ذكرا  
 أو قال إن كان (أنثى) فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا وأنثى (لغت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر  
 ولا أنثى فإن ولدت في الأولى ذكرين وفي الثانية أنثيين قسم بينهما (أو) قال إن كان (يطنك ذكر) فله  
 كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا وأنثى (فللذكر) لأنه وجد يطنها وزيادة الأنثى لا تضر (أو) ولدت  
 (ذكرين أعطاه) أي الوصية به (الوارث من شاء منهما) كالو أوصى به يرجع فيه إلى يانه ولو قال  
 إن ولدتهم كرا فلهما تان أو أنثى فلهما مائة فولدت حتى دفع إليه الأقل كافي الروضة كأصلها (أو) أوصى  
 بشيء (لجيرانه) يصرف ذلك الشيء (لأربعين دار من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لحجر في ذلك  
 رواد السبكي وغيره ويقسم الوصية به على عدد الدور لا على عدد سكانها قال السبكي وينبغي أن يقسم حصة  
 كل دار على عدد سكانها ولو كان للوصي داران صرف إلى جيران أكثرهما سكنى فإن استويا فإلى جيرانهما  
 (أو) أوصى (للعلماء) يصرف (لأصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني كتاب الله تعالى  
 وما أريد به (وحدث) وهو علم يعرف به حال الراوى والروى وصحيحه وسقيمه وعليه وليس من  
 علمائه من اقتصر على مجرد السماع (وقته) وتقدم تعريفه أول السكتاب وخرج بما ذكر العالم بغير ذلك  
 كقري ومتمكلم ومعب وطبيب وأديب وهو الشغل بعلوم الأدب كالنحو والصرف والعروض (أو)  
 أوصى (للفقراء دخل الساكنين وعكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد فما أوصى به  
 لأحدهما يجوز دفعه للآخر (أو) أوصى (لشرك) بينهما (نصمين) كما في الزكاة بخلاف ماله أو وصى  
 به لثني زيد وبني عمرو فإنه يقسم على عددهم ولا ينصف (أو) أوصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية)  
 وهم النسب بولم يرض الله عنه (صحت ويكفي ثلاثة من كل) من العلماء والفقراء والساكنين والجمع  
 للذكور لأنها أقل الجمع (وله التفضيل) بين أحاد الثلاثة فأكثر ولو عين فقراء ببلدة ولا يقربها لم تصح  
 الوصية وذكر الأكثاف ثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل فيها وفي مسألة الجمع من زيادتي (أو)  
 أوصى (لزيد والفقراء) هو (كأحدهم) في جواز إعطائه أقل متمول لأنه ألحقه بهم في الإضافة (لكن  
 لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه وإن كان غنيا (أو) أوصى بشيء (لأقارب  
 زيدا) (لكل قريب) مسلما كان أو كافرا قهرا أو غنيا وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جند

ولو أوصى بشاة من  
 غنمه ولا غنمه له  
 أو من ماله اشترت له  
 أو بأحد أرقائه فتلوا  
 قبل موته بطلت وإن  
 بقى واحد تعين أو باعنا  
 رقاب ثلاث فإن عجز  
 ثلثه عنهن لم يشتر شقص  
 فإن فضل عن نفيسة  
 أو نفيستين شيء فلورثته  
 أو بصرف ثلثه للعق  
 اشترى شقص أو لحمها  
 فلن انفصل حيا  
 ولو قال إن كان حملك  
 ذكرا أو قال أنثى فله  
 كذا فولدتها لنت أو  
 يطنك ذكر فولدتها  
 قللذكر أو ذكرين  
 أعطاه الوارث من شاء  
 منهما أو لجيرانه  
 فلأربعين دار من كل  
 جانب أو للعلماء فلا صحاب  
 علوم الشرع من تفسير  
 وحدث وقته أو للفقراء  
 دخل الساكنين وعكسه  
 أو لهما شرك نصفين  
 أو لجمع معين غير  
 منحصر كالعلوية صحت  
 ويكفي ثلاثة من كل  
 وله التفضيل أو لزيد  
 والفقراء فكأحدهم  
 لكن لا يحرم أو لأقارب  
 زيد فلكل قريب من  
 أولاد أقرب جند



ينسب زيد أو أمه له وبعد أي الجدة (قبيلة) فلا يدخل أولاد جده فوقه ولا أولاد من في درجته فلو أوصى لأقارب حسنى لم يدخل أولاد من فوقه ولا أولاد حسنى بالتصغير وإن كان كل منهما أولاد على (إلا أبوين وولدا) فلا يدخلون في الأقارب لأنهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الأجداد والأحفاد كما صححوا في الشرحين والروضة تعبيرى بما ذكرنا أولى من تعبيره بالاصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الأم كإلى وصية العجم وقد شمله السنتى منه وهو ما صححه في الروضة كأصلها وقيل لا يدخل لأن العرب لا يفتخرون بقرابة الأم وصححه الاصل (أو) أوصى (لأقرب أقاربه) هو (لذرية) وإن نزلت ولو من أولاد البنات (قربى قبرى) فيقدم ولد الولد على ولد الولد الولد (قأبوة فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زيادى أى بنوة الإخوة (فجدودة) من قبل الأب أو الأم القربى فالقربى نظر فى الذرية إلى قوة إرثها وعصبيتها فى الجملة وفى الأخوة إلى قوة البنوة فيها فى الجملة وتقدم أخوة الأبوين على أخوة الأب ثم بعد من ذكر العمومة والخوالة ثم بنوتهم الكنى قال فى الكفاية يقدم العم والعمة على أبى الجد والخال والحالة على جد الأم وجدتها انتهى وكالم فى ذلك أبته كإلى الولاء والتصرح بتقديم الأبوة على الأخوة من زيادى وتعبرى بأخوة وجدودة أعم من تعبيره بأخ وجد (ولا يرجح بذكورة ووراثه) فيستوى أب وأم وابن وبنت وأخ وأخت لاستوائهم فى القرب ويقدم ولد بنت على ابن ابن لأن الأول أقرب (أو) أوصى (لأقارب نفسه) أو لأقرب أقارب نفسه (لم تدخل وراثته) إذ لا يوصى لهم عادة فيختص بالوصية الباقرن .

(فصل) فى أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه (تصح الوصية بمنافع) كما تصح بالاعيان مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضى التأيد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش واضطباد وأجرة حرفة بخلاف النادر كربة ولقطة لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر) بنكاح أو غيره لأنه من بناء الرقة كالسب وهذا ما صححه الاصل ونقله فى الروضة كأصلها عن العراقيين والنفوى قال الاسنوى وهو الراجح قولا ، وقيل إنه ملك للورثة لأنه بدل منفعة البضع وهى لا يوصى بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال فى الروضة كأصلها وهو الأشبه (والولد) الذى أتت به الوصى بمنفعته أمة كانت أو غيرها وكانت حاملا به عند الوصية أو حملت به بعد موت الوصى (كأمة) فى أن منفعته للموصى له وورثته للمالك لأنه جزء منها (وعلى مالك) للرقة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو فطرة أو كانت الوصية مؤبدة لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه باعتاق أو غيره وتعبرى بالمالك أعم من تعبيره بالوارث لشموله ماله أوصى بمنفعته لشخص وورثته لآخر فإن مؤنته على الآخر وتعبرى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (وله إعاقته) لأنه مالك لرقيقته لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يكتبه لجزءه عن الكسب وإذا اعتقه تبقى الوصية بحالها (و) له (يعيه لموصى له) مطلقا (وكذا لغيره إن أقت) للوصى النعمة (ب) مدة (معلومة) كإقيدتها ابن الرقة وغيره بخلاف ما إذا أبدها صريحا أو ضمنا أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له إذ لا فائدة له فيه ظاهرة نعم إن اجتمعا على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقولى بمعلومة من زيادى (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث إن أبد) النعمة لأنه حال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة (والا) بأن أبقاها بمدة معلومة (حسب منه) أى من الثلث (ما نقص) منها فى تقويمه مسلوب النعمة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة ثمانين فالوصية بشيرين (وتصح) الوصية (بحج) ولو نقل بنا على دخول النيابة فيه (ويحج) عنه (من ميقاته) عملا بتقييده إن قيده وحمل على للمهود شرعا إن أطلق (الإين قيد بأبعد) منه هو أولى من تعبيره بيلده (ف) يحج (منه) عملا بتقييده وحمله إذا وسعه الثلث وإلا فمن حيث أمكن وهذا من زيادى فى حج الفرض (وحجة الإسلام من رأس المال) كغيرها من الديون (إلا إن قيد بالثلث فنه) عملا بتقييده وفائدته مزاحمة الوصايا فإن لم يف بالهج من

ينسب زيد أو أمه له وبعد قبيلة إلا أبوين وولدا أو لأقرب أقاربه فلذرية قبرى قبرى فأبوة فأخوة فبنوتها فجدودة ولا يرجح بذكورة ووراثه أو لأقارب نفسه لم تدخل وراثته .

(فصل) تصح بمنافع فیدخل کسب معتاد ومهر والولد كأمة وعلى مالك مؤنة موصى بمنفعته وله إعاقته ويبيع لموصى له وكذا لغيره إن أقت بمعلومة وتعتبر قيمته كلها من الثلث إن أبد والا حسب منه ما نقص وتصح بحج ويحج من ميقاته إلا إن قيد بأبعد فنه وحجة الإسلام من رأس المال إلا إن قيد بالثلث فنه

للبيات ما يخصه كل من رأس المال وكسبة الإسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فان كان نذرا فان وقع في الصحة فكذلك أوفى للرض فمن الثلث (والغيره) من وارث وغيره (أن يحج عنه فرضا) من غير التركة (بغير إذنه) كقضاء الدين بخلاف حج النفل لا يفعله عنه بغير إذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير إذنه ولغيره فعله باذن الوارث وكسج الفرض فيما ذكر عمرة الفرض وأداء الزكاة والدين وقولي ولغيره أعم من قوله ولأجنبي وقولي فرضا من زيادتي (ويؤدي وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جوازا وإن كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة وبخيرة باعتاق وبغيره وإن سهل التكفير بغير الاعتاق في الخيرة لأنه نائبة شرعا (وكذا) يؤديها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العادة عن النيابة وبعد الولاء للبيت ولا ينافي ذلك مافي الروضة كأصلها في الأيمان من تصحيح الوقوع عنه في الرتبة لأنها بناء على تعليل النع في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق (وينفعه) أي اليت من وارث وغيره (صدقة ودعاء) بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فهم مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما يتنفع اليت بذلك ينتفع به التصديق والداعي أما القراءة فقال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى اليت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها ومما قاله من مشهور المذهب محمول على ما إذا قرأ لأبغضه الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع اليت نفعه وبين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض .

(فصل) في الرجوع عن الوصية (له) أي للموصي (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو نقضت) بها كأبطالها ورجعت فيها ورفضتها ورددتها (و) بنحو قوله (هذا لوارثي) مشيرا إلى الموصي به لأنه لا يكون ثوابه إلا إذا انقطع تعلق الوصي له عنه (و) بنحو (بيع ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) اظهر صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعبيرى بنحو إلى آخره أعم بما عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لأن كلامها توصل إلى ما يحصل له الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخلطه بامينا) وصى به بمرثله أو أجودا وأراد أمته لأنه أخرجه بذلك عن إمكان التسليم (و) خلطه (صبرة وصى بصاع منها بأجود) منها لأنه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية بخلاف ماله خلطها بمثلها لأنه لا زيادة أو بأردأ منها لأنه كالتخصيص (وطحنه برا) وصى به (وبذره له وعجنه دقيقا) وصى به (وعزله قطنا) وصى به (ونسجه غزلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا وبنائه وغرسه) بأرض وصى بها الظهور كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها وخرج باضافتي ما ذكر إلى ضمير الموصي ماله حصل ذلك بغير إذنه فليس رجوعا [فرع] إنكار للموصي الوصية ليس رجوعا إن كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه عمل إطلاقه في باب التدبير أنه ليس رجوعا ولو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعها بزيل الملك لم يكن رجوعا لأن المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد بعين ثم وصى بالعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا .

(فصل في الإبساء) وهو إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته وصيا وقد أوصى ابن مسعود رضي الله عنه فكتب وصيق إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله رواه البيهقي بإسناد حسن (أركانه) أربعة (موص وموصي وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصي بقضاء حق) كدين وتقييد وصية ورده ودية وعارية ومظلة (مامر) في الموصي بمال أول الباب وقد مر بيانه وهذا أولى من قوله وصح الإبساء في قضاء الدين وتقييد الوصية من كل حرم مكلف

ولغيره أن يحج عنه فرضا بغير إذنه ويؤدي وارث عنه كفارة مالية وكذا غير من ماله بغير إعتاق وينفعه صدقة ودعاء .

(فصل) له رجوع بنحو نقضت وهذا لوارثي وبيع ورهن وكتابة ولو بلا قبول وبوصية بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخلطه بامينا وصبرة وصى بصاع منها بأجود ووطحنه برا وبذره له وعجنه دقيقا وغزله قطنا ونسجه غزلا وقطعه ثوبا قيصا وبنائه وغرسه .

(فصل في الإبساء) أركانه موص وموصي وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصي بقضاء حق مامر

(و) شرط في الوصي (بأمر نحو طفل) كجنون ومجور سفيه (معه) أي مع مامر (ولاية عليه ابتداء) من الشرع لا بتفويض فلا يصح الايصاء بمن قد شيا من ذلك كصبي ومجنون ومكره ومن به رق وأم وعم ووصي لم يؤذن له فيه ونحوهم ابتداء من زيادتي (و) شرط (في الوصي عند الموت عدالة) ولو ظاهرة (وكفاية) في التصرف الوصي به (وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة) منه للمولى عليه (و) عدم (جهالة) فلا يصح الايصاء بمن قد شيا من ذلك كصبي ومجنون وفاسق ومجهول ومن به رق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم وللهمة في الباقي ويصح الايصاء إلى كافر معصوم عدل في دينه على كافر وقولي عند الموت مع ذكر عدم العداوة والجهالة من زيادتي واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الايصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو أوصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح (ولا يضر عمي) لأن الأعمى متمكن من التوكيل فيما لا يمكن منه (و) لا (أنوثة) لما في سنن أبي داود أن عمر أوصى إلى حفصة (والأم أولى) من غيرها إذا حصلت الشروط فيها عند الموت لو فور شفقها وخروجها من خلاف الاصطخري فإنه يرى أنها تلي بعد الأب والجد (وينزل ولي) من أب وجد ووصي وقاض وقيمه (بفسق لا إمام) لتعلق المصالح السكينة بولايته وتعميرى بالولي أعم مما عبر به (و) شرط (في الوصي فيه كونه تصرفا ماليا) بقيد زدته بقولي (مباحا فلا يصح) الايصاء (في تزويج) لأن غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة (و) لا في (معصية) كبناء كنيسة لمنافاتها له لكونه قربة (و) شرط (في الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به) أي بالايصاء وفي معناه مامر في الضمان (كأوصيت) إليك (أو فوضت إليك أو جعلتك وصيا ولو) كان الإيجاب مؤقتا ومعلقا كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصي لأنه يحتمل الجهالات والأخطار (وقولي كوكالة) فيكتفي بالعمل وقولي كوكالة من زيادتي ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كما في الوصية بالمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلا تقتصر على أوصيت إليك مثلا لعا (وسن ايصاء بأمر نحو طفل) كجنون (وبقضاء نحو حق) إن (لم يعجز عنه حالا أو) عجز و (به شهود) استباقا للخيرات فإن عجز عنه حالا ولا شهود به وجب الايصاء مسارعة لبرائة ذمته وإطلاق الأصل سن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فإن لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادتي وتعميرى بحق أعم مما عبر به (ولا يصح) أي الايصاء من أب (على نحو طفل والجد بصفة الولاية) عليه لأن ولايته ثابتة شرعا وخرج زيادتي على نحو طفل نصب وصي في قضاء الحقوق فصحيح (ولو أوصى اثنين) ولو لم يتبا وقبلا (لم ينفرد واحد) منهما بالتصرف (إلا بإذنه) له في الانفراد فله الانفراد عملا بالإذن نعم له الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين في التركة جنسه وإن لم يأذن له لكن نازع الشيخان في جواز الإقدام عليه (ولكل) من الوصي والوصي (رجوع) عن الايصاء متى شاء لأنه عقد جائز كالوكالة قال في الروضة إلا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع (وصدق يمينه ولي) وصيا كان أو قيا أو غيره (في إنفاق على موليه) بقيد زدته بقولي (لائق) بالحال (لا في دفع المال) إليه بعد كاله فلا يصدق بل المصدق موليه يمينه إذ لا تعسر إقامة البيعة عليه بخلاف الاغناق وقولي يمينه من زيادتي وتعميرى بالولي وبموليه أعم من تعبيره بالوصي والطفل.

(كتاب الوديعة)

قال على الإيداع على العين المودعة من ودع الشيء يدع إذا سكن لأنها ساكنة عند الوديعة وقيل من قولهم فلان في دعة أي راحة لأنها في راحة الوديعة ومراعاته. والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وخبر أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب

وبأمر نحو طفل معه ولاية له عليه ابتداء وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمي وأنوثة والأم أولى وينزل ولي يفسق لا إمام وفي الوصي فيه كونه تصرفا ماليا مباحا فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به كأوصيت أو فوضت إليك أو جعلتك وصيا ولو مؤقتا ومعلقا وقولي كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسن ايصاء بأمر نحو طفل وبقضاء نحو حق لم يعجز عنه حالا أو به شهود ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحد إلا بإذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في إنفاق على موليه لائق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة)

والحاكم وقال على شرط مسلم ولأن بالناس حاجة بل ضرورة لها (أركانها) أي الوديعة بمعنى الإيداع أربعة (وديعة) بمعنى العين المودعة (وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما) أي في اللودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لأن الإيداع استنباط في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كجنون ومجنون سفيه (ضمن) ما أخذه منه لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا يزول الضمان إلا بالرد إلى ولي أمره نعم إن أخذه منه حسبة خوفا على تلفه في يده أو أتلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بأن أودع شخص نحو صبي (إنما يضمن بإتلاف) منه لأنه لم يسلطه على إتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده إذ لا يلزم الحفظ وظاهر أن ضمان التلف إنما يكون في متمول (و) شرط (في الوديعة كونها محترمة) ولو نجسا ككلب ينفع ونحوه بر بخلاف غير المحترمة ككلب لا ينفع وآلته وهذان زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب اللودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت نعم لو قال الوديع أودعني مثلا فدفعه له ساكتا فيشبه أن يكفي ذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من أحدهما به عليه الزكشي . والإيجاب إما صريح (كأودعتك هذا أو استحضتلكه أو) كناية مع النية (كخذه فان عجز) من يراد الإيداع عنده (عن حفظها) أي الوديعة (حرم) عليه (أخذها) لأنه عرضها للتلف (أو) قدر عليه (و) لم يثق بأمانته فيها (كره) له أخذها خشية الحيانة فيها قال ابن الرفعة إلا أن يعلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والإيداع صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا بالتحريم وأثر التحريم مقصور على الإثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانته فيها (سن) له أخذها بقيد زده بقولي (إن لم يتعين) له أخذها لحرم مسلم « والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » فإن تعين بأن لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على إتلاف منفعتها ومنفعة حرزه محانا (وترفع) الوديعة أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما وجنونه وإغماقه) وحجر سفيه عليه (واسترداد) من اللودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متصلة فيها لا تتبع كالرهن سواء كانت تجعل أم لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سيل والوديع محسن في الجملة (و) قد تضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أو دار أخرى دونها حرزا) وإن لم ينه اللودع عن نقلها لأنه عرضها للتلف نعم إن نقلها يظن أنها ملكه ولم ينتفع بها لم يضمن وخارج عما ذكر ما لو نقلها إلى مثل ذلك حرزا أو إلى أحرز أو نقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو خان واحد ولم ينه اللودع فإنه لا ضمان وإن كان البيت الأول أحرز (و) كأن يودعها غيره ولو قاضيا (بلا إذن) من اللودع (ولا عذر) له لأن اللودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو أودعها غيره لعذر كمرض وسفر (وله استعانة بمن يحملها الحرز) أو عطفها أو يسبقها المفهوم ذلك بالأولى لأن العادة جرت بذلك (وعليه لعذر كإرادة سفر) ومرض وخوف وحريق في البقعة وإشراف الحرز على الخراب ولم يجد غيره (ردها للمالكها أو وكيله) إن قدها ردها (لقاض) وعليه أخذها (و) إن قدها ردها (لأمين) ولا يكلف تأخير السفر وتبيري بالعذر أعم مما عبر به وعطف الأمين في المرض الخوف بإلقاء أولى من عطفه له بأو (وينبغي عن الآخرين وصية) بها (اليها فهو خير عند فقد الأولين بين ردها للقاضي والوصية بها إليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمين والوصية بها إليه والمراد بالوصية بها الإعلام بها والأمر بردها مع وصفها بما تتميز به أو الإشارة لعينها ومع ذلك يجب الإشهاد كافي الرافعي عن الغزالي (فإن لم يفعل) أي لم يرددها ولم يوص بها لمن ذكر كذا ذكر (ضمن إن تمكن) من ردها أو الإيصاء بها سافر بها أم لا لأنه عرضها للفوات إذا الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه وحرز السفر دون حرز الحضر بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات فجأة أو قتل غيلة أو سافر بها لعجزه عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضي أما القاضي إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لأنه أمين الشرع بخلاف سائر الأماناء ولعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وإنما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا نصريح منه بأن

أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما ما في موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن وفي عكسه إنما يضمن بإتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كأودعتك هذا أو كخذه استحضتلكه أو كخذه فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يثق بأمانته كره وإلا سن أن لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وإغماقه واسترداد ورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أو دار لأخرى دونها حرزا وكان يودعها بلا إذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها الحرز وعليه لعذر كإرادة سفر ردها للمالكها أو وكيله فلقاض فلا أمين وينبغي عن الآخرين وصية اليها فان لم يفعل ضمن إن تمكن

وكان يدقها بموضع

ويسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها وسكانه لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو لبسها عند حاجتها أو علف دابة لا إن نهاه فان أعطاه علفا علفها منه ولا اراجعه أو وكيله فالتقاضى وكان تلفت بمخالفة مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به وتلف ما فيه به لا بغيره ولا إن نهاه عن قفلين فأقفلها ولو أعطاه دراهم بسوق وقال أحفظها في البيت فأخر بلاعذر أو أربطها في كك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها يده بالرابط فيه فصاعت بنحو غفلة ضمن لا بأخذ غاصب ولا بمحطها بحجة أو أجهل بحبك ضمن بربطها وكان يضعها كأن يضعها في غير حرز مثلها أو يبدل عليها ظالمًا أو يسلمها لمكرها ويرجع عليه وكان ينتفع بها كلبس وركوب لا لعذر وكان يأخذها لينتفع بها لا إن نوى الأخذ وكان يخلطها بمال ولم تميز ولو للمودع وكان

عدم إصاها ليس شرطًا وإن مات عن مرض وهو الوجه وقد أوضحته في شرح الروض (وكان يدقها بموضع ويسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها) لأنه عرضها للضياع بخلاف ما إذا أعلم بها أمينا يراقبها وإن لم يسكن للموضع لأن إعلانه بمنزلة إيداعه فشرطه قد القاضى وكلام الأصل يقتضى اشتراط السكنى وليس مراداً (وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو) ترك (لبسها عند حاجتها) لذلك وقد علمها لأن الدود يفسدها وكل من الهواء وعبور رائحة الأمى بها يدفعه (أو) ترك (علف دابة) يسكون اللام لأنه واجب عليه لأن من الحفظ (لا إن نهاه) عن التهوية واللبس والعلف فلا ضمن كالموقوف قال أنلف الثياب والدابة فعمل لكنه جنى في مسألة الدابة لحرمه الروح والتصریح بقول لا إن نهاه من زيادتي في الأولين (فان أعطاه) المالك (علفا) بفتح اللام (علفها منه) وإلا راجعه أو وكيله ليعلقها أو يستردها (فان أعطاه راجع) (التقاضى) ليقترض على المالك أو يوجرها ويصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءا منها كافي علف اللقطة (وكان تلفت بمخالفة) حفظ (مأمور به) كقوله لا ترقد على الصندوق (الذى فيه الودبة) (فرقد وانكسر به) أى بشقه (وتلف ما فيه به) أى بانكساره لمخالفة المؤدية للتلف (لا) إن تلف (بغيره) كسرقة فلا ضمن لأن رقاؤه عليه زيادة في الحفظ والاحتياط نعم إن كان الصندوق في صحراء فسرقت من جانبه ضمن إن سرقت من جانب لولم يرقد على الصندوق لرقده (ولا إن نهاه عن قفلين) كأن قال له لا تقفل عليه إلا قفلا واحداً (فأقفلها) أو نهاه عن قفل فأقفل فلا ضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم بسوق وقال أحفظها في البيت فأخر بلاعذر أو) قال (أربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كك) أى لم يبين كيفية حفظ فأمسكها (يده) (بالرابط فيه) أى في كك (فصاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتفريطه (لا بأخذ غاصب) لأن اليد أحرز بالنسبة إليه (ولا بمحطها بحجة) بدلا عن الربط في كك لأنه أحرز من السك إلا أن كان الحبيب واستغفر مزور فيضمن لسهولة تناولها باليد منه (أو) قال (أجعلها بحبيك ضمن بربطها) في كك تركه الأحرز أما إذا أمسكها مع الربط في السك فلا ضمن لأنه بالغ في الحفظ أو أمثل قوله أربطها في كك فان جعل الحيط خارجا فصاعت بأخطار ضمن أو باسترسال فلا وإن جعله داخلًا انعكس الحكم وهذا كله إذا لم يرجع إلى بيته والافليح حرزها فيه (وكان يضمنها كأن) هو أولى من قوله بأن (يضمنها في غير حرز مثلها) أو ينساها (أو يبدل عليها) معينا محلها (ظالما) هو أعم من قوله سارقاً أو من يصادر المالك (أو يسلمها له) أى لظالم ولو (مكرها ويرجع) هو إذا غرم (عليه) أى على الظالم لأن إقرار الضمان عليه لانه السئولى على اللال عدوانا ولو أخذها الظالم قهرا فلا ضمان على الوديع (وكان ينتفع بها كلبس وركوب لا لعذر) بخلاف ما إذا كان لعذر كلبسه لدفع دود وركوبه لملاح (وكان يأخذها) من محلها (لينتفع بها) وإن لم ينتفع لئذ به بذلك نعم إن أخذها ذلك ظالما أنها ملكه ولم ينتفع بها لم يضمنها للعذر مع عدم الانتفاع ولو أخذ بعضها لينتفع به ثم يرد ما وبده ضمنه فقط (لأن نوى الأخذ) لذلك ولم يأخذ لأنه لم يحدث فضلا بخلاف ما لو نواه ابتداء فانه ضمن (وكان يخلطها بمال ولم تميز) بسهولة عنه بنحو سكة (ولو) خلطها بمال (للمودع) بخلاف ما إذا تميزت بسهولة ولم تقص بالخلط (وكان يجمعها أو يؤخر تخليتها) أى التخلية بينها وبين مال الكفا (بلاعذر بعد طلب مال الكفا) لها بخلاف ما لو جعدها أو أخر تخليتها بلا طلب من مال الكفا وإن كان المجدد وتأخير التخلية محضه لأنه إخفاءها بأبلغ حفظها وبخلاف ما لو جعدها بعذر من دفع ظالم عن مال الكفا أو أخر التخلية بغير كسالة وخرج بتخليتها محلها إليه فلا يلزمه والتقصيد بعدم العذر في الجحود من زيادتي (ومنى خان لم يبرأ) وإن رجع (إلا بإيداع) ثان من المالك كأن يقول استأمتك عليها فبرأ لرضا المالك بسقوط الضمان (وحلف) الوديع فيصدق (في) دعوى (ردها) على مؤتمنه (وإن) أشهد عليه بها عند الدفع لانه اتهمه وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه ما لو ادعى ردها على وارث مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على الوديع أو أودع عند سفره أمينا فادعى الأمين الرد على المالك فلا يصدق



في ذلك بل عليه البينة (و) حلف (في) دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو) بسبب (ظاهر كحريق) ورد ونهب (عرف دون عمومته) لاحتمال ما ادعاه (فإن عرف عمومته أيضا ولم يتهم فلا) يحلف بل يصدق بلايين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم وخروج زيادتي ولم يتهم مالواتهم فيحلف وجوبا بخلاف نظيره من الزكاة فإنه يحلف ندبا كالمتر ثم عملا بالأصل في البايين (وإن جهل) السبب الظاهر (طوبل بيينة) بوجوده (ثم يخاف أنها تلفت به) لاحتمال أنها لم تلف به فإن نكل عن اليقين حلف المالك على نفى العلم بالتلف واستحق والتصديق للذكور يجرى في كل أمين كوكيل وشريك إلا المرتين والمستأجر فيصدقان في التلف لافي الرد بل التصديق بالتلف يجرى في غير الأمين لكنه يجرى البذل .

### (كتاب قسم الفئ والغنية)

القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة والفئ مصدر فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار إلىنا والغنية فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرعي والمشهور تغايرها كما يؤخذ من العطف وقيل كل منها يطلق على الآخر إذا افرد فان جمع بينهما افتراقا كالفقير والسكين وقيل الفئ يطلق على الغنية دون العكس والأصل في الباب آية ما أفاء الله على رسوله وأية ما غنموا الآية وأعلموا أنما غنمتم من شيء . ولم تخل الغنائم لأحد قبل الإسلام بل كانت الأنبياء إذا غنموا مالا جمعوه فتأني نار من السماء تأخذهم ثم أحلت للنبي ﷺ وكانت في صدر الإسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي (الفئ نحو مال) ككاتب ينفع فهو أعم من قوله مال (حصل) لنا (من كفار) مما هو لهم (بلا يخاف) أي إسرار خيل أو إبل أو بغال أو سفن أو رجاله أو نحوها فهو أولى من قوله إبحاف خيل وركاب لما عرف ولدفع إيراد أن المأخوذ من دارهم سرقة أو لقطه غنية لافي مع أن كلامه يقتضي أنه في فتأمل لكن قد يرد ما أهداه الكافر لنا في غير الحرب فإنه ليس بفئ كما أنه ليس بغنية مع صدق تعريف الفئ عليه (بكرية وبشر تجارة وما جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو تغير خوف كضر أصابهم وإن أوهم كلام الأصل خلافه (تركة مرتد وكافر معصوم) هو أعم من قوله ذمي (لا وارث له) وكذا الفاضل عن وارث له غير حائز (في خمس) خمسة أخماس للآية السابقة وإن لم يكن فيها تخميس فإنه مذكور في آية الغنية فحمل المطلق على المقيد وكان ﷺ يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للترزقة كما تضمنه قولي (وحسبه) أي الفئ الخمسة لمصالحنا (دون مصالحهم) (كثفون) أي سدها (وقضاة وعلماء) علوم تتعلق بمصالحنا ك تفسير وقراءة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أمقضاته وهم الذين يحكمون لأهل الفئ في مغزاهم فيرزقون من الأخماس الأربعة لامن خمس الخمس كما قاله الماوردي وغيره (يقدم) وجوبا (الأهم) فالأهم (ولبنى هاشم و) بنى (الطلب) وهم المرادون بندي القربي في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له ولقوله أما بنو هاشم وبنو المطلب فبنو واحد وشيك بين أصابعه رواها البخاري فيعطون (ولو أغنياء) للخبرين السابقين ولأنه ﷺ أعطى العباس وكان غنيا (ويفضل الذكر) على الأنثى (كالإرث) فله سهمان ولها سهم لأنها عطية من الله تعالى تستحق بقراءة الأب كالإرث سواء الصغير والكبير والعبرة بالانتساب إلى الآباء فلا يعطى أولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيئا لأنه ﷺ لم يعط الزبير وعثمان مع أن أم كل منها كانت هاشمية (ولليتامى) للآية (الفقراء) لأن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لأنه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كسهم المصالح (واليتيم صغير) ولو أنثى لجر « لا يتيم بعد احتلام » رواه أبو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره (لا أب له) وإن كان له جد واليتيم

وفي تلفها مطلقا أو

بسبب خفي كسرقة

أو ظاهر كحريق

عرف دون عمومته فإن

عرف عمومته ولم يتهم

فلا وإن جهل طوبل

بيينة ثم يحلف أنها

تلفت به .

(كتاب قسم الفئ والغنية)

والغنية

الفئ نحو مال حصل

من كفار بلا إبحاف

بكرية وبشر تجارة

وما جلاوا عنه وتركه

مرتد وكافر معصوم

لا وارث له فيخمس

وخمس لمصالحنا كفقير

وقضاة وعلماء يقدم

الأهم ولبنى هاشم

والطلب ولو أغنياء

ويفضل الذكر كالإرث

ولليتامى الفقراء منا

واليتيم صغير لا أب له

في البهائم من قدامه وفي الطيور من قدامه واما واهه ومن قدامه فقط من الادميين يقال له منقطع (وللساكنين)  
 الصادقين بالفقراء (ولابن السيل) أي الطريق (الفقر مناد) كورا كانوا أو إناثا للآية مع ما مر آفا  
 وسبأني بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفاية وسهمهم  
 من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى بالتم فقط لأنه وصف  
 لازم للسكنة زائلة وللامام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويعم  
 الإجماع) ولو بنائه الأضاف (الأربعة الأخيرة) بالإعطاء وجوبا لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع  
 حصوله التي ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يسد مسدا بالتعميم قدم الأوج  
 ولا يعم للضرورة ومن قد من الأربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والأخماس الأربعة للمرتزقة) وهم  
 المرصدون للجهاد بتعيين الإمام لهم لعمل الأولين به بخلاف التطوعة فلا يعطون من الفيء بل من الزكاة  
 عكس المرتزقة كإسباني ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كامر وأئمتهم ومؤذونهم وعمالهم (فيعطى)  
 الإمام وجوبا (كلا) من المرتزقة وهؤلاء (بقدر حاجة بمونه) من نفسه وغيرها كزوجاته ليتفرغ للجهاد  
 ويراعى في الحاجة الزمان والسكان والرخس والغلاء وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد إن زادت  
 حاجته بزيادة ولد أو حدوث زوجة فأكثر ومن لا عيل له يعطى من العيدين ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته  
 إن كان ممن يخدم ويعطى مؤتمنه من يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى  
 مؤتمته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا لا محصرهن في أربع ثم يدفع إليه زوجته وولده الملك فيه  
 لها حاصل من الفيء وقيل يملكه هو ويصير إليهم من جهته (فإن مات أعطى) الإمام (أصوله وزوجاته  
 وبناته إلى أن يستغنوا) بنحو نكاح أو إرث (وبنيه إلى أن يستقلوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن  
 أحب إثبات اسمه في الديوان أثبت وإلا قطع وذكر حكم الأصول من زيادتي وتعميري زوجات والاستغناء  
 فبين وفي البنات أولى من تعيير بالزوجة والنكاح فيها والاستقلال في البنات كالبنين (وسن أن يضع  
 ديوانا) يكسر الدال أشهر من فتحها وهو الدقر الذي ثبت فيه أسماء المرتزقة وأول من وضعه  
 عمر رضي الله عنه (و) أن (ينصب لكل جمع) منهم (عريفا) يجمعهم عند الحاجة إليهم والعريف  
 قيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم (و) أن (يقدم) منهم (إثباتا) للاسم (وإعطاء) للمال  
 أو نحوه (قريشا) لشرفهم بالنبي ﷺ ولجبر قدموا قريشا رواه الشافعي بلاغا وابن أبي شبة بإسناد  
 صحيح وسموا قريشا لشرفهم وهو نجمهم وقيل لشدهم وهم ولد النضر بن كنانة أحد أجداده صلى  
 الله عليه وسلم (و) أن (يقدم منهم بنى هاشم) جده الثاني (و) بنى (الطلب) شقيق هاشم لتسويته  
 ﷺ بينها في القسم كما مر (و) بنى (عبد شمس) شقيق هاشم أيضا (و) بنى (نوفل) أخى هاشم لأبيه  
 عبد مناف بن قصي (و) بنى (عبد العزى) بن قصي لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فإن زوجته خديجة  
 بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (فسائر البطون) أى باقيها (الأقرب) فالأقرب (إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم) فيقدم منهم بعد بنى عبد العزى بنى عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن كلاب ثم بنى تيم  
 وهكذا (و) بعد قريش (الأنصار) الأوس والخزرج لأنهم الحميدة في الإسلام (فسائر العرب) أى  
 باقيهم قال الرازي كذا رتبوه وحمله السرخسي على من هم أبعد من الأنصار أما من هو أقرب  
 منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الخاوي يقدم بعد الأنصار مضر فريضة قوله عدنان  
 قحطاني (فالعجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيها زيادة تطلب من  
 شرح الروض وذكر السن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان  
 من لا يصلح للغزو) كأعمى وزمن وفاقد يد وإنما يثبت الرجل المسلم للكلف

وللساكنين ولا بن  
 السيل الفقير مناوهم  
 الإمام الأربعة الأخيرة  
 والأخماس الأربعة  
 للمرتزقة فيعطى كلا  
 بقدر حاجة بمونه فإن  
 مات أعطى أصوله  
 وبناته وزوجاته إلى أن  
 يستغنوا وبنه إلى أن  
 يستقلوا وسن أن يضع  
 ديوانا وينصب لكل  
 جمع عريفا ويقدم  
 إثباتا وإعطاء قريشا  
 ويقدم منهم بنى هاشم  
 والطلب فبعد شمس  
 فنوفل فبعد العزى  
 فسائر البطون والأقرب  
 إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فالأنصار فسائر  
 العرب فالعجم ولا يثبت  
 في الديوان من لا يصلح  
 للغزو.

الحرم الصالح البصير للغزو فيجوز إثبات الأخرس والأصم والأعرج إن كان فارساً (ومن مرض) منهم  
يخون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة ممونه حيا وميتا بتفضيله السابق (وإن لم يرج برؤه) لثلا  
يرغب الناس عن الجهاد ويشغلوا بالكسب وقولى فكصحيح أعم وأولى بما ذكره (ويجى) اسم (من لم  
رج برؤه) إن أعطى إذ لا فائدة في إبقائه وهذا من زيادته (وما فضل عنهم) أى عن المرتقة أى عن حاجتهم  
(وزع عليهم بقدر مؤتهم) لأنه لهم فلو كان لواحد منهم نصف وآخر ثلث أعطاهم من الفاضل بهذه  
النسبة (وله) أى للإمام (صرف بعضه) أى الفاضل (في ثغور وسلاح وخيل ونحوها) لأنه معونة لهم  
والغرض من هذا أن الإمام لا يبق في بيت المال شيئاً من الثمن ما وجد له مصرفاً فإن لم يجد ابتداءً بناءً رباطات  
ومساجد على حسب رأيه (و) له (وقف عقارى) أو بيعه وقسم غلته (في الوقف) (أو ثمنه) في البيع بحسب  
ما يراه (كذلك) أى قسم النقول أربعة أخماس للمرتقة وخمس للمصالح والأصناف الأربعة سواء وله  
أيضاً قسمه كالنقول كإثباته الكلام السابق أوائل الباب لكن خمس الخمس الذى للمصالح لاسيلاً إلى  
قسمته وما ذكرته من التخيير هو ما في الروضة كأصلها واقتصر الأصل على الوقف .

(فصل) في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة نحو مال) هو أعم من قوله مال (حصل) لنا (من  
الحرين) مما هو لهم (بإيجاف) أى إسراع لشيء مما مر حتى ما حصل بسرقته والتقاط كأمروكدا ما نهزموا  
عنه عند التقاء الصفين ولو قبل شهر السلاح أو أهدها الكافر لنا والحرب قائمه بخلاف التروك بسبب حصولنا  
في دراهم وضرب معسكرنا فيهم وتغييرى بالحرين هنا وفيما يأتى أولى من تغييره بالكفار (فيقدم)  
منها (السلب لمن ركب غرراً) بقيد زدته بقولى (مننا) حراً كان أو عبداً صيداً أو بالغاز كرا أو أنى أو حتى  
(بازالة منعه حربى) بفتح النون أشهر من إسكانها أى قوته (في الحرب) كأن يقتله أو يعيه أو يقطع يديه  
أو رجليه أو يدهور جله أو يأسره وإن من عليه الإمام أو أرقه وفداه بخلاف ما لو رماه من حصن أو صف أو  
قتله غافلاً أو أسيراً لغيره أو بعد انهزام الحرين فلا سلب له لا تقاضى ركوب الفرار المذكور . والأصل في ذلك  
خبر من قتل قتيلاً فله سلبه رواه الشيخان (وهو) أى السلب (مامعه) أى الحربى الذى أزيلت منعه (من  
ثياب تكف) وطيلسان (ورن) براء ونون وهو خف بلا قدم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهى  
ما يشدها الوسط (وخاتم ونفقة) معه بكيسها بالخلقة في رجليه (وجنية) نقاد (معه) ولوين يديه لأهلها بما  
تقادمه ليركبها عند الحاجة بخلاف التى تحمل عليها أثقاله فلو تعددت الجناث اختاروا واحدة منها لأن كلامها  
جنية من أزال منعه (وآلة حرب كدرع ومركوب وآلة) كسرج ولجام ومقود ومهماز وقولى  
وآله أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدود على الفرس بما فيها من نقد وغيره لأنها ليست من  
لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه واختار السبكى أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المؤن)  
أى مؤن نحو الحفظ ونقل المال إن لم يوجد متطوع به للحاجة إليه (ثم) خمس الباقي (من الغنيمة بعد  
السلب والمؤن) (وخمس تكمس النى) فيقسم بين أهله كما مر في النى الآية وأعلموا أنما غنمتم من شىء فيجعل  
ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ خمس رفاع ويكتب على واحدة لله أو للمصالح وعلى أربع للغنائم ثم  
تدرج في بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فخرج الله والمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وهى  
التي تقدمت في النى ويقسم بها للغنائم قبل قسمه هذا الخمس لكن بعد إفرازه بقرعة كما عرف (والنفل)  
بفتح الفاء أشهر من إسكانها (وهو زيادة يدفعها الإمام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل لها (لمن ظهر  
منه) في الحرب (أمر محمود) كإبازة وحسن إقدام (أو يشترطها) باجتهاده (لمن يفعل ما ينسكى الحرين)  
كحجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكمن وتجسس حال يكون (من مال المصالح الذى سيغنم في هذا القتال  
أو الحاصل عنده) في بيت المال فإن كان خمساً سيغنم فيذكر في النوع الثانى جزءاً كربع وثلث وتحتل فيه

ومن مرض فكصحيح  
وإن لم يرج برؤه ويجى  
من لم يرج برؤه وما  
فضل عنه وزع عليهم  
بقدر مؤتهم وله صرف  
بعضه في ثغور وسلاح  
وخيل ووقف عقار  
في أو بيعه وقسم غلته  
أو ثمنه كذلك .

(فصل) في الغنيمة نحو  
مال حصل من الحرين  
بإيجاف فيقدم السلب  
لمن ركب غرراً بما يزالة  
منعه حربى في الحرب  
وهو مامعه من ثياب  
تكف وران ومن سوار  
ومنطقة وخاتم ونفقة  
وجنية معه وآلة حرب  
كدرع ومركوب وآلة  
لاحقية ثم تخرج المؤن  
ثم خمس الباقي وخمس  
تكمس النى والنفل  
وهو زيادة يدفعها الإمام  
باجتهاده لمن ظهر منه  
أمر محمود أو يشترطها  
لمن يفعل ما ينسكى  
الحرين من مال المصالح  
الذى سيغنم في هذا  
القتال أو الحاصل عنده

الجهالة للحاجة وإن كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوما والنوع الأول من النفل من زيادتي (والأخماس الأربعة) عقارها ومنقولها (للغنائين) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الإضافة إليهم على إخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيتة) أي القتال (وإن لم يقاتل أو) حضر (لابنيتة) وقاتل كأجير لحفظ أمتة وتاجر ومحترف) لشهود القتال في الأولى ولقتاله في الثانية والحق بهما بناسوس وكين ومن آخر منهم ليحرس العسكر من هجوم العدو ولا شيء لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال ولان حضره وانهمز غير متعرف لقتال أو متعيز إلى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من الجوز بعد عودته فقط ومثله من حضر في الأثناء ولا تحذل ومرجف وان حضر بنية القتال (ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة) للمال (حقه لو ارثه) لأن النسيئة تستحق بالانقضاء وإن لم تكن حيازة بخلاف من مات قبل انقضائه لا شيء له ما سرق وفارق موت فرسه بأن الفارس متبوع والفارس تابع (ولو ارجل سهم وللفارس ثلاثة) سهمان للفارس وسهم له للتابع رواه الشيخان (ولا يعطى) وإن كان معه فرسان (لا للفارس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره أن النبي ﷺ لم يعط الزير إلا للفارس واحد وكان معه يوم حنين ألف فارس عربيا أو غيره كبردون وهو من أبواه عجميان وهجيين وهو من أبوه عربي وأمه عجمية ومقرف يضم اليهم وسكون القاف وكسر الراء وهو من أبوه عجمي وأمه عربية فلا يعطى لفارس كبير وقيل وبطل وحاول أنها لا تصلح للحرب صلاحية الحيل له بالسكرو والفرا الذين يحصل بها النصر نعم رضى عليها ورضخ القبلى أكثر من رضى البغل ورضخ البغل أكثر من رضى الحمار ولا يعطى لفارس لا نفع فيه كهمزول وكبير وهمم وفارق الشيخ الحرم بأن الشيخ يتنفع برأيه ودعائه نعم رضى له (ورضى منها) أى من الأخماس الأربعة (المملووصي) ومجنون وامرأة وخنثى حضروا القتال وفيهم نفع وإن لم يأذن السيد والولى والزوج (وليكافر معصوم) هو أعم من قوله ولدى (حضر بلا جرة ويأذن الإمام) للتابع في غير المجنون والخنثى وقياسا فيها فان حضر الكافر بغير إذن الإمام لم يرضخ لأنهم متهم بموالاة أهل دينه بل يعززه إن رأى ذلك أو يذنه بأجرة فله الأجرة فقط والتصرح بحكم المجنون والخنثى من زيادتي ويرضى أيضا لأعمى وزمن وفاقد أطراف وتاجر ومحترف حضر أو لم يقاتل (والرضخ دون سهم) وإن كانوا فرسانا (يجتهد لإمام في قدرة) بقدر ما يرى ويفاوت بين أهله بقدر تفهم فيرجع القاتل ومن قتاله أكثر والفارس على الرجل والمرأة التي تدوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الحال وإنما كان الرضى من الأخماس الأربعة لأنه سهم من النسيئة مستحق بالحضور إلا أنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغنائين للذين حضروا الوقعة .

### (كتاب قسم الزكاة) مع بيان حكم صدقة التطوع

والأصل في الأول آية إنما الصدقات للفقراء وأضاف فيها الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى بلام التلك وإلى الأربعة الأخيرة في الظرفية للاشعار باطلاق الملك في الأربعة الأولى وتقييده في الأخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي (هى) أى الزكاة لثمانية (لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لا نفع) به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من كفايته) مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال عونه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أولا يكسب إلا درهمين أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه نصابا أم أقل أم أكثر (ولو غريز من ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم أى غير السائل ولظاهر الأخبار (ولمسكين) وهو (من له ذلك) أى مال أو كسب لا نفع به يقع موقعا من كفايته (ولا يكتفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكتفيه إلا عشرة والمراد أنه لا يكتفيه العمر الغالب وقيل من خرج بلا نفع كسب لا يليق به فهو كمن لا كسب له (ويمنع فقر

والأخماس الأربعة  
للغنائين من حضر  
القتال ولو في أثناءه  
بنيتة وإن لم يقاتل أولا  
بنيتة وقاتل كأجير لحفظ  
أمتة وتاجر ومحترف  
ولو مات بعد انقضائه ولو  
قبل الحيازة فحقه لو ارثه  
ولو ارجل سهم وللفارس  
ثلاثة ولا يعطى إلا للفارس  
واحد فيه نفع ويرضى  
منها المملووصي ومجنون  
وامرأة وخنثى حضروا  
وليكافر معصوم حضر  
بلا جرة ويأذن الإمام  
والرضخ دون سهم  
يجتهد الإمام في قدره .  
(كتاب قسم الزكاة)  
هى لفقير من لا مال له ولا  
كسب لا نفع موقعا  
من كفايته ولو غير  
زمن ومتعفف ولمسكين  
من له ذلك ولا يكتفيه  
ويمنع فقر

الشخص ومسكته ( والتصرع بهما من زيادتي ) كفايته بنفقة قريب أو زوج ) لأنه غير محتاج ككتسب  
 كل يوم قدر كفايته ( واشتغاله بنوافل ) والسكسب عنه منها ( لا ) اشتغاله ( بطلب شرعي ) يتأتى منه تحصيله  
 ( والسكسب عنه ) منه لأنه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي ( ولا مسكنه وخادمه وثيابه وكتب ) له  
 ( محتاجا ) وذكر الخادم والكتب مع التقيد بالاحتياج من زيادتي ( و ) لا ( مال له غائب بمرحلتين  
 أو مؤجل ) فيعطى ما يكفيه إلى أن يصل إلى ماله أو يعمل الأجل لأنه الآن فقير أو مسكين ( ولعامل ) على  
 الزكاة ( كساع ) يجيبها ( وكتب ) يكتب ما أعطاه أرباب الأموال ( وقاسم وحاشر ) يجمعهم أو يجمع ذوى  
 السهام والأصل اقتصر على أولها وقولي كساع أولى من قوله ساع إلى آخره لأن العامل لا ينحصر فيما  
 ذكره إذ منه العريف والحاسب وأما أجره الحافظ للأموال والراعي بصدق الإمام في حيلة السهام لافي  
 سهم العامل والكيال والوزان والعداد إن ميزوا الزكاة من المال فأجرتهم على المال لمن سهم العامل  
 أو ميزوا بين أنصبا المستحقين فهي من سهم العامل وما ذكره أولا يحل إذا فرق الإمام الزكاة ولم يجعل للعامل  
 جلا من يملك المال فإن فرقها المالك أو جعل الإمام للعامل ذلك سقط سهم العامل كما سيأتي ( لا قاض ووال )  
 فلاحق لها في الزكاة بل رزقها في خمس المحس الرصد للصالح العامة إن لم يتطوعا بالعمل لأن عملهما عام  
 ( ولؤلؤة ) إن قسم الإمام واحتيج لهم وهم أربعة ( ضعيف اسلام أو شريف ) في قومه ( يتوقع ) باعطائه  
 ( اسلام غيره أو كاف ) لنا ( شر من يليه من كفار أو مانعي زكاة ) وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم بما يأتي وفي  
 كلامي هنا إشارة إليه أما مؤلفة الكفار وهم من رجبى إسلامه أو مخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها  
 لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهله وأغنى عن التأليف وقولي أو كاف إلى آخره من زيادتي ( ولرقاب ) وهم  
 ( مكاتبون ) كتابة صحيحة بقيد زده بقولي ( لغير مذك ) يعطون ولو بشر إذن ساداتهم أو قبل حلول  
 النجوم ما يعينهم على الصق إن لم يكن معهم ما يفي بنجومهم أسماك كتب المذكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود  
 الفائدة إليه مع كونه ملكه ( ولقارم ) وهو ثلاثة ( من تدان لنفسه في مباح ) طاعة كان أولا وإن صرفه في  
 معصية وقد عرف قصد الإباحة ( أو ) في ( غيره ) أي اللباس تكمر ( وتاب ) وظن صدقه في توبته وإن  
 قصرت للذة ( أو صرفه في مباح ) فيعطى ( مع الحاجة ) بأن يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف  
 ما لو تدان لمعصية وصرفه فيها ولم يبق وما لو لم يحتج فلا يعطى وقولي أو صرفه في مباح من زيادتي  
 ( أو ) تدان ( لإصلاح ذات البين ) أي الحال بين القوم كأن خاف فتنة بين قبيلتين تنازعتا في قتل  
 لم يظهر قاتله فتحمل الدية تسكيناً للفتنة فيعطى ( ولو غنيا ) إذ لو اعتبر الفقر لقلت الرغبة في هذه المكرمة  
 ( أو ) تدان ( بضمان ) فيعطى ( إن أعسر مع الأصيل ) وإن لم يكن متبرعا بالضمان ( أو ) أعسر  
 ( وحده وكان متبرعا ) بالضمان بخلاف ما إذا ضمن بالإذن والثالث من زيادتي ( ولسيل الله ) وهو  
 ( غاز متطوعا ) بالجهاد فيعطى ( ولو غنيا ) إعانة له على الغزو وبخلاف المرتزق الذي له حق في القى فلا يعطى  
 من الزكاة وإن لم يوجد ما يصرف له من القى وعلى أغنياء المسلمين إعانته حيثئذ ( ولابن سيل ) وهو  
 ( منشى ) سفر ) من بلد مال الزكاة ( أو محتار ) به في سفره ( إن احتاج ولا معصية ) بسفره سواء  
 أكان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق وزهه فإن كان معه ما يحتاجه في سفره  
 ولو وجد أن مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفر لا لفرض صحيح كسفر الهائم ( وشرط  
 أخذ ) للزكاة من هذه الثمانية ( حرية ) هو من زيادتي فلاحق فيها لمن به رق غير مكاتب ( واسلام )  
 فلاحق فيها لكافر لغير الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والحال  
 والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجره لازكاة ( وأن لا يكون  
 هاشميا ولا مطلبيا ) فلا تحل لها قال صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس

الشخص ومسكته  
 كفايته بنفقة قريب أو  
 زوج واشتغاله بنوافل  
 لا بطلب شرعي والسكسب  
 عنه ولا مسكنه وخادمه  
 وثيابه وكتب محتاجا  
 وماله غائب بمرحلتين  
 أو مؤجل ولعامل كساع  
 وكتب وقاسم وحاشر  
 لا قاض ووال ولؤلؤة  
 ضعيف اسلام أو شريف  
 يتوقع اسلام غيره أو  
 كاف شر من يليه من  
 كفار أو مانعي زكاة  
 ولرقاب مكاتبون لغير  
 مذك ولقارم من تدان  
 لنفسه في مباح أو غيره  
 وتاب أو صرفه في مباح  
 مع الحاجة أو لإصلاح  
 ذات البين ولو غنيا أو  
 الضمان إن أعسر مع  
 الأصيل أو وحده وكان  
 متبرعا ولسيل الله غاز  
 متطوعا ولو غنيا ولا بن  
 سيل منشى سفر أو  
 محتار إن احتاج ولا  
 معصية بسفره وشرط  
 أخذ حرية واسلام  
 وأن لا يكون هاشميا  
 ولا مطلبيا



وإنما لا تحمل الحمد ولا لآل محمد ورواه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الأيدي إن لكم في خمس المحس ما يكفيكم أو يفيكم أي بل يفيكم رواه الطبراني (ولا مولى لها) فلا تحمل له خبر مولى القوم منهم صحة الترمذي وغيره .

ولا مولى لها .

(فصل) من علم الدافع حاله عمل بعله ومن لا فان ادعى ضعف إسلام صدق أو فقرا أو مسكنة فكذا إلا إن ادعى عيالا أو تلف مال عرف له فيكلف بينة كعامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة وصدق غاز وابن سبيل فان تخلفا استرد والبيعة إخبار عدلين أو عدل وامرأتين ويغني عنها استفاضة وتصديق دائن وسيد ويعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشتريان به عقارا يستغلانه ومكاتب وغارم ما عجزا عنه وابن سبيل ما يوصله مقصده أو ماله وغار حاجته ذهابا وإيابا وإقامة ويعلمه ويهيأ له مراكوب إن لم يطق النبي أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يتد مثله حملها كابت سبيل ومن فيه صفتا استحقاق يأخذ بإحداها .

(فصل) في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذ منها (من علم الدافع) لها من إمام وعليه اقتصر الأصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعله) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره وإن لم يطلبها منه وإن أقسم كلام الأصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى ضعف إسلام صدق) بلايين ولا بينة وإن أقسم لعسر إقامتها (أو) ادعى (فقرا أو مسكنة فكذا) يصدق بلايين ولا بينة وإن أقسم لذلك (إلا إن ادعى عيالا أو) ادعى (تلف مال عرف) أنه (له) فيكلف بينة (لسهولتها) (كامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة) فانهم يكلفون بينة بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية البر لذلك وذكر المؤلفة بأقسامها من زيادتي (وصدق غاز وابن سبيل) بلايين ولا بينة لما مر (فان تخلفا) عما أخذنا لأجله (استرد) منهما ما أخذنا لتفاء صفة استحقاقهما فان خرجا ورجا وفضل شيء لم يسترد من الغازي إن قدر على نفسه أو كان سيرا وإلا استرد ويسترد من ابن السبيل مطلقا ومثله للمكاتب إذا عتق ما أخذه والغارم إذا برى واستغنى بذلك (والبيعة) هنا (إخبار عدلين أو عدل وامرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وإنكار واستشهاد وذكر العدل وامرأتين من زيادتي (ويغني عنها) أي البيعة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصديق دائن) في الغارم (وسيد) في المكاتب (ويعطى فقير ومسكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب فيشتريان به) أي بما أعطياه (عقارا يستغلانه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة وظاهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كافي الغازي ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يفرجه بكفايته غالبا فالبقي يكتفي بخمسة دراهم والباقي بغيره والفاكهة بعشرين والحجاز بخمسين والبقال بعائة والطار بالفضو الزان بالدين والصير في خمسة آلاف والجواهر في عشرة آلاف والبقي بموحدة من يبيع البقول والباقي من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الفاضل بالفاء وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال الزركشي ومن جعله بالنون فقد حقه فان ذلك يسمى النقل لا النقل (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغير اصلاح ذات البين قرينة مامر (ما عجزا عنه) من وفاء دينهما (و) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو ماله) إن كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة إيا به إن لم يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة إقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة له وكسوة له ولعليه وقية سلاح وقية فرس إن كان يقاتل فارسا (ذهابا وإيابا وإقامة) وإن طالت لأن اسمه لا يزول بذلك بخلاف ابن السبيل (ويعلمه) فلا يسترد منه إلا ما فضل على مامر وللإمام أن يكتري له السلاح والفرس وأن يعيرها له مما اشتراه ووقفه فان له أن يشتريه مما من هذا السهم ويقفهما في سبيل الله (ويهيأ له مراكوب) غير الذي يقاتل عليه (إن لم يطق المشي أو طال سفره) بخلاف ماله قصر وهو قوي (وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يتد مثله حملها) بنفسه بخلاف ماله اعتاد مثله حملها ويسترد ما هيء له إذا رجع كما يشير إليه التعبير يهيأ (كابت سبيل) فانه يهيأ له ما مضر في الغازي بشرطه ويسترد منه إذا رجع والمؤلفة يعطى الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الأصناف وإن نقص كل من مال الزكاة أو من مال الصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (يأخذ بإحداها) لا بالأخرى أيضا لأن عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضي التعار وتعبيرى يأخذ أولى من تعبيرة يعطى لأن الخيار في ذلك لا أخذ لا للإمام

أو المالك كما جزم به في الروضة وأصلها أما من فيه صفتا استحقاق النية أي وإحداها الغزو كغار هاشمي فيعطى بهما .

(فصل في حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما) (مجب تعميم الأصناف) الثانية في القسم (إن أمكن) بأن قسم الإمام ولو بنائيه ووجدوا لظاهر الآية سواء في ذلك زكاة القطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بأن قسم المالك إذا عامل أو الإمام ووجد بعضهم كأن جعل عاملا بأجرة من بيت المال (و) تعميم (من وجد) منهم لأن الغدوم لاسم له فإن لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الإمام تعميم الآحاد) أي آحاد كل صنف من الزكوات الحاصلة عنده إذا لم يتعذر عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (إن انحصروا) أي الآحاد (بالبلد) بأن سهّل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم (ووفى) بهم (المال) فإن أدخل أحدهما بصنف ضمن لسنن الإمام انما يضمن من مال الصدقات لا من ماله والتصرّح بوجوب تعميم الآحاد من زيادتي (والا) بأن لم ينحصروا أو انحصروا ولم يفهم المال (وجب إعطاء ثلاثة) فأكثر من كل صنف المذكور في الآية بصيغة الجمع وهو الراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو الجنس ولا عامل في قسم المالك الذي الكلام فيه ويجوز حيث كان أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية كما يستغنى عنه فيما مر (وتجب التسوية بين الأصناف) غير العامل ولوزادت حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر كما يعلم مما يأتي سواء أقسم الإمام أو المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا أن يقسم الإمام وتتساوى الحاجات) فتجب التسوية لأن عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك إذ لم ينحصروا أولم يفهم المال وبهذا جزم الأصل ونقله في الروضة كأصلها عن التسمة لكن تعقبه فيها بأنه خلاف مقتضى إطلاق الجمهور استيعاب التسوية (ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يحزبه (نقل زكاة) من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه إلى بلد آخر فيه للمستحقون ليصرفها اليهم لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم تدر على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة يولد وعشرين بآخر فله إخراج شاة بأحدهما مع الكراهة ولو حال الحول والمال يادية فرقت الزكاة بأقرب البلاد إليه (فإن عديم) في بلد وجوبها (الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل) لها أو الفاضل إلى مثلهم بأقرب بلد إليه (وإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بأن وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء (رد) نصيب البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقي) إن نقص نصيبهم أو فضل عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نصيبهم نقل ذلك إلى ذلك الصنف بأقرب بلد ومثّلنا الفضل مع تقييد الباقي بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج زيادتي للمالك الإمام فله ولو بنائيه نقلها مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل ذكر إلى غير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بأن يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقر لهذه الأمور كالقضاء هذا (إن لم يعين له ما يؤخذ ومن يؤخذ) والافلا يشترط فقه ولا حرية وكذا ذكر كورة فيما يظهر وقولي أهلية الشهادات أولى من اقتضاره على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا ولا موليا لها ولا مرتقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهرا لأخذها) أي الزكاة لتهيأ أرباب الأموال دفعها والمستحقون لأخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يختبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في الثالين اشتداد الحب وإدراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم بعث العامل لأخذ الزكوات وأجب على الإمام والتصرّح بالسنة من

(فصل في تعميم الأصناف إن أمكن) (والا) من وجد وطى الإمام تعميم الآحاد وكذلك المالك إن انحصروا بالبلد ووفى المال ولا وجب إعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الأصناف لا بين آحاد الصنف الا أن يقسم الإمام وتتساوى الحاجات ولا يجوز للمالك نقل زكاة فان عديم الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رد على الباقي إن نقص نصيبهم وشرط العامل أهلية الشهادات وقفه زكاة إن لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ وسن أن يعلم شهرا لأخذها

زيادتي (و) أن (يسمى نعم زكاة وفيه) للاتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه فائدة  
تغيرها عن غيرها وأن يردّها واجدها إن شردت أو ضلت (في محل) بقيد زكاتها بقولي (صلب  
ظاهر) للناس (لا يكثر شعره) ليسكون أظهر للرأى وأهون على النعم والاولى في النعم آذانها وفي الإبل  
والبقر أخذها ويكون وسم النعم ألطف وفوقه البقر وفوقه الإبل أما نعم غير الزكاة والتي فوسمه  
مباح لامندوب ولا مكروه قاله في المجموع والخيل والبغال والحمير والبقية كالنعم في الوسم وكالإبل  
والبقر في عمله ويبقى النظر في أيها ألطف وسما (وحرم) الوسم (في الوجه) للنهي عنه ولأنه صلى الله  
عليه وسلم مر عليه حمار قدوسم في وجهه فقال لمن الله الذي وسمه رواها مسلم والوسم في نعم الزكاة  
زكاتها وصدة وطهرة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الحزبة من التي جزءاً أو صغار وفي نعم بقية التي وفيه  
(فصل) في صدقة التطوع وهي للراة عند الإطلاق غالباً كما في قولي (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد  
فيها من الكتاب والسنة وقد عرّض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها في مصيبة (وتحمل للنهي)  
بحال أو كسب ولو لم يقرّب لالنهي <sup>عليه</sup> في الصحيحين تصدق الليلة على غني ويكره له التعرض  
لأخذها ويستحب له التزهد عنها بل يحرم عليه أخذها إن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً  
(وكافر) في الصحيحين في كل كبد رطبة أجر (ودفعها سرا وفي رمضان ولحق قريب) كزوجة وصديق  
(فجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جها وفي غير رمضان ولحقه قريب وغير جار لما ورد في ذلك  
من الكتاب والسنة ونحو من زيادتي وتعبري في الجار بالقاء أولى من تعبده فيه بالواو ليفيد أن الصدقة  
على نحو القريب وإن بدت داره أي بعد لا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء  
في الجار القريب ألزمت الدافع مؤته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فإظهارها أفضل  
بالإجماع كما في المجموع وخصه لما ورد في المال الظاهر أما الباطن فإخفاء زكاته أفضل ويسن الإكثار من  
الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته وأمكنة فاضلة  
كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والدينة (وحرّم) الصدقة بما يحتاجه (من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه  
أو غيره وهو أعم من قوله لثفقه من تلزمه نفقته (أولدين لا يظن له وفاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على  
السنون فإن ظن وفاء من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة  
الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤنة ممونه كافي المجموع خلافاً لما في شرح مسلم وما ذكرته  
من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه هو ما صححه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين محله فيمن لم يصبر أخذها  
من جواب المجموع عن حديث الأنصاري وأمراته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية  
فما صححه في الروضة من أنها لا تحرم محله فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حرمة إثارة عطشان  
عطشاناً آخر بالماء وعلى الثاني يحمل ما في الأظمة من أن للمضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر منسلاً  
(وتسن ما فضل عن حاجته) لنفسه وممونه يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء دينه (إن صبر) على الإضاعة  
(وإلا كره) كافي للهدب وغيره. والتصرّح بالكراهة من زيادتي وعلى هذا التفصيل حملت الأخبار المختلفة  
الظاهر كخبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه  
الحاكم وخبر إن أبى بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة يعرض ما فضل عن حاجته  
فمنسوخ مطلقاً إلا أن يكون قد راقب الجميع فالوجه جريان التفصيل السابق فيه والله أعلم .

### (كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء وشراً عاقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو نحوه، وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء  
على الصحيح وإما حمل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خبراً حتى تدوق عسلته والأصل فيه قبل

الإجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء. وأخبار تكبر تاركوا تكثر. ورواه  
 الشافعي بلافا (سن) أى النكاح بمعنى التزوج (لثائق له) بتوقانه لوطه (ان وجد أهبت) من مهر  
 وكسوة فصل النكاحين وشقة يومه تحسنا له منه سواء أكان مشتتلا بالعبادة أم لا (والا) بأن قد أهبت  
 (قركه أولى وكسر) إرشادا (توقانه بصوم) لحبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج  
 فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء أى قاطع لتوقانه والباءة بالمد  
 مؤن النكاح فإن لم ينكسر بالصوم لا يكسر بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أى  
 غير الثائق له لعله أو غيرها (إن قدما) أى أهبت (أو) وجدها (وكان به علة كرم) وتعين لاتقاء حاجته  
 مع التزام طاعة الأبهة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداها (والا) بأن وجدها ولا علة به  
 (فتحل لعبادة أفضل) من النكاح إن كان متعبدا لهما بما (فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل) من تركه  
 لثلاث نصوص: البطالة إلى الفواحش وتعميرى بالتخلي للعبادة أولى من تعبيره بالعبادة لأنها عبارة الجمهور  
 ولأنها التي تصلح للخلافية فيه بيننا وبين الحنفية إذ من العلوم أن العبادة أفضل من النكاح قطعا [فرع]  
 نص في الأم وغيرها على أن المرأة الثاقبة يسن لها الناح وفي معناها المحتاجة إلى الثقة والحاجة من  
 احتكام الفجرة وبواقعه ما في التبيين من أن من جازها النكاح إن كانت محتاجة إليه استحب لها النكاح  
 والا كره لما قيل إنه يستحب لها ذلك مطلقا مهدود (ومن بكر) لحبر الصحيحين عن جابر هلا  
 بكراتلها وتلاعبك (إلا لندر) من زيادى كضعف آله عن الاقتضاض أو احتياجه لمن يقوم  
 على عياله ومنه ما اتفق لجابر فإنه لما قال له النبي ﷺ ما تقدم اعتذر له فقال إن أبى قتل يوم أحد  
 ترك تسع بنات فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن  
 فقال ﷺ أصبت (دنة) لافاسقة (جميلة ولود) من زيادى وذلك لحبر الصحيحين تسكح المرأة  
 لأربع لما لها ولها ولحسها ولد فيها فأنظر بذات الدين تربت يداك أى اقتربا إن لم تفعل وخبر تزوجوا  
 الولود الوود فأنى مكأثر بكم الأم يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم وصح إسناده ويعرف كون  
 البكر ولودا بأقاربها (نسبية) أى طيبة الأصل لحبر غير والنطقكم رواه الحاكم ومصححه بل تكرهت بنت الزنا  
 وبنت الفاسق قال الأذرى ويشبه أن يلحق بهما التميطة ومن لا يعرف لها أب (غير ذات قرابة قرينة)  
 بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة جيدة نصف الشهوة في القرينة فيجى الولد نجيفا والبصدة أولى من  
 الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يسن له أن لا يتزوج من عشرته لأن  
 الغالب حينئذ على الولد الحق فيحمل نسه على عشرته الأذنين (و) سن (نظر كل) من المرأة والرجل (للاخر  
 بعد قصده نكاحه قبل خطبته غير عورة) في الصلاة وإن لم يؤذن له فيه وأخيف منه الفتنة للحاجة إليه فينظر  
 الرجل من الحرمة الوجه والكفين ومن بهارق ما عدا ما بين سرورة وركبة كما صرح به ابن الرفعة في الأمة وقال  
 إنه مفهوم كلامهم ولما ينظر انعمه فتعيرى بما ذكر أخدام من كلام الراعى وغيره أولى من تعبير الأصل  
 كغيره بالوجه والكفين واحتج لذلك بقوله ﷺ للغيرة وقد خطب امرأة انظر إليها فإنه أحرى  
 أن يؤدب بينكما أى أن تقوم بينكما اللود والألفة رواه الترمذى وحسنه الحاكم ومصححه وقيس بما فيه  
 عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد التصديق لانه لا حاجة إليه قبله ومراده مخطب في الخبر عزم على خطبتها لحبر أبى داود  
 وغيره إذا ألقى في قلب امرى خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها وأما اعتباره قبل الخطبة فلا: ولو كان بعدها  
 لربما أعرض عن منظوره فيؤذيه وإنما لم يشترط الإذن في النظر اكتفاء باذن الشارع ولثلاث تزيين  
 المنظور إليه فيفوت غرض الناظر. فان قلت لم فرق بين الحرمة والأمة هنا مع التسوية بينهما في نظر الفعل  
 للأجنبية على قول النووي. قلت لأن النظر هنا أمور به وإن خيف الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك من

سن لثائق له إن وجد  
 أهبت وإلا فركه أولى  
 وكسر توقانه بصوم وكرم  
 لغيره إن قدما أو كان  
 به علة كرم وإلا فحل  
 لعبادة أفضل فإن لم  
 يتعبد فالنكاح أفضل  
 ومن بكر إلا لندر دينة  
 جميلة ولود نسبية غير ذات  
 قرابة قرينة ونظر كل  
 لآخر بعد قصده  
 نكاحه قبل خطبته غير  
 عورة.

عنه خووف الفتنة فتعدي منه إلى ما يخاف منه الفتنة وإن لم يكن غورة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرة  
ويدها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته إليه لتبيين هيئة منظوره فلا  
يندم بعد نكاحه عليه وذكر حكم نظرها إليه من زيادتي (وحرمة نظر نحو رجل كبير) كمجبوب وخصي  
(ولومراها شيئا) وإن أئين كشر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن الفتنة لأن النظر مظنة  
الفتنة وعرك للشهوة فاللائق بحسن الشرع سدا الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بها  
ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرم على وليه تمكينه منه كما يحرم عليها أن تكشف له لظهوره على العورات  
بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير  
صغيرة لا تشبه (وله بلا شهوة) ولو مكاتب على النص (نظر سيدهته وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين سره  
وركة) قال تعالى ولا يدين زينت إلا لبعولتهن أو آباهن الآية والزينة مفسرة بماعدا ذلك (كمكسه)  
أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة الكبيرة ولو مراهقة نظرها من نحو رجل أجنبي كبير ولو  
عبدا قال تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ولها بلا شهوة أن تنظر من عبدها وهما عفيفان ومن  
محرمها خلا ما بين سره وركبة لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع التقييد بالعفة وذكر حكم نظر سيده  
العبد لمن زيادتي وما ذكرته من تحريم نظر الفحل إلى وجه المرأة وكفها وعكسه عند أمن الفتنة هو  
ما صححه الأصل والذي في الروضة كأصلها عن أكثر الأصحاب حله (وحل بلا شهوة نظر لصغيرة) لا تشبه  
(خلا فرج) لأنها ليست في مظنة شهوة أما الفرج فيحرم نظره وقطع القاضي بحله عملا بالعرف وعلى  
الأول استثنى ابن القطان الأم زمن الرضاع والترية للضرورة أما فرج الصغير فيحل النظر إليه ما لم يميز كما  
صححه المتولي وحزم به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب (ونظر لمسوح) وهو ذاهب الذكر والأثنين  
بحيث لم يبق له شهوة (لأجنبية وعكسه) أي ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) ونظر (امرأة  
لامرأة كنظر المحرم) فيحل بلا شهوة ماعدا ما بين سره وركبة لما عرف (وحرمة نظر كافر لمسلمة) لقوله  
تعالى أو نساءهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات ولأنها ربما تحكها للسكافز فلا تدخل الحمام معها  
نعم يجوز أن ترى منها ما يبدو عند الهيئة على الأشبه في الروضة كأصلها لكن الأوجه ما صرح به القاضي  
وغيره أنها معها كالأجنبي كما أوضحته في شرح الروض وتعبيري بكافرة أعظم من تعبيري بدمية وهذا كله  
في كافرة غير مملوكة للمسلمة ولا محرم لها أما ما يجوز لها النظر إليها كما علم من عموم مامر وأما نظر  
المسلمة للكافر فمقتضى كلامهم جوازه قال الزركشي وفيه توقف (و) حرمة (نظر أمرد جميل) ولا محرمية  
ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بأن ينظر إليه فيلذبه وتعبيري بذلك أولى مما عبر به  
(لا ينظر لحاجة كعاملة) ببيع أو غيره (وشهادة) تحملا وأداء (وتعليم) لما يجب أو يسن فينظر في العاملة إلى  
الوجه فقط وفي الشهادة إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره وفي إرادة شراء رقيق ماعدا ما بين السر والركبة  
كأمر في محله هذا كله إن لم يخف فتنة وإلا فإن لم يتعين ذلك لم ينظر ولا ينظر وضبط نفسه والخلوة في جميع  
ذلك كله كالنظر (وحيث) أولى من قوله ومتى (حرم نظر حرم مس) لأنه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس  
فأزله بطل صومه ولو نظر فأزله لم يطل فيحرم على الرجل ذلك فخذ الرجل بلا حائل وقد يحرم المس دون النظر  
كغض الرجل شاق محرمه أو رجلها وعكسها بلا حاجة فيحرم مع جواز النظر إلى ذلك (وبياحان لعلاج  
كفصد) وحجم (بشرطه) وهو اتحاد الجنس أو قدمه مع حضور نحو محرم وقد مسلم في حق مسلم والعالج كافر  
فلا تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل يعالج ولا عكسه ولا رجل امرأة ولا عكسه عند الفقد إلا بحضرة نحو  
محرم ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان وقولي بشرطه من زيادتي  
(ولحليل امرأة) من زوج وسيد (نظر كل بدنها) حتى ديرها خلافا للدارمي في الدبر (بلا مانع له) أي

وله تكريره وحرمة  
نظر نحو رجل كبير ولو  
مراهقا شيئا من كبيرة  
أجنبية ولو أمة وله  
بلا شهوة نظر سيدهته  
وهما عفيفان ومحرمه  
خلا ما بين سره وركبة  
كمكسه وحل بلا شهوة  
نظر لصغيرة خلا فرج  
ونظر لمسوح لأجنبية  
وعكسه ورجل لرجل  
وامرأة لامرأة كنظر  
المحرم وحرمة نظر كافرة  
لمسلمة ونظر أمرد  
جميل أو  
بشهوة  
لا ينظر لحاجة كعاملة  
وشهادة وتعليم وحيث  
حرم نظر حرم مس  
وبياحان لعلاج كفصد  
بشرطه ولحليل امرأة  
نظر كل بدنها بلا مانع له



للنظر لكل بدنهما لأنه محل تمتعه لكن يكره نظر الفرج (كعكسه) فلها النظر إلى كل بدنه بلا مانع لكن يكره نظر الفرج وقولي بلا إلى آخره من زيادتي وخرج بعدم المانع ما لو اعتدت عن شبهة أو زوجة الأمة أو كوتبت أو كانت وثنية أو نحوها بمن يحرم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سرة وركبة وتعميري بالخليل أهم من تعبيره بالزوج . [ فرع ] للشكل يختاطق نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة كما صحح في الروضة وأصلها .

(فصل) في الخطبة بكسر الحاء وهي التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة النكوة كذلك إجماعا فيهما (و) يحل (تعريض المعتدة غير رجعية) بأن تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بأئن بطلاق أو فسخ أو انقاسخ لعدم سلطنة الزوج عليه قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فحرهما إجماعا وأما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لأنها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كأريد أن أنكحك أو إذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلك أو إذا حلت فأذني (نكحوا) من زيادتي أي كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة أو بمن يل نكاحها فجواب الخطبة كالخطبة حلالا وهذا كله في غير صاحب المدة أما خوفه فيحل له التصريح والتعريض إن حل له نكاحها وإلا فلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح بإجابه إلا بإعراض) بإذن أو غيره من الخاطب أو المحجب لغير الشيخين واللفظ للبخاري لا يحط بالرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الإيذاء سواء أكان الأول مسلما أم كافرا محترما وذكر الأخ في الخبر جرى على الغالب ولأنه أسرع امتثالا وسكوت المكر غير المجرة ملحق بالصريح وقولي على عالم أي بالخطبة وبالإجابة وبصراحته وبحرمة خطبة على خطبة ممن ذكر وخرج بما ذكرنا إذا لم تكن خطبة أولم يجب الخاطب الأول أو أوجب تعريضا مطلقا أو تصريحيا ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل إعراض ممن ذكر أو كانت الخطبة محرمة كأن خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته إذ لا حق للأول في الأخيرة ولسقوط حقه في التي قبلها والأصل الإباحة في البقية ويعتبر في التحريم أن تكون الإجابة من المرأة إن كانت غير مجبرة ومن وليها المخير إن كانت مجبرة ومنها مع الولي إن كان الخاطب غير كفء ومن السيد إن كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع الأمة إن كانت مكاتبه ومع البعض إن كانت غير مجبرة وإلا فمع وليها ومن السلطان إن كانت مجبونة بالغة ولا أب ولا جد وقولي على عالم مع جائزة من زيادتي وتعميري بإعراض أهم من تعبيره بإذن (ويجب) كما عبر به في الأذكار وغيره (ذكر عيوب ممن أريد اجتماع عليه) لما نكحها أو نحوها كعاملته وأخذ علم (لمريده) ليحذر بذلك للنصيحة سواء استشير النادر فيه أم لا فتعميري بما ذكر أولى وأعم من قوله ومن استشير في خاطب ذكر مسلمويه بصدق (فان اندفع بدونه) بأن لم يحتج إلى ذكرها أو احتج إلى ذكر بعضها (حرم) ذكر شيء منها في الأول وشي من البعض الآخر في الثاني وهذا من زيادتي (ومن خطبة) بضم الحاء (قبل خطبة) بكسرها (و) أخرى (قبل عقد) لخبر أبي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بمحمد لله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله الخاطب ويضلي على النبي ﷺ ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول جئكم خاطبا كرجعتكم أو فتاتكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب ولي) العقد (خطب زوج خطبة قصيرة) عرفا (قبل صبح) العقد مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب والقبول

كعكسه

(فصل) تحل خطبة

خلية عن نكاح وعدة

وتعريض المعتدة غير

رجعية بنكحوا ويحرم

على عالم خطبة على

خطبة جائزة ممن صرح

بإجابه إلا بإعراض

ويجب ذكر عيوب من

أريد اجتماع عليه

لمريده فان اندفع

بدونه حرم ومن خطبة

قبل خطبة وقبل عقد

ولو أوجب ولي الخطب

زوج خطبة قصيرة

قبل صبح

لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاية كالإقامة وتطلب الماء والتميم بين صلاتي الجمع (لكنها لا تسن) بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس لسكن النوى في الروضة تابع الرافعي في أنها تسن وجعل في النكاح أربع خطب خطبة من الخطيب وأخرى من الحبيب للخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به ولو يسيرا فلا يصح العقد لإشغاله بالإعراض .

(فصل) في أركان النكاح وغيرها (أركانها) خمسة (زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أي في صيغته (ما) شرط (في) صيغة (البيع) وقد مر بيانه ومنه عدم التعليق والتأقيت فلو بشر بوله ولم يتيقن صدق للبشر فقال إن كان أني فقد تزوجتكما قبل أو نكح إلى شهر لم يصح كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد احتياط وللهي عن نكاح المنة في خبر الصحيحين حتى بذلك لأن الغرض منه مجرد التمتع دون الثواب وغيره من أغراض النكاح وتبصر بما ذكرنا أولى من اقتضاه على عدم التعليق والتأقيت (ونظ) ما يشق من (تزوج أو انكح ولو بجمية) يفهم معناها العاقدان والشاهدان وإن أحسن العاقدان العربية اعتبرا بالمعنى فلا يصح غير ذلك كلفظ بيع وتعليك وهبة لحبر مسلم اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله (وصح) النكاح (يتقدم قبول) على إيجاب الحصول القصد (وزوجتي) من قبل الزوج (وتزوجها) من قبل الولي (مع) قول الآخر عقبه (زوجتك) في الأول (أو تزوجتي) في الثاني لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضى (لا بكناية) فيقيد زده بقولي (في الصيغة) كأحللتك بنق فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع إذ لا بد فيها من النية والشهود وكن في النكاح كاسر ولا اطلاع لم على النية أما الكناية في العقود عليه كالقوله زوجتك بنق قبل ونوا معينة فيصح النكاح بها (ولا قبلت) في قبول لا انتفاء التصريح فيه بأحد اللفظين ونيته لا قيد فلا بد أن يقول قبلت نكاحها أو تزوجها أو النكاح أو التزوج أو رضيت نكاحها على ما حكاه ابن هبيرة عن إجماع الأمة الأربعة وأيده الزركشي بنص في البويطي (ولا يصح) (نكاح شغار) للهبي عنه في خبر الصحيحين (كزوجتكما) هو أهم من قوله وهو زوجتكما أي بنق (على أن تزوجني بنتك وبضع كل) منها (صداق الأخرى فيقبل) ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير نافع الراوي عنه وهو ما صرح به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطالان به التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداقا لأخرى فأشبهه تزويج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لوصيا معه) أي مع البضع (ملا) كأن قال وبضع كل واحدة وألف صداق الأخرى (فإن لم يجعل البضع صداقا) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح كل منهما لا انتفاء التشريك المذكور ولأنه ليس فيه إلا شرط عقد في عقد وهو لا يفسد النكاح ولكل واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (في الزوج حل واختيار وتعيين وعلم محل المرأة) فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله لحبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا مكره وغير معين كالبيع ولا من جهل محلها له احتياط لفقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين وخلو بمأمر) أي من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى امرأتين للإيهام ولا منكوحة ولا معتقة من غيره لتعلق حق الغير بها واشتراط غير الحل فيها وفي الزوج من زيادتي (وفي الولي اختيار) وهو من زيادتي (وقد مانع) من عدم ذكره ومن إحرام ورق وصبا وغيرها مما يأتي في موانع الولاية فلا يصح النكاح من مكره وامرأة وخنثى وعمرم وصبي ومجنون وغيرهم ممن يأتي مع بعضها ثم (وفي الشاهدين ما) يأتي (في الشهادات) هو أهم مما ذكره (وعدم تعين) لها أو لأحدهما (للولاية) وهو من زيادتي

لكنها لا تسن  
(فصل) أركانه  
زوج وزوجة وولي  
وشاهدان وصيغة  
وشرط فيها ما في البيع  
ولفظ تزويج أو إنكاح  
ولو بجمية وصح  
يتقدم قبول وزوجتي  
وتزوجها مع زوجتك  
أو تزوجت لا بكناية  
في الصيغة ولا قبلت  
ولا نكاح شغار  
كزوجتكما على أن  
تزوجني بنتك وبضع  
كل صداق الأخرى  
فيقبل وكذا لو صيا  
معه ملا فإن لم يجعل  
البضع صداقا صح وفي  
الزوج حل واختيار  
وتعيين وعلم محل المرأة  
له وفي الزوجة حل  
وتعيين وخلو بمأمر  
وفي الولي اختيار وقد  
مانع وفي الشاهدين ما  
في الشهادات وعدم  
تعين للولاية

فلا يصح النكاح بحضرة من اتفق فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عبد بن أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أعميين أو خنثيين نعم إن بانأذكرين صح ولا بحضرة متين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ للنفر في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأن مولى عائد فلا يكون شاهدا كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر إحضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كاشعنه إطلاق اللان ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لانكاح الإبولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والعنى في اشتراطهما الاحتياط للابضاع وصيانة الأنكحة عن الجحود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (بابي الزوجين) أى ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوئهما) أى كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهرا) التقيد به بما للسبكي وغيره من زيادتي (بمستورى عدالة) وهما المعروفان بها ظاهرا لا باطنا لأنه يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا إلى معرفتها ليحضروا من هو متصف بما يطول الأمر عليهم ويشق (لا) بمستورى (إسلام وحرية) وهما من لا يعرف إسلامهما وحريةهما ولو مع ظهورهما بالدار وذلك بأن يكونا بموضع مختلط فيه المسلمون بالكفار والأحرار بالأكراد ولا غالب أو يكونا ظاهري الإسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيها باطنا بسهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والفسق وكستورى الإسلام مستورا البلوغ (ويقين بطلانه) أى النكاح (محبة فيه) أى في النكاح من مينة أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله بينة (أو باقرار الزوجين في حقها) بما يمنع محته كفسق الشاهد ووقوعه في الردة لوجود اللان وخروج زيادتي في حقها حق الله تعالى كان طلقها ثلاثا متفقا على عدم شرط فلا يقبل إقرارها للتمتع فلا محل إلا بمحل كما في الكافي للخوارزمي قال ولو أقام عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح إذا أراد انكاحا جديدا كافرته فلو أراد التخلص من الهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل أى وكان أكثر من المسمى فينبغي قبولها . قلت وهو داخل في قولي في حقها (لا) باقرار (الشاهدين بما يمنع محته) أى النكاح فلا يؤثر في إبطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولأن الحق ليس لها فلا يقبل قولهما على الزوجين (فان أقر الزوج) دون الزوجة (به فسخ) النكاح لا اعترافه بما يتبين به بطلان نكاحه (وعليه المهر إن دخل) بها (ولا انقصه) إذ لا يقبل قوله عليها في المهر وقولي فسخ هو الراد بقوله فرق بينهما فعنى فرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدد الطلاق كما لو أقر بالرضاع وتبصرى بما يمنع محته أعم من تغييره بالفسق (أو) أقرت (الزوجة) دون الزوج (بخل في ولي أو شاهد) كفسق (حلف) فيصدق لأن العصمة بيده وهى تريد رفضها والأصل بقاؤها وهذه من زيادتي فان طلق قبل دخول فللمهر إنكارها وبعد فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل وخارج الخلل فيمن ذكر غيره كالوقالت الزوجة وقع العقد بغيرولى ولا شهود وقال الزوج بل هما فتحلف هى كاتقله ابن الرقة عن البخاري والزركشى عن النعمان لأن ذلك إنكار لأصل العقد (وسن إلهاد على رضا من يعتبر رضاها) بالنكاح بأن كانت غير مجبرة احتياطا ليؤمن إنكارها وإتمام بشرط لأن رضاها ليس من نفس النكاح للمعتبرية الإلهاد وإنما هو شرط فيمور رضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة أو بأخبار ولها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقيد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الإلهاد على رضا المجبرة وقال الأذعى ينبغي أنه يسن أيضا خروجها من خلاف من يعتبر رضاها .

(فصل) في عاقد النكاح وما يذكر معه (لا تنقد امرأة نكاحا) ولو باذن إيجابا كان أو قبولا لانفسها ولا لغيرها إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيها قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وتقدم خبر لانكاح إلا بولى وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين ومثلها الحنفى لكن لو زوج أخته مثلا فبان رجلا صح ذكره ابن السلم وخارج بلا تنقد مالو

وصح بابي الزوجين  
وعدوئهما وظاهرا  
بمستورى عدالة  
لا إسلام وحرية ولقين  
بطلانه بحجة فيه أو  
باقرار الزوجين في  
حقهما لا الشاهدين بما  
يمنع محته فان أقر  
الزوج به فسخ وعليه  
لمهر إن دخل وإلا  
فنصفه أو الزوجة بخل  
في ولي أو شاهد حلف  
وسن إلهاد على رضا  
من يعتبر رضاها .  
(فصل) لا تنقد  
امرأة نكاحا

وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال ولها وكلى عنى من زوجها أو أطلق فولكت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل إقرار مكلفة بمصدقها) وإن كذبها ولها لأن النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها لإقرار فتقول زوجتي منه ولي بحضور عدلين ورضاي إن كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في إقرارها البتة فلا ينافي ماسيا في الدعاوى من أنه يكفي إقرارها المطلق فان ذلك محله في إقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان أحدهما رقيقا اشترط مع ذلك تصديق سيده ولو أقرت لرجل ووليا الآخر عمل بالأسبق فان أقرامعافلا نكاح ذكره البلقي في تصحيحه وقولي لمصدقها من زيادتي وكالمكلفة النكرانة (و) يقبل إقرار (مجهز) من أب أو جد أو سيد على سوليته (به) أى بالنكاح لقدرته على إنشائه بخلاف غيره لتوقفه على رضاها (ولأب) وإن علا (تزوج بكر بلا إذن) منها (بشرطه) بأن زوجها وليس بينهما عداوة ظاهرة بمهر مثلها من نقد البلد من كف لها موسر به كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة أو مجنونة لكالشفقة ولحجر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر زوجها أبوها ، وقولي بشرطه من زيادتي (وسن له استئذانها مكلفة) تطبيقا لحاطرها وعليه حمل خبر مسلم والبكر يستأمرها أبوها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها استئذانها ككسائي ، وقوله مكلفة من زيادتي ومثلها السكرانة (وسكوتها) بقيد زدته بقولي (بعده) أى بعد استئذانها (إذن) للأب وغيره ما لم تكن قرية ظاهرة في النع كصياح وضرب خد لخبر مسلم وإذنها سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج لا لقدر المهر وكونه من غير نقد البلد (ولا زوج ولي) من أب أو غيره عاقلة (ثيبا) وهى من زالت بكارتها (بوطه) بقيد زدته بقولي (في قلبها) ولو حراما أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولاء وسلطان ومن محاشية نسب كأخ وعم (بكر) عاقلة (إلا بإذنها) ولو بلفظ الوكالة (بالتين) لخبر الدارقطني السابق وخبر لا نكحوا الأيما حتى تستأمره من رواد الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بالبكارة أو زالت بكارتها بغير ما ذكر كسقطه وأصعب وحدة حيض ووطه في دبرها فعلى ذلك كالسكر لأنها لم تمارس الرجال بالوطه في محل البكارة وهى على غباوتها وحياؤها وما تقرر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب إذ لا إذن لها وأن غير الأب لا يزوج صغيرة بحال لأنه إنما يزوج بالإذن ولا إذن للصغيرة (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب فأبوه) وإن علا لأن لكل منهما ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم إلا عصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبة المجمع على إرثهم) من نسب وولاء (كإرثهم) أى كترتيب إرثهم فيقدم أخ لأبوين ثم لأب وإن سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبة أخا لأم أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبة بحق الولاء كترتيب إرثهم وتقدم بيانه في باب (فالسلطان) فيزوج من في محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وإن علت (بينوة) لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع المارعة بل زوجها بنحو بنوة عم كولاء وقضاء ولا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة (وزوج غنيقة امرأة حية) فقد ولى عتيقها نسبا (من زوجها) بالولاية عليها تبع لولايته على معتقها فيزوجها أبو العتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا زوجها ابن العتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو مالو كانت العتقة وولياها كافرين والعتيقة مسلمة حيث لا زوجها ومن عكسه مالو كانت العتقة مسلمة وولياها والعتيقة كافرين حيث زوجها ما علم من اختلاف الذين الآتى في الفصل بعده (وان لم ترض) العتقة إذ لا ولاية لها (فإذا ماتت زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على أبيها (وزوج السلطان) زيادة على ما مر (إذا غاب) الولي (الأقرب) نسبا أو ولاء (مرحلتين أو أحرم أو عضل) أى منع دون ثلاث مرات (مكلفة دعت إلى كف) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولأن التزويج في الأخيرة حق عليه

ويقبل إقرار مكلفة به لمصدقها ومجهز به ولأب تزويج بكر بلا إذن بشرطه وسن له استئذانها مكلفة وسكوتها بعده إذن ولا زوج ولي ثيبا بوطه في قلبها ولا غير أب بكر إلا بإذنها بالتين . وأحق الأولياء أب فأبوه فسائر العصبة المجمع على إرثهم كإرثهم فالسلطان ولا يزوج ابن بينوة ويزوج غنيقة امرأة حية من زوجها وإن لم ترض فإذا ماتت زوج من له الولاء ويزوج السلطان إذا غاب الأقرب مرحلتين أو أحرم أو عضل مكلفة دعت إلى كف



فإذا امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفاءه لأن له حقا في الكفاءة ويؤخذ من التعليل أنها لو دعت إلى محبوب أو عتيق فامتنع الولي كان عاضلا وهو كذلك إذ لا حق له في التمتع وكذا لو دعت إلى كفاءه فقال لأزواجك إلا بمن هو أ كفاءته ولا بد من ثبوت الفضل عند الحاكم ليزوج كافي سائر الحقوق ومن خطبة الكفاء لها ومن تعيينها له ولو بالنوع بأن خطبها أ كفاءه ودعت إلى أحدهم وخرج بالمرحلتين من غاب دونهما فلا يزوج السلطان إلا بإذنه نعم إن تعذر الوصول إليه لحوف جازله أن يزوج بغير إذنه قاله الروياني أمالو عضل ثلاث مرات فأكثر فقد فسق فيزوج الأبعد لا السلطان كاسياني (ولو عتقت كفوا فللمجير تعيين) كفاءه (آخر) لأنه أكل نظر امنها أما غير المجير ولو أبا أوجدا بأن كانت ثيبا فليس له تزويجها من غير من عتته فتعيرى بالمجير أولى من تعيره بالأب .

(فصل) في موانع ولاية النكاح (يمنع الولاية رق) ولو في بعض لنفسه فتعيرى بذلك أهم من قوله لا ولاية لرقيق نعم لو ملك البعض أمة زوجها كما قاله البلقيي بناء على الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية خلافا لما أفتى به البغوي (وصبا) لسلبه العبارة (وجنون) ولو متقطعا لذلك وتعليلها لزمن الجنون التقطع فيزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون إفاقته وخالف في الشرح الصغير فقال الأشبه أن التقطع لا يزول الولاية كالإغماء ولو قصر زمن الإفاقة جذا فهو كالعدم كما قاله الامام (وفسق غير الامام) الأعظم ولو بضل ثلاث مرات أو أسره لأنه نقص قدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الأبعد وقيل لا يمنعا وعليه جماعات لأن الفسقة لم يمنعوا من التزوج في عصر الأولين وخرج زياد بن غير الامام الإمام الأعظم فلا يمنع فسقه ولايته بناء على الصحيح من أنه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته ونبات غيره بالولاية العامة فتخلفا لشأنه (واجبر سفه) بأن بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم جبر عليه لأنه لقصة لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر وحزم به ابن أبي هريرة ووجهه القاضي محلي وابن الرفعة واختاره السبكي أما حجر الفلس فلا يمنع الولاية لكمال نظره والحجر عليه لحق الغرماء لا للنقص فيه (واختلال نظر) بهرم أو غيره كخبل وكثرة أسقام لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاء منهم واقتضاري على ما ذكر أولى من تقييده بهرم أو خبل (واختلاف دين) لا تنفاء الموالاة فلا يلي كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة كافر ولا مسلم كافرة نعم لولي السيد تزوج أمته الكافرة كالسيد الآتي بيان حكمه وللقاضى تزوج الكافرة عند تعذر الولي الخاص كاعلم بما مر ويل كافر لم يرتكب محظورا في دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كافر أو اختلف اعتقادها في اليهودي النصرانية والنصراني اليهودية كالإرث ولقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (ويقلها) أي الولاية (كل) من الذكورات (لأبعد) ولو في باب الموالاة حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للأخ خلافا لمن قال إنها للحاكم وذكر انتقائها بالفسق واختلاف الدين من زياد بن (لا عني) فلا ينقلها لحصول المقصود معه من البحث عن الأ كفاء ومعرفة بهم بالسماح (و) لا (إغماء بل ينتظر زواله) وإن دام أياما لقرب منه (ولا إجماع) بنفسك لكنه يمنع الصحة كافر فلا يزوج الأبعد بل السلطان كافر (ولا يعقد وكيل محرم) من ولي أو زوج (ولو) كان الوكيل (حلالا) لأنه سفير محض فكأن العاقد الموكل والوكيل لا ينزل بإجماع موكله في عقد بعد التحلل ولو أحرمت السلطان أو القاضي فلخلافه أن يعقدوا الأنكحة كما جزم به الخفاف وصححه الروياني وغيره لأن تصرفهم بالولاية لا بالوكالة (وللمجير توكيل بتزويج موليته وإن لم تأذن ولم يعين) في التوكيل (زوج) أو اختلفت الأغراض باختلاف الأزواج لأن شفقة الولي تدعوه إلى أن لا يوكل إلا من يثق بحسن نظره واختباره (وعلى الوكيل) حيث لم يعين له زوج (احتياط) فلا يصح تزويجه غير كفاءه ولا كفوا مع طلب أ كفاءته (كغيره) أي غير المجبر بأن لم يكن أبا ولا جادا أو كانت موليته ثيبا فله أن يوكل بتزويجها وإن لم

ولو عتقت كفوا  
فلم يجبر تعيين آخر .  
(فصل) يمنع الولاية  
رق وصبا وجنون  
وفسق غير الإمام وحجر  
سفه واختلال نظر  
واختلاف دين وينقلها  
كل لأبعد لاعمى وإغماء  
بل ينتظر زواله ولا  
إجماع ولا يعقد وكيل  
محرم ولو حلالا ولم يجبر  
توكيل بتزويج موليته  
وإن لم تأذن ولم يعين  
زوج وعلى الوكيل  
احتياط كغيره

تأذن في التوكيل ولم يعين زوج وطى الوكيل الاحتياط (إن لم تنه) عن توكيل (وأذنت) له (في تزويج  
وعين من عينته) إن عينت والتيد الأخير من زيادتي فإن نهته عن التوكيل أو لم تأذن له في التزويج أو لم يعين  
في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أما في الأولى فلائها إنما تزوج بالإذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل  
نهته عنه وأما في الثانية فلائها لا يملك التزويج بنفسه حيث قد فكيف يوكل غيره فيه وأما في الثالثة فلائها الإذن  
للطلق مع أن المطلوب معين فاسد فلم من الأولى أنه إنما يوكل فيما إذا قالت له زوجي ووكل بتزويجي أو  
زوجي أو وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بنفسه إذ يعد منه بماله التوكيل فيه فإن نهته عن التزويج  
فيها بنفسه لم يصح الإذن لأنها منعت الولي وردت التزويج إلى الوكيل الأجنبي فأشبه الإذن له ابتداء (وليل  
وكيل ولي) لزويج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليل (ولي لو وكيل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول)  
وكيله (قبلت نكاحها له) فإن ترك لفظة له لم يصح النكاح وإن نوى موكله لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية  
ومحل الاكتفاء بما ذكر في الأولى إذا علم الشهود والزواج الوكالة وفي الثانية إذا علمها الشهود والولي وإلا  
فيحتاج الوكيل إلى التصريح فيها بها (وطى أب) وإن علا (تزوج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أنثى  
(بكبر الحاجة) إليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء عند إشارة عدلين من الأطباء أو باحتياجه للخدمة  
وليس في محاربه من يقوم بها ومؤنة النكاح أخف من مؤنة شراء أمة أو باحتياج لأنثى لمهر أو نفقة فإن قطع  
جنونهما لم يزوجا حتى يفيقا وبأذا معلوم أن ذلك في غير البكر ويشترط وقوع العقد حال الإفاقة وخرج  
بما ذكر المأكل والصغير وإن احتاج للخدمة وذو جنون لا حاجة له إلى نكاح فلا يلزم تزويجه وإن جاز في  
بعض ذلك كإسائي في الفصل الأخير وتعيير بالأب أولى من تعييره بالخبر لأن الحكم منوط به وإن لم يكن  
محررا وقولي مطبق مع التصريح بالحاجة في الأنثى وعدم التقيد بظهورها في الذكر من زيادتي (و) طى  
(ولي) أصلا كان أو غيره تعين أو لم يتعين كأخوة (إجابة من سأله تزويجا) تحصيلها وللايتوا كلوا فإذا  
لم يتعين فلا يفونها (وإذا اجتمع أولياء في درجة أو أذنت لكل) منهم (من) أن يزوجها أقهرهم ياب النكاح  
لأنه أعلم بشرائطه (فأورعهم) لأنه أشفق وأحرص على طلب الحظ (فأسهم) لزيادة تجربته (برضام)  
أي رضا باقهم لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار البعض ومعلوم أن المعتقين ثم عصبتهم يجب  
اجتماعهم في العقد ولو بوكالة نعم يكفي واحدا من عصبة من تعددت عصبته مع عصبة الباقي وخرج بأذا لكل  
مال أو أذنت لاحد من فلا يزوجها غيره ومالو قالت لهم زوجوني فيشترط اجتماعهم وذكر الأورع والترتيب من  
زيادتي (فإن تشاحوا) بأن قال كل منهم أنا الذي أزويج (واحد خاطب أقرع) بينهم وجوباً قطعاً للزواج فمن  
خرجت قرعته تزوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فإن تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فمحمول على  
الفضل بأن قال كل لا أزويج (فلو تزوجها) (مفضول) حقة أو قرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت  
قرعته (صح) تزويجه للإذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لأن في ولاية من لم يخرج له وخرج  
زيادتي واحد خاطب ما إذا تعدد قائما إنما تزويج بمن ترضاء فإن رضيتا أمر الحاكم بتزويج أصلحهما  
كافي الروضة وأصلها عن البخوي وغيره وجزم به في الشرح الصغير (أو) زوجها (أحدم زيدا وآخر عمرا)  
وكأن كقوئين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وإن دخل بها للسبوق  
(أو نسي وجب توقف حتى يتبين) الحال فلا يحل لواحد منهما وطؤها ولثالث نكاحها قبل أن يطلقها  
أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقض عدتها (وإلا) بأن وقعا معا أو عرف سبق ولم يتعين  
سابق أو جهل السابق والعمية (بطلا) لتعذر إمضاء واحد منهما لعدم تعين السابق في السابق المحقق أو  
المحتمل ولتدافعهما في العمية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما وحله

إن لم تنه وأذنت في  
تزوج وعين من عينته  
وليل وكيل ولي  
زوجتك بنت فلان  
ولي لو وكيل زوج  
زوجت بنتي فلانا  
فيقول قبلت نكاحها  
له وطى أب تزويج ذى  
جنون مطبق بكبر  
لحاجة ولي إجابة من  
سأله تزويجا وإذا  
اجتمع أولياء في درجة  
وأذنت لكل من أقهرهم  
فأورعهم فأسهم برضام  
فإن تشاحوا واتحد  
خاطب أقرع فلوزوج  
مفضول صح أو أحدم  
زيدا وآخر عمرا وعرف  
سابق ولم ينس فهو  
الصحيح أو نسي وجب  
توقف حتى يتبين وإلا  
بطلا

في الثانية إذا لم ترجع مفرقه وإلا ففي القضاة يجب التوقف (فلو ادعى كل من الزوجين عليها) عليها بسبق  
نكاحه سمعت) دعواه بناء على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح وتسمع أيضا على الولي المبرر لصحة  
إقراره به بخلاف دعوى أحد الزوجين على الآخر ذلك لا تسمع (فإن أنكرت حلفت) لكل منهما عينا  
أنها لم تعلم سبق نكاحه (أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه وللاخر تحليفها) بناء على أنه لو قال هذا لزيد  
بل لعمر ويغرم لعمر وقتسم دعواه عليها وله تحليفها رجاء أن تفر فيغير مهر المثل وإن لم تحصل له الزوجة  
(ولجد تولى طرفي) عقد في (زويج بنت ابنه ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته (ولا زوج نحو ابن عم)  
وعصبة (نفسه ولو بوكالة) بأن يتولى هو أو وكيله الطرفين أو أحدهما ووكيله الآخر إذ ليس له قوة  
الجدودة حتى يتولى الطرفين (في زوجه مساوية) إن قدم من في درجته زوج (قاض) بولايته العامة  
(و) زوج (قاضيا آخر) ولو خليفته لأن خليفته زوج بالولاية بخلاف الوكيل ولو قالت لابن عمها  
زوجي من نفسك جاز للقاضي تزويجها منه وتعيير بما ذكر أعظم من قوله من فوقه من الولاية أو خليفته  
لشموله من بماله .

(فصل) في الكفاءة للعتبة في النكاح لا لصحته بل لأنها حق للمرأة والولي فلها إسقاطها لو (زوجها  
غير كفء برضاها ولي منفردا أو أقرب) كأب وأخ (أو بعض) أولياء (مستوين) كاخوة وأعمام (رضى  
بأقربهم صح) لتركهم حقهم بخلاف ما إذا لم يرضوا وخرج الأقرب والمستوين الأبعد فلا يصح تزويجه ولا  
يمنع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر رضاه إلا لاحق له الآن في التزويج (لا) إن زوجها له (حاكم)  
فلا يصح لما فيه من ترك الاحتياط ممن هو كالتائب (وخصال الكفاءة) أي الصفات العترة فيها يعتبر مثلها  
في الزوج خمسة (سلامة من عيب نكاح) يكونون وجدام وبرص وسيا في باب فقير السليم منه ليس كفؤا  
للسليمة منه لأن النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وإن اتفقا وما بها أكثر  
لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام على عمومها بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر  
في حقه الجنون والجدام والبرص والجلب والعتة (وحرية فمن مسه أو) مس (أبا) له (أقرب رقب ليس كفء  
سليمة) من ذلك لأنها تعبر به وتضر رقبها إذا كان به رقب بأنه لا ينفق عليها إلا نفقة المسكين فالرقيق ليس  
كفء عتيقة ولا بمحضه وخرج بالأب الأمهات فلا يؤثر فيهن مس الرقب قال في الروضة وهو المفهوم من كلام  
الأصحاب وبه صرح صاحب البيان فقال ومن ولده رقيقة كفء لمن ولده عرية لأنه يتبع الأب  
في النسب وقولي أو أبا أقرب من زيادتي (ونسب ولو في العجم) لأنه من المفاخر كأن ينسب الشخص إلى من  
يشرف به بالنظر إلى مقابل من تنسب المرأة إليه كالعرب فإن الله فضلهم على غيرهم (فجهمي) أبا وإن كانت  
أمه عرية (ليس كفء عرية) أبا وإن كانت أمها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب كفؤا (لقرشية)  
لغير قدموا قرشا ولا تقدموا هاروا الشافعي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلبي) كفؤا (لها) لغير مسلم إن الله  
اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قرشا من كنانة واصطفى من قریش بن هاشم واصطفاني من  
بنی هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب أ كفاء كما استفيد من القرآن لغير البخاري نحن وبنو المطلب شيء واحد نعم  
لو تزوج هاشمي أو مطلبي رقيقة بالشروط فأولدها بنتا فعلى هاشمية أو مطلبية رقيقة لما لا أمها وله تزويجها  
من رقيق ودنى النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنى النسب واستشكله  
الأسنوي وصوب عدم تزويجها لها معتقدا في ذلك إلى ما يحتاج من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض  
وغير قریش من العرب بعضهم أ كفاء بعض كما ذكره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الأكثرين  
(وعفة) بدین وصلاح (فليس فاسق كفء عتيقة) وإنما يكافئها عفيف وإن لم يشتر بالصالح شهرتها  
به والبتدع ليس كفء عتيقة ويشتد إسلام الآباء فمن أسلم بنفسه ليس كفؤا لمن لها أب أو أكثر في الإسلام

فلو ادعى كل عليها  
بسبق نكاحه سمعت  
فإن أنكرت حلفت  
أو أقرت لأحدهما ثبت  
نكاحه وللاخر تحليفها  
ولجد تولى طرفي تزويج  
بنت ابنه ابن ابنه الآخر  
ولا زوج نحو ابن عم  
نفسه ولو بوكالة  
في زوجه مساوية قاض  
وقاضيا قاض آخر .  
(فصل) زوجها غير  
كفء برضاها ولي  
منفرد أو أقرب أو  
بعض مستوين رضی  
بأقربهم صح لاحاكم  
وخصال الكفاءة  
سلامة من عيب نكاح  
وحرية فمن مسه أو أبا  
أقرب رقب ليس كفء  
سليمة ونسب ولو فيه  
العجم فجهمي ليس  
كفء عرية ولا غير  
قرشي لقرشية ولا  
غير هاشمي ومطلبي  
لها وعفة فليس فاسق  
كفء عتيقة

ومن له أبوان فيه ليس كفوا لمن لها ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي صناعة يرتزق منها سميت بذلك لأنه يتحرف إليها (فليس ذو حرفة دينية كفاء أرفع منه فتحو كناس وراعي) كحجام وحارس وقيم حمام (ليس كفاء بنت خياط ولا هو) أي خياط (بنت تاجر) بنت (زاز ولاها) أي تاجر وزاز (بنت عالم) (بنت قاض) نظرا للعرف في ذلك فلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لأن المال غاد ورائع ولا يفخر به أهل الرواء والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفردة كمنى وقطع ونشوء صورة وإن اعتبرها الروائي ويعتبر في الحرفة والعفة الآباء أيضا كافي فتاوى البغوى خلافا لما قلناه الزركشي عنها (ولا يقابل بعضها) أي خصال الكفاءة (بعض) فلا تزوج سليمة من العيب ودينية معينا نسيا ولا حرة فاسقة رقيقا عفيفا ولا عريقة فاقبة عجميا عفيفا لما بالزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا يجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها (وله) أي للأب (تزوج ابنة الصغير من لا تكافئه) بنسب أو حرفة أو غيرها لأن الزوج لا يبر باستغراش من لا تكافئه ثم ثبت له الخيار إذا بلغ (لامعية) لأنه خلاف البطة فلا يصح (ولا أمة) لا تنفاه خوف الزنا المتبر في جواز نكاحها .

(فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون إلا كبير الحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يتوقع الشفاء به بقول عدلين من الأطباء (في زوج) واحدة) لا ندفع الحاجة بها وفي التقيد بالواحدة بحث للأشعري وزوجه أب ثم جدهم حاكم دون سائر العصباء كولاية المال وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوج مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لأنه غير محتاج إليه في الحال وبعد البلوغ لا يدور كيف يكون الأمر بخلاف الصغير عاقل إذ الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ ولا مجال لحاجة تجهده وخدمته فإن للأجنيات أن يقمن بهما وقضية هذا أن ذلك في صغير لم يظهر على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة قاله الزركشي (ولأب) وإن علا لا غيره السكال شففته (تزوج صغير عاقل أكثر) منها ولو أربعا لمصلحة إذ قد يكون في ذلك مصلحة وعبطة تظهر للولي فلا يزوج بمسوح (و) تزويج (مجنونة) ولو صغيرة وثيبا (لمصلحة) في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف المجنون كما مر لأن الزوج يفيد المهر والنفقة ويغرم المجنون وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة محتاجة والتقييد بالأب في الأولى مع التصريح فيها بالمصلحة من زيادتي (فإن قد) أي الأب (زوجها حاكم) كإبلي مالها لکن بمراجعة أقاربها ندبا تطيبها لقلوبهم ولأنهم أعرف بمصلحتها (إن بلغت واحتاجت) للنكاح كأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول عدلين من الأطباء فلم أنه لا يزوجها في صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد تحتاج إلى الخدمة ولم تندفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها لذلك (ومن حجر عليه لفس صبح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنة) أي مؤنة نكاحه (في كسبه) لأفهامه لتعلق حق الغرماء بما في يده فإن لم يكن له كسب ففي ذمته (أو) حجر عليه (لفسه نكح واحدة الحاجة) إلى النكاح لأنه إنما يزوج لها وهي تندفع بواحدة (ياذن وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر مثل فأقل) فهم لأنه حر مكلف صحيح العبارة والاذن وقولي واحدة الحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد يقصد إتلاف ماله والراد بوليها هنا الأب وإن علا ثم السلطان إن بلغ سفيا وإلا فالسلطان فقط (فلوزاد) على مهر المثل (صبح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من السمي) ولما أترائد وقال ابن الصباغ القياس إلغاء السمي وثبوت مهر المثل أي في التمتع وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الأصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينهما بأن السفية تصرف في ماله فقصر الإلغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها له) وليه (لم يصب) النكاح لمخالفته الإذن (وإن عين له قدرا) كألف (لا امرأة نكح بالأقل منه ومن مهر المثل) .

وحرفة فليس ذو حرفة  
دينية كفاء أرفع منه  
فتحو كناس وراعي  
ليس كفاء بنت خياط  
ولا هو بنت تاجر وزاز  
ولاها بنت عالم وقاض  
ولا يقابل بعضها ببعض  
وله تزويج ابنة الصغير  
من لا تكافئه لامعية  
ولا أمة .

(فصل) لا يزوج  
مجنون إلا كبير الحاجة  
فواحدة ولأب تزويج  
صغير عاقل أكثر  
ومجنونة لمصلحة فإن  
قد زوجها حاكم إن  
بلغت واحتاجت ومن  
حجر عليه لفس صبح  
نكاحه ومؤنة في كسبه  
أولفسه نكح واحدة  
الحاجة ياذن وليه أو قبل  
له وليه باذنه بمهر مثل  
فأقل فلو زاد صبح بمهر  
مثل من السمي ولو  
نكح غير من عينها له  
لم يصب وإن عين له قدرا  
لا امرأة نكح بالأقل  
منه ومن مهر المثل .



فإن نكح امرأة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح بمهر المثل ولو لم يأت  
أو نكحها بأكثر من ألف بطل إن كان ألف أقل من مهر مثلها وإلا صح بمهر المثل أو بأقل من ألف  
والألف مهر مثلها أو أقل فالمسمى أو أكثر بمهر المثل إن نكح بأكثر منه وإلا بالمسمى ولو قال انكح  
فلانة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لما الزائد  
في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو وهو أكثر منه فلا إذن باطل (أو أطلق) فقال تزوج (نكح) بمهر المثل  
(لائقة) به فإن نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو بأكثر لما الزائد وإن نكح شريفة  
يستغرق مهر مثلها ما لم يصح النكاح كما اختاره الإمام وقطع به الغزالي لا تنفاه المصلحة فيه والإذن للسفيه  
لا يفيد جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لأنه رفع الحجر بالكية ولو كان مطلقا  
سرى أمة فإن تبرم بها أبدلت (ولو نكح بلا إذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطئ فلا شيء) عليه (ظاهرا  
لرشيعة) مختارة وإن لم تعلم سفهه للتزويج بترك البحث عنه وخرج بالظاهر الباطن وبالرشيعة غيرها فيلزم  
فيها مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الأولى وأفتى به النووي في الثانية في السفهة ومثلها الصغيرة  
الجنونة والقيدان من زيادتي وأما من ينذر بعد رشد ولم يحجر عليه الحاكم فنصره نافذ وقد يقال يأتي  
فيه حينئذ ما مر في سلب ولايته (والعبد ينكح بإذن سيده) ولو أنقضى لأنه محجور مطلقا كان الإذن أو مقيدا  
بامرأته أو قبيلة أو بلدا ونحو ذلك (بحسبه) أي بحسب إذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فإن  
عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به إذا  
عقق كما سيأتي ولو نكح امرأة بإذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا بإذن جديد (ولا يحجره عليه) سيده ولو صغيرا  
لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا يملك إثباته (كعكسه) أي كما لا يحجر العبد سيده على تزويجه فلا يلزمه  
لما فيه من تشويش مقاصد الملك وفوائده (وله إيجاب أمة) على إنكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو  
ثيبا عاقلة أو مجنونة لأن النكاح رد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارق العبد لكن لا يزوجه بغير  
كفء بسبب أو غيره إلا برضاها بخلاف البيع لأنه لا يقصده التمتع وله تزويجها برقيق ودنى النسب لأنها  
لا نسب لها (لا) إيجاب (مكتوبة ومبعدة) لأنها في حقه كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا) إيجاب (أمة  
سيدها) وإن حرمت عليه فلو طلبت منه تزويجها لم يلزمه لأنه يفتقص قيمتها ويفوت التمتع عليه فيمن تحل له  
(وتزويجه) لها كائن (بملك) لا بولاية لأنه يملك التمتع بها في الجملة (في زوج مسلم أمة الكافرة) ولو غير  
كتانية كاهو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو طي وحزم به شراح الحاوي لأن له بيعها وإجارتها وعدم  
جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في أمة المحرم كأخته أما الكافر فلا يزوجه أمة المسلمة لأنه لا يملك التمتع بضع  
مسلمة أصلا (و) زوج (فاسق) أمة (ومكاتب) أمة بإذن سيده (ولو نكح ومالك) من أب وإن علا  
وسلطان (تزوج أمة موليه) من ذي صغر وجنون وسفه ولو أنقضى بإذن ذي السفه اكتسابا بالهرم والنفقة بخلاف  
عندما فيه من انقطاع كسابه عنه فلا لب تزويجها إلا إن كان موليه صغيرة ثيبا عاقلة وللسلطان تزويجها  
لإن كان صغيرا أو صغيرة وليس لغيرها ذلك مطلقا وتعبيرى بموليه أعم من تعبيره بصبي والتقييد  
بولى النكاح والمال من زيادتي . (باب ما يحرم من النكاح)

عبر عنه في الروضة كأصلها باب موانع النكاح ومنها وإن لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس فلا يجوز  
للأحمى نكاح جنية كما أفتى به ابن يونس وابن عبد السلام لكن جوزوه القعولي والأصل في التحريم  
مع ما يأتي آية حرمت عليكم أمهاتكم (محرم أم) أي نكاحها وكذا الباقي (وهي من ولدتك أو) ولدت  
(من ولدك) ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو غيرها وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي إليها نسبك بالولادة  
بواسطة أو غيرها (وبنت وهي من ولدتها أو) ولدت (من ولدها) ذكرا كان أو أنثى بواسطة أو غيرها

أو أطلق نكح لائقة  
ولو نكح بلا إذن لم يصح  
فان وطئ فلا شيء  
ظاهرا لرشيعة والعبد  
ينكح بإذن سيده بحسبه  
ولا يحجره عليه كعكسه  
وله إيجاب أمة لا مكاتبه  
ومبعدة ولا أمة سيدها  
وتزويجه بملك في زوج  
مسلم أمة الكافرة  
وفاسق ومكاتب ولولى  
نكاح ومال تزويج أمة  
موليه .

(باب ما يحرم من  
النكاح)

محرم أم وهي من ولدتك  
أو من ولدك وبنت  
وهي من ولدتها أو من  
ولدها

وإن شئت قلت كل أنثى يتنهي إليك نسبها بالولادة بواسطة أو بغيرها (لا مخلوقة من) ماء (زناه) فلا تحرم عليه إلا حرمة الماء الزنا نعم يكره خروجاً من خلاف من حرمها عليه كالحفنية بخلاف ولدها من زناها يحرم عليها الثبوت بالنسب والإرث بينهما كما صرح به الأصل (وأخت) وهي من ولدها أبواك أو أحدهما (وبنت أخ) وبنت (أخت) بواسطة أو بغيرها (وعمة وهي أخت ذكرك ولدك) بواسطة أو بغيرها (وخالة وهي أخت أنثى ولدتك) بواسطة أو بغيرها (وبعمر من) أي هؤلاء السبع (بالرضاع) أيضاً للآية ولغير الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (فرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو) ولدت (أباً من رضاع) وهو الفعل (أو أرضعتها) وهو من زيادتي (أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو بغيرها (أم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أو بلبن فروعك نسباً أو رضاعاً وبنتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرضة بلبن أحد أبويك نسباً أو رضاعاً وأخت رضاع وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً وبنت ولد المرضة والفعل نسباً ورضاعاً وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضعتها أمك أو أرضعت بلبن أختك نسباً أو رضاعاً وإن سفلت بنت أخ أو أخت رضاعاً وأخت الفعل أو أخت الرضعة بواسطة أو بغيرها نسباً أو رضاعاً وعمه رضاعاً وأخت الرضعة أو أمها أو أم الفعل بواسطة أو بغيرها نسباً أو رضاعاً عمه رضاعاً (ولا تحرم) عليك (مرضعة أخيك أو أختك) ولو كانت أم نسب حُرمت عليك لأنها أمك أو موطوءة أهلك وقولي أو أختك من زيادتي (أو) مرضعة (نافلتك) وهو والد الولد ولو كانت أم نسب حُرمت عليك لأنها بنتك أو موطوءة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك) (و) لا (بنتها) أي بنت الرضعة ولو كانت الرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فتحرم عليك أمها وبنتها فهذه الأربع يحرم من في النسب لافي الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كافي الرضعة على أنها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لأنهم إنما حرموا من النسب لم يلحقوا به فبين في الرضاع كما قررته ولهذا لم استثنها كالأصل وزيد عليها أم العم والعممة وأم الحال والحالة وأخت الابن وصورة الأخيرة ما سأله ابن الرضيع على امرأة أجنبية لها ابن فابن الثانية أخ وابن الأولى ولا يحرم عليه نكاحها (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك) سواء كانت من نسب كان كان تريد أخ لأب وأخت لأم فلا أخيه لأبيه نكاحها أم من رضاع كان رضع امرأة زيد أو صغيرة أجنبية منه فلا أخيه لأبيه نكاحها وسواء كانت الأخت أخت أخيك لأبيك لأمه كما مثلنا أو أخت أخيك لأمك لأبيه مثاله في النسب أن يكون لأبي أخيك بنت من غير أمك فلك نكاحها وفي الرضاع أن ترضع صغيرة بلبن أبي أخيك لأمك فلك نكاحها (وبعمر من) عليك بالمصاهرة (زوجة ابنك أو أختك أو زوجتك) ولو قبل الدخول بهن (وبنت مدخولتك) في الحياة ولو في الله برنسب أو رضاع بواسطة أو بغيرها قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلابكم. لبيان أن زوجة من تبناه لا تحرم عليه وقال تعالى ولا تتكحوا ما نكح آبائكم من النساء. وقال وأمها نساءكم وربائكم الاتي في حجوركم من نسائكم الاتي دخلتم بهن. وذكر الحجور جري على الغالب فإن لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها إلا أن تكون منفية بلعانها بخلاف أمها والفرق أن الرجل يتنلى عادة بكلمة أمها عقب العقد لترتيب أموره فحُرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها. وأعلم أنه يتنلى زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد صحيحاً (ومن وطئ) في الحياة وهو واضح (امرأة) تلك أو شبهة منه (كان ظننا زوجته أو أمته أو وطئ) فاسد نكاح (حرم عليه أمها وبنتها وحُرمت على أبيه وابنته) لأن الوطء بملك المين نازل بمزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضاً أم لا وخرج بما ذكر من وطئها زنا أو باشرها بلاوطء فلا تحرم عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم هي على

لا مخلوقة من زناه  
وأخت وبنت أخ وأخت  
وعمة وهي أخت ذكر  
ولذلك وخالة وهي أخت  
أنثى ولدتك، وبعمر من  
بالرضاع فمرضعتك  
ومن أرضعتها أو ولدتها  
أو أباً من رضاع أو أرضعت  
أو من ولدك أم رضاع  
وقس الباقى ولا تحرم  
مرضعة أخيك أو  
أختك أو نافلتك ولا أم  
مرضعة ولدك وبنتها  
ولا أخت أخيك وتحرم  
زوجة ابنك أو أختك  
وأم زوجتك وبنت  
مدخولتك ومن وطئ  
امرأة بملك أو شبهة منه  
حرم عليه أمها وبنتها  
وحُرمت على أبيه وابنته

أيه وانه لان ذلك لا يثبت نكاحا لعدة (ولو اختلطت) امرأة (محرمة) عليه (ب) نسوة (غير محصورات)  
 بأن يصر عددهن على الأحاد كالثلاث امرأة (نكح منهن) جواز أو لا لانسد عليه باب النكاح فانه وان  
 سافر إلى محل آخر لم يأمن مسافرتها إلى ذلك المحل أيضا فلم أنه لا ينكح الجميع وهل ينكح إلى أن تبقى  
 واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور حكى الرويانى عن والده فيه احتمالين وقال الأقيس عندى الثانى  
 لكن رجح في الروضة الأولى في نظيره من الأوانى ويفرق بأن ذلك يكنى فيه الظن بدليل صحة الطهر والصلاة  
 بمقتضى الطهارة وحمل تناوله مع القدرة على متيقنها بخلاف النكاح وخروج بما ذكره مالو اختلطت  
 بمحصورات كثيرين فلا ينكح منهن شيئا تغليا للتحريم ولو اختلطت زوجته بأجنبيات لم يحزله وطء  
 واحدة منهن مطلقا ولو باجتهاد إذ لا دخل للاجتهاد فى ذلك ولان الوطء إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد  
 وتعميرى بمحرمة أعم من تعميره كغيره بمحرم لشموله المحرمة بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفى وتوثيق  
 وغيرها (ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطء زوجة ابنه) ووطء الزوج أم زوجته أو بنتها (بشبهة)  
 فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعقاده ابتداء سواء كانت للوطء محرما للواطى قبل العقد عليها كينت  
 أخيه أم لا ولا يفتى بما نقل عن بعضهم من تعيد ذلك بالشق الثانى (وحرم) ابتداء ودواما (جمع امرأتين  
 بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداها ذكر أحرم تناكحهما كامرأة وأختها أو خالتها) بواسطة أو  
 بغيرها قال تعالى وأن تجمعوا بين الأخنتين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمه على  
 بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى  
 رواه أبو داود وغيره وقال الترمذى حسن صحيح وذكر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثالا له أولى  
 مما عبر به وخرج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعهما وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداها  
 ذكر أو المصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما ولو فرضت  
 إحداها ذكر أو (فان جمع) بينهما (بعقد بطل) فيها إذ لا أولوية لإحداها على الأخرى (أو  
 بعقدين فكتزوج) للمرأة (من اثنتين) فان عرفت السابقة ولم تنس بطل الثانى أو نسيت وجب التوقف  
 حتى يتبين وان وقفا معا أو عرف سبق ولم تتبين سابقة ولم يرج معرفتها أو جهل سبق والعمية بطلا وبذلك  
 علم أن تعميرى بذلك أولى من قوله أو مرتبا فالثانى (وله تملكهما) أى من حرم جمعهما (فان وطئ  
 إحداها) ولو فى غيرها (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بإزاء المملك) ولو لبعضها (أو بنكاح أو كتابة)  
 إذ لا جمع حينئذ بخلاف غيرها كحيض ورحمن وإحرام وردة لانها لا تزيل للملك ولا الاستحقاق فلو  
 عادت الأولى كان ردت بميب قبل وطء الأخرى فله وطء أيهما شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها  
 حرمت العائدة حتى يحرم الأخرى ويشترط أن تكون كل منهما مباحة على انفرادها فلو كانت إحداها  
 محبوسة أو نحوها كحرم فوطئها جاز له وطء الأخرى نعم لو ملك أماً وبنتها فوطئ إحداها حرمت الأخرى  
 مؤبدا كما علم بمأمر (ولو ملكها ونكح الأخرى) معا أو مرتبا فهو أعم من قوله ولو ملكها ثم نكح  
 أختها أو عكس (حلت الأخرى دونها) أى دون المملوكة ولو موطوءة لان الإباحة بالنكاح أقوى منها بالملك  
 إذ يتعلق به الطلاق والظهار والإيلاء وغيرها فلا يندفع بالأضعف بل يدفعه (و) يحل (لحر أربع) فقط  
 الآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه وسلم لعيلان وقد أسلم وتحت  
 عشر نسوة أمسك أربعة وفارق سائرهن رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما ومحموده (ولغيره) عبدا كان  
 أو مبعوثا فهو أعم من قوله وللعبد (ثنتان) فقط لإجماع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر منهما ومثله  
 للبعض ولانه على النصف من الحر وتقدم أنه قد تضمن الواحدة للحر وذلك فى سقيه ونحوه مما يتوقف  
 نكاحه على الحاجة (فلوزاد) من ذكر بأن زاد حر على أربع وغيره على ثنتين (فى عقد) واحد

ولو اختلطت محرمة بغير  
 محصورات نكح منهن  
 ويقطع النكاح تحريم  
 مؤبد كوطء زوجة  
 ابنه بشبهة وحرم جمع  
 امرأتين بينهما نسب  
 أو رضاع لو فرضت  
 إحداها ذكر أحرم  
 تناكحهما كامرأة  
 وأختها أو خالتها فان  
 جمع بينهما بعقد بطل  
 أو بعقدين فكتزوج  
 من اثنتين وله تملكهما  
 فان وطئ إحداها  
 حرمت الأخرى حتى  
 يحرم الأولى بإزاء المملك  
 أو بنكاح أو كتابة ولو  
 ملكها ونكح  
 أخرى حلت الأخرى  
 دونها ، ولحر أربع  
 ولغيره ثنتان فلوزاد  
 فى عقد

(بطل) العقد في الجميع إذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لإحداهما على الباقيات نعم إن كان فيهن من يحرم جمعه كعقدين وهن خمس أوست في خر أو ثلاث أو أربع في غيره اختص البطلان بهما (أو) في (عقدين فكما) في الجمع بين الأخنتين ونحوهما فتعبر بذلك ويزاد أولى من قوله فإن نكح خسا معا بطلن أو مرتبا فالخامسة (وتحل نحو أخت) كخالة (وزائدة) هي أعم من قوله وخامسة والتصریح بنحو من زيادتي (في عدة بائن) لأنها أجنبية لا في عدة رجعية لأنها في حكم الزوجة (وإذا طلق حرثا أو غيره) هو أولى من قوله أو العبد (ثنتين لم تحل له حتى يغيب قبلها مع انقضاء) لسكر (حشفة يمكن وطؤه أو قدرها) من فاقدها (في نكاح صحيح مع انتشار) للذكر وإن ضعف انتشاره أو لم ينزل أو كان الوطء جائلا أو في حيز أو إحرام أو نحوه لقوله تعالى فإن طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مع خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلعتني فبت طلاقا فتزوجته بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية الثوب فقال أتريدني أن ترجعي إلى رفاعة حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجمهور الفقهاء الوطء نفسه اكفء بالمظنة ممي بها ذلك تشبيها له بالسمل بجامع اللذة وقيس بالحر غير بجامع استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج قبلها أدبرها وبالانقضاء وهو من زيادتي عدمه وإن غابت الحشفة كافي النوراء وبالحشفة مادونها وإدخال التي وبممكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء بملك اليمين وبالشبهة الزنا فلا يكفي ذلك كالأصل به التحصين ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح وهو إنما يتناول الصحيح وبانتشار الذكرا إذا لم ينتشر لشلل أو غيره لاستفاء حصول ذوق المسيلة للذكورة في الحيز ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولا وطء في حال ردة أحدهما وإن راجعها أو رجع إلى الإسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الرقة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصداق أنه لو نكح بشرط أنه إذا وطئ طلق أو بابت منه أو فلان نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق إذا وطئ كره وصح العقد وحلت بوطئه .

بطل أو عقدين فكما  
مر وتحل نحو أخت  
وزائدة في عدة بائن  
وإذا طلق حرثا أو  
غيره ثنتين لم تحل له  
حتى يغيب قبلها مع  
انقضاء حشفة يمكن  
وطؤه أو قدرها في  
نكاح صحيح مع  
انتشار .

(فصل) لا ينكح  
من يملكه أو بعضه فلو  
طرا ملك تام على نكاح  
انفسخ ولا حر من بها  
رق لعيره إلا بعجزه  
عمن تصلح لتمع

(فصل) فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) أي الشخص رجلا كان أو امرأة (من يملكه أو بعضه) إذ لا يجتمع ملك ونكاح لما يأتي (فلوطرا ملك تام) فيها (على نكاح انفسخ) النكاح لان أحكامهما متافضة أما في الأولى فلا ثقة الزوجة تقتضي التمليك وكونها ملكه يقتضي عدمه لأنها لا تملك ولو ملكها لملك نفسه وأما في الثانية وهي مع تام من زيادتي فلا أنها تطالبه بالسفر إلى الشرق لأنه عبدها وهو يطالبها بالسفر معه إلى الغرب لأنها زوجته وإذا دعاها إلى الفراش بحق النكاح بعته في أشغالها بحق الملك وإذا تعذر الجمع بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك لأنه يملك بالرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به إلا ضرب من المنفعة وخرج بتام ما لو ابتاعها بشرط الخيار له ثم فسح لم ينفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الروياني أنه ظاهر المذهب وكذا لو ابتاعته كذلك (ولا) ينكح (حر من بها رقة لعيره) ولو بمبعضه (إلا) بثلاثة شروط وإن عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أحدها (بعجزه) ممن تصلح لتمع) ولو كناية أو أمة بأن لا يكون تحت ثي من ذلك ولا قادر أعليه كأن يكون تحت من لا تصلح لتمع كصغيرة لا تحتمل الوطء أو رقاء أو برضاء أو هرمة أو مجنونة لأنها لا تغنيه فهي كالعدومة ولأنه ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات خلاف ما إذا كان تحت من تصلح للتمع أو قادراً عليها الاستغناء عنه حيثئذ عن إرقاق الولد أو حشفة والمفهوم الآية والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله للؤمنات جرى على الغالب من أن اللؤم من إنما يرغب في المؤمنة وتعبري بمن تصلح أعم من تعبيره بحرة وسواء أكان العجز حسيا وهو ظاهر أو شرعيا



(كان ظهرت) عليه (مشقة في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته) أي مدة سفره إليها وضبط الإمام المشقة بأن ينسب متحملها في طلب الزوجة إلى الإسراف ومجاوزة الحد (أو وجد حرة بمؤجل) وهو فاقد للمهر لأنه قد يسجز عنه عند حلوله (أو بلامهر) كذلك لو جوب مهرها عليه بالوطء (أو بأكثر من مهر مثل) وإن قدر عليه كما لا يجب شراء ماء الطهر بأكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من زيادتي (لا) إن وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واجده فلا تلح له من ذكرت قدرته على نكاح حرة (و) ثانيا (بخوف زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة معى به الزنا لانه نسبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والراد بالعت عمومها لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله اليها لم ينكحها إذا كان واجدا للطول كذا في بحر الروايات والوجه ترك التقيد بوجود الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في النكاح من نكاحها وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمتين كما علم من الأول أيضا (و) ثالثا (باسلامها لمسلم) حر أو غيره كما مر فلا تلح له أمة كناية أما الحر فلقوله تعالى : فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات . وأما غير الحر فلأن المانع من نكاحها كفرها فساوى الحر كالمردة والمجوسية وفي جواز نكاح أمة مع تيسر مبعضة تردد للإمام لأن إرقاق بعض الولد أهون من إوقاق كله على تعليل اللع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح وأما غير المسلم من حر وغيره ككتابيين فتلح له أمة كناية لاستوائهما في الدين ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من أن يخاف زنا ويفقد الحرة كإفهامه السبكي من كلامهم . واعلم أنه لا يلح للحر مطلقا نكاح أمة ولله ولا أمة مكانته كإسبائ في الإغاف ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بنكاحها (وطرو يسار أو نكاح حرة لا يفسخ الأمة) أي نكاحها بقوة الدوام (ولو جمعها حر) حلت له الأمة أم لا (بعقد) كأن يقول لمن قاله زواجك بنتي وأمتي قبلت نكاحهما (صح في الحرة) تفريقا للصفقة دون الأمة لا تنفاه شروط نكاحها ولأنها كما لا تدخل على الحرة لا تغارنها وليس هذا كنكاح الأختين لأن نكاح الحرة أقوى من نكاح الأمة كما علم والأختان ليس في نكاحهما أقوى فبطل نكاحهما معا أمالو جمعهما من يفرق في عقد فيصح فيهما إلا أن تكون الأمة كناية وهو مسلم فكل الحر .

(فصل) في نكاح من حل ومن لا حل من الكافرات وما يدكر معه (لا يحل) لمسلم (نكاح كافرة) ولو مجوسية وإن كان لها شبهة كتاب (إلا كناية خالصة) ذميمة كانت أو حرة فيحل نكاحها قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقال المحصنات من الدين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (بكره) لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين والحرية أشد كراهة لأنها ليست تحت قهرنا وللخوف من إرقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولد لمسلم وخرج بخالصة التولية من كتابي ونحو وثنية فتحرم كعكسه تغليبا للتحريم (والكتابية يهودية أو نصرانية) لا تمتسكة بزور داود ونحوه كصنف شيث وإدريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تلح لمسلم قبل لأن ذلك لم يزل ينظم يدرين ويحلى وإعنا وأوحى اليهم معانيه وقيل لأنه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بأن فيها قصا واحدا وهو كفرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (وشرطه) أي حل نكاح الكتابية الخالصة (في إسرائيلية) نسبة إلى إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ما زدت به قوله (أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه) وهي بعثة عيسى أو نبينا وذلك بأن علم دخوله فيه قبلها أو شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين عيسى وموسى لشرف نسبهم بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعد هال السقوط فضيلته بها (و) في (غيرها) أي غير الإسرائيلية (أن يعلم ذلك) أي دخول أول آبائها في ذلك الدين (قبلها).

كان ظهرت مشقة  
في سفره لغائبة  
أو خاف زنا مدته أو  
وجد حرة بمؤجل أو  
بلامهر أو بأكثر من  
مهر مثل لا بدونه  
وبخوفه زنا وبإسلامها  
لمسلم وطرو يسار أو  
نكاح حرة لا يفسخ  
الأمة ولو جمعها  
حر بعقد صح في الحرة .  
(فصل) لا يحل نكاح  
كافرة إلا كناية خالصة  
بكره والكتابية يهودية  
أو نصرانية وشرطه في  
إسرائيلية أن لا يعلم  
دخول أول آبائها في  
ذلك الدين بعد بعثة  
تنسخه وغيرها أن يعلم  
ذلك قبلها

أى قبل بثثة تسخه (ولو بعد تحريفه إن تجنبوا الحرفه) وإن أفهم كلام الأصل النسخ بعد التحريف مطلقا  
لنسخهم بذلك الدين حين كان حقا بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعد ما بعد تحريفه أو بعدها وقبل تحريفه  
أو عكسه ولم تجنبوا الحرف أو شك لسقوط فضيكت بالنسخ أو بالتحريف للدكور في غير الأخيرة وأخذا  
بالأغلظ فيها (وهى) أى السكائية الخالصة (كسلة في نحو ثقة) ككسوة وقسم وطلاق بجامع الزوجية  
المتضمنة لذلك (فله إيجابها) كالسلة (على غسل من حدث أكبر) كخض وجنابة ويستفتر عدم النية  
منها للضرورة كما في السلة المجنونة (و) على (تنظف) بفعل وسخ من نجس ونحوه وباستعداد ونحوه  
(و) على (ترك تناول خبث) كخزير وبصل ومسكر ونحوه لتوقف الفتح أو كاله على ذلك وتعبيرى بنحو  
نفقة وتنظف وتناول خبث أعم من تعبيرة بنفقة وقسم وطلاق وبفعل ما نجس من أعضائها وبأى كل خنزير  
(وتحرم سامرية خالفت اليهود وصائبية خالفت النصارى في أصل دينهم وأوشك) في مخالفتها لهم فيه وإن  
واقفتهم في الفروع بخلاف ما إذا خالفهم في الفروع فقط لأنها مبتدعة فهى كبتدعة أهل الإسلام نعم  
إن كفرتها اليهود والنصارى حرمت كإفله في الزوجة كأصلها عن الإمام والسامرة طائفة من اليهود  
والصائبية طائفة من النصارى وقولى أوشك من زيادى وإطلاق الصائبية على من قلنا هو المراد وتطلق أيضا  
على قوم هم أقدم من النصارى يعبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار إليها وينفون الصانع المختار  
وهؤلاء لا يحمل مناكتهم ولا يذبحهم ولا يحرقون بالجزية ولا ينافي ذلك قول الرافعى في صائبة النصارى  
المخالفة لهم في الأصول إنها تبعد الكواكب السبعة إلى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للأقدمين مع  
موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الوجود في زمنهم من الأقدمين سبب في استثناء القاهر الفقهاء على  
عباد الكواكب فأبقى الإسطخري بقتلهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (إسلام) وإن كان  
كل منهما يقر أهله عليه لأنه أقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقرا بطلان ما انتقل إليه فإن أبى الإسلام  
ألقى بمأمنه إن كان له أمان ثم هو حربى إن ظفر نابه قتلناه (فلو كان) التخل (امراة) كأن تصرت يهودية  
(لم تحمل لمسلم) كالمرتدة (فإن كانت) أى للتثنية (منكوحه فكرتدة) تحتها فيما أبى وخرج بالمسلم الكافر  
فانه إن كان يرى نكاح التثنية حلت له وإلا فكالمسلم (ولا تحمل مرتدة) لأحد لامن للسلمين لأنها كافرة  
لا تقرب لامن الكفار لبقاء علة الإسلام فيها (وردة) من الزوجين أو أحدهما (قبل دخول) وماق معناه  
من استدخال منى (تجز فرقة) بينها لعدم تأكد النكاح بالدخول أو ماق معناه (وبعد) توقفها (فإن  
جمعها إسلام في العدة دام نكاح) بينها لتأكد كده بما ذكر (وإلا فالفرقة) بينها حاصلة (من) حين  
(الردة) منها أو من أحدهما (وحرمة وطء) في مدة التوقف لتزول ملك النكاح بالردة (ولاحد) فيه  
لشبهة بقاء النكاح بل فيه تعزير وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعا ثم وطئها في العدة .

### (باب نكاح الشرك)

وهو الكافر على أى ملة كان وقد يطلق على مقابل السكائية كما في قوله تعالى : لم يكن الدين كفروا من أهل  
الكتاب والشركين متفكيكين . لو (أسلم) أى للشرك ولو غير كتابى كوثى ومجوسى (على) حرة (كتابية)  
ببهد زدت بقولى (تحل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح السلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية  
وكتابية لا تحل له ابتداء (وتخلفت) عنه بأن لم تسلم معه وتعبيرى بغيرها أعم من تعبيرة بوثنية أو مجوسية  
(أو أسلمت) زوجته (وتخلفت فكردة) وتقدم حكما قبيل الباب أى فإن كان ذلك قبل الدخول وماق معناه  
تتجزت الفرقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من الإسلام والفرقة فيما ذكر  
فرقة فسخ لافرة طلاق لأنها معلومان عليها (أو أسلمها) قبل الدخول أو بعده (دام) نكاحها لحبر  
صحیح فيه ولتساويهما في الإسلام للناسب للتقرير بخلاف ما لو ارتدما معا كالمس (والمعية) في الإسلام

ولو بعد تحريفه إن  
تجنبوا الحرف وهى  
كسلة في نحو ثقة فله  
إيجابها على غسل من  
حدث أكبر وتنظف  
وترك تناول خبث  
وتحرم سامرية خالفت  
اليهود وصائبية خالفت  
النصارى في أصل دينهم  
أوشك ومن انتقل من  
دين لآخر تعين إسلام  
فلو كان امرأة لم تحل  
لمسلم فإن كانت منكوحه  
فكمرتدة ولا تحل  
مرتدة ، وردة قبل  
دخول تتجز فرقة  
وبعده فإن جمعها  
إسلام في العدة دام  
نكاح وإلا فالفرقة  
من الردة وحرمة وطء  
ولاحد .

(باب نكاح الشرك)  
أسلم على كتابية تحل  
دام نكاحه أو غيرها  
وتخلفت أو أسلمت  
وتخلفت فكردة أو  
أسلمها معا والمعية

بآخر لفظ) لأن به يحصل الإسلام لا بأوله ولا بأثنائه وسواء فبإذ كان الإسلام استقلالاً أم تبعية لكن  
و أسلمت المرأة مع أب الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوي لتقدم إسلامها في الأولى  
أن إسلام الطفل عقب إسلام أبيه وإسلامها في الثانية متأخر فإنه يقول وإسلام الطفل حكيم (وحيث دام)  
النكاح (لا تضر مقارنته لمفسد زائل عند الإسلام) بشرط زدته بقولي (ولم يستقدوا فساداً) تخفيفاً  
سبب الإسلام بخلاف ما إذا لم يزل للمفسد عند الإسلام أو زال عنه واعتقدوا فسادهم من الأول ما لو نكح  
مهر وأمة وأسلموا إذ الفسد وهو عدم الحاجة لنكاح الأم لم يزل عند الإسلام للتزل منزلة الابتداء كما يعلم  
ما يأتي فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله وكانت بحيث نحل له الآن (فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة)  
غير (تنقض عند إسلام) لا تنفاه للفسد عنه بخلاف غير التنقض فلا يقر على النكاح فيها لبقاء الفسد  
(و) يقر على نكاح (مؤقت) إن (اعتقدوه مؤبداً) كصحيح اعتقدوا فساداً ويكون ذكر الوقت لقوا  
مخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتاً فإذا وجد الإسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (كنكاح  
طرات عليه عدة شبهة وإسلامها) فيقر عليه لأنها لا ترفع النكاح (أو) نكاح (أسلم فيه أحدهما ثم أحرم)  
منك (ثم أسلم الآخر) في العدة (والأول محرم) فيقر عليه لأن الإحرام لا يؤثر في دوام النكاح فلا يخصص  
الحكم بما اقتصر عليه الأصل من التصور بما إذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة (لا) على (نكاح  
محرم) كتبه وأمه وزوجاً فيه أو ابنه للزوم الفساد له (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته وإن لم  
يسلموا رخصة ولقوله تعالى وإمرأته حاملة الحطب وقوله تعالى وقالت امرأة فرعون ولأنهم لو رافعوا إلينا  
إن بطله قطعاً (فلو طلق ثلاثاً أسلمنا لم نحل له) (الإجماع) كافي أن نكحتنا (ولم تقرر) على نكاح (مسمى  
صحيح) والمسمى (الفاسد) يحرم (إن قبضته كله قبل إسلام فلا شيء) لما لا اتصال الأمر بينهما وما انفصل  
حالة الكفر لا يتبع نعم لها مهر للثلث إن كان المسمى مسلماً أسروه لأن الفاسد فيه لحق المسلم وفي نحو الحجر لحق الله  
تعالى ولا تضرهم حال الكفر على نحو الحجر دون المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأمه ولده بل  
يلحق بهما ثم ما يخصص به السلم والكفار للصوم (أو) قبضت قبل الإسلام (بعضه فلها قسط ما بقي من مهر  
الثلث) وليس لها قبض ما بقي من المسمى (والأ) أي وإن لم تقبض منه شيئاً قبل الإسلام (لها) (مهر مثل)  
لأنهم ترض إلا بالمهر والطيالة في الإسلام بالمسمى الفاسد محتمة فخرج إلى مهر للثلث كالونكح السلم فاسد  
ومحل استحقاقها له بل والمسمى الصحيح فيا لو كانت حرة إذا لم يمنحها من ذلك زوجها قاصداً ملكه  
والفدية عليه والإمقاط حكمه الفوراني وغيره عن النص وجري عليه الأندعي وغيره (ومندفعة بإسلام)  
منها أومنه (بعد دخول) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كمتقرة) فيها ذكر فهو أعم من  
اقتصاره على أن لها المسمى الصحيح (أو) بإسلام (قبله) فإن كان (منه) (لها) (نصف) أي نصف  
المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر للثلث في المسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لما لأن الفراق من جهتها  
(ولو رافع إلينا) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي واجب)  
علينا (الحكم) بينهم بخلافه في غير الأولى والأخيرة وأما فيها فلقوله تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله  
وهذا ناسخ لقوله فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو رافعوا إلينا  
في شرب خمر لم نعدهم وإن رضوا بعكنا لأنهم لا يعتقدون تحريره قاله الرافعي في باب حد الزنا والأخيرتان  
من زيادتي (وتقرم) أي الكفار فبما رافعوا فيه إلينا (على ما تقرم) هم عليه (لو أسلموا وبطل ما لا تقرم) هم  
عليه لو أسلموا فلورافعوا إلينا في نكاح بلاولي وشهود أو في عدة هي متقضية عند الترافع أقررناه  
بخلافه ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح محرم .

(فصل) في حكم من راد على العدد الشرعي من زوجات الكافر بعد إسلامه لو (أسلم) كافر (على أكثر

بآخر لفظ وحيث دام  
لا تضر مقارنته لمفسد  
زائل عند الإسلام ولم  
يستقدوا فساداً فيقر  
على نكاح بلاولي  
وشهود وفي عدة تنقض  
عند إسلام ومؤقت  
اعتقدوه مؤبداً  
كنكاح طرات عليه  
عدة شبهة وأسلمنا فيها  
أو أسلم فيه أحدهما  
ثم أحرم ثم أسلم الآخر  
والأول محرم لا نكاح  
محرم ونكاح الكفار  
صحيح ولو طلق ثلاثاً  
ثم أسلمنا لم نحل  
ولم تقرر مسمى صحيح  
والفاسد إن قبضته كله  
قبل إسلام فلا شيء  
أو بعضه قسط ما بقي  
من مهر للثلث وإلا فمهر  
مثل ومندفعة بإسلام  
بعد دخول كمتقرة  
أو قبله منه نصف  
أو منها فلا شيء ولو  
ترافع إلينا ذميان أو  
مسلم وذمي أو معاهد  
أو هو وذمي واجب  
الحكم وتقرم على  
ما تقرم لو أسلموا  
وبطل ما لا تقرم .

(فصل)

أسلم على أكثر

من مباح له) كان أسلم حر على أكثر من أربع حرار أو غيره على أكثر من اثنين (أسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في عدة) وهي من حين إسلامه أو أسلم بعد إسلامهن فيها (أو كن كتابيات لزمه) حالة كونه (أهلا) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه) واندفع (نكاح) (من زاد) منهن عليه والأصل في ذلك أن غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال النبي ﷺ له أمسك أربعا وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء أنكحن معا أم مرتبوا له إمساك الأخيرات إذا نكحن مرتبا وإذا ملت بعضهن فله اختيار للبيات ويره منهن وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعمير بما ذكر شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف عبارة وخروج زيادتي أهلا غيره كأن أسلم تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منها ذلك (أو أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) بعد إسلامه (في عدة مباح) فقط ولم يكن تحت كتابية (تعين) للنكاح واندفع نكاح من زاد وإن أسلم بعد العدة لتأخر إسلامه عن إسلام الزوج قبل الدخول أو عن العدة أمالو أسلم للبإح معه بعد الدخول فلا تعين إن أسلم من زادا وبضه في العدة أو كان كتابية وإلا تعين وكذا لو أسلم للبإح ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم (على أم وبنتها) حالة كونهما (كتابيتين أو) غير كتابيتين (وأسلتا) فإن دخل بهما أو بالألم فقط (حرمتا أبدا) البنت بالدخول على الأم والألم بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحهم (وإلا) بأن لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالألم) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (إن حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الإسلاميين كان كان عبدا أو مفسرا خائف العنت لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن تخلفت عن إسلامه أو هو عن إسلامها في ذكر أولم تحل له اندفعت (أو) أسلم حر على (إماء أسلمن كإمر) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) إن (حلت له حين اجتماع إسلامهما) لأنه إذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فإن لم تحل له حينئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث إماء فأسلمت واحدة وحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي لا تحل له اندفعت الثانية وتخير بين الأولى والثالثة فتعيرى بما ذكر أولى من قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامهن وظاهر أنه لو لم يوجد الحل إلا في واحدة تعينت أما غير الحر فله اختيار اثنتين (أو) أسلم حر على (محررة) تصلح للتمتع (وإماء وأسلمن) أي المحررة والإماء (كإمر) أي معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (تعينت) أي المحررة للنكاح لأنه يتمتع بنكاح الأم قبل تحت حرة تصلح فيمتنع اختيارها (وإن أصرت) أي المحررة حتى انقضت عدها (اختار أمة) إن حلت له كما لو لم تكن حرة لتبين أنها بابت بإسلامه (ولو أسلمت) أي المحررة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في عدة فكحرار) أصليات فيختار من ذكرن أربعا أما إذا تأخر عتقهن عن إسلامهن فحكم الإمام باق فتعين المحررة إن صلحت وإلا اختار واحدة منهن بشرطه والظاهر أن مقارنة العتق لإسلامهن كتقدمه عليه (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه صريحا (كاخترت نكاحك أو ثبته أو) كناية (كاخترتك) (أو) (أسلمت) (أو ثبتك) بالاعراض للنكاح وذكر الكاف من زيادتي وكررت إشارة إلى الفرق بين الصريح والكناية ولو اختار الفسخ فيما زاد على البإح تعين للبإح للنكاح وإن لم يأت فيه بصيغة اختيار (كطلاق) صريحا أو كناية ولو معلقا فإنه اختيار للبطقة لأنه إنما يخاطب به المنكوحه فإذا أطلق الحر أربعا انقطع نكاحهن بالطلاق واندفعت الباقيات بالشروع (لافرق) بغيرنية طلاق لأنه اختيار للفسخ فلا يكون اختيارا للنكاح (و) لا (وطء) لأن الاختيار إما كابتداء النكاح أو كاستدامته وكل منهما لا يحصل إلا بالقول وذكر هذين من زيادتي (و) لا (ظهار وإيلاء) فليس باختيار لأن الظاهر محرم

من مباح له أسلمن  
معه أو في عدة أو كن  
كتابيات لزمه أهلا  
اختيار مباحه واندفع  
من زاد أو أسلم معه قبل  
دخول أو في عدة مباح  
تعين أو على أم وبنتها  
كتابيتين أو أسلمتا  
فإن دخل بهما أو بالألم  
حرمتا أبدا وإلا فالألم  
أو أمة أسلمت معه أو  
في عدة أقر إن حلت له  
حينئذ أو إماء أسلمن  
كإمر اختار أمة حلت له  
حين اجتماع إسلامهما  
أو حرة وإماء وأسلمن  
كما مر تعينت وإن  
أصبرت اختار أمة ولو  
أسلمت وعتقن ثم  
أسلمن في عدة  
فكحرار والاختيار  
كاخترت نكاحك أو ثبته  
أو كاخترتك أسلمت  
كطلاق لا فرقا ووطء  
وظاهر وإيلاء



والإيلا حلف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالأجنبية ألقى منه بالسكوة (ولا يعلق اختياره) ولا  
(فسخ) كقوله إن دخلت الدار فقد اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك لأنه مأثور بالتعيين والعلق من  
ذلك ليس بتعيين بخلاف تعليق الطلاق وإن كان اختياراً كاملاً لأن الاختيار به ضمني والضمنى يقتضيه  
ملا يفترق في المستقبل فإن نوى بالفسخ الطلاق صح تعليقه لأنه حينئذ طلاق والطلاق يصح تعليقه كاملاً (وله)  
أى للزوج حراً كان أو غيره (حصر اختيار في أكثر من مباح) له إذ يخفى به الإيهام ويندفع نكاح من  
زاد وتعميري بذلك أعم من قوله في خمس (وعليه تعيين) لمباح منهن (و) عليه (مؤنة) للوقوفات (حق  
يختار) منهن مباحة لأنهن محبوسات بسبب النكاح وتعميري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (فإن تركه)  
أى الاختيار أو التعيين (حبس) إلى أن يأتي به (فإن أصبر عزراً) بضرب أو غيره مما يراه الإمام وهذا  
من زيادتي (فإن مات قبله) أى قبل الإتيان به (اعتدت حامل بوضع) وإن كانت ذات أقراء (وغيرها  
بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (إلا موطوءة ذات أقراء قبلاً أكثر منهما) أى من أربعة أشهر وعشر  
ومن الإقراء لأن كل منهن يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعتمد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن  
تفارق فلا تعتمد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فإن مضت الأقراء الثلاثة قبل عام أربعة أشهر وعشر أعما  
واستأوها من اللوث وإن مضت الأربعة والعشر قبل عام الأقراء آتت الأقراء واستأوها من الإسلامهما إن  
أسلمتا وإلا فمن إسلام السابق منهما قولي وغيرهما شامل لذات أشهر ولذات أقراء غير موطوءة (ووقف)  
لهن (إرث زوجات) من ربع أو ثمن مولى أو دونه بقيد زنته بقولي (علم) أى إرثهن (لصلح) لعدم العلم بهن  
مستحقته فيقسم للوقوف بينهما بحسب اصطلاحهن من تساوى أو تفاوت لأن الحق لهن إلا أن يكون فيهن  
محجور عليهن الصغار أو جنون أو سفه فيمنع بدون حصتهن من عددهن لأنه خلاف الخطأ ما إذا لم يعلم إرثهن  
كان أسلم على ثمان كتابيات أو أسلم مع أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكتابيات  
بل تقسم التركة على باقى الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطين شيئاً إلا أن يطلب منهن من يعلم إرثه فلو كن  
خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع لهن ربع للوقوف لأن فيهن  
زوجة أو ست فنصفه لأن فيهن زوجتين أو سبع فتلاثة أرباعه ولهن خمسة ما أخذنه والتصرف فيه  
ولا ينقطع به تمام حقهن .

(فصل) في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر (لو) أسلمتا  
مما قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت (هى) بعد دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة (لا استمرار النكاح في  
الأولين) ولإتيان الزوجة في الثالثة بالواجب عليها فلا يسقط بمؤنتها وإن حدث منها مانع التمتع كالوفلت  
الواجب عليها من صلاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير كتابية لنشوزها بالتخلف  
(كأن ارتد دونها) فإن مؤنتها مستمرة لأنها لم تحدث شيئاً وهو الذى أحدث الردة بخلاف ما لو ارتدت  
دونه أو ارتدما معا وإن أسلمت في العدة فلا مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعميري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة .

### (باب الخيار)

في النكاح (والإعفاف ونكاح الرقيق) وما يذكر معها (ثبت خيار لنكاح) من الزوجين بما وجده  
بالآخر وإن حدث بعد العقد والدخول بما ذكرته بقولي (يحنون) ولو منقطعاً وهو مرض يزيل الشعور  
من القلب مع بقاء القوة والحر كفى الأعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يجر منها العضو ثم يسود ثم ينقطع  
ويتناثر (و) مستحكم (برص) وهو يبيض شديد مبقع وذلك لقوات كمال التمتع (وإن تماثلاً) أى الزوجان  
في العيب لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم المجنونان يتعذر الخيار لهما لا تنفاه الاختيار  
وذكر الاستحكام من زيادتي (و) ثبت خيار (لولها) أى الزوجة (بكل منها) أى من الثلاثة (إن قارن

ولا يعلق اختياره وفسخ  
وله حصر اختياره في  
أكثر من مباح وعليه  
تعيين ومؤنة حتى يختار  
فإن تركه حبس فإن  
أصبر عزراً فإن مات قبله  
اعتدت حامل بوضع  
وغيرها بأربعة أشهر  
وعشر إلا موطوءة  
ذات أقراء قبلاً أكثر  
منهما ووقف إرث  
زوجات علم لصلح .

(فصل) أسلمت  
أو هى بعد دخول قبله  
أو دونه استمرت المؤنة  
كأن ارتد دونها .

عقدا) وإن رضيت لأنه يبرئ بذلك بخلاف ما إذا حدث بعد العقد لأنه لا يبرئ به وبخلاف الجب والعتة الآتين  
 قبل ذلك ولا اختصاص الضرر بها (ولزوج برقتها وبقرنها) فتح رائه أرجح من إسكانها وبها السداد محل  
 الجماع منها في الأول بلعم وفي الثاني بمظم وقيل بلعم وذلك لقوات التمتع القصور من النكاح (ولها بجه)  
 أي قطع ذكره أو بضمه بحيث لم يبق منه قدر حشفت ولو فعلها أو بدوطه (وبسته) أي عجزه عن الوطء  
 في القبل وهو غير صحي ومجنون (قبلوطه) لحصول الضرر بها وقياسا فإذا جبت ذكره على المكثري إذا  
 خرب الدار للسكران بخلاف المشتري إذا غيب البيع قبل القبض لأنه قابض لحقه ما بعد الوطء فلا خيار لها  
 بالعتة لأنها مع رجاء زوجها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجب (ولأخيار) لهم  
 (بغير ذلك) تكتوئة واضعة واستحاضة وقروح سيالة وضيق منفذ على كلام ذكرته في شرح البهجة  
 وغيره لأنها ليست في معنى ما ذكره نعم قل الشيخان عن الماوردي ثبوتهما إذا وجدها مستأجرة العين  
 وأقرها وتصيري بما ذكر الأولى من اقتضائه على نفق الخيار بالحنوئة الواضحة أما الحنوئة المشككة فلا يصح  
 معها نكاح كامل ولو علم العيب بعد زواله أو بعد اللوث فلا خيار (فإن فسح) بيه أو عيبها (قبلوطه) فلا  
 مهر) لا ارتفاع النكاح الحالي عن الوطء بالفسخ سواء أقرن العيب العقد أم حدث بعده (أو) فسح  
 (بعده) بمحدث بعده (فسح) يجب لقرن الوطء (ولا) بأن فسح بعده أو معه بمقارن العقد أو حادث بين  
 العقد والوطء أو فسح بعده بمحدث معه (فهر مثل) يجب لأنه تمتع بمعية على خلاف ما ظن من السلامة فكأن  
 العقد جرى بالاتساع ولأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف ف يرجع الزوج  
 إلى عين حقه وهو المسمى والزوجة إلى بدل حقها وهو مهر مثلها لقوات حقها بالدخول وكحكم الشيخين  
 من زيادتي (ولو انفسخ بردة بعده) أي بدوطه بأن لم يجمعها إسلام في العدة (فسمى) لقرن الوطء  
 (ولا يرجع زوج) بغيره من مسمى ومهر مثل (على من غره) من ولي وزوجة بأن سكنت عن العيب  
 وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها وحكم بفسخه حاكم لتلاجمع بين العوض والعوض  
 (وشرط) في الفسخ بنة وغيره ما عدا (رفع لقاض) لأنه مجتهد فيه كالفسخ بالإعسار (وثبت عته) أي  
 الزوج (بأقراره) عند القاضي أو عند شاهدين وشهدا به عنده (ويبين ردت عليها) لإمكان اطلاعها  
 عليها بالقرائن ولا يتصور ثبوتها بالينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (ثم) بعد ثبوتها (ضرب له قاض  
 سنة) كأنه عمر رضى الله تعالى عنه رواه الشافعي وغيره وتابته الملاء عليه ولقوا تملج الجماع قد  
 يكون لعارض حرارة قزول في الشتاء أو برودة قزول في الصيف أو يوسه قزول في الربيع أو  
 رطوبة قزول في الحريف فإذا مضت السنة ولم يبطأ علنا أنه عجز خلق حرا كان الزوج أو عبدا مسلما  
 أو كافرا (بطلها) أي الزوجة لأن الحق لها فلو سكنت ليجل أو دهمشة فلا بأس بتبنيها ويكنى في طلبها  
 قولها أني طالبة حتى على موجب الشرع وإن جهلت الحكم على التفصيل (وبعدها) أي السنة (ترفضه  
 له) أي للقاضي (فإن قال وطئت) في السنة أو بعدها (وهي ثيب) ولم تصدقه (حلف) إنه وطئ  
 كما ذكر ولا يطالب بوطء وخرج زيادتي وهي ثيب ما لو كانت بكر انصرفت إن لم يبطأ (فإن نبكل) عن  
 اليمين (حلفت) كثيرا (فإن حلفت) إنه ما وطئ (أو أقر) هو بذلك (فسخت) بقيد زده بقولي  
 (بعد قول القاضي ثبت عته) أو ثبت حتى الفسخ كلفهم بالأولى (ولو اعتزلته) ولو بغير كبس (أو  
 مرضت للدة) كلها (لم تحسب) لأن عدم الوطء حيث يضاف إليها فتستأفس سنة أخرى بخلاف ما لو وقع  
 مثل ذلك للزوج فيها فاتها تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وذلك قال الشيخان فالقياس استئناف  
 سنة أخرى أو ينتظر منى مثل ذلك الفصل من السنة الأخرى قال ابن الرقعي في نظره لاستلزامه الاستئناف  
 أيضا لأن ذلك الفصل إنما يأتي من سنة أخرى قاله لعل المراد أنه لا يمتنع أنزها عنه في غير ذلك الفصل من

عقداً وزوج برقتها  
 وبقرنها ولها بجه  
 وبسته قبل وطء ولا  
 خيار بغير ذلك فإن  
 فسح قبل وطء فلا مهر  
 أو بعده بمحدث بعده  
 فسمى وإلا لمهر مثل  
 ولو انفسخ بردة بعده  
 فسمى ولا يرجع زوج  
 على من غره وشرط  
 رفع لقاض وثبت  
 عته بأقراره ويبين  
 ردت عليها ثم ضرب  
 له قاض سنة بطلها  
 وبسدها رفضه له فإن  
 قال وطئت وهي ثيب  
 حلفت فإن نكل حلفت  
 فإن حلفت أو أقر فسخت  
 بعد قول القاضي ثبت  
 عته ولو اعتزلته أو مرضت  
 للدة لم تحسب .

قابل بخلاف الاستشاف (ولو شرط في أحدهما وصف) لا يمنع صحة النكاح كالأب كان كمال وبكارة وحرية أو نقصا كضدها أولا ولا كياض وممرة ( فأخلف ) بينائه للفعول أي الشروط ( صح النكاح ) لأن تبدل الصفة ليس كتبدل العين فان البيع لا يفسد بخلف الشرط مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى ( ولكل ) من الزوجين ( خيار ) فله فسخ ولو بلا قاض ( إن بان ) أي الوصف ( دون ما شرط ) كأن شرط أنها حرة فبان أمة وهو حر يحمل له نكاح الأمة وقد أذن سيدها في نكاحها أو أنه حر فبان عبدا وهي حرة وقد أذن له سيده في نكاحه بخلاف الشرط وللخبر ( لا إن بان ) في غير العيب بقرينة ظاهر ( مثله ) أي مثل الوصف أو فوقه للمفهوم بالأولى لتكافئهما في الأولى ولأفضليته في الثانية وهذا من زيادتي وهو حسن وإن اقتضى كلام الأصل خلافا وكلام الروضة خلاف بعضه أما إذا بان فوق ما شرط فلا خيار ( أو ظنه ) أي كل منهما الآخر ( بوصف ) غير السلامة من العيب ( فلم يكن ) كأن ظنها مسلمة أو حرة فبان كناية أو أمة تحمل له أو ظنته كفتوا فأذنت فيه فبان فسقه أو ورقه أو دناءة نسبه أو حرقة للتصغير بترك البحث والشرط بخلاف ما لو بان عيبه لأن الغالب ثم السلامة وليس الغالب هنا الكفاءة وتعبيري بما ذكر أعمن تغييره بما ذكره وما ذكره من أن لها خيارا فيما لو بان عبدا تبع فيه للواردى والنصوص في الأم وغيرها بخلافه قال البلقي وهو العمد والصواب ( وحكم مهر ورجوع به ) على غار بعد الفسخ بخلف الشرط ( كعيب ) أي حكمهما فيما مر في الفسخ بالعيب فان كان الفسخ قبلوط فلا مهر أو بعده أو معه مهر مثل ولا يرجع بزمه على الغار وكالمهر هنا وثم النفقة والكسوة والسكنى في العدة ( و ) التبرير ( المؤثر ) في الفسخ بخلف الشرط ( تقرير ) واقع ( في عقد ) كقوله زواجك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة لأن الشرط إما يؤثر في العقد إذا ذكر فيه بخلاف ما إذا سبق العقد أما المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فيكفي فيه تقدمه على العقد مطلقا أخذا من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على قولنا أو متصلا بجمع قصد الترغيب في النكاح أخذا من كلام الإمام في ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوم بعضهم اتحاد التقريرين فجعل التصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره ( ولو غير محررة ) لأمة ( انعقد ولده ) منها ( قبل علمه ) بأنها أمة ( حرا ) لظنه حررتها حين علوقها به حرا كان أو عبدا فسخ العقد أو أجازاه إذا ثبت الخيار ( وعليه قيمته لسيدها ) لأنه فوت عليه رقة التابع لرقتها بظنه حررتها فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة لأنه أول أوقات إمكان توقيعه وخرج قبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن الغرور لو كان عبدا لسيدها لا شيء عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال ( لا إن غره ) سيدها كأن كان اسمها حرة أو كان راعيا لها وهو مفسر وأذن له للرهن في تزويجها أو محبور عليه بفلس وأذن له الغرماء فلا شيء له لأنه التالف لحقه وهذا من زيادتي قوله إنه لا يتصور منه تقرير رأي لأنه إذا قال زواجك هذه الحرة أو نحو عتقت ممنوع ( أو انفصل ) الولد ( ميتا بلا جناية ) فلا شيء فيه لأن حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل ميتا بجناية فقيه لانقاده حرا غرة لو ارتبه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو الغرور فان كان عبدا تعلقت الغرة برقبته وبضعته للغرور لسيد الأمة لتفويته رقة بعشر قيمتها لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق والغرة عبدا أو أمة ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسئلتها مع الأب الحر غير الجاني إلا الأم الأم الحرة ( ورجع ) بقيمته ( على غار ) له ( إن غرمها ) لأنه الوقوع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها بخلاف المهر وخرج زيادتي إن غرمها مال لم يغرمها فلا رجوع له كالضامن ( فإن كان ) أي التقرير ( من ) وكيل سيدها ( في التزويج والقوات ) فيه بخلف الشرط تارة والظن أخرى ( أو منها ) والقوات فيه بخلف الظن فقط ( تعلق الغرم بذمة ) للوكيل أولها فيطالب الوكيل به حالا والأمة غير

ولو شرط في أحدهما وصف فأخلف صح النكاح ولكل خيار إن بان دون ما شرط لا إن بان مثله أو ظنه بوصف فلم يكن. وحكم مهر ورجوع به كعيب والمؤثر تقرير في عقد ولو غير محررة انعقد ولده قبل علمه حرا وعليه قيمته لسيدها لا إن غره أو انفصل ميتا بلا جناية ورجع على غار إن غرمها فان كان من وكيل سيدها أو منها تعلق الغرم بذمة

للكاتبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وإن كان التفرير منها فلي كل منها نصف الغرم  
 والتصریح بتعلقه بلذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من به رق) ولو مبعضا (تخیرت) هي  
 لاسيدها في الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء وبعده لأنها تعبر عن فيه رق والأصل في ذلك أن بريرة عتقت  
 غيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاخارت نفسها رواء مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها  
 أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حر ومن عتق وتحت من به رق فلا خيار لها ولا له  
 لأن معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللتساوي  
 في أوليها ولأنه إذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخيرة (لا إن عتق) قبل  
 فسخه أو معه (أو لزوم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلاث إلا بالصدائق فلا تتغير  
 فيها وهاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) تكيار العيب في البيع ولا ينافيه ضرب المدة  
 في العنة لأنها إنما تتحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم إن كان أحدهما صبيا أو  
 مجنونا آخر خياره إلى كماله أو طلقها زوجها رجعا أو تخلف إسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار القورية أن  
 الزوجة لو رضيت بعته أو أجلت حقها بعدمضى المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها الزوج  
 ورضيت به فإن لها الفسخ لتجده الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من  
 زيادتي (وتخلف) العتقة فتصدق يمينها إذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها إن (أمكن)  
 لنحو غيبة معتقها عنها أو إلاحلف الزوج (أو جهل (خيار به) أي بعثها (أو جهل (فور) لأن ثبوت  
 الخيار به وكونه فوريا خيان لا يعرفها إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب  
 والأخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرهما وقيل لا تصدق فيها لأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على  
 الفور وقيل تصدق يمينها إن كانت قرية عهد بالإسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء وإلا فلا ورد ذلك  
 بأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فلي هذه للرأى أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثها  
 (كعب) أي حكمه فيما مر في الفسخ بالعيب فإن فسخت قبل الوطء فلا مهر لأن الفسخ من جهتها وليس  
 لسيدها منعها منه لتضررها بتركه أو فسخت بعده بعثت بعده فالمسمى لتقرره بالوطء أو بعثت قبله أو معه  
 كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعثت قبله فمهر المثل لا للمسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء  
 أو مقارنته له وذكر حكم العيتين من زيادتي .

(فصل في الإعفاف (لزم) عرفا (موسرا) ولوائتي (أقرب) اتحدأو تعدد (فوارثا) إن استوا قريبا  
 (إعفاف أصل ذكر) ولولأم أو كافرا (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له) وإن لم يخف زنا أو كان تحت  
 نحو صغيرة أو عجوزا شوها وذلك لأنه من حاجاته المبهة كالفق والفساد ولأن تركه العرض للزنا ليس  
 من المصاحبة بالمعروف المأمور بها فلا يلزم معسر الإعفاف أصل ولا موسرا إعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر  
 ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على إعفاف نفسه ولو بسرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموسر  
 والترتيب بين الأقرب والوارث مع قولي وحر معصوم من زيادتي وتعميري بالعجز عن إعفافه أولى من تعبيره  
 بعاقدهم وتعرف حاجته له (بقوله بلايين) لأن تخلفه في هذا اللقاع لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب  
 الإعفاف إلا إذا صدقت شهوته بأن يضربه التعزب ويشق عليه الصبر قال الأذرعى وغيره فلو كان ظاهر حاله  
 يكذب كذبي فالج شديد أو استرخاء فيه نظر ويشبه أن لا يجب إجابته أو يقال يخلف هنا لخالفه حاله دعواه  
 وتعميري بأظهر حاجته موافق لمباراة المحرر والشرح حين بخلاف تعبير الأصل والروضة بظهرت حاجته وإعفافه  
 (بأن يهي له مستمتعا) بفتح التاء كأن يعطيه أمة أو مملوكة أو مهر حرة أو يقول له انكح وأعطيكه أو ينكحها  
 له بإذنه ويمهر عنه (وعليه مؤشها) أي المستمتع بها لأنها من ثمة الإعفاف (والتعيين بغير اتفاق على مهر

ومن عتقت تحت من  
 به رق تخيرت لا إن  
 عتق أو لزوم دور وخيار  
 مامر فوري وتخلف في  
 جهل عتق أمكن أو  
 خيار به أو فور وحكم  
 مهر كعب .

(فصل في لزوم موسرا  
 أقرب فوارثا إعفاف  
 أصل ذكر حر معصوم  
 عاجز عنه أظهر حاجته  
 له بقوله بلايين بأن  
 يهي له مستمتعا وعليه  
 مؤشها والتعيين بغير  
 اتفاق على مهر .

[مسئلة] يحرم على  
 المرأة وصل شعرها بشعر  
 غيرها من آدميات  
 أو شعر نجس وإن أذن  
 الزوج أما بشعرها أو  
 شعر غير آدميات  
 الطاهر فيجوز بإذن  
 الزوج إن كان وأما بغير  
 الشعر كالحرير فيجوز  
 وإن لم يأذن الزوج  
 حيث لم يشبه الشعر  
 وإلا احتيج لإذنه  
 حذرا من التدليس



أو ثمن له) لا لأصل (لكن لا يعين) له (من لاتفه) كقيصة فليس للأصل تعيين نكاح أو تسر دون الآخر ولا ربيعة بحال أو شرف أو نحوه لأن الغرض دفع الحاجة وهي تندفع بغير ذلك فان اتفقا على مهر أو ثمن فالتمين للأصل لأنه أعرف بغيره في قضاء شهوته ولا ضرر فيه على الفرع وقول أو ثمن إلى آخره من زيادته (وعليه تجديد) لإعاقفه (إن ماتت) أي المستمتع بها (أو انفسخ) النكاح ولو بفسخه هو أعم مما ذكره (أو أطلق) زوجته (أو أعتق) أمته (بمذر) كنشوز وريية لبقاء حقه وعدم تقصيره كالودع إليه ثقة فسرقت منه بخلاف ما لو أطلق أو أعتق بلا عذر ولا يجب تجديد في رجعي إلا بعد انقضاء العدة وظاهر أن التجديد بالانفساخ ردة خاص بردها فان كان مطلقا سراه أمة وسأل القاضي الحنبر عليه في الاعتاق وقول أو عتق من زيادته (ومن له أصلان وضاق ماله) عن اعاقفهما (قدم عصبة) وان بعد فيقدم أبو أبي أب على أبي أم (فإن استويا عضوية أو عندهما قدم (أقرب) فيقدم أبو أب على أبيه وأبو أم على أبيه (فإن استويا قرباً) بأن كانا من جهة الأم كأم أبي أم وأبي أم أم (يقرع) بينهما لتعذر التوزيع وقول ومن إلى آخره من زيادته (وحرّم) على أصل (وطء أمة فرعه) لأنها ليست زوجته ولا مملوكة (وثبت به مهر) لفرعه وان وطئ بطوعها بقيد زده بقول (إن لم تصر به أم ولد أو) صارت و (تأخر إنزال عن تعيب) للحشفة كما هو الغالب والأفلاحيب لتقدم الإنزال على موجه واقترانه به (لأحد) لأن له في مال فرعه شبهة الإعفاف الذي هو من جنس ما قبله فوجب عليه المهر واتفى عنه الحد وإن كانت أم ولد لفرعه يلزمه التعزير لارتكاب به محرماً لا حد فيه ولا كفارة (وولده) منها (حر نسيب) مطلقاً للشبهة (وتصير أم ولد له) ولو ميسراً (إن كان حراً ولم تكن أم ولد لفرعه) لذلك ويقدر انتقال الملك فيها إليه قبيل العلوق ليسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولد لفرع لم تصر أم ولد له لأن غير الحر لا يملك أولاً لا يثبت لإبلاده أمة فأمة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وقول إن كان حراً من زيادته (وعليه) مع المهر (قيمتها) لفرعه لصيرورتها أم ولد له (لا قيمة ولد) لا يتقال الملك في أمه قبيل العلوق (و) حرّم عليه (نكاحها) أي أمة فرعه بقيد زده بقول (إن كان حراً) لأنها لاله في مال فرعه من شبهة الإعفاف والنفقة وغيرها كالمشتركة بخلاف غير الحر (لكن لو ملك) فرع (زوجة أصله لم ينفسخ) نكاحه وان لم يحل له الأمة حين الملك لأنه يفتقر في الدوام لقوته ما لا يفتقر في الابتداء (وحرّم) على الشخص (نكاح أمه مكاتبه) لاله في ماله ورقبته من شبهة الملك بتعجزه نفسه (فإن ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ) النكاح كما لو ملكها سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه وبخلاف ما لو ملك مكاتب حسن سيده حيث لا يفتق عليه لأن للمالك قدر يجتمع مع البغضية بخلاف النكاح والمالك لا يجتمعان .

(فصل) في نكاح الرقيق (لا يضمن سيد بإذنه في نكاح عبده مهنراً و) لا (مؤنة) وإن شرط في إذنه ضماناً لا يلائمهما وضماناً ما لم يجب باطل وتعيير هنا وفيما يأتي بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (وها) مع أنهما في ذمته (في كسبه) المعتاد كاحتطاب والتادر كربة لأنهما من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب بشئ يصرف إليهما والإذن له في النكاح بإذنه في صرف مؤنة من كسبه الحادث (بعد وجوب دفعهما) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح وللؤجل بالحلول وفي غير المهر بالتمكين كما يأتي في محله بخلاف كسبه قبله لعدم الوجوب مع أن الإذن لم يتأوله وفارق ضمانه حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الإذن فيه وإن لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لأن للضمون ثم ثابت حالة الإذن بخلافه هنا وتعيير بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وفي مال تجارة أذن له فيها) رجحاً ورأس مال لأن ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء حصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) إن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له فيها (في ذمته) فقط (كرائد على مقدر له) (ومهر) وجب (بوطء) منه (رضاً مالكة) أمرها في نكاح

أو ثمن له لكن لا يعين من لاتفه وعليه تجديد إن ماتت أو انفسخ أو أطلق أو أعتق بمذر ومن له أصلان وضاق ماله قدم عصبة فأقرب فيقرع وحرّم وطء أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر إنزال عن تعيب لأحد وولده حر نسيب وتصير أم ولد له إن كان حراً ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمتها لأقربة ولد ونكاحها إن كان حراً لكن لو ملك زوجة أصله لم ينفسخ وحرّم نكاح أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ .

(فصل) لا يضمن سيد بإذنه في نكاح عبده مهنراً ومثلاً وها في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم في ذمته كرائد على مقدر ومهر بوطء رضا مالكة أمرها في نكاح

فاسلم بأذن فيه وعليه تخلية لئلا تمتع ويستخدمه نهارا إن تحملها والإخلاء لكسيهما أودع الأقل منهما ومن أجره مثل وله سفره وبأتمته الزوجة ولزوجها سجنها وليس بغير مكانة استخدمتها نهارا ويسلمها لزوجها لئلا ولا مؤنة عليه إذا ولا يؤمنه أن يغلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو قتل نفسها (٥٤) قبل وطء سقط مهرها ولو باعها للمهر أو نصفه إن وجب في ملكه ولو زوج أمته عبده ولا كتابة فلا مهر.

(كتاب الصداق)

[مسئلة] تلف الصداق

وتعييه . صور كل من

التعيب والتلف ستة

عشر بأقة أو فصل

الزوج أو الزوجة أو

أجنبي قبل القبض

أو بعده قبل الفرقه

أو بعدها فني

التعيب بعد الفرقه

يستحق الإرث كلا

أو شرط في خمس وهي

إذا كان بأقة بعد

القبض أو بفعلها أو

بفعل أجنبي مطلقا ، ولا

يستحق في ثلاث وهي

إذا كان بأقة قبل

القبض أو بفعله مطلقا

بل عليه نصف الأرض

إن وجب التشطير ، وفي

التعيب قبل الفرقه

يستحق كذلك في

ثلاث وهي إذا كان

بفعله بعد القبض أو

بفعل أجنبي مطلقا

ويشترى بين القنع به

ناقصا وأخذ البدل

سلبا في ثلاث وهي

إذا كان بأقة بعد

فاسلم بأذن فيه) سيده فانها يكونان في ذمته فقط كالفرس للزوم ذلك برضا مستحقه وقولي كرايد على مقدر ورضا مالكة أمرها ولم يأذن فيه من زيادتي وخرج بالقبض الثاني السكره والثأمة والصغيرة والمجنونة والأمة والمجورة بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته وبالثلث مالواذن له سيده في نكاح فاسد فيتعلق بكسبه ومال تجارتها كالونكح بإذنه نكاحا صحيحا بمسمى فاسد وظاهر أن رضا سيد الأمة كرضا مالكة أمرها (وعليه تخلية) حضرا وعليه اقتصر الأصل وسفرا (ليلا) من وقت العادة (لتمتع) لأنه محله (ويستخدمه نهارا إن تحملها) أي للمهر والمؤنة (والإخلاء لكسيهما أودع الأقل منهما ومن أجره مثل) لمدة عدم التخلية أما أصل الزوم فلما مر من أن إذنه له في النكاح إذن له في صرف مؤنه من كسبه فاذا فوته طوبى بهما من سائر أمواله كافي بيع الجاني حيث صح عنه وأولى وأما الزوم الأقل فكما في فداء الجاني بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجانية ولأن أجرته إن زادت كان له أخذ الزيادة أو نقصت لم يلزمه الإعام وقيل يلزمه وإن زاد على أجره الثلث بخلاف ما لو استخدمه أو جسه أجنبي لا يلزمه إلا أجره للثلث اتفاقا فلم يوجد منه الاتعيب والتعيب سبق منه الاذن للقبض لا التزام ما وجب في الكسب وما ذكر من التخلية ليلا والاستخدام نهارا جرى على الغالب فلو كان معاش السيد ليلا كعمراسة كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقولي أودع أمم محاذ كره لتقيده بالاستخدام (وله سفره وبأتمته الزوجة) وإن فوت التمتع لأنه مال الرقبة فيقدم حقه نعم إن كان أحدهما مراهونا أو مستأجرا أو مكاتبا لم يسافر به (ولزوجها صحبها) في السفر ليمتنع بها ليلا وليس لسيدها منع من السفر ولا إقامه به لينفق عليها (وليس بغير مكانة استخدامها) ولو نائية (نهارا ويسلمها لزوجها ليلا) من وقت العادة لأنه يملك منفعة استخدامها والتمتع بها وقد قل الثانية للزوج فبقوله الأخرى ليستوفيا في النهار دون الليل لأنه محل الاستراحة والتمتع (ولا مؤنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي حين استخدامها لا تغاير التمكين التام (ولا يلزمه أن يغلو) بها (بيت بدار سيدها) أخلاءه لأن الحياء والروءة يمنعه من دخول داره فلامؤنة عليه والتقييد بغير للكتابة من زيادتي (ولو قتل أمته أو قتل نفسها قبل وطء) فيهما (سقط مهرها) الواجب له نفقته محله قبل تسليمه ونفقتها كنفقته بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحرية نفسها أو قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها حكم قتل الأمة نفسها قبل الوطء بأنها كالمسلة للزوج بالمقد إذ له منعها من السفر بخلاف الأمة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (فالمهر) المسمى أو بدله إن كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كما لو لم يسعها ولأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه (إن وجب في ملكه) من زيادتي فإن وجب في ملك المشتري فهو له بأن كان النكاح تعويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيهما أو الفرض أو الموت في الأول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زده بقولي (ولا كتابة فلا مهر) لأنه لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة إلى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما إذ السكاتب كالأجنبي .

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو نفقته يضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود

مسمى

القبض أو بفعلها مطلقا وأخذ ناقصا بلا خيار في اثنين وهما إذا كان بأقة أو قبله قبل القبض فيهما وقد

رضيت والأفانظر لمهر المثل وفي التلف بعد الفرقه يستحق البدل أو نصفه في خمس ولا يستحق في ثلاث وعليه نصف البدل إن وجب

التشطير على نسق ما تقدم في التعيب بعد الفرقه أما التلف قبل الفرقه فيستحق فيه البدل كلا أو شرط في ست صور وهي إذا كان بأقة أو قبل

الزوج بعد القبض فيهما أو فعلها أو قبل أجنبي مطلقا فيهما ويتعلق الحكم بمهر المثل في صورتين وهما إذا كان بأقة أو بفعله قبل القبض

من ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه وماصح نكاحه صدقا ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت يدها أو تلفها هو وجب مهر مثل أو هي قضاة أو أجنبي أو تعبت لابلها تغيرت فان فسخت مهر مثل ولا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعيبها بغيره أو عينين تلفت واحدة قبل قبضها انفسخ فيها وتغيرت فان (٥٥) فسخت مهر مثل وإلا خصه التالف منه ولا يضمن منافع فائته يده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طلب ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل ملكته بنكاح ولو تنازعا في البداة أجبرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتسكين فإذا مكنت أعطاه لها ولو بادرت فكنت طالبة فان لم يطأ امتنعت ولو بادر فسلم فلتمكن فان امتنعت لم يتردد

معنى بذلك لإشعاره بصديق رغبة بأذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه ويقال له أيضا مهر وغيره كما بينته في شرح الروض وغيره وقيل الصداق ما وجب بقسمته في العقد والمهر ما وجب بغيره والأصل فيمقبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزوج النس ولو خاتما من حديد رواه الشيخان (من ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه) أي عن ذكره لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل نكاحا عنه ولا يشبه نكاح الواهة نفسها له صلى الله عليه وسلم نعم لو زوج عبده أمته ولا كتابه لم يسن ذكره إذا فائدة فيه وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف وذكر كراهة الإخلاء من زيادتي (وماصح) كونه (نكاحا) كونه (صدقا) وإن قل لكونه عوضا فان عقد بما لا يتمول ولا يقابل يتمول كنواة وحصة وترك شفعة وحقد فسدت التسمية لمخروجه عن العوضية (ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد) لا ضمان بدوان طالبة بالتسليم فامتنع كالمبيع يدا البائع (فليس لزوجة) قبل قبضها (تصرف فيها) يبيع ولا غيره وتعبري بذلك أولى من قوله به (ولو تلفت يده) بأفة سلمية (أو تلفها هو وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) تلفتها (هي) وهي رشيدة (قضاة) لحقها (أو) تلفها (أجنبي) يضمن بالإتلاف (أو تعبت لابلها) أي لا تعيبها كعبدة أونسى حرفته (تغيرت) بين فسخ الصداق وإيجازته كافي البيع في جميع ذلك (فان فسخت ف) لها (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الأجنبي في صورته بالبدل (وإلا) أي وإن لم يفسخه (غرمت الأجنبي) في صورة البدل وليس لها مطالبة الزوج (ولا شيء) لها (في تعيبها) بقيد زده بقولي (بغيره) أي بغير الأجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج زيادتي لابلها ما لو تعبت بها فلا تخير كافي البيع (أو) أصدق (عينين) هو أعم من قوله عيدين (تلفت واحدة) منها بأفة أو بإتلاف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لافي الباقية عملا بتفريق الصفة (وتغيرت فان فسخت ف) لها (مهر مثل وإلا ف) لها مع الباقية (حصة الثالثة) منه أي من مهر الثلث وإن تلفتها الزوجة قضاة لتسقطها أو أجنبي تخيرت كاعلاما عا (ولا يضمن) الزوج (منافع فائته يده ولو باستيفائه) لها ركوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) الصداق (بعد طلب) له عن له الطلب كنظيرة في البيع (ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل) من مهر معين أو حال (ملكته بنكاح) كافي البائع فخرج ماله كان مؤجلا فلا حبس لها وإن حل قبل تسليمها نفسها له لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كافي البيع والزوج أم ولده فخلقت بموته وأعتقها أو باعها بعد أن زوجها لأنه ملك للوارث أو المقت أو البائع لهما والزوج أمة ثم أعتقها وأوصى لها بمهرها لأنها إنما ملكته بالوصية لابلها بنكاح وقولي ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنون لوليها وفي الأمة لسيدتها وأوليه (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداة) بالتسليم بأن قال لأسلم الهر حتى تسلمى نفسك وقالت لأسلمها حتى تسلمه (أجرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتسكين) لنفسها (فإذا مكنت أعطاه) أي العدل المهر (لها) وإن لم يأتها الزوج قال الإمام فلوهم بالوطء بعد الإعطاء فامتنت فالوجه لستراده (ولو بادرت فكنت طالبة) بالمهر (فان لم يطأ امتنعت) حتى يسلم المهر وإن وطئها طائفة فليس لها الامتناع بخلاف ما إذا وطئها مكرهة أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادر فسلم) (فلتمكن) أي يلزمها التمكن إذا طلبه (فان امتنعت) ولو بلا عذر (لم يتردد) لثبته بالمبادرة

فيهما أما الزيادة فصورها ثمانية متصلة أو منفصلة حدثت قبل الفرقة أو بعدها قبل القبض أو بعده فتكون كلها للزوجة فيما إذا كانت منفصلة حدثت قبل الفرقة ولو قبل القبض والفرق بسبب مقارن خلافا كالحديثين وانفصالها عن ملكها فهي لها وليس للزوج إلا الأصل أو نصفه فان كانت متصلة حدثت قبل الفرقة خيرت بين أن

تسمح بها كلا أو شرطوا بين أن تدفع القيمة أو نصفها بلا زيادة وظاهره ولو كانت العين مثلية حرره هذا إذا لم تكن الفرقة بسبب مقارن وهو العيب والإفكها للزوج تبعاً للأصل ولا خيار لها ولا ضعف شأنها باقران عقد النكاح بالسبب فكان لا عقد وكذا تكون الزيادة للزوج كلا أو شرطاً فيما إذا حدثت بعد الفرقة مطلقاً تبعاً للأصل .

وتعمل لنحو تنظف  
بطلب ما يراه قاض  
من ثلاثة أيام فأقل  
ولإطاعة وطء وكره  
تسليم قبلها وتقرر بوطء  
وإن حرم وبعت .

(فصل) نكحها بما  
لا يملكه وجب مهر مثل  
أو به وبغيره بطل فيه  
فقط وتخير فإن  
فسخت فمهر مثل وإلا  
فلها مع مملوك حصة  
غيره منه بحسب قيمتهما  
وفي زوجتك بنتي  
وبنتك ثوبا بهذا  
العبد صح كل ووزع  
العبد على الثوب ومهر  
للثمل ولو نكح لموليه  
يفوق مهر مثل من ماله  
أو أنكح بنتا لرشيدة  
أو رشيدة بكر بلا إذن  
بدونه أو عينت له قدرا  
ففقص عنه أو أطلقت  
ففقص عن مهر مثل  
أو نكح بألف على أن  
لأبيها أو أن يعطيه ألفا  
أو شرط في مهر خيارا  
أو في نكاح ما يخالف  
مقتضاه ولم يخل بمقصوده  
الأصلي كأن لا يتزوج  
عليها صح النكاح بمهر  
مثل أو أخل به كشرط  
محتملة وطء عدمه أو  
شرط فيه خيار بطل  
النكاح .

(وتعمل) وجوبا (لنحو تنظف) كاستحداد (بطلب) منها أو من وليها (ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل)  
لأن الغرض من ذلك يحصل فيها فلا تجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظف الجهاز والسمن ونحوهما فلا تعمل  
لها وكذا انقطاع حيض ونفاس لأن مدتهما قد تطول ويتأني التمتع معها بغير الوطء كافي الرتماء (ولإطاعة  
وطء) في صغيرة ومريضة وذات هزال عارض لتضررهن به والتصريح بهذا من زيادتي (وكره) للولي أو  
الزوجة (تسليم) أي تسليم المهر الزوج (قبلها) أي الإطاعة في الصور الثلاث لما مروا إن قال الزوج لا أقربها حتى  
يزول المانع لأنه قد لا يني بذلك وذكر الكراهة في ذات المهر مع التصريح بهافي الآخرين من زيادتي  
وبها صرح في الروضة كأصلها في الصغيرة ومثلها الآخرين (وتقرر) المهر على الزوج (بوطء وإن حرم)  
كوقوعه في حيض أو دبر لاستيفاء مقابله (وبموت) لأحدهما قبله وطء ولو يقتل في نكاح صحيح لا انتهاء  
العقد به وتقدم أن قتل السيد أمته وقتلها نفسها يسقطان المهر ولو أعتق مريض أمة لا يملك غير مهرها وتزوجها  
وأجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر والراد بتقرر المهر الأمن من سقوطه كله بالفسخ أو شطره  
بالطلاق وخرج بالوطء واللوت غيرهما كاستدخال مائه وخلوة ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك  
فلا يجب إلا الشطر لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن . أي تجامعوهن .

(فصل) في الصداق القاسد وما يذكر معه . لو (نكحها بما لا يملكه) تخمر وحر ودم ومغصوب  
(وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا أو مملوكا للزوج سواء أكان جاهلا بذلك أم عالما به (أو)  
نكحها (به) أي بما لا يملكه (وبغيره بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي بدون غيره عملا بتفريق  
الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخته فمهر مثل) يجب لها (وإلا) أي وإن لم يفسخه  
(فلها مع المملوك حصة غيره) منه أي من مهر مثل (بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة مثلاً بالسوية بينهما  
فلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتبصر بما لا يملكه أعم مما ذكره (وفي) قوله (زوجتك بنتي وبنتك  
ثوبا بهذا العبد صح كل) من النكاح والمهر والبيع عملا بجمع الصفقة بين مختلفي الحكم إذ بعض العبد  
صداق وبعضه بمن مبيع (ووزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فإذا كان مهر المثل ألفا وقيمة  
الثوب خمسمائة فثلث العبد عن الثوب وثلثاه صداق يرجع الزوج في نصفه إذا طلق قبل الدخول (ولو نكح  
لموليه) هو أعم من قوله لطفل (يفوق مهر مثل من ماله) أي مال موليه ومهر مثلها يليق به (أو أنكح بنتا  
لرشيده) كصغيرة ومجنونة (أو رشيدة بكر بلا إذن بدونه) أي بدون مهر المثل (أو عينت له قدرا فنقص  
عنه أو أطلقت فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لأبيها أو) على (أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر خيارا  
أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل بمقصوده الأصلي كأن لا يتزوج عليها) أولا نفقة لها (صح النكاح)  
لأنه لا يثأثر بفساد العوض ولا بفساد شرط مثل ذلك (بمهر مثل) لفساد المسمى بالشرط في صورته وبانتفاء  
الخط والصلحة في الثلاثة الأول وبالحالمة في صورتها نقص ووجهها في ثانيتهما أن النكاح بالإذن المطلق  
محول على مهر المثل وقد نقص عنه ووجه فساد في الأخيرة مخالفة الشرط لمقتضى النكاح وفي التي قبلها  
أن المهر لم يسمخص عوضا بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار وفي السادسة والسابعة أن الألف إن لم يكن  
من المهر فهو شرط عقد في عقد ولا يقدر جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لمير الزوجة فيفسد كإتي  
البيع ولا يسرى فساد به إلى النكاح لاستقلاله وخرج زيادتي في الأولى من ماله ماله كان ذلك من مال  
الولي فيصح بالمسمى عن أحد احتمالي الإمام وحزم به الحواوي الصغير تبعاً لجماعة وصححه البلقيني واختاره  
الأذرعى حذرا من إضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله وفسد على احتماله الآخر لأنه يتضمن دخوله في ملك  
موليه (أو أخل به) أي بمقصوده الأصلي (كشرط محتملة وطء عدمه) أو أنه إذا وطئ طلق أو مات منه أو فلا  
نكاح بينهما (أو شرط فيه خيار بطل النكاح) للاخلال به بما ذكره ولما فاة الخيار لزوم النكاح وخرج بتقيدي



شرط عدم الوطء بكونه منها وباحتالها للوطء مالم يشرط الزوج أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح لأن الوطء حقه  
فله تركه بخلافه فيها كما رجحه في الروضة كأصلها تبعاً للجمهور وقال في البحر إنه مذهب الشافعي وصححه  
النووي في تصحيحه وجزم به الحاوي وغيره ومالم يوطأ لم تحتل الوطء أبداً أو حالاً إذا شرطت أن لا يوطأ أبداً  
أو حتى تحتل فإنه يصح لأنه قضية العقد صرح به بغوي في فتاويه (أو) شرط فيه (ما يوافق مقتضاه) كأن ينفق  
عليها أو يقسم لها (أو مالا) يخالف مقتضاه (ولا) يوافقها بأن لم يتعلق به غرض كأن لا تأكل إلا كذا (لم يؤثر)  
في نكاح ولا مهر لا تنفاه فائده (ولو نكح نسوة بمهر) واحد (فلكل) منهن (مهر مثل) لفساد المهر للجهل  
بما يخص كلا منهن في الحال كالأوباع عبيد جمع شمن واحد نعم لو زوج أمته بمهر صرح السمي لاتحاد مالها  
(ولو ذكر وأمهرا سرا أو أكثر) منه (جهراً لزم ما عقده) اعتباراً بالعقد فلو عقد سرا بألف ثم أعيد جهراً  
بألفين تحملاً لزم ألفاً أو اتفقوا على ألف سراً ثم عقدوا جهراً بألفين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل  
نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر السر وفي آخر على أنه مهر العلانية .

(فصل) في التفويض مع ما يذكر معه وهو لغرد الأمر إلى الغير وشرعاً رد أمر المهر إلى الولي أو غيره أو  
البضع إلى الولي أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها للولي زوجي بما شئت أو شاء فلان وتفويض  
بضع وهو المراد منها وصحبت المرأة مفوضة بكسر الواو لتفويض أمرها إلى الولي بلا مهر وبفتحها لأن الولي  
فوض أمرها إلى الزوج قال في البحر والفتح أفصح (صح تفويض رشيدة) بقولها لوليها زوجي بلا مهر  
فزوج (لا بمهر مثل) بأن نفى المهر أو سكنت أو زوج بدون مهر مثل أو غير قد البلد كافي الحاوي (كسيد  
زوج) أمتة غير المكتبة (بلا مهر) بأن نفى المهر أو سكنت بخلاف غير الرشيدة لأن التفويض تبرع لكن  
يستفيد به الولي من السفهية الإذن في تزويجها وبخلاف مالهو سكنت عنه الرشيدة لأن النكاح يعقد غالباً بمهر  
فيحمل الإذن على العادة فكأنها قالت زوجي بمهر وبه صرح في الشرح الصغير وبخلاف مالهو زوج بمهر  
لثل من قد البلد وبخلاف مالهو زوج السيد أمتة المذكورة بمهر ولودون مهر مثلها فيجب السمي فيهما  
وتعبري بما ذكر أعظم ما ذكره (ووجب بوطء أو موت) لأحدهما (مهر مثل) لأن الوطء لا يساهج بالإباحة  
لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقادهم أن لامهر لمفوضة محال ثم وطئ  
فلا شيء لها لأنه استحق وطأً بلا مهر فأشبه مالهو زوج أمتة عبيدهم أعتقهما أو أحدهما أو باعها ثم وطئها  
الزوج والموت كالوطء في تقرير السمي فكذا في إيجاب مهر لثل في التفويض وقد روى أبو داود وغيره  
أن بروع بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله ﷺ  
بمهر نسائها بالميراث وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر علم أن المهر لا يجب بالعقد إذ لو وجب به لتشطر  
بالطلاق قبل الدخول كالسمي وقد دل القرآن على أنه لا يجب إلا للثقة ويعتبر مهر لثل (حال عقد) لأنه  
المتقضى للوجوب بالوطء أو بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الأصل والشرح الصغير ونقله الرافعي  
في سريّة العتق عن اعتبار الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن الاعتبار فيه أكثر مهر من العقد إلى الوطء  
لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرن به الإلتاف فوجب الأكثر كالمقبوض بشراء فاسد واعتبار حال  
العقد في الموت من زيادتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسها) أي للفرض  
لتكون على بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالسمي ابتداء  
(وهو) أي المفروض (مارضياً به) ولو مؤجلاً أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالسمي ابتداء ولأن المفروض  
ليس بدلاً عن مهر المثل ليشترط العلم به بل الواجب أحدهما (فلو امتنع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو  
تنازعا فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) إن (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا  
بتفاوت يسير يحتمل غلبة أو بتفاوت للزوج إن كان مهر المثل مؤجلاً (حالاً من قد بلد) لها وإن رضيت

أوما يوافق مقتضاه أو  
مالاً ولا لم يؤثر ولو نكح  
نسوة بمهر فلنكح مهر  
مثل ولو ذكر وأمهرا  
سرا وأكثر جهراً  
لزم ما عقده به .  
(فصل) صح تفويض  
رشيدة زوجي بلا مهر  
فزوج لا بمهر مثل كسيد  
زوج بلا مهر ووجب  
بوطء أو موت مهر  
مثل حال عقد ولها قبل  
وطء طلب فرض مهر  
وحبس نفسها ولتسليم  
مفروض وهو مارضياً  
به فلو امتنع منه أو  
تنازعا فيه فرض قاض  
مهر مثل علمه حالاً  
من قد بلد

بغيره كافي قيم للنفقات لأن منصبه الإلزام فلا يلحق به خلاف ذلك ولا يشترط لزوم ما يرضيه على رضاها به  
فانه حكم منه ( ولا يصح فرض أجني ) ولو من ماله لأنه خلاف ما يقتضيه العقد ( ومفروض صحيح كسبي )  
فيشترط بطلاق قبل وطء بخلاف ماله طلق قبل فرض ووطء فلا يتشطر وبخلاف الفروض الفاسد كحرم  
فلا يؤثر في التشطير إذا طلق قبل الوطء بخلاف القاسد للسمي في العقد ( ومهر المثل ما يرغب به في مثلها ) عادة  
( من ) نساء ( عصباتها ) وإن مكن وهن النسوبات إلى من تنسب هي إليه كالأخت وبنت الأخ والعمة  
وبنت العم دون الأم والجددة والحالة وتعتبر ( القربى ) القربى ( منهن ) فتقدم أخت لأبوين فلا تبنت أخ  
فبنت ابنه وإن سفل ( فصة كذلك ) أي لأبوين فلا تبنت عم كذلك ( فإن تعدد معرفته ) أي معرفة  
ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات بأن قدن أولم يكنهن أو جهل مهرهن ( فرحم ) لها يعتبر مهرها بين  
والمراد بهن هنا قرابات الأم لالمذكورات في القرائن لأن أمهات الأم يعتبرن هنا ( كجددة وخالة ) تقدم  
الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجددة على غيرها واعتبر الماوردي الأم  
فالأخت لها قبل الجهة فإن تعددت مثلها من الأجنبيات وتعتبر العربية بعربية مثلها والأمة بأمة مثلها  
والعتيقة بعتيقة مثلها وينظر إلى شرف سيدها وخسته ولو كانت نساء العصبية يلدن عن في أحدهما  
اعتبر نساء بلدها ( ويستبر ما يختلف به غرض كسب وعقل ) ويسار وبكارة وثبوبة وجمال وعفة وعلم  
وفضاحة ( فإن اختصت ) عنهن ( فضل أو نقص ) عما ذكر ( فرض ) مهر ( لائق ) بالحال ( وتعتبر مسامحة  
من واحدة لنقص نسب يستر رغبة ) هذا من زيادتي أما مسامحة لا لذلك فلا يعتبر اعتبارا بالقالب وعليه  
يحمل قوله ولو ساحت واحدة لم تحببواقتها ( و ) تعتبر مسامحة ( منهن ) كلهن أو غالبهن ( لنحو عشيرة )  
كشريف فلو جرت عادة من بمسامحة من ذكر دون غيره خففتا مهره في حقه دون غيره ونحو من زيادتي  
( وفي وطء مشبهة ) كمنكاح فاسد ووطء أب أمة ولها أو شريك المشتركة أو سيدمكاتبته ( مهر مثل ) دون حد  
وأرض بكارة ( وقته ) أي وقت وطء الشبهة نظرا إلى وقت الإتيان لا وقت العقد في المنكاح الفاسد لأنه  
لا حرمة للمقد الفاسد ( ولا تعدد ) أي للمهر ( بتعدد ) أي الوطء ( إن انحدرت ) أي الشبهة ( ولم يؤد ) أي للمهر  
( قبل تعدد وطء ) كأن تعدد في منكاح لشمول الشبهة لجميع الوطئات ( بل يعتبر أعلى أحوال ) فلو طء  
فيجب مهر تلك الحالة لأنه لو لم يقع إلا الوطء فيها لوجب ذلك للمهر فالوطئات الزائدة إذا لم تنقص زيادة لا توجب  
تضاوخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكروه لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وانحادها تعدد لها  
فيتعدد للمهر بها إذ لا لوجب له الإتيان وقد تعدد بلا شبهة في الأول وبدون انحادها في الثاني كأن وطئ  
امراة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسدا وطئها يظنها زوجته ثم علم الواقع ثم  
ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها وزيادتي ولم يؤد قبل تعدد وطء ماله أدى قبل تعدد للمهر فيتعدد قاله  
للاوردي وما تقرر علم أن العبرة في عدم تعدد المهر باعحاد الشبهة لا باعحاد جنسها المفهوم من كلام الأصل .  
( فصل ) فيما يسقط للمهر وما ينصفه وما يذكر معها ( الفراق ) في الحياة ( قبل وطء بسببها كفسخ  
بعب ) منها أومنة وكإسلامها ولو بتبعية أحد أبويها أو ردها وإرضاعها وزوجته صغيرة ومملكتها ( يسقط  
المهر ) المسمى ابتداء والفروض بعد ومهر المثل لأن الفراق من جهتها ( ومالا ) يكون بسببها ( كطلاق )  
بأن ولو باختيارها كأن فوض الطلاق إليها فطلقت نفسها أو علقه بفعلها ففعلت ( وإسلامه وورده )  
وحده أو معها ( ولعانه ) وإرضاع أمه لها وهي صغيرة أو أمها له وهو صغير ومملكتها ( ينصفه )  
أي المهر أمافي الطلاق فلا يتوأن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وأما في الباقي فيا القياس عليه وتنصفه  
( يعود نصفه إليه ) أي إلى الزوج إن كان المؤدى للمهر الزوج أو وليه من أب أو جد وإلا فيعود إلى  
المؤدى ( بذلك ) الفراق الذي ليس بسببها ( وإن لم يختره ) أي عوده لظاهر الآية الساجدة

ولا يصح فرض أجني  
ومفروض صحيح  
كسبي ومهر المثل  
ما يرغب به في مثلها  
من عصباتها القربى  
القربى فتقدم أخت  
أبوين فلا تبنت  
أخ فصة كذلك فإن  
تعدد معرفته فرحم  
كلمة وخالة ويعتبر  
ما يختلف به غرض  
كسب وعقل فإن  
اختصت فضل أو نقص  
رض لائق وتعتبر  
مسامحة من واحدة  
نقص نسب يستر  
رغبة ومنهن لنحو  
شبهة وفي وطء مشبهة  
مهر مثل وقته ولا يتعدد  
مهره إن انحدرت ولم  
يؤد قبل تعدد وطء بل  
تبر أعلى أحوال .  
( فصل ) الفراق قبل  
وطء بسببها كفسخ  
بعب يسقط للمهر  
مالا كطلاق وإسلامه  
رده ولعانه ينصفه  
وإذا نصفه إليه بذلك  
إن لم يختره

وزاد المهر (بعدم) أي بعد الفراق (فله) كل الزيادة أو نصفها الحدوث في ملكه متصلة كانت أو منفصلة ولو  
 ن بعد الفراق وكان بدقيقه لله كل الأرض أو نصفه أو قبل قبضه فكذلك إن نقضه أجنبي أو الزوجة  
 فلا أرض وتبصر فيأذ كرو فيأتي بالفراق أعم من تبصره بالطلاق (ولو فارق) لا يسبها (بعد ثلثه) أي  
 بدقيقه (فله) (نصف بدله) من مثل في مثل وقيمة في متقوم والتعبير بنصف القيمة في المتقوم قال  
 لم فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك وقد تكلمت في شرح الروض على ذلك وذ كرت  
 لشافعي والجمهور عبروا بكل من الصارين وأن هذا منهم يدل على أن مؤادها عندهم واحد بأن يراد  
 من القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منتزعا إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بأن يراد  
 به النصف قيمته منتزعا لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما  
 بينت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيأتي (أو) بعد (تعييه بدقيقه فان قنع به) الزوج أخذه بلا أرض  
 لا فنصف بدله) هو أنهم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعييه (قبله) أي قبل  
 ورضيت به (فله نصفه) ناقصا (بلا أرض) لأنه نقص وهو من ضمانه (ونصفه) أي الأرض (إن عييه  
 به) لأنه بدل الثالث وإن لم تأخذه الزوجة بل عفت عنه وإن أوم كلام الأصل خلافه (أو) فارق  
 بسبها بعد (زيادة منفصلة) كولد ولبن وكسب (فهي لها) سواء أحصلت في يدها أم في يده فيرجع في  
 لها ونصفه دونها وظاهر أنه أن كانت الزيادة ولدا لم يعز عدل عن الأمة أو نصفها إلى القيمة الحرمه  
 يبقى (أو) فارق لا بسبب مقارن جدي زيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (خيرت) فيها (فان شئت)  
 وكان الفراق لا يسبها (فنصف قيمة) للمهر (بلا زيادة) بأن تقوم بغيرها (وان صمحت) بها (لزمه  
 لها وليس له طلب قيمة) (أو) فارق لا يسبها بعد (زيادة ونقص ككبر عبد و) كبر (نخلة وحمل)  
 مة أو زينة (وتعلم صنعة مع رهن) والنقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف  
 آل ولا يسبق التأديب والرياسة وفي النخلة بأن ثمرتها ثقل وفي الأمة والبهيمة ضعفهما حالا وخطرا  
 لدة في الأمة ورداءة اللحم للمأكولة والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما  
 يملكه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الأمة والبهيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذاك (والا  
 قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله  
 ن (وزرع أرض نقص) لأنه يستوفي قوتها (وحرثها زيادة) لأنه يهونها للزرع للمعدلة (وطلع  
 ) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فمنع الزوج الرجوع القهري فان رضيت الزوجة بأخذ الزوج  
 بالنخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه ثمر مؤبر) بأن تحقق طلمه (لم يلزمها قطعه) ليرجع  
 إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجذاذ (فان قطع) ثمره أو قالت له ارجع  
 أقطعه عن النخل (فله) (نصف النخل) إن لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سمف  
 صان (ولورضى نفسه وتبقى الثمر إلى جذاذه أجبرت) لأنه لا ضرر عليها فيه (وبصير النخل يدها)  
 والأحكام للشركة (ولورضيت به) أي بماذ كرم من أخذه نصف النخل وتبقى الثمر إلى جذاذه (فله  
 ) منه (وقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإرضاء (ومتى ثبت خيار) لأحدهما  
 ، لوزيادة أولهما لاجتماع الأمرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهما بأن يتفقا أو من  
 هما وهذا الخيار على التراخي كخيار الرجوع في الهبة لكن إذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يمين  
 ج في طلبه مينا ولا قيمة لأن التبيين ناقض تفويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة  
 ها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أولهما أو زوال ملك (اعتبر الأقل من) وقت (إسداق إلى) وقت

فلو زاد بعده فله ولو فارق  
 بعد ثلثه فنصف بدله أو  
 تعييه بعد قبضه فان  
 قنع به ولا فنصف بدله  
 سليما أو قبله فله نصفه  
 بلا أرض ونصفه إن  
 عييه أجنبي أو زيادة  
 منفصلة فهي لها أو  
 متصلة خيرت فان شئت  
 فنصف قيمة بلا زيادة  
 وان صمحت لزمه قبوله  
 أو زيادة ونقص ككبر  
 عبد ونخلة وحمل وتعلم  
 صنعة مع برص فان  
 رضيا بنصف العين والا  
 فنصف قيمتها وزرع  
 أرض نقص وحرثها  
 زيادة وطلع نخل زيادة  
 متصلة وان فارق وعليه  
 ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه  
 فان قطع فنصف النخل  
 ولورضى بنصفه وتبقى  
 الثمر إلى جذاذه أجبرت  
 وبصير النخل يدها  
 ولورضيت به فله امتناع  
 وقيمة ومتى ثبت خيار  
 ملك نصفه باختيار ومتى  
 رجع بقيمة اعتبر  
 الأقل من إسداق إلى

(قبض) لان الزيادة على قيمة وقت الإصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ما في التنبية وغيره وهو الوافق للتليل وللمر في البيع والتمن والذي عبر به الأصل كالروضة وأصلها الأقل من يومى الإصداق والقبض (ولو أصدق تعليمها) قرأنا أو غيره بنفسه (وفارق قبله تعذر) تعليمها قال الراقى وغيره لأنها صارت محرمة عليه ولا يؤمن الوقوع في التهمة والحلوة المحرمة لوجوزنا التعليم من وراء حجاب من غير خلوة وليس سماع الحديث كذلك فإن لم يجوزه لصاح وللتعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الأجنبية بأن كلا من الزوجين قد تعاقت آماله بالأخر وحصل بينهما نوع ود قهوت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الأجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وحمل السبكي وغيره التعليم الذي يبيح النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فلما هنا محل في غير الواجب وأفهم تعليمهم السابق أنها لو لم تحرم الخلوة بها كأن كانت صغيرة لا تشهى أو صارت محرمة له برضاع أو نكحها ثانيا لم يتعذر التعليم وبه جزم الباقى ولو أصدقها تعليم آيات سيرة يمكن تعليمها في مجلس بحضور محرم من وراء حجاب لم يتعذر التعليم كما قلناه السبكي عن النهاية وهو به وخرج تعليمها تعليم عبدها وتعليم ولدها الواجب عليها تعليمه فلا يتعذر التعليم فتعبرى بذلك أولى من قوله تعليم قرآن (ووجب) بتعذر التعليم (مهر مثل) إن فارق بدو طء (أو نصفه) إن فارق لا يسبها قبله ولو فارق بعد التعليم وقبل الوطء رجع عليها بنصف أجر التعليم أمال أصدق التعليم في ذمته وفارق قبله فلا يتعذر التعليم بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يملكها السبكي إن فارق بعد الوطء والنصف إن فارق قبله (ولو فارق) لا يسبها قبل طء وبعد قبض صداق (وقدر الملكها عنه كان وهبته) وأقبضته (له فله نصف بدله) من مثل أو قيمة لأنه إذا تعذر الرجوع إلى المستحق قبله ولأنه في المال ملكه قبل الفراق من غير جهته (فإن عاد) قبل الفراق إلى ملكها (تعلق) الزوج (بالعين) لوجودها في ملك الزوجة وفارق عدم تعلق الوالد بها في نظيره من الهبة لولده بأن حق الوالد انقطع بزوال ملك الولد وحق الزوج لم ينقطع بدليل رجوعه إلى البدل (ولو وهبته) وأقبضته (النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله) لأن الهبة وردت على مطلق النصف فيشيع فيها أخرجه وما أقبضته (ولو كان) الصداق (دينا فأبرأته) منه ولو بهبته ثم فارق قبل طء (لم يرجع) عليها بشيء بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين لم تأخذ منه مالا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولى عفو عن مهر) لمولته كسائر ديونها وحقوقها والذي يده عقدة النكاح في قوله تعالى : إلا أن يعفون أو يعفو الذي يده عقدة النكاح ، هو الزوج لتمكنه من رفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر لا لولى إذ لم يسبق به العقد عقدة .

(فصل) في التمتع ، وهى مال يجب على الزوج دفعه لامرأته لمفارقة إياها بشروط كالت : يجب عليه (زوجة لم يجب لها نصف مهر فقط) بأن وجب لها جميع المهر أو كانت مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح (متع بفرق) أما في الأولى فاجعوم وللطلبات امتاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن ولأن المهر في مقابلة منفعة بضعها وقد استوفى الزوج فتجب للإعاش متعة وأما في الثانية فلقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن ، ولأن المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها متعة للإعاش بخلاف من وجب لها النصف فلا متعة لها لأنه لم يستوف منفعة بضعها فيكفى نصف مهره للإعاش ولأنه تعالى لم يجعل لها سواه بقوله : فنصف ما فرضتم ، هذا إن كان الفراق لا يسبها أو بسبها أو ملكه لها كرده وإسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها فبعلها ففعلت ووطء أيه أو ابنة لها بسبها (أو موت) لها أو لأحدها فإن كان بسبها كلكتها له وردتها وإسلامها وفسخها بعينه وفسخه بسبها أو بسبها كردها معا أو بملكها بشرأ أو غيره أو بموت فلامتعة لها وطأ أم لا وكذا لومنيا معا والزوجة

قبض ولو أصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان وهبته فله نصف بدله فان عاد تعلق بالعين ولو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان ديناً فأبرأته لم يرجع وليس لولى عفو عن مهر .

(فصل) لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط متعة بفرق لا يسبها أو بسبها أو ملكه أو موت

صغير أو مجنون وذلك لا تنفاه الإباحش ولا تنفاه صورته وخدمته فمعية لا مستوحشة ولا فرق في وجوب التمتع بين السلم والدمي والحر والبدن والسلمة والدمية والحررة والأمة وهي لسيد الأمة وفي كسب العبد وقولي أو بسببهما إلى آخره من زيادتي والواجب فيها ما يراضى الزوجان عليه (وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو ما قيمته ذلك وأن لا تبلغ نصف المهر وغير جماعة بأن لا تزد على خادم فلا حد للواجب وقيل هو أقل ما يتمول وإذا تراضيا بشئ فذلك (فإن تنازعا) في قدرها (قدرها قاض) باجتهاده (ب) قدر (حالتها) من ينساره وإعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى : ومتعوهن على الموسع قدره وعلى القتر قدره متاعا بالمعروف .

(فصل) في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر للسمى . لو (اختلعا) أى الزوجان (أو وارتأها أو وارث أحدها والآخر في قدر مسمى) كأن قالت تكحني بألف فقال بخمسائة (أو) في (صفته) الشاملة لجنته كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيحة فقال بألف مكسرة (أو) في (تسمية) كأن ادعت تسمية قدر فأنكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فأنكرتها والسمى أكثر من مهر المثل في الأولى وأقل منه في الثانية ولا يئنه لواحد منهما أول لكل منهما بينة وتعارضتا (حالتها) كافي البيع في كيفية البين ومن يدأ به لكن يبدأها بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف لبقاء البضع لمساواة اختلاف قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت إلا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعدة في الخلاف على فصل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولى صغيرة أو مجنونة) ادعى (زيادة) عليه فإنها يتحالفان كالمس فلو كملت الصغيرة أو المجنونة قبل حلف الولى حلفت دونة ولو اختلف الزوج وولى الكبر البالغة العاقلة حلفت دون الولى (ثم) بعد التحالف (يفسخ السمي) على ما مر في البيع في أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ التحالف (ويجب مهر مثل) وإن زاد على ما ادعته الزوجة أما إذا ادعى الزوج دون مهر المثل أو فوقه فلا تحالف ويرجع في الأولى إلى مهر المثل لأن نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه وفي الثانية إلى قول الزوج لأن التحالف فيها يقتضى الرجوع إلى مهر المثل وتعبيرى باختلافهما في التسمية أعم من قوله ولو ادعت تسمية فأنكرها تحالفا وتقييدى دعوى الزوج بمهر المثل والولى بزيادة من زيادتي (ولو ادعت نكاحا ومهر مثل) بأن لم يجر تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح فقط) أى دون المهر بأن أنكره أو سكته وعه وذلك بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه (كلف يانا) للمهر لأن النكاح يقتضيه (فإن ذكر قدرا وزادت) عليه (تحالفا) وهو اختلاف في قدر مهر المثل (أو أصر) على إنكاره (حلفت) يمين الرأى أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به (ولو أثبتت) بإقراره أو يمينه أو يمينها بعد نكوله (أنه نكحها أمس بألف واليوم بألف) وطالبته بالبين (لزمها) لإمكان صحة العقدين كأن يشخلها مخرج ولا حاجة إلى التعرض لقول اللوطء في الدعوى (فإن قال لم أطأ) فيهما أو فى أحدهما (صدق يمينه) لموافقته للأصل (وتشطر) ما ذكر من الألفين أو من أحدهما لأن ذلك فائدة تصديقه (أو) قال (كان الثانى تجديدا) للأول لأعقدائنا (لم يصدق) لأنه خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك لإمكانه .

وسن أن لا تنقص عن  
ثلاثين درهما فإن  
تنازعا قدرها قاض  
بحالتها .

(فصل) اختلعا أو  
وارثاها أو وارث  
أحدها والآخر في قدر  
مسمى أو صفته أو  
تسمية تحالفا كزوج  
ادعى مهر مثل وولى  
صغيرة أو مجنونة زيادة  
ثم يفسخ السمي ويجب  
مهر مثل ولو ادعت  
نكاحا ومهر مثل فأقر  
بالنكاح فقط كلف يانا  
فإن ذكر قدرا وزادت  
تحالفا أو أصر حلفت  
وقضى لها ولو أثبتت  
أنه نكحها أمس  
بألف واليوم بألف  
لزمها فإن قال لم أطأ  
صدق يمينه وتشطر  
أو كان الثانى تجديدا  
لم يصدق .

(فصل) في الولية سنة  
والإجابة لعرس فرض  
عين ولغيره سنة ،

(فصل) في الولية سنة من الولى وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس وإملاك أو غيرها لكن استمالها مطلقة في العرس أشهر وفي غيره تقيد فيقال وليمة ختان أو غيره (الولية) لعرس وغيره (حنة) الثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً فقد أوم على بعض نسائه عدي من شعير وعلى صفية بتمر ومن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أوم ولو بشاة رواها البخارى والأمر في الأخير للندب قياسا على الأضحية ومأثر الولائم وأقلها للتمكين شاة ولغيره ما قدر عليه والراد أقل الكمال شاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم (أوم من الطعام جاز) (والإجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء وإسكانها والراد الإجابة لولية الدخول (فرض عين ولغيره سنة) لخبر الصحيحين إذا دعى أحدكم إلى الولية فليأتها وخبر مسلم شر



الطعام طعام الولية تدعى لها الأغنياء وتركوا القراء ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الشورى له قالوا للراد  
ولية العرس لأنها المودة عندهم وحمل خبر أبي داود إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره على  
النسب في ولية غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكر حكم ولية غير العرس من زيادتي وإنما يجب الإجابة  
أو تسن (بشرط منها إسلام داع ومدعو) فيتبني طلب الإجابة مع التكافل ابتغاء للوادة معه. نعم تسن لمسلم  
دعاء ذي لكن سنه له دون سنه في دعوة مسلم (وعموما) للدعوة بأن لا يخص بها الأغنياء ولا غيرهم بل  
يم عند تمكنه عشرته أو جيرانه أو أهل حرقته وإن كانوا كلهم أغنياء لخبر بشر الطعام فالشرط أن لا يظهر  
من قصد التخصيص (وأن يدعو مميئا) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو (و) أن  
يدعوه (العرس في اليوم الأول) فهو أول ثلاثة أيام فأكثر لم يجب الإجابة إلا في الأول (وتسن لها) أي  
للعرس وغيره (في الثاني) لكن دون سنه في اليوم الأول في غير العرس (ثم تكره) فيما بعده ففي أبي  
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال «الولية في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومحنة»  
(وأن لا يدعوه لنحو خوف) منه كقطع في حاجته فإن دعاه لشيء من ذلك لم تفرمه الإجابة (و) أن لا يندر  
كان لا يدعوه آخر (فإن دعاه آخر قدم الأسيق ثم الأقرب رحا ثم دارا ثم يقرع (د) كأن (لا يكون  
ثم من يتأذى به أو تصح بحالته) كالأراذل طان كان ثم شيء من ذلك اتقى عنه طلب الإجابة لما فيه من  
التأذي أو التضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند الدعوة قطع (كفرش محرمة) لكونها حريرا والولية  
للرجال أو أكرتها منصوبة أو نحو ذلك (وصور حيوان مرفوعة) كأن كانت على سقف أو جدار أو ثياب  
ملبوسة أو وسادة منصوبة هذا (إن لم يزل) أي للسكر (به) أي بالدعوة وإلا وجبت أو سفت إجابته  
إجابة للدعوة وإزالة للسكر وخرج بما ذكر صور حيوان مبسوطه كأن كانت على بساط يداس أو غناد  
يتكا عليها أو مرفوعة لكن قطع رأسها وصور شجر وشمس وقر فلا تمنع طلب الإجابة فإن ما يداس  
منها ويطرح مهبان مبتدل وغيره لا يشبه حيوانا فيروح بخلاف صور الحيوان للمرفوعة فإنها تشبه الأصنام  
وتولى منها مع ذكر الشرط الأول والثالث وتسن الإجابة في اليوم الثاني من زيادتي وتعيير بعموم وبحرمة  
أعم وأولى من تعيره بأن لا يخص الأغنياء ويحرم وتعيير بأن لا يندر مع التخييل له بما بعده وأولى من  
اقتصاره على ما بعده إذ لا ينحصر الحكم فيه إذ مثلان لا يكون للدعوة قاضيا ولا معذورا بما يرضى في  
ترك الجماعة أو نحو ذلك كأن يكون الداعي أكثر ماله حرام (وحرم تصوير حيوان) ولو على أرض قال  
التولي ولو بل رأس خبر البخاري «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور» ويستثنى لب  
النبات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم ورواه مسلم وحكته تدريجيا أمر التربية  
(ولا تسقط إجابة الصوم) خبر مسلم «إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما  
فليصل» أي فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقوله إلى صائمه (فإن شق  
على داع صوم قل) من الدعو (فالفطر أفضل) من إتمام الصوم وإلا فالإتمام أفضل أما صوم الفرض  
فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كنذر مطلق ويسن للفطر الأكل وقيل يجب وضحه النووي في شرح  
مسلم وأقله لقمعة (ولضيف أكل مما قدم له بلا لفظ) من مضيفه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من  
السقايات في الطرق (إلا أن ينتظر) الداعي (غيره) فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن الضيف لفظا وهذا من  
زيادتي وخارج بالأكل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا يتصرف فيما قدم له به غير أنه  
المأذون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا هرة قوله أن يلتم منه غيره من الأضياف إلا أن يفاضل الضيف  
طعامهما فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يطم رضاه به) لا إن شك قال الغزالي وإذا علم  
رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرقة فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به عن طوع لا عن حياء أو ما التطفل

بشرط منها إسلام  
داع ومدعو وعموم  
وأن يدعو مميئا  
ولعرس في اليوم الأول  
وتسن لها في الثاني ثم  
تكره وأن لا يدعوه  
لنحو خوف ولا يندر  
كأن لا يدعوه آخر ولا  
يكون ثم من يتأذى به  
أو تصح بحالته ولا  
منكر كفرش محرمة  
وصور حيوان مرفوعة  
إن لم يزل به وحرمة  
تصوير حيوان ولا  
تسقط إجابة الصوم فإن  
شق على داع صوم قل  
فالفطر أفضل ولضيف  
أكل مما قدم له بلا لفظ  
إلا أن ينتظر غيره وله  
أخذ ما يطم رضاه به

وهو حضوره بعدة بغير إذن فحرام إلا أن يعلم رضارب الطعام لصداقة أو مودة وصرح جماعتهم للاوردي  
بتحريم الزيادة على قدر الشبع ولا تضمن قال ابن عبد السلام وإنما حرمت لأنها مؤذية للزواج (وحل شر نحو  
سكر) كدنانير ودرام ولوز وجوز ونحو (في إهلاك) على المرأة للسكر (و) في (ختان) وفي سائر الولائم  
فما يظهر عملا بالعرف وذكر الختان من زيادتي (و) حل (التقاطه) لذلك (وركها) أي شر ذلك والتقاطه  
(أولى) لأن الثاني يشبه التهيى والأول تسبب إلى ما يشبهها نعم إن عرف أن النار لا يؤثر بعضهم على بعض  
ولم يمدح الالتقاط في مروءة اللتقط لم يكن الترك أولى وذكر أولوية ترك النثر من زيادتي ويكره أخذ النثار  
من الهواء بإزار أو غيره فإن أخذه أو التقطه أو بسط حجره له فوق فيه ملكه وإن لم يسط حجره لم  
يمسكه لأنه لم يوجد منه قصد تلك ولا فعل نعم هو أولى بمن غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من  
حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسطع بطل اختصاصه به ولو تفضه فهو كما لو وقع على الأرض .

### (كتاب القسم)

يفتح القاف (والنشوز) وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم لزوجات) ولو كن إماء فلا دخل لإماء غير  
زوجات في وإن كن مستولات قال تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه  
لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك المملوك فلا يجب القسم فيه لكنه يسن كي لا يخفد بعض الإماء على  
بعض هذا إن (بات عند بعضهن) بقرعة أو غيرها وسيأتي وجوبها لذلك (فيلزمه) قسم (لن بق) منهن  
(ولو قام بهن عذر كمرض وحيف) وراق وقرن وإحرام لأن القصور الأنس لا الوطء وذلك بأن يبيت  
عبد من بقى منهن نسوية ينيهن ولا يجب النسوية ينيهن في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن واستثنى من  
استحقاق المرطبة القسم ما لو صافر بثمنائه فتخلفت واحد قلرض فلا قسم لها وإن استحققت النفقة صرح  
به للاوردي (لا) إن قام بهن (نشوز) وإن لم يحصل به إثم كجنونة فمن خرجت عن طاعة زوجها كان  
خرجت من مسكنه غير إذن أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كالا تستحق نفقة  
وإذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والى عليه القسم كل زوج عاقل أو سكران ولو مرافقا أو سفيا فإن جار  
المراهق فالإثم على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة والصغيرة التي لا تطبق الوطء (وله إعراض عنهن) بأن  
لا يبيت عندهن لأن البيت حقه فله تركه (وسن أن لا يعظلمن) بأن يبيت عندهن ويحسبن (كواحدة)  
ليس تحت غيرها فله الإعراض عنها ويسن أن لا يعظلمها وأدنى درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة  
اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصرح بالسنة في الواحدة من زيادتي (والأولى له أن يدور عليهن) اقتداء  
به <sup>بالمالك</sup> وصونا لمن عن الخروج فلم أن له أن يدعوهن لمسكنه إن انفرد بمسكن (وليس له أن  
يدعوهن لمسكن إحداهن) إلا برضاها كما زدت بعد في هذا ما فيه من الشقة عليهن وتفضيلها عليهن ومن  
الجمع بين ضرات بمسكن واحد غير رضاها (ولا) أن (يجمعن) ولا زوجة وسرية كما في البحر وغيره  
(مسكن إلا برضاها) لأن جمعهن فيه مع تباعضهن يولد كثرة المحاسبة وتشوش العشرة فإن رضين به جاز  
لكن يكره ووطء إحداهن محضرة البقية لأنه بعيد عن الروء ولا يلزمها الإجابة إليه ولو كان في دار حجر  
أو سفلى وعلا جاز إسكانهن من غير رضاها إن تميزت للرافق ولاقت الساكن بهن (ولا) أن (يدعو بعضا  
لمسكنه وبعضا لبعض) آخر لما فيه من التخصيص للوجش (إلا به) أي برضاها (أو بقرعة) وهما من زيادتي (أو  
غرض) كقرب مسكن من بقى البهادر الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى  
عجوزا فله ذلك للمشقة عليه في مضية البعيدة وخوفه على الشابة ويلزم من دعاها الإجابة فإن أبت بطل حقها  
(والأصل) في القسم لمن عمله نهار (الليل) لأنه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أول (تبع) لأنه وقت  
العاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا قال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا

وحل شر نحو سكر في  
إهلاك وختان والتقاطه  
وركها أولى .

### (كتاب القسم)

#### (والنشوز)

يجب قسم لزوجات بات  
عند بعضهن فيلزمه لمن  
بقى ولو قام بهن عذر  
كمرض وحيف لا نشوز  
وله إعراض عنهن وسن  
أن لا يعظلمن كواحدة  
والأولى أن يدور عليهن  
وليس له أن يدعوهن  
لمسكن إحداهن ولا  
يجمعن بمسكن إلا  
برضاها ولا يدعو بعضا  
لمسكنه وبعضا لبعض  
إلا به أو بقرعة أو  
غرض والأصل الليل  
والنهار تبع

التأهار معاشاً (و) الأصل في القسم (لن عمله ليلاً) تكارس (التأهار) لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه (ولسافر وقت زوله) ليلاً كان أو نهاراً لأنه وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) أي للزوج (دخول في أصل) لو ائحدة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا لغيرها (كمرضها الخوف) ولو ظنا قال الغزالي أو احتمالاً فيجوز دخوله ليتبين الحال للمدعي (وله دخوله في غيره) أي غير الأصل وهو التبع (لحاجة) ولو غير ضرورة (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء فيه) أي في دخوله في غير الأصل أما بوطء فيحرم لقول عائشة: كان النبي ﷺ يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أي وطء رواء أبو داود والحاكم وصحح إسناده (ولا يطيل) حيث دخل (مكة فإن أطاله قضى) كما في التذنب وغيره وقضية كلام الأصل كالزوجة وأصلها خلافه في إذا دخل في الأصل وقد يحمل الأول على ما إذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيها فإن لم يطل مكة فلا قضاء وإن وقع وطء لم يقضه وإن طال للكث لتعلقه بالنشاط (كدخوله بلا سبب) أي تعدياً فإنه يقضى إن طال مكة ويعصى بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا تجب تسوية في إقامة في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعميري بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) ثوب (قسم) وأفضله لمن عمله نهاراً (ليلة) فلا يجوز بيعها ولا بها وبعض أخرى لما في التبعيض من تشويش العيش وأما إن أفضله ليلة فللقرب العهد به من كلهن (ولا يجاوز ثلاثاً) غير رضاهن لما في الزيادة عليها من طول العهد بهن (وليقرع) وجوباً عند عدم إذنهن (للابتداء) بواحدة منهن فإذا خرجت القرعة لواحدة بدأ بها وبعد تمام ثوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الآخرين فإذا تمت الثوب راعى الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بالقرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فإذا تمت أقرع للاثداء (وليسو) بينهن وجوباً في قدر ثوبهن حتى بين المسئلة والذمية (لكن لحرمة مثلاً غيرها) ممن فيها رقى كما رواء الدار قطنى عن علي في الأمة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها للمبضة فالحرمة ليلتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استنصحت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلاً ونهاراً كالحرمة، وتعميري بغيرها أعم من تعبيره بالأمة (ولجديدة بكر) بمعناها للتقدم في استئذانها (سبع و) لجديدة (ثيب ثلاث ولاء بلا قضاء) للأخريات فهما حجر ابن حبان في صحيحه: سبع للبكر وثلاث للثيب، وفي الصحيحين عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة ثم قسم وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم والمعد الدلكور واجب على الزوج تزول الحشمة بينها ولهذا سوى بين الحرمة وغيرها لأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والإيلاء وزيد للبكر لأن حيائها أكثر، وقولي ولاء من زيادتي واعتبر لأن الحشمة لا تزول بالمفرق (وسن تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء) للأخريات (وسبع به) أي بقضاء لمن كما فعل ﷺ بأمة سلمة رضي الله عنها حيث قال لها إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الأول بلا قضاء وإلا لقال وثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن رواء مالك وكذا مسلم بمعناه (ولا قسم لمن سافرت لأمه بلا إذن) منه ولو لغرضه (أو به) أي بإذنه (لا لغرضه) هو أعم مما ذكره كحج وعمرة وتجارة بخلاف سفرها معه ولو بلا إذن إن لم ينهها أولاً معه لكن بإذنه لغرضه فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بلضهن) ولو بقرعة (ولا يخلفهن) حذراً من الإضرار بل ينقلهن أو يطلقهن أو ينقل بعضاً ويطلق الباقي فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للتخلفات وقولي ولا يخلفهن من زيادتي (أو) سافر ولو سافرا قصيراً (لغيرها) أي لغير نقلة سفر (مباحا حل) له (ذلك) أي أن يصحب بعضهن وأن يخلفهن لـ (بقرعة في الأولى) للاتباع رواء الشيخان (وقضى مدة الإقامة) بقيد زده بقولي (إن ساكن) فيها

ولن عمله ليلاً التأهار  
ولسافر وقت زوله وله  
دخول في أصل على  
أخرى لضرورة  
كمرضها الخوف وفي  
غيره حاجة كوضع  
متاع وله تمتع بغير  
وطء فيه ولا يطيل  
مكة فإن أطاله قضى  
كدخوله بلا سبب ولا  
تجب تسوية في إقامة  
في غير أصل وأقل قسم  
وأفضله ليلة ولا يجاوز  
ثلاثاً وليقرع للاثداء  
وليسو لكن لحرمة  
مثلاً غيرها ولجديدة  
بكر سبع وثيب  
ثلاث ولاء بلا قضاء  
وسن تخير الثيب بين  
ثلاث بلا قضاء وسبع  
به ولا قسم لمن سافرت  
لأمه بلا إذن أو به  
لا لغرضه ومن  
سافر لنقلة لا يصحب  
بعضهن ولا يخلفهن  
أو لغيرها مباحا حل  
ذلك بقرعة في الأولى  
وقضى مدة الإقامة  
إن ساكن

مصحوبته) بخلاف ما إذا لم يسأكنها وهو ظاهر وبخلاف مدة سفره ذهابا وإيابا إذ لم ينقل أنه عليه السلام ضعى بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولأن المصحوبة معه وإن فازت بصحبته فقد تمت بالسفر ومشاقه وخرج زيادتي مباحا غيره فلا يحل له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطلقا فان سافر بها ربه القضاء للمتخلفات وللرأد بالإقامة أمر في باب العسر فتحصل عند وصوله مقصده بينتها عنده أو قبله شرطه فان أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة السافرين قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من قسم لمن يأتي (فللزواج رد) بأن لا يرضى بذلك لأن التمتع بها حقه فلا يكره تركه (فان رضى به ووهبته مينة) منهن (بات عندها) وإن لم يرض بذلك (لليتهما) كل ليلة في وقتها متصلتين كاتتا أو منفصلتين كما عليه السلام لما وهبت سودة ثوبها لمأشاة كافي الصحيحين فلا يوالى المنفصلتين للالتأخر حق التي بينهما ولأن الواهبة قد ترجع بين الليلتين والولاء يفوت حق الرجوع عليها لكن قيده ابن الرفعة أخذا من التعليل بما إذا تأخرت ليلة الواهبة فإن تقدمت وأراد تأخيرها جاز قال ابن القيم وكذا تأخرت فأخر ليلة للوهوبة إليها برضاها عسك هذا التعليل وهذه الهبة ليست على قواعد الهبات ولهذا لا يشترط رضا لو هوب لها بل يكفي رضا الزوج لأن الحق مشترك بينهما وبين الواهبة (أو) وهبته (لهن أو أسقطته) والثاني من زيادتي (عوى) بين الباقيات فيه ولا يخص به بعضهن فتجعل الواهبة كالمدمومة (أو) وهبته (له فله تخصيص) لو واحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز للواهبة أن تأخذ حقها عوضا فان أخذته لزمها رده واستحقت لقضاء والواهبة الرجوع متى شأمت ومتى فات قبل علم الزوج به لا يقضى .

(فصل) في حكم الشقاق بالتعدي بين الزوجين وهو إيمان أحدهما أو منهما . فلو (ظهر أماره نشوزها) نولا كان نحيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كان يحد منها إعراسا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظ)ها بالاهجر وضرب فلعلمها تبدي عذرا أو توب عما وقع منها بغير عذر والوعظ كأن يقول لها اتقي الله في الحق الواجب عليك واحذري العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم (أو علم) نشوزها (وعظ)ها (وهجر)ها (في مطجع وضرب)ها وإن لم يتكرر النشوز (إن أفاد) الضرب قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن خاف من موص جفا أو إنما وتصيد الضرب بالإفادة من زيادتي فلا يضرب إذا لم يندك لا يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها ومالك ومع ذلك فالأولى العفو وخرج بالمضجع المجر في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها الخبر الصحيح لا يحل لسل أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها فلا تجريم ولعل هذا مرادهم إذ النشوز حينئذ عذر شرعى والمجرى في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره عليه السلام كتب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى أنه بسبب نشوز وادعت عدمه فيه احتمالان في الطلب قال واللى يقوى في ظنى أن القول قوله لأن الشرع جعله وليا في ذلك (فلو منعها حقا كقسم) ونفقة (ألزمه قاض وفاءه) كسائر المستحقين من أداء الحقوق (أو أذاها) يشتم أو نحوه (بلا حجب نهام) عن ذلك وإنما لم يعززه لأن إساءة الخلق تسكر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التهي لعل الحال يلتئم بينهما (ثم) إن عاد إليه (عززه) بما يراه إن طلبته (أو ادعى كل) منهما (تعدي صاحبه) عليه (منع) القاضى (الظالم) منهما (بخبرقة) خير بهما من عوده إلى ظله فان لم يمتنع أحال بينهما إلى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضى وجوبا (لكل) منهما (حكما برضاها ومن) كونهما (من أهلها) لينظرا في أمرها بعد اختلاف حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهم في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا إن عسر الإصلاح على ما يأتي آية

مصحوبته ومن وهبت  
حقها فللزواج رد فان  
رضى به ووهبته لمينة  
بات عندها ليلتهما  
أو لهن أو أسقطته سوى  
أوله فله تخصيص .

(فصل) ظهر أماره  
نشوزها وعظ أو علم  
وعظ وهجر في مضجع  
وضرب بأن أفاد فلو  
منعها حقا كقسم ألزمه  
قاض وفاءه أو أذاها بلا  
سبب نهام ثم عززه أو  
ادعى كل تعدي صاحبه  
منع الظالم بخبرقة فان  
اشتد شقاق بعث لكل  
حكما برضاها ومن من  
أهلها

وهما وكيلان لها فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يبذل وقبول (كتاب الخلع) هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصع من عبد ومجور بسفه ويدفع عوض لملك أمرها وفي المتن

[مسئلة : في الخلع وتخليصه من الطلاق الثلاث] هو جائز أي نافذ ولو في حال الوفاي وعلى غير الصداق ولو أكثر منه ولكن تكره الزيادة عليه كأي الإحياء نعم هو مكروه إلا عند الشقاق أو خوف نقص من أحدهما في حق الآخر أو كراهة الزوجة للزوج نحو سوء خلقه أو دينها أو كراهته إياها لزمانها أو نحوه من المحرمات أو للتخلص من وقوع الثلاث أو التنتين بالفعل فيها لو حلف بالطلاق ثلاثا أو اثنتين من موطوءة على فعل ما لا بد منه أي على تركه فخلع ثم فعل المحلوف عليه وفي التخلص به فما لو كان المحلوف عليه مقيدا بعبء كأن حلف لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خالع قبل فراغه اضطرر بقوى بين الآخرين والذي صوبه ابن الرقة ثانيا وقال شيخ معاصنا إن الأوجه عدة التخلص بل ينظر فإن لم يفعل حتى (٣٦) مضي الشهر تبين حثه قبيل الخلع وبطلان الخلع ويؤيده الحث فما لو حلف

وإن خفتم شقاق بينهما فإن اختلف رأي الحكمين بث القاضى آخرين ليعتصما على شيء والتصريح بمن كونهما من أهل الزوجين من زيادته واعتبر رضاها لأن الحكمين وكيلان كاتلت (وهما وكيلان لهما) لاحا كان من جهة الحاكم لأن الحال قديري إلى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يبذل) للمعوض (وقبول) للطلاق به وبفراق بينهما إن رآها صوابا فان لم رضا يعشما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى لظلمه حقه ولا يكتفى حكم واحد ويشترط فيهما إسلام وحرية وعدالة واهتداء إلى المقصود من عتقهما له وإما اشترط فيهما ذلك مع أنهما وكيلان لعلق وكاتلتها بنظر الحاكم كافي أميته وبمن كونهما ذكرا.

### (كتاب الخلع)

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى: هن لباس لكم وأنتم لباس لهن. فكأنه بفارقة الآخر نزع لباسه والأصل فيه قبل الإجماع آية فإن طعن لكم عن شيء منه نفسا والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له أقبل الحديقة وطلقها تطليقة (هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة (عوض) مقصود راجع (لجهة زوج) هذا التقييد من زيادته فيشمل ذلك رجوع المعوض للزوج وليس له وماله خالعت بما ثبت لها عليه من قود أو غيره فهو أعم من قول الروضة كأصلها يأخذ الزوج (وأركانها) خمسة (ملتزم) لمعوض (وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصع من عبد ومجور) عليه (بسفه) ولو بلا إذن ومن سكران لا من صبي ومجنون ومكره كسبائي (ويدفع عوض لملك أمرها) من سيد وولى أو لها بإذنه ليأمر الدافع منه نعم إن قيد أحدهما بالطلاق بالدفع له كأن قال إن دفعت لي كذا لم تطلق إلا بالدفع اليه وتبرأ به وخارج مالك أمرها للكتاب فيدفع المعوض له ولو بلا إذن لأنه مستحل ومثله البعض الهيا إذا خالع في نوبته (وشرط) في الملتزم قابلا كان أو ملتصقا فهو أعم من تبعية

ليأكل ذا الرغيف غدا فتلف في الغد بعد تمكنه من أكله أو تلفه قبل التمكن أي لا قبل الغد والحث يكون إذا مضى من القدر ما يسع البر وفيما لو حلف ليشترى من ماء هذا السكور فانصب بعد التمكن من شربه وفيما لو حلفت أنها تصلى اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تفعل ولا يحال الله ما قاله الشيخان فيما لو قال إن لم أخرج الليلة من هذه الدار فأنت طالق فخالع مع أجنبي من الليل وجده النكاح ولم يخرج أنه لا يحث لأن الليل كله

محل اليمين فلم يحض وهي زوجته وفيما لو كان معه فتاحتان فقال لزوجته إن لم تأكلى هذه الفتاحة اليوم فأنت طالق ولأمته إن لم تأكلى هذه الأخرى فأنت حرة فاشتبهتا أنه يتخلص بأن يخلعهما ذلك اليوم ثم يبعدها ويبيع الأمة ثم يشترىها أي ولو بعد التمكن من الأكل فيهما وذلك لما فرق به السبكي بين إن لم أفضل ولأفضل بأن الأول تطبيق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر فإذا صادفها الآخر باثنا لم تطلق كافي فرعى الشيخين إذ ليس ليمين هنا إلا جهة حث فاذا فعل لا تقول بر بل لم يحث لعدم شرطه وأما لأفضل كافي فمسلتنا فالفعل مقصود وهو إثبات جزئي وله جهة بر وهي فعله وجهة حث بالسلب السكبي الذي هو تقيضه والحث بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزمه وفوته بخلع من جهته حث لتفوته البر باختياره وعليه فالصحيح أربع اثنتان فيدفعهما الخلع وهما الحلف على النفي كالأفضل والحلف على الإثبات معلقا بما لا إشعار له بالزمان كإن لم أفضل كذا واثنتان لا يبعد فيها وهما الحلف على الإثبات معلقا بما يشتر بالزمان كإذا لم أفضل كذا والحلف بلا أفضل وهو ما قال السبكي وقياس هذا أنه إذا كان التعليق في أكل الرغيف بالصيغة المذكورة بأن قال إن لم آكل هذا الرغيف غدا فأنت طالق فأنلفه أو تلفه بعد التمكن من أكله من قبل فراغ



إطلاق تصرف مالي فلو اختلفت أمة بلا إذن سيد معين بانت بمهر مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو بإذنه فإن أطلقه وجب مهر مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين عينه تمنت أو محجورة بسفه طلقت رجياً أو مرضية مرض موت صح وحسب من الثلث زائد على مهر مثل وفي البضع ملك زوج له فيصح في رجعية وفي العوض حصة إصداقه فلو خالها باغاسد (٦٧) بقصد بانت بمهر مثل أو لا يقصد فرجى

ولها توكيل فلو قدر  
لو كيله مالا فنقص لم  
تطلق أو أطلق فنقص  
عن مهر مثل بانت به

النهار لا يحنث وما أظن  
الأصحاب يسمعون  
بذلك قال في الخادم  
وهو كإطلاق يحنث من أنهم  
لا يسمعون قال وقد

صرح جماعة من الأصحاب  
بالحنث في نظير ذلك  
منهم صاحب البيان  
قالوا لو قال لبيد إن  
لم أبك اليوم فامرأتى  
طالق فأعتقه طلقت  
امرأته وفي البيان  
وغيره أيضاً إذا قال إن  
لم أتزوج عليك فأنت  
طالق وقيد ذلك بعمدة  
ومات أحدهما وقع  
الطلاق إذا بقي من حياة  
الليت مالا يسمع عقد  
النكاح فالحنث عند  
الأصحاب محقق في مسئلة  
الرغيف بعد التمسك  
من أكله والصيغة إن لم  
أكل هذا الرغيف غدا  
لما ذكرنا من كلامهم  
على أن ما ذكره السبكي  
من القياس ممنوع لأن  
عدم الحنث في نحو

بالقابل (إطلاق تصرف مالي) بأن يكون غير محجور عليه لأن التصرف المالي هو المقصود من الخلع (فلو اختلفت أمة) ولو مكاتبه (بلا إذن سيد) لها (بين) من مال أو غيره لسيد أو غيره فهو أعم من قوله عين ماله (بانت بمهر مثل في ذمتها) قصد العوض باتفاء الإذن فيه (أو بدين) في ذمتها (فيه) أى بالدين (تبين) ثم ما ثبت في ذمتها إنما يطلب به بعد العتق واليسار (أو) اختلفت (بإذنه فإن أطلقه) أى الإذن (وجب مهر مثل في نحو كسبها) بما في يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وإن قدر) لها (دينا) في ذمتها كدينار (تعلق) القدر (بذلك) أى بما ذكر من كسبها ونحوه فإن لم يكن لها بما ذكر كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها ونحو من زيادى (أو عين عينه) أى من ماله (تمنت) للموض فلو زادت على ما قدره أو عينه أو على مهر المثل في صورة الإطلاق طوبت بالزائد بعد العتق واليسار (أو) اختلفت (محجورة بسفه طلقت رجياً) ولما ذكر المال وإن أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزلم وليس لوليها صرف مالها إلى مثل ذلك وظاهر أن ذلك بعد النكاح والافيقع باتاً بلا مال وصرح به النووي في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كافهم بما ذكر وصرح به الأصل إلا أن ينوبه ولم يضر التباس قبولها فيقع رجياً كسبياً والتقييد بالحجر من زيادى (أو) اختلفت (مرضية مرض موت صح) لأن لها التصرف في مالها (وحسب من الثلث زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فإن رأس المال لأن التبرع إنما هو بالزائد (و) شرط (في البضع ملك زوج له فيصح) الخلع (في رجعية) لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام لافي بأن إذا فائد فيه والخلع بعد الوطء أو ما في مضامى ردة أو إسلاماً أحد الزوجين الوثنيين أو نحوهما موقوف (و) شرط (في العوض حصة إصداقه فلو خالها باغاسد يقصد) كجهول وخمر وميتة وموكل بمجهول (بانت) لوقوعه بعوض (عهر مثل) لأنه الراد عند فساد العوض كافى فساد الصداق (أو) باغاسد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجى) لأن مثل ذلك لا يقصد بحال فكأنه لم يطعم في شيء بخلاف الميتة لأنها قد قصد للضرورة وللجوارح وتعمير باغاسد أعم من تعمير بمجهول وخمر وقول يقصد مع قولى أولاً إلى آخره من زيادى ولو خالها بمجهول فسد وجوب مهر المثل أو صحيح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسدة ما يقابلها من مهر المثل ولو خالها بمال كغيره لم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل وإنما تطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو علق بإعطائه أو أمكن مع الجهل فلو قال إن أبرأتى من دينك فأنت طالق فأبرأت منه وهو مجهول لم تطلق لعدم وجود الصفة واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بخمر خلع الكفار به إذا وقع الإسلام بعد قبضه كافى للهروم وخرج زيادى ضمير خالها مضموع الأجنبية بذلك فيقع رجياً (ولها) أى للزوجين (توكيل) في الخلع (فلو قدر) الزوج (لو كيله مالا فنقص) عنه أو خالها بغير الجنس (لم تطلق) للخالفة كافى البيع بخلاف ما لو اقتصر أو زاد عليه ولو من غير جنسه لأنه أتى بالمأذون فيموزاد في الثانية خيراً (أو أطلق) التوكيل (فنقص) التوكيل (عن مهر مثل بانت به) أى عهر المثل كما لو خالها باغاسد وفارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دنون هذه هذا مانع عليه الشافعى ومحمداً في أصل الروضة وتصحيح التذييل وقوله الرافعى عن العراقيين والرويانى وفي المهمات أن الفتوى عليه والقبى صححه الأصل وقال الرافعى كأنه أقوى توجيهاً أنها لا تطلق كما في البيع بدون ثمن المثل أما إذا خالها عهر المثل أو أكثر فيصح لأنه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيراً كما يجعل إطلاق

فرعى الشيخين لعدم قبول الجهل للوقوع عند وجود العلق عليه وهو الانتفاء في آخر جزء لوجود البيئونة حيثئذ وهذا المعنى مفقود في مسئلة الرغيف في التصور بل ذكر قبول الجهل وعدم إمكان فعل الخلو ف عليه حيثئذ وهو الأكل لا يجعله بمنزلة عدم قبول الجهل وظاهر أخذنا من الفرق أن الخلع مخلص في نحو إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً إذ ليس لليمين فيه إلا جهة حنث فإذا لم تدخل لا تقول بر، بل لم يحنث لعدم شرطه ولهذا أطلق الأصحاب أنه إذا علق الطلاق بصفة كالدخول ثم أبانها بعوض أو بالثلاث ثم دخلت في البيئونة أو بعد هانم يحنث وأنه لو كان

أشهرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها فانت بمهر مثل عليها أوله ثم منسأه أو أطلق فكذا ورجع عاصمت وصح توكيل كافر وامرأة وعبد ومن زوج توكيل محجور بسفه ولا يوكله قبض ولو وكلا واحد أتولى طرفا فقط . وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر غخل كلام سير وصريح خلع وكنيته صريح طلاق وكنيته مؤمنها فسح ( ٦٨ ) ويصح ومن صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بلا عوض بنية التماس قبول فمهر مثل

المحلف به طلاقا رجيا تبين وقوعه قبيل الخلع مع نفوذ الخلع لمجتمعه الطلاق الرجعي ولا يخفى أن ظاهر ما تقرر من الفرق والتفصيل أنه لا فرق فيه بين كون المحلف عليه مقيدا بمدة أو لا حتى إذا حلف بلا قتل ونحوها ولم يقيد بمدة ثم خالع ولم يفعل تبين باليأس بنحو الموت حثه قبل الخلع وأما الحلف بإذالم أفعل فإذا خالع بعد مضي إمكان الفعل تبين حثه قبيل الخلع سواء قيده بمدة أو لا كما هو ظاهر لأن التعليق بها يقتضي القور لأن المعنى أى وقت فاتى الفعل وفوائده يتحقق بمضى ما ذكرناه من شرح العلامة سم . وحاصل مالا ينفع فيه الخلع وما ينفع عشر صور وذلك أن يقال إن كان في صيغته جهة بفعل أو بالقوة كالأفعلن كذا أو إذالم أفعل كذا مطلقا أو مقيدا بمدة ينفع الخلع قبيل دخول وقت الفعل

التوكيل في البيع على ثمن الثل ( أو قدرت ) أى الزوجة لو كيلها ( مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها ) بأن قال من مالها بوكاتها ( بانت بمهر مثل عليها ) لفساد المسمى ( أو ) أضافه ( له ) بأن قال من مالى ( ثم منسأه ) لأنه خلع أجنى ( أو أطلق ) الخلع أى لم يصفه لها ولا ( له ) فكذا ( يلزمه منسأه لأن صرف اللفظ للطلاق إليه يمكن فكأنه اقتداها بما سمته وزيادة من عنده ( و ) إذا غرم ( رجع ) عليها ( بما سمته ) هذا ما في الروضة كأصلها يقول الأصل فعلها ما سمته وعليه الزيادة نظر فيه إلى استقرار الضمان أما إذا اقتصر على ما قدرته أو قص عنه فينفذه وإن أطلقت التوكيل لم يرد الوكيل على مهر الثل فان زاد عليه فكألو زاد على المقدر ( وصح ) من كل من الزوجين ( توكيل كافر ) ولو في خلع مسلمة كالمسلم ولصحة خلعها في العدة بمن أسلمت تحته ثم أسلم فيها ( وامرأة ) لاستقلالها بالاختلاع ولأن لها تطبيق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك إما عليك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذاك أو تملكها فمن جاز تملكه الشيء جاز توكيله فيه ( وعبد ) وإن لم يأذن السيد كالألو خالع لنفسه وتعييرى بصح إلى آخره أعم بما عبر به ( و ) صح ( من زوج توكيل محجور ) عليه ( بسفه ) وإن لم يأذن الولي إذ لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيلا الزوجة فلا يصح أن يكون سفيا وإن أذن له الولي إلا إذا أضاف المال إليها فتبين ويلزمها إذا ضرر عليه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة وإذا وكلت عبدا فأضاف للمال إليها فهي الطالبة به وإن أطلق ولم يأذن السيد له في الوكالة طوبى بالمالك بعد العلق وإذا غرم مخرج عليها إن قصد الرجوع وإن أذن له فيها تعلق المال بكسبه ونحوه فإذا أدى من ذلك رجع به عليها ( ولا يوكله ) أى المحجور عليه بسفه الزوج ( قبض ) العوض لعدم أهليته لذلك فان وكله وقبض في التهمة أن الملتزم يبرأ والموكل مضيع للماله وأقره الشيخان وحمله السبكي على عوض معين أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان في التهمة لم يصح القبض لأن ما في الدمة لا يتعين إلا قبض صحيح فإذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته ( ولو وكلا ) أى الزوجان ( واحدا أتولى طرفا ) مع أحد الزوجين أو وكيله ( فقط ) أى دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كفى البيع وغيره ( و ) شرط ( في الصيغة ما ) مر فيها ( في البيع ) على ما أتى ( و ) لسكن ( لا يضر ) هنا ( تغخل كلام سير ) وتقدم الفرق بينهما ثم بخلاف الكثير ممن يطلب منه الجواب لإشعاره بالإعراض ( وصريح خلع وكنيته صريح طلاق وكنيته ) وسأيتان في بابيه وهذا أعم بما عبر به ( ومنها ) أى من كنيته ( فسح ) ويصح ( كأن يقول فسخت نكاحك بألف أو بعثك نفسك بألف فتقبل فيحتاج في وقوعه إلى النية ( ومن صريحه مشتق مفاداة ) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ( و ) مشتق ( خلع ) لشيوعه عرفا واستعمالا للطلاق مع ورود معناه في القرآن ( فلو جرى ) أحدهما ( بلا ) ذكر ( عوض ) معها بقيد زده بقول ( بنية التماس قبول ) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو اقتديت ونوى التماس قبولها فقبلت ( فمهر مثل ) يجب لأطراف العرف مجريان ذلك بعوض فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل لأنه المراد كالخلع بمجهول فان جرى مع أجنى طلقت مجانا كما لو كان معه والعوض فاسدا كما مر ولونى العوض فقال لها خالعتك بلا عوض وقهر رجعا وإن قبلت ونوى التماس قبولها وكذا لو أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وإن قبلت وظاهر أثر محل ذلك إذا نوى الطلاق فحل صراحته بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس

أو قبل التمكن منه لعدم الحث حينئذ وإلام ينفع لتصويت البر بالاختيار فتبين باليأس بالموت في المطلق وباقتضاء الدمة في المقيد فإيه البر بالفعل وبعضى ما يصح الفعل فإيه البر بالقوة مطلقا ومقيدا ووقوع الطلاق قبيل الخلع وبطلانه إن لم يكن ذلك الطلاق رجعا وإلا وقع أيضا فهذه أربع وإن لم يكن في صيغته جهة بر كذلك كان فقلت ولا أقول وإن لم أفعل مطلقا أو مقيدا تقع في الست فتلك عشرة كاملة فعلم أن البيهقي لم يفتقد لاعتد بأسا وإلام ينفع الخلع في صورة أصلا وأن الخلع في نحو إن لم آكل هذا الرغيف اليوم

وإذا بدأ معاوضة كطقتك بألف معاوضة بشوب تعليق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب وقبول كطقتك بألف قبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثا بألف قبلت واحدة بثلاثة فلو أو بألف ثلاث به أو تعليق كفى أعطيتي فتعلق فلا رجوع إلا ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فورا إلا في نحو إن وإذا وبدأت بطلب طلاق فأجاب معاوضة بشوب جمالة فلها (٦٩) رجوع قبله ولو طلبت ثلاثا بألف

فوجدت ثلثه وراجع إن شرط رجعة ولو قالت طلقتي بكذا فارتدا أو أحدها فأجاب إن كان قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال وإلا طلقت به. (فصل) قال طلقتك بكذا أو على أن لي عليك كذا قبلت بانت به كما في طلقتك وعليك أو ولي عليك كذا وسبق طلبها به

نافع بخلاف الإلتاف أو التلف بعد التمكن لأن المحل فيهما باق على القابلية وإن تعذر الحلو فليس عليه هذا ما عرر في هذه المسئلة من كلام سم في محال لكن لنا في ذلك حاصل فيه مخالفة لبعض ما قاله سم وهو أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل هو أو من يئالي كذا وقت كذا بصيغة التزام كالأفعول أو تعليق كإن لم أفعل الخ ثم خالف بعد دخول الوقت قبل التمكن أو بعده انحلت

قبولها (وإذا بدأ الزوج (ب) صيغة (معاوضة كطقتك بألف معاوضة) لأخذه عوضا في مقابلة ما يخرجها عن ملكه (بشوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ولو اختلف إيجاب وقبول كطقتك بألف قبلت بألفين أو عكسه) كطقتك بألفين قبلت بألف (أو) طلقتك (ثلاثا بألف قبلت واحدة بثلاثة) أي الألف (فلغو) كافي البيع (أو) قبلت في الأخيرة واحدة (بألف ثلاث به) أي بألف تقع لأن الزوج يستقل بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره (أو) بدأ بصيغة (تعليق) في إنبات (كفى) أو متى ما أو أي (فت أعطيتي) كذا فأنت طالق (تعليق) لاقتضاء الصيغة له (فلا رجوع له) قبل الإعطاء كالتعليق الحالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا لأن صيغته لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (إعطاء فورا) لذلك (إلا في نحو إن وإذا) مما يقتضى الفور في الإنبات مع عوض أما في ذلك نحو إن وإذا أعطيتي ألفا فأنت طالق فيشترط الفور لأنه مقتضى اللفظ مع العوض وإنما ترك هذا الاقتضاء في نحو متى لصراحتي في جواز التأخير فاذا مضى زمن يمكن فيه الإعطاء ولم تعط لم تطلق وقيد التولي الفورية بالحررة فلا يشترط في الأمة لأنه لا يدها ولا ملك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وقضية التعليق إلحاق البعوضة والمكاتب بالحررة وهو ظاهر ونحو من زيادى (أو بدأت) أي الزوجة (بطلب طلاق) كطلقتي بكذا أو إن طلقتي فلك على كذا (فأجابها الزوج) (معاوضة) من جانبها للمكاتب البضع بعوض (بشوب جمالة) لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة (فلها رجوع قبله) أي قبل جوابه لأن ذلك حكم للمعاوضات والجمالات (ولو طلبت ثلاثا) يملكها عليها (بألف فوجد) أي فطلق طلقة واحدة سواء أقال بثلاثة وهو ما اقتصر عليه الأصل أم سكنت عنه (فثلاثة) يلزم تعليقا لشوب الجمالة فانه لو قال فيها رد عيسى الثلاثة ولك ألف فرد واحدا استحق ثلث الألف أما إذا كان لا يملك الثلاث فسيأتى (وراجع) في خلع (إن شرط رجعة) لأنها تخالف مقصوده فلو قال طلقتك بدينار على أن لي عليك الرجعة فرجى ولا مال لأن شرطى المال والرجعة يتنافيان فيساقطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة بخلاف ما لو خالها بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع بانثاء عمر المثل لرضاه بسقوطها هنا ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت له) (طلقتي بكذا فارتدا أو أحدها فأجابها) الزوج نظر (إن كان) الارتداد (قبل وطء أو) بعده و (أصر) الرتد على رده (حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لا لقطاع النكاح بالردة (وإلا) بأن أسلم للرتد في العدة (طلقت به) أي بالمال المسمى وتحسب العدة من حين الطلاق وعلم من التعبير بالقاء اعتبار التعقيب فلو تراخت الردة وأجواب اختلت الصيغة أو أجاب قبل الردة أو معها طلقت ووجب المال وذكر ارتدادها معا وارتداد الزوج وحده من زيادى .

(فصل) في الألفاظ للزوجة للعوض . لو (قال طلقتك بكذا) كألف (أو على أن لي عليك كذا قبلت بانت به) لدخول باء العوض عليه في الأول وعلى في الثاني للشرط فجعل كونه عليها شرطا وقولى قبلت يفيد تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانت (كما) تبين به (في) قوله (طلقتك وعليك أو ولي عليك كذا وسبق طلبها) للطلاق (به) لتوافقهما عليه ولأنه لو اقتصر على طلقتك كان كذلك فالزائد عليه إن لم يكن مؤكدا

اليمين وأخلص كما صرح به الشيخان في التعليق ويقاس به الالتزام إذا حث حين الخلع لإمكان الفعل بعده ولا بر ولا حث بعد الخلع لزوال عصمة الحلف ومساواة في ذلك الصيغتان قال الرافعي وأقره النووي لو قال إن لم أخرجي الليلة من الدار فأنت طالق ثلاثا ثم خالف قبل مضى الليلة ولم يخرج لم يحث لأن الليل كله ظرف لليمين ولم يعض الليل كله وهي زوجته ونقل السبكي عن ابن الرفعة أنه قال بذلك في فتوى وردت إليه ثم رجع وقال بعدم التخلص لما يلزمه من تقويت البر في وقتها وواقفه الباجي وخالفه البكري والقوملي قال السبكي وصرت أنا أيضا بحث

أو قال أردت الالتزام صدقته وقبلت وإن لم يقله فرجى أو إن أومى ضمننتى ألقاقت طالق ضمننته أو أكثر ولو بتراجى متى بانت بالقب  
كطلق نفسك إن ضمننتى ألقاقت طالق ضمننت أو علق بإعطاء مال بين يديه بانت فيملكه كأن علق بنحو إقباض واقرن به ما يدل  
على الإعطاء وأخذه يده منها (٧٠) ولو مكرهه شرطى إن قبضت ويقع رجيا ولو علق بإعطاء عبد بصفة سلم أو دونها فأعطته

لأبها لم تطلق أو بها  
طلقت به فى الأولى

معه واستدل على  
التخلص وهو مصمم  
على أنه لا يتخلص  
وأنه ينتظر فإن أتى  
بعد الخلع بالملوك عليه  
بر وإلا تبين الحث  
قيل الخلع وبطلان  
الخلع ثم قال السبكي  
وهذا النص مخالف للنص  
الشيخين المذكورين  
أن يحمل على الحلف  
بصفة التزام كاهى الفتوى  
التي وردت إليه يفرق  
بأن أن لم أفضل تعليق  
على القدم ولا يتحقق  
الأخر فإذا صادفها  
الأخر وهى بأن عن  
عصمة الحلف لم تطلق  
فليس ثم جهة بر حتى  
يقال بحث بقوة بل  
حث وعدم حث  
بخلاف لأفضل فان  
الفعل فيه مقصود بقرن  
صراحة فإذا فوته أمكن  
أن يقال حينئذ بالحث  
على ما مر ثم أشار إلى  
ضعف هذا الفرق وأنه  
لا يقاوم علة القياس  
بقوله وهذا يما خطر

لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجيا والقول قوله فيه يجب أنه الإمام (أو) لم يسبق  
طلبها لذلك هو (قال أردت) به (الإزام صدقته وقبلت) ويكون المعنى عليك كذا عوضا فان لم تصدقه  
وبلغت وقع بالتأويل حلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك بولا مال وإن لم يقبل لم يقع شيء وإن صدقته والإقرار رجيا ولا  
تخلف وقولى وقبلت من زيادةى وكصديقها له تكذيبها مع حلفه بمن الرد (وإن لم يقله) أى أردت الإزام  
(فرجى) قبلت أم لا ولا مال لأنه لم يذكر عوضا ولا شرط طال جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق  
وتلقوق نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقى وعلى أو ولى على ألف فانها تبين بالألف والفرق أن الزوجة  
يتعلق بها التزام المال فيعمل اللفظ منها على الالتزام والزوج يفرد بالطلاق فإذا لم يأت بصفة معاوضة حمل  
اللفظ منه على ما يفرد به وفى تفيد التولى ما هنا بما إذا لم يشع عرفا استعمال ذلك فى الإزام كلام ذكرته فى  
شرح الروض (أو) قال (إن أومى ضمننتى ألقاقت طالق ضمننته) أى الألف (أو) أكثر ولو بتراجى  
متى بانت بالألف) وتقدم الفرق بين إن أومى ولا يكتفى قبلت ولا شئت ولا ضامها أقل مما ذكره لأن العلق عليه  
الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمان الأكر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف ما مر فى طاعتك بالألف  
فزادت فانه لم يأتها بصفة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم الزائد يلغى ضمانه وإذا قبض فهو  
أمانة عنده كطلق نفسك إن ضمننتى ألقاقت طلق ضمننت (فانها تبين بالألف سواء أقدمت الطلاق على  
الضمان أم أخرته عنه بخلاف ما لو اقتضت على أحدهما فلا يثبتونه ولا مال لا قضاء للواقعة وليس المراد  
بالضمان هنا الضمان المحتاج إلى أصل فذلك عقد مستقل مذكور فى باب ولا التزام للبتدأ لأن ذلك لا يصح  
الا بالندى بل المراد التزام قبوله على سبيل العوض فذلك لزم لأنه فى ضمن عقد (أو علق بإعطاء مال فوضته  
بين يديه) بنية الدفع عن جهة التعليق ويمكن من قبضه وان امتنع منه (بانت) لأن تمكينها إياه من القبض  
إعطاء منها وهو بالامتناع من القبض مفوت لحقه (فيملكه) أى ملو ضمنته بين يديه وان لم تلفظ بشيء ولم  
يقبضه لأن التعليق يقتضى وقوع الطلاق عند الإعطاء ولا يمكن إخاها عانا مع قصد العوض وقد ملكت  
زوجته بنفسها فيملك الآخر العوض عنه وكوضه بين يديه ما لو قالت لو كلبها سلمه إليه فضل بمشورها  
وكالإعطاء الإتياء والمجئ (كأن علق بنحو إقباض) كقوله إن أقبضتني أودعفتنى كذا (واقترن به  
ما يدل على الإعطاء) كقوله وجعلته لى أو لأصرفه فى حاجتى فأقبضته له ولو بالوضع بين يديه فان حكمه  
كذلك لأنه حينئذ يقصده ما يقصد بالإعطاء وخرج بالتفيد بهذا إذا لم يقترن بما ذكر ذلك فكسائر  
التعليقات فلا يشترط فور ولا يملك للقبض ويقع الطلاق رجيا لأن الإقباض لا يقتضى التملك بخلاف  
الإعطاء ألا ترى أنه إذا قيل أعطاه عطية فهم منه التملك وإذا قيل أقبضته لم فهم منه ذلك وعلى هذا الخارج  
اقتصار الأصل (وأخذه يده منها ولو مكرهه) عليه (شرطى) قوله (إن قبضت) منك كذا فلا يكتفى بالوضع  
بين يديه (ويقع) الطلاق (رجيا) وهذا ما فى الروضة وأصلها فذكر الأصل له فى مسألة الإقباض  
سبق قلم ولا يمنع الأخذ كرها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه فى التعليق بالإعطاء لا يقتضى  
للملك لأنها لم تعط (ولو علق) الطلاق (بإعطاء عبد) ووصفه (بصفة سلم أو دونها) بأن لم يستوفها  
(فأعطته لأبها) أى لا بالصفة التى وصفها (لم تطلق) لعدم وجود الصفة (أو بها طلق) به فى الأولى

لم فى الاعتذار عن ابن الرفعة ولم أحده مستندا من كلام الناس فان صح كانت الصيغة ثلاثا صيغتان يفيد فيها الخلع وبغير  
وما الحلف على النكح كالأصل والحلف على الإتيان بصفة أن لم أفضل وصيغة لا يفيد الخلع فيها وهى لأفضل وهذا كاترى صريح فى أن  
السبكي لم يقل بهذا الفرق إلا على أنه اعتذار عن ابن الرفعة لا على أنه يقول به اذهو عن قال بالتخلص مطلقا كما هو بهذا تعلم على استيعابه  
مع لهذا الفرق وأن السبكي قائل به على أنه لا اتجاه لهذا بل للتجه كما قاله حجر ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص فى الصيغتين أدنى لهم على

وبمهر مثل في الثانية فان بان معياني الأولى فله رده ومهر مثل أو بلاصة طلقت بعد ان صح بيعها وله مهر مثل ولو طلبت بألف ثلاثا وهو  
إعجابك دونها فطلق ما يملكه فله ألف أو طلقة فطلق به أو مطلقا وقعه أو بائة وقعه بها أو طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت بمهر مثل  
ولو قال إن دخلت فانت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت به واختلاع أجني كاختلاعها ولو كيلها أن يختلعه ولأجني توكيلها فتخير

ما قاله ابن الرفة وإن حمل على الالتزام أن الحنث يكون قبل اليأس عنده فيلزم تقدم (٧١) الوقوع على الصفة للعلق بها الوقوع

وإن تأخر التبين فان

أجيب بأن تفويت البر

يقتضي الحنث ولا يتأتى

الحنث هنا إلا كذلك

لأنه عند اليأس متعذر

للبينة بالخلع ولا قائل

يطلان الخلع قبل

الحنث لعدم مقتضى

البطلان . قلنا تفويت

البرهنا إنما هو بالخلع

وهو لا يقتضي الحنث

اتفاقا لإمكان الفصل

بعده كالم وتفويت

الفعل بعد إنما حصل

وعصمة الحلف زائلة

فليس ثم ما يصح معه

الحنث فضلا عما يقتضيه

فالراجح حيث خالع

في الوقت كالم التخلص

مطلقا فان خالع قبل

الوقت تخلص اتفاقا

لعدم دخول وقت البر

حتى يقال فوته وكذا

إذا خالع ولو في الوقت

والحلف على النفي أو على

من لا يبالى إذ ليس للنفي

جهة بروكذا لو حلف

على من لا يبالى لانه

وبمهر مثل في الثانية) فساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم والثانية من زيادتي (فان بان معياني الأولى  
فله رده) العيب (ومهر مثل) وليس له أن يطالب بمهر مثل بعد تلك الصفة سليم لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف غير  
التعليق كالوقوع طلقتك على عبد صفته كذا قبلت وأعطته عبدان تلك الصفة معياليه رده وللطالبة بعد سلم  
لأن الطلاق وقع قبل الإيعاء بالقبول على عبد في الدمة (أو) علقه بإيعاء عبد (بلاصة طلقت بعد) أي  
صفة كان (إن صح بيعها وله مهر مثل) بدل للمعطي لتعذر ملكه له لأنه مجهول عند التعليق والمجهول  
لا يصلح عوضا فان لم يصح بيعها كمنسوب ومكاتب ومشرك ومهرهون لم تطلق بإيعائه لأن الإيعاء يقتضي  
التعليق كالم ولا يمكن عليك ما لا يصح بيعه وتعبير بذلك أهم من قوله إلا المنصوبا ولو علق بإيعاء هذا  
العبد المنسوب أو الحر أو نحوه فأعطته بانت بمهر مثل كالوعلق بخمر (ولو طلبت بألف ثلاثا وهو إعاءك  
دونها) من طلقة أو طلقتين (فطلق ما يملكه فله ألف) وإن جهلت الحال لأنه حصل بما أتى به مقصود الثلاث  
وهو الحرمة الكبرى وبحمول الحكم ملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر  
(به) أي بألف (أو مطلقا وقعه به) كالجمالة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بائة وقعه بها) لرضاء بهامع أنه  
يستقل بإيقاعه محانا فبعض العوض أولى والفرق بينها وبين ما لو قال أنت طالق بألف قبلت بائة ظاهر  
(أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لأنه حصل مقصودها وزاد بتجيله في الثانية (بمهر  
مثل) لأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يستدبه فيسقط من العوض ما يقابله وهو  
مجهول فيكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقعه رجعا  
فلن يأنه حلف كما قال ابن الرفة ولو طلقها بعد الفدوى رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا ، فان ذكر  
مالا فلا بد من القبول (ولو قال إن دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت) لوجود الصفة  
مع القبول (به) أي بالألف كافي الطلاق للنجز ولا يشوق وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال  
لأن الأعراض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والعوض تأخر بالراضى لوقوعه في التعليق بخلاف النجز  
يجب فيه ثمارن الموضين في الملك (واختلاع أجني) من ولي لها وغيره وإن كرهته (كاختلاعها) فيأمر  
لنظام الحكم على ما سر فهو من جانب الزوج ابتداء صيغة معاوضة بشوب تعليق ومن جانت الأجني ابتداء  
معاوضة بشوب جمالة فاذا قال الزوج للأجني طلقت امرأتى على ألف في ذمتك قبل أو قاله للأجني للزوج  
طلق امرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بانت بالمسمى والتزامه المثل فداء لها كالتزام المثل لعنق السيد عبده  
وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتحليصها ممن يسيء العشرة بها ويمنعها حقوقها (ولو كيلها) في  
الاختلاع (أن يختلعه) كاله أن يختلعه لها بأن يصرح بالاستقلال أو الوكالة أو ينوي ذلك فان لم يصرح ولم  
يلو قال الغزالي وقعه لها لعود منفعته اليها (ولأجني توكيلها) لتختلع عنه (فتخير) هي أيضا بين اختلاعها  
له واختلاعها لها بأن تصرح أو تنوي كالم فان أطلقت وقعه لها على قياس ما مر عن الغزالي وحيث  
صرح بالوكالة عنها أو عن الأجني فالزوج يطالب الوكل ولا يطالب المباشر ثم يرجع هو على الموكل حيث نوى

محض تعليق فليس له جهة بر حتى في صيغة الالتزام وهذا كله إذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفور وإلا عمل بمقتضاء ففي الحلف على  
الإيجاب إذا صرح بالفورية أو علق بظرف زمان كإذا لم أفعل بحت بمضي زمن يسع الفعل فلا فعل فلو كان قد خالع في هذا الزمن تبين  
بالحنث بطلان الخلع بخلاف ما إذا كان زمن الخلع لا يسع الفعل فان الخلع حينئذ صحيح ويتخلص به فتدبر ، ولو كان المخاوف عليه  
أكل هذا الرغيف غدا فتلقت قبل الغد ولو لا ياتلفه وجاء الغد لم يحنث وكذا إذا تلف فيه قبل التمكن لا ياتلفه لعدم التقصير حينئذ فان أتلفه  
فيه أو تلف بعد التمكن حنث للتقصير والحنث من حين التلف ولا ينتظر مضي الغد وإن اقتضته الظرفية لتحقق اليأس العام قبل مضي



الحلحله أو أطلق وكيلها (فإن اختلع) الأجنبية (بإله فذاك) واضح (أو بعالمها وصرح بوكالة) منها (كاذبا أو بولاية) عليها (لم تطلق) لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه أحد (أو) صرح (باستقلال فخلع بمصوب) لأنه بالتصرف للذكر في مالها غاصب له فيقع الطلاق بانئا ويلزمه مهر المثل وإن أطلق بأن لم يصرح بشئ من ذلك فإن لم يصرح بأنه من مالها فخلع بمصوب بذلك والا فرجى إذ ليس له التصرف في مالها بخلافه وإن كان وليا لها فأشبه خلع السفينة .

(فصل) في الاختلاف في الحلح أو في عوضه . لو (ادعت خلعاً فأنكر حلف) فيصدق إذا أصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين عمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالحلح فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاء) أي الحلح (فأنكرت) بأن قالت لم تطلقني أو طلقني بحاناً (بانت) بقوله (ولا عوض) عليها إذا أصل عدمه فتحلف على فيه ولها نفقة العدة فإن أقامت بينة أو شهدا وحلف معه ثبت المال كما قاله في البيان وكذا لو اعترفت بعدد بينهما ادعاء قاله الماوردي وقولاً فأنكرت أعم من قوله فقالت بحاناً لما تقرر (ولو) اختلاف في عدد طلاق) كقولها سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتى فقالوا واحدة بألف فأجبتك (أو) في (صفة عوضه) كدراهم ودنانير أو صلح ومكسرة سواء اختلاف في التلفظ بذلك أم في إرادته كأن خالغ بألف وقال أردنا دنائير فقالت دراهم (أو قدره) كقوله خالعتك بمائتين فقالت بمائة (ولا بينة) لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضا (بخالفا) كالتبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) لبينتها (بفسخ) العوض منها أو من أحدهما أو الحاكم (مهر مثل) وإن كان أكثر بما ادعاء لأنه المراد فإن كان لأحدهما بينة عمل بها وذكر حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولى بفسخ من زيادتي وتعبيرى بالصفة أولى من تعبيري بالجس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج يبعينه (ولو خالغ بألف) مثلاً (ونوباً نوعاً) من نوعين بالبلد (لزم) إلحاقاً للمنوي بالمفوض فإن لم ينوباً شيئاً حمل على الغالب إن كان ولا لزم مهر المثل .

### (كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان . والسنة كخبر : ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله تعالى من الطلاق . رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وصححه (أركانه) خمسة (صفة) ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه (أي في المطلق ولو بالتعليق) (تكليف) فلا يصح من غير مكلف خبر رفع القلم عن ثلاثة (إلا سكران) فيصح منه مع أنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تعليظاً عليه ولأن صحته من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما قاله الغزالي في المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استند إليه الجوزي وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله وانقضاء تكليف السكران لانقضاء الفهم الذي هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذي يصح طلاقه ونكاحه ونحوها من زال عقله بما أثم به من شراب أو دواء ويرجع في حده إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى جالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه الذي اختل كلامه للنظوم وانكشف سره للكنوم (واختيار فلا يصح من مكروه وإن لم يور) لإطلاق خبر : لا طلاق في إغلاق أي إكرام . رواه أبو داود والحاكم على شرط مسلم والتورية كأن ينوي غير زوجته أو ينوي بالطلاق حل الوثاق أو بطلقت الإخبار كاذباً (وشرط الإكرام قدرة مكروه) بكسر الراء (على تحقيق) (ما هدد به) بولاية أو تطلب (عاجلاً ظاهراً وعجزاً مكروه) (عن دفعه) بهرب وغيره كاستغاثة بغيره (وظنه) أنه (إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أي ما هدد به (ويحصل) الإكرام (بتخويف) بمحذور

فإن اختلع بعاله فذاك أو بعالمها وصرح بوكالة كاذباً أو بولاية لم تطلق أو باستقلال فخلع بمصوب .

(فصل) ادعت خلعاً فأنكر حلف أو ادعاء فأنكرت بانت ولا عوض ولو اختلاف في عدد طلاق أو صفة عوضه أو قدره ولا بينة تخالفاً ويجب بفسخ مهر مثل ولو خالغ بألف ونوباً نوعاً لزم .

(كتاب الطلاق) أركانه صفة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه تكليف إلا سكران واختيار فلا يصح من مكروه وإن لم يور وشرط الإكرام قدرة مكروه على ما هدد به عاجلاً ظاهراً وعجزاً مكروه عن دفعه وظنه إن امتنع حققه ، ويحصل بتخويف بمحذور

الطرف فلا معنى حينئذ للاعتذار ولو وجود الصمة هنا عند اليأس فارق ما مر في الحلح من عدم الحنف قدبر

كضرب شديد) أو حبس أو إيلاف مال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربك غدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا اقتضت منك وهذا خرجا بماز دته بقولي عاجلا ظمنا (فلن ظهر) من السكره (قرينة اختيار) منه للطلاق (كان) هو أولى من قوله بأن (أكره على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صریح أو تعليق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهمه) وهو من زيادتي (بخالف) بأن وحد أو ثنى أو كنى أو نجز أو صرح أو طلق معينة (وقع) الطلاق بل لو وافق للسكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذا لو قال طلق زوجي وإلا قتلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل على فراق صريحا أو كناية فيقع بصريحه) وهو حالا يحتمل ظاهره غير الطلاق (بلائية) لإيقاع الطلاق فلا ينافيه ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه (وهو) أي صريحه مع مشتق للفائدة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لا شتارها في معنى الطلاق وورودها في القرآن مع تكرر بعضها فيه وإلحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر (وترجمته) أي مشتق ما ذكره بحجية أو غيرها لشهرة استعمالها في معناها عند أهلها عمرة استعمال العربية عند أهلها ويفرق بينها وبين عدم صراحة نحو أنت على حرام عند النوى بأنها موضوعه للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وإن اشتهر فيه ك(طلقتك) وفارقتك وسرحتك (أنت طالق أنت مطلقة) بفتح الطاء (باطالق و) يقع (بكنائيه) وهي ما تحتمل الطلاق وغيره (بنية مقترنة بأولها) وإن عزبت في آخرها بخلاف عكسه إذ انطافها على ماضى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد ووقع في الأصل تصحيح اشتراط اقترانها بجميعها وفي أصل الروضة تصحيح الاكتفاء بذلك كله (كأطلقتك أنت طلاق أنت مطلقة) بإسكان الطاء (خلية برية) من الزوج (بته) أي مقطوعة الوصلة وتنكير البتة جوزة الفراء والأكثر على أنه لا يستعمل إلا معرفا باللام (بته) أي متروكة النكاح (بائن) أي مفارقة (حلال الله على حرام) وإن اشتهر بالطلاق خلافا للرافعي في قوله إنه صريح ذلك لما مر (اعتدى استبرئ رحمك) أي لأنى طلقتك سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (الحق) بكسر أوله وفتح ثالثه وقيل عكسه (بأهلك) أي لأنى طلقتك (حملك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يغلى البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهور وارتفع من العتق ليرعى كيف شاء (لأنه سربك) أي لأنهم بشأنك، والسرب بفتح السين وسكون الراء الإبل وما يرعى من المال وأندة أزر (اعزى) بمهلة ثم زى أي من الزوج (اغزى) بمعجمة ثم زاء أي صبرى غريبة بلا زوج (دعنى) أي أتركنى لأنى طلقتك (ودعنى) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقت) منه أو من غيره ونحوها كتجرى أي من الزوج وتزودى أخرجى سافرى لأنى طلقتك (وكانا طالق أو بائن ونوى طلقها) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعا فصح حمل إضافة الطلاق إليه على حل السبب للقضى لهذا الحجر مع النية فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله لعبه أنا منك حر ليس كناية كما يأتي لأن الطلاق محل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعتق محل الرق وهو مختص بالعبدان لم ينو طلاقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقا وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاه كلام القاضى ومثله أنا بائن فقول الأصل أنا منك طالق أو بائن مثال لكنه يوم خلاف ذلك (لا استبرئ رحمى منك) أو أنا معتد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستحاطته في حقه (والاعتاق) أي صريحه وكنائيه (كناية طلاق وعكسه) لا شترأ كما في إزالة الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أولا ملك لي عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبه طلقتك أو أبنتك ونوى العتق عتق ويستثنى من العكس قوله لعبه اعتد أو استبرئ رحمك وقوله له أو لأمته أنا منك حر أو أعتقت نفسى (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) وإن اشتهر كافي إفادة التحريم

كضرب شديد فان  
ظهر قرينة اختيار كان  
أكره على ثلاث أو  
صریح وتعليق أو  
طلقت أو طلاق مبهمه  
بخالف وقع وفي الصيغة  
ما يدل على فراق  
صريحا أو كناية فيقع  
بصريحه بلائية وهو  
مشتق طلاق وفراق  
وسراح وترجمته طلقتك  
أنت طالق أنت مطلقة  
باطالق وبكنائيه بنية  
مقترنة بأولها كأطلقتك  
أنت طلاق أنت مطلقة  
خلية برية بته بئن  
حلال الله على حرام  
اعتدى استبرئ  
رحمك الحق بأهلك  
حملك على غاربك  
لأنه سربك اعزى  
اغزى دعنى ودعنى  
أشركتك مع فلانة  
وقد طلقت وكانا طالق  
أو بائن ونوى طلقها  
لا استبرئ رحمى منك  
والاعتاق كناية طلاق  
وعكسه وليس الطلاق  
كناية ظهار وعكسه

لأن تنفيذ كل منها في موضوعه ممكن فلا يبدل عنه إلى غيره على السادة من أن ما كان صريحاً في بابه  
 ووجد فذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقاً) وإن تعدد  
 (أو ظهراً وقي) للنوى لأن كلا منهما يقتضي التحريم فجاز أن يكفى عنه بالحرام (أو نواهما) بما أو صرباً  
 (تخيير) وثبت ما اختاره منهما ولا يشترط أن يزيل النكاح والظهار يستدعي جهاده (إلا)  
 بأن نوى تحريم عينا أو نحوها كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم يتوشحها (فلا تحرم عليه) لأن الأعيان وما  
 ألحق بها لا توصف بذلك (وعليه كفارة عين كالوقاية لأنت) فإنها لا تحرم عليه كفارة عين أخذ من  
 قصة مارية لما قال <sup>عليه</sup> هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد  
 فرض الله عليكم تحمة أعيانكم أي أوجب عليكم كفارة كفارة أعيانكم لكن لا كفارة في حرمة كرجية  
 وأخت بخلاف الحائض والنفساء والصائمة وفي وجوبها في زوجة حرمة أو مستندة عن شبهة أو أمة  
 معتلة أو مرتبة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أو جهما لا، فإن نوى في مسئلة الأمة عتقاً ثبت كاعلم  
 عامر أو طلاقاً أو ظهراً لما إذا جاز له في الأمة (ولو حرم غير مامر) كأن قال هنا التوب حرام على  
 (فلغو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فإنه قادر على تحريمهما بالطلاق والإعتاق (كإشارة  
 ناطق بطلاق) كأن قالت له طلقني فأشار بيده أن اذهب فأنها تقول لأن عدوله إليها عن البارة يهيم  
 أنه غير قاصد للطلاق وإن قصد به فهي لا قصد للإفهام إلا نادراً ولا هي موضوعة له بخلاف الكتابة فإنها  
 حروف موضوعة للإفهام كالبراءة (ويشدد بإشارة أخرى) وإن قدر على الكتابة في طلاق وغيره  
 كبيع ونكاح وإقرار ودعوى وعتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (و) لا في (شهادة) فلا تصح  
 بها (و) لا في (حكت) فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام وقولي لا في صلاة إلى آخره من زيادتي  
 فلم أن إطلاق ما قبله أولى من تقييده بالفتور والحلول (فان فهمها كل أحد نصريحه وإلا) بأن  
 اخص فهمها فطنون (فكناية) تحتاج إلى نية وتعيير في فهمها أهم من قوله فهم طلاقه (ومنها)  
 أي الكناية (كتابة) من ناطق أو أخص وإن اقتصر الأصل على الناطق فإن نوى بها الطلاق وقع  
 لأنها طريق إلى إفهام المراد كالبراءة وقد اقرنت بالنية ويستبرأ الأخرس كما قال للتولي أن يكتب مع لفظ  
 الطلاق إلى قصد الطلاق (فلو كتب) الزوج (إذا بلغك كتابي فأنت طالق يلوغه) لم رعاية للشرط  
 (أو) كتب (إذا قرأت كتابي) فأنت طالق (فقرأته أو فهمته) مطالعة وإن لم تلفظ بشيء منه (طلقت)  
 رعاية للشرط في الأولى ولحصول التصديق الثانية وهي من زيادتي وقل الإمام اتفاق علمائنا عليها (وكنا  
 إن قرئ عليها وهي أمية وعلم أي الزوج (حالها) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع على  
 ما في الكتاب وقد وجد بخلاف ما إذا كانت غير أمية لاتفاء الشرط القدور عليه وبخلاف ما إذا لم يعلم  
 حالها على الأقرب في الروضة وأصلها وقولي وعلم حالها من زيادتي (و) شرط (في الحمل كونه زوجة) ولو  
 رجعية كما سيأتي (تطلق بإضافته) أي الطلاق (لها) لأنها محل حقيقة (أو لجزئها للتصل بها كبيع ويد  
 وشعر وظفر ودم) ومن بطريق السرايم من الجزء إلى الباقي كما في العتق ووجه كون الدم جزءاً أن بهقوم  
 البدن وخرج بجزئها إضافة الطلاق لفضلها كريقها ومنهيا ولبنها وعرقها كأن قال ريقك أو منيك  
 أولئك أو عرقك طالق فلا يقع لأنها ليست أجزاء فإنها غير متصلة اتصال خلقه بخلاف مامر وبالتصل بها  
 ما لو قال لقطوعة عين مثلاً وإن التصقت بمحلها عينك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسرى منه الطلاق  
 إلى الباقي كما في العتق (و) شرط (في الولاية) أي على الحمل (كون الحمل ملكاً للمطلق فلا يقع ولو مطلقاً على  
 أجنبية كيان) (فلو قال لها أنت طالق أو إن نكحتك أو إن دخلت الدار فأنت طالق أو كل امرأة أنكحها  
 فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لاتفاء الولاية من

ولو قال أنت على حرام  
 أو حرمتك ونوى طلاقاً  
 أو ظهراً وقع أو نواهما  
 تخير وإلا فلا تحرم  
 وعليه كفارة عين كالأمة  
 قاله لأنت ولو حرم غير  
 مامر فلفغو كإشارة  
 ناطق بطلاق ويعتد  
 بإشارة أخرس لافي  
 صلاة وشهادة وحكت  
 فإن فهمها كل أحد  
 فصريحة وإلا فكناية  
 ومنها كتابة فلو كتب  
 إذا بلغك كتابي فأنت  
 طالق طلقت يلوغه أو  
 إذا قرأت كتابي  
 فقرأته أو فهمته طلقت  
 وكذا إن قرئ عليها  
 وهي أمية وعلم حالها  
 وفي الحمل كونه زوجة  
 فتطلق بإضافته لها أو  
 لجزئها للتصل بها كبيع  
 ويد وشعر وظفر ودم  
 وفي الولاية كون الحمل  
 ملكاً للمطلق فلا يقع  
 ولو مطلقاً على أجنبية  
 كيان .

التام على الخلل وقد قال **الشافعي** « لا طلاق إلا بعد نكاح » روله الترمذي وصححه ( وصح ) الطلاق  
 ( في رجعية ) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة ( و ) صح ( تعليق عبد ثالثة كأن عتقت أو ) إن ( دخلت ) الدار  
 ( فأنت طالق ثلاثا فيقمن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ) وإن لم يكن مالكا لثالثة حال التعليق لأنه يملك أصل  
 النكاح وهو غيب الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت ( ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت  
 لم يقع ) لا لخلل المين بالصفة إن وجدت في البيونة والإقرار نكاح الذي علق فيه وتبصر بصفة  
 أعم من تبصره بدخول ( ولحر ) طلقات ( ثلاث ) لأنه **الشافعي** سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فآين  
 الثالثة فقال أبو ترغيب بإحسان ( وتغيره ) ولو مكاتب ومبضا ( ثنتان ) قطع لأن ذلك روى في الصبد  
 للحق به لبعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لها من الصحابة رواه الشافعي سواء أكانت  
 الزوجية في كل منهما حرة أم لا وتبصر بتغيره أعم من تبصره بالصبد ( فمن طلق ) منها ( دون ماله ) من الطلقات  
 هذا أولى من قوله ولو طلق دون الثلاث ( وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ) له ( بيقته ) أي بيقته ماله  
 دخل بها الزوج أم لا لأن ما وقع من الطلاق لم يحوج إلى زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانه  
 كوطء السيد أمته لا لطلقة أم من طلق ماله فعود إليه ماله لأن دخوله الثاني بها أفاد حلها الأول ولا يمكن  
 بناء العقد الثاني على الأول لاسترقاقه فكان نكاحا مفترقا بأحكامه ( ويقع ) الطلاق ( في مرض موته )  
 كما يقع في صحته ( ويتوارثان ) أي الزوج وزوجته ( في عدة ) طلاق ( رجعي ) لبقاء آثار الزوجية  
 بلحق الطلاق لها كالمهر وصحة الإيلاء والظهار واللعان منها كإسباي في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما  
 يساوي في غيرها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لا لقطع الزوجية ( و ) شرط ( في القصد ) أي للطلاق  
 ( قصد لفظ طلاق لعناه ) بأن قصد استعماله فيه ( فلا يقع ) ممن طلب من قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقكم  
 وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافا للامام ولا ( ممن حكى طلاق غيره ) كقوله قال فلان زوجي طالق وهذا  
 أولى من تحليه بطلاق النائم لأن حكمه علم من اشتراط التكليف فيما مر ( ولا ممن جهل معناه وإن نواه  
 ولا ممن سبق لسانه به ) لا تنفاه القصد إليهما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد اللعن إنما يعتبر ظاهرا عند  
 عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقا كما يعلم ذلك من قولي كغيري ( ولا يصدق ظاهرا ) في دعواه  
 ما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به ( إلا بقرينة كقوله لمن اسمها طالق ولم يقصد طلاقا ) فلا تطلق حملا  
 على البداء لقربه فإن قصد الطلاق طلقت ( و ) كقوله ( لمن اسمها طارق ) أو طالب أو طالع ( يا طارق  
 وقال أردت نداء فالتف الحرف ) فإنه يصدق فلا تطلق لظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طلقت وكقوله  
 طلقتك ثم قال سبق لساني وإنما أردت طلبتك ( ولو خاطبها بطلاق ) مثلا ( هازلا ) بأن قصد اللفظ دون  
 معناه ( أو لاعبا ) بأن لم يقصد شيئا كأن تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلقني فيقول طلقتك  
 ( أو ظنها أجنبية ) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها  
 ( وقع ) الطلاق لقصد إدام وإيقاعه في محله وفي الحديث « ثلاث جذهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح  
 والرجعة » وقيس بالثلاث غيرهما من سائر التصرفات وإنما خصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بزيادة  
 الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه .

( فصل ) في تفويض الطلاق للزوجة . والأصل فيه الإجماع واحتجوا له أيضا بأنه **الشافعي** خير نساء  
 بين المقامعه وبين مفارقتها لما تزل قوله تعالى : **إنا** لها على كل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا  
 إلى آخرة ( تفويض طلاقها للنجز ) بالرفع ( إليها ولو بكناية ) كأن يقول لها طلقي أو أيني نفسك إن شئت  
 ( تعليق ) للطلاق لأنه يتعلق بفرضها قول منزلة قوله ملكتك طلاقك بخلاف التعليق كقوله إذا جاء  
 رمضان فطلقني نفسك لا يصح لأن التعليق لا يتعلق ( فيشترط ) لوقوعه ( تطليقها ولو بكناية فورا ) لأن

وصح في رجعية وتعليق  
 عبد ثالثة كأن عتقت  
 أو دخلت فأنت طالق  
 ثلاثا فيقمن إذا عتق  
 أو دخلت بعد عتقه ولو  
 علقه بصفة فبانت ثم  
 نكحها ووجدت لم  
 يقع ولحر ثلاث وتغيره  
 ثنتان فمن طلق دون  
 ماله وراجع أو جدد ولو  
 بعد زوج عادت بيقته  
 ويقع في مرض موته  
 ويتوارثان في عدة  
 رجعي وفي القصد قصد  
 لفظ طلاق لعناه فلا  
 يقع ممن حكى طلاق  
 غيره ولا ممن جهل معناه  
 وإن نواه ولا ممن سبق  
 لسانه به ولا يصدق  
 ظاهرا إلا بقرينة  
 كقوله لمن اسمها طالق  
 يا طارق ولم يقصد طلاقا  
 ولمن اسمها طارق  
 يا طارق وقال أردت  
 نداء فالتف الحرف ولو  
 خاطبها بطلاق هازلا  
 أو لاعبا أو ظنها أجنبية  
 وقع .

( فصل ) في تفويض  
 طلاقها للنجز إليها ولو  
 بكناية تعليق فيشترط  
 تطليقها ولو بكناية فورا

وله رجوع قبله فإن قال طلق بألف فطلقت بانت به أو طلق ونوى عددا فطلقت ونوته أو غيره فماتوا قفا فيه وإلا فواحدة أو طلق ثلاثا فوجدت أو عكسه فواحدة (٧٦) (فصل) نوى عددا بصرح كانت طالق واحدة أو كناية كانت واحدة وقع ولو أراد أن يقول

أنت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده ثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا أو غلغل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث ثلاث أو بالآخرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيد ثان ثالث لا أول بغيره ولو قال طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فثنتان في بدخولها وفي غيرها طلقة مطلقة ولو قال لزوجتي إن دخلت فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان كانت طالق طلقة مع طلقة أو معها طلقة أو في طلقة وأراد مع وإلا فواحدة ولو قال طلقة في طلقتين وقصد معية

[مسئلة] لو قال من

له زوجات زوجتي أو أحدا كن طالق أو أطي أو يلزمي الطلاق ثلث أو ثنتين أو وحد لفظا أو نية أو أطلق بنجز أو علق على صفة ووجدت وقع الطلاق بوصفه ومنه

تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلآخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التفويض (قبله) أي قبل تطبيقها كسائر العقود (فإن قال) لها (طلق) نفسك (بألف فطلقت بانت به) أي بالألف وهو عليك بعوض كالبيع وإن لم يذكر عوضا فهو كالهبه (أو قال) (طلق) نفسك (ونوى عددا فطلقت ونوته أو) نوت (غيره) بأن نوت دونه أو فوقه (فماتوا قفا فيه) يقع لأن اللفظ في الأولى يحتمل العدد وقد نويها وما نوته في الدون أو نواه في الفوق هو المتفق عليه منهما (وإلا) بأن لم ينويها أو أحدها (فواحدة) لأن صريح الطلاق كناية في العدد وقد اتفقت نيته منهما أو من أحدهما وتعبري بالعدد أعم من تعبيره بالثلاث وأفاد تعبيره بغيره وهو من زيادتي أنه لو نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقتنا واقتصر الأصل على قوله وإلا فواحدة لهم خلافا (أو قال) (طلق) نفسك (ثلاثا فوجدت أو عكسه) أي قال طلق نفسك واحدة فثنتان (فواحدة) لأنها الوقع في الأولى والمأذون فيه في الثانية ولها في الأولى بعد أن وجدت وإن راجعها الزوج أن تطلق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلق نفسك ثلاثا فماتت طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث

(فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه . لو (نوى عددا بصرح كانت طالق واحدة) ينصب أو رفع أو جرح أو سكن (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) النوى عملا بما نواه من احتمال اللفظ له وحمل التوحد على التفرد عن الزوج بالعدد النوى لقرينه من اللفظ سواء الدخول بها وغيرها وما ذكرته في أنت طالق واحدة بالنصب هو ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الأصل وقوع واحدة عملا بظاهر اللفظ (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجه عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده) ولو قبل ثلاثا (ثلاث) لتضمن إرادته المذكورة القصد الثلاث وقدمت معه لفظ الطلاق في حياتها (وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا) ولو بدون أنت فهو أعم من قوله وإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق (وتغلغل فصل) بينها بسكتة فوق سكتة النفس ونحوها (أولم يؤكد) بأن استأنف أو أطلق (أو أكد الأول بالثالث فثلاث) عملا بقصد بظاهر اللفظ ولتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأولى أردت التأكيدي لم يقبل ويدين (أو) أكدته (بالآخرين فواحدة) لأن التأكيدي الكلام معهود في جميع اللغات (أو) أكدته (بالثاني) مع الاستئناف بالثالث أو الإطلاق (أو) أكدته (الثاني) مع الاستئناف به أو الإطلاق (بالثالث فثنتان) عملا بقصد وذكر حكم الإطلاق في هاتين من زيادتي (وصح في) السكر بعطف نحو (أنت طالق وطالق وطالق تأكيد ثان بثالث) لتساويهما (لا) تأكيد (أول بغيره) أي بالثاني أو بالثالث أو بهما لا اختصاص بغيره بواو العطف للوجوب للتغاير (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فثنتان) يقعان متعاقبتين النجزة أولا ثم الضمنية في صورتين الأوليين وبالعكس في الآخرين (وفي غيرها) أي غير للموطوءة يقع بما ذكر من السكر والقيد بالقولية أو البعدية (طلقة مطلقة) عن التقيد بشيء مما مر لأنها تبيين بالواقع أو لا يقع بما عده شيء (ولو قال لزوجتي) موطوءة كانت أولا (فإن دخلت) الدار (فأنت طالق) وطالق فدخلت فثنتان (معاً) لأنهما جميعا معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (كقوله لها) أنت طالق طلقتين طلقة أو معها طلقة أو في طلقة وأراد مع طلقة فانه يقع ثنتان معاً ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى: ادخلوا في أمم (وإلا) بأن أراد بطلقة في طلقة ظرفاً أو حساباً أو أطلق (فواحدة) لأنها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الإطلاق (ولو قال) لها أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد معية

الوحدة في الإطلاق على واحدة منهن فقط لا بغيرها حيث لا نية كذا في الروض وحواشه قالوا ولا يرد كون الفرد المضاف (ثلاث) بهم وكذا المعروف باللام لأن هذا في اللغة والعرف المألوف قد نقلهما في باب الأيمان عند الإطلاق إلى الوحدة عملاً باليقين فلا يطلق في نحو



ثلاث أو حسبا بأعرفته فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلقة أو نصف طلقتين أو نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو نصف طلقة وم رد كل جزء من طلقة فطلقة أو ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان أو أربع أو قست عليكن أو يئسكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثا أو أربعاً وقع على كل طلقة فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فان قصد بعضهن دين .  
( فصل ) يصح استثناء بشرطه السابق

زوج حتى طالق الأزوجة ولا يقع في نحو على الطلاق الإطلقة ووجب اعتزالهن حتى تعلم المطلقة ولا تسكن في الرجعة في الطلاق الرجعي لعدم صحتها مع الإيهام ووجبت لهن مؤنة الزوجات لجسهن عنده حسب الزوجات ووجب في الطلاق البائن أن يعين فوراً باللفظ للطلاق واحدة منهن لتعلم المطلقة فيترتب عليها أحكام الفراق كالمدة فانها على الراجع من التعيين لامن الإيقاع عكس الطلاق كإيائى والفرق كافى التحفة أن الطلاق حكم يجماع الإيهام بخلاف المدة فانها أمر محسوس لا يتحقق مع الإيهام ولا بدع في تأخرها عن السبب ألا ترى أنها يجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب إلامن التفريق وإنما يجب التعيين (VV) في الطلاق الرجعي لأن الرجعية زوجة وحق

الله تعالى إنما هو في الاعتزال وقد أوجبه ولا يقال يجب التعيين في الطلاق الرجعي إذا انقضت المدة كما في مسألة البيان الآتية لأن المدة هنا إنما تحسب من التعيين كما مر فكيف تنقضى قبله وإذا وطئ واحدة قبل التعيين لم تعين للزوجة على الراجع ولو في الطلاق الرجعي فله أن يعينها للطلاق ويلزمه حينئذ للهر لالحد ولو في الطلاق البائن لشبه القول بأن الطلاق من التعيين كما يأتى وإذا عين للطلاق واحدة تعينت له وتعين

ثلاث) لأنها موجبة (أو حسبا بأعرفته فثنتان) لأنها موجبة (والا) بأن قصد ظرفاً أو حسبا بأجله وإن قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لأنها موجبة في غير الإطلاق والمحقق في الإطلاق ولا يؤثر القصد مع الجهل لأن ما جهل لا يصح قصده كأم (أو) قال أنت طالق (بعض طلقة أو نصف طلقتين أو نصف طلقة في نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو نصف طلقة ولم يرد) في غير الأولى (كل جزء من طلقة فطلقة) لما مر أنها ولأن الطلاق لا يتبع بعض ووقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طلقة في طلقة وهو سهو فانه في هذه يقع عند قصد المدة ثنتان على أن الأسنوى والبلقينى بحثا في نصف طلقة أنه يقع ثنتان أيضاً عند قصد المدة لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كما لو قال نصف طلقة ونصف طلقة ويرد بأننا لانسلم أنه لو قال هذا للتقدير يقع ثنتان وإنما وقعنا في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرار طلقة مع العطف للقتضى للتغاير بخلاف مع فانها إنما تقتضى المصاحبة وهى صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها فان أرادها كالتى قبلها واللتين بعدها كل جزء من طلقة وقع ثنتان عملاً بإرادته وقولى ولم يرد كل جزء من طلقة من زيادته فيها وفى التى قبلها والتى بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان) نظراً في الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلقة مع العطف (أو) قال (لأربع أو قست عليكن أو يئسكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل) منهن (طلقة) لأن ما ذكر إذا وزع عليهن خص كلا منهن طلقة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) في (ثلاث وأربع ثلاث) عملاً بقصده وعند الإطلاق لا يعمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بليكن أو يئسكن (بعضن) أى فلانة وفلانة مثلاً (دين) فيقبل باطناً لا ظاهراً لأن ظاهر اللفظ يقتضى توريكن وإن قصد التفاوت بينهن كأن قال قصدت هذه بطلقتين وتوزيع الباقي على الباقيات قبل مطلقاً .

( فصل ) في الاستثناء (يصح استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب الإقرار وهو أن ينويه

ماعداهما للزوجة وإذا عين للزوجة ماعدا واحدة صح وتعينت الواحدة الباقية للطلاق بدون تعيين جديداً كتناء بالتعيين الأول لاستمراره وليس له الرجوع عمن عينها إلى التعيين في غيرها ولا يسترد من تعينت للطلاق ما أفتقه عليها لأنها كانت محبوسة عنده حسب الزوجات كما مر ولن حلف بالثلاث أو بطلقتين أن يعين من يملك عليها طلقة واحدة لدخولها في اليمين وإن لم يملك عليها العدد فتبين بطلقة ويلغو باقى الطلاق كالمو خطبها بالمعدا ابتداء وليس له تعيين من حدثت زوجيتها بعد اليمين لعدم دخولها وليس له تعيين أكثر من واحدة للطلاق لأن التعيين اختيار لمن وقع عليها الطلاق ولم يقع إلا على واحدة كما مر فإذا قال عينت للطلاق هذه وهذه تعينت الأولى للطلاق وما عداها للزوجة وإذا قال عينت للطلاق هاتين تعين ماعداهما للزوجة وبقي الإيهام فيهما فعين واحدة منهما قالوا ولا يوزع من حلف بالثلاث على كل زوجة طلقة لأن اليمين تفيد البيونة الكبرى ولا يمكن من رفضها بذلك قال سيم يؤخذ من هذا أنه إذا كان الحلف بغير الثلاث كطلقتين أو بالثلاث وأفاد التوزيع البيونة الكبرى في كلهن أو بعضهن بأن كن أو بعضهن ذات طلقة صح التوزيع إذ لا مانع منه حينئذ وفيه أنه إن قصد بالتوزيع إنشاء طلاق فهو طلاق جديد فيقع حالا كما وقع حتى في الصورة التى ذكرها ويبقى الطلاق الأول على إيهامه وإن لم

فلو قال أنت طالق ثلاثاً لاثنين وواحدة أو اثنين وواحدة ثلاثاً ولو قال ثلاثاً لاثنين إلا واحدة أو ثلاثاً لاثنين أو خمساً إلا ثلاثاً فثلاثاً أو ثلاثاً لاثنين أو ثلاثاً لاثنين وواحدة ثلاثاً ولو عقب طلاقه إن شاء الله وإن لم يشأ الله أو إلا أن يشأ الله قصد تطبيقه منع انعقاده ككل عقد وحل ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع . (٧٨) (فصل) شك في طلاق فلا أوفى عدد فالأقل ولا يخفى الورع ولو علق اثنتان

ببقيضين وجهل فلا أو واحدتهما لزوجه طلقت إحداهما وزمه عت ويان أو زوجته وعنده منع منهما

يقصد به الطلاق فهو تعيين في أكثر من واحدة وقد منعه كما علمت فيلغو حتى فيما ذكره سم ويقي الإيهام نعم إذا أعدت ذات الطلقة في الحلف بالثلاث عينت بالتوزيع لأحصار مقصود اليقين فيها ولما باق الثلاث هذا هو مقتضى تصورهما وذكرهم إتمام التوزيع في الصورة التي ذكروها مع تعليقها بما ذكره لا ينافي إتمامه في غيرها أيضاً لعملة المطردة وهي امتناع التحين في أكثر من واحدة وأما خصوصاً هذه الصورة بالذكر ليعكون الغالب أن التوزيع ان وقع يكون فيها توها أنه يخلص في البينة الكبرى فدير وله أن يبين من ماتت أو بانت بعد الإيقاع لأن الصحيح أن الطلاق يقع من حين الإيقاع لامن

قبل الفراغ من الستى منه وألا ينفسل بفوق نحو سكتة تنفس وأن لا يستغرق وأن لا يجمع للفرق في الاستغراق (فلو قال أنت طالق ثلاثاً لاثنين وواحدة فواحدة) تضع ثلاث بناء على أنه لا يجمع للفرق في الستى منه ولا في الستى ولا فيما كابر وفي الإقرار فيلغو قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) قال أنت طالق (تنتين وواحدة إلا واحدة ثلاثاً) لا تثان بناء على ما ذكر فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة فيلغو الاستثناء وتقدم في الإقرار أن الاستثناء من الإثبات نفي وعكسه (و) لهذا (لو قال) أنت طالق (ثلاثاً لاثنين إلا واحدة أو ثلاثاً لاثنين أو خمساً إلا ثلاثاً فثلاثاً) والمضى في الأول مثلاً ثلاثاً تقع لاثنين لا تضاف الواحدة تقع فالمستثنى الثاني مستثنى من الأول فيكون الستى في الحقيقة واحدة (أو) قال أنت طالق (ثلاثاً إلا نصف طلاق ثلاثاً) تكبيل للنصف الباقي بعد الاستثناء (ولو عقب طلاقه) النجز أو المعلق كأنت طالق أو أنت طالق إن دخلت الدار (بأن شاء الله) أي طلاقك (أو إن لم يشأ الله) أي طلاقك (أو إلا أن يشأ الله) أي طلاقك (وقصد تطبيقه) بالمشيئة أو جديها (منع انعقاده) لأن المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولأن الوقوع خلاف مشيئة الله تعالى محال ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو لم يشأ الله طلقته بقالة العبادى وخرج بقصد التعليق ما لوسق ذلك إلى لسانه لعوده به أو قصد به التبرك أو أن كل شيء بمشيئته تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا أو أطلق فأنها تطلق وإن كان وضع ذلك لتعليق لا تنفاء قصد كما أن الاستثناء موضوع للأخراج ولا بد من قصد (ك) ما يمنع التعقيب بذلك انعقاد (كل عقد وحل) كعتق منجز أو معلق وبمين ونذر وبيع وقسح وصلاة (ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع) نظراً لصورة النداء الشرع بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يطلق خلاف أنت طالق فإنه كقول الرافى قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل والمريض للتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح فينظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثاً يا طالق إن شاء الله وقع طلاقه وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضي فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع .

(فصل) في الشك في الطلاق . لو (شك في) وقوع (طلاق) منه منجز أو معلق كأن شك في وجود الصفة المطلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لأن الأصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (أو في عدد) كأن طلق وشك هل طلق واحداً أو أكثر (فالأقل) يأخذ به لأن الأصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيأخذ كبراً أن يحتاط فيلجأ مع ما يريكم إلى ما لا يريكم رواه الترمذى وصححه فإن كان الشك في أصل الطلاق الرجعى راجع ليقين الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو ثلاثاً أمسك عنها وطلقها لتحل لغيره أيقنا وإن كان الشك في العدد أخذ بالأكثر فإن شك في وقوع طلقتين أو ثلاث لم ينكحها حتى تسكح زوجها غيره (ولو علق اثنتان ببقيضين) كأن قال أحدهما إن كان ذا الطائر غراباً فزوجي طالق وقال الآخر إن لم يكن غراباً فزوجي طالق (وجهل) الحال (فلا) يحكم بطلاق على أحدهما لأنه لو اضردهما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه قطعاً في الآخر لاخير حكمه (أو) علق (واحدتهما لزوجه طلقت إحداهما) لوجود إحدى الصفتين (وزمه) مع اعتزاله عنهما إلى تبين الحال لا شتباة الباحة بغيرها (عحت) عن الطائر (ويان) لزوجه إن أمكن أن يتضح له حال الطائر بعلامة فيه يعرفها تعلم المطلقة من غيرها فإن لم يمكن لم يلزمه بحث ولا يان (أو) علق بهما (لزوجته وعنده) كأن قال إن كان ذا الطائر غراباً فزوجي طالق وإلا فبدي حر وجهل الحال (منع منهما) لزوال ملكة عن أحدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا يتصرف فيه

حين التحين وكل منهما زوجة حين الإيقاع فيتحين بالتحين في إحداهما أن الية ماتت غير زوجة وأن البان ماتت قبل قتلها إلى إياها بعد ما من ماتت أو بانت قبل الإيقاع بأن ماتت أو بانت بعد التعليق وقبل الصفة فلا يصح تعيينها بعد الصفة لاستحالة الحث في البينة والبانة وامتناع تقدم الحث على الصفة فيعين غيرها وهذا ما استظهره الناشري وتبعه الشهاب مر وولده واستظهره البقيني الصحة

الى بيان فان مات لم يقبل بيان وارثه ان اتهم بل يقرع فان قرع عتق أو قرعت بق الإشكال ولو طلق إحدى زوجتيه بينهما وجهها وقت حق يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقته في جهه ولو قال لزوجته وأجنبية إحدا كاطالق وقصد الأجنبية قيل يمينه لأن قال زينب طالق وقصد أجنبية أو لزوجتيه إحدا كاطالق وقع ووجب فوراً في بآن تعيينها ان أبهم وبيانها ان عين واعتزلها ومؤتمها الى تعيين أو بيان والوطء ليس تعييناً ولا ياناً ،

لأن العبرة بوقت التعليق وكل منهما زوجة عنده فتبين بالتعيين في أحدهما أن البتة ماتت غير زوجة وأن البتة بانت قبل ولا بدع في تقدم الحث على الصفة لاستحالة عندا وقد قيل بذلك في بعض مسائل الخلع فانظره والراجح الأول وانما لم يقولوا بالصحة ويتبين أن التعليق بطل بالموت أو الإبانة كما قالوا بذلك فيما إذا كان التعيين قبل الصفة كما يأتي لأنه يلزم على ذلك هنا إلقاء الحث مع إمكانه بتعيين غير البتة والبيان أو بالترام الحث قبل الصفة بخلاف ما يأتي لعدم دخول وقت الحث قدبر (٧٩) وإن متن أو بن كلهن أو إلا واحدة

بقيت للطالبة بالتعيين  
تلم للطلقة ولا تعيين  
الواحدة الباقية بدون  
تعيين هذا كله في  
التعيين بعد التحيز  
أو بعد الصفة للطلق  
عليها أما التعيين قبلها  
فصحيح أيضاً بالشروط  
السابقة من كونه يمين  
باللفظ في واحدة منهن  
لا في أكثر ولا فيمن  
حدثت بعد التعليق  
ولا يوزع كما لم يكن  
غير واجب إذ لا محذور  
في الإيهام قبل الحث  
وإنما صح مع عدم  
الحاجة إليه لوجود  
السبب فان عين واحدة  
تعيث فان ماتت أو  
بانت قبل الصفة بطل  
التعليق ولا يمين غيرها

(الى بيان) لتوقعه وعليه مؤتمها إليه وبأنى مثله في مسألة الزوجتين (فان مات) قبل يانته (لم يقبل بيان وارثه)  
لم يردده بقول (إن اتهم) بأن بين الحث في الزوجة فانه منهم بإسقاط إرثها وإرثها في العبد (بل يقرع) بينهما  
فأصل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي العبد أي خرجت القرعة  
عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث وأجاز الوارث وورث الزوجة إلا  
إذا دعت طلاقاً باناً (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بق الإشكال) إذ لا أثر للقرعة في  
الطلاق كما هو الورع أن ترك الميراث أما إذا لم يتم بأن بين الحث في العبد فيقبل يانته لأنه إنما أضر نفسه  
(ولو طلق إحدى زوجتيه بينهما) كأن خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله إحدا كاطالق (وجهها) كأن  
نسبها أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقت) وجوب الأمر من قربان وغيره (حق)  
يطلبها (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقته في جهه) بها لأن الحق لها فان كذبتاها وبادرت واحدة وقالت  
أنا بالطلقة لم يكن في الجواب نسبت أو لا أدري لأنه الذي ورط نفسه بل خلفاً أنه لم يطلقها فان نكل خلفت  
وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجتي وأجنبية إحدا كاطالق وقصد الأجنبية) بأن قال قصدتها (قبل) قوله  
(يمينه) لأعمال اللفظ لذلك وقول يمينه من زيادتي (لأن قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد  
أجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهراً لأنه خلاف الظاهر (أو) قال (لزوجتي إحدا كاطالق وقع) فلا  
يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منها قبل ذلك (ووجب فوراً) بتقدير زده بقول (في) طلاق  
(بأن تعيينها إن أبهم) في طلاقه (وبيانها إن عينها) فيه لتعرف للطلقة منها فان آخر ذلك بلا عذر  
عسى فان امتنع عزر (و) وجب (اعتزلهما) لالتباس اللبابة بهما (ومؤتمها) هو أعم من قوله  
وفقهها لحبسها عنده حبس الزوجات (الى تعيين أو بيان) وإذا عين أو بين لا يستردها الصروف الى المصلحة  
لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فوراً لأن الرجعية زوجة (والوطء) لإحداها (ليس تعييناً ولا ياناً)  
الطلاق في غير هذا احتمال بأن بطل المصلحة لأن ملك النكاح لا يحصل بالنقل ابتداء فلا يتدارك هو لذلك لا يحصل  
الرجعة بالوطء فتبقى للطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطوءته لزمه للهر وإن بين فيها وهي

وإن بقيت زوجة الى الصفة طلقت حينئذ وإن كانت ميتة أو مبانة قبل التعيين تبين به أن التعليق بطل بالموت أو الإبانة ولا يمين غيرها وإن  
متن أو بن الا واحدة تعيث للتعليق بدون تعيين أو كلهن بطل التعليق ولا يعود بتجديد نكاح البتة بناء على الصحيح من أن الحث  
لا يعود بذلك وأن الممين تحل بالبنونة [تنبيه] ممن صرح بصحة التعيين قبل الصفة من وجهر وعبرة التحفة ولو كان له زوجات  
خلف بالثلاث ما فعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عتقت فلانة لهذا الخلف تعيث ولم يصح جوعه عنها الى التعيين  
في غيرها وعبرة من كذلك إلا أنه ترك أداة الغاية حيث قال ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عتقت فلانة الخ ففهم عرش وتبعه بعض  
الحوادث أن القولية قيد وأن من منع التعيين بعد الصفة ووجهه بأن الحث يتوجه بعد الصفة على الكل فلا يتأتى التعيين في البعض  
وفيه أن من يقول بمسئلة الناشري كما هو وهي من التعيين بعد الصفة على أنه كثير ما قيل بالتعيين بهذا التحيز فكيف يمنع بعد  
الصفة ولا يتخيل بينهما فرق فالحق أن من لا يمنع التعيين بعد الصفة بل يوجبها وإما خص القولية بالذكور لأنها يتوهم فيها عدم صحة التعيين  
لاستفهام الحاجة إليه كما هو وكأشهر إليه حجر جعلها غايته أو التوجيه الذي ذكره عرش فهو مخالف للنصوص في حوائش الروض وغيره

ولو قال في بيانه أردت هذه فيان (٨٠) أو هذه وهذه أو هذه بل هذه طلقا ظاهرا ولوماتا أو إحداها قبل ذلك بقيت مطالبته

ليان الارث ولومات قبل بيان وارثه لا تعيينه .  
( فصل ) طلاق موطوءة تعتد بأقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يبطأها في طهر طلق فيه أو علق بمضي بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي

تقلا عن فتاوى النووى من أن الحنفى بعد التنجيز أو بعد الصفة لا يتوجه إلا على واحدة مهمة ولذا وجب التعيين فتدبر وحواشى ع ش التى قبل الزيادة خالية عن هذا (خاتمة) إذا مات الزوج قبل التعيين لم يتم وارثه مقامه فيه لأنه خيار تشبه لا اطلاع للوارث عليه بخلاف البيان فيمن نواها بالطلاق فإن الوارث يقوم مقامه فيه لإمكان الاطلاع على النية بقراءن الأحوال ومحصل هذه السئلة أنه إذا طلق من له زوجات واحدة معينة في نية طلق وتعتدب من الإيقاع اتفاقا وطول باعترافهم ومؤتمن وبالبيان في الطلاق

بأن زما الحد والمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه فيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (طلقا ظاهرا) لإقراره بطلاقهما بما قاله ورجوعه بذلك بل عن الإقرار بطلاق الأولى لا قبل وخرج بزائد ظاهرا الباطن فالملقة قيم نواها فقط كما قاله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه أنهما لا يطلقان إلا لوجه حمل إحدا كما عليها جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه أو هذه استمر الإيهام وخرج ببيانها ولو قال في تعيينه شيئا من ذلك فإنه يحكم بطلاق الأولى فقط لأن التعيين إنشاء اختيار لا إخبار عن سابق وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيار غيرها (ولوماتا أو إحداها قبل ذلك) أى قبل تعيين للطلق أو يانه (بقيت مطالبته) به (ليان) حكم (الإرث) وإن كانت إحداها كناية والأخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركه كليهما أو إحداها نصيب زوج إن توارثا فإذا عين أو بين لم يرث من الطلقة إن كان الطلاق باثنا ويرث من الأخرى (ولومات) قبل تعيينه أو يانه ولو قبل موتها أو موت إحداها (قبل بيان وارثه لا تعيينه) لأن البيان إخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا خلفه الوارث فيه فلو كانت إحداها كناية والأخرى والزوج مسلمين وأبهرت المطلقة فلا إرث .

(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره ، وفيه اصطلاحان أحدهما وهو للشهور ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا وجريت عليه وثانيهما ينقسم إلى سني وبدعي وجرى عليه الأصل وفسر قاله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق إلى واجب كطلاق المولى ومنسوب كطلاق غير مستقيمة الحال كسيسة الخلق ومكروه كسيسة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الإمام إلى الباح بطلاق من لا تهووا ولا تسمع نفسه بمقوتها من غير تمتع بها ، وعلى الأول (طلاق موطوءة) ولو في دبر (تعتد بأقراء سني إن ابتدأتها) أى الأقراء (عقبه) أى الطلاق بأن كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلقها بمضى بعضه أو بآخر نحو حيض (ولم يبطأها في طهر طلقها) (فيه أو علق) طلقها (بعضه) (ولا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به) أى بآخره وذلك لاستعقابه الشروع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أى في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة وفي الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال امره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء واختلف في علة الغاية بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني وإن لم يكن شرطاً قبل لتأخير الرجعة لعرض الطلاق لو طلق في الطهر الأول حتى قيل إنه يندب الوطء فيه وإن كان الأصح طلاقه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بأن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض من شبهة أو علق طلقها بمضى بعضه أو بآخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو وطئها في طهر طلقها فيه أو علق طلقها بمضى بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وإن سأله طلاقا بلا عوض أو اختلعا أجنى وذلك لمخالفته فيما إذا طلقها في حيض قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولأدائه فيما بقي إلى الندم عند ظهور الحمل فان الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بقية مما دفعته الطبيعة أولاوتها للخروج وألحقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب وجوب العدة بهما

البائن وكذا الرجعي إذا انقضت عدته وإذا وطئ قبل البيان واحدة ثم بينها للطلاق لزمه المهر وكذا الحد في واستدخال الطلاق البائن وقبل منه البيان في أكثر من واحدة على تفصيل ذكره وفيمن ماتت أو بانث والزوجات وورثته من ماتت منهن متنازعة

وطلاق غيرها وخلع

زوجة في بدعة بعوض  
منها لا ولا ، والبديعي  
حرام ، وسن لفاعله  
رجعة ولو قال أنت طالق  
لسنة أو طلاق حسنة أو  
أحسن طلاق أو أجله  
أو أنت طالق لبدعة أو  
طلقة قيحة أو أتبع  
طلاق أو أخشعة وهي في  
سنة أو بدعة طلقت  
والا فبالصفة أو طلاق  
سنة بدعية أو حسنة  
قيحة وقع حالا وجاز  
جمع الطلقات ولو قال  
ثلاثا أو ثلاثا لسنة  
وفسرها بتفريقها  
على أقراء قيل ممن  
يعتقد تحريم الجمع  
ودين غيره ومن قال  
أنت طالق وقال أردت  
إن دخلت أو إن شاء  
زيد ومن قال نسائي  
طوالق أو كل امرأتى  
طالق وقال أردت  
بعضهن ومع قرينة  
كان خاصته فقالت  
تزوجت فقال ذلك يقبل .

( فصل ) قال أنت

طالق في شهر كذا أو

عزته أو أوله .

فيمن بينها وتحليفه  
إن اقتضاه الحال وكل  
هذا في الظاهر وإلا  
فالرجع في الباطن إلى  
نيتة وتفصيل هذه المسئلة  
في الطولات فانظره

واستدخال النفي كالوطء وقولي أو علق بمضى يفسد مع نحو الأولى ومع قولي ولا في نحو جيش طلق مع آخره أو  
علق به ومع أشياء أخر من زيادتي ومن البديعي ما لو قسم لاحدى زوجتي ثم طلق الأخرى قبل البيت عندها  
فإنه يأنتم كذا كره الشيخان ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة طلاق المولى إذا طو لبه وطلاق القاضي  
عليه وطلاق الحكيم في الشقاق فليس يدعى كما أنه ليس بمعنى ( وطلاق غيرها ) أى غير الموطوءة كذا كره  
بأن لم توطأ أو كانت صغيرة أو آيسة أو حاملا منه ( وخلع زوجة في ) زمن ( بدعة بعوض منها ) سنى ( ولا )  
بدعى لا تنفاد عامر فى السنى وفى البدعى ولأن اقتداء المختلعة يقتضى حاجتها إلى الخلاص بالفراق ورضاها  
بطول التبرص وأخذ العوض يؤكده داعية الفراق ويبيح احتمال التدمم والحامل وإن تضررت بالطول  
في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعيا في العدة فلا ندم ومن هذا القسم طلاق التحيرة لأنه لم يقع في  
ظهر محقق ولا في حيز محقق ( والبديعي حرام ) للنهي عنه والعبرة في الطلاق النجس بوقته وفى الطلق بوقت  
وجود الصفة إلا إذا جهل وقوعه في زمن البدعة فالطلاق وإن كان بدعيا لا يثم فيه ( وسن لفاعله ) إذا لم  
يستوف عدد الطلاق ( رجعة ) لخبر ابن عمر السابق وفي رواية فيه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا قبل أن  
يسمى إن أراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعى وسن الرجعة ينتهى بزوال زمن البدعة ( ولو قال أنت طالق  
لسنة أو طلاق حسنة أو أحسن طلاق أو أجله أو أنت طالق لبدعة أو طلاق قيحة أو أفصح طلاق أو أخشعة  
وهي في ) حال ( سنة ) في الأربع الأول ( أو ) في حال ( بدعة ) في الأربع الآخر ( طلقت ) في الحال ( وإلا )  
أى وإن لم تكن إذ ذاك في حال سنة في الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الآخر ( فبالصفة ) تطلق كسائر  
صور التعليق فإن نوى بمقاله تمليطا عليه بأن كانت في حال بدعة في الأربع الأول أو سنة في الأربع الآخر  
ونوى الوقوع في الحال لأن طلاقها في الأربع الأول حسن لسوء خلقها مثلا وفي الأربع الآخر قبيح لحسن  
خلقها مثلا وقع في الحال هذا كله إذا قاله لمن يكون طلاقا سنيا أو بدعيا فلو قاله لمن لا يتصف بطلاقها بذلك  
وقع في الحال مطلقا ويلغوز كره السنة والبدعة ( أو ) قال أنت طالق ( طلاق سنة بدعية أو حسنة قيحة وقع  
حالا ) ويلغوز كره الصفتين لتضادهما نعمان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والصبح من حيث  
العدد قبل وإن تأخر الوقوع لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن  
السرخسي وأقراء ( وجاز جمع الطلقات ) ولو بدعة لا تنفاد المحرم له والأولى له تركه بأن يفرقهن على الأقراء أو  
الأشهر ليمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم قال الزركشي واللام في الطلقات للعهد الشرعى وهي الثلاث  
فلو طلق أربعاً قال الرويانى عزرو وظاهر كلام ابن الرفعة أنه يأنتم انتهى ( ولو قال ) لموطوءة أنت طالق ( ثلاثا أو  
ثلاثا لسنة وفسر ) ها ( بتفريقها على أقراء ) بأن قال أوقت في كل قرء طلاق ( قبل ممن يعتقد تحريم الجمع )  
لثلاث دفعه كالكى لموافقة تفسيره لا اعتقاده ( ودين غيره ) أى وكل إلى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهرا لمخالفته  
مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية إن كان طلاق المرأة في سنيا وحين تظهر  
إن كان بدعيا ويعمل بما نواه باطنا إن كان صادقا بأن راجعها ويطلبها ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقرينة  
وإن ظنت كذبه فلا وإن استوى الأمران كره لها تمكينه وفي الثانية قال الشافعى رضى الله عنه له الطلب  
وعليها الحرب ( و ) دين ( من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت ) الدار مثلا ( أو إن شاء زيد ) أى  
طلاقه بخلاف إن شاء الله لأنه يرفع حكم الطلاق ومقابلته يخصه بحال دون حال ( و ) دين ( من قال نسائي  
طوالق أو كل امرأة لى طالق وقال أردت بعضهن فيعمل بما أراده باطنا ( ومع قرينة كأن ) هو أولى من  
قوله بأن ( خاصته ) زوجة له ( فقالت ) له ( تزوجت ) على ( فقال ) منكرا لهذا ( ذلك ) أى نسائي طوالق  
أو كل امرأة لى طالق وقال أردت غير الخاصة ( يقبل ) ذلك منه رعاية للقرينة .

( فصل ) في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه . لو ( قال أنت طالق في شهر كذا أو ) ( عزته أو أوله )



وقع بأول جزء منه أو  
نهاره أو أول يوم منه  
فبفجر أوله أو آخره  
فبآخر جزء منه ولو قال  
ليلا إذا مضى يوم  
فبغروب شمس غده  
أو نهارا فبمثل وقته  
من غده أو اليوم وقاله  
نهارا فبغروب شمس  
أو ليلا فبكثيره وسنة  
أو أنت طالق أمس  
وقع حالا فان قصد  
طلاقا في نكاح آخر  
وعرف أو أنه طلق أمس  
وهي الآن معتدة حلف  
وللتعليق أدوات كمن  
وإن وإذا ومضى ومضى ما  
وكما وأي ولا يقتضين  
فورا في مثبت بلا عوض  
وتعليق بمشيتها ولا  
تكرارا إلا كما قال  
إذا طلقك فأنت طالق  
فنجز أو علق بصفة  
فوجدت فطلقتان في  
موطوءة أو كما وقع  
طلاق فطلق ثلاث  
فيها وطلقة في غيرها  
أو إن طلق واحدة  
فبعد حر وإن ثنتين  
فبعد حر وإن ثلاثا فثلاثة  
وإن أربعة فأربعة  
فطلق أربعة علق  
عشرة ولو علق بكما  
خمس عشرة

أورأسه (وقع الطلاق) (بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى ووجه في شهر كذا بأن المعنى إذا  
جاء شهر كذا وبجته يتحقق بمعنى أول جزء منه (أو) في (نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فبفجر  
أوله) أي أول يوم منه على قياس ماض (أو) في (آخره) أو سلخه (فبآخر جزء منه) يقع لأنه السابق إلى  
القيم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فأنت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق إذ به  
يتحقق مضي اليوم (أو) قاله (نهارا فبمثل وقته من غده) تطلق لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو  
متفرقا (أو) قال إذا مضى (اليوم) فأنت طالق (وقاله نهارا فبغروب شمس) تطلق وإن بقى منه حال  
التعليق لحظة لأنه عرفه فيصرف إلى اليوم الذي هو فيه (أو) قاله (ليلا) أي لا يقع بشيء إلا نهار حتى  
يصل على للمهود (كشهر وسنة) في حالي التكثير والتعريف فيقع في أنت طالق إذا مضى شهر أو سنة  
بمضي شهر كامل أو سنة كاملة في أنت طالق إذا مضى الشهر أو السنة بمضي ما هو فيه من ذلك الشهر أو السنة  
فيقع في الشهر بأول الشهر القابل وفي السنة بأول المحرم من السنة القابلة ومعلوم عدم تأني الإنهاء هنا أمالو  
قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره فيقع حالا لكان أو نهارا لأنه وقع وصحى الزمان في الأولى بغير اسمه  
فلقت التسمية (أو) قال (أنت طالق أمس وقع حالا) سواء أقصد وقوعه حالا مستند إلى أمس وعليه  
اتصرت الأصل أم قصد إيقاعه أمس أم أطلق أوقات أو جن أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومة ولما  
قصد الاستناد إلى أمس لاستحالة (فان قصد) بذلك (طلاقا في نكاح آخر وعرف) أو قصد (أنه طلق أمس  
وهي الآن معتدة حلف) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أمس إن صدقتموها  
لأن وقت الإقرار لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الترح  
الصغير وقله الإمام والنفوس عن الأصحاب ثم ذكر الامام احتمالا لجرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرأى  
السقيمة وهو أنه ينبغي أن يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن وإن وإذا ومضى ومضى ما) زيادة ما (وكما  
وأي) نحو من دخلت الدار من زوجاني فهي طالق وأي وقت دخلت الدار فأنت طالق وتبيري بذلك أولى  
من قولهم أدوات التعليق من إلى آخره إذا الأدوات غير محصورة في المذكورات إذ منهن ما وما وإذا وما  
وأي (ولا يقتضين) أي أدوات التعليق بالوضع (فورا) في الملق عليه (في مثبت) كالدخول (بلا عوض)  
أما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو إن ضمنت أو أعطيت بخلاف نحو متى وأي (و) بلا (تعلق  
بمشيتها) على ما يأتي يانه في الفصل الآتي (ولا يقتضين) (تكرارا) في الملق عليه (إلا كما) فتقتضيه  
وسبأ في التعليق بالنفي (فلو قال إذا طلقك) أو أوقعت عليك طلاقا (فأنت طالق فنجز) طلاقها (أو علقه)  
(بصفة فوجدت فطلقتان) نعمان (في موطوءة) واحدة بالتطليق بالتبجير أو التعليق بصفة وجدت  
وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كما وقع طلاق) عليك فأنت طالق (فطلق ثلاث فيها) أي في موطوءة  
واحدة بالتبجير وثلثان بالتعليق بكما أو واحدة بوقوع النجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة في  
غيرها) أي غير الموطوءة في الثلثين لأنهما يتبين بالمنجزة فلا يقع الملق بعدها (أو) قال ونحوه أربع وله عييد  
(إن طلقت واحدة) منهن (فبعد) من عييدي (حر وإن) طلقت (ثنتين) منهن (فبعدان) من عييدي  
حران (وإن) طلقت (ثلاثا) منهن (ثلاثة) من عييدي أحرار (وإن) طلقت (أربعا) منهن (فأربعة) من  
عييدي أحرار (فطلق أربعا) معا أو مرتبا (عق) من عييده (عشرة) مبعة واحدة بطلاق الأولى واثنتان  
بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة وعليه تعيينهم ولو غطف  
العلق ثم أو بالماء بدل الواو لم يفتى إلا ثلاثة إذ بطلاق الأولى يقتضي عبدا فإذا طلق الثانية لم يفتى شيء إلا بصفة  
الواحدة ولا بصفة الثنتين فإذا طلق الثالثة صدقت بصفة الثنتين ولا يصور بعد ذلك وجود ثلاث ولا أربعة  
وكان سائر أدوات التعليق غير كما (ولو علق بكما) (ولو في التعليقين الأولين فقط) (خمس عشرة) عبدا

لاقتضاها التكرار فيعتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق بطلاق واحدة وطلاق اثنين وأربعة بطلاق الثالثة لأنه صدق بطلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق بطلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولين وطلاق أربع ولو قال كلما صليت ركعة فبعدم عيدي حروها هكذا إلى عشرة عتق سبعة وثمانون وإن علق خير كلما خمس وخمسون (ويقتضيان) أى الأدوات (فورا في منق) إلا (إن) فلا تقتضيه (ولو قال) أنت طالق (إن لم تدخل) الدار (لم يقع) أى الطلاق (إلا باليأس) من الدخول كأن ماتت قبله فيحكم بالوقوع قبيل الموت بخلاف ما لو علق بخير إن كذا فإنه يقع الطلاق بغض من يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل والفرق أن إن حرف شرط لا إشعاره بالزمان وإذا ظرف زمان كفى في التناول للأوقات فإذا قيل متى أقاله صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت بقوله إن لم تدخل الدار معناه إن طالت دخولها وفواته باليأس وقوله إذا لم تدخل الدار فأن طالق معناه أى وقت فأنك الدخول فيقع الطلاق بغض من يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال أردت باذمارا بيان قبل باطنا وكذا ظاهرا في الأصح (أو) قال أنت طالق (إن دخلت) الدار (أو أن لم تدخل) بالفتح (للمهزة) (وقع) الطلاق (حالا) لأن المعنى للدخول أوله منه بتقدير لام التعليق كافي قوله تعالى أن كان ذامال وبين وسواء كان فيما علق به صادقا أم كاذبا وهذا (إن عرف نحو أو لا) بأن لم يعرفه (فتعلق) لأن الظاهر قصد له وهو لا يميز بين إن وأن ولو قال أنت طالق إذا طلقك أو أن طلقك بالفتح حكم بوقوع طلقين واحدة باقراره وأخرى بإيقانه في الحال لأن المعنى أنت طالق لأن طلقك .

(فصل) في تعليق الطلاق بالجل والحيز وغيرها . لو (علق) الطلاق (بحمل) كقوله إن كنت حاملا فأن طالق (فإن ظهر) أى الحمل بها بأن ادعته وصدقها الزوج أو شهد به رجلان بناء على أن الحمل يعلم (أو) لم يظهر بها حمل لكن (ولده له دون ستة أشهر من التعليق أو) لأكثر منه (لأربع سنين فأقل) منه (ولم توطأ وطئا يمكن كون الحمل منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حينئذ وطئا لا يمكن كون الحمل منه كان ولده له دون ستة أشهر من الوطء (بأن وقوعه) من التعليق لتبين الحمل من حينئذ ولهذا حكمنا بثبوت النسب (وإلا) بأن ولده لأكثر من أربع سنين أوله ونه وفوق دون ستة أشهر ووطئت من زوج أو غير موطأ يمكن كون الحمل منه (إلا) طلاق لتبين انتهاء الحمل في الأولى إذا أكثر مدته أربع سنين ولا احتمال كون الحمل من ذلك الوطء في الثانية والأصل بقاء النكاح والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح لكن يسن له اجتنابها حتى يستبرأ احتياطا (ولو قال إن كنت حاملا بذكر فطلقة) أى فأن طالق طلقة (و) إن كنت حاملا (بأنى فطلقين فولدتها) معا أو مرتبا وكان بينهما دون ستة أشهر (ثلاث) تقع لتبين وجود الصغتين وإن ولدت ذكرا فأكثر فطلقة أو أنثى فأكثر فطلقتان أو خنثى فطلقة ووقفت أخرى لتبين حاله وتقتضى العدة في الصور المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حملك) أو ما في بطنك (ذكر فاطلقة إلى آخره) أى وإن كان أنثى فطلقين فولدتها (فلغو) أى فلا طلاق لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل أو ما في بطنها ذكرا أو أنثى فإن ولدت ذكرا أو أنثى وقع الطلاق وتبصر في هذه والتي قبلها بالواو أولى من تبينه بأو (أو) قال (إن ولدت) فأن طالق (فولدت) اثنين مرتبا طلقت بالأول) أى بخروجه كله لوجود الصفة (واقتضت عدتها بالثاني) سواء أكان من حمل الأوله بأن كان بين وصيه ودون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لأربع سنين فأقل وخرج بمرتبها ما لو ولدتها معا فاطلقت وإن طلقت واحدة لا تقتضى العدة بهما ولا بواحد منهما بل تخرج في العدة من وضعهما (أو) قال (كلما ولدت) فأن طالق (فولدت ثلاثة مرتبا وقع بالأولين طلقتان واقتضت عدتها بالثالث) ولا تصح به طلقة ثالثة إذ به يتم انفصال الحمل الذى تقتضى به العدة فلا

ويقتضيان فورا في منق  
إلا إن قال إن لم  
تدخل لم يقع إلا باليأس  
أو إن دخلت أو أن لم  
تدخل بالفتح وقع حالا  
إن عرف نحو وإلا  
فتعلق .

(فصل) علق بحمل  
فإن ظهر أو ولده له دون  
سنة أشهر من التعليق  
أو لأربع سنين فأقل  
ولم توطأ وطئا يمكن  
كون الحمل منه بأن  
وقوعه وإلا فلا ولو قال  
إن كنت حاملا بذكر  
فطلقة وبأنى فطلقين  
فولدتها ثلاث أو إن  
كان حملك ذكر فاطلقة  
إلى آخره فلغو أو إن  
ولدت فولدت اثنين  
مرتبا طلقت بالأول  
واقتضت عدتها بالثاني  
أو كلما ولدت فولدت  
ثلاثة مرتبا وقع بالأولين  
طلقتان واقتضت  
عدتها بالثالث .

يقارنه طلاق وخرج بالتصريح بزيادة مرتبها ولو ولدتهم معا فطلق ثلاثا إن نوى ولدا أو إنا واحدة وقتد  
بالأقراء فإن ولدت أربعاً بواقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها بالاربع (أو) قال (الأربع) حوامل  
(كما ولدت واحدة) منكر (فصواحبا طالق فولدت معا طلق ثلاثا ثلاثا) لأن لكل منهن ثلاث صواب  
فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلقة ولا يقع بها على نفسها شيء ويستدندن جميعا بالأقراء وصواب جمع  
صاحبة كضاربة وضارب وقولي كالأصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال إرادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن  
(مرتبطات الرابطة ثلاثا) بولادة كل من صواحبا الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كالأولى فاتها)  
تطلق ثلاثا بولادة كل من صواحبا طلقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة)  
بولادة الأولى (والثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما) أى الثانية والثالثة  
(بولادتهما) أى إن لم يتأخر ثانی توأميهما إلى ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثا ثلاثا والأولى تعدد بالأقراء ولا  
تستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تبني على ماضى من عدتها وشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه  
بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الأولين باقية طلقنا) أى الأوليان  
(ثلاثا ثلاثا) أى طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبا الثلاث طلقة (والأخريان طلقتين طلقتين)  
أى طلق كل منهما طلقتين بولادة الأولين ولا يقع عليها بولادة الأخرى شيء وتنقض عدتهما بولادتهما  
وخرج بزيادة وعدة الأولين باقية ما لم يبق إلى ولادة الآخرين فإنه لا يقع على من انقضت عدتها إلا طلقة  
واحدة وإن ولدت ثلاث معاً الرابطة طلق كل منهن ثلاثا وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخريان  
وكل من الباقيات طلقة وإن ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخريان  
طلقتين طلقتين وإن ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان مرتباً طلق كل من الأولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين  
وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقتين  
كل منهما بولادتهما (أو) قال (إن حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها  
لم تنطق حتى تظهر ثم تسرع في الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع (أو) إن حضت  
(حيضة) فأنت طالق (فبما هي مقبلة) تطلق لأنه قضية اللفظ وهذه والى قبلها من زيادى (وحلفت على  
حيضها المعلق به طلاقاً) وإن خالفت عدتها بأن ادعته فأنكره الزوج فصدق فيه لأنها أعرف منه به وتسرع  
إقامة البينة عليه فإن النكاح وإن شهد لا يبره أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها  
وهو ظاهر وخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما يعلم مما يأتى أيضاً ولو صدقت فيه يمينها لزم الحكم  
للإنسان يمين غيره وهو ممتنع فيصدق الزوج جرياً على الأصل في تصديق النكر يمينه (لا) على (ولادتها)  
المعلق بها الطلاق بأن قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لإمكان إقامة البينة عليها  
(أو) قال لزوجتيه (إن حضتا فأتنا طالقان فادعاهما وكذبهما حلف) فلا طلاق لأن طلاق كل منهما  
معلق بحضهما ولم يثبت وأن صدقهما طلقنا (أو) كذب (واحدة) فقط (طلقت) فقط إن حلفت أنها حاضت  
لثبوت حيضها يمينها وحيض ضررها بتصديق الزوج لها والصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها يمينها  
لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما مر فلم تطلق (أو) قال (إن أومتى) مثلاً (طلقتك) أو ظاهرت منك  
أو آليت أو لاغت أو فسخت أو لاغت أو فسخت (فأنت طالق قبله ثلاثاً) وجسد المعلق به وقع  
النجز أو إن وطئت

أو لأربع كلها ولدت  
واحدة فصواحبا طالق  
فولدت معا طلق جميعا  
ثلاثا ثلاثا أو مرتباً  
طلقت الرابعة ثلاثا  
كأولى إن بقيت عدتها  
أو الثانية طلقتا الثالثة  
طلقتين وانقضت عدتهما  
بولادتهما أو ثنتان  
معاً ثم ثنتان معا وعدة  
الأوليين باقية طلقنا  
ثلاثا ثلاثا والأخريان  
طلقتين طلقتين أو إن  
حضت طلقت بأول  
حيض مقبل أو حيضة  
فبما هي مقبلة وحلفت  
على حيضها المعلق به  
طلاقاً لا على ولادتها  
أو إن حضتا فأتنا طالقان  
فادعاهما وكذبهما  
حلفت أو واحدة طلقت  
أو إن أو فتى طلقك أو  
ظاهرت منك أو آليت  
أو لاغت أو فسخت  
فأنت طالق قبله ثلاثاً  
وجسد المعلق به وقع  
النجز أو إن وطئت

مباشرة فانت طالق قبله ثم وطى لم يقع أو علق بمشيئها خطبا استرطت فوراً في غير نحو مقي ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون ولو كرها ولا رجوع للمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاءها لم تطلق كالوعلقه بفعله أو فعل من يبالى بتعليقه وقصد إعلامه بفعله ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً .

(مسألة) لو حلف بصيغة التزام أو تعليق على نفسه أو على من يبالى أن يفعل كذا وقت كذا أو أن لا يفعل كذا قصد الحث أو النهي مع حضور من يبالى أو قصد إعلامه وإن لم يعلم ولو ترك الحالف إعلامه مع تمكنه من إتيان الفعل هذا عن الشرط كأشارته في حواشي الروض وبمعية الرشيدى ترك الحلف على فعله أو فعل الحالف على تركه مكرهاً بغير حق (٨٥) أو ناسياً للحلف أو جاهلاً به أو بالحلف

عليه وكذا إن فعله أو تركه بعد أن جن فلا حث بذلك لأن اليمين مع تحقق الشروط المذكورة في قوة الحلف على عدم المخالفة مع العمد والعلم والاختيار ولم توجد هنا مخالفة كذلك فإن حلف على من لا يبالى أو لم يقصد الحث ولا النهي بل أراد مجرد التعليق أو أطلق والصيغة صيغة تعليق أو لم يقصد إعلام من يبالى وإن علم حث بمطلق مخالفة لأن اليمين مع فقد بعض الشروط كالتعليق المحض فإن قيل كيف يتحقق قصد الحث أو النهي مع عدم حضور من يحنه أو يمنعه ولم يقصد إعلامه قلنا يصور ذلك فيما إذا قصد

وطئاً (مباشرة فانت طالق قبله ثم وطى لم يقع) طلاق لأنه لو وقع لخرج الوطء عن كونه مباحاً وخروجه عن ذلك محال وسواء أذكر ثلاثاً أم لا (أو علق بمشيئها خطبا استرطت) أى مشيئتها (فوراً) بأن تأتى بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك عليكما الطلاق كطلاق نفسك وهذا (في غير نحو مقي) أمافيه فلا يشترط الفور والتقدير به من زيادى هنا وإن ذكر الأصل حكم إن في الفصل السابق أما لوعلقه بمشيئتها غيبة كأن قال زوجى طالق إن شاءت وإن كانت حاضرة أو بمشيئة غيرها كأن قال له إن شئت فزوجى طالق فلا يشترط للمشيئة فوراً لانتهاء التعليق في الثانية وبعدم الأولى باتقاء الخطاب فيه (ويقع) الطلاق ظاهر وأباطنا (يقول للمعلق بمشيئته) من زوجة أو غيرها (شئت) حالة كونه (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (كرهاً) بقلبه إذ لا يقصد التعليق بما في الباطن لخصائه بل اللفظ الدال عليه وقد وجد أمام مشيئة الصبي والمجنون للمعلق بها الطلاق فلا يقع بها إذا اعتبر بقولها في التصرفات وتعبيرى بما ذكره أولى مما عبر به (ولارجوع للمعلق) قبل المشيئة نظر إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن عليكما كلاً لا يرجع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاءها) ولو فى أكثر منها (لم تطلق) نظراً إلى أن اللغى إلا أن يشاءها فلا تطلقين كما لو قال إلا أن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلقة إذا شاءها وقت طلاقها أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها فطلقة ثان لأنه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لوعلقه بفعله) كدخوله الدار (أو فعل من يبالى بتعليقه) بأن يشق عليه حثه لصداقة أو نحوها (وقصد) للمعلق (إعلامه به) وإن لم يعلم بالبالي بالتعليق (فعل) للمعلق بفعله من نفسه أو غيره (ناسياً) للتعليق (أو) إذا كراه (مكرهاً) على الفعل (أو) مختاراً (جاهلاً) بأنه المعلق عليه وهذه من زيادى وذلك لخبر ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أى لا يؤاخذهم بها ما لم يدل دليل على خلافه كصيان التلف فالفعل معها كالفعل فإن لم يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالى به ولم يقصد للمعلق إعلامه بطلقت بفعله لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم إليه قصد إعلامه به الذى قد يعبر عنه بقصد منعه من الفعل وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به وعلمه بالبالي من زيادى وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كما لو حلف أن زيداً ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علمه ونسى فلا طلاق وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافاً لابن الصلاح وقد أوضحته في شرح الروض .

حته أو منعه ولا حظ إن علم فتدبر (تنبيه) إذا فعل الحالف على فعله مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً فليل اليمين لأن المقصود حصول صورة الفعل وقد حصلت وقيل وهو الراجح لا تتحل بذلك لأن المقصود حصول الفعل امتثالاً للحلف كما هو مقتضى الحث ولم يوجد ذلك قبل هذا إذا مضى الزمن الوقت به الفعل ولم يفعل امتثالاً حث حيث لا مانع فتدبر (خاتمة) إذا حلف أن لا يفعل صبي أو بهيمة كذا فلا حث على الفعل فلا حث وإن كان هذا تعليقاً محضاً لان انضمام الإكراه لفعل من لا يعتد بفعله صيره كالفعل فلم يوجد المعلق عليه كذا أفاده جبر ومرة أما لو حلف أن يفعلاً فلم يفعل مكرهاً على الترك حث لتحقيق المعلق عليه إذ ليس للترك صورة خارجية تنفي بالاكراه والشأ علم (مسألة) إذا فعل الحالف عليه ناسياً فظن الوقوع وانحلال اليمين بفعل عامداً جاء على ذلك لم يحنث حيث استند لنحو إتياء لأنه حينئذ فعل جاهلاً بالحلف عليه مع عذرة ظاهرة فإن لم يستند حيث لتقصيره فظنه كالأظن فإن لم يظن الانحلال وانما ظن أن الطلقة

(فصل) قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته أو هكذا فإن قال أردت للقبوضتين حلف ولو علق عبد طلقته بصفق وسيده حرته بها ففتق (٨٦) بهالم محرم ولو نادى زوجة فأجابته أخرى قال أنت طالق وظنها للتأداة طلقت للتأداة ولو

علق بغير كلها بأكل  
رمانة ونصف فأكلت  
رمانة فطلقتان والحلف  
ماتعلق به بحث أو منع  
أو تحقيق خبر فإذا قال  
إن حلفت بطلاق  
فأنت طالق ثم قال إن لم  
تخرجي أو إن خرجت  
أو إن لم يكن الأمر كما  
قلت فأنت طالق وقع  
للمعلق بالخلف لا إن  
قال إذا طلعت الشمس  
أو جاء الحاج ويقع  
الآخر بصفته ولو قيل  
له استخارا أطلقتها  
فقال نعم فإقرار به  
فإن قال أردت ما ضا  
وراجعت حلف أو قيل  
ذلك التماسا لإنشاء  
فقال نعم فصرح .  
(فصل) علق بأكل  
رمانة أو رغيف بفق  
حبة أولبابة .

لا يلحقها طلاق بسد  
فصل عامدا بناء على  
ذلك بحث وإن استند  
لأنه حيث سد فصل عالما  
بالخوف عليه جاهلا  
بحكمه ومجرد جهل  
الحكم لا أثر له كإفائه  
حجر مستدلا بخصوص  
التقدمين وبكلام  
الشيخين فيمن علق

(فصل) في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها . لو (قال) لزوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين  
أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بمأذ كر (أو)  
مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عددًا تطلق في أصبعين طلقين وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن  
تكون الإشارة بمفهمة ذلك فعلق في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين  
(القبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين لاحتمال ذلك لأن قال أردت إحداها  
لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في الصد كإمساك فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفق) علق (سيده  
حرته بها) كأن قال لزوجته إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين وقال سيده إذا مات فأنت حر (فتق بها)  
أي بالصفة وهي في المال موت سيده بأن خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم محرم) عليه فله الرجعة  
في القدر وتجدد النكاح بعد انقضاءها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والعق وقصاما لكن غلب العتق  
لنشوف الشارع إليه فكأنه تقدم كما لو أوصى بمستولده أو مذبذبه حيث تصح الوصية مع ما ذكر فإن  
لم يخرج العبد من الثلث ولم يجر الوارث بقى رقب ما زاد عليه وحرمت عليه لأن البعض كالتن في عدم الطلاق  
كإمساك ونحوه عليه أيضا إن لم يفتق تلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال أنت طالق طلقين في آخر جزء  
من حياة سيدي وقال سيده إذا مات فأنت حر ثم مات سيده وتسمى بالصفة أعمن تغييره بموت السيد (ولو  
نادى زوجة) له (فأجابته أخرى قال) لها (أنت طالق وظنها للتأداة) أو غيرها للقبوضتين بالأولى ولم يقصد  
فيها طلاق للتأداة (طلقت) لأنها خوطبت بالطلاق (لالتأداة) لأنها لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن  
خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها فإن قصد طلاقها طلقت مع الأخرى (ولو علق بغير كلها بأكل رمانة بصفق)  
كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود  
الصفقتين بأكلها فإن علق بكلمة ثلاث لأنها أكلت رمانة ثم تو نصف رمانة ثم تين وقول بغير كلها من زيادتي  
(والخلف) بالطلاق أو غيره فهو أعمن من قوله والحلف بالطلاق (ماتعلق به بحث) على فعل (أو منع) منه نفسه  
أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الخائف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه (فإذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق  
ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع للعلق بالخلف) لأن ما قاله حلف  
بأنفسه السابقة (لأن قال) بعد التطبيق بالخلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق فلا يقع  
للمعلق بالخلف لأن ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون  
الأمر كما قاله وهي في المدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استخارا أطلقتها) أي وذو جنك  
(فقال نعم فإقرار به) أي بالطلاق فإن كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فإن قال أردت) طلاقا (ما ضا  
وراجعت) بعده (حلف) فيصدق في ذلك وإن قال بدل قوله وراجعت وبانت وجدت نكاحا فكما  
فيما لو قال أنت طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له (ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم) أو نحوها بما يرد فيها  
كبير وأجل (فصرح) فيقع حالا لأن نعم أو نحوها قائم مقام طلقها للراد فذكره في السؤال ولو جهل  
حال السؤال قال الزركشي فالظاهر أنه استخار .

(فصل) في أنواع من تعليق الطلاق . لو (علقه) (بأكل رمانة أو رغيف) كأن قال إن أكلت هذه الرمانة  
أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا فأنت طالق (فق) من ذلك بسد كلها (حبة أولبابة) لم يقع الطلاق  
كسبائي لأنه يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الإمام إن بقيت فأتى مدركه بأن لا يكون

عق عبده القيد على نفسه فبعضه عشرة أرطال وعلقه أيضا على حلقه فشهد عدلان أن القيد خمسة أرطال فحكم القاضي  
بقتله فله السيد بناء على أن هذا الحل لا يحصل به عتق لتحققه قبل بالشهادة والحكم فإن أن القيد عشرة من أن العتق حصل  
بالحر ولا عبرة بهذا الظن وأنه لا غرم على الشهود وبهذا أقبل أنه لا يقول على ما في بعض القرويع من أنه لا بحث لأنه يشول إلى جهل الطلق عليه



أو يلعبها تمره فيها  
 وبرمها ثم يلعبها  
 فبادرت بأكل بعض  
 أورمه أو بعدم تمييز  
 نواه عن نواها فقرقه  
 أو صدقها في تهمة سرقة  
 فقالت سرقت ما سرقت  
 أو إخبارها بعدم حب  
 فذكرت ما لا تنقص عنه  
 ثم واحدا واحدا إلى  
 ما لا يزيد عليه أو إخبار  
 كل من ثلاث بعدد  
 ركعات الفرائض  
 فقالت واحدة سبع  
 عشرة وأخرى خمس  
 عشرة وثالثة إحدى  
 عشرة ولم قصد تعيينا  
 في الأربع لم يقع أو بنحو  
 حين وقع بمعنى لحظة  
 أو رؤية زيد أو لمسه  
 أو قذفه تناوله حياميتا  
 لا بضربه ولو خاطبته  
 بمكرهه كإسفيه يا خبيس  
 فقال إن كنت كذا  
 فأنت طالق فإن قصد  
 مكافأتها وقع وإلا  
 فتعليق والسفيه من به  
 مناف لإطلاق التصرف  
 والخبيس من باع دينه  
 بدنيه ويشبه أنه من  
 يتعاطى غير لائق به خلا  
 والبخیل من لا يؤدي  
 زكاة أو لا يقرى ضيفا.  
 (كتاب الرجعة)  
 أركانها : صيغة ومحل  
 ومراجعة وشرط فيه  
 أهلية نكاح نفسه

له موقع فلا أثر له في بطلان نظر للعرف (أو) علقه (يلعبها تمره فيها وبرمها ثم يلعبها) كأن قال  
 إن بلغت فأنت طالق وإن رميتها فأنت طالق وإن أمسكتها فأنت طالق (فبادرت) مع فراغها من التعليق  
 (بأكل بعض) منها (أورمه) لم يقع ابتاعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت بين الإمساك أو توسطت أو أخرت  
 الزوجة أكل البعض أو رميه فلا تخلص بذلك لحصول الإمساك وقولي وبرمها مع قولي أو رميه أولى من  
 قوله ثم برمها مع قوله ورمي بعض إذا يشترط تأخير التعليق برمها عن التعليق بابتلاعها ولا الجمع بين  
 أكل بعضها ورمي بعضها (أو) علقه (بعدم تمييز نواه عن نواها) المختلطين كأن قال إن لم تميز نواي عن  
 نواك فأنت طالق (فقرقه) بأن جعلت كل نواة وحدها (أو) بعدم (صدقها في تهمة سرقة) كأن قال  
 وقد اتهمها بها إن لم تصدقني فأنت طالق (قالت سرقت ما سرقت أو) بعدم (إخبارها بعدد حب)  
 كأن قال إن لم تخبرني بعدد حب هذه الرمانة فأنت طالق (فذكرت ما) أي عددا (لا تنقص عنه ثم واحدا  
 واحدا إلى ما لا يزيد عليه) كأن تذكر مائة ثم تزيد واحدا واحدا فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا  
 حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه (أو) لعدم (إخبار كل من ثلاث) من زوجاته (بعدد ركعات الفرائض)  
 كأن قال لمن من لم تخبرني منكم بعدد ركعات الفرائض اليوم واليلة فعي طالق (قالت واحدة سبع  
 عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي ليوم الجمعة (وثالثة إحدى عشرة) أي لساكن (ولم  
 يقصد تعيينا في) هذه المسائل (الأربع لم يقع) طلاقا ابتاعا للفظ في الأولى ولصدق المخاطبة في أحد  
 الإخبارين في الثانية وإخبارها بعدد الحب في الثالثة ولصدقهن فيما ذكرن من العدد في الرابعة بخلاف  
 ما إذا قصد تعيينا فلا تخلص بذلك والتقييد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زيادتي (أو) علقه (بنحو  
 حين) كزمان كأن قال أنت طالق إلى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق  
 الحين والزمان بها وإلى معنى بعد وفارق ذلك والله لأضيق حقك إلى حين حيث لا تحسب بمعنى لحظة بأن  
 الطلاق إنشاء ولا ضيق وعد فيرجع فيه إليه (أو) علقه (برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله) التعليق  
 (حياميتا) أمافي الرؤية واللمس فظاهر وأما في القذف فلا نكف للتمتع كقذف الحلي في الإثم والحكم  
 ويكفي رؤية بعض البدن ولمسه ولا يكفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسها (لابضربه) للعلق به  
 الطلاق فلا يتناوله التعليق ميتا لأن القصد في التعليق بالضرب الإيلاء واليئ لا يحس بالضرب حتى يتألم  
 به (ولو خاطبته بمكرهه كإسفيه يا خبيس فقال) لها (إن كنت كذا) أي سفيا أو خبيسا (فأنت  
 طالق فإن قصد) بذلك (مكافأتها) بإسماها تكرر أي إغاثتها بالطلاق كأغاثته بما يكرهه (وقع) حالا  
 وإن لم يكن سفيا أو خبيسا (وإلا) بأن قصد تعليق أو أطلق (فتعلق) فلا يقع إلا بوجود الصفة نظرا  
 لوضع اللفظ (والسفيه من به مناف لإطلاق التصرف) كأن يبلغ مئذرا يضع للمال في غير وجهه الجائر  
 (والخبيس من باع دينه بدنيه) بأن يتركه باشتغاله بما قاله الشيخان (ويشبه أنه من يتعاطى غير لائق  
 به بخلاف) بما يليق به لا زهدا ولا تواضعا وأخس الأخصاء من باع دينه بدنيا غيره (والبخیل من لا يؤدي  
 زكاة أو لا يقرى ضيفا) هذا من زيادتي.

### كتاب الرجعة

هي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سياتي.  
 والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى : وبولهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة إن أرادوا إصلاحا أي  
 رجعة وقوله : الطلاق مرتان الآية وقوله <sup>للرجعة</sup> لعمر مرة فليراجعها كما مر (أركانها) ثلاثة (صيغة  
 ومحل ومراجعة وشرط فيه) مع الاختيار للعلوم من كتاب النكاح (أهلية نكاح نفسه) وإن توقف  
 على إذن فصيح رجعة مكران وعبد وحميم ومحرم لا مرتد وصبي ومجنون ومكره ووجه إدخال

لغير أهله للنكاح وإنما الإجماع حاكم ولهذا لو طلق من تحت حرة وأمنه الأمة صحت رجعتهم مع أنه ليس أهله للنكاح لأن أهله للنكاح في الجملة (قولي من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث يزوجه) بأن يحتاج إليه كما في (و) شرط (في الصيغة لفظي بشر بالمراد) وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما صريح (وهو رد ذلك إلى ورجعتك ولا رجعتك ورجعتك وأمسكتك) لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والمسنون في معناه ما مر مما اشتق من مصادرها كانت مراجعة وما كان بالصحية وإن أحسن العربية وليس في ذلك الإضافة كأن يقول إلى أو إلى نكاحي إلا رد ذلك فانه يشترط فيه ذلك كعامل (أو كناية كنز وجنتك ونكحتك) لأنها صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لأن ما كان صريحاً في شيء لا يكون صريحاً في غيره كالطلاق والظهار وعلم بما ذكر أن صرائح الرجعة منقطعة فيما ذكره به صريح في الروضة وأصلها بخلاف كنياتها (وتحيز وعدم توقيت) فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت أو راجعتك شهر الم حصل الرجعة والثانية من زيادتي (وسن إتيان) عليها خروجاً من خلاف من أوجه وإنما يجب لأهله في حكم استدامة النكاح السابق والأمير به في آية فإذا بلغن أجلهن محمول على التنبه كما في قوله وأشهدوا إتياناً بتم وإنما وجب الإتيان على النكاح لإثبات الفراش وهو ثابت هنا والتصريح بسن الإتيان من زيادتي وبما تقرر وعلم أن الرجعة لا تحصل بغير الكتاب أو إشارة الأخرس للقبلة كوطء ومقدماته وإن نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وكما لا يحصل به للنكاح ولأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها ويستثنى منه ووطء الكافر ومقدماته إذا كان ذلك عند رجعة وأسلموا أو تراضوا إلينا فنقرم كافرهم على الأنكحة الفاسدة بل أولى (و) شرط (في المحل كونه زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينة) هو من زيادتي (قابلة لحل مطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت أجنبية ولا قبل الوطء إذ لا عدة عليها والوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كأن طلق إحدى زوجتي مبهمة ثم راجع للطلقة قبل تعيينها إذ ليست الرجعة في احتمال الإيهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معدولاً في حال ردتها كافي حال رده وإن عاد للرد إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها لأن مقصود الرجعة الاستدامة وما دام أحدهما مرتدلاً يجوز اتّبعها ولا في فسخ لأن الفسخ إنما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة ولا في طلاق بموضع لينبئها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولثلاثي النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر) من أقراء أو وضع إذا أنكره الزوج تصدق في ذلك (إن أمكن) وإن خالفت عاداتها لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن وخارج باقضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا قبل قولها إلا بينة وبغير الأشهر انقضاؤها بالأشهر وبالإمكان ما إذا لم يمكن لصغر أو بأس أو غيره فيصدق بيمينه (ويمكن) انقضاؤها (بوضع ثلث أشهر ولحظتين) لحظة للوطء ولحظة للوضع (من) حين (إمكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولمصور جماعة وعشرين) يوماً (ولحظتين) من (إمكان اجتماعهما) ولمضعة بثلاثين يوماً (ولحظتين) من (إمكان اجتماعهما) وقد يفت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (بأقراء لحرة طلقت في طهر سبق بحيض باتين وثلاثين) يوماً (ولحظتين) لحظة للوطء ولحظة للوضع في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم يحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم يحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين) يوماً (ولحظة) من حيض رابعة بأن يطلقها آخر جزم من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم يحيض أقل الحيض ثم تطهر وتطهر كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حرة) من أمة أو مبهمة فهو أهم من قوله أو أمة (طلقت في طهر سبق بحيض ستة عشر ولحظتين) بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم يحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن

قولي من جن رجعة حيث يزوجه. وفي الصيغة لفظي بشر بالمراد صريح وهو رد ذلك إلى ورجعتك ولا رجعتك ورجعتك وأمسكتك (أو كناية كنز وجنتك ونكحتك) وتنجيز وعدم توقيت وسن إتيان وفي المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة لحل مطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر إن أمكن ويمكن بوضع ثلث أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصورتها وعشرين ولحظتين ولمضعة بثلاثين ولحظتين وأقراء لحرة طلقت في طهر سبق بحيض باتين وثلاثين ولحظتين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير حرة طلقت في طهر سبق بحيض ستة عشر ولحظتين

في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ونحوه أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطهر في الحيض لحظة فإن جهلت للطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والأصل بهاؤها قاله الصمدي وغيره وخرج زيادني سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لإسبغه حيض فأقل إمكان انقضاء الأقراء للحرمة ثماني وأربعون يوما ولحظة لأن الطهر الذي طلقت فيه ليس بهر لكونه غير محتوش بدمين وغيره اثنتان وثلاثون يوما ولحظة . واعلم أن اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالأقراء لتبين تمام القرء الأخير لا من العدة فلا رجعة فيها وأن الطلاق في النفاس كهو في الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطئ (بلا حمل راجع فيها كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء . فلو وطئها بعد مضى قرآن استأنفت للوطء ثلاثة أقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الأول من الثلاثة واقع عن العديتين فيراجع فيها الأخير ان متمحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة بلا حمل أعم من تعييره بالأقراء لشمولها ما لو كانت تعد بالأشهر وخرج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا بقولي بلا حمل ما لو أحبلها بالوطء فإنه راجعها فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقي من الأقراء أو الأشهر (وحرمة) عليه (تتمع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مفارقة كالبائن (وعزير معتقد تحريره) لإقدامه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادني هنا (وعليه بوطء مهر مثل) وان راجع بعده لأنها في تحریم الوطء كالبائن فكذلك في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم أسلم للرد لأن الإسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا تزيل أثر الطلاق (وصح ظهار وإبلاء ولعان) منها البقاء الولاية عليها ملك الرجعة لكن لا يحكم للأولين حتى يراجع بعدهما كالمسيئين في بايها وتقدم في الطلاق أنه يصح طلاقها وأنها توارثان والأصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وإن ذكرنا اثنين في الطلاق أيضا للإشارة إلى قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وأنكرت (حلف) فيصدق لقدرته على إنشائها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تنكح) فإن انقضا في وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله قبالت بل بعده (حلفت) أنها لا تلهي راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة إلى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلفت) أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لأن الأصل عدم انقضائها إلى ما بعده (وإلا) بأن لم يتفق على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقصرت على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مدته سابق وسقطت دعوى السبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولأن الزوجة إن سبقت فقد انقضت على الانقضاء واختلفا في الرجعة والأصل عدمها وإن سبق الزوج فقد انقضا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والأصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جمع بما إذا تراخى كلامها عنه فإن اتصل به فهي الصدقة وقد أوضحته في شرح الروض ثم ما تقرر هو ما في الروضة وأصلها أيضا هنا لكن استشكل بأنهما ذكرهما مخالفة في العدة قبلها ولدت وطلقها واختلفا في التضمين منهما أنها إن اتفقا على وقت أحدهما فالعكس مما حرر وإن لم يتفقا خلف الزوج مع أن المدرك واحد وهو التمسك بالأصل وبجواب عن الشق الأول بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالأصل في الوضعين وإن كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر ومن الثاني بأنهما هنا اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ولم يتفقا عليه قبل الولادة فتوى فيه جانب الزوج هذا ولم يعتمد البلقيني السابق فقال لو قال الزوج راجعتك في العدة فأنكرت فاقول قولها كأنك عليه في الأم والمختصر وهو للتمد في الفتوى وما نقله عن النص لا يدل له لأنه محمول على ما إذا لم تراخ كلامها عن كلامه وظاهر كلامهم كما قال

وفي حيض بأحد وثلاثين  
ولحظة ولو وطئ رجعية  
واستأنفت عدة بلا  
حمل راجع فيها كان  
بقي وحرمة تتمع بها وعزير  
معتقد تحريره وعليه  
بوطء مهر مثل وصح  
ظهار وإبلاء ولعان  
ولو ادعى رجعة والعدة  
باقية حلف أو منقضية  
ولم تنكح فإن انقضا  
على وقت الانقضاء  
حلفت أو وقت الرجعة  
حلف وإلا حلف من  
سبق بالدعوى

فإن ادعى ما حلفت كالوطى وطئت فى رجعة وأنكرت فهو مقر بما بهر فإن قبضته فلا رجوع له ولا لطلاقه إلا بنصفه متى أنكرتها ثم اعترف قبل (٩٠) (كتاب الإيلاء) أركانه محلف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما

تصور وطء وصحة طلاق وفى المحلف به كونه اسماً أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذراً أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل الميّن إلا بعد أربعة أشهر وفى المحلف عليه ترك وطء شرعى وفى المدة زيادة على أربعة أشهر يعين

[مسئلة] حاصل ما يقال فى مسئلة الإيلاء والظاهر المختلف فيها للشارح فى النهج أن الأصحاب رجحوا فيها إذا قال إن وطئت فبى حصر عن ظهارى إن ظهرت أنه لا يكون مولى حتى يظهر لأنه قبل الظهار لا يخاف بالوطء محذورا فإذا ظهر صار مولى فإذا وطئ عتق العبد لكن عن الظهار إنما قال أخرجه عن التعليق فيلزم قوله عن ظهارى وقيل يكون مولى حالا لأنه يخاف بالوطء قرب الحث والقرب من المحذور محذور وخرجوا هذا الخلاف من الخلاف فيها إذا قال لأربع وأه لا أجمعن قليل يكون مولى حالا من كل واحدة منهن لأنه يخاف

الحضرى إن سبق الدعوى أعم من سبقها نكاحاً أو غيره وهو أوجه من قول ابن عجل الجنى بشرط سبقهما عند حاكم (فإن ادعى ما حلفت) فتصدق لأن الانقضاء لا يعلم غالباً إلا منها أما إذا نكحت غيره ثم ادعى أنه راجعها فى العدة ولا يئنه فتسمع دعواه لتحليفها فإن أقرت غرمت له مهر مثل للحيولة بقى ما لو علمنا الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لأن الأصل بقاء العدة ولا ية الرجعة (كالوطى) بدون ثلاث (وقال وطئت فى رجعة وأنكرت) وطأها فإنها علفاً نساً وطئها لأن الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (مقرها بهر) وهى لا تدعى إلا نصفه (فإن قبضته فلا رجوع له) بشرط منه عملاً بأقراره (والإيلاء) نطالبه (إلا بنصف) منه عملاً بإنكارها فلو أخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف الآخر أو لا بد من إقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم فى باب الإقرار ترجيح الثانى وذكر التحليف فى الوادعى رجعة والعدة باقية وفى السابق دعوى الزوج ولما لو ادعى ما من زيادى (ومتى أنكرتها) أى الرجعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كفى أنكر حقا ثم اعترفت به لأن الرجعة حق الزوج واستشكله الإمام بأن قولها الأول يقتضى تحريرها عليه فكيف يتقبل منها قبضه .

### (كتاب الإيلاء)

هو لغة الحلف وكان طلاقاً فى الجاهلية فبى الشرع حكمه وخصه بما فى آية المدين يؤلون من نسائهم فهو شرعاً حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ بما يأتى والأصل فيه الآية السابقة وهو حرام للإيلاء (أركانه) ستة (محلف به) محلف (عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما) تصور وطء من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وإن كان عبداً أو مريضاً أو خسياً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فيها قدره من العدة وقد بى منها قدر مدة الإيلاء فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ولا من شل أو جبد كره ولم يبق منه قدر الحشفة لقوات قصد إيلاء الزوجة بالامتناع من وطئها لا امتناعه فى نفسه ولا من غير زوج وإن نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض عين ولا يصح من رقاء وقرناء ما مر فى الشلوال والحجوب وتقدم فى الرجعة محققاً للإيلاء من الرجعة فالمراد تصور الوطء وإن توقف على رجعة (و) شرط (فى المحلف به) كونه اسماً أو صفة لله تعالى كقوله والله أووالرحمن لا أطؤك (أو) كونه التزاماً ما يلزم بنذراً أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل الميّن (فيه) إلا بعد أربعة أشهر كقوله إن وطئت فبى على صلاة أو سوم أو حج أو عتق أو إن وطئت فبى طالق أو فبى حر لأنه يمنع من الوطء بما علقه بمن التزم القرية أو وقوع الطلاق أو العتق كما يمنع منه بالحلف بالله تعالى وخرج زيادى ولم تنحل إلى آخره ما إذا انحلت قبل ذلك كقوله إن وطئت فبى صوم الشهر الفلانى وهو يقتضى قبل مضى أربعة أشهر من الميّن فلا إيلاء وفى معنى الحلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أمى سنة فإنه إيلاء كإسبائى فى باب (و) شرط (فى المحلف عليه ترك وطء شرعى) فلا إيلاء بحلفه على امتناعه من تمتعها بغير وطء ولا من وطئها فى دبرها وفى قبلها فى نحو حيض أو إجماع ولو قال والله لا أطؤك إلا فى الدبر فقول والتصریح بشرعى من زيادى (و) شرط (فى المدة زيادة) لها (على أربعة أشهر يمين) وذلك بأن يطلق كقوله والله لا أطؤك أو يؤيده كقوله والله لا أطؤك أبداً أو يقيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لا أطؤك خمسة أشهر أو يقيد بمستبعد الحصول فيها كقوله والله لا أطؤك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموتى أو يموت فلان فم أن لو قال والله لا أطؤك خمسة أشهر فإدامت فوالله لا أطؤك سنة كانا إيلاءين قلها للطالبة فى الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفية والطلاق فإن طالبت فيه

بوطئ أقرب الحث وقيل وهو الراجح لا يكون مولى حتى يطأ ثلاثاً فيصير مولى من الرابعة من شرح الرافعى على الوسيط وقيل للفرز الى ملخصاً ثم قال فى التشرح الذى كور ما عصله إن مقتضى الإطلاق فى السنة المخرج فيها الخلاف جريان الحكم والخلاف سواء أراد عدم

وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كغيب حشفة خرج ووطء وجماع أو كناية كلامسة ومباضة ولو قال إن وطئت فبدي حر فزال ملكه عنه زال الإيلاء أو حر عن ظهاري وكان ظاهر فقول ولا يحكم بهما ظاهرا أو عن ظهاري إن ظهرت فقول إن ظاهرا أو فضررتك طالق فقول فإن وطئ طلقت وزال الإيلاء أو لأربع والله لا أطؤكن فقول من الرابعة (٩١) إن وطئ ثلاثا فلو مات بعضهن قبل

وطء زال الإيلاء

الظهار أو أراد تقدم الوطء وسواء فعل كما أراد أم عكس وليس كذلك بل إذا أراد تقدم الظهار لم يجر قول التقريب لأنه لو قدم الوطء انحل التعليق اتفاقا لانصراف التعليق لأول المرات وقد تخلف فيها للزاد وإذا أراد تقدم الوطء لم يجر القول المرجح لأنه لو قدم الظهار انحل التعليق اتفاقا لما مر فالتقريب على ما ذكره في باب الطلاق أنت راجع ويعمل بمقتضى إرادته كما ذكر قالوا ومثل التقديم في مخالفة الإرادة المقارنة فإن قيل قد بقي ما إذا أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العلق بالآخر على هذا يتمشى إطلاق الأحكام لعدم انحلال التعليق فيه مطلقا قلنا لا يصح حمل الصيغة على خصوص هذا المعنى مع احتمال إرادة أحد العنيين السابقين . فإن قيل قد

وفاء خرج عن موجهه وباقضاء الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني قلنا للظالبة بعد أربعة أشهر منها بموجه كحرم فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا إذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج عما ذكر مالم يقيد بأربعة أو قص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا أطؤك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطؤك أربعة أشهر أخرى فلا إيلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن للظالبة بموجب الإيلاء الأول لانحلاله ولا بالتالي إذ لم يمض المدة من انعقادها وقيدت للمدة بما ذكر لأن المرأة تنصير عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يغنى صبرها أو يقل (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالإيلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما (صريح كغيب حشفة) هو أولى من قوله تيبب ذكر (بفرج ووطء وجماع) ونيك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك ولا أطؤك أو لا أجامعك ولا أنيك لا لشهرها في معنى الوطء فإن قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدن قال الأذعوي والظاهر أنه يدين أيضا فلو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما في التنيب والحاوي (أو كناية كلامسة ومباضة) ومباشرة وإتيان وغشيان كقوله والله لا ألامسك أو لا أباضعك أو لا أبشرك أو لا أتيك أو لا أغشاك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتراكها فيه) ولو قال إن وطئت فبدي حر فزال ملكه عنه (بموت أو بيع لازم أو غيره) زال الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى ملكه لم يعد الإيلاء (أو) قال إن وطئت فبدي حر عن ظهاري وكان (قد) ظاهرا (وعاد) فقول لأنه وإن لم يمتعه عن ظهاري فتنق ذلك البعد وتعميل عتقه زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاري (ولا) أي وإن لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أي بظاهرها وإيلائه (ظاهرا) لا باطنا لا إقراره بالظهار وإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (أو) قال إن وطئت فبدي حر (عن ظهاري إن ظهرت فقول إن ظاهرا) والإفلا لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فإذا ظاهر صار موليا وإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود العلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقا لأن اللفظ يفيد أنه عن سابق الظهار والعتق إنما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعي وتقدم في الطلاق أنه إذا عتق بشرطين بغير عطف فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر في حصول العلق وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي أن يراجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالأول فلا يمتنع العبد إذا تقدم الوطء وأنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق انتهى فإن صدرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا لكن الأوفق بما فسره آية قل يأبى الذين هادوا من أن الشرط الأول شرط للثاني وجزائه أن يكون موليا إن وطئ ثم ظاهره وكنتقدم الثاني على الأول فيما قاله الرافعي مقارنته له كإيه عليه السبكي (أو) قال إن وطئت (فضررتك طالق فقول) من المخاطبة (فإن وطئ) في مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت) أي الضرة لوجود العلق عليه (وزال الإيلاء) إذا يلزمه شيء بوطئها بعد (أو) قال (لأربع والله لا أطؤكن فقول من الرابعة إن وطئ ثلاثا) منهن في قبل أو دبر لحصول الحث بوطئها بخلاف ما إذا لم يوطئ ثلاثا منهن لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يحنث بمادونهن (فلو مات بعضهن قبل ووطئ زال الإيلاء) لعدم الحث بوطء من بقي ولا نظرا إلى تصور الوطء بعد الموت لأن اسم

وجه جبري التحفة إطلاق الأحكام وأطنب بما حصله أن بين الشرطين في هذه المسئلة مناسبة اقتضت قطع النظر عن الإرادة وأن الشرطين بمنزلة شرط واحد فأيهما تقدم لا يحل به التعليق وإن خالف الإرادة قلنا بعد إلغاء الإرادة وأعمال مجرد مناسبة غير مرادة فالراجع ما عتبه الرافعي من لزوم الرجعة قال شيخ الإسلام في شرح التلبيح وسكت الرافعي عما إذا صدرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا ثم استظهر في الصورتين أنه لا إيلاء مطلقا أي قدم الظهار أو الوطء ووجهه في صورة تعذر الرجعة احتمال أنه أراد أحد العنيين السابقين وخالف ما أراد



أولا أطا كلاً من كل أو لا أطوك سنة الإمارة لول إن وطى موقى أكثر من الأربعة . (فصل) عمل بلا قاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردق للمانع الآتين أو رجعة ويقطع المدة بعد دخولها حتى ولو طهرها حتى أو شرعى غير نحو حيض كحرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف للدة بزواله فإن مضت ولم يطأ ولا مانع بها طالبت به خيئة ثم بطلاق ولو تركت حقها .

فينحل التعليق ولا إيلاء وكذا لا عتق ووجهه في صورة الإطلاق ما بينه السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على تقدم الوطء عملاً بترتيبها اللفظي كما قاله الرافعي فإن دخلت فأنت طالق إن كُلت وأطلق من أنها لا تطلق إلا إن دخلت ثم كُلت فكذلك لا يفتق العبد إلا إن وطى . ثم ظاهر وأما الإيلاء فهو منى مطلقاً فإنه إذا قدم الظاهر انحل التعليق لا يحكمس عمل الصيغة وإن قدم الوطء فالوطء الثانى غير محال عليه فلا إيلاء مطلقاً وهذا تعلم أنه لا يصح ( ٩٢ ) في العتق إطلاق النفي فلا يصح القول بأن الأولى للشارح أن يقول بدلا إيلاء الوطء إنما ينطلق على ما في الحياة بخلاف موت مضمين بدو وطئها لا يؤثر (أو) قال لأربع والله (لا أطا كلاً منمكن قول من كل) منهن لحصول الحث بوطء كل واحدة وهذه من باب عموم السلب والى قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكر أنه لو وطى واحدة لا يزول الإيلاء في الباقيات وهو ما رجحه الإمام لتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالإيلاء والذى في الروضتين الشرحين عن تصحيح الأكثرين أنه يزول فيهن كالأوطء لا أطا واحدة منمكن وفيه بحث للشيوخين ذكرتمهم الجواب عنه في شرح الروضتين ولو قال والله لا أطا واحدة منمكن فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فلول منها قطعاً واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة وأطلق قول منهن فلو وطى واحدة حثت وانحل الإيلاء في الباقيات (أو) قال والله لا أطوك سنة إلا مرة (مثلاً) فقول إن وطى . (ويقى) من السنة (أكثر من) الأشهر (الأربعة) لحصول الحث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بقى أربعة أشهر أو أقل فليس يحول بل حالف .

(فصل) في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره . (عمل) وجوباً لولى ولو (بلا قاض أربعة أشهر) إما (من الإيلاء أو) من (زوال الردق للمانع الآتين أو) من (رجعة) لرجية لامن الإيلاء منها لا جهال أن يبين وأعمال محتج في الأمهال الى قاض ثبوته في الآية السابقة بخلاف العدة لأنها مجتهد فيها (ويقطع للدة) أى الأشهر الأربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدهما وبعد للدة لا ارتفاع النكاح ولا اختلاله بها فلا يحسب منها من للدة وإن أسلم المرتد في العدة فمحول الردقاً بعد للدة من زيادته (ومانع وطء بها) أى بالزوجة (حتى أو شرعى غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كحرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطء معهما من قبلها (وتستأنف للدة بزواله) أى القاطع ولا تبني على ماضى لا تنفاه التوالى للعتق في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نقل والمانع القائم به مطلقاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع للدة لأن الزوج متمكن من تحليها ووطئها في الأولى والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو للدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته في أكثر الأحكام والتصريح بأن المانع الشرعى يقطع للدة من زيادته (فإن مضت) أى للدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أى الزوجة (طالبت به خيئة) أى رجوع الى الوطء الذى امتنع منه بالإيلاء (ثم) إن لم يقى طالبت به (بطلاق) للآية السابقة (ولو تركت حقها) فإن لها مطالبت به بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبت به لأن التمتع حقها ومنتظر بلوغ المرأة ولا تطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالخيئة والطلاق هو

مطلقاً لا عتق مطلقاً  
تقدير ثم إن الشارح  
استدرك على نفي  
الإيلاء في صورة الإطلاق  
بقوله لكن الخ يعنى أن  
نفي الإيلاء مطلقاً في  
صورة الإطلاق وإن  
كان هو الظاهر كما بينه  
السبكي لكن الأوفق  
بما قاله المفسرون في  
الآية من أن الشرط  
الأول شرط لجملة الثانى  
وحزائه ثبوته أن وطى  
ثم ظاهر أى يتبين بذلك  
أنه كان مولياً للترامه  
بالوطء العتق للعاق  
بالظهار وذلك نظير  
ما رجحوه فيما إذا قال إن  
وطئت فبى حر بعد  
سنة من أنه مول إن وطى  
ثم مضت سنة من الوطء  
ومعلوم أنه لا معنى لهذا  
إلا القول بتبين أنه  
كان مولياً وفائدة ذلك

تظهر في الأيمان والتعليقات وقيل في مسألة بعد سنة أنه مول حالا وإن لم يقل بقول التقريب .  
وما  
وعلى ذلك جرى صاحب التتمة وقاس عليها مسئلتنا إن لم يقل فيها عن ظهاري الثلاثين للقيس قيداً وإن كان لا غيا وقد علمت أن الراجح  
في مسألة القياس كما في الرض وغيره أنه لا يكون مولياً حتى يطأ ثم مضى سنة فكذلك في مسئلتنا لا يكون مولياً حتى يطأ ثم يظهر فإن قدم  
الظهار انحل التعليق ولا إيلاء وإن وطى . ولم يظهر وقف الأمر حتى يظهر وحيث كان لمسئلتنا هذا الحمل المؤيد بالنظر فلا وجه  
للقول بأن الشارح سبق نظر من العتق الى الإيلاء إذ كيف يكون كلامه من سبق النظر وهو بصدد إثبات الإيلاء استدراكاً على السبكي  
وقد استوجه جبر وم ما قاله الشارح ولم يحمله من سبق النظر فله در هذا الإمام فحصل أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على ترتيبها  
اللفظي فيقدم الوطء وبالأولى إذا أريد تقديمه وحينئذ يجرى قول التقريب وقول صاحب التتمة من ثبوت الإيلاء حالاً مع اختلاف

والفئة تنبئ حشفة قبل وان كان المانعه وهو طبيعي كمرض ففئة لسان ثم بطلاق أو شرعى كإحرام فبطلاق فان عصى بوطء لم يطالب فان أباه طلق عليه القاضى طلقه ويمهل يوما ولزمه بوطء كفارة عين إن (٩٣) حلف بالله . (كتاب الظهار)

أركانها مظاهر ومظاهر منها ومشببه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زواجا يصح طلاقه وفي المظاهر منها ككونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أنثى محرم لم تكن حلا وفي الصيغة لفظ يشعربه صريح كأنت أو رأسك أو يدك كظهر أمي أو كجسمي أو يديها أو كناية كأنت كأمي أو كينيها أو غيرها مما يذكر للكرامة وصح توقيته وتعليقه

ما ذكره الرافعي بظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها ترد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كأصلها في موضع وصوب الزركشي وغيره الأول (والفئة) تحصل (بتغيب حشفة) أو قدورها من فاقدها (قبل) فلا يكفي تغيب مادونها ولا تغيبها بدرا لأن ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من إزالة بكارتها كائن عليه الشافعي وبعض الأصحاب أما إذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان للمانع به) أي الزوج (وهو طبيعي كمرض) فتطالبه (بفئة لسان) بأن يقول إذا قدرت فئت (ثم) إن لم يفيء طالبته (بطلاق) وهذا من زيادتي (أو شرعى كإحرام) وصوم واجب (ف) تطالبه (بطلاق) لأنه الذي يمكنه حرمة الوطء (فان عصى بوطء) ولو في الدبر أي ولم يقيد بإيلاه به ولا قبل (لم تطالب) لانحلالي اليمين (فان أباه) أي الفئته والطلاق (طلق عليه القاضى طلقه) نيابة عنه بسؤاله لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر بتأني عدم حصول الفئته بالوطء فيه لأن مانع ذلك إذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفئته كالووطى مكرها أو ناسيا (ويمهل) إذا استمهل (يوما) فأقول لفي فيه لأن مدة الإيلاء مقدرة بأربعة أشهر فلا يزداد عليها أكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال نفاس وشبع وجوع وفراغ صيام (ولزمه بوطئه) في مدة إيلائه (كفارة عين) بقيد زده بقولي (ان حلف بالله) فان حلف بالزمام ما يلزم فان كان بقربه لزمه ما ألزمه أو كفارة عين كسألت في باب النذر أو بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة .

### (كتاب الظهار)

ما أخذ من الظاهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت على كظهر أمي وخصوا الظاهر لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالإيلاء فقير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كسألت وحقيقتها الشرعية تشبيه الزوج وزوجته في الحرمة بمحرمة كأي خذمايتي . والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا (أركانها) أربعة (مظاهر ومظاهر منها ومشببه وصيغة وشرط في المظاهر كونه زواجا يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو حصبيا أو محبوبا أو سكران فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهر منها ولا من صهي ومجنون ومكره فتعبري يصح طلاقه أولى مما عبر به (و) شرط (في المظاهر منها كونه زوجة) ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مريضة أو رتقاء أو قرناء أو كافرة أو رجعية لأجنبية ولو غنلثة أو أمة كالطلاق فالوقال لأجنبية إذا نكحتك فأنت على كظهر أمي أو قال السيد لأمتة أنت على كظهر أمي لم يصح (و) شرط (في المشبه به كونه كل) أنثى محرم (أو جزء أنثى محرم) ينسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن حلا) للزوج كخته وأخته من نسب ومرضعتا به أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف غير الأنثى من ذكر وخنى لأنه ليس محل التمتع وبخلاف أزواج النبي ﷺ لأن تحريمهن ليس للمحرمة بل لشرفه ﷺ وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وملاعنته لطر وتحريمها عليه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالظهار وفي معناه ماهر في الضمان وذلك إما (صريح كأنت أو رأسك أو يدك) ولو بدون على (كظهر أمي أو كجسمي أو يديها) لاشتهارها في معنى ما ذكر (أو كناية كأنت كأمي أو كينيها أو غيرها مما يذكر للكرامة) كمراسها وروحها لاحتمالها المظاهر وغيره وتعبري بذلك أعم مما عبر به (وصح توقيته) كأنت كظهر أمي يوما أو شهرا تعليقا لليمين فأنت كظهر أمي خمسة أشهر ظهار مؤقت لذلك وإيلاء لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر (و) صح (تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم

الدرك وقول الشارح من ثبوته لاحالا بل عند شرطه وقول السبكي من نفيه مطلقا فان أراد تقدم الظهار لم يكن مولى لاحق بظهار اتفاقا لأنه لو قدم الوطء انحل التعليق اتفاقا وان أراد أنه إذا تقدم اليهما تعلق العتق بالآخر فلا ترتيب فيما يقدمه ولا ينحل التعليق فان لم تعلم له إرادة لإطلاق لتعذر مراجعته فلا عتق ولا إيلاء مطلقا كما مر

هذا ما يتعلق بمسئلة توسط الجزاء أما إذا نوال الشرطان فان كان بعير عطف كان قال إن وطئت إن ظاهرت فبدي حر عن ظهاري أو قدم الجزاء حكم بالإيلاء إذا ظاهر وبالحال التعليق إذا وطئ بدون مراجعة عملا بمقتضى الصيغة لغة من أن الشرط الثاني شرط لجملة

فظاهر منها فظاهر إن نسكها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي أجنبية فلا إن أرادها وظاهر قبل نسكها أو أنت طالق كظهر أمي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقما والأفلاطلاق ققط .

(فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير مؤقت من غير رجعية أن يمسكها بعده زمن إمكان فرقة فلو اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو ارتد متصلا ثم أسلم فلا عود بإسلام بل بعده وفي مؤقت بحسب حشفة في الددة ويجب نزع

الأول وجزائه ما يذكر له إرادة تخالف ذلك والاعمال بتقضيها على نسق ماسبق فإن ذكر أنه أطلق فكما لو أراد تقدم الظهار حملا على الاستعمال للنوى ولذا لم تلزم المراجعة هنا بخلافها في توسط الجزاء فان الصيغة فيه محتملة للأمرين وحملها عند الإطلاق على ما تقدم الوطء إنما هو لقربة لفظية لا لاستعمال

كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما قبل التطبيق (فلو قال إن ظهرت من ضرتك فانت كظهر أمي فظاهر) منها (فظاهر منها) عملا يقتضي التعزيز والتعليق (أو) قال إن ظهرت (من فلانة) فانت كظهر أمي (وفلانة أجنبية أو) إن ظهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أمي (فظاهر منها فظاهر) من زوجته (إن نسكها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهورها منها (أو أراد اللفظ) أي إن تلفظت بالظهار منها لوجود المطلق عليه بخلاف ما إذا لم ينسكها قبل ولم رد اللفظ لا تنفاه الملق عليه وهو الظهار الشرعي (أو) قال إن ظهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أمي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون ظهارا من زوجته لاستحالة اجتماع ماعلق بظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (الا إن أرادها) أي اللفظ (وظاهر قبل نسكها) فظاهر من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال (أنت طالق كظهر أمي ونوى بالثاني معناه) ولومع معنى الأول بأن نوى بالأول طلاقا أو أطلق وبالثاني ظهارا ولومع الآخر أونوى بكل منهما ظهارا ولومع الطلاق أونوى بالأول غيرها وبالثاني ظهارا ولومع الطلاق (والطلاق) فيها (رجعي وقما) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية كظهر أمي لأن يكون كناية فيه فانه إذا قصده قدرت كلمة الخطاب بحسب بصيركائه قال أنت طالق أنت كظهر أمي (والا) بأن أطلق فيها أونوى بهما طلاقا أو ظهارا أوهما أونوى بكل منهما الآخر أو الطلاق أو نواهما أو غيرها بالأول ونوى بالثاني طلاقا أو أطلق الثاني ونوى بالأول معناه أو معنى الآخر أو معناه أو غيرها أو أطلق الأول ونواهما بالثاني أونوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرها أو كان الطلاق باثنا (فالطلاق) يقع لإتيانه بصريح لفظه (ققط) أي دون الظهار لا تنفاه الزوجية في الأخيرة ولم يدم استعمال لفظ الظهار مع عدم نيته بلفظه في غيرها ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظهار وعكسه كالمع في الطلاق قال الرافعي فيا إذا نوى بكل الآخر ويمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع بطلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقا غير القدي أو قعه وكلامهم فيها إذا لم ينوبوا بذلك فلا منافاة ومسئلة نيته بكل منهما الظهار أو الطلاق مع مسئلة إطلاقه لأحدهما ومسئلة نيته بغيرهما من زيادتي .

(فصل) في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معها . يجب (على مظاهر عاد كفارة وإن فارة) بها بعد بطلاق أو غيره لآية السابقة (والعود في) ظهار غير مؤقت من غير رجعية أن يمسكها بعده أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في الملق (زمن إمكان فرقة) ولم يفارق لأن العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هيته ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود لأنه الجزء الأخير أو جهوا أو أجمع منها الأول (فلو اتصل به) أي بظهاره (جنونه) أو إغماؤه (أو فرقة) بموت أو قسح من أحدهما بمقتضيه كعب بأحدهما ولما نكحها وقدم سبق القذف والمراجعة للقاضي ظهاره أو بانقضاء كدة قبل دخول وملسكها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود) لتغير العراق في الأولين وفوات الإمساك في فرقة اللوت واتفاله في البقية (و) العود في ظهار غير مؤقت (من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في العدة (فلا عود بإسلام بل بعده) والفرق أن الرجعية إمساك في ذلك النكاح والإسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به إمساك وإنما يحصل بعده (و) العود (في) ظهار (مؤقت) يحصل (بمعيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (في الددة) لا بإمساك لحصول المخالفة لما قاله به دون الإمساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد الددة (ويجب) في العود به وإن حل (نزع) لما فيه كما لو قال

لنوى ذلك أن تقول بل الاستعمال لنوى بناء على ما نقله الشارح من المفسرين وحيث أنه يكون القياس عدم لزوم المراجعة في توسط الجزاء أيضا إلا أن يرق بكثرة الاستعمال وشهرته عند توالي الشرطين قد بدّر فان توالى الشرطان

وحرّم قبل تكفير أو  
مضى مؤقت تمتع حرم  
بعض ولو ظاهر من  
أربع بكلمة فإن أسكن  
فأربع كفارات أو  
بأربع فائد من غير  
أخيرة أو كرر في امرأة  
متصلا تعدد إن قصد  
استثنا فهو به عائد.  
(كتاب الكفارة)

بعطف فإن كان بالواو  
كان وطئت وإن  
ظاهرت فبدي حرع  
ظهارى فهو مول حالا  
لأن العبد يعتق بأى  
وصف تقدم حتى لو قال  
فى الجزء فانت طالق  
طلقت بكل وصف  
طلقة كما قاله فى الروض  
ققول بعضهم العطف  
بالواو كالعطف فى كونه  
لا يكون موليا حتى  
يظاهر بحمل على ما إذا  
أراد اجتماع الوصفين  
فإن كان العطف بالفاء  
أو ثم لم يكن موليا إلا  
قول التقريب ويعتق  
العبد إن رتب مع  
القول فى الأول ومع  
انفصال فى الثانى كذا  
أفاده فى الروض.

إن وطئت فانت طالق لحرمه الوطء قبل التكفير أو اقضاء اللعة واستمرار الوطء ووطء (وحرّم قبل تكفير  
أو مضى) مدة ظهار (مؤقت تمتع حرم محض) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة قطع لأن  
الظهار معنى لا يحل بالملك كالحيض ولأنه تعالى أوجب التكفير فى الآية قبل الفاس حيث قال فى الاعتاق والصوم  
من قبل أن يتأسا ويقدّر مثله فى الطعام حلالا لطلاق على القيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لرجل ظاهر من امرأته وواقعها لا تحربها حتى تكفروا والتكفير مضى مدة الوقت لانتهائها بها كاتقرر  
وحمل الفاس هنا شبه الظهار بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كاتقرر ومن حمله على الوطء ألحق به  
التمتع بغيره فيما بينها وبه جزم القاضى وقيل الرافى رجيحه عن الامام وزججه فى الشرح الصغير بخلافه  
فيأعده ذلك فيجوز وعليه يحمل إطلاق الأصل تبعاً للأكثرين تصحيح جواز التمتع وللحق للذكور مع  
قولى أو مضى مؤقّت من زيادته (ولو ظاهر من أربع بكلمة) كأنّ كنظم زامى لظاهر من وجود لفظه  
الصريح (فإن أسكن فأربع كفارات) لوجود سببها (أو) ظاهر منهن (بأربع) من كلات ولو متوالية  
(فائدة من غير أخيرة) أما فى التوالية فلا مساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه وأما فى غيرهما فظاهر فإن  
أسكن الرابعة فأربع كفارات وإلا ثلاث (أو كرر) لفظ الظهار (فى امرأة) تكرار (متصلا تعدد) الظهار  
(إن قصد استثنا) فيتعدد جدد للساقب أما إذا قصد تأكيده أو أطلق فلا تعدد بخلاف ما لو أطلق  
فى الطلاق فهو بازاله الملك ومسئلة الإطلاق من زيادته فلو قصد البعض تأكيده وبالعض استثنا فأعطى  
كل منها حكمه وخرج بالتصل للفصل فانه تعدد الظهار فيه مطلقا (وهو) أى للظاهر (به) أى  
بالاستثنا (عائد) بكل مرة استأنفها للاسكاف زمنها.

### (كتاب الكفارة)

من الكفر وهو السر لاها السر الدنّب ومنه الكفر لأنه يستراحق (تجب نيّتها) بأن ينوى الاعتاق أو الصوم  
أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتمييز عن غيرها كنذر فلا يكتفى الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو  
الاطعام الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها وبذلك علم أنه لا يجب اقترانها بشى من ذلك بل يجوز تقديمها  
وهو ما قبله فى المجموع فى باب قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه بل صوبه وقال إنه ظاهر النص لكنه  
صح بما لرافى هنا أنه يجب اقترانها به فى غير الصوم وإذا قدمها واجب قرنها جزل لئلا كافى الزكاة وعلم  
أبنا أنه لا يجب تعيينها بأن قيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارة تاكل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع  
عن إحداها وانما لم يشترط تعيينها فى النية بخلاف الصلاة لأنها فى معظم خصاها نازعة الى الترامات فاكنتى فيها  
بأصل النية فإن عين فيها وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة ظهار لم تجزه والكافر كالسلم  
فى الاعتاق والاطعام والكسوة إلا أن نيته لا تميز لا للتقريب ويمكن ملكه رقية مؤمنة كأن يسلّم عبدا أو عبد  
موره فيملكه أو يقول لسلم اعتق عبدك عن كفارتى فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتمنّيه قرينة ولا  
يتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام وإذا لم يملك وهو مظاهر موصّر رقية مؤمنة لا يحل له ووطء قتل  
فتركه أو قتاله أسلم ثم اعتق وعلم أيضا أنه لا يجب نية القرض لأنها لا تكون الا فرسا (وهى) أى الكفارة  
(غيره فى عين وستانى) فى الأيمان ومنها الإلام ولعان وإن لم يكن فيه كفارة ونذر لاجل كاهى معروف فى حالها  
(ومرّة فى ظهار وجماع) فى نهار رمضان (وقتل وخصالها) أى كفارة الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم ثم اطعام  
على ما بينها بقولى (اعتاق رقية مؤمنة) فلا تجزى كافرة قال تعالى فى كفارة القتل فتحرير رقية مؤمنة  
والحق بها غير هاتيا سا عليها بجماع حرمة سببها من القتل والجماع فى رمضان والظهار أو حلالا لطلاق على القيد  
كافى حمل الطلاق فى قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على القيد فى قوله تعالى وأشهدوا ذوى  
عدي منكم (بلا عوض) فإن كان بعوض كأنه حر عن كفارتى إن أعطيتى أو أعطانى زيد كذا لم يجرعها



لأنه لم يجرّد الإعتاق لها بل ضم إليها قصد المهرض (و) بلا (عيب يخل بعمل) بإخلاصنا لأن القصد من  
 إعتاق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائفه الأحرار من المبادات وغيره فلو كان ذلك لما حصل بقدرته على القيام  
 بكفائته وإلا صار كالأعلى نفسه أو غيره (فيجزى صغير) ولو كان يوم لإطلاق الآية ولأنه يرجى كبره فهو  
 كالمهرض يرجى رؤيته والفرق الفرقة حيث لا يجرى فيها الصغير لأنها حق آدمي ولأن غرضه الشيء خياره (وأقرع  
 وأصرح يمكنه تباع متى) بأن يكون عرجه غير شديد (وأعور) لم يضعف عوره بصريته السليمة ضففا  
 يخل بالعمل (وأصم) وآخرى فيهم الإشارة ونهم عنه (وأختم وفاقد أذنه وأصابع رجله) لأن  
 فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يديه (ولا) فاقد رجل أو خصر وبصر من يده أو أمتلئين من كل  
 منها (وهذا من زيادته) (أو) فاقد أمتلئين (من) أصبع غيرها (أو) فاقد (أعلة) (إيها) لا يخل كل من الصفات  
 للذكورة بالعمل وعظم بذلك أنه لا يجرى زمن ولا فاقد يده ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من إبهام وسبابة  
 ووسطى وأنه يجرى فاقد خصر من يده وبصر من الأخرى وفاقد أمتلئين من غير الإبهام فلو فقدت أمانه العليا  
 من الأصابع الأربع أجزأه ولا يجرى الحنين وإن انفصل بمون ستة أشهر من الاعتاق لأنه لا يحل حكم الحى  
 (ولا مرض لا يرجى) برؤه (ولم يبرأ) كذا يسلوهرم بخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه إذا برى  
 أمانى الأولى فلو جود الرجاء عند الاعتاق وأمانى الثانية فلأن النع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف  
 ماله أعتق أعمى فأصر فإنه لا يجرى والفرق تحقق اليأس في العنى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض  
 (ولا يمنون إفاقة أقل) من جنونه تطليلا لكثير بخلاف يمنون إفاقة أكثر أو استوى فيه الأمران  
 فيجزى (ويجزى معلق) عتقه (بصفة) كدبر بأن ينجز عتقه بنية الكفارة أو يسلقه كذلك بصفة أخرى  
 وتوجد قبل الأولى وذلك لنفوذ صرفة فيه كالأول كان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة  
 الاجزاء فلو قال لم يده الكافر إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتى فأسلم لم يجرى (وتصفار يقين) أعتقهما  
 عن كفارته (وباقية) أو باقى أحدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) مصرا كان المعلق أو مصرا  
 (أو) رقيق لكن (سرى) إليه العتق بأن كان الباقي له أو لغيره وهو موسر بخلاف ما إذا كان مصرا والفرق  
 أنه حصل مقصود العتق من التخلص من الرق في الأول دون الثاني وهذه من زيادته (ورقيقاء) إذا أعتقهما  
 (عن كفارته) سواء أصرح بالتشقيص كأن قال عن كل من الكفارين نصف ذل نصف ذل أو هو ما اقتصر  
 عليه الأصل أم أطلق كما صرح به الإمام ويقع العتق مشقفاً في الأولى وغير مشقفاً في الثانية وذلك لحصول  
 المقصود من إعتاق الرقيقين عن الكفارين بذلك (لجعل العتق المعلق كفارة) عند وجود الصفة كأن  
 يقول رقيقه إن دخلت الدار فأنت حر ثم يقول ثانياً إن دخلتها فأنت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا يجرى عن  
 كفارته لأنه مستحق العتق بالتعلق الأول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا صحيح كتابة  
 لأن عتقهما مستحق بالابلا والكتابة فيقع عنهم دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيجزى عتقه  
 عن الكفارة ولا من حقق عليه بملكه بأن يكون أصلاً أو فرعاً فلو ملكه بنية كفارة لم يجره لأن عتقه مستحق  
 بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا يشتري بشرط العتق لأن عتقه مستحق بالشرط ولما ذكرنا  
 حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض ثم استظهرنا ذكر حكمه في غيرها تبعهم كالأصل في ذلك قللت (وإعتاق  
 عيال تخلص) أى فهو من جانب الملك معاوضة يشوبها تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة تشوبها جائلة  
 (قلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك أو عبدك) ولو مع قوله عنك (بكذا فأعتق) أى قورا (فقد) الاعتاق (به)  
 لالتزامه إياه وكان ذلك اقتداء من المستدعى باختلاف الاجنبى (أو) قال (أعتقه) أى عبدك (عنى بكذا) ففعل  
 ملكه الطالب به ثم عتق عنه (لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكانه قال بعينه بكفا وأعتقه عنى  
 وقد أجابه فيعتق عنه بعد ملكه أمالو قال أعتق أم ولدك عنى بكذا ففعل فإن الاعتاق نفذ عن السيد لا عن

وعيب يخل بعمل  
 فيجزى صغير وأقرع  
 وأصرح يمكنه تباع  
 متى وأعور وأصم  
 وأختم وفاقد أذنه  
 وأذنيه وأصابع رجله  
 لا رجل أو خصر  
 وبصر من يده وأمتلئين  
 من كل منهما أو من  
 إصبع غيرها أو أمتلئين  
 إبهام ولا مرض لا يرجى  
 ولم يبرأ ولا يمنون  
 إفاقة أقل ويجزى  
 معلق بصفة ونصفا  
 رقيقين باقية حراً أو  
 سرى ورقيقاء عن  
 كفارته لا حصل  
 العتق للمعلق كفارة  
 ولا مستحق عتق  
 وإعتاق عيال تخلص فلو  
 قال أعتق أم ولدك أو  
 عبدك بكذا فأعتق  
 فقد به أو أعتقه عنى  
 بكذا ففعل ملكه  
 الطالب به ثم عتق عنه



الطالب ولا عوض ( وإعما يلزم الاعتاق ) عن الكفارة ( من ملك رقيقا أو ثمنه فاضلا عن كفاية مومنه )  
من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى ونحوها إذا لم يلحقه بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد وإعما فهو تنوع  
رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن تقديره بالمر العال وأما تقدير سنة وصوب في  
الروضة منها الثاني وقضية ذلك أنه لا تقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وحزم الغوى في فتاويه الثاني  
على قياس ما صنع في الزكاة أمامن لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر أو ضحامة  
مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم ( فلا يلزمه بيع ضيعة ) أى عقار  
( ورأس مال ) لتجارة ( وماشية لا يفضل دخلها ) من غلة الضيعة وريح مال التجارة وفوائد الماشية من نتاج  
أو غيره ( عن تلك ) أى كفاية مومنه لتحصيل رقيق يتفق لحاجته إليها ليعدل إلى الصوم فإن فضل دخلها  
عن تلك لزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي ( ولا ) بيع ( مسكن و رقيق قيسين ألقها ) لغير مفارقة  
المأوف ونفاسهما بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه ورقيقا يتقوه و ثمن الرقيق رقيقا يخدمه ورقيقا يتقوه  
فإن لم يألها ما وجب بيعها لتحصيل عبيد يتقوه ( ولا ) يلزمه ( شراء بعتن ) كأن وجد رقيقا لا يبيعه ماله إلا  
بما كثر من ثمن مثله ولا يعدل إلى الصوم بل عليه الصبر إلى أن يجد ثمنه للثل ( فإن عجز ) الكفر عن إعتاق  
حسا أو شرعا ( وقت أداء ) للكفارة ( صام شهرين ولاء ) عن كفارة تفرق لا يكفر إلا بالصوم لأنه معسر إذ  
لا يملك شيئا ولسيدته من الصوم أن أضربه إلا في كفارة الظهار لتضرره بدوام التحريم وإعما اعتبر العجز  
وقت الأداء لا وقت الوجوب قياسا على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة ( وإن لم ينو ) أى الولاية  
لأنه هيئة في العبادة والمهية لا يجب التعرض لها في النية ( فإن انكسر ) الشهر ( الأول ) بأن ابتدأ بالصوم  
في أمثائه ( آتاه من الثالث ثلاثين ) لتعذر الرجوع فيه إلى الحلال ( وينقطع الولاية بفوات يوم ولو بعد )  
كمرض أو سفر فيجب الاستئناف ولو كان الفائت اليوم الأخير أو اليوم الذى نسبت النية له للآية ( لا )  
بفواته ( بنحو حيض وجنون ) من نفاس وإغماء مستغرق لمنافاة كل منها للصوم ولأن الحيض لا تغلوعه ذات  
الأقراء في الشهرين غالباً والحق به النفاس والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر وتعبيرى بالعدول عنهم من تعبيره  
بالمريض ونحو من زيادتي وذكر أو صاف الرقة ومعتهقها والصوم من زيادتي في كفارة الجماع ( فإن عجز )  
عن صوم أو ولاء ( لمرض يدوم شهرين ظنا ) أى بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء وهذا  
ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجى زواله الذى اقتصر عليه الأصل ( أو لمشقة شديدة )  
تلحقه بالصوم أو بولائه ( ولو ) كانت المشقة ( بشيق ) وهو شدة الغلة أى شدة الوطء ( أو خوف زيادة  
مرض ملك في ) كفارة ( ظهار وجماع ستين مسكنا أهل زكاة مدامدا ) للآية السابقة وإنما لم يحز ترك  
صوم رمضان بعد الشبق لأنه لا بد له والمساكين شامل للفقير كحسه كاتقرر في قسم الزكاة واختير التعبير  
بالمساكين تأسيلا بالكتاب العزيز وخرج بأهل زكاة غيره فلا يحزى دفعها للكافر ولا لها شئ ومطلبي ولا  
لموالها ولا لمن تلزمه مؤتولا لرقيق لأنها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة تعبيرى بذلك أولى من  
قوله لا كافر ولا هاشميا ومطلبي ومن اقتصره في كفارة الجماع على العيال وأما خبر فاطمة أهلك السابق  
في الصوم فقول كآيته في شرح الروض وغيره وتعبيرى بملك أولى من قوله كفر بالطعام لإخراج مالو غدا  
أو عشاءم بذلك فإنه لا يكتفى وتكررى مدامدا من زيادتي ليخرج مالو فوات بينهم فإنه لا يكتفى أما كفارة القتل  
فلا عليك فيها اقتصار على الوارد فيها من الاعتاق ثم الصوم والطلاق وإنما يحمل على القيد في الأوصاف دون  
الأصول كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقيدها بالرافعي في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على  
ذكرهما في الوضوء وعليك ما ذكر يكون ( من جنس فطرة ) كبر وشعر وأقط ولين فلا يحزى لحم ودقيق  
وسويق وهذا مع قول مدامدا من زيادتي في كفارة الجماع ( فإن عجز ) عن جميع حصالة الكفارة

وإعما يلزم الاعتاق من  
ملك رقيقا أو ثمنه  
فاضلا عن كفاية مومنه  
فلا يلزمه بيع ضيعة  
ورأس مال وماشية  
لا يفضل دخلها عن  
تلك ولا مسكن ورقيق  
قيسين ألقها ولا شراء  
بعتن فإن عجز وقت  
أداء صام شهرين ولاء  
وإن لم ينو فإن انكسر  
الأول آتاه من الثالث  
ثلاثين وينقطع الولاية  
بفوات يوم ولو بعد  
لابنحو حيض وجنون  
فإن عجز لمرض يدوم  
شهرين ظنا أو لمشقة  
شديدة ولو بشيق أو  
خوف زيادة مرض  
ملك في ظهار وجماع  
ستين مسكنا أهل  
زكاة مدامدا من  
جنس فطرة فإن عجز

(لم تسقط) أي الكفارة عنه بل هي باقية في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه له مع إخباره بسجزه فدل على أنها باقية في الذمة حينئذ (فإذا قدر على خصلة) من خصلها (فصلها) ولا يتبعض المتق ولا الصوم بخلاف الإطعام حتى لو وجد بسن مد أخرجه لأنه لا بد له وبقي الباقي في ذمته وقولي فإن عجز إلى آخره من زيادتي في كفارة غير الجامع .

### (كتاب اللعان والقذف)

بمعجمته وهولته الرمي وشرا الرمي بالزنا في معرض التحير وذكرة في الترجمة من زيادتي واللعان لغة مصدر لاعن وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والإبعاد وشرا كالتعامل معاملة جعلت حجة المضطر إلى قذف من لطم فرأته والحق المار به أو إلى نفي ولد ككسائي وحيت لعانا لاشتهالها على كلمة اللعن ولأن كلامي للتلاعنين يعد عن الآخر بها إذ يحرم النكاح بينهما أبدا وأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب نزولها ذكرته في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ما اشتهر فيه (كرنيت) ولومع قوله في الجبل (ويا زاني ويا زانية وزني ذكر كرك أو فرجك) أو بدلك وإن كسر التاء والكاف في خطاب الرجل أو قبحهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يا زانية وللرأة يا زاني لأن اللعن في ذلك لا يمنع القهم ولا يدفع العار (وكرمي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (بفرج محرم) بأن وصف الإيلاج فيه بالتحريم (أو) بإيلاج ذلك (بدر) لأن لم يصف الأول بتحريم فليس بصريح تصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء أخوطب بذلك رجل أو امرأة كأن يقال له أولحت في فرج محرم أو دبر أو أوجلي دبرك ولها أوجلي فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إيلاجي في فرج حليته الحائض أو المحرمة تصدق يمينه (و) كقوله (لحنق زنا فرجك) فان ذكر أحدهما فكنا يتوهما من زيادتي (و) كقوله (لولد غيره لست ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (إلا لحنق بلعان) بغير ذمته بقولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه الثاني فليس صريحا بل كتابية فيستل فان قال أردت تصديق النافي في نسبة أمه إلى الزنا قاذف لها أو أردت أن الثاني نفاها أو اتقى نسبة منه شرعا أو أنه لا يشبه خلقا أو خلقا تصدق يمينته ويرزق للإيذاء أمالو قاله لحنق يمد استلحاقه فصريح إلا أن يدعى احتمالا محتملا كقوله لم يكن ابنه حين نفاه فيصدق يمينه (وكنايته كزناات وزناات في الجبل) بالمعز فيها لأن الزن هو الصعود بخلاف زناات في البيت بالمعز فصريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة وأن هذا كلام البغوي وأن غيره قال إن لم يكن البيت مدرج بمد إليه فيها فصريح قطعا وإن كان فوجها انتهى وأوجهها أنه كناية (و) كقوله لغيره (زني بك) أو رجلك (أو يا فاجر) أو يا فاسق أو يا فاجرا أو يا فاسقة (وأنت تحبين الحلو أو لم أحبك بكرا) سواء أقاله لزوجته أم لغيرها وإن أوم كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه أنها مصورة بمن لم يعلم لها تقدم اقتضاها من علم فلا صريح ولا كناية (ولعربي يا نهطى) نسبة للأبناط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سمو بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أي إخراجها منها والقذف فيه إن أرادته لأم المخاطب حيث نسبته إلى غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يريد أنه لا يشبههم في السير والأخلاق وتسمي بالعمري أعم من تسميه بالقرشي (ولولته لست ابني) بخلافه في ولد غيره كما سأل الأب لاحتياجه إلى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويسئل فان قال أردت أنه من رنا قاذف لأمه أو أنه لا يشبهني خلقا أو خلقا تصدق يمينه (وتعرضه كيا ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا) وإن نواه لأن الية إغاثة إذا احتمل اللفظ للنوى ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الأحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح وإلا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية وإلا تعرض (وقوله) لغيره (زنت بك إقرار بزنا) على نفسه (وقذف) للسحاب (ولو قال لزوجته يا زانية قتالت) يازانية قتالت :

لم تسقط فإذا قدر على خصلة فصلها .

### (كتاب اللعان والقذف)

صريحه كزنت ويا زاني ويا زانية وزني ذكر كرك أو فرجك وكرمي بإيلاج حشفة بفرج محرم أو دبر ولحنق زني فرجك ولولد غيره لست ابن فلان إلا لحنق بلعان ولم يستلحق وكنايته كزناات وزناات في الجبل وزني بذلك أو يا فاجر وأنت تحبين الحلو أو لم أحبك بكرا ولعربي يا نهطى ولولته لست ابني وتعرضه كيا ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا وقوله زنت بك إقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته يازانية قتالت :

جوابا (زيت بك أو أنت أزني مني قاذف) لها لإتيانه بلفظ القذف الصريح (وكانية) في قذفه لا احتمال أن يريد إثبات الزنا فتكون في الأولى مقررة وقاذفة للزوج ويسقط بإقرارها حد القذف عنه ويعزر وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني إليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يظاني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فأنت زان أيضا أو أزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في إرادتها ذلك يمينها (أو) قالت جوابا أو ابتداء (زيت وأنت أزني مني فقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط بإقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لآية والذين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لأنه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كان القذوف فيهما زوجة أم لا وسيأتي بيان الحد بشرطه في باب بيان التعزير في آخر الأثرية (والمحصن مكلف) ومثله السكران (حرم سلم عفيف عن زنا ووطء محرما مملوك) له (و) وطء (دبر حلية) له بأن لم يوطأ أو وطئ وطأ غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليته في دبرها أو محرما مملوكا له كأخته أو عمته من نسب أو رضاع فليس بمحصن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلا ينفى منه وبذلك علم أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أوفى حيض أو نفاس أو أمته للزوجة أو المعتدة أو أمة ولله أو منكوبة بلاوى أو شهود وإن كان حراما لا تنفاه ما ذكره وتقيام لذلك في الأولى والثانية بأقسامهما وقول دبر حلية من زيادتي (فان فعل) شيئا من ذلك بأن وطئ أو طأ يسقط العفة لم يحد محصنا وإن تاب وحسن حاله (ولم يحد قاذفه) لأن العرض إذا انحزم بذلك لم تنسد ثلثه سواء أقذفه بذلك الزنا مثلا أم زنا آخر أم أطلق (أو ارتد حد) قاذفه والفرق أن الزنا مثلا يكتفى بما يمكن قطوره يدل على سبق مثله غالبا والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالبا فظاهر أنها لا يدل على سبق الإخفاء غالبا وتعميري بفعل أهم من تبينه زنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من أحد وتعزير (كل الورثة) حتى الزوجان لأن ذلك حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمي به وحق الآدمي شأنه ذلك ولو كان للقذوف رقيقا ومات قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده (ويسقط بفغو) عنه منهم أو من القذوف بأن قذف حياتهم عاقبل موته وإرث القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه أو عن بضه (فللباق كله) أى استيفاء كله لأنه حتى ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بفغو بعضهم بأن القود بدلا يبدل إليه وهو الذية بخلاف موجب القذف ولأن موجه ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردي بأن لبعضهم أن ينفرد بطلبه الكل واستيفائه سواء أحضر الباقيون وكذا أم لا وتعميري بالموجب أهم من تبينه بالحد .

(فصل) في قذف الزوج زوجته (له قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآها بعينه (أو ظنه) ظنا (مؤكدا) كشيع زناها يزيد مع قرينة كأن رآها بخلاوة) ورآها تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشيع لأنه قد يشيعه عدو لها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد القرينة كالقرينة للذكورة لأنه ربما دخل بيتها بالخوف أو سرقة أو طمع وإنما جاز له القذف حيثئذ الرتب عليه اللعان الذي يخلص به من الحد لاحتياجه إلى الانتقام منها للخطيئتها فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو إقرار أو الأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كررها هذا كله حيث لا ولد (فان أتم بوله فان علم أو ظن) ظنا مؤكدا (أنه ليس منه) مع إمكان كونه منه ظاهرا (بأن لم يظاها أو ولدته لدون ستة أشهر) من وطء التي هي أقل مدة الحمل ولا أكثر منها من العقد (أو لقوى أربع سنين من وطء) التي هي أكثر مدة الحمل وفي معنى الوطء استدخال التي (أو لما بينهما) أى بين دون ستة أشهر ولقوى أربع سنين (منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزمه نفيه) لأن تركه يتضمن استلحاحه واستلحاح من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وهو في الأخيرة ما صححه في أصل الروضة والذي صححه في الأصل كالشرح الصغير فيها

زيت بك أو أنت أزني  
من قاذف ، وكانية أو  
زيت وأنت أزني مني  
فقرة وقاذفة ومن  
قذف محصنا حد أو  
غيره عزز . والمحصن  
مكلف حرم سلم عفيف  
عن زنا ووطء محرر  
مملوك ودبر حلية فان  
فعل لم يحد قاذفه أو ارتد  
حد ويرث موجب  
قذف كل الورثة  
ويسقط بفغو ولو عفا  
بعضهم فللباق كله .  
(فصل) له قذف  
زوجة علم زناها أو ظنه  
مؤكدا كشيع زناها  
يزيد مع قرينة كأن  
رآها بخلاوة فان أتم  
بوله فان علم أو ظن أنه  
ليس منه بأن لم يظاها أو  
ولدته لدون ستة أشهر  
أو لقوى أربع سنين  
من وطء أو لما بينهما  
منه ومن زنا بعد  
استبراء بحبضة لزمه  
نفيه

حل النفي لسكن الأولى له أن لا ينفيه لأن الحامل قد تحيض وطريق نفية اللعان المسبوق بالقذف فيلزم أن  
أيضا وإنما يلزمه قذفها إذا علم زناها أو ظنه كما في جوازه وإلا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من  
وطء شبهة أو زوج قبله (وإلا) أي وإن لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من الزنا  
أولفوقه ودون فوق أربع سنين منه ومن الوطء بلا استبراء وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن  
زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفية  
رعاية للفراش ولا عبرة بريئة يجدها في نفسه وإنما اعتبرت اللدة فيما ذكر من الزنا لامن الاستبراء لأنه  
مستند للعان فإذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء تبين أنه ليس من ذلك  
الزنا قصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيّد  
بما مر ومن اعتبار اللدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضات إذا بالثاني طي من اعتبار اللدة من الاستبراء  
والذي صححه الأصل حل النفي واعتبار اللدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرمان وإن علم زناها  
وقال الإمام القياس جوازها انتقاما منها كما إذا لم يكن ولد وعارضوه بأن الولد يتضرر بنسبة أمه إلى  
الزنا وإثباته عليها باللعان لأنه يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يمتثل هذا الضرر لغرض الانتقام  
والفراق يمكن بالطلاق وظاهر أن وطء شبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كما  
لو) وطئ\* و (عزل) فإنه يحرم به ما ذكر رعاية للفراش ولأن الماء قد يسبق إلى الرحم من غير أن  
يخص به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الأصل .

(فصل) في كيفية اللعان وشروطه وعمرته . والأصل فيه الآيات الساجدة وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق  
عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعانه) أي الزوج (قوله أربعا) من اللرات (أشهد بالله إني لمن  
الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (أن لعنة الله على من كان من  
الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا هذا إن حضرت (فان غابت ميزها) عن غيرها  
باسمها ورفع نسبها وكثرت كلمات الشهادة لتأكيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود  
من غيرهم ليقام عليها الحد وهو في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فتؤكدة لمقاد الأربع (وان نفي  
ولدا قال في كل) من الكلمات الخمس (وأن ولدها أو هذا الولد) إن حضر (من زنا) وإن لم يقل ليس  
منى حملا لفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد  
منه لاحتمال أن يستند أن الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاختصار عليه فلا يكفي لاحتمال  
أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقا ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات ان احتاج في نفية إلى إعادة  
اللعان ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعد) أربعا (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما  
رماني به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله على من كان من الصادقين فيما  
رماني به من الزنا للآيات السابقات وتشير إليه في الحضور وتميزه في القية كما في جانبها في الكلمات الخمس  
ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبيه والغضب بجانبيه لأن جريمة  
الزنا أتبع من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن غضب الله أغلظ من لعنة نخلت  
للرأة بالترام أغلظ العقوبتين هذا كله إن كان قذف ولم تثبت عليه بيينة والابأن كان اللعان لنفي ولد كان  
احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بيينة قال في الأول فيما رميتها من إصابة غيري لما على فراشي  
وأن هذا الولد من تلك الإصابة إلى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي بإيها بالزنا إلى آخره  
ولا تلعن للمرأة في الأول إذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها وأفاد لفظ بعد اشتراط تأخر  
لعانها عن لعانه لأن لعانها لإسقاط العقوبة وإنما تجب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة بها إلى أن

وإلا حرم مع قذف  
ولعان كما لو عزل .  
(فصل) لعانه قوله  
أربعا: أشهد بالله إني لمن  
الصادقين فيما رميت به  
هذه من الزنا وخامسة  
أن لعنة الله على من  
كذب من الكاذبين  
فيه ، فإن غابت ميزها  
وإن نفي ولدا قال في كل:  
وإن ولدها أو هذا الولد  
من زنا ولعانها قولها  
بعده أشهد بالله إنه لمن  
الكاذبين فيما رماني به  
من الزنا وخامسة أن  
غضب الله على من كان  
من الصادقين فيه

تلاعن قبله وأفاد لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الأربع لما يأتي ولأن اللعن إن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تقديمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكرنا صرح به الأصل من أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كأن يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعاً للنظم الآيات السابقة وكالوله فيما ذكر الحمل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل أما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاض له) أي اللعان أي للكلمات فيقول له قل كذا ولها قولي كذا فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كالقاضي لأن له أن يتولى لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير عربية) وإن عرفها لأن اللعان عين أو شهادة وهما في اللغات سواء فإن لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجمان (و) صح (من) شخص (آخر) إشارة مفهومة أو كتابة (كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته إليه دونها لأن الناطقين يقومون بها ولأن الغلب في اللعان معنى اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن آخرس إشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر فإن لم يكن له واحدة منهما لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا يتحمل ديناً كالزنديق والهرى ويغلظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة أولى) إن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الإجابة فيه عند بعضهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن والغضب وإطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللعان (فيمكة بين الركن الأسود) والمقام (أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو السمي بالحطيم) ويأيلاء (أي بيت المقدس) عند الصخرة وبغيرها (من المدينة وغيرها على النبر) بالجامع وتعبيري بعلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنهما يصعدان النبر بخلاف تعبير الأصل عند (وياب مسجد لمسلم به حدث أكبر) حرمة مكشفيه ويخرج القاضي أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فإن أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وإن كان به حدث أكبر أو من في نحو الحيف تلويث المسجد وتعبيري بذلك موف بالعرض بخلاف قوله وحائض ياب مسجد (وببيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها) وهم النصارى في الأول واليهود في الثاني والمجوس في الثالث لأنهم يعظمونها كتعظيمنا المسجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها بما مر لأن المقصود تعظيم الواقعة وزجر السكاذب عن الكذب واليمين في الوضع الذي يعظمه الخالف أغلظ وتجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كما روعي في قبول الجزية (لا) بيت (صم لوثي) لأنه لا أصل له في الحرمة ولأن دخوله معصية بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرعى فلا عن بينهم في مجلس حكمه وصورته أن يدخلوا دارنا بأمان أو هدت وتوافوا إلينا والتغليظ في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماوردي (وجمع) أي وعصرة جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) لثبوت الزمانهم ويعتبر كونهم ممن يعرف لغة التلاعنين وكونهم من أهل الشهادة (و) سن (أن يعظهما قاض) ولونائبه كأن يقول إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويقرأ عليهما إن الذين يشتركون بعهد الله الآية (و) أن (يبالغ) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فإن الخامسة موجبة للعن ويقول لها مثل ذلك بلفظ الغضب لعلها ينزجران ويتركان فإن أيا لهنهما الخامسة (و) أن (يتلاعنا من قيام) ليراهما الناس ويشتهر أمرهما وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها (وشرطه) أي اللعان (زوج يصح طلاقه) على ما يأتي (ولو) سكران وذمياً وريقاً ومعدوداً في قذفه ولو (مرتداً بعد وطء) أو استدخال مني فيصح لعانه وإن قذف في الرده وأصر عليها في العدة لتبين وموعه في النكاح فإذا لم يصبر وكالوقذفها

وشرط ولاء الكلمات  
وتلقين قاض له وصح  
بغير عربية ومن  
آخرس إشارة مفهومة  
أو كتابة كقذف  
وسن تغليظ بزمان وهو  
بعد عصر وعصر جمعة  
أولى ومكان وهو  
أشرف بلده فيمكة بين  
الركن والمقام ويأيلاء  
عند الصخرة وبغيرها  
على النبر وياب  
مسجد لمسلم به حدث  
أكبر وببيعة وكنيسة  
وبيت نار لأهلها الأصم  
لوثي وجمع أقله أربعة  
وأن يعظهما قاض  
ويبالغ قبل الخامسة  
ويتلاعنا من قيام  
وشرطه زوج يصح  
طلاقه ولو مرتداً بعد  
وطء



زوجها شهادتها فيما إذا قذفها قبل الردة وأمر وكأولاً بأنها تم قذفها بنامضاف إلى حال النكاح فيما إذا قذفها في الردة وأمر وتم ولد ( لا إن أصرو قذف في ردة ولا ولد ) ثم فلا يصح لعانه لتبين الفرق من حين الردة مع وقوع القذف فيها ولا ولد ( ويلاعن ولو مع إمكان بيته زناها ) لأنه حجة كالبيته وصدا عن الأخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم من اشتراط تعذر البينة الإجماع فالآية مؤولة بأن يقال فإن لم يرغب في البينة فلا عن كقولها فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان على أن هذا القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقدا للبينة وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج القيد على سبب فيلاعن مطلقاً ( لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة ) لقذف ( وبانت ) منه بطلاق أو غيره لحاجته إلى ذلك ( ولد فيها ) أي العقوبة بطلب لها من الزوجة أو الزاني كما يعلم مما يأتي ( وإن بانت ولا ولد ) لحاجته إلى إظهار الصديق والانتقام منها ( إلا تعزير تأديب ) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ أو لصديق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بيته أو إقرار أولعان منه مع امتناعها منه فلا يلاعن فيها دفعه أما في الأولى فلتيقن كذبه فلا يمكن من الخلف على أنه صادق فيعزير لا للقذف لأنه كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عارا بل منعاً له من الإيذاء وللخوض في الباطل وأما في الثانية فلأن اللعان لإظهار الصديق وهو ظاهر فلا معنى له ولأن التعزير فيه للسب والإيذاء فأشبه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ والتعزير في غير ذلك وهو من جملة الستين منه يقال له تعزير تركذيب بأن كان لكذب ظاهر كقذف ذمية وأمة وصغيرة توطأ ولا يستوفي هذا التعزير إلا بطلب القذوفة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير التأديب في الطفلة المذكورة يستوفيه القاضي منعاً للقاذف بما مر وفي غيرها لا يستوفي إلا بطلب الغير وتعزير بما ذكر أولى من قوله إلا تعزير تأديب لكذب ( فلو ثبت زناها ) بيته أو إقرار ( أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب ) أي العقوبة ( أو جنت بعد قذفها ولا ولد ) في الصور الأربع ( فلا لعان ) لعدم الحاجة إليه لا انتقام بطلب العقوبة في الأخيرتين وسقوطها في البقية فإن كان ثم ولد فلا لعان لنفسه كما عرف وتعيير هنا وفيما يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير أهم من تعييره بالحد ( ويتعلق بلعانه انقضاء ) ظاهره أو باطنه كالزناح وتعيير بذلك أولى من تعييره بهرة ( وحرمة مؤبدية ) وإن أكره كذب نفسه لحبر النبي التلاعن لا يجتمعان أبداً ( وانتفاء نسب نساء ) بلعانه حيث كان وللسلفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ( وسقوط عقوبة ) من حد أو تعزير ( عنه لها والزاني ) بقيد زنده بقولي ( إن صماء فيه ) أي في لعانه للإيات السابقة في الأولى وقياساً عليها في الثانية ( و ) سقوط ( حصاتها في حقه ) لأن اللعان في حقه كالبيته ( إن لم يلاعن ) فإن لا عتلم تسقط حصاتها في حقه إن قذفها بغير ذلك الزنا لا إن قذفها به أو أطلق وخرج بقولي في حقه حصاتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصاتها إلى آخره من زيادتي ( و ) يتعلق بلعانه أيضاً ( وجوب عقوبة زناها ) عليها ولو ذمية لما مر ولقوله تعالى ويدبر أعين العذاب ( ولها لعان لدفعها ) أي العقوبة الثالثة بلعانه فإن أثبتها بيته فليس لها أن تلاعن لدفعها لأن اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة ( وإنما ينفي به ) أي بلعانه ولذا ( يمكن ) كونه ( منه ولو ميتاً ) لأن نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان ( وإلا ) أي وإن لم يمكن كونه منه ( كأن ولده لسته أشهر ) فأقول ( من العقد ) لا انتفاء من الوطء والوضع ( أو ) لا أكثر منها زناها ( طلق ) بجلسته ( أي مجلس العقد أو كان الزوج محسواً لا انتفاء إمكان الوطء أو نكح وهو بالشرع وهي بالمغرب لا انتفاء إمكان اجتماعهما ( فلا يلاعن لنفسه ) لا انتفاء إمكان كونه منه فهو منفي عنه بل لعان هذا إن كان الولد تلعماً وإلا فالمعتبر منفي الدالة المذكورة في الرجعة ( والنفي فوري ) كالدعي بجماع الضرر بالإمساك ( إلا لعذر ) كأن بطله الخبر ليلاً فأخرج حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعاً فأكل أو مريضاً أو مجوساً ولم يمكنه إعلام القاضي بذلك أو لم يجد فاحر فلا يسلط حقه إن ( تعسر ) عليه ( فيه إسهاد ) بأنه باق على النفي وإلا بطل

لا إن أصرو قذف في ردة ولا ولد ولا يلاعن ولو مع إمكان بيته زناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فيها وإن بانت ولا ولد إلا تعزير تأديب فلو ثبت زناها أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب أو جنت بعد قذفها ولا ولد فلا لعان ويتعلق بلعانه انقضاء وحرمة مؤبدية وانتفاء نسب نساء وسقوط عقوبة عنها وللزاني إن صماء فيه وحصاتها في حقه إن لم تلاعن وجوب عقوبة زناها ولها لعان لدفعها وإنما ينفي به إمكانه ولو ميتاً وإلا كأن ولده لسته أشهر من العقد وأطلق بجلسته فلا يلاعن لنفسه والنفي فوري إلا لعذر تعسر فيه إسهاد .

حقه كالأخيرا عذر فيلحقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفى حمل وانتظار وضعه) بقيد زنته بقولي (لتحققه) أي لتحقيق كونه ولما إذ ما يتوهم حملا فديكون ريحا فينفه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته وله أو أخرت رجاء وضعه ميتا فأكفي اللعان بطل حقه من النفى لتفريطه (فان) آخر (وقال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لأن الظاهر يواقفه بخلاف ما إذا لم يمكن كأن غاب واستفيض الوضع وانتشر ولو ادعى جهل النفى أو القورية تقرب إسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا صدق يمينه (لا) نفى (أحدتوأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر) بأن ولدتهما أو تخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لأن الله سبحانه وتعالى لم يحرم العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم إذا اشتمل على النطفة فلا يتأتى قبوله نفى آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لحوقا ولا انتفاء فلو نفى أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفية لحقة الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة الحقوق على النفى لأنه معمول به بعد النفى ولا كذلك النفى بعد الاستلحاق ولأن الولد يلحق بغیره استلحاقا عند إمكان كونه منه ولا يتنق عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنفى أما إذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فأكثر فهما حملان يصح نفى أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من أن الملقوق لا يقارن أول اللدة كما يؤخذ مما قدمته في الوصية (ولو هي بولد) كأن قيل له تمتعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يتضمن إقرارا كأمين أو نفى) بخلاف ما إذا أجب بما لا يتضمن إقرارا كقوله جزاك الله خير أو بآبارك عليك لأن الظاهر أنه قصد مكافأة الداء بالداء (ولو بانث منه) ثم قدفها (فان قدفها) بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح لاعن لنفى ولد) يمكن كونه منه كافي صلب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف إلى بعد النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها فان لم يكن ولدي يمكن كونه منه فلا لعان كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ (والا) بأن قدفها بزنا مضاف إلى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الأصل أو إلى ما بعد البينونة (فلا لعان) سواء أكان ثم ولد لتقصيره إذ كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى ما بعد النكاح أم لا إذ لا ضرورة إلى القذف (و) لكن (له إنشاؤه) أي القذف المطلق أو المضاف إلى بعد النكاح (ويلاعن لنفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك إن علم أو ظن أنه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب .

### ﴿ كتاب العدد ﴾

جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالبا وهي مدة تربيص فيها المرأة لفرقة رجمها أو للتباعد أو لتفحصها على زوج كسأني والأصل فيها قبل الإجماع الآيات والآية وشرعت صيانة للأنسب وتخصيتها لها من الاختلاط (تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج حن) بطلاق أو فسخ أو انقضاء لعان أو رضاع أو غيره (دخل منه المحترم أو وطئ) في فرج (ولو في دبر) بخلاف ما إذا لم يكن دخول منى ولا وطء ولو بعد خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة وإنما وجبت بدخول منيه لأنه كالوطء بل أولى لأنه أقرب إلى الملقوق من مجرد الوطء وخرج زيادتي المحترم غيره بأن ينزل الزوج منيه بزنا قد دخله الزوجة فرجها (أو تيقن براءه قرحم) كافي صغير أو صغيرة فان العدة تجب لعدم الأدلة ولأن الازال الذي به الملقوق خفي يسر تتبعه فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو إدخال النوى كما اكتفى في الترخص بالسفر وأعرض عن المشقة (فعدة حرة تحيض ثلاثة أقراء) ولو جلبت الحيض فيها بداء قال تعالى وللطلاقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متحيرة فتعد بأقراءها الردودة هي إليها من عادة وتميز وأقل حيض كما مرت في باب (والقروء) المراد به هنا (طهرين دمين) أي دم حيضين أو حيض وثلاثين أو ثمانين أخذنا من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمن الطهر لأن الطلاق في الحيض حرام

وله نفى حمل وانتظار وضعه لتحقيقه فان قال جهلت الوضع وأمكن حلف لأحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر ولو هي بولد فأجاب بما يتضمن إقرارا كأمين أو نفى لم ينف ولو بانث ثم قدفها بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح لاعن لنفى ولد والإفلا لعان وله إنشاؤه ويلاعن لنفيه .

﴿ كتاب العدد ﴾  
تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج حن دخل منه المحترم أو وطئ ولو في دبر أو تيقن براءه قرحم فعدة حرة تحيض ثلاثة أقراء ولو مستحاضة والقروء طهرين دمين .

كأمر وزمن العدة يعقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن إطلاقه على  
الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقرائها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه  
ويجمع على أقرء وقروء وأقرؤ (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت) عدتها (بطعن  
في حيضة ثالثة) لحصول الأقرء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرءا وطى فيه  
أم لا ولا يندق تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى: الحج أشهر معلومات . بشوال  
وذي القعدة وبعض ذي الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي تقتضي  
عدتها بالطنن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقرء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من  
العدة بل يتبين به انقضاؤها كأمر في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهر من لم تحض ولم تنفس فلا  
يحسب قرءا (و) عدة حرة (متحيرة) ولو متقطعة الدم بقيد زده بقولي (طلقت أول شهر) كأن علق  
الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاشتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا مع عظم  
مشقة الصبر إلى من اليأس أمالو طلقت في أثناءه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرءا لاشتماله  
على طهر لا محالة فتكمل بعده شهرين هلاليين وان بقي منه خمسة عشر يوما فأقل لم يحسب قرءا لاحتمال  
أنه حيض فتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية (و) عدة (غير حرة) تحيض ولو مبعدة أو مستحاضة غير  
متحيرة (قرآن) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وأما كملت القرء الثاني لتعذر تبعضه  
كالطلاق إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية  
فكحرة) فتكمل ثلاثة أقرء لأن الرجعية كالزوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق  
بخلاف ما اذا عتقت في عدة بيتونة لأنها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة  
(متحيرة بشرطها) السابق وهو أن تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في أثناءه والباقي أكثر من  
خمس عشر حسب قرءا فتكمل بعده شهر هلالى وإلا لم يحسب قرءا فتعد بعده شهرين هلاليين على  
التمد خلافا للبارزى في اكتفائه شهر ونصف وهذه من زيادى (و) عدة (حرة لم تحض أو يئست)  
من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى: واللاتى يئسن من الحيض  
من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن . أي فعدتهن كذلك (فان طلقت في أثناء  
شهر كملته من الرابع ثلاثين) يوما سواء أكان الشهر تاما أم ناقصا (و) عدة (غير حرة) لم تحض  
أو يئست (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرة وتعبيرى بغير حرة أعم من تبخيرها بأمة (ومن انقطع  
دمها) من حرة أو غيرها (ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعد بأقرء (أو يئأس) فبأشهر  
وإن طال صبرها لأن الأشهر إنما شرعت للى لم تحض وللآيسة وهذه غيرها (فلو حاضت من لم تحض)  
من حرة أو غيرها (أو) حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أى في الأشهر (فبأقرء) فتعد لانها الأصل  
في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنتقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان  
حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لأن حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللاتى  
لم يحضن أو الثانية قضيا تفصيل ذكرته بقولي (كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجها آخر فانها  
تعد بالأقرء لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لانقضاء عدتها طاهرا مع تعلق حق  
الزوج بها وللشروع في القصد كما إذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير  
الحرة فيمن لم يحض من زيادى (والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يلقنا خبره لا طوف  
نساء العالم ولا يأس عشرتها فقط وأقصاه اثنتان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) عدة (حامل  
وضعه) أى الحمل وإن لم يظهر إلا بعد خمسة أقرء أو أشهر لانها يدلان على البراءة ظنا والحمل يدل عليها

فان طلقت طاهرا  
انقضت بطعن في حيضة  
ثالثة أو حائضا في رابعة  
ومتحيرة طلقت أول  
شهر ثلاثة أشهر حالا  
وغير حرة قرآن فان  
عتقت في عدة رجعية  
فكحرة ومتحيرة  
بشرطها شهران وحرة  
لم تحض أو يئست ثلاثة  
أشهر فان طلقت في  
أثناء شهر كملته من  
الرابع ثلاثين وغير  
حرة شهر ونصف ومن  
انقطع دمها ولو بلا علة  
تصبر حتى تحيض  
أو يئأس فلو حاضت  
من لم تحض أو آيسة فيها  
فبأقرء كآيسة حاضت  
بعدها ولم تنكح  
والمعتبر يأس كل النساء  
وحامل وضعه

قطعا (حق ثانی توأمین) وتقدم ياتهما في الباب قال تعالى : وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو  
مخصص لقوله تعالى : وللطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصدمن العدة براءة الرحم وهي حاصلة  
بوضع الحمل (ولو) كان (ميتا أو مضغة تصور) لوقيت بأن أخبرها قوابل لظهورها عندهن كما لو كانت  
ظاهرة عند غيرهن أيضا لظهور يدا أو أصبح أو ظفر أو غيرها وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف مالمو  
شككن في أمها لحم آدمي وبخلافه العلقه لأنها لا تسمى حملا ولا علم كونها أصل آدمي هذا (إن نسب) الحمل  
(إلى ذى عدة ولو احتمالا كنفى بلعان) فلو لا عن حاملا ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وإن انتفى عنه  
ظاهر الإمكان كونه منه فإن لم يمكن نسبه إليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو حي أو مسح وامرأتها حامل  
فلا تمتد بوضع الحمل (ولو ارتابت) أى شكت وهي (في عدة) وجود (حمل) لثقل وحر كتحدهما (لم  
تتكح) آخر (حق نزول الريبة) فإن نكحت فالنكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (أو) ارتابت  
(جدها) أى بعد العدة (من صبر) عن النكاح (لنزول) الريبة والتصریح بالسن من زيادتي (فإن  
نكحت) قبل زوالها (أو ارتابت بعد نكاح) لآخر (لم يبطل) أى النكاح لانقضاء العدة ظاهرا  
(إلا أن تلبس لبون ستة أشهر من إمكان علوق) بعد عقده وهو أولى من قوله من عقده فيبتين بطلانه والولد  
لأول إن أمكن كونه منه بخلاف ما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول  
لأن الفراش الثاني تأخر فهو أقوى ولأن النكاح الثاني قد صح ظاهر أفلو ألحقنا الولد بالأول لبطل النكاح  
لوقوعه في العدة ولا سبيل إلى إبطال الماصح بالاحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فلأنت بولد لستة أشهر  
فأكثر من الوطء لحق بالواطئ لاقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا ذكره في الروضة وأصلها (ولو فارقتها)  
فراقا بئنا أو رجيا (فولدت لأربع سنين) فأقل من إمكان العلوق قبل الفراق ولم تتكح آخر أو نكحت  
ولم يمكن كون الولد من الثاني بقرينة ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف مالمو ولدت لأكثر منها لأن الحمل قد  
يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتبارى للعدة في هذه من وقت إمكان العلوق قبل الفراق  
لأمن الفراق الذي عبر به أكثر الأخحاب هو ما اعتمد الشيخان حيث قالوا فيما أطلقوه تساهل والقويم  
ما قاله أبو منصور التميمي معترضا عليهم من وقت إمكان العلوق قبل الفراق وإلا زادت مدة الحمل على أربع  
سنين ومرادها بأنه قويم أنه أوضح بمقالوه وإلا فمقالوه صحيح أيضا بأن يقال ليس مرادهم بالأربع  
فيها الأربع مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون  
زمن الوضع فلا تلزم الزيادة المذكورة بهذا يجب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق  
(فإن نكحت بعد) انقضاء (عدتها فولدت لستة أشهر) فأكثر من إمكان العلوق بعد العقد (لحق  
الثاني) وإن أمكن كونه من الأول لما مر فيها إذا ارتابت (ولو نكحت) آخر (فيها) أى في عدتها  
(فاسدا وجهها الثاني فولدت لإمكان منه) دون الأول (لحقه) بأن ولدت لأكثر من أربع سنين من إمكان  
العلوق قبل الفراق ولستة أشهر فأكثر من وطئه نعم إن كان طلاق الأول رجعا فقيه قولان في الشرحين  
والروضة يلا رجح أحدهما كذلك والثاني يصر على القائف ونقله البلقيني عن نص الأم وقال هو الذي  
ينهى الفتوى به (أو) لا إمكان (من الأول) دون الثاني (لحقه) بأن ولدت لأربع سنين فأقل بمأمر ولدون  
سنة أشهر من وطء الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعد ثانيا للثاني كما يعلم من الفصل الآتي (أو) لا إمكان  
(منها عرض على قائف) ويرتب عليه حكمه فإن ألحقه بأحدهما فحكمه مأمر فيه أو ألحقه بهما أو بقاه  
عنهما أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم قائف انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وإن ولد له لم يلا يمكن كونه فيه  
من واحد منهما كأن ولدت له دون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين بمأمر لم يلحق واحدا  
منهما وخرج بالقائد الصحيح وذلك في أنسحة الكفار فإذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني

حق ثانی توأمین ولو  
میتا أو مضغة تصور إن  
نسب إلى ذی عدة ولو  
احتمالا كنفی بلعان  
ولو ارتابت فی عدة فی  
حمل لم تتكح حتى نزول  
الريبة أو بعدها سن صبر  
لنزول فإن نكحت  
أو ارتابت بعد نكاح  
لم يبطل إلا أن تلد لدون  
سنة أشهر من إمكان  
علوق ولو فارقتها فولدت  
لأربع سنين لحقه فإن  
نكحت بعد عدتها  
فولدت لستة أشهر  
لحق الثاني ولو نكحت  
فيها فاسدا وجهها  
الثاني فولدت لا إمكان  
منه لحقه أو من الأول  
لحقه أو منهما عرض  
على قائف

ولم يرض على قائفه وزيادتي وجهها الثاني ماله عليها فإن جهل التحريم وقرب عهد بالاسلام فكذلك وإلا فهو زان .

(فصل) في تداخل عدتي امرأة ، لو (زمها عدتا شخص من جنس واحد) كان هو أولى من قوله بأن (طلق ثم وطئ في عدة غير حمل) من أقراء وأشهر ولم يحمل من وطئه عالما كان أو جاهلا بأنها للطلاق أو بالتحريم وقرب عهده بالاسلام أو نشأ جديدا عن العلاء (لا عالما) بذلك (في بائن) لأن وطئه لها زنا لحرمة (تداخلنا) أي عدتا الطلاق والوطء (فتبتدى عدة) بأقراء أو أشهر (من) فراخ (وطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق والبقية واقعة عن الجهتين (وله رجعة في البقية) في الطلاق الرجعي دون ما بعدها كمر في الرجعة وهذا من زيادتي (أو) من (جنسين كحمل وأقراء) كأن طلقها حائلا ثم وطئها في أقراء وأجلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ممن تحيض (فكذلك) أي فتدخلان بأن تدخل الأقراء في الحمل في التال لا تحاد صاحبها والأقراء إما عتدها إذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد تنفي ذلك هنا لعدم اشغال الرحم وقد بسط الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقضان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله أو شخصين) في الطلاق الرجعي سواء أ كان الحمل من الوطء أم لا (أو) زمها عدتا (شخصين) كأن كانت في عدة زوج أو وطء (شبهة فوطئت) من آخر (شبهة) كنكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فوطئت (فلا تدخل) لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لأن عدته لا تقبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعدد لشبهة بالأقراء (ف) أن لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وإن سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها إلى عقد جائز (وله رجعة فيها) سواء أ كان ثم حمل أم لا لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها أفراسا للوطء (و) له رجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وإن راجع في النفس لأن عدته لم تنقض وخروج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لأنه ابتداء نكاح والرجعة شبيهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فإذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فان راجع) فيها (ولا حمل انقضت وشرعت في الأخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها إن سبق الطلاق وطء الشبهة وتممها إن انعكس ذلك (ولا يتمتع بها حتى تنقضها) رعاية للعدة فإن كان ثم حمل منه انقضت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفس وله التمتع بها إلى مضيقها لأنها زوجة وليس في عدة ولوراجع حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كأصلها .

(فصل) في حكم معاينة الفارق العدة (لو) (عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفراق في الرجعية دون البائن نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكأن الرجعية أما غير الفارق فإن كان ميذا فهو في أمته كالنفار في الرجعية أو غيره فكأن الفارق في البائن وخروج بما ذكر عدة الحمل فتنقض بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدها) أي بعد الأقراء والأشهر وإن لم تنقض بهما العدة احتياطا وفيه كلام ذكره مع جوابه في شرح الروض وغيره (وليحقها طلاق) إلى انقضاء عدتها (لو) (ولو) نكح معتدة بظن محبة ووطئ (انقضت) عدتها (بوطء) لحصول الفراق به بخلاف ما إذا لم يطأ وإن عاشرها لا تنقض الفراق (ولوراجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت) عدة (وإن لم يطأ) لم يرد لها الرجعية إلى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدتها به وإن وطئ لإطلاق الآية (ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لأنهما الواحد ولو طلق قبل الوطء بنت على مسبق من العدة وأكتمها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما عر في الرجعية .

(فصل) لو ما عدتا شخص من جنس كان طلق ثم وطئ في عدة غير حمل لا عالما في بائن تداخلنا فتبتدى عدة من وطء وله رجعة في البقية أو جنسين كحمل وأقراء فكذلك فتتقضيان بوضعه ويراجع قبله أو شخصين كأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة فيها وقبلها فإن راجع ولا حمل انقضت وشرعت في الأخرى ولا يتمتع بها حتى تنقضها .

(فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها وليحقها طلاق إلى انقضاء عدة ولو نكح معتدة بظن محبة ووطئ انقضت بوطئه ولوراجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت وإن لم يطأ ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية .



(فصل) في عدة الوفاة وفي الفقد وفي الاحداد (تجب بوفاة الزوج عدة وهي) أي عدة الوفاة (لحره حائل أو حامل من غيره كزوجة صبي) أو مسوح (ولورجعية أو متوطاً أربعة أشهر وعشرة) من الأيام (لباليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أي عشر ليال بأبائهن وسواء الصغيرة وذات الأقراء وغيرهما والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وألحق بهن الحاملات ممن ذكر وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن وبكامل النكسر بالعدد كمنظائره (ولغيرها) ولو مبضعة (كذلك) أي حائل أو حامل ممن ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام لباليها ويأتي في الانكسار ما مر وتعيى بغيره وبغيرها أهم من تعيره بإذ كره (ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو عجبوا) ببقائها (أو مسلولاً) ببقا ذكره (وضمه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد للآية السابقة وفارق الجيوب والسلول المسوح فإن الجيوب ببقا فيه أوعية التي وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والسلول ببقا ذكره وقديانغ في الإيلاج فيتلذذ وينزل ماء رقيقاً بخلاف المسوح (ولو طلق إحدى امرأتيه) معينة عنده أو مبهجة (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهمة ولم يطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في طلاق رجعي أو وطئها وهما ذواتا أشهر مطلقاً أو ذواتا أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدنا لوفاة) وإن احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر للاختياط في الجميع (لا في) طلاق (بائن) ووطئها أو إحداها (فتعد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (أقراء من طلاق) لذلك وتعد غيرها لوفاة لما تقرر وذكر حكم وطء إحداها في الجميع من زيادته ووجه اعتبار الأكثر من الطلاق في البهجة مع أن عدتها إنما تعتبر من التمين أنه لما أيس من التمين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بمأمر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعد) كالأحكام بعونه في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت يتيقن فلا يزال إلا يتيقن وتعيى بإذ كراهي من تعيره بإذ كره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لحاقفته القياس الجلي إذ لا يجوز أن يكون حياً في ماله وميتاً في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتاً) قبل نكاحها بحداد المدة (صح) النكاح لخلوه عن اللانغ في الواقع فأشبهه ما لباع مال أبيه يظن حياته فإن ميتاً (ويجب إحداد على معتدة وفاة) خبر الصحيحين لا يخل للمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن نجد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً أي فاته يخل لها الإحداد عليه أي يجب للاجماع على إرادته والتفديد بإمان المرأة جرى على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان يلزمها الإحداد وعلى ولي صغيرة وجنونة منعها مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) ولورجعية ولا يجب لأنها إن فورقت بطلاق فهي محضرة أو بفسخ فالبسخ منها أولعق فيها فلا يليق بها فيها إيجاب الإحداد بخلاف التوفي عنها زوجها وذكرته في الرجعية من زيادته وهو ما نقله في الروضة كأمهلا عن أبي ثور عن الشافعي ثم قل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزين بما يدعوا الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الإحداد من أحد ويقال فيه الإحداد من حد وهو لثة اللع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) خبر الصحيحين عن أم عطية كنهى أن نجد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً وأن نكحت وأن تطيب وأن لبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككتان وإبريسم لم تحدث فيه زينة كنقش وبخلاف المصبوغ لالزينة بل لمصية أو احتمال وسخ كالأسود والكحل لا تنفقاء الزينة فيه وإن

### (فصل) تجب وفاة

زوج غنة وهي لحره

حائل أو حامل من غيره

كزوجة صبي ولورجعية

أو لم توطأ أربعة أشهر

وعشرة لباليها ولغيرها

كذلك نصفها ولحامل

منه ولو عجبوا أو مسلولاً

وضمه ولو طلق إحدى

امراتيه ومات قبل بيان

أو تعين اعتدنا لوفاة

لا في بائن فتعد من

وطئت وهي ذات أقراء

بالأكثر من عدة وفاة

منها وأقراء من طلاق

والفقود لا تنكح

زوجته حتى يثبت موته

بما مر أو طلاقه ثم تعد

فلو حكم بنكاحها قبل

ثبوته نقض ولو نكحت

وبان ميتاً صح ويجب

إحداد على معتدة وفاة

وسن لمفارقة وهو ترك

لبس مصبوغ لزينة ولو

قبل نسجه أو خشن

تردد الصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان راقصا في اللون حرم هو الا فلا (و) ترك (تحل) محب (يحل به كالألوان) (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كنحاس ان موه بهما أو كانت المرأة ممن تتحل به (نهارا) كخلخال وسوار وخاتم خبر أي داود وغيره باسناد حسن التوفيق عنها لا تلبس للعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحل ولا تختضب ولا تتكحل والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو الليرة فتحمها ويقال طين أحمر يشبهها وخرج بالتحل بما ذكر التحل بغيره كنحاس ورصاص عاوين عمام وبالنهار وهو من زيادتي التحل بما ذكر لئلا فحائز بلا كراهة لحاجة ومعها لغير حاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو لغير محرم لخبر أم عطية السابق واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض والنفاس قليلا من قسط أو أظفار وها نوعان من البخور كأورد به الحديث في مسلم وظاهر أنها إن احتاجت الى تطيب جاز كالاكتحال وبه صرح الإمام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (ا) كتحال بكحل زينة) كما عُد ولو كانت سوداء وككحل أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فيها طيب لخبر أم عطية السابق (الاحاجة) كرمدة (ة) كتحل به (ليل) وتحمس نهارا ويجوز للضرورة نهارا وذلك لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت في عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار والصبر بفتح الصاد وكسر الهاء مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخرج بكحل الزينة غير كالتوتياء فحائز مطلقا إذ لا زينة فيه وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بإعند وقولي قليلا من زيادتي (و) ترك (إسفيداج) بذلك معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطل به الوجه (ودمام) يضم المهملة وكسرها وهي حرة يورد بها الحد (وخضاب ما ظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ما تحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولي ما ظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كأصلها عن الرواية لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكر تطريف أصابعها وتصفيف طرتها وتجميل شعر صدغها وتسويد الحاجب وتصغيره (وحل تجميل فراش) مما ترقد وتعد عليه من مرتبة ونطع ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) بثلاثين وهو متاع البيت وذلك بأن ترين بيتها بالفراش والستور وغيرها لأن الاحداد في البدن لا في الفراش واللكان (و) حل (تنظيف) بفصل رأس وقلم ظفر وإزالة الوسخ وملتشاط لو حام واستعداد لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية الى الوطء فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة (ولو تركت إحدادا أو سكنى) في كل ليلة أو بعضها وان لم تبلغها وفاة زوجها إلا ببدلثة (انقضت) بعضها (عدتها) وان عصت هي أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمته إذ العبرة في انقضائها بانقضاء اللدة (ولها) أي للمرأة لا للرجل (إحداد على غير زوج) من قريب وسيد (ثلاثة أيام فأقل) لا ما زاد عليها وذلك مأخوذ من الحديثين السابقين أول البحث .

(فصل) في سكنى المعتدة (محب سكنى) لمعتدة فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم وقيس به الفسخ بأنواعه مجامع فرقة النكاح في الحياة ولخبر فريسة بضم الفاء بنت مالك في الوفاة أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت أن زوجي لم يتركني في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أوفى للسجد دعاني فقال امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذي وغيره هذا حيث (محب فققتها) على الزوج (لو لم تفارق) فلا تحب سكنى لمن لا نفقة لها عليه من ناشئة ولو في العدة وصغيرة لا تحتمل الوطء وأمة لا تحب فققتها كالأجنب لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد فتعبري بذلك أعم من قوله إلا ناهض فهو من زيادتي في معتدة فسخ أو وفاة وحيث لا تحب سكنى لمعتدة فلزوج أو وارثه

وتحل محب ومصوغ  
نهارا وتطيب ودهن  
شعروا كتحال بكحل  
زينة إلا لحاجة فليلا  
وإسفيداج ودمام  
وخضاب ما ظهر بنحو  
حناء وحل تجميل  
فراش وأثاث وتنظيف  
ولو تركت إحدادا أو  
سكنى انقضت عدتها  
ولها إحداد على غير  
زوج ثلاثة أيام فأقل .  
(فصل) محب سكنى  
لمعتدة فرقة محب فققتها  
لو لم تفارق

إسكانها حفظا لماله وعليها الإجابة وحيث لا ترك ولم تبرع الوارث بالسكنى سن للسلطان إسكانها من بيت المال وإنما وجبت السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة نحو طلاق بآن وهي حائل دون النفقة لأنها لصيانة ماء الزوج وهي تحتاج إليها بعد الفرقة كاحتياج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا وجبت السكنى فإنما تجب (في مسكن) لا تنق بها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شعر) كصوف محافظة على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها وفي الباقي قوة وعدد تغيرت بين الإقامة والارتحال كما يعلم مما يأتي في العذر لأن مفارقة الأهل عشرة موحشة ونحو من زيادتي (ولا تخرج) منه ولو رجعية ولا تخرج هي منه ولو واقبها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حقاً لله سبحانه وتعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى : لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الإمام قال في الطلب ونص عليه في الأم وفي الحاوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء لأنها في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته قال السبكي والأول أولى لإطلاق الآية والأدعى إنه للذهب الشهور والزر كشي إنه الصواب (إلا العذر كشراء غير من لها نفقة) على القارن (نحو طعام) كقطن وكتان (نهار أو غز لها ونحوه) كحديتها وتأنسها (عند جارتها ليلا إن) رجعت و(بانت بيتها) للحاجة إلى ذلك أما من لها نفقة كرجعية وحامل بآن فلا يخرجان لذلك إلا بإذن الزوج كالزوجة إذ عليه القيام بكفائتهما نعم للثانية الخروج لغير تحصيل النفقة كشراء قطن وبيع غزل كما ذكره السبكي وغيره (ونحو) على نفس أو مال من نحو هدم وغرق وفسقة مجاورين لها وهذا أعمن قوله الخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بغيران أو عكسه) أي شدة تأذيهم بها للحاجة إلى ذلك بخلاف الأذى اليسير إذ لا يغلو منه أحد من الجيران الأعماء وهم أقارب الزوج نعم إن اشتد أذاها لهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة فطعم الزوج عنها وخرج بالجيران مالو طلقت بيت أبوها وتأذت بهم أو هم بها فلا تقل لأن الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبلد أو مسكن بإذن) من الزوج (فوجبت عدة ولو قبل وصولها) إليه (اعتدت فيه) لأنها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الأمتة من الأول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بإذن في الأول) تمتد وإن وجبت العدة بعد وصولها للثاني لصيانتها بذلك نعم إن أذن لها بعد انتقالها أن تقيم في الثاني فكما لو انتقلت بالإذن (كما لو أذن) في الانتقال (فوجبت) أي العدة (قبل خروجها) فتعد في الأول لأنه الذي وجبت فيه العدة (أو سافرت بإذن) لحاجتها أو لحاجة كعب وعمره وتجارة واستحلال من مظلمة ورد آبق أولا لحاجتهما كزهره وزيارة (فوجبت في طريق فودها أولى) من مضيا وإعالم يلزمها العود لأن في قطع السير مشقة ظاهرة وهي مستمرة في سبها مضت أو عادت (ويجب) أي عودها (بعد انقضاء حاجتها) إن سافرت لها (أو) بعد انقضاء (مدة الإذن) إن قدر لها مدة (أو) مدة (إقامة المسافر) إن لم يقدر لها مدة في سفر غير حاجتها لتعد للبقية في الطريق أو بعضها فيه وبعضها في الأول عملا بحسب الحاجة (كوجوبها بعد وصولها) للتصديق فيه يجب عودها بعد ما ذكر وإطلاق السفر أولى من تقييده بالبيع والتجارة لكن إن سافرت معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم بمحل الفرقة أكثر من مدة إقامة المسافر إن أمنت الطريق ووجدت الرقعة لأن سفرها كان بسفره فيقطع بزوال سلطانه واغتر لها مدة إقامة المسافر لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكر أولوية العود مع قولي أو مدة إلى آخره من زيادتي (ولو خرجت) منه (فطلقها وقال ما أذنت في خروج أو) قال وقد قالت أذنت لي في تعلق (أذنت لالنفقة حلف) فيصدق لأن الأصل عدم الإذن في الأولى وعدم الإذن في التعلق الثاني فيجب رجوعها في الحال إلى مسكنها وهذا بخلاف مالو كان القائل في الثاني وارث الزوج فانها الصدقة يسيها لأنها أعرف بما جرى من الوارث

في مسكن كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعر ولا تخرج إلا لعذر كشراء غير من لها نفقة نحو طعام نهارا وغز لها ونحوه عند جارتها ليلا إن بانت بيتها ونحو وشدة تأذيها بغيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو مسكن بإذن فوجبت عدة ولو قبل وصولها اعتدت فيه أو بلا إذن ففي الأول كما لو أذن فوجبت قبل خروجها أو سافرت بإذن فوجبت في طريق فودها أولى ويجب بعد انقضاء حاجتها أو مدة الإذن أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها وقال ما أذنت في خروج أو أذنت لا لتقله حلف

والتصرع بالتخليف في الثانية من زيادتي ( وإذا كان للسكن ) ملكا ( له ويليق بها تعين ) لأن تمتد فيه لما حرم ( وصح يمه في عدة أشهر ) كالسكترى لافي عدة حمل أو أقراء لأن آخر السنة مجهول ( أو كان مستعارا أو مكترى واقضت مدته ) أي المكترى ( انتقلت ) منه ( إن امتنع المالك ) من بقاءهما بيد الزوج بأن رجع المير ولم يرض بإجارته بأجرة الشل وامتنع السكترى من تجديد الإجارة بذلك وكامتناعه خروجه عن أهلية التبرع في السكن بنحو جنون أو سفه ( أو ) كان ملكا ( لما غيرت ) بين الاستمرار فيه بإجارة أو إجارة والانتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كأصلها إذ لا يلزمها بذلك بإجارة ولا بإجارة قهول الأصل استمرت أي جازا للتلاخاف ذلك وإن أشعر كلامه بالوجوب ( كما لو كان ) السكن ( خسيسا ) فتخير بين الاستمرار فيه وطلب النقل إلى لائق بها ( ويخير ) هو ( إن كان نفيسا ) بين إبقائها فيه ونقلها إلى مسكن لائق بها ويترعى للسكن الأقرب إلى النقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستجداء القراني وتردد في الاستحباب ( وليس له ) ولو أعمى ( مساكنها ولا مداخلها ) في مسكن لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية ( إلا في دار واسعة مع غير صبر محرم لها مطلقا ) أي ذكرها كان أو أنثى ( أو ) مع محرم بصبر محرم ( له أنثى أو حليلة ) من زوجة أو أمة ( أو ) في ( دار بها نحو حجرة ) كطبة ( وانفرد كل ) منهما ( بواحدة بمراقبتها كطبخ ومستراح ومحر وأغلق باب بينهما ) أو سدوهما أولى فيجوز ذلك في الصورتين ولو بلا محرم أو نحوه في الثانية لا تفاء المحذور فيه ولكنه يكره لأنه لا يؤمن معه النظر ولا عبرة في الأولى بمنحون أو صبر لا يميز وتعميري فيها بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تغييره بما ذكره وظاهر أنه يعتبر في الحليلة كونها حرة وأن غير المحرم ممن يباح نظره كأمه أو محسوس تفتين كالحرم فيها ذكر .

### باب الاستبراء

هو لغة طلب البراءة وشربا التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك الحيض حدوثا أو زوالا لبراءة الرحم أو تعبدًا وهذا جرى على الأصل ولا يقدح في الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غير مظانا أنها أمتة على أن حدوث ملك الحيض أو زواله ليس بشرط بل الشرط كإتيان حدوث حل التمتع به أو زوال التزويج ليوافق ما يأتي في الكتابة والردة وتزويج موطوءة ونحوها ( يجب ) الاستبراء لحل التمتع أو تزويج ( ملك أمة ) ولو معتدة ملكا لزم ( بشراء وغيره ) كإرث وصية وسوى ورد بسبب ولو بالقبض وهبة بقبض ( وإن يقن براءة رحم ) كصغير أو أيسة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم عن أمته أو بالتبسة لحل التمتع وذلك لقوله **عليه السلام** في سبأ أو طاس أو لاناوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضاً واما أبو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بما جمعت حدوث الملك والحلق من لم تحض أو أيسر عن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كامل أو تعميمي بما ذكره ( ويجب ) الاستبراء ( بطلاق قبل وطء ) وهذا من زيادتي ( وبزوال كتابة ) صحيحة بأن فسختها الكتابة أو محجزها سيدها بمجزها عن النجوم ( و ) بزوال ( ردة ) منها أو من أحدها العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكتابة أو بالردة تعميمي بما ذكره أعظم من قوله ويجب في مكاتبه محجزت وكذا من ردة ( لا يحل ) لها ( من نحو صوم ) كاعتكاف وإحرام ورهن وحيض ونفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لأن حرمتها به لا تغل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة وتعميمي بذلك أعظم من قوله لا من حلت من صوم واعتكاف وإحرام ( ولا يملكه زوجته ) لأنهم لم يتجدد بمحل ( بل يسر ) لتيزول النكاح عن ولهم ملك الحيض فانه في النكاح يتعقد محلوكم يمتنع بالملك وفي ملك الحيض يمتنع حر أو تصير أمه ولد ( و ) يجب الاستبراء ( بزوال فراش ) له ( عن أمة ) مسئولة كانت أو لا ( بتعقها ) بإعتاق السيد أو بموته بأن كانت مسئولة أو مديرة كما يجب العدة على

وإذا كان السكن له ويليق بها تعين وصح يمه في عدة أشهر أو كان مستعاراً أو مكترى واقضت مدته انتقلت إن امتنع المالك أولها غيرت كولو كان خسيسا ويخير إن كان نفيسا وليس له مساكنها ولا مداخلها إلا في دار واسعة مع غير محرم لها مطلقاً أو أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كل بواحدة بمراقبتها كطبخ ومستراح ومحر وأغلق باب بينهما .

( باب الاستبراء )  
يجب بملك أمة بشراء أو غيره وإن يقن براءة رحم وبطلاق قبل وطء وبزوال كتابة وردة لا يحل من نحو صوم ولا يملكه زوجته بل يسر وبزوال فراش عن أمة بتعقها

الفاارقة عن نكاح فسلم أن الأمة لو عتقت مزوجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لأنها ليست فراشا للسيد ولأن الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لأنها لم تصير بذلك فراشا لغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولمة) فإنه يجب عليها الاستبراء لما في (لا) إن استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولمة بمن زال عنها القراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالاً إلا تشبهه منكوبة بخلاف المستولمة فإنها تشبهها فلا يصح بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءة) هو أولى من قوله موطوءة مستولمة كانت أولاً حذرا من اختلاط الماءين أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة غيره فله تزويجها بمن الماء منه وكذا من غيره إن كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه إليه (لا تزوجها) مستولمة كانت أولاً (إن أعقبتها) فلا يحرم كما لا يحرم تزويجه المعتدة منه أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو استبرأها من انتقلت منه إليه فكذلك وإلا حرم تزويجها قبل الاستبراء وإن أعقبتها وذكر حكم غير المستولمة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات أقرأه (حيضة) لما مر في الخبر فلا يكفي بقيتها للوجود حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستحب الحيضة الدالة على البراءة وهما تستحب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فإن الأقراء فيها متكررة فيعرف بتخلل الحيض البراءة ولا تكرر هنا فيعتمد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) بمن لم تحض أو أيسر (شهر) لأنه يدل عن أقرأه حيضاً وطهر غالباً (والحامل غير معتدة بالوضع) كسبية ومزوجة حاملين. (وضعه) أي الحمل الخبر السابق (ولو من زنا) أو مسبية لذلك ولحصول البراءة بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفى بوضع حمل غيره والاستبراء الحق فيه لله سبحانه وتعالى فإن كانت معتدة بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عتقت مسلمتها وهي فراش لسيدها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشرأ أو غيره (نحو محوسية) كوثنية أو مندة (أو) نحو (مزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع (لغير صورة استبراء) كأن حاضت (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المحوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء لأنه لا يستحب حل التمتع الذي هو التصديق الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الأولى أهم من قوله ولو اشترى محوسية حاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسبية وطء) دون غيره كقبلة وليس ونظر بشهوة للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقت في سهمه من سبايا وطاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كافٍ المسبية وبغيره قياساً عليه وإما حل في المسبية لأن غايتها أن تكون مستولمة حربي وذلك لا يمنع للملك أي فلا يحرم التمتع وإما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة لمانعه عن اختلاطه بماء الحربي لا لحرمه بماء الحربي وما نص عليه الشافعي من حرمة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بحضه ومعه عليه بل ودل أيضاً عليه الإجماع السكوني لما أخذ من قصة ابن عمر السابقة (و) (وتصدق) كالمأوكه بلايين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم إلا منها غالباً للسيد وطؤها بعد طهرها وإتمام الحلف لأنها لو نكحت لم تقدر السيد على الحلف (ولو منته) الوطء (فقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد خلفه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفوض إلى أماته ولهذا الإجماع بينها بخلاف من وطئت تزوجته بشبهة محال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا عتقت بقاء شيء من زمن الاستبراء وإن أبغضه في الظاهر وذكر التحليف من زيادتي (ولا تصير) الأمة (فراشا) لسيدها (إلا بوطء) ويعلم بإقراره بأو البينة عليه مثله إذ خال التي (فإذا ولدت) للإمكان منه لحقه وإن لم يعرف به أو

ولو استبرأ قبله مستولمة  
لا غيرها وحرم قبل  
استبراء تزويج موطوءة  
لا تزويجها إن أعقبتها  
وهو حيضة ولذات  
أشهر شهر والحامل غير  
معتدة بالوضع وضعه  
ولو من زنا ولو ملك  
نحو محوسية أو مزوجة  
لغير صورة استبراء  
فزال مانعه لم يكف  
وحرم قبل استبراء في  
مسبية وطء وفي غيرها  
تمتع وتصدق في قولها  
حاضت ولو منته فقال  
أخبرتني بالاستبراء  
حلف ولا تصير فراشا  
إلا بوطء فإذا ولدت  
للإمكان منه لحقه وإن



(قال عزلت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحسن به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا تصير فراشا  
غيره كالمك والحلوة ولا يلحقه ولدها وإن خلاها بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى  
إذا ولدت للإمكان من الخلوة بها لحقه وإن لم يتصرف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتي  
فيه بالإمكان من الخلوة وملك اليمين وقد قصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفى فيه إلا بالإمكان من الوطء  
(لا إن نفاه وادعى استبراء) بعد الوطء بحيطه مثلاً بقيد زديهما بقولي (وحلف ووضعه لسته أشهر)  
فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه لأن الوطء الذي هو للناط عارضه دعوى الاستبراء بقي محض  
الإمكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين وفارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة أشهر ثم أتت بولد يمكن كونه منه  
حيث يلحقه بأن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الإمكان بخلافه  
في التسري إذ لا بد فيه من الإقرار بالوطء والبيئة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق  
كما تقرر وإنما حلف لأجل حق الولد أما إذا وضعت لأقل من ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه للعلم بأنها كانت  
حاملًا حينئذ (فإن أنكرته) أي الاستبراء (حلف) ويكتفى فيه (أن الولد ليس منه) فلا يجب التعرض  
للاستبراء كافي ولد الحرة (ولو ادعت إيلاداً فأنكر الوطء لم يحلف) وإن كان ثم ولد لأن الحاصل عدم الوطء  
(كتاب الرضاع)

قال عزلت لا إن نفاه  
وادعى استبراء وحلف  
ووضعه لسته أشهر  
منه فإن أنكرته حلف  
أن الولد ليس منه ولو  
ادعت إيلاداً فأنكر  
الوطء لم يحلف .

(كتاب الرضاع)  
أركانه رضيع ولبن  
ومرضع وشرط فيه  
كونه آدمية حية بلغت  
سن حيض وفي الرضيع  
كونه حياً ولم يبلغ  
حولين يقينا وفي اللبن  
وصوله أو ما حصل منه  
جوفاً ولو اختلط أو  
بإحجار أو إسقاط أو بعد  
موت المرأة ،

هو بفتح الراء وكسر هاء ثلثة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرا سم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة  
طفل أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة  
وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام  
هنا في بيان ما يحصل به مع ما يدكر معه (أركانه) ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه كونه آدمية حية) حياة  
مستقرة (بلغت) أو لبكرا (سن حيض) أي تسع سنين فحرة تقريبية فلا يثبت تحريم لبن رجل أو خنثى  
مالم تتضح أنوثته لأنه لم يخلق لغذاء الولد فأشبهه سائر المائعات ولأن اللبن أثر الولادة وهي لا تتصور في الرجل  
والخنثى نعم يكره لها نكاح من ارتضعت لبنهما كما قلناه في الروضة كأصلها عن النص في لبن الرجل ومثله  
لبن الخنثى بأن بانت ذكوره ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه  
لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدميات ولا بلبن حية لأن الرضاع يثبت بالنسب والله قطع النسب بين الجن  
والإنس وهذا لا يخرج بتعبير الأصل بامرأة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح لأنها كاليتة ولا بلبن  
ميتة لأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة ولا بلبن من لم تبلغ سن حيض لأنها لا تحتمل الولادة  
واللبن المحرم فرعها بخلاف ما إذا بلغته لأنه وإن لم يحكم بيلوغها فاحتمال البلوغ قائم والرضاع تلو النسب فاكنتي  
فيه بالاحتمال (و) شرط (في الرضيع كونه حياً) حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن إلى جوف  
غيره لخروجه عن التغذية (و) كونه (لم يبلغ حولين) في ابتداء الخامسة وإن بلغهما في أثنائها (يقينا)  
فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك في ذلك لخبر: لا رضاع إلا ما قفق الأمعاء وكان قبل الحولين. رواه  
الترمذي وحسنه وخبر «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» رواه البيهقي وغيره ولآية والوالدات يرضعن  
أولادهن وللشك في سبب التحريم في صورة الشك وما ورد مما يخالفه في قصة سالم فمخصوص به ويقال  
منسوخ ويعتبران بالأهله فإن أنكر الشهر الأول كل بالعدد من الخامس والعشرين وأبداؤها من  
وقت انفصال الولد بتمامه (و) شرط (في اللبن وصوله أو) وصول (ما حصل منه) من لبن أو غيره  
(جوفاً) من معدة أو دماغ والتصرح به من زيادتي (ولو اختلط) بغيره غالباً كان أو مغلوباً وإن تناول  
بعض الخلق (أو) كان (بإحجار) بأن يصب اللبن في الخلق فيصل إلى معدته (أو إسقاط) بأن يصب اللبن  
في الأنف فيصل إلى الدماغ فإنه يحرم لحصول التغذية بذلك (أو بعد موت المرأة) لانفصاله منها وهو محترم

(لا) وصوله (بحقنة أو تقطير في نحو أذن) كقبل لا تنفاه التثدي بذلك والثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ليحرم (كونه خمسا) من الرات انقصالا ووصولا للين (يقينا) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها كأن تناول من المخلوط ما لا يتحقق كون خالصة خمس مرات للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فتنسجن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثدي (أو قطعه) عليه للرضعة ثم عاد إليه فيهما (تعدد) الرضاع وإن لم يصل إلى الجوف منه إلا قطرة والثانية من زيادتي (أو قطعا) (لحوطو) كتنفس ونوم خفيف وازداد ما اجتمع في (وه) وعاد حالا أو تحول) ولو تحوّلها من ثدي (إلى ثديها الآخر) هو أولى من قوله إلى ثدي (أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا) تعدد العرف في ذلك والأخيرة مع نحو من زيادتي (ولو حلب منها) لبن (دفعه) وأوجره (خمسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره دفعة (فرضعة) نظر إلى انقصاله في المسئلة الأولى وإيجاره في الثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة في طرف وأوجره ولو دفعة فإنه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير للرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسمى الحرمة) من الرضيع (إلى أصولهما وفروعهما وحواشيها) نسباً ورضاعاً (وإلى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده أحفادها وآباؤها أجداده وأمهاتهما جداتهن وأولادها إخوته وأخواته وإخوة الرضعة وأخواتها أخواله وأخواته وأخوة ذى اللبن وأخواته وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسمى الحرمة منه إليهما ويفارقان أصول للرضعة وحواشيه بأن لبن الرضعة كالجذر من أصولها فصرى التحريم إليهم وإلى الحواشي بخلافه في أصول الرضيع (ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة) تكس مستولات له (صار ابنه) لأن لبن الجميع منه (فيحرم عليه) لأنهن موطأت أبيه والأمومة لمن من جهة الرضاع (لا) إن ارتضع من (خمس بنات أو أخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينهما وبين الرضيع لأنها لو ثبتت لكان الرجل جد الأم وأخالا والجدودة للأم والأخوة إنما ثبتت بتوسط الأمومة ولا أمومة (واللبن لمن لحقه ولد زل) اللبن (به) سواء أكان بشكاح أم ملك وهي من زيادتي أم وطء شبهة بخلاف ما إذا كان بوطء ناذل لا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن يسكن للرضعة من ذلك اللبن لكن تكره (ولو نفاه) أي نفى من لحقه الولد الولد (اتفى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للنافي ولو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ) واحد من مكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة (فيهما) فولدت (ولدا) (فاللبن) النازل به (لن لحقه الولد) إما بقائه بأن أمكن كونه منهما أو غيره بأن انحصر الامكان في واحد منهما أو لم يسكن قائف أو لحقه بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر وانتسب لأحدهما بعد بلوغه أو بعد إفاقة من نحو الجنون فالرضيع من ذلك اللبن ولدرضاع لمن لحقه الولد لأن اللبن تابع للولد فإن مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فإن ماتوا قبل الانتساب أو بعده فما ذكر أو لم يسكن له ولدت انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه لكن يحرم عليه نسكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد من يقوم مقامه فأنهم يجبرون على الانتساب (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) وإن طال للمدة أو انقطع اللبن وعاد لمعموم الأدلة ولأنه لم يحدث ما يحال عليه (إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له) أي لا آخر فلم أنه قبلها للأول وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر

لا بحقنة أو تقطير في نحو أذن وشرطه ككونه خمسا يقينا عرفا ولو قطع إعراضا أو قطعه تعدد أولحوطو وعاد حالا أو تحول إلى ثديها الآخر أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا ولو حلب منها دفعة أو أوجره خمسا أو عكسه فرضعة وتصير الرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسمى الحرمة إلى أصولهما وفروعهما وحواشيه وإلى فروع الرضيع ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة صار ابنه فيحرم من عليه لا خمس بنات أو أخوات له واللبن لمن لحقه ولد زل به ولو نفاه انتفى اللبن ولو وطئ واحد من مكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له .

(فصل) تحت صغيرة فأرضعها من يحرم عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها وله على الرضعة إن لم يأذن نصف مهر الثلث فان ارتضعت من نائمة أو ساكنة فلا غرم وأما كبيرة تحته انفسخ نكاح أيهما أو بنتها حرمت الكبيرة أبدا والصغيرة ربية والقرم مأمور لأن وطئ الكبيرة لأجل مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبدا وكذا الصغيرة إن ارتضعت لبنه وإلا فربية وينفسخ كالأورضعت ثلاث صفائر تحتها ولو أرضعت (١١٤) أجنبية زوجته انفسخا ولو نكحت مطلقته صغيرا أرضعته بلبنه حرمت عليها أبدا.

(فصل) أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا

(مسئلة فيما يحرم بالرضاع والمصاهرة) حرم بسبب نسب وهو القرابة وبسبب رضاع طفل حتى ذي أي صاحب دون أي أقل من حولين يتينا من تمام الاتصال ويغتران بالحلل ويكمل للتكسر من الشهر الخامس والعشرين خسا من الرضعات يقينا اتصالا من امرأة حية بلغت سن الحيض ولو بكر أو وصولا للبلن أو ما حصل منه كالجن ولو مشوبا بغيره وإن غلب خوف الرضيع ولو بعد موت المرأة ولو لم يعط لا ينحو حقنة كتنظير في أذن (غيره) وله عمومة وخوالة أي يحرم بالنسب الأصول والفروع والحواشي إلا أولاد العمومة والخوالة وكذا يحرم بالرضاع على الرضيع المرضعة

لأن اللبن غذاء للولد لا للعمل فينبع التفصل سواء أزيد اللبن على ما كان أم لا ويقال إن أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما وتسمى بما ذكر أعظم مما ذكره (فصل) في طرو الرضاع على النكاح مع القرم بسبب قطعه النكاح. لو كان (تحت صغيرة فأرضعها من يحرم عليه بنتها) كآخته وأمه وزوجة أبيه لبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له لبنه وأمه موطوءة له ولو بلبن غيره (انفسخ نكاحه) منها ليصير ورثتها حرما له كإصارت في هذه الأمثلة بنت أخته أو أخته أو بنت موطوءة ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتسمى بما ذكر أعظم من قوله فأرضعها أمه أو أخته أو زوجة أخرى (ولها أي الصغيرة عليه نصف مهرها) السمي إن كان صحيحا وإلا فنصف مهر مثلها لأنه فراق قبل الوطء (وله على الرضعة) بقيد رده بقولي (إن لم يأذن) في إرضاعها (نصف مهر الثلث) وإن أتلقت عليه كل البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه (فإن ارتضعت من نائمة أو) مستيقظة (ساكنة فلا غرم) لها لأن الانفساخ حصل بسببها وذلك يسقط الهر قبل الدخول ولا له على من أرضعت هي منها لأنها لم تصنع شيئا وتغرم له الرضعة مهر مثل زوجته الأخرى أو نصفه وقولي أو ساكنة من زيادتي وصرحت به النووي ولا ينافيه قولهم إن التمسكين من الرضاع كالإرضاع لأن الراد أنه كهو في التحريم (أو) أرضعها (أم كبيرة تحت) أيضا (انفسخت) أي نكاحها لأنها صارت أختين ولا سبيل إلى الجمع بينهما ولا أولوية لإحداهما على الأخرى (وله نكاح أيهما) شاء لأن المحرم عليه جمعها (أو) أرضعها (بنتها) أي الكبيرة (حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة ربية) فتحرم أبدا إلى وطء الكبيرة لأنها صارت بنت زوجته للوطوء وإلا فلا تحرم (والقرم) للصغيرة والكبيرة في الثلثين (مأمور) فعليه لكل منهما نصف السمي أو نصف مهر الثلث وله على الرضعة إن لم يأذن نصف مهر مثلها (لا إن وطئ) الكبيرة (فله لأجلها) على الرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنتها أو أمها المهر بكاه وقولي والقرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعها (الكبيرة حرمت أبدا) لما مر (وكذا الصغيرة إن ارتضعت لبنه) لأنها صارت بنته (والا) أي وإن ارتضعت بلبن غيره (فربية) له فإن وطئ الكبيرة حرمت عليه تلك أبدا وإلا فلا (وينفسخ) وإن لم تحرم لاجتماع الأم (كالو أرضعت) أي الكبيرة (ثلاث صفائر تحتها) معاً ومربيا تحرم الكبيرة أبدا وكذا الصفائر إن ارتضعت لبنه وإلا فربيات وينفسخ وإن لم يحرم من سواء أرضعتين معا بل يحارهن الرضعة الخامسة أو بالقيام نديها ننتين وإيجار الثالثة من لبنها لصيرورتين أخوات ولا اجتماع مع الأم أم مربيا تنفسخ الأولى برضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح ويهمل أن لو أرضعت ثنتان معاً لم ينفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجته) معاً ومربيا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسخت) وعلم بما مر أنها تحرم عليه أبدا دونها (ولو نكحت مطلقته صغيرا أرضعته بلبنه حرمت عليها أبدا) لأنها صارت زوجة ابن الطلاق وأم الصغير وزوجة أبيه.

(فصل) في الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكّر معها. لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا) وذو اللبن من زوج وسيد وواطي\* يشبهه لآذان وأصولهما وفرعهما وحواشيهما إلا أولاد العمومة وأولاد الخوالة (محزما) أما للرضعة وذو اللبن فإما يحرم عليهما الرضيع وفروعه دون أصوله وحواشيه كما أشار إليه المصنف بقوله (لكن لا يسري محرم من رضيع لما شئت وأصله) فيحل للرضعة أخو الرضيع وأبوه دون ابنه ويحل لذو اللبن أخت الرضيع وأمه دون بنته [نفيه] يحرم بالمصاهرة وهي وصف ينشأ من عقد الزوجة الصحيح وبالوطء بملك الميمن أو الشبهة الأصول والفروع دون الحواشي فيحرم على كل من الموطوءة والواطي\* بما ذكر أصول الآخر وفروعه دون حواشيه، وتماز المصاهرة بأن العقد فيها يحرم أصول الزوج والزوجة ولو قبل الدخول.

محرمًا وأمكن حرم  
تأكلهما أو زوجان  
فرقا ولها مهر مثل إن  
وطئها معذورة أو أداها  
فأنكر انفسخ ولها  
المهر إن وطئ، والا  
ففسخه أو عكسه حلف  
إن زوجت برضاها به  
أو مكنته والا حلفت  
ولها مهر مثل بشرطه  
السابق وحلف منكر  
رضاع على نفى علمه  
ومدعيه على بت ويثبت  
هو والإقرار به بما يأتي  
في الشهادات، وتقبل  
شهادة مرضعة لم تطلب  
أجرة وإن ذكرت فعلها  
وشرط الشهادة ذكر  
وقت وعدد وتفرقة  
ووصول لبن جوفه  
ويعرف بنظر حلب  
وإيجار وازدراء أو  
قرائن كامتصاص ثدي  
وحركة حلقه بعدعله  
أنها ذات لبن .

### (كتاب النفقات)

يجب بفجر كل يوم على  
معر فيه وهو من  
لا يملك ما يخرج به عن  
السكنة ومن به رق  
لزوجته مد طعام

### [ فرع ] لو أرضعت

الزوجة للدخول بها غير  
للدخول بها ولو تغير لبن  
الزوج ولو بعد ينوتها  
حرمًا عليه لصيرورة  
الرضعة أم زوجة والرضعة  
بنت زوجة مدخول بها

محرمًا) كقوله هند بنتي أو اختي رضاع أو عكسه بقيد زده بطولي (وأمكن) ذلك بأن لم يكذب به حس (حرم  
تأكلهما) مؤاخذه لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن قال فلانة بنتي وهي أسن منه (أو)  
أقرب ذلك (زوجان فرقا) أي فرق بينهما عملاً بقولهما (ولها) للمهر من مسمى أو (مهر مثل إن وطئها  
معذورة) كأن كانت جاهلة بالحال أو مكرهة والافلا يجب شيء وتعيير بالمهر أعم من تعييره بمهر مثل  
وقولي معذورة من زيادتي (أو أداها) أي الرضاع المحرم (فأنكرت انفسخ) النكاح مؤاخذه بقوله (ولها)  
عليه (المهر) المسمى إن كان صحيحاً وإلا فهو مهر مثل (أنوطي) أو (الافضضه) ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل  
الوطء وكذلك إن كان المسمى أكثر من مهر الثل فإن نكحت حلف هو وزممه مهر الثل بعد الوطء  
ولاشئ قبله وتعيير بالمهر أعم من تعييره بالمسمى (أو عكسه) بأن ادعت الرضاع فأنكره (حلف) فيصدق  
(إن زوجت) منه (برضاها به) بأن عينته في إذنها (أو مكنته) من نفسها تضمن ذلك الإقرار بحاله (والا)  
بأن زوجها محرراً وأذنت ولم تعين أحداً ولم تمكنه من نفسها فيهما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما تدعيه ولم  
يسبق ما يناقيه فأشبهه بالود كرهته قبل النكاح وقول به أو مكنته مع تخليفها من زيادتي (ولها) في الصور  
(مهر مثل بشرطه السابق) من أنه يطؤها معذورة والافلا شيء لها عملاً بقولها فيما تستحقه نعم إن أخذت  
المسمى فليس له طلب رده ثمعه أن لها والودع له فإذا ادعت الرضاع أن يطلقها طلاقه لتغيره إن كانت  
كاذبة وقول بشرطه السابق أولى من قوله إن وطئ (وحلف منكر رضاع على نفى علمه) لأنه ينفي فعل  
غيره ولا ينظر إلى فعله في الارتضاع لأنه كان صغيراً (و) حلف (مدعيه على بت) لأنه يشبهه سواء فيهما الرجل  
والمرأة ولو نكل أحدهما عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت (ويثبت هو) أي الرضاع (و) الإقرار به  
بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يثبت برجلين ورجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء  
بالاطلاع عليه غالباً كالولادة وأن الإقرار به لا يثبت إلا برجلين لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً (وتقبل  
شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وإن ذكرت فعلها) كأن قالت أرضعتهما لانهما غير متهمه في ذلك  
بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة واليراث وسقوط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة  
على فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجرة فلا تقبل شهادتها لانهما بذلك ولا يكفي في الشهادة أن  
يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قولي (وشرط الشهادة ذكر  
وقت) للرضاع احترازاً عما بعد الحولين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في للرضعة وعما بعد الموت فيهما  
(وعدد) للرضعات احترازاً عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازاً عن إطلاقها باعتبار مصاته أو تحوله من  
أحد تدينها إلى الآخر وهذا من زيادتي وبه جزم في أصل الروضة تبعاً للجمهور وإن بحث فيه الراجح  
(ووصول لبن جوفه) احترازاً عما لم يصله (ويعرف) وصوله (بنظر حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدراء  
أو قرائن كامتصاص من ثدي وحركة حلقه بعدعله أنها ذات لبن) أما قبل علمه بذلك فلا يحل له أن يشهد  
لأن الأصل عدم اللبن ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتد بها ويجزم بالشهادة والإقرار  
بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لأن القرائن محتاط فلا يقر إلا عن تحقيق .

### (كتاب النفقات)

وما يذكر معها وهي جمع نفقة من الإتيان وهو الإخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب  
ومملوك (يجب بفجر كل يوم على معسر فيه) أي في فجره (وهو من لا يملك ما يخرج به عن السكنة) ولو مكتسباً  
(و) على (من يرق) ولو مكتسباً ومبعضاً ولو موسرين (لزوجته) ولو ذمية أو أمة أو مرضية أو رقيقة (مد طعام)  
وتفسيره للمعسر ما ذكره أولى من تفسيره بمسكين الزكاة لإخراجه المكتسب كسباً يكفيه والمراد إدخاله  
وقولي ومن يرق من زيادتي وإنما ألحق بالمعسر المكتسب والبعض الوسران لضعف ملك الأول ونقص

حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدون نصف و) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسرا (مدان) واحتجوا لأصل التفاوت بآية: لينفق ذو سعة من سعته. واعتبروا التفقة بالكفارة بإجماع أن كلامهم مآل يجب بالشرع ويستقر في الدمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مد وذلك في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى العسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وإنما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشعبها وإنما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة إلى طحنه وعجنه وخبره (من غالب قوت المحل) للزوج من برأ وشعر أو تمر أو أقط أو غيرها لأنه من المعاشرة بالمعروف للأمور بها وقياسا على الفطرة والكفارة وتعتبر في هنا وفيما يأتي بالحمل أعم من تعبيره بالبلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلائق به) أي بالزوج يجب ولا عبرة باقية أنه أقل منه زهدا أو بخلا (والدمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كما قاله النووي خلافا للرافعي في قوله إنه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث دراهم واختلافهما في ذلك مبني على اختلافهما في مقدار رطل بغداد وتقدم بيانها في باب زكاة النابت (وعليه دفع جب) سليم ان كان واجبه لأنه أكل نفعا كافيا في الكفارة فلا يكفي غيره كدقيق وخبز وموسر لعدم صلاحيته لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمها بقوله (و) عليه (طحنه وعجنه وخبره) وإن اعتادتها بنفسها للحاجة إليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبسه وذكر العجن من زيادتي (ولها اعتياض) عن ذلك بنحو دراهم ودنانير وثياب لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الدمة لمعين كالاعتياض عن طعام مغصوب تلف سواء أكان الاعتياض من الزوج أم من غيره بناء على ما مر من جواز بيع الدين لغيره من هو عليه هذا (إن لم يكن) الاعتياض (ربا) كبر عن شعر فإن كان ربا كخبر أو دقيقه عن رطل مجز وهذا أولى من قوله إلا خبرا ودقيقا المحتاج إلى تقييده بكونه من الجنس وظاهر أنه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقلة (وتسقط نفقتها بأكلها عنده) رضاها (كالعادة وهي رشيدة أو) غير رشيدة وقد (أذن ولها) في أكلها عنده لا كفارة الزوجات به في الأعصار وجريان الناس عليه فيها فإن كانت غير رشيدة وأكلت بغير إذن ولها لم تسقط بذلك نفقتها والزوج متطوع وخالف البلقي فأفتى بسقوطها به وعلى الأول قال الأذري والظاهر أن ذلك في الحرمة أما الأمة إذا أوجبتا نفقتها فيشبه أن يكون المعتبر رضا السيد المطلق التصرف بذلك دون رضاها كالحرة المحجورة وتعبرى بعنده أعم من تعبير الأصل بمعه (ويجب لها) عليه (أدم غالب المحل وإن لم تأكله كزيت وسمن وتمر) وخل إذ لا يتم العيش بدونه (ويختلف) الواجب (بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا ويسارا وغيره (كالعادة المحل) قدرا ووقتا (ويقدرها) أي الأدم واللحم (قاض باجتهاده) عند التنازع إذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرهما (بين الثلاثة) الموسر والعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه للد من الأدم فيفرضه على العسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم إلى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية تقرب وما ذكره من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على العسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسيع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل قال الشيخان ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبتا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء وذكر تقدير القاضي اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى: وعلى الولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تسكفها) وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وهزلها

ومتوسط وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدون نصف وموسر وهو من لا يرجع مدان من غالب قوت المحل فان اختلف فلائق به ، والدمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع جب وطحنه وعجنه وخبره ولها اعتياض إن لم يكن ربا وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن ولها ويجب لها أدم غالب المحل وإن لم تأكله كزيت وسمن وتمر ويختلف بالفصول ولحم يليق به كعادة المحل ويقدرها قاض باجتهاده ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تكفيها



ومنها باختلاف الحال في الحر والبرد (من قميص وخمار وسراويل) مما يقوم مقامه (و) نحو  
 (مكعب) مما يداس فيه (وزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة زيد عليها  
 كما عتبه الرافعي وصرح به الخوازمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكتان وحرير وصفافة  
 ونحوها نعم لو اعتيد رقيق لا يستلزم يجب بل يجب صفيق قاربه ويقاوت في كيفية ذلك بين اللوسر والموسر  
 وللتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها في النفقة  
 وظاهر أنه يجب لها تواضع ما ذكر من تكة سراويل وكوفية للرأس وزر للقميص والحبّة ونحوها  
 ونحو في اللوضين من زيادتي (و) يجب (لعودها على معسر لبد في شتاء وحسير في صيف ، و) على  
 (متوسط زلية) فيهما وهي بكسر الزاي وتشديد الياء : شيء مضر وب صغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر  
 طفنسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء : بساط صغير نخين للهجرة  
 كيرة وقيل كساء (في شتاء ونطع) بفتح النون وكسرهما مع إسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتها زلية  
 أو حسير) لأنها لا يسطان وحدها وهذا مع التفصيل فباطي للوسر وغيره في الشتاء والصيف من  
 زيادتي (و) يجب (لنومها) على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة  
 أي لينة أو قطيفة وهي دثار محمل (ومخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في صيف)  
 وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروائي وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم  
 يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وإنما يحدد وقت تجديده عادة وذكر الكساء مع قولي ورداء في  
 صيف من زيادتي وكالشتاء فإذا ذكر الحال الباردة وكالصيف في الحال الحارة (و) يجب لها (آلة أكل  
 وشرب وطبخ كقصعة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر) ومغرفة من خزف أو حجر أو خشب (و) يجب  
 لها (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وسدر) ونحوه (ونحو مرتك) بفتح الميم وكسرهما  
 (تعيين لسان) أي لدفعه وخارج زيادتي تعيين ما إذا لم يتعين كأن كان يتدفع بماء وتراب فلا يجب (وأجرة  
 حمل اعتيد) دخولا وقدر أجرة في شهر أو أكثر بقدر العادة فإن كانت المرأة ممن لا تعتاد دخوله لم يجب  
 (ومن ماء غسل بسية) أي الزوج كوطئه وولادتها منه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة إليه في  
 الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق أن يكون بمسه وأن يكون بغيره  
 (لا ما يزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فان أراد الزينة به هيأ لها فقتزين به وجوبا  
 (و) لا (دواء مرض وأجرة نحو طبيب) كحاجم وفاسد لأن ذلك لحفظ البدن وتعيرى بنحو طبيب أعم  
 مما عير به (و) يجب لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها كالمعدة بل أولى وإن لم  
 يملكه كأن يكون مكثري أو معارا واعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة حيث اعتبر بتأخاله لأن للعتبر  
 فيها الخليل وفيه الإمتاع ككسائيه ولأنهما إذا لم يليقها بما يمكنها إبداهما بلائق فلا إضرار بخلاف المسكن  
 فإنها ملزمة بملازمة ما عتبر بحالها (و) يجب عليه ولو معسر أو بهرق إخدام حرة تخدم) أي بأن كان مثلها  
 بختم (عادة) بقيد زده بقولي (في بيت أبيها) مثلا لأن صارت كذلك في بيت زوجها لأنها من العاشرة  
 بالمعروف للأمور بها (عن) أي بواحد (يحل نظره) ولو مكثري أو في محبتها (لها) كحرة وأمة وصبي يميز  
 غير مراهق وممسوح وعمرهما ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا وتعير بذلك كسب الماء عليها  
 وحمله إليها للمستحم أو للشرب أو نحو ذلك وتعيرى بما ذكر أعم وأولى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب  
 إخدامها وإن كانت جميلة لتقصها (فيجب له إن صحبها) لخدمة (ما يليق به من دون مال للزوجة نوعا من غير  
 كسوة) من نفقة وأدم وتوابعها (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) أي من الكسوة والتصريح بالتقيد  
 بدون ما ذكر من زيادتي (فله مد وثلاث على موسر ومد على غيره) من متوسط ومعسر كالخدمة

من قميص وحمار ونحو  
 سراويل ومكعب وزيد  
 في شتاء نحو جبة بحسب  
 عادة مثله ولعودها  
 على معسر لبد في شتاء  
 وحسير في صيف  
 ومتوسط زلية وموسر  
 طفنسة في شتاء ونطع  
 في صيف تحتها زلية أو  
 حسير ولنومها فراش  
 ومخدة مع لحاف أو كساء  
 في شتاء ورداء في صيف  
 وآلة أكل وشرب وطبخ  
 كقصعة وكوز وجرة  
 وقدر وآلة تنظف كشط  
 ودهن وسدر ونحو  
 مرتك تعيين لسان  
 وأجرة حمام اعتيد  
 ومن ماء غسل بسية  
 لا ما يزين ككحل  
 وخضاب ودواء مرض  
 وأجرة نحو طبيب  
 ومسكن يليق بها وإخدام  
 حرة تخدم عادة في بيت  
 أبيها بمن يحل نظره لها  
 فيجب له إن صحبها ما  
 يليق به من دون  
 مال للزوجة نوعا من غير  
 كسوة ودونه جنسا ونوعا  
 منها فله مد وثلاث على  
 موسر ومد على غيره

في الأخير لأن النفس لا تقوم بدونه غالباً واعتباراً بثلاث ثقة المخدمة في الأولين وقدر الأدم بحسب  
الطعام وقدر الكسوة قبض ونحو مكعب وللد كره نحو قمع وللأثني مقنعة وخف ورداء لحاجتها إلى  
الخروج ولكل جبة في الشتاء لاسراويل وله ما يغرضه وما يتغطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء  
وبارية في الصيف ومخدة وخرج من صمها للسكرى ومخلوك الزوج فليس له إلا أجرته أو الاتفاق عليه  
بالمالك (لا آلة تنظف) لأن الاتفاق به أن يكون أشعث كالتخمد إليه العين (فان كثر وسخ وتآذى بفعل  
وجب أن يرفه) بما يزيله من نحو مشط ودهن (و) يجب (إخداً من احتاجت لخدمة لنحو مرض  
كهرم وإن كانت ممن لا تخدم عادة وتخدم عن ذكر وإن تعدد بقدر الحاجة (والسكن والخدام) وهو  
من زيادتي يجب فيهما (إمتاع) لا عليك لما مر أنه لا يشترط كونها ملكة (وغيرها) من ثقة وأدم  
وكسوة وآلة تنظف وغيره (عليك) ولو بلا صيغة كالسفارة فللزوجة الحرة التصرف فيه بأنواع  
التصرفات بخلاف غيرها وعليها أيضاً ثقة مصحوبها للملك لها أو الحرة ولها أن تصرف في ذلك  
وتكفيه من مالها (فلوقرت) أي ضيقت على نفسها في طعام أو غيره (بما يضر) ما أو أجدتها أو الخدام  
فهذا أعم من قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة  
فابتداء إعطائها من وقت وجوبها وتعييرى بستة أشهر تبعاً للروضة كأصلها أولى من تعبيره بشتاء  
وصيف لا لا يخفى وما يبيى سنة فأكثر كالقرش وللشط يحدد في وقت تجديده عادة كإمر (فان تلقت  
فيها) أي في الستة الأشهر ولو بلا تقصير (لم تبدل أومات) فيها (لم ترد أولم تكس مدة فدين) عليه بناء  
في الثلاثة على أن الكسوة عليك لا إمتاع.

(فصل) في موجب اللؤن ومسقطاتها (نحب اللؤن) على مأمور (ولو على صغير) لا يمكنه وطء (للاصغيرة)  
لا توطأ (بالتحكين) لا بالعقد لأنه يوجب للهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين وإعالم يجب للاصغيرة  
للعذر الوطء لمنى فيها كالتأخره بخلاف الصغير إذ لا مانع من جهته (والعبرة في) تمكين (مجنونة ومصر  
بتمكين وليهما) لهما لأنه مخاطب بذلك نعم لو سلمت للعصر نفسها فسلمها الزوج ونقلها إلى  
مسكنه وجبت للؤن ويكفي في التحكين أن تقول للكلفة أو السكرى أوولى غيرها متى دفعت للهر  
مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في التحكين (على عدمه) فيصدق فيه لأنه الأصل والتحليف  
من زيادتي (فان عرضت عليه) بأن عرضت للكلفة أو السكرى نفسها عليه كأن بعثت إليه إلى  
مسئلة تقضى إليك أو عرض المجنونة أو العصر وليهما عليه ولو بالبعث إليه (وجبت) مؤنتها (من)  
حين (بلوغ الحبر) له (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها وقد  
رفضت الأمر إلى القاضى (وأظهرت) له (التسليم كتب القاضى بلده ليعلمه) بالحال (فيجى)  
لها حالا (ولو بنائه) ليقسمها ونحب اللؤن من حين التسليم إذ بذلك يحصل التحكين (فان أبى)  
ذلك (ومضى زمن) إمكان (وصوله) إليها (فرضها القاضى) في ماله وجعل كالتسليم لها لأن للانع منه  
فان جهل موضعه كتب القاضى لقضاء البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادى  
باسمه فان لم يظهر فرضها القاضى في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلاً بما يصرفه إليها لاحتال موته أو طلاقه  
(وتسقط) مؤنتها (بنشوز) أي خروج عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة  
والنشوز (كنع تمتع) ولو بليس (إلا لعذر كعالة) فيه ففتح العين وهي كبر الدكر بحيث لا تحمله الزوجة  
(ومرض) بها (يضر معه الوطء) وحيض وتقاس فلا تسقط للؤن لأنه إما عذر دائماً أو يطرأ وبزول وهي  
معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (وتكروج) من مسكنها  
(بلا إذن) منه لأن عليها حق الحبس في مقابلة وجوب اللؤن (إلا) خروجها (لعذر كفوف) من

لا آلة تنظف فان كثر  
وسخ وتآذى بفعل  
وجب أن يرفه وإخداً  
من احتاجت لخدمة  
لنحو مرض والسكن  
والخدام إمتاع وغيرها  
تملك فلوقرت بما يضر  
منعها وتعطى الكسوة  
أول كل ستة أشهر فإن  
تلقت فيها لم تبدل  
أو ماتت لم ترد أو لم  
تكس مدة فدين .

(فصل) في موجب اللؤن  
ولو على صغير للاصغيرة  
بالتحكين والعبرة في  
مجنونة ومصر بتمكين  
وليها وحلف الزوج  
على عدمه فان عرضت  
عليه وجبت من بلوغ  
الحبر فان غاب وأظهرت  
التسليم كتب القاضى  
بلده ليعلمه  
فيجى ولو بنائه فان  
أبى ومضى زمن وصوله  
فرضها القاضى وتسقط  
بنشوز كنع تمتع إلا  
لعذر كعالة ومريض  
يضر معه الوطء وتكروج  
بلا إذن إلا لعذر كفوف

ولحوزيرة في غيبته ويسفر ولو بإذنه لأمه أو بأذنه لحاجته كاحرامها ولو بالإذن مالم تخرج وله منعها فلا مطلقا وقضاء موسعا فان  
أبت ففاشزة ولرجعية مؤن غير تنظف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بائن ونجب لحامل لها لا عن شبهة  
وفسخ بمقارن ووفاة ومؤنة عدة كؤنة زوجة ولا يجب دفعها إلا بظهور حمل . ( ١١٩ ) ( فصل ) أعسر مالا وكسبا لا تقابه  
بأقل نفقة أو كسوة

( مسألة في الاعسار

بواجب الزوجة ) اذا

كان للزوج مال حاضر

أو في دون مسافة القصر

يسهل منه في الحالتين

تحصيل الواجب

للمذكور لكونه نحو

تدك مرض يسهل يعمه

أودين حال على ملي

بذن أو يكون له كسب

حلال لا تقي به غالب في

بالواجب فهو موسر

ومن لا مال ولا كسب

له كذلك مصر كمن

ماله بمسافة القصر إلا

ان قال أحضره في قدر

مدة الامهال الآتية فلا

تفسخ عليه الزوجة

قبل مضيا بخلاف من

غاب مع ماله في مسافة

القصر فانه موسر كإنبه

عليه الرشيدى وغيره

خلافًا لم وكن ماله

الحاضر أو الذى في دون

مسافة القصر لا يسهل

منه في الحالتين تحصيل

الواجب لكونه نحو

عقار بما لا يسهل يعمه

انهدام السكن أو غيره . وكاستفاد لم يضها الزوج عن خروجها له وقولى لعذر أعظم مخاذ كره ( ولحوزيرة )  
لأهلها كنيادتهم ( في غيبته ) تسقط ( يسفر ولو بإذنه ) لخروجها عن قبضته وإيقالها عن شأن غيره  
( لا ) ان كانت ( معه ) ولو في حاجتها وبالإذن ( أو ) لم تسكن معه وسافرت ( بإذنه لحاجته ) ولومع حاجة  
غيره فلا تسقط مؤنهما فيما لأنه الذى أسقط حقه لمرضه في الثانية ولتسكينها في الأولى لسكنها تعصى  
إذا خرجت معه بلا إذن نعم إن منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنهما وكلام الأصل  
يفهم أن سفرهما مع غير إذنه يسقط النفقة مطلقا وليس مراد أو كلامى أو لاشامل لسفرها لحاجة ثالث بخلاف  
كلامه ( كاحرامها ) حجج أو عمره أو مطلقا ( ولو بلا إذن مالم تخرج ) فلا تسقط به مؤنهما لأنها في قبضته  
وله تحليلها إن لم ياذن لها فان خرجت فمسافرة لحاجتها فتسقط مؤنهما مالم يكن معها وتعبيرى بما ذكر  
أولى من تفسيده حجج أو عمره ( وله منعها فلا مطلقا ) من صوم وغيره وقطعه إن شرعت فيه لانه ليس  
بواجب وحقه واجب قال الأذرى وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقا وقال الماوردى له منعها منه  
إذا أراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما بآى ( و ) له منعها ( قضاء موسعا ) من صوم وغيره  
بأن لم تعد بفوته ولم يضق الوقت لان حقه على الفور وهذا على التراخي ( فان أبت ) بأن فعلته على خلاف  
منه ( ففاشزة ) لامتناعها من التمكن بما فعلته وقولى فلا مطلقا أولى من قوله صوم نقل ودخل  
فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير إذنه وخرج به النفل الراتب كسنة الظهر وصوم عرفة  
ومشوراء وبالقضاء الأداء وبالموسع الضيق فليس له منعها شيئا منها لتأ كد الراتب والأداء أول الوقت  
ولتعيين الضيق أصالة ( ولرجعية ) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا ( مؤن غير تنظف ) من نفقة وكسوة  
وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن تنظفها لامتناع الزوج عنها ( فلو أنفق ) مثلا  
( لظن حمل فأخلف ) بأن بابت حائلا ( استرد ما ) أنفق ( بعد ) انقضاء ( عدتها ) لتبين خطأ الظن وتصدق  
في قدر أقراها يمينها إن كذبها والافلاعين ( ولا مؤنة ) من نفقة وكسوة ( لحائل بائن ) ولو فسخ أو وفاة  
لاستثناء سلطنة الزوج عليها ( ونجب لحامل ) لآية : وإن كن أولات حمل ( لها ) أى لنفسها بسبب الحمل  
لالحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولأنها تنجب على الموسر والمسر ولو كانت له لما وجبت على  
المسر ( لا ) لحامل معتدة ( عن ) وطء ( شبهة ) ولو يشكاح فاسد ( و ) لا عن ( فسخ بمقارن ) للعقد لانه يرفع  
العقد من أصله بخلاف الفسخ والانتساح بمراض كردة ورضاع وهذه من زيادى ( و ) لا عن ( وفاة ) لخبر :  
ليس للحامل التوفى عنها زوجها نفقة . رواه الدارقطنى بإسناد صحيح ولأنها بابت بالوفاة والقريب تسقط  
مؤنتها بها وإنما لم تسقط فيما لو توفى بعد ينيوتها لأنها وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه أقوى  
من الابتداء ولما مر من أن البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة أو ما إسكانها فتقدم في العدد أنه واجب ( ومؤنة عدة  
كؤنة زوجة ) في تقديرها ووجوبها يوما فيوما وغيرها لأنها من نواجب النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة  
للزوجة لا للحمل كما مر ( ولا يجب دفعها ) لها ( إلا بظهور حمل ) ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف  
للفارق بالحمل وتعبيرى بالمؤنة أع من تعبيرة بالنفقة .

( فصل ) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة . لو ( أعسر ) الزوج ( مالا ) وكسبا لا تقابه بأقل نفقة أو كسوة

أودينا مؤجلا لا يحل في قدر مئة الإمهال أو على مصر ولو الزوجة لإظهارها أو على مماطل يتعسر جبره وكن كسبه محرم أو غير لائق به إلا إن  
أراد ارتسكابه كإنبه عليه مر وحجر أو نادر لنذر من يستعمله فيه مثلا أو لائق بالواجب ففي هذه الصور يكون كمن لا مال ولا كسبه  
أصلا فتفسخ عليه الزوجة على تفصيل وهو أن لا يقال إذا أعسر الزوج بالحال من الصداق وكذا يعضه على الرجوع فان كان الاعسار بذلك  
موجودا حال العقد وكان التزويج بالإيجاب لقاصرة أو بالعدة فالتعسر فاسد على الرجوع كفى قسدا لكفاة ولا فسلد اذا كانت الزوجة أمة .

أو يمكن أومهر واجب قبل وطء فان صيرت فعير السكن دين وإلا فلها فسخ للأمة بمهر ولا إن تبرع أب لموليه أو سيد فلافسخ بامتناع غيره إلى لم ينقطع خبره ولا بنية ماله دون مسافة قصر وكلف احضاره ولا بنية من جهل حاله ولا لولي ولا في غيره مهر لسيدة بل له إلجاؤها إليه بأن يترك واجبا ويقول افسخي أو اصبري ولا قبل ثبوت اعساره عند قاض فيمهلها ثلاثة أيام ولها خروج فيها لتحصيل نفقة وعليها رجوع ليل لأن المهر لسيدها فله الخيار إن لم يرض (١٢٠) بالإعسار وإن طرأ الاعسار بذلك بعد العقد أو كان التزويج بغير الاجبار فللزوجة

الحررة البالغة الفسخ بالوجه الآتي إن لم يكن وطئها الزوج طوعا أو رضيت باعساره والا فلا فسخ وكرضاه بالإعسار إمساكها عن المحاكاة بعد المطالبة بالمهر لاقبلها لأن الإمساك قبلها يكون لتوقع اليسار لارضائها بالإعسار والحق في الأمة لسيدها لأن المهر له كالمهر فلا أثر لوطئها طوعا ولا رضاه والحق في البعوضة لكل منهما فإذا انفرد أحدهما بالفسخ نقض وإن لم يوافق الآخر على الرجوع وإذا رضى أحدهما بالإعسار سقط خياره وبقي خيار الآخر ولا حق لولي القاصرة بل ينتظر كالحاوان وطئت طوعا ولا عبرة برضاها [تنبيه] علم محامس أنه لا أثر للإعسار بالتأجيل ولا بالحال بعد الأجل لرضائها بالذمة

أو عسكن) لزوجه (أومهر واجب قبل وطء فان صيرت) زوجته بها كأن أثقت على نفسها من مالها (فعير للسكن دين) عليه فلا يسقط بعض الزمن بخلاف السكن لما مر أنه امتناع (والا) بأن لم تنص (فلها فسخ) بالطريق الآتي لوجود مقتضيه وكافسوخ بالجلب والعنة بل هذا أولى لأن الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ونحوها (لأمة بمهر) لأنه محض حق سيدها أما البعوضة فليس لها ولا لسيدها الفسخ إلا بتوافقهما كما اعتمد الأذرعى (ولا إن تبرع) بها (أب) وإن علا (لموليه أو سيد) عن عبده أذيلزمهما قبول التبرع ووجهه في الأولى أن التبرع به يدخل في ملك المؤدى عنه ويكون الولي كأنه وهب وقيل له بخلاف غير الأب المذكور والسيد إذ لا يلزمها القبول لما فيه من تحمل اللثة نعم لو سلمها للتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تنفسخ لانتفاء اللثة عليها صرح به الخوارزمي في كافيته وخروج بالأقل اعساره بواجب المוסر أو للتوسط فلا فسخ به لأن واجبه الآن واجب العسر وبالمذكورات إعساره بالأدم لأنه تابع والنفس تقوم بدونه وبواجب النفقة فلا فسخ بالإعسار بالمهر قبل الغرض وقبل وطء ما بعده لتلف الموضع فكان كعجز المشتري عن الثمن بعد قبل البيع وتلفه ولأن تسليمها يشعر برضاها بذمته وفعل كلامهم ماله أعسر بعض المهر وهو كذلك وإن قبضت بعضه كما صرح به الأذرعى وغيره لكن أفق ابن الصلاح في الوقيضة بعضه بدم الفسخ واعتمده الأسنوى وقدينت وجهه مع زيادة في شرح الروض وغيره وقولي لانتقابه مع التقيد بالواجب وخير السكن ومع قولي ولا إلى آخره من زيادتي (فلافسخ بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من الاتفاق حضرا أو غاب فهو أعم من قوله لا فسخ يمنع مוסر (إن لم ينقطع خبره) لانتهاء الاعسار للثبوت للفسخ وهي متمكة من تحصيل حقها بالحال كما أن قطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لأن تعذر واجبا باق طاع خبره كتعذره بالإعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بنية ماله دون مسافة قصر) لأنه في حكم الحاضر (وكلف احضاره) عاجلا أما إذا كان بمسافة قصر فأكثر فلم يفسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا أحضره مدة الإمهال فالظاهر إجابته ذكره الأذرعى وغيره (ولا بنية من جهل حاله) يسارا وإعسارا لعدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا من زيادتي (ولا) فسخ (لولى) لأن الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للمرأة لا يدخل للولى فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفتقها على من عليه نفقتها قبل النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيده أمة) وإن لم يرض بالإعسار لذلك وواجبا وإن كان ملكا له لكنه في الأصل لها ويتلقاه السيد من حيث إنها لا عليك (بل له) أن كانت غير صبية ومجنونة (إلجاؤها إليه بأن يترك واجبا ويقول) لها (افسخي أو اصبري) على الجوع أو العري دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالإعسار به لأنه محض حقه كالمهر وتعيرى بما ذكر أعظم ما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت إعساره) بإقراره أو بيئته (عند قاض) فلا بد من الرفع إليه (فيمهلها) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليحقق إعساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها خروج فيها لتحصيل نفقة) مثلا بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لانتهاء الإفاق للقبال لحبسها (وعليها رجوع) إلى مسكنها (لإلا) لأنه وقت الذمة وليس لها

منه

وقيل يفسد العقد بالإعسار بالتأجيل كالحال ابتداء بشرطه المار . واعلم أن الفسخ يسقط المهر

مالم يكن دخل بها كرها أو كانت أمه قاصره وإلا لم يسقط إن قلنا إن العقد يرتفع من حين الفسخ لا من أصله وإلا سقط السمي ووجب مهر الثلث وإذا أعسر الزوج بمؤن الزوجة التي لا تقوم النفس بدونها بأن أعسر بأقل النفقة وهو مود أو أقل الكسوة وهو قميص وسخار ورجة شتاء لا نحو سراويل ونعل أو بالسكن وإن لم تستعمل بالحامد والقرش والأواني والأدم إلا أن اضطرت إلى شيء منها كانيه عليه مهر فعير للسكن والحامد الشامل لنفقة الحامد للوجودين وهما امتناع نفوتان بالموت وللزوجة ولو رقيقة الفسخ وإن وطئت طوعا ورضيت بالإعسار

ثم فسح القاضي أو هي بإذنه صبيحة الرابع فان سلم نفقته فلا ، فان أعسر بنفقة الخامس بنت كالأيسرى الثالث ولورضيت بإعساره فلها الفسخ بالمهر . (فصل) لزوم موسر ولو بكسب يلق به بما يفضل عن مؤنة مومنه يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يلق وإن اختلفا دينا ، ولا تصير بغيرها دينا إلا باقتراض قاض لغية أو منع وطى أمه .

لتجديد الضرر هنا بتجدد الإعسار بخلاف الإعسار بالصدق فانه إعسار واحد لا يتجدد فيه ولا عبرة بقولها هنا رضيت بالإعسار أبدا لأن هذا بالنسبة للمستقبل وعد لا يلزم الوفاء به ومقتضى هذا امتناع الفسخ في اليوم الواقع فيه هذا القول لأن إعسار اليوم إعسار واحد وكذا أي يوم رضيت بإعساره وكذا يبطل ما مضى من الإمهال أفاده سم ( ١٢١ ) ولا حق هنا لسيد الأمة لأنه وإن كان

ملك نفقته لكن لا بالأصالة كالمهر بل بالتلق منها لكونها لا تملك فلا يفسخ ولا يمنعها من الفسخ ولا يجبرها عليه نعم له إلجاؤها إليه بأن يتمتع من الاتفاق عليها فان أنفق عليها فلا فسخ لها ولا ينوب الولي ولا السيد عن القاصرة بل ينتظر كمالها . (فرع) الأب الواجب إعفافه موسر بانه وإذا تبرع أب وإن علا عن ابنه القاصر أو سيد عن عبده بما أعسرا به لزوم من له الحق القبول ولا فسخ لاتقاء النية بخلاف الشرع عن غيرهما كأن تبرع أب عن ابنه الكبير نعم إن استلم الزوج

منه من التمتع (ثم) بعد الإمهال (فسخ القاضي ، أو هي بإذنه صبيحة الرابع) نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافتا على جعلها ماضى في الفسخ احتملان في الشرحين والروضة بلا ترجيح وفي المطلب الرابع (فان أعسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخامس بنت) على المدونة تستأنفها وهذه من زيادتي (كما لو أيسرى الثالث) ثم أعسرى الرابع فانها تبني ولا تستأنف (ولورضيت) قبل النكاح أو بعده (بإعساره فلها الفسخ) لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت به أبدا لأنه وعد لا يلزم الوفاء به (لا) إن رضيت بإعساره (بالمهر) فلا فسخ لأن الضرر لا يتجدد . (فصل) في مؤنة القريب (لزم موسر ولو بكسب يلق به) ذكرنا أو أنفى ولو مبعضا (بما يفضل عن مؤنة مومنه) من نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه (يومه وليلته كفاية أصل) له وإن علا ذكرنا أو أنفى (وفرع) له وإن نزل كذلك إذا (لم يملكها) أي الكفاية وكانا حرين معصومين (وعجز الفرع عن كسب يلق) به (وإن اختلفا دينا) والأصل في الثاني قوله تعالى : وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وكذا احتج به الأولى الاحتجاج بقوله تعالى : فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ووجهه أنه لما زمت أجرة إرضاع المولود كانت كفايته أئزوم ويس بذلك الأول بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الأصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق واحتج به أيضا بقوله تعالى : ووصينا الإنسان بوالديه حسنا فان لم يفضل عنهما شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكفي أصله أو فرعه لم يلزمه غيره وأنه لا يلزمه للبعض منها إلا القسط وما ذكر علم أنهم لو قدر على كسب لائق بها وجبت لأصل لافرع لعظم حرمة الأصل ولأن فرعه مأمور بمصاحبة بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به في كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا ؛ لأنه يشق ولكن يفترض عليه إلى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ورجح النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فليرجع هنا ، وقال الأذرعى إنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار . وتعيىر بالمؤنة وبالكفاية وبالعجز أعم مما عجزه وقولى وليلته ويلقى من زيادتي (ولا تصير بغيرها دينا) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها عليك (إلا باقتراض قاض) بنفسه أو مأذونه (لغية أو منع) فانها حينئذ تصير دينا عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضي بالفاء إلى تعبيرى باقتراضه بالقاف لأن الجمهو وعلى أنها لا تصير دينا بفرضه خلافا للفرع في بعض كتبه وبذلك علم أنها لا تصير دينا بإذنه في الاقتراض خلافا لما وقع في الأصل (وعلى أمه) أي

(١٢١) - (فتح الوهاب) - (ثان) التبرع به صار قادرا فلا فسخ وإن لم يستلمه من له الحق . (مهمة) هذا الفسخ قيل إنه يتروى من له الحق وعليه قيل لا يحتاج إلى الرفع للقاض وقيل يحتاج إليه لثبوت الإعسار قيل وهو الراجح إنه باجتهاد القاضي كما في عيوب النكاح وعليه قرفع إلى قاضى الناحية أى مسافة العدوى فاذا أثبت إعسار الزوج أمه له وإن لم يستلمه ثلاثة أيام ليتحقق العجز وإن لم يرج فيها يسار فاذا مضى رفعت إليه صبيحة الرابع ليهسخ أو يأذن لها فيه وتعين القورية بالفسخ في الصداق وكذا بالرفع فيه إن كانت وفعت المطالبة بالمهر كامر وإذا أيسر بنفقة الرابع ثم أعسرى الخامس فسخت فيه بناء على ما مضى لأنه رابع الأيام الحالية عن الاتفاق وكذا إذا أيسرى يوم من الثلاثة ثم أعسر ، ولها أن تجعل نفقة يوم اليسار عما قبل الإمهال لفسخ في الرابع إن



إرضاعه اللبأ إن انفردت هي أو أجنبية توجب إرضاعه أو وجدته لم تجبر هي فإن رغبته فليس لأبيه منعها إلا إن طلبت فوق أجره مثل أو تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن استوى فرعاه مونة فلا أقرب فالوارث فإن تفاوت إرثا مونا سواه ومن له أبوان فلي الأب أو أجداد وجدات فالأقرب أو أصل ( ١٣٣ ) وفرع فالفرع أو محتاجون قدم الأقرب . ( فصل ) الحضانة تربية من لا يستقل

والإناث أليق بها وأولاهن أم فأمهات لها وارثات القرى فالقرى فأمهات أب كذلك فأخت غفلة

واقفا الزوج ، وقيل ليس لها ذلك مطلقا هذا ما عليه مر وقال حبر لا إمهال في الصداق وكذا النفقة إذا غاب الزوج بل تفسخ بعد ثبوت الإعسار فوراً في الأول . ( فائدة ) لها زمن الصبر عن الفسخ وزمن الإمهال الخروج لا اكتساب المؤن التي أعسرها وإن كان لها مال وإن أمكن الاكتساب في البيت وليس له منعها من ذلك لانتهاء الاتفاق الواقع في مقابلة المجلس ولا تزيد من قدر الاكتساب وإلا كانت ناشئة تسقط نفقتها ولها في أزمان الاكتساب من التمتع ولا تسقط نفقتها عند مر لعزها وقال حبر تسقط أي لعزها في الإعسار ويكفي في عز الزوجة جواز النع فيها بعد أن كان حراما

الولد ( إرضاعه اللبأ ) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لأنه لا يبشغال باله وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة ( ثم ) بعد إرضاعه اللبأ ( إن انفردت هي أو أجنبية توجب إرضاعه ) على الوجوده منهما ( أو وجدته لم تجبر هي ) على إرضاعه وإن كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى : وإن تعاسرتم فسترع له أخرى ( فإن رغبته ) في إرضاعه ولو بأجرة مثل أو كانت منكوبة أبيه ( فليس لأبيه منعها ) إرضاعه لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنهاه أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوبة غير أبيه فله منعها ( لا إن طلبت ) لإرضاعه ( فوق أجره مثل أو تبرعت ) بإرضاعه ( أجنبية أو رضيت بأقل ) من أجره مثل ( دونها ) أي الأم فله منعها من ذلك لقوله تعالى : وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ، ودونها من زيادتي ( ومن استوى فرعاه ) في قرب أو بعد وإرث أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة ( مونا ) بالسوية بينهما وإن تفاوت في اليسار أو أيسر أحدهما بمال والأخر بكسب فإن غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فإن لم يكن له مال اقترض عليه فإن لم يمكن أمر الحاكم الحاضر مثلاً بالتقوين يقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجد ( إن اختلفا فكان أحدهما أقرب والأخر وارثا مونا ) ( الأقرب ) ( وإن كان أنثى غير وارث لأن القرب أولى بالاعتبار من الإرث ) ( إن استويا قربا مونا ) ( الوارث ) لقوة قرابته ( فإن تفاوتا ) أي التساويان في القرب ( إرثا ) كإبن وبنت ( مونا سواه ) لا شترا كما في الإرث وقيل يوزع بحسبه نظير ما روجه التووي فيمن له أبوان وقتلنا إن مؤنته عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الزركشي ورجح الأول وقيل تصحيحه عن القوراني والحوار زمي وغيرهما ووجه ابن القرى والترجيح من زيادتي ( ومن له أبوان ) أي أب وإن علا وأم ( فلي الأب ) مؤنته صغيرا كان أو بالغاً أما الصغير فلقوله تعالى : فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ، وأما البالغ فبالاستصحاب ( أو ) له ( أجداد وجدات ) على ( الأقرب ) مؤنته وإن لم يدل بعضهم يحض ( أو ) له ( أصل ) وفرع ( على ) ( الفرع ) وإن نزل مؤنته لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة ( أو ) له ( محتاجون ) منها أو من أحدهما لم يقدر على كفائهم ( قدم ) بعد نفسه ثم زوجته ( الأقرب ) ( فالأقرب ) .

[ تمة ] لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير .

( فصل ) في الحضانة . وتنتهي في الصغير بالتمييز ، وما بعده إلى البلوغ تسمى كفالة كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة أيضا ( الحضانة ) بفتح الحاء لمة الضم مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل إليه . وشرعا ( تربية من لا يستقل ) بأمره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبير اجنونا كأن يتعهد بغسل جسده وثيابه ودهنه وحمله وربط الصغير في الهدوء تحريكه إينام ( والإناث أليق بها ) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها ( وأولاهن أم ) لو فور شفقها ( فأمهات لها وارثات ) وإن علت الأم تقدم ( القرى ) فالقرى فأمهات أب كذلك ( أي وارثات وإن علا الأب تقدم القرى ) فالقرى وخرج بالوارثات غيرهن وهي من أدلت بذكر بين اثنين كأن أم لادلتها بمن لاحق له في الحضانة وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن في الإرث فانهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهاتهن ولأن الولادة فيهن محقة وفي أمهات الأب مظنونة ( فأخت ) لأنها أقرب من الحالة ( غفلة ) لأنها تدلى بالأم بخلاف من يأتي

وليس لها زمن الفراغ منه بل هو نشوز يسقط نفقتها أما الصداق فلا يخرج له إلا بإذنه لأنه منفق فله الجبس . ( فنت ) ( تنبيه ) إذا فقد القاضي بعد ثبوت الإعسار وقبل الفسخ حكم الزوجان عدلا ليمسح بعد مضي مدة الإمهال أن بقي منها عند التحكيم شيء أو يأذن لها في الفسخ كذلك فإن لم يقر التحكيم لفقد شرطه استقلت بالفسخ أي بعد مضي مدة الإمهال إن بقي منها شيء كما قاله . سم وإذا فقد قبل ثبوت الإعسار فبها إذا لم يكن بالناحية قاض أو كان ولا يرى الفسخ أو يطلب مالا له وقع عند المطلوب منه لانهو



بحول الآخر ، ولأب أخير منع أن يذارة أم ولا يمنع أما زيارتهما على العادة وهي أولى بتمريضهما عنده وإن رضى وإلا فعندها وإن اختارها ذكر فعندها ليلاً وعنده نهاراً ، أو أنى فعندها أبداً ويזורها الأب على العادة وإن اختارها أقرع أو لم يختار فالأم أولى ولو سافر أحدهما لالتقاة فالمقيم أو لها فالعصة إن أمن خوفاً . ( فصل ) عليه كفاية رقيقه غير مكاتبه من غالب عادة أرقاء البلد .

الفسخ بالإعسار هو الضرر موجود هنا ولو مع اليسار فلا نظر لعدم تحقق الإعسار وظاهر أنه لا إهمال هنا لأن سبب الفسخ كما علمت هو محض الضرر من غير نظر لليسار والإعسار وكذلك تحكيم عند فقد الحاكم لعقبة الزوج أو تعززه ، وانظر هل لها عند فقد الحاكم أن تستقل بالفسخ قياساً ( ١٢٤ ) على الفسخ بالإعسار حرره ، أما إذا غاب الزوج معسراً بامر فلها الفسخ اتفاقاً

يأن ترفع إلى القاضي فإذا أثبت إعسار الزوج بيينة تشهد أنه معسر الآن ولو استصحاباً لما كان مالم تصرح بأنه مستندها ولا يضر علم القاضي بأنه مستندها ولا تستل عن المستند ويعين منها على أنه الآن معسر ولو استصحاباً لما كان فسخ أو أذن لها فيه بإهمال أو دونه على ما مر عن مهر وحجر فإن فقد القاضي فلا تحكيم لعقبة الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالإعسار . ( تنبيه ) الفسخ يتخذ ظاهراً وباطناً ولو من الزوجة استقلالاً لا بتناؤه على أصل صحيح كإتيان التحفة أي فإذا فسخت بالحاكم أو استقلالاً جاز لها وإن تسيبت في الإعسار بأن أخذت مالا عندها

لأحدهما ( تحول للآخر ) وإن تكرر منه ذلك لأنه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو بتغير حال من اختاره قبل نعم إن غلب على الظن أن سبب تكرره قلة تمييزه ترك عنده من يكون عنده قبل التمييز وقولى أو غيره من الحواشي أعم من قوله وكذلك أع أو عم لكن قيد في الروضة كأصلها تبعاً للبغوى التخيري في مسألة ابن العم بالله ذكر واللتزم خلافه وبه صرح الروياني وغيره وإن كانت الشهادة لا تسلم له كما مر ( ولأب ) مثلاً إن ( أخير منع أنى ) لا ذكر ( زيارة أم ) لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها بخلاف الله كره لا يمنع زيارتها لتألف العقوق ولا أنه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخروج بزيارة الأم عبادتها فليس له للتع منها الشدة الحاجة إليها ( ولا يمنع أما زيارتهما ) أى الله كره والآن ( على العادة ) كيوم في أيام لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته وإذا زارت لا تطيل المكث ( وهى أولى بتمريضهما عنده ) لأنها أشفق وأهدى إليه ، وهذا ( إن رضى ) به ( وإلا فعندها ) ويعودهما ويحترز في الحالين عن الخلوة بها ( وإن اختارها ذكر فعندها ليلاً وعنده نهاراً ) لبعده الأمور الدينية والدنيوية على ما يليق به لأن ذلك من مصالحه ( أو ) اختارتها ( أنى فعندها أبداً ) أى ليلاً ونهاراً لاستواء الزميتين في حقها ( ويזורها الأب على العادة ) ولا يطلب إحصارها عنده ( وإن اختارها ) ميمز ( أقرع ) بينهما ويكون عنده من خرجت قرعته منهما ( أو لم يخرج ) واحداً منهما ( فالأم أولى ) لأن الحضنة لها ولم يخرجها وكلاهما فيأذن الحنفى ( ولو سافر أحدهما ) أى أراد سفرها ( لالتقاة ) كحج ونجاسة ونزعة فهو أعم من قوله سفر حاجة ( فالمقيم ) أولى بالولد ميمزاً كان أو لاحقاً يعود للسافر لخطر السفر طالت مدته أو لا ولو أراد كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار في الروضة ( أو لها ) أى لالتقاة ( فالعصة ) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الأم حفظاً للنسب وانما يكون أولى به فيما إذا كان هو للسافر ( إن أمن خوفاً ) في طريقه ومقصده أو فالأم أولى وقد علم محامراً أنه لا تسلم مشهدة لغير محرم كابن عم حذراً من الخلوة المحرمة بل لثقة تراقبه كبنته واقتصار الأصل على بنته مثال .

( فصل ) في مؤنة المولود وما معها . ( عليه ) أى المالك ( كفاية رقيقه غير مكاتبه ) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وماء طهارة وغيرها ولو كان أعمى زماً أو أم ولد أو أبقاً لم يسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل مالا يطبق ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه للمكاتب ولو كتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب واستثناؤه من زيادته وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة ( من غالب عادة أرقاء البلد ) من بر وشعر وزيت وقطن وصوف وكتان وغيرها تجر الشافى للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف مثله يبلده ويراعى حال السيد في يساره وأعساره فيجب

في دين لها عليه فصار معسراً أن تزوج وتقر عليه فإذا تبين أن الزوج الأول كان موسراً حال الفسخ بأن أثبت ما يليق ذلك بيينة تبين بطلان الفسخ وبطلان النكاح الثاني نعم إن علمت الزوجة كذب البيينة ديفت ولا يغني أن الفسخ في مسألة ابن الصلاح لا يطل بتبين اليسار لأن سبب الفسخ فيها هو الضرر لتعذر النفقة وهذا موجود حال الفسخ مطلقاً فلا أثر لتبين اليسار وقيل في فسخ الزوجة استقلالاً لا ينفذ باطناً أى فليس لها أن تزوج وإن أقرت عليه وفيه نظر لاسيما وابتناؤه على أصل صحيح يستلزم النفوذ باطناً أيضاً . ( جامعة ) إذا عسر سيد المستولمة بنفقة الم عجز على عقمها أو تزويجها على الراجح بل عجز على إيجارها أو تخليتها لا كتساب ولا يبيئها إلا من نفسها بكيه التليكات ويكون ذلك عتقاً وإذا غاب سيدها ولا مال له ولا كتب لها ولا بيت مال ولا منفق من السليين زوجها القاضي

ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجمال على غيرها في المؤنة ( فلا يكفي ستر عورة ) له وإن لم يتأذ بحراً أو برداً لأن ذلك يعد تحقيراً وقولاً ( ميلادنا ) من زيادتي ذكره الغزالي وغيره احترازاً عن بلاد السودان ونحوها كافي للطلب ( ومن أن يناوله مما يتنعم به ) من طعام وأدم وكسوة للأمر بذلك في الصحيحين المحمول على الندب كما سيأتي والأولى أن يجلسه معه للأكل فإن لم يفعل روع له لقمة تسد مسداً لا صغيرة تثير الشهوة ولا تقضي الهمة ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللائق به للثاء غالباً بخلاً أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقه على ذلك بل يلزمه زيه الغالب ولو تنعم بما فوق اللائق به ندب له أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي حمله الشافعي على الندب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملايسهم متقاربة أو على أنه جواب سائل علم حاله فأجاب بما انتضاء الحال ( وتبسط ) كفاية الرقيق ( بمضى الزمن ) فلا تصير ديناً إلا بما صرف في مؤنة القريب بجامع وجوب ما ذكر بالكفاية ( ويبيع قاض فيها ماله ) أو يؤجره إن امتنع منها ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدهما أو غاب كما في مؤنة القريب وكيفيته أنه إن تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وإن لم تيسر كعقار استدان عليه إلى أن يجتمع ما يسهل البيع أو الإيجار له ثم باع أو أجر منه ما بقي به لما في بيعه أو إيجاره شيئاً فشيئاً من الشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد استدانه فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعدرت الاستدانة باع جميعه أو أجره ( فإن فقد ) ماله ( أمره ) القاضى ( بإيجاره أو بإزالة ملكه ) عنه بنحو بيع أو إعتاق فإن لم يفعل باعه القاضى أو أجره عليه فإن تعدر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين فإن اقتصر على أمره بأحدهما قدم الإيجار وذكر الأمر بإيجاره من زيادتي وتعبيري بإزالة ملكه أعم من قوله ببيعه أو اعتاقه وأمام الولد فيخلها تكتسب وتكون نفسها فإن تعدرت مؤنتها بالسكسب فعلى في بيت المال ( وله إيجار أمته على إرضاع ولدها ) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له بخلاف الحرة ( وكذا غيره ) أى غير ولدها ( إن فضل ) عنه لبنها لذلك نعم إن لم يكن ولد لها منه ولا مملوكه فله أن يرضعها من شاء وإن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لأن إرضاعها على والدته أو مملوكه ( و ) له إيجارها ( على فطمه قبل ) مضى ( حولين و ) على ( إرضاعه بعدها إن لم يضر ) أى للقطم أو الارضاع لأنه في الأولى قدير يد التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها له ولا ضرر فإن حصل ضرر للولد أو للأمة أو لها فلا إيجار وليس لها استقلال بفطم ولا إرضاع إذ لاحق لحافى الترية وقولى إن لم يضر أعم من قوله في الأولى إن لم يضره وفي الثانية إن لم يضرها ( ولحرة حق في تربيته فليس لأحدهما فطمه قبل ) مضى ( حولين و ) لا ( إرضاعه بعدها إلا براض بلا ضرر ) لأن لكل منهما حق في الترية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما إذا لم يضرر بهما الولد والأم أو أحدهما وقولى بلا ضرر من زيادتي فيما إذا تراضى على الإرضاع وأعم من تقييده بالولد فيما إذا تراضى على القطم وعلم بما ذكر أن لكل منهما فطمه بعدها بغير رضا الآخر حيث لا تضرر بذلك لأنهما مدة الرضاع التام ( ولا يكلف مملوكه ) من آدمى أو غيره من العمل ( ما لا يطيقه ) للخير السابق فليس له أن يكلفه عملاً على الدوام بقدر عليه يوماً أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز وله أن يكلفه الأعمال الشاقة بعض الأوقات وبه صرح الرافعي وتعبيري بعملكه أعم من تعبيره برقيقه ( وله عارضة رقيقه ) على ما يحتمله كسبه للباح الفاضل عن مؤنته إن جعلت من كسبه خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا طيبة لما حجه صاعين أو صاعاً من تمر وأمر أهله أن يحفظوا عنه من خراجه ( براض ) فليس لأحدهما إيجار الآخر عليها لأنها عقد معاوضة فاعتبر فيها التراضى كالكتابة ( وهي ضرب خراج معلوم يؤديه ) من كسبه ( كل يوم

فلا يكفي ستر عورة  
يلادنا ومن أن يناوله  
مما يتنعم به ، وتسقط  
بعض الزمن ويبيع  
قاض فيها ماله فإن فقد  
أمره بإيجاره أو بإزالة  
ملكه وله إيجار أمته  
على إرضاع ولدها  
وكذا غيره إن فضل  
وعلى فطمه قبل حولين  
وإرضاعه بعدها إن  
لم يضر ، ولحرة حق في  
تربيته فليس لأحدهما  
فطمه قبل حولين  
وإرضاعه بعدها إلا  
براض بلا ضرر ولا  
يكلف مملوكه ما لا يطيقه  
وله عارضة رقيقه  
براض وهي ضرب  
خراج معلوم يؤديه  
كل يوم

(أو نحوه) كأسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولي ضرب مع معلوم من زيادتي وقولي أو نحو ما علم من قوله أو أسبوع (وعليه كفاية دوابه المحترمة) بلفظها أو سقيها أو بتخليتها للرعى وورود الماء إن ألفت ذلك حرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواسق وتصيرى بما ذكر أعظم من قوله علف دوابه وسقيها والتقيدها المحترمة من زيادتي (فإن امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجبر على كفاية أو إزالة ملك) هي أهم من قوله يبع (أو ذبح ما كول) منها صونا لها عن التلف (فإن امتنع) من ذلك (فعل الحاكم ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا من قولي وله مال من زيادتي فإن لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الآخرين أو الإيجار فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه مع ذلك فإن تعذر فكفايتها من بيت المال ثم على السليين (ولا يخلب) من لبنها (ما يضر)ها أو ولدها أو ما يخلب ما يفضل عنه وقولي يضر أهم من قوله يضر ولدها (ومال الروح له كقناة ودار لا يجب عمارته) لا لتفناء حرمة الروح ولأن ذلك من جملة تنمية المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف ومال المجهور عليه وإذا لم يجب العماره لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الإمكان لما فيه من إضاعة المال كذا علله الشيخان قال الأسنوي وقضيته عدم تحريم إضاعة المال لكنهما صرحا في مواضع ببحرهما كإلقاء التاع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كإلقاء التاع في البحر وعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لاها قد تشق عليه ومنه ترك سقي الأشجار للرhone بتوافق العقادين فإنه جائز خلافا للروايات والله أعلم.

### (كتاب الجنابة)

الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومثمل فهي أهم من تغييره بالجراح . والأصل فيها آيات كآية يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار تكبر الصحيحين لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث التيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (هي) أى الجنابة على البدن سواء أكانت مزهقة للروح أم غير مزهقة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطأ لأنه) أى الجاني (إن لم يقصد عين من وقت) أى الجنابة (به) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقه على غيره أو قصده وقصد عين شخص فأصاب غيره من الأدمين (خطأ) وتصيرى بذلك أولى من قوله فإن قد قصد أحدهما خطأ إلى آخره (أو قصد بها) أى عين من وقت الجنابة به (بما يتلف غالبا) جارحا كان أولا (فصد أو غيره) أى أو بما يتلف غير غالب بأن قصد بها بما يتلف نادرا كغرز إبرة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا كضرب غير متوالى في غير مقتل وشدة حرور بدسوط أو عصا خفيفين لمن يحتمل الضرب به (فشبهه) أى شبهه عمد ويسمى أيضا خطأ عمد وعمد خطأ أو خطأ شبه عمد (ولا قود إلا قى عمد) بقيد زده بقولي (ظلم) أى من حيث الإلتلاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لا من تلك الحيثية بأن عدل عن الطريق المستحق في الإلتلاف كأن استحق حرز قوته قودا فقد صد نصفين وذلك (كغرز إبرة بمقتل) كدماع وعين وحلق وخاصة فوات به لخطر الوضع وشدة تأثيره (أو) غرزها (بغيره) أى بغير مقتل كآلية وغد (وتألم حتى مات) لظهور أثر الجنابة وسرايتها إلى الهلاك (فإن لم يظهر أثر ومات حال فشبهه عمد) لأن مثله لا يقتل غالبا واقتضارى على التألم كاف كما صححه النووي في شرح الوسيط فلا حاجة لذكر التوهم معه كما فعله في الأصل (ولا أثر له) أى لغرزها (في لا يؤلم بكلمة عقب) فلا يجب بموته عنده قود ولا غيره لمعنا بأنه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات (ولو منعه طعنا أو شرابا) هو أولى من قوله والشراب (وطلبا) له (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها) غالبا جوعا أو عطشا فصد

أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كول فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يخلب ما يضر ومال الروح له كقناة ودار لا يجب عمارته .

### (كتاب الجنابة)

هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين من وقت به خطأ أو قصد بها بما يتلف غالبا فصد أو غيره فشبهه ولا قود إلا قى عمد ظلم كغرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى مات فإن لم يظهر أثر ومات حالا فشبهه عمد ولا أثر له فيما لا يؤلم بكلمة عقب ولو منعه طعنا أو شرابا وطلبها حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فصد



وختلف للذة باختلاف حال المنوع قوة وضعفا والزمن حرا وبردا فتقد الماء ليس كهو في البرد (وإلا)  
 أي وإن لم يعض اللذة المذكورة (فإن لم يسبق) منه (ذلك) أي جوع أو عطش (فتشبه عمد) لأنه لا يقتل  
 غالبا (وإن سبق وعلمه) النافع (فعمد) لما سر (وإلا) بأن لم يعلمه (فنصف دية تشبهه) أي عبه العمد لأن  
 الملاك حصل به وبما قبله وهذا مراد الأصل بقوله وإلا فلا أي فليس بعمد (ويجب قود) أي قصاص  
 (بسبب) كالباشرة ومعنى ذلك قودا لأنهم يقولون الجاني مجمل وغيره قاله الأزهري (فيجب على مكره)  
 بكسر الراء بغير حق بأن قال أقتل هذا وإلا تقتلك قتله وإن ظنه المكره ففتحها صيدا أو كان مراها لأن  
 قتله بما يقصده الملاك غالبا فعبه ما لورماه بسهم قتله ولا يؤثر فيه جهل المكره لأنه لا تمكره ولا صباه لأن  
 عمد الصبي عمد (لا إن) كرهه على قتل نفسه) بأن قال أقتل نفسك والقتلتك قتلها فلا قود لأن ذلك ليس  
 بأكراه حقيقة لا اتحاد الأمور به والخوف به فكأنه أخاره قال في الشرح الصغير وبشبهه أن يقال لو هدده  
 بقتل يتضمن تعدينا شديدا إن لم يقتل نفسه كان أكراها (أو) على (قتل زيد أو عمرو) قتلها أو أحدها  
 فلا قود على المكره وإن كان آمنا لأن ذلك ليس أكراها حقيقة فالأمور مختار للقتل فعليه القود  
 (أو) على (صعود شجرة فزلق ومات) فلا قود لأنه لا يقصده القتل غالبا بل هو شبه عمدان كانت مما يزلق  
 على مثلها غالبا ولا انقطاع (و) يجب (على مكره) بفتح الراء أيضا لأن الإكراه يولد داعية القتل في المكره غالبا  
 ليدفع الملاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فيها شريكان في القتل (لا إن قال) شخص آخر (اقتلني)  
 سواء أقال منه وإلا تقتلك أم لا فلا قود بل هو هد للاذن له في القتل (أو) كرهه على رمي صيد فأصاب رجلا  
 فمات) فلا قود على واحد منهما لأنهما لم يعمدا قتله (فإن وجبت دية) بالقتل إكراها كان عفا عن القود  
 عليها (وزعت) على المكره والمكره كالشريكين في القتل (فإن اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتص  
 منه) دون الآخر فلو أكره مرعبدا أو عكسه على قتل عبد قتله فالقود على العبد أو أكره مكاف غيره  
 أو عكسه على قتل آدمي قتله فالقود على المكلف أو علم أحدهما أنه آدمي وظنه الآخر صيدا فالقود على العالم  
 (و) يجب (على من ضيف بمسموم) بقيد دته بقولي (يقتل غالبا غير محيز فمات) سواء أقال إنه مسموم  
 أم لا لأنه أُلجأ إلى ذلك (فإن ضيف به ممزا أو ضل في طعامه) أي طعام للميز (الغالب) أكله منه وجهه  
 فتشبه عمد) فيلزم دية ولا قود لتناوله الطعام باختياره فإن علمه فلا شيء على الضيف أو الداس وتعبير  
 بالمميز والغيره هو اللوافق لبث الشيعين ومنقول غيرها بخلاف تغييره بما ذكره وتعبير بشبه العمد  
 الذي عبر به المحرر أولى من قوله فدية يخرج بالطعام المذكور ما لو دس سفا في طعام نفسه فأكل منه من يتبادر  
 بالدخول له أو في طعام من يندر أكله منه فأكله فمات فانه هدر (و) يجب (على من ألقى غيره فيما) أي شيء  
 (لا يمكنه التخلص منه) كنار وماء مفرق لا يمكنه التخلص منهما بيوم أو غير مفرق وألقاه بهيمة  
 لا يمكنه ذلك معها (وإن التقمه حوت) ولو قبل وصوله للماء لأن ذلك مهلك لئله ولا نظر إلى الجهة التي  
 هلك بها وتعبير بما ذكر أعظم من التصاره على الماء والنار (فإن أمكنه) أي التخلص بيوم أو غيره  
 (ومنعه) منه (عارض) كجوع وريح فهلك (فتشبه عمد) قتله دية (أو مكث) حتى مات  
 (فهدر) لأنه للهلك نفسه (أو التقمه حوت) فعمد إن علم به وإلا فتشبهه) والتفصيل بين العلم وعدمه من  
 زيادتي ولو ألقاه مكتوبا بالساحل فزاد الماء وأغرقه فإن كان بموضع يعلم زيادة الماء فيه كالماء بالبصرة فعمد  
 وإن كان قد يزيد وقد لا يزيد فتشبه عمد أو كان بحيث لا يتوقع زيادة فافتق سبل نادر غلطاً (ولو ترك)  
 مجروح (علاج جرحه للهلك) فهلك (فقود) على جرحه لأن الجرح مهلك والبرء غير موثوق به ولو عالج  
 (ولو أمسكه) شخص ولو لقتل (أو ألقاه من) مكان (حال أو حضر بئرا) ولو عدوانا (قتله) في الأولين  
 (أورداه في) في الثالثة (آخر فالقود على الآخر) أي القاتل أو الردي (قط) أي دون للمسك أو للقي

وإلا فإن لم يسبق ذلك  
 فتشبه عمد وإن سبق  
 وعلمه فعمد ولا نصف  
 دية تشبهه ويجب قود  
 بسبب فيجب على  
 مكره لا أن أكرهه على  
 قتل نفسه أو قتل زيد  
 أو عمرو أو صعود  
 شجرة فزلق ومات  
 وعلى مكره لا أن قال  
 اقتلني أو أكرهه على  
 رمي صيد فأصاب رجلا  
 فمات فإن وجبت دية  
 وزعت فإن اختص  
 أحدهما بما يوجب  
 قودا اقتص منه وعلى  
 من ضيف بمسموم  
 يقتل غالبا غير محيز فمات  
 فإن ضيف به ممزا أو  
 ضل في طعامه الغالب  
 أكله منه وجهه فتشبه  
 عمد على من ألقى غيره  
 فيما لا يمكنه التخلص  
 منه وإن التقمه حوت  
 فإن أمكنه ومنعه  
 عارض فتشبه عمد أو  
 مكث فهدر أو التقمه  
 حوت فعمد إن علم به  
 وإلا فتشبهه ولو ترك  
 علاج جرحه للهلك  
 فعمد ولو أمسكه أو  
 ألقاه من عال أو حضر  
 بئرا فقتله أو رده  
 فيه آخر فالقود على  
 الآخر قط .

أنهاء إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إبطار ونطق وحركة اختيار ويعزر الثاني ، وإلا فإن ذنب كجز بعد جرح فهو القاتل وطى الأول ضام جرحه وإلا فقتلان ولو قتل مريضا حركته حركة مذبوح ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبدا أو كافرا غير حربى أو ظنه قاتل أيه أو حربيا بدارنا فأخلف لزمه قود أو بدارم أو وصفهم فهدر .

(فصل في أركان القود في النفس قتيل وقاتل وقتل ، وشروطه مامر وفي القتل عصمة فهدر حربى ومرتد كزان محصن قتله مسلم ومن عليه قود لقاتله ، وفي القاتل التزام فلا قود على صبي ومجنون وحربى ولو قال كنت وقت القتل صبيًا وأمكن أو مجنونًا وعهد حلف أو أناصي فلا قود ومكافأة حال جنابة فلا يقتل مسلم بكافر ويقتل ذو أمان بمسلم وبذى أمان وإن اختلفا دينًا وأسلم القاتل ولو قبل موت الجريح ويقتص في هذه إمام بطلب وارث ويقتل مرتد بغير حربى ولا حر بغيره ،

أو الحافر لأن الباشرة مقدمة على غيرها مع أن الحافر لا قود عليه لو انفرد أيضًا لأن الحفر شرط .

(فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها . لو (وجد) بواحد (من اثنين معا فعلان مرهقان) للروح سواء أكانا مذنبين أى مسرعين للقتل أم لا (كجز) للرقبة (وقد) للجنة (وكقطع عضوين) مات المقطوع به منهما (فقتلان) فعليها القود وإن كان أحدهما مذنبًا دون الآخر فالمذنب هو القاتل (أو) وجدا منهما (مرتبا) القاتل (الأول إن أنهاء إلى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيه (إبطار ونطق وحركة اختيار) لأنه صيره إلى سالة الموت (يعزر الثاني) لهتك حرمة ميت (وإلا) أى وإن لم ينه الأول إلى حركة مذبوح (فان ذنب) أى الثاني (كجز بعد جرح فهو القاتل وطى الأول ضمان جرحه) قودًا أو مالا (وإلا) أى وإن لم يذنب الثاني أيضا ومات المحنى عليه بالجنابتين كأن أجهأه وأقطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضًا حركته حركة مذبوح ولو بضرب يقتله) دون الصحيح وإن جهل المرض (أو) قتل (من عهده أو ظنه عبداً أو كافرا غير حربى) ولو بدارم مرتداً أو غيره (أو ظنه قاتل أيه أو حربيا) بأن كان عليه زى الحربين (بدارنا فأخلف) أى فإن خلفه (لزمه قود) لوجود مقتضيه وجهله وعهده وظنه لا يبيح له الضرب أو القتل وفارق المريض المذكور من وصل إلى حركة مذبوح بحماية بأنه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حربيا (بدارم أو وصفهم) فأخلف (فهدر وإن لم يعده حربيا للعذر الظاهر ثم ، نعم إن قتله ذمى لم نستعن به لزمه القود وخرج بغير الحربى في مسألة العهد ماله وعهده حربيا فإن قتله بدارنا فلا قود أو بدارم أو وصفهم فهدر كما فهم مما مر وبعهد وظنه كفر ماله انتفا فان عهد وظن إسلامه ولو بدارم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه قود أو بدارم أو وصفهم فهدر إن لم يعرف مكانه وإلا فكفتله بدارنا والتقييد بالحربى في مسألة الإهدار مع قولى أو وصفهم من زيادى .

(فصل في أركان القود في النفس) (أركان القود في النفس) ثلاثة (قتيل وقاتل وقتل ، وشروطه مامر) من كونه عمدا ظاهرا فلا قود في الخطأ وشبه العمد وغير الظلم كمرىانه (وفي القتل عصمة) بإيمان أو أمان كعقدمة أو عهد لقوله تعالى : فقاتلو الذين لا يؤمنون بالله . الآية ، وقوله : وإن أحدمن للشركين استجارك الآية وهي معتبرة من الفعل إلى التلف وسيأتى بيانه في الفصل الآتى (فهدر حربى) ولو صبيًا وامرأً وعهدًا لقوله تعالى : فقاتلو الشركين حيث وجدتموهم (ومرتد) في حق معصوم لحبر «من بدل دينه فاقتلوه» (كزان محصن قتله مسلم) معصوم لاستيفائه حداً لله تعالى سواء أثبت زناه باقراره أم ببينة (ومن عليه قود لقاتله) لاستيفائه حقه (و) شرط (في القاتل) أمران (التزام) للأحكام ولومن سكران أو ذمى أو مرتد (فلا قود على صبي ومجنون وحربى ولو قال كنت وقت القتل صبيًا وأمكن) صباه فيه (أو مجنونًا وعهد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لأن الأصل بقاء الصبي والمجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعده جنونه (أو) قال (أناصي) الآن وأمكن (فلا قود) ولا يحلف أنه صبي لأن التحليف لإثبات صباه ولو ثبت لبطلت بمنه في تحليفه إبطال التحليفه وسيأتى هذا في الدعوى والبيئات مع زيادة (ومكافأة) أى مساواة (حال جنابة) بأن لم يفضل قبله بإسلام أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانيا محصنا (بكافر) ولو ذميا لحبر البخارى «لا يقتل مسلم بكافر» وإن ارتد المسلم لعدم الكفاية حال الجنابة إذ العبرة في العقوبات بحالها (ويقتل ذو أمان بمسلم وبذى أمان وإن اختلفا دينًا) كيهودى ونصرانى (أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح) لتساقطها حال الجنابة (ويقتص في هذه) المسئلة (إمام بطلب وارث) ولا يفوضه إلى الوارث حلها من تسليط الكافر على السلم (ويقتل مرتد بغير حربى) لما مر وتعييرى هنا بذلك وفيما مر بكافر وذى أمان أعم من تعبيره هنا بذى ومرتد وثم بذى (ولا) يقتل (حربى بغيره) ولو مبعضا لعدم الكفاية

(ولا مبعض مثله وان فاقه حرية) كأن كان نصفه حرا ورابع القاتل حرا ، إذ لا يقتل بحزاء الحرية جزء الحرية  
وبجزء الرق جزء الرق لأن الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعة فيلزم قتل جزء حرا بجزء رقيق وهو ممتنع  
(ويقتل رقيق) ولومدبرا ومكاتب وأم ولد (رقيق وان عتق القاتل) ولو قبل موت الجريح لتكافئهما  
بتشاركهما في الملوكة حال الجناية (لامكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كالا يقتل الحر برقيقه وهذا من  
زيادتي فان كان رقيقه أصله فالأصح في الروضة تبعالنسخ أصلها السقيمة أنه لا يقتل به والأقوى في نسخه  
المعتمدة والشرح الصغير أنه يقتل به وقديود الأول بما يأتي من أن الفضيلة لا تجبر النقص (ولا قود بين  
رقيق مسلم وحركافر) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن السلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا تجبر  
فضيلة كل منهما نقصته وتعيرى بما ذكر أعظم من تعيره بعد ودمي (ويقتل) فرع (بأصله) كغيره (لا) أصل  
(بفرعه) لحبر: لا يقاد للابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبنيت كالأب والأم كالأب وكذا الأجداد  
والجدات وان علوا من قبل الأب أو الأم والمعنى فيه أن الوالد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في  
عدمه وهى يقتل بولده المنى بلعان وجهان في نسخ الروضة المعتمدة وأصلها عن التولى قال الأذرعى والأشبه أنه  
يقتل به مادام مصرا على النفي . قلت وهو مقتضى كلام التولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة  
السقيمة ما يقتضى تصحيح أنه لا يقتل به فاعتبرها الزركشى وغيره فعزوا تصحيحه الى قول الشيخين له عن  
التولى (ولا) أصل (له) أى لأجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لانه اذا  
لم يقتل بجنايته على فرعه فلأن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى (ولو تداعيا مجهولا وقتله أحدهما  
فان ألحق به فلا قود) عليه المامر والإفضلية القود إن ألحق بالآخر أو بثالث وان اقتضت عبارة الأصل عدمه  
في الثالث فان ألحق بهما أو لم يلحق بأحد فلا قود حالا لأن أحدهما أبوه وقد اشبه الأمر (ولو قتل أحد)  
أخوين (شقيقين حائزين الأب والآخر الأم معا وكذا) إن قتلا (مرتبا ولا زوجية) بين الأب والأم والعمية  
والترتيب نز هو ق الروح (فلسكل) منهما (قود) على الآخر لانه قتل مورثه (وقدم في معية) محقة أو محتملة  
(بقرة) في (غيرها بسبق) للقتل وهذه من زيادتي نعم إن علم سبق دون عين السابق احتمل أن يقرع  
وأن يتوقف الى البيان وكلامهم قديقتضى الثاني (فان اقتصص أحدهما ولو مبادرا) أى بغير قرعة أو سبق  
(فلوارث الآخر قتله) بناء على أن القاتل بحق لا يرث (أو) كان ثم (زوجية) بين الأب والأم (فلأول) فقط  
القود لانه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قتله وبنه أخوه والأم وإذا قتل الآخر الأم ورثها الأول فننتقل اليه  
خصمها من القود ويسقط باقيه ويستحق القود على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القود عن قاتلها واستحق  
قتل أخيه والتفصيل بالشقيقين وبالحائزين من زيادتي (ويقتل شريك من امتنع قوده لمعنى فيه) لوجود  
مقتضى القتل وان كان شريكاً لم يذكر فيقتصص من شريك قاتل نفسه بأن جرح شخص نفسه وجرحه غيره  
فمات منهما ومن شريك حربى في قتل مسلم وشريك أب في قتل الولد وشريك دافع صائل وقاطع قودا أو  
جدا وعبد شاركا حرا في قتل عبد ودمى شاركا مسلما في قتل دمي وحركا جرح عبد افتق بأن جرحه  
للشارك بعد عتقه فمات بسرايتهما وخارج بقولى لمعنى فيه شريك مخطيء أو شبه عمد فلا يقتصص منه وان  
حصل الزهوى بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق أن كلا من الخطأ وشبه العمد شبهة في الفعل وأورث في  
فعل الشريك فيه شبهة في القود ولا شبهة في العمد (لا قاتل غيره) بجرحين عمد وغيره) من خطأ وشبه عمد  
(أو) بجرحين (مضمون وغيره) كمن جرح حريا أو مرتدا ثم أسلم وبجرحه ثانيا فمات بهما فلا قود عليه  
تقليلا المسقط القود وتعيرى بما ذكر أعظم كره (ولو داوى جرحه بمذق) أى قاتل سريعا (مقاتل نفسه أو  
بملا يقتل غالبا أو) بما يقتل غالبا (جهل حاله فشبه عمد) فلا قود على جرحه في الثلاث وإما عليه ضمان جرحه  
والتصريح بالثانية من زيادتي (فان علمه) أى علم حاله (بجرحه) (شريك جرح نفسه) فعليه القود

ولا مبعض مثله وان  
فاقه حرية ويقتل رقيق  
رقيق وان عتق القاتل  
لامكاتب برقيقه ولا  
قود بين رقيق مسلم  
وحركافر ويقتل بأصله  
لا بفرعه ولا له ولو  
تداعيا مجهولا وقتله  
أحدهما فان ألحق به  
فلا قود ولو قتل أحد  
شقيقين حائزين الأب  
والآخر الأم معا وكذلك  
مرتبا ولا زوجية فلكل  
قود وقدم في معية  
بقرة وغيرها بسبق  
فان اقتصص أحدهما ولو  
مبادرا فلوارث الآخر  
قتله أو زوجية فلأول  
ويقتل شريك من  
امتنع قوده لمعنى فيه  
لا قاتل غيره بجرحين  
عمد وغيره أو مضمون  
وغيره ولو داوى جرحه  
بمذق فقاتل نفسه أو  
بملا يقتل غالبا أو جهل  
حاله فشبه عمد فان علمه  
شريك جرح نفسه

(ويقتل جمع واحد) كأن القوم من طاه أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة وإن تجاوزت عددا أو فحشا لما روى الشافعي وغيره أن عمر قتل قرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا ولم ينكر عليه فصار إجماعا. والقيلة أن يخذع ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولو لوى عفوع عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم) في جراح ونحوه بمقربة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عددهم قتل الواحد من العشرة عشرها وإن تجاوزت جراحاتهم عددا أو فحشا (ولو ضربوه بسيطا) أو عصا خفيفة قتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل قتلوا إن تواطوا) أي توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (قالدية) تجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وإنما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لأن ذلك يقصده الإهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط، أما إذا كان ضرب كل منهم يقتل فقتلوا مطلقا وإذا ألد الأمر إلى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقول ولا إلى آخره من زيادتي (ومن قتل جمعا مرتبا قتل بأولهم أو ممعا) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهل أمر للدية والترتيب فالمراد للدية الحقيقة والأحتملة (فبقرة) بينهم فمن خرجت قريته قتل به (وللباقين الديات) لأنها جنابات لو كانت خطأ لم تتداخل فتد التعمد أولى (فلوقته) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى وغير من خرجت قريته في الثانية فتعبري بذلك أعظم قوله فلوقته غير الأول (عصى ووقع قودا) لأن حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبري بذلك أولى من قوله وللأول دية وهل الراددية القتل أو القاتل حكى التولي فيه وجهين تظهر فائدتهما في اختلاف قدير الدين فلي الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة أو جرح حميون بغير أو في عكسه مائة أو الأقرب الوجه الأول كذاك عليه كلامهم في باب العفو عن القود ولو قتله أولياء القتل جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى ما يقتضيه التوزيع من الدية فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية.

ويقتل جمع واحد  
ولو لوى عفوع عن بعضهم  
بحصته من الدية باعتبار  
عددهم ولو ضربوه  
بسيطا وضرب كل  
لا يقتل قتلوا إن تواطوا  
والا قالدية باعتبار  
الضربات ومن قتل جمعا  
مرتبا قتل بأولهم أو ممعا  
فبقرة وللباقين الديات  
فلوقته غير من ذكر  
عصى ووقع قودا  
وللباقين الديات.

(فصل) جرح عبده أو حريا أو مردا افتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فتق وعصم فدية خطأ ولو ارتد جرح ومات بنفسه هدر ولو ارتد قود الجرح إن أوجبه والا فالأقل من أرشه ودية فيثا فإن أسلم فمات سراية فدية كما لو جرح مسلم ذميا فأسلم أو جرح عبدا فتق ومات سراية وديته للسيد فإن زادت على قيمته فالزيادة لورثته

(فصل) في تير حال المروح الحرية أو عصمة أو إهدار أو بقدر الضمون به. لو (جرح عبده أو حريا أو مردا فتق) العبد (وعصم) الحربي بإعمان أو أمان أو للرتد بإعمان (فمات) بالجرح (فهدر) أي لائى. فيه اعتبار بحال الجنابة نعم عليه في قتل عبده كفارة كسباي (ولو رماه) أي العبد أو الحربي أو المرتد بسهم (فتق وعصم) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) تجب اعتبارا بحالة الإصابة لأنها حالة اتصال الجنابة والرمى كالقدمة التي يتوصل بها إلى الجنابة فلم أنه لا قود بذلك لعدم الكفاية أول أجزاء الجنابة وتعبري بذلك أعظم ما عبر به (ولو ارتد جرح ومات) سراية (ففسه هدر) أي لائى فيها لأنه لو قتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شيء فالسراية أولى (ولو ارتد) لولا الردة ولو ممتقا (قود الجرح إن أوجبه) أي الجرح القود كوضعة وقطع يد عمد ظلما اعتبارا بحال الجنابة وكما لو لم يرس وإنما كان القود للوارث لا للإمام لأنه لفتش وهو له لا للإمام (والا) أي وإن لم يوجب الجرح القود (ف) الواجب (الأقل من أرشه ودية) للنفس لأنه للثيقن فلو كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية أو يديه ورجليه ودية ويكون الواجب (فيثا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتعبري بوارث أولى من تعبيره بقرية السلم وقولي فيثا من زيادتي (فان أسلم) للرتد (فمات سراية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصمة فلا قود وإن قصرت الردة لتدخل حالة الإهدار (كما لو جرح مسلم ذميا فأسلم أو جرح عبدا) لغيرم (فتق ومات سراية) فإنه يجب فيه دية كاملة لأن الاعتبار في قدر الدية بحال استقرار الجنابة لا قود لأنه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وديته) في الثانية (السيد) ساوت قيمته أو نقصت عنها لأنه استحقها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجاني العبدول لقيمته وإن كانت الدية موجودة فإذا أسلم البرام أجبر السيد على قبولها وإن لم يكن له أن يطالبه إلا بالدية (فان زادت) أي الدية (على قيمته فالزيادة لورثته) لأنها وجبت بسبب الحرية هذا كله إذا لم يكن لجرحه أرض مقدر والا

(فصل) جرح عبده  
أو حريا أو مردا افتق  
وعصم فمات فهدر ولو  
رماه فتق وعصم فدية  
خطأ ولو ارتد جرح  
ومات بنفسه هدر  
ولو ارتد قود الجرح إن  
أوجبه والا فالأقل من  
أرشه ودية فيثا فإن أسلم  
فمات سراية فدية كما  
لو جرح مسلم ذميا فأسلم  
أو جرح عبدا فتق  
ومات سراية وديته  
للسيد فإن زادت على  
قيمته فالزيادة لورثته

ولو قطع يد عبد فقتل

ثم مات سرية فللسيد الأقل من الدية والأرش.

(تصل) كالنفس فيما

مر غيرها فيقطع جمع

يسد تحاملوا عليها

فأبانوها ، والشجاج

حارصة تشق الجلد

ودامية تدميه وباضعة

تقطع اللحم ومتلاحمة

تقوص فيه وممحاق

تصل جلدة العظم

وموضحة تصله وهاشمة

تهشمه ومنقلة تنقله

ومأمومة تصل خريطة

الدماغ ودامعة تحرقها

ولا قود إلا في موضحة

ولو في باقي البدن ويجب

في قطع بعض نحو

مارن وان لم ين وفي

قطع من مفصل حتى

في أصل فخذ ومنكب

إن أمكن بلا إجابة وفي

فوق عين وقطع أذن وجفن

ومارن وشفة ولسان

وذكر وأثنين وألين

وشفرين لافي كسر

عظم إلا سنا وأمكن

وله قطع مفصل أسفل

الكسر فلو كسر

عضده وأبانه قطع من

الرفق أو الكوع

وله حكومة الباقي ولو

أوضح وهشم أو نقل

أوضح وأخذ أرش

الباقي

فللسيد الأقل من أرشه والدية كاعلم ذلك من قولي (ولو قطع) الحر (يد عبد فقتل ثم مات سرية فللسيد الأقل من الدية والأرش) أي أرش اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع وهو نصف قيمته لا الأقل من الدية وقيمتها لأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد .

[لأعانة] كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وإن كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود الكفاءة من الفعل إلى الانتهاء .

(تصل) قيم يمتد في قود الأطراف والجراحات والماني مع ما يأتي (كالنفس فيما مر) مما يستلزم لوجوب القود ومن أنه يقاد من جمع بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف وغيره فتعبر بذلك أعم مما عبر به (فيقطع) بالشرط السابقة (جمع) أي أيديهم (يبد تحاملوا عليها) دفعة بمعد (فأبانوها) فإن لم تحاملوا بأن غير فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديدتان فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بحايته وبموت الشيخان بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد (والشجاج) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة فتحتها وهي جرح فيها أمان غير ما يسمى جرحا لاشعة عشر (حارصة) بمحملات وهي ما (تشق الجلد) قليلا نحو الخدش وتسمى الحارصة والحريصة والهاشمة (ودامية) تخفيف الباء (تدميه) بضم التاء أي تشق بلا سيلان دم والاتسمى دامة بعين مهملة وهذا الاعتبار تكون الشجاج إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحمة تقوص فيه) أي في اللحم (وممحاق) بكسر السين (تصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أيضا وكذلك كل جلدة رقيقة (وموضحة تصله) أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (وهاشمة تهشمه) أي العظم وإن لم توضحه (ومنقلة) بكسر القاف المشددة أنضح من فتحها (تنقله) من محل إلى آخر وإن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة) وتسمى أمة (تصل خريطة الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامعة) بعين معجمة (تحرقها) أي خريطة الدماغ وتصل إليه وهي مذققة عند بعضهم (ولا قود) في الشجاج (إلا في موضحة ولو) كانت (في باقي البدن) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في قطع بعض نحو مارن) كأذن وشفة ولسان وحشفة (وان لم ين) لذلك وقدر المقطوع بالجراحة كالثلث والربع لا بالسياسة والمارن ملان من الأنف وتعبر بما ذكر أولى مما عبر به (وفي قطع من مفصل) ضلع الحمار وكسر الصاعد لاضباطه (حتى في أصل فخذ) وهو ما فوق الورك (ومنكب) وهو مجموع ما بين العضد والكتف (إن أمكن) القود فيها (بلا إجابة) خلاف ما إذا لم يمكن إلا بإجابة لأن الجوائف لا تنضبط (و) يجب (في فوق عين) أي تمريرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان) وذكر وأثنين أي يضمن بقطع جلدتهما (وألين) بفتح الهمزة أي اللحمان الناثان بين الظهر والفخذ (وشفرين) بضم الشين حرفا الفرج لأن لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالمائلة فيه (الأسنا وأمكن) بأن تنشر عنشار بقول أهل الحيرة ففي كسرها القود على النص وجزم به الماوردي وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي المحنى عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي الكسور من اليد (قطع من الرفق أو) من (الكوع) ويسمى الكعاع لجزءه عن محل الحناية فيها ومساحتها بمعنى حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو المقطوع من العضد في الأولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عوضا عنه (ولو أوضح وهشم أو نقل أوضح) المحنى عليه لإمكان القود في الموضحة (وأخذ أرش الباقي) أي الهاشمة واللقلة وهو خمسة أبرة للهاشمة وعشرة لللقلة لتعذر القود في اللحم والتنقيل الشتمل على المهشم غالبا ولو أوضح وأم أوضح وأخذ ما بين الرضعة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون عمرا وثلاث لان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي



ولو قطعه من كوعه  
لم يقطع شيئا من أصابعه  
فان قطع عزر ولا عزم  
وله قطع الكف ويجب  
باطال بصرو ومع وبطش  
وذوق وشم وكلام فلو  
أوضحه أولطمة لطفة  
تذهب ضوؤه غالبا  
فذهب فعل به كفعله  
فان ذهب وإلا أذهب  
بأخف ممكن كتقريب  
حديدة عمامة ولو قطع  
أصبعاً فكل غيرها  
فلا قود في التأكل  
(باب كيفية القود  
والاختلاف فيه  
ومستوفيه)

لاتؤخذ يسار يمين  
ولاشفة سفلى بعليا  
وعكسهما ولا أعملة  
بأخرى ولا حادث  
بموجود ولا زائد زائد  
أو أصل دونه أو بمحل  
آخر ولا يضر تفاوت  
كبر وصغر وطول  
وقوة والعبرة في  
موضحة بمساحة ولا  
يضر تفاوت غلط لحم  
وجلده ولو أوضح رأسا  
ورأسه أصغرا استوعب  
ويؤخذ قسط من  
أرض للوضحة أو أكبر  
أخذ قدر يحق والحيرة  
في محله للجاني

(ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من أصابعه) ولولا أنملة لقدر تعلى محل الجناية فتعبرى بذلك أولى من قوله فليس له النقاط أصابعه (فان قطع عزر) لعدوله عن حقه (ولا عزم) عليه لانه يستحق إتلاف الجملة (وله قطع الكف) بعد القطع لانه من مستحقه ويفارق ما لو قطعه من نصف ساعده فلقط أصابعه لا يمكن من قطع كفه لانه ثم بالتمكين لا يصل الى تمام حقه بخلافهنا (ويجب) القود (باطال) المعنى سرياقه من (بصر) وجمع وبطش وذوق وشم وكلام) لان لها محال مضبوطة ولأهل الحيرة طرق في إبطالها وذكر الكلام من زيادتي (فلو أوضحه أولطمة لطفة تذهب ضوؤه غالبا فذهب) ضوؤه (فعل به كفعله فان ذهب) فذلك (والأذهب) بأخف ممكن كتقريب حديدة عمامة من حدقه أو وضع كافور فيها ومحل ذلك أن يقول أهل الحيرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدة والأفلا الواجب الأرض ومحل في اللطمة فيا إذا ذهب بها من المحنى عليه ضوء إحدى العينين أن لا يذهب بها من الجاني ضوء عينيه أو إحداهما مخالفة للمعنى عليها أو مبهمة والأفلا يلطم حذرا من إذهاب ضوء عينيه أو مخالفة للمعنى عليها بل يذهب بالمعالجة فان تعذرت فالأرض (ولو قطع أصبعاً فكل غيرها) من بقية الأصابع (فلا قود في التأكل) وفارق إذهاب البصر ونحوه من المعنى بأن ذلك لا يابشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد محل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها فلو اقتصر في الأصبع فسرى لغیرها لم تقع السراية قصاصاً بل تجب على الجاني للأصابع الأربعة أربعة أخماس الدية .

### (باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) مع ما يأتي

(لاتؤخذ) هو لشموله أعم من قوله لاتقطع (يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أعملة) يفتح الحزمة وضم الميم في الأوضح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بموجود) فلو قطع سناً ليس له مثلها فلا قود وإن نبت له مثلها بعد (ولا زائد زائد أو أصل دونه) كأن يكون زائد الجاني ثلاثة مفاصل وزائد المحنى عليه أو أصله مفاصلان (أو) زائد أو أصل (بمحل آخر) كرائد محب خنصر زائد محب إبهام أو بنصر أصل ولا يدمستوية الأصابع والكف بيد أقصر من أختها وذلك لانتفاء المساواة فيما ذكر القصد في القود ولو تراضيا بأخذ ذلك لم يقع قوداً ويؤخذ زائد زائد وبأصل ليس أدونه إن اتخذ محلاً وقول ولا حادث إلى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد بمحل آخر من زيادتي (ولا يضر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبر وصغر وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كفي النفس لان المائلة في ذلك لا تسكاد تنفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حمرة ويوضح بنحو موسى وإنما لم يعتبر بذلك بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الخيف بخلاف الأطراف لان القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو بعض آخر وهو ممتنع (ولا يضر تفاوت غلط لحم وجلد) في قودها ولو كان رأس الشاج شعر دون الشجوج في الروضة وأصلها عن نص الأم أنه لا قود لما فيه من إتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى للمأوردى وحمل ابن الرقة الاول على فساد مثبت الشجوج والثاني على ما لو خلق قال الأذرعى وقضية نص الأم أن الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قاله والتوجيه يشعر بأنها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأساً ورأسه) أي الشاج (أصغرا استوعب) إيضاحاً (ويؤخذ قسط) للباقي (من) أرض للوضحة (لو وورع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فلتتم به ثلث أرضها فلا يكمل الإيضاح من غير الرأس كالأوجه والقفأ لانه غير محل الجناية (أو) ورأسه (أ) كبراً أخذ منه (قدر حقه) فقط لحصول المماثلة (والحيرة في محله للجاني) لان جميع رأسه محل الجناية وقيل للمعنى عليه وصوبه الأذرعى وغيره قالوا

وهو الذي أورده العراقيون (أو) أوضح (ناصية وناصيته أصغر كل) عليها (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لأن الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد) اللقص (في موضحة) على حقه (عمدا لزمه قوده) أي الزائد لكن إنما يقتص منه بعد اندمال موضحة (فإن وجب مال) بأن حصل بشبه عمد أو غلطاً بغير اضطراب الجاني أو عفا بمال (فأرش كامل) يجب لخالفه حكمه حكم الأصل فإن كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال اللقص تولدت باضطرابك فأنكر ففي الصدق منها وجهان قال البلقيني الأرحح عندي تصديق اللقص منه وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (ولو أوضحه جمع) بأن تحاملوا على آله وجروها معاً (أوضح من كل) منهم (مثلاً) أي مثل موضحة لاقسطه منها فقط إذ ما من جزء إلا وكل منهم جان عليه فأشبه ما إذا اشتركوا في قطع عضو فلو آل الأمر للدية وجب على كل واحد قسطه كما قطع به بغوى والماوردي لادية موضحة كاملة خلافاً لما رجحه الإمام ووقع في الروضة عز والأول للإمام والثاني للغوى وهو خلاف ما في الرافعي وغيره (ويؤخذ) عضو (أشبل) من ذكر أو يد أو غيرها (بأشبل مثله أو دونه) شلاً ولاهما من زيادتي (وبصحيح) هذا (إن أمن) من المأخوذ (نزف دم) يقول أهل الخبرة لأنه مثل حقه أو دونه بخلاف ما إذا لم يؤمن من ذلك بأن لم تنهد أفواه العروق بالجسم فلا يؤخذ به وإن رضى الجاني حذر من استبقاء النفس بالطرف (ويقنع به) أي بالأشبل إذا أخذ بأشبل دونه أو بصحيح فلا أرش للشلل لاستوائهما في الجرم وإن اختلفا في الصفة لأنهما لا تقابل بمال (لا عكسهما) أي لا يؤخذ بأشبل بأشبل فوقه ولا بصحيح بأشبل (في غير أنف وأذن وسراية) كيدور جل وجفن (وإن رضى الجاني) رعاية للمائة كلاً يقتل حر بعيد وإن رضى وخرج زيادتي في غير أنف وأذن وسراية الأشبل من ذلك وما لو سري قطع الأشبل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء النفعة من جمع الرخ والصوت في الأولين وكافي الموت بخاتمة في الثالث (فلو فعل) أي أخذ ذلك بما ذكر بقيد زده يقول (بالأذن) من الجاني (فعليه دية) ولو حكومة الأشبل فلا يقع ما فضل قوداً لأنه غير مستحق (فلو سري) عليه (قود النفس) لتفويتها ظاهراً إذا أخذه بإذن الجاني فلا قود في النفس ولادية في الطرف إن أطلق الأذن ويجعل مستوفياً لحقه فإن قال أخذه قوداً ففعل قليل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكومة وقطع به بغوى كذا في الروضة كأصلها هنا (والشلل بطلان العمل) إن لم يزل الحس والحركة وهو شامل للشلل المذكور وغيره بخلاف قول الأصل والأشبل منقبض لا ينسبط أو عكسها فإنه وإن لزمه الأول لكنه قاصر على الذكر (ولا أثر لا انتشار الله كرو عدمه) فيؤخذ خذ ذكر خلل يترك خصي وعين إذا خلل في العضو وتقدر الانتشار لضعف القلب أو الدماغ (ويؤخذ سليم بأعسم وأعرج) لذلك والعسم بعلمتين مفتوحتين تشنج في اللفق أو قصر في الساعد أو العضد فله في الروضة كأصلها وقال ابن الصياغ هوميل وأعوجاج في الرسغ وقال الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو من بطشه ييساره أكثر (و) يؤخذ طرف (فاقد أظفار بسليمها) لأنه دونه (لا عكسه) أي لا يؤخذ طرف سليم أظفار بما قد هال أنه فوقه (ولا أثر لتغيرها) أي الأظفار بنحو سواد أو خضرة وعليهما اقتصر الأصل فيؤخذ بطرفها الطرف السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القود (و) يؤخذ (أنف شام بأخشم) أي غير شام كعكسه المفهوم بالأولى ولأن الشم ليس في جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) كعكسه المفهوم بالأولى ولأن السمع لا يحل جرم الأذن (لا عين صحيحة بعمية) ولو لم يقيم صورتهما (واللسان ناطق بأخرس) لأن كلامهما أكثر من حقه ولأن البصر والنطق في العين واللسان بخلاف السمع والشم كالمز (وفي قلع سن) لم يطل ففعلها لم يكن بها نقص ينقص به أرشها (قود) وإن نبتت من مشغور لقوله تعالى والسن بالسن. وعودها نعمة جديدة وفي القود بكسر هاء تفصيل تقدم والأصل أطلق أنه لا قود فيه (ولو قاع) شخص ولو غير مشغور (سن غير مشغور) ولو بالنا وهو الذي

أو ناصية وناصيته أصغر  
كامل من رأسه ولو زاد  
في موضحة عمدا لزمه  
قوده فإن وجب مال  
فأرش كامل ولو أوضحه  
جمع أوضح من كل  
مثلاً ويؤخذ أشبل  
بأشبل مثله أو دونه  
وبصحيح إن أمن نزف  
دم ويقنع به لا عكسها في  
غير أنف وأذن وسراية  
وإن رضى الجاني  
فلو فعل بلا إذن فعليه  
ديته فلو سري قوده  
النفس والشلل بطلان  
العمل ولا أثر لا انتشار  
الذكر وعدمه ويؤخذ  
سليم بأعسم وأعرج  
وفاقد أظفار بسليمها  
لا عكسه ولا أثر لتغيرها  
وأنف شام بأخشم  
وأذن سميع بأصم لا عين  
صحيحة بعمية ولا  
لسان ناطق بأخرس  
وفي قلع سن قود ولو  
قلع سن غير مشغور

لم تسقط أسنانه الواضحة التي من شأنها السقوط (انتظر) حاله فلا قود ولا دية في الحال لأنها قود غالباً (فإن بان فساد منبتها) بأن سقطت البواقي وعذب دونهما وقال أهل الخبرة فسد منبتها (وجب قود ولا يقتضيه) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض وإذا اقتصر من غير مشغور مثله وقد فسد منبت سنة فإن لم تفسد الجاني فذلك ولا قلعت ثانياً ولو قلع بالغ لم يفسد من بالغ مشغور خير المجني عليه بين الأرض والقود كما قلعه الشيخان عن ابن كعب وحزم به في الأنوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتصر وعاد من الجاني لم يقطع ثانياً وفارقت ما قبلها بأن المجني عليه قد رضى بدون حقه فلا عود له لو تم اقتصر ليفسد منبت الجاني كما أفسد منبتة وقد تبين عدم فساد فمكان له العود (ولو قصت يده أصابعاً قطع) يداً (كاملة قطع وعليه أرض أصبع) لأنه قطعها ولم يستوف قودها ولله قطع أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فالمقطوع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه) الأربع (أو يقطعها وحكومة منبتها) ولا حكومة لها في الحال الأول لأنها من جنس الدية فلا يبعد دخولها فيها بخلاف القود فإنه ليس من جنسها وإنما وجبت حكومة خمس الكف لأنه لم يستوف في مقابلته شيء يحيل اندراجها فيه (ولو قطع كفاً بلا أصابع فلا قود) عليه (إلا أن تكون كفها مثلاً) فغلبه قود الهائلة ولو عكس بأن قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كنه وأخذت دية الأصابع كما علم مما مر فيها لو قطع ناقص اليد أصابعها كاملة (ولو شلت) ففتح الشين (أصابعاً قطع كاملة لقطع) الأصابع (الثلاث) السليمة (وأخذ) مع حكومة منبتها المعلومة بحامس (دية أصبعين) وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع بها) لأنه لو عم الشال جميع اليد وقطع قنع بها ففي شلل البعض أولى .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني لو (قد) مثلاً (شخصاً وزعم موته) والولى حياته (أو قطع يديه وزعم موته أو قطع يديه وزعم حياته) فثبات وزعم سرية والولى اندمالاً (أو سبياً) آخر الموت بقيد زدته بقولى (عنه) أو لم يمينه (وأمكن اندمال حلف الولى) لأن الأصل بقاء الحياة في الأولى وعدم السراية في الثانية فيجب فيها ديتان وفي الأولى دية لا قود لأنه يسقط بالشبهة وخرج بالمكن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فيصدق الجاني في قوله بلا يمين (كالقطع يده فثبات وزعم سبياً) الموت غير القطع ولم يمكن الاندمال (ولولى سرية) فإنه الذي يحلف سواء أعين الجاني السبب أم أبهه لأن الأصل عدم وجود سبب آخر . واستشكل ذلك بالصورة السابقة مع أن الأصل فيها أيضاً عدم وجود سبب آخر . وأجيب بأنه إنما صدق الولى ثم مع ما ذكره لأن الجاني قد اشتغلت خدمته بظواهر يدين ولم يتحقق وجود السقط لإحداها وهو السراية بإمكان الإحالة على السبب الذي ادعاه الولى فدعواه قد اعتضدت بالأصل وهو شغل ذمة الجاني (ولو أزال طرفاً ظاهراً) كيدولسان (وزعم قصه حلقة) كشلل أو فقد أصبع (حلف) بخلاف ما لو أزال طرفاً باطناً كذكر أو شين أو ظاهراً وزعم حدوث قصه فلا يحلف بل يحلف المجني عليه والفرق عسراً إقامة البيئة في الباطن دون الظاهر والأصل عدم حدوث قصه والمراد بالباطن ما يعتد به مروءة وبالظاهر غيره (أو أوضح موضحين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الإيضاح ليقصر على أرض واحد (حلف) إن قصر زمن) بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معه ذكر التحليف فيما عدا مسألة القدر من زيادته (وإلا) بأن طال الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (أرشان) لا ثلاثة باعتبار الموضحين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه وذلك لأن حلفه دافع للنقص عن أرشين فلا يوجب زيادة .

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه . (القود) يثبت (للورثة) العصبه وذوي القروض بحسب إرثهم المال سواء كان الأرض بسبب أم بسبب كاز وجين والعتق (ويحبس جان) هو أعم من قوله القاتل ضبطاً لحق المشتق (إلى كمال صبيهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (وحضور غائبهم) أو إذنه لأن القود للتشني

انتظر فإن بان فساد منبتها وجب قود ولا يقتصر له في صغره ولو قصت يده أصابعاً قطع كاملة قطع وعليه أرض أصبع أو بالعكس فالمقطوع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه أو لقطعها وحكومة منبتها ولو قطع كفاً بلا أصابع فلا قود إلا أن تكون كفها مثلاً ولو شلت أصابعاً قطع كاملة لقطع الثلاث وأخذ دية أصبعين أو قطع يده وقنع بها .

(فصل) قد خصنا وزعم موته أو قطع يديه وزعم حياته ثبات وزعم سرية والولى اندمالاً يمكن أو سبياً عنه وأمكن اندمال حلف الولى كالأصل قطع يده فثبات وزعم سبياً والولى سرية ولو أزال طرفاً ظاهراً وزعم قصه حلقة حلف أو أوضح موضحين ورفع الحاجز وزعمه قبل اندماله حلف إن قصر زمنه وإلا حلف الجريح وثبت أرشان .

(فصل) القود للورثة ويحبس جان إلى كمال صبيهم ومجنونهم وحضور غائبهم

ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي أو حاكم أو بقيتهم فإن كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي المجنون غير الوصي العفو على الدية دون ولي الصبي لأنه غاية تنتظر بخلاف المجنون وعلم بقولي ويحبس أنه لا يخفى بكفيل لأنه قد يهرب فيفوت الحق (ولا يستوفيه) أي القود (الإواحد) منهم أو من غيرهم فليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لأن فيه تعديا للمقتص منه ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا كان القود بنحو إغراق وبه صرح البلقيني وإنما يستوفيه الواحد (بتراض) منهم أو من باقهم (أو بقرعة) بينهم إذا لم يتراضوا بل قال كل أنا أستوفيه بقيد زدته بقولي (مع إذن) من الباقين في الاستيفاء بعدها فمن خرجت قرعته تولاه بأذن الباقين (ولا يدخلها) أي القرعة (عاجز) عن الاستيفاء كشيخ وامرأة وهذا ما صححه الأكثرون كما في أصل الروضة وصححه في الشرح الصغير ونص عليه في الأم وصحح الأصل أنه يدخلها العاجز ويستتيب (فلو بدر أحدهم قتله بعد عفو) منه أو من غيره (لزمه قود) وإن لم يعلم بالعفو إذ لاحق له في القتل (أو قبله فلا) قود عليه لأن له حقا في قتله (وللبقية) في السلتين (قسط) دية من تركه جان) لأن للبادرة فما وراء حقه كالأجنبي ولوارث الجاني على البادر قسط ما زاد على قدر حقه من الدية (ولا يستوفى) المستحق قودا في نفس أو غيرها (الإبادن إمام) ولو بنائبه لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه وقد لا يعتبر الإذن كما في السيد والقاتل في الحراة والمستحق المضطر أو المفرد بحيث لا يرى كما بحثه ابن عبد السلام (فإن استعمل به المستحق عزرا) لا فنيته على الإمام واعتدبه (ويأذن) الإمام (لأهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس) لا غيرها من طرف ومعنى أما غير أهل كالشيخ والزمن والرأفة فلا يأذن له في الاستيفاء ويأذن له في الاستنابة وإنما يأذن له في غير النفس لأنه لا يؤمن من أن يزيد في الإيلاء بترديد الآلة فيسرى (فإن أذن له في ضرب رقبة فأصاب غيرها عمدا) بقوله (عززه) لتعديه (ولم يعزله) لأهليته وإن تعدى فعله (أو أخطأ ممكنا) كأن ضرب كتمه أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بعجزه (لا) إن كان (ماهرا) فلا يعزله وهذا من زيادته (ولم يعزله) بقيد زدته بقولي (إن خلف) أنه أخطأ لعدم تعديه وخرج بممكنهما لو ادعى خطأ غير ممكن كأن أصاب رجله أو وسطه فإنه كالعمد فيما من (وأجرة جلاد) بقيد زدته بقولي (لم يرزق من) مال (للمصالح على جان) موسر لأنها مؤنة حق لزمه أداءه والجلاد هو النصب لاستيفاء الحد والقود ووصف بأغلب أوصافه (وله) أي للمستحق (قود فورا) إن أمكن لأن موجب القود الإتيان فيجعل كقيم المتلفات (وفي حرم) وإن التجأ إليه كقتل الحية والعقرب (و) في (حر وبرد ومرض) بخلاف نحو قطع السرفة مما هو من حقوق الله تعالى لبناء حق الأدنى على الضائقة وحق أعلى على الساحة (لا) في (مسجد) وفوق غير حرم بل يخرج منه ويقتص منه هيبته له وكذا لو التجأ إلى ملك شخص أو مقبرة أو ذكر حكم المسجد من زيادته (وتحبس ذات حمل ولو بتصديقها) فيه (في قود) في نفس أو غيرها (حتى ترضعه اللبا) ويستغنى عنها) بامرأة أخرى أو بهيمة يحل لبنها أو قطعه بشرطه وحمل تصديقها إذا أمكن ذلك وإلا كان كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل شيئا) من محدث أو غيره كغريق وحريق (قتله) رعاية للمائلة (أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع وترجىح الأصل تعيين السيف فيما لو قتله بنحو حافة أو كسر عذيق قلم إذ التخير هو المنقول عن النص والجمهور وصوبه جماعة نعم لو قال أقبل به كفعله فإن لم يمت لم أقتله بل أعفو عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب (الا) إن قتل (بنحو سحر) مما يحرم فعله كالأوط وإيجار حمر أو بول (ة) لا يقتل به وإن كانت المائلة به بل (بسيف) فقط نعم يقتل بمسحوم إن قتل به كما فعله المستثنى منه وتغيرى بنحو سحر أعم من تغييره بالسحر والحجر والأوط (ولو فعل به كفعله من نحو إحافة) كنجوى وكسر عضد (فلم يمت قتل بسيف) لما مر ولا يزداد في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يزداد فيه ورجحه

ولا يستوفيه إلا واحد  
بتراض أو بقرعة  
مع إذن ولا يدخلها عاجز  
فلو بدر أحدهم قتله  
بعد عفو لزمه قود أو  
قبله فلا وللبقية قسط  
دية من تركه جان ولا  
يستوفى إلا بأذن إمام  
فإن استعمل عزروا بذنه  
لأهل في نفس فإن أذن  
له في ضرب رقبة فأصاب  
غيرها عمدا عززه ولم  
يعزله أو أخطأ ممكنا عزله  
لا ماهرا ولم يعزله إن  
حلف وأجرة جلاد لم  
يرزق من المصالح على  
جان وله قود فورا وفي  
حرم وحر وبرد ومرض  
لا مسجد وتحبس ذات  
حمل ولو بتصديقها في  
قود حتى ترضعه اللبا  
ويستغنى عنها ومن  
قتل شيئا قتل به أو  
بسيف إلا بنحو سحر  
فبسيف ولو فعل به  
كفعله من نحو إحافة  
فلم يمت قتل بسيف

الأصل في التجويع (ولو قطع فسرى) القطع إلى النفس (جزا الولى) رقبته تسبيل عليه (أو قطع) للمائلة (ثم جزا) للسراية (أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل للمائلة (ولو اقتصم مقطوع يد فمات سراية وتسوا يدية جزا الولى) رقبته القاطع (أو عفا) عن جزاها (بنصف دية) والبدل المستوفى مقابلة بالنصف (ولو كان للمقطوع يدين وعفا) الولى عن الجزا (فلاشئ) له لأنه استوفى ما يقابل الدية وخرج بزيادته وتسوا يدية مالولم يتساوا فيها كأن نقصت دية القاطع كامراً قطعت يد رجل فاقصم ثم مات سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما يستوفاه وهو يدامراً ربع دية رجل صححه في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سراية (بقوديد) مثلاً (فهدر) لأنه قطع عرق (وإن ماتا) أى الجاني بالقود والحنى عليه بالجناية (سراية معاً أو سبق الحنى عليه) الجاني موتاً (فقد اقتصم) بالقطع والسراية في مقابلتهما (وإلا) بأن تأخر موت الحنى عليه (فبنصف دية) تجب في تركه الجاني إن تساوى دية لأن القود لا يسبق الجناية لأن ذلك يكون كالمسلم فيه وهو ممتنع فلو كان ذلك في قطع يدين فلاشئ له (ولو قال مستحق) قود (يعين) للجاني الحر العاقل (أخرجها فأخرج يسارا) سواء كان عالماً بها وبعدم إجزاءها أم لا (وقصد بإباحتها) فقطعها للمستحق (فهدر) أى لا قود فيها ولا دية وإن لم تلتفط بالإذن في القطع سواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا ويعز في العلم (أو) قصد (جعلها عنها) أى عن اليمين (ظاناً إجزاءها) عنها (أو أخرجها دهشاً وظاناً اليمين) ظن (القاطع الإجزاء فدية) تجب (لها) أى لليسار لأنه لم يبين لها مجازاً فلا قود لها لتسليط بخرجها بجمعها عوضاً في الأولى وللادهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بضمها وثانيهما من زيادته (ويبقى قود اليمين) في المسائل الثلاث لأنه لم يستوفه ولا عفا عنه لكنه يؤخر حتى تتبدل يساره (إلا في ظن القاطع الإجزاء) عنها فلا قود لها بل تجب لها دية وهذا من زيادته فإن قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أباحها وجب القود في اليسار وكذا لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن اليمين أو دهشت .

(فصل) في موجب العمد والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح اللواو أى قصاص (والدية) عند سقوطه بعفوه عنها أو بغير عفو (بدل) عنه على ما قاله الدارمى وجزم به الشيخان والأوجهما اقتضاء كلام الشافعى والأصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه والإلزام المرأة بقتلها الرجل دية امرأته وليس كذلك (فلوعفا) للمستحق ولو محجور فليس أوسع (عنه مجازاً أو مطلقاً) بأن لم يتعرض للدية (فلاشئ) لأن المحجور عليه لا يكلف الاكتساب والعفو إسقاط ثابت لإثبات معدوم (أو) عفا (عن الدية لها) لأنه عفو عما ليس مستحقاً فهو فيها لقو كالمعدوم (فإن اختارها) أى الدية (عقب عفوه مطلقاً أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت) فاختيارها في الأولى وهو من زيادته كالعفو عليها ولما كان العفو عنها لغواً في الثانية صحح العفو عليها وإن تراخى عنه (وإن لم يررض جان) بشئ من اختيار الدية أو العفو عليها فاتها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وللضمون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسها) أى الدية (أو) على (أكثر منها ثبت) للعفو عليه وسقط القود (إن قبل جان) ذلك (وإلا فلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادته في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره) ولو سكران أو سفهاً (بإذنه فهدر) أى لا قود فيه ولا دية للاذن فيه وخرج بمالك أمره العبد والعبي والمجنون فقيرى به أولى من تغييره بالرعي (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وإن سرى القطع (فغفا عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو إبراء أو نحوه كإسقاط (صح) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرض العضو إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث ولا يسقط منه قدر الثلث (لا) عن (أرض السراية) إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وإن قال) مع عفوه عن

ولو قطع ثم جزا أو انتظر السراية ولو اقتصم مقطوع يده فمات سراية وتسوا يدية جزا الولى أو عفا بنصف دية ولو كان للمقطوع يدين وعفا فلاشئ ولو مات جان بقوديد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق الحنى عليه فقد اقتصم وإلا فنصف دية ولو قال مستحق عين أخرجها فأخرج يسارا وقصد بإباحتها فهدر أو جعلها عنها ظاناً إجزاءها أو أخرجها دهشاً وظاناً اليمين أو القاطع الإجزاء فدية لها ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الإجزاء .

(فصل) موجب العمد والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح اللواو أى قصاص (والدية) عند سقوطه بعفوه عنها أو بغير عفو (بدل) عنه على ما قاله الدارمى وجزم به الشيخان والأوجهما اقتضاء كلام الشافعى والأصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه والإلزام المرأة بقتلها الرجل دية امرأته وليس كذلك (فلوعفا) للمستحق ولو محجور فليس أوسع (عنه مجازاً أو مطلقاً) بأن لم يتعرض للدية (فلاشئ) لأن المحجور عليه لا يكلف الاكتساب والعفو إسقاط ثابت لإثبات معدوم (أو) عفا (عن الدية لها) لأنه عفو عما ليس مستحقاً فهو فيها لقو كالمعدوم (فإن اختارها) أى الدية (عقب عفوه مطلقاً أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت) فاختيارها في الأولى وهو من زيادته كالعفو عليها ولما كان العفو عنها لغواً في الثانية صحح العفو عليها وإن تراخى عنه (وإن لم يررض جان) بشئ من اختيار الدية أو العفو عليها فاتها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وللضمون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسها) أى الدية (أو) على (أكثر منها ثبت) للعفو عليه وسقط القود (إن قبل جان) ذلك (وإلا فلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادته في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره) ولو سكران أو سفهاً (بإذنه فهدر) أى لا قود فيه ولا دية للاذن فيه وخرج بمالك أمره العبد والعبي والمجنون فقيرى به أولى من تغييره بالرعي (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وإن سرى القطع (فغفا عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو إبراء أو نحوه كإسقاط (صح) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرض العضو إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث ولا يسقط منه قدر الثلث (لا) عن (أرض السراية) إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وإن قال) مع عفوه عن لا أرض السراية وإن قال



ذلك ولو بغير لفظ الوصية (و) عفو (عما يحدث) من الجناية لأنه إغفار عن موجب جناية موجودة فلا يتناول غيرها والعفو عما يحدث باطل لأنه إراء عمالم يجب (الإين عفا عنه) أي عما يحدث (بلفظ وصية) كأوصيت له بأرض هذه الجناية وأرض ما يحدث منها فيصح ويسقط أرض العضو مع أرض ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية) قطع (طرف ففعا عنها فلا قطع) له لأن مستحقه القتل والقطع نظريته وقد عفا عن مستحقه وقال البلقيني للتعهد أن له القطع وصرح به في البسيط (أو) عفا (عن الطرف) فله حر الرقية (لاستحقاقه) (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) مجازاً أو بعوض (فسرى القطع) إلى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قوداً لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو وفائدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فإن لم يسر صرح العفو فلا يلزم غرم لقطع العضو لأنه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالمو قطع يدمر تد والعفو إنما يؤثر فيما بقي لافها استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاقتص الوكيل جاهلاً) عفو (فعليه دية) لورثة الجاني لأنه بان أن قتله بغير حق فعمل أنه لا قود عليه لعذره ولأدلية على عاقلته (ولا يرجع بها) على عاف لأنه محسن بالعفو (ولو لمزمها) أي امرأة (قود فكحها به مستحقة جاز) لأنه عوض مقصود (وسقط) القود للمكسها قود نفسها (فان قازة) بها (قبل وطء رجع بنصف أرض) لتلك الجناية لأنه بدل ما وقع العقد به .

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض من فاء الكلمة وهي مأخوذة من الودي وهو وقع الدية يقال وديت القتل أذيه وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية ، وخبر الترمذي وغيره الآتي (دية حر مسلم) معصوم (مائة بعير) نعم إن قتله رقيق فالواجب أقل الأمرين من قيمة القاتل والدية كما يعلم بما يأتي (مثلة في عمد وشبه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء أي حاملاً (بقول خيرين) غديلين وإن لم تبلغ خمس سنين لخبر الترمذي في العمدة وخبر أبي داود في شبه بذلك سواء أوجب العمدة قوداً فصاعداً على الدية أو لم يوجب كقتل الوالد ولده (ومخسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذعات) من كل منها عشرون لغير الترمذي وغيره بذلك (إلا) إن وقع الخطأ (في حرم مكة) سواء أكان القاتل والقاتل فيه أم أحدهما (أو) في (أشهر حرم) ذي القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم حرم) بالإضافة كأم وأخت (مثلة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الإحرام ولا رمضان ولا أثر محرمة رضاع ومضايرة ولا تقرب غير محرم كولد عم والأول بقسميه إن كان قريباً كبن عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة وأرد على قول الأصل أو محرماً ما ذا رحم (ودية عمد على جان معجلة) كسائر أبدال التلقات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطأ وإن ثلثت (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا خذفت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيته عرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها شبه عمد فتبوت ذلك في الخطأ أولى والنعى فيه أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويعنون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة بيد المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمدة لأنهما مما يكثر لاسيما في متاعطي الأسلحة فحسنت إعاتشه لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت الدية عليهم رقباهم (ولا يقبل) في إيل الدية (معيب) بما ثبت الرد في البيع وإن كانت إيل الجاني معيبة (إلا رضا) به من المستحق لأن حقه السالم من العيب في الذمة (ومن لزمته) الدية من جان أو عاقلة (فمن إله) تؤخذ (فإن لم يكن له إيل أخذت من) (غالب) إيل (محله) من بلد أو غيره

وعما يحدث إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف ففعا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حر الرقية ولو قطعها ثم عفا عن النفس فسرى القطع بان بطلان العفو ولو وكل ثم عفا فاقصم الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لمزمها قود فكحها به مستحقة جاز وسقط فان فارق قبل وطء رجع بنصف أرض .

(كتاب الديات)

دية حر مسلم مائة بعير مثلة في عمد وشبه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين ومخسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذعات إلا في حرم مكة أو أشهر حرم أو محرم رحم مثلة ، ودية عمد على جان معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا رضا ومن لزمته فمن إله فغالب محله

(٤) ان لم يكن في محله ابل أخذت من غالب ابل (أقرب محل) إلى محل الدافع فيلزمه قبلها وبذلك علم ما صرح به الأصل أنه لا يعدل إلى نوع أو قيمة إلا براض لكن قال في البيان كذا أطلقوه. ولكن مينا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة صفتها وقضية أن صفتها وصلت صبح الصلح وبه صرح الغزالي في بسطه وعليه جرى ابن الرضا فيصبح المدول حينئذ وما تقرر من أنها إما أن تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم إبله هو ما في الأصل والمذهب والبيان وغيرها والتي في الروضة ونقله أصلها عن التهذيب التخيير بينهما وظاهر ما تقرر أن إبله لو كانت معية أخذت الدية من غالب ابل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع إبله سلبا كما قطع به لاوردى ونس عليه في الأم (وماعدم) منها كالأول وبضاحها أو شرعا بأن عدمت في الجمل التي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن الخلل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (قيمة) وقت وجوب التسليم تلام (من غالب بعد محل عدم) وقولي غالب من زيادتي (ودية كتابي) معصوم كاعلم ما من (ثلاث دية) (مسلم) تساوي غيرها ويصير في ذلك حل منا كتحته وإلا فديته دية مجوسى (و) دية (مجوسى ونحو وثى) (كما بد خمس وقرور نديق وغيرهم ممن له عصمة كاعلم ما من (ثلاث خمسة) أي السلم أي دية كما قال به عمرو عثمان وابن مسعود رضي الله عنهم وهذه أخس الديات ونحو من زيادتي (و) دية (أشئ وخنى) حرين (نصف دية) (حر) تساوي دونها روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل والحق بنفسها مادونها وبها الحق لأن زيادته عليها مشكوك فيها (ومن لم يبلغه إسلام) أي دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (إن تمسك بما لم يعدل) من دين (فدية) أهل (دينه) دية فان كان كتابا فدية كتابي أو مجوسيا فدية مجوسى لأنه بذلك ثبت له نوع عصمة فألحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه قاله ابن الرضا يجب أخس المليات لأنه التيقن (وإلا) بأن تمسك بما عدل من دين أو لم تمسك بشئ بأن لم يبلغه دعوة نبى أصلا (فكجوسى) دية والتولد بين مختلفي الدية يستبرأ أكثرها دية سواء أكان أباً أم أما والتعليق السابق بالتثليث يأتي في دية الكافر ففي قتل كتابي عمدا أو شبهه عشر حقات وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلاث وفي قتله خطأ ستة وثلاثان من كل من بنات عراض وبنات لبون وبني لبون وحقات وجذعات وفي قتل مجوسى عمدا أو شبهه حقتان وجذعتان وثلاثان وفي قتله خطأ بعير وثلاث من كل سن مر آفا وعن التولى وغيره استثناء الكافر للقتول في حرم مكة من التثليث.

(فصل) في موجب مادي النفس من الجرح ونحوه. يجب (في موضع قرأ من أو وجد ولو) في العظم الناقص خلف الأذن أو فباتحت للقبل من اللحيين أو (صغرت والتحت نصف عشر دية صاحبها) ففيها لكامل وهو الجرح بالسلم غير الجبين خمسة أبعرة طبر في الوضحة خمس من الإبل رواه الترمذى وحسنه وإتمام يسقط بالالتحام لأنها في مقابلة الجزء الداهب والألم الحاصل أمام وضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة (و) في (هاشمية) ثلث أو (أوضحت) ولو سبابة (أو أوجت له) أي للإيضاح بشق لإخراج عظم أو تقويعه (عشر) من دية صاحبها ففيها لكامل عشرة أبعرة طاروى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمية عشرة من الإبل رواه الدارقطنى والبيهقى موقوف على زيد (و) في هاشمية (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذنا ما من وقولي أو أوجت له من زيادتي (و) في (متقلة) بإيضاح وهشم (ها) أي عشر دية صاحبها أخذنا ما من ونصفه ففيها لكامل خمسة عشر بعيرا لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مأمومة ثلاث دية) من دية صاحبها (كجائفة) لخبر عمرو بذلك أيضا وقيس بالمأمومة الدامغة (وهي) أي الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد زنتها بقولي (باطن محيل) للفداء أو الدواء (أو طريق له) أي للمحيل (كيطن وصدر وثغرة نحر وجبين) أي كذا خلعها فان خرقت الأمعاء ففيها مع ذلك حكومة وخارج الباطن المذكور غيره كالقلم والأنف والعين وعمر البول ودخل الفخذ (ولو أوضح)

فأقرب محل وما عدم  
قيمته من غالب نقد  
محل عدم ودية كتابي  
ثلاث مسلم ، ومجوسى  
ونحو وثى ثلاث خمسة  
وأشئ وخنى نصف حر  
ومن لم يبلغه إسلام إن  
تمسك بما لم يعدل فدية  
دينه وإلا فكجوسى .  
(فصل) في موضحة  
رأس أو وجه ولو صغرت  
والتحت نصف عشر  
دية صاحبها وهاشمية  
أوضحت أو أوجت  
له عشر وبدونه نصفه  
ومتقلة ها ومأمومة  
ثلاث دية كجائفة وهي  
جرح ينفذ لجوف  
باطن محيل أو طريق  
له كيطن وصدر وثغرة  
نحر وجبين ولو أوضح

واحد (وهشم) في محل الإيضاح (آخر وقل) فيه (ثالث وأم) فيه (رابع فعلى كل) منهم نصف عشر (إلا  
 الرابع فقام الثالث) وهو عشر ونصفه وثله عليه وتعبير في المذكورات بما ذكر أولى من اقتضاره على أرشها  
 في الكامل وقول وهشم أولى من قوله فهشم (وفي الشجاج قبل موضحة) من حارصة وغيرها المتقدم بيانه  
 (إن عرفت نسبتها منها) أي من الموضحة كإضاعة قيسنت بموضحة فكان ما قطع منها ثلثا أو نصفاً في عمق  
 اللحم (الأكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب والأصل  
 اقتصر على وجوب قسط أرش الموضحة (والأ) أي وإن لم تعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرش  
 موضحة كجرح سائر البدن (ولو أوضع موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة عمداً وغيره) من  
 خطأ أو شبه عمداً فهو أعم من قوله وخطأ (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً ووجهاً أو وسع  
 موضحة غيره فموضحتان) لاختلاف الصور في الأولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والفاعل في الرابعة  
 إذ فعل الشخص لا يبنى على فعل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موضحة واحدة كالأولى بها ابتداء  
 كذلك ولو عاد الجاني في الأولى فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرش واحد وكذا لو تأكل الحاجز  
 بينهما لأن الحاصل بسراية فله منسوب إليه وخرج بينهما لحم وجلد ما لوي أحدها فموضحة واحدة لأن  
 الجناية أتت على الوضع كله كاستيعابه بالإيضاح (والجائفة كموضحة) في التعدد وعدمه صورة وحكما ومحلا  
 وقاعلا وفي غير ذلك كعدم سقوط الأرش بالاتحاد وبذلك علم عدم تعددها فبالوطء بسن لهرأسان والحاجز  
 بينهما سليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جانب إلى آخر فجائفتان) لأنمجرحه جرحين نافذين إلى الجوف  
 (فصل) في موجب إبانة الأطراف والترجمة به من زيادتي (في) الجناية على (أذنين ولو بايئاس) لهما (دية)  
 لخبر عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون رواء الدار قطنى واليهيقي ولأنه أبطل منهما منفعة دفع الهواء  
 بالإحساس فلو حصل بالجناية إيضاح وجب مع الدية أرش موضحة وسواء في ذلك السميع والأصم والمراد  
 بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من حنى عليه (و) في (بعض) منها (قسطه) منها لأن ما وجب فيه الدية  
 وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها الصف ويعضها ويقدر بالمساحة (و) في إبانة (بايستين  
 حكومة) كإبانة يد شلاء وجفن وأنف وشفة مستحشفات (و) في (كل عين نصف) من الدية لخبر عمرو  
 بذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعور) وهو فاقد  
 بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره (أو بها يياض لا ينقص  
 ضوؤها) لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا يطر إلى مقدارها قصور مشكلة الأعور وقوع الجناية على عينه  
 السليمة (فإن نقصه) أي الضوء (قسط) منه فيها (إن انضبط وإلا فحكومة) فيها وفرق بينه وبين  
 عين الأعمش لأن البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الحلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما  
 كان في الأصل قاله الرافعي ويؤخذ منه كما قاله الأذرعى وغيره إن العمش لو تولد من آفة أو جناية  
 لا تكمل فيها الدية (و) في (كل خفن ربع) من الدية (ولو) كان (لأعمى) لأن الجمال والمنفعة في كل  
 منها ففي الأربعة الدية ويندرج فيها حكومة الأهداب (و) في (كل من طرفي مارن وحاجز) بينهما  
 (ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها حكومة القصة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه  
 إلى الشدين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لخبر عمرو بذلك رواه النسائي  
 وغيره فإن كانت مشقوقة قصها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان) لناطق (ولو لألسكن  
 وأرت وألثغ وطفل) وإن لم يظهر أثر نطقه (دية) لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره نعم  
 إن بلغ أو أن النطق أو التحريك ولم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (لاخرس حكومة) خافيا  
 كان الحرس أو عارضا كما في قطع يد شلاء . هذا إن لم يذهب بقطعه الذوق وإلا فدية ولو أخذت  
 دية اللسان فبنت لم تسترد وفارق عود العاني كما سيأتي بأن ذهابها كان مظنونا وقطع اللسان عمق

وهشم آخر ونقل ثالث  
 وأم رابع فعلى كل  
 نصف عشر إلا الرابع  
 فقام الثالث وفي الشجاج  
 قبل موضحة إن عرفت  
 نسبتها منها الأكثر  
 من حكومة وقسط من  
 الموضحة وإلا فحكومة  
 ولو أوضع موضعين  
 بينهما لحم وجلد أو  
 انقسمت موضحة عمداً  
 وغيره أو شملت رأساً  
 ووجهاً أو وسع موضحة  
 غيره فموضحتان  
 والجائفة كموضحة فلو  
 نفذت من جانب إلى  
 آخر فجائفتان .

(فصل) في أذنين  
 ولو بايئاس دية وبعض  
 قسطه وبايستين  
 حكومة وكل عين نصف  
 ولو عين أحول وأعور  
 وأعمش أو بها يياض  
 لا ينقص ضوءها فإن  
 نقصه قسط وإن انضبط  
 وإلا فحكومة وكل جفن  
 ربع ولو لأعمى وكل  
 من طرفي مارن وحاجز  
 ثلث وكل شفة نصف  
 وفي لسان ولو لألسكن  
 وأرت وألثغ وطفل  
 دية ولاخرس حكومة

فالعمائد غيره وهو نعمة جديدة (و) في (كل سن) أصلية تامة مثغورة (نصف عشر) ففي حرم مسلم خمسة أجرة  
لحبر عمر وبذلك رواء أبو داود وغيره (وإن كسر هادون السنخ) بكسر الهمزة وسكون النون وإعجام الحاء  
وهو أصلها المستر بالحم (أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها) ففيها نصف العشر لقاء الجمال والنفعة  
فيها والعمود نعمة جديدة فإن قلع هو أو غيره السنخ بعد الكسر لزمه بحكومة وتعبير بنصف العشر أولى من  
اقتصاره على خمسة أجرة لسن الكامل (فإن بطلت منفعتها فحكومة كزائدة) وهي الخارجة عن سمت  
الاستان ففيها حكومة (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) وإن زادت على دية  
ففيها مائة وستون بعيرا وإن اتحد الجانبان لظاهر خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد  
حكومة أو لكل سن منه أرش وجهان بل ترجيح للشيخين وصح صاحب الأنوار الأول والقمولي  
والبقي الثاني وهو الوجه كإعماله كلام الجمهور (ولو قلع سن غير مثغور) فلم تعد وقت العمود (وإن فساد منبتها  
فأرش) يجب كما يجب العمود فلو مات قبل بيان الحال فلا أرش لأن الظاهر عودها لو عاش والأصل براءة النعمة  
نعم يجب له حكومة (وفي لحين دية) كالأذنين في كل لحن نصف دية (ولا يدخل فيها) أي في ديتها (أرش  
أسنان) لأن كلامها مستقل وله بدل مقدر (و) في (كل يدور حل نصف) من الدية لحبر عمر وبذلك رواء  
النسائي وغيره (فإن قطع من فوق كف أو كعب فحكومة) يجب (أيضا) لأنه ليس بتابع بخلاف الكف  
مع الأصابع وفي اليد والرجل الشلاوين حكومة (و) في (كل أصبع عشر دية) من دية صاحبها في أصبع  
الكامل عشرة أجرة لحبر عمر وبذلك رواء أبو داود وغيره (و) في (أعلة إبهام نصفه) (أعلة غير هائلته)  
عمله ينقص واجب الأصبع ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الثاليس مع التساوي أو نقصت قسط  
الواجب عليها وتعبير بما ذكره أعم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأناملها (و) في (حلتها) أي للمرأة  
(ديتها) في كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لأن منفعة الإرضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يزداد  
بقطع الثدي معها شيئا وتدخل حكومتها في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من رجل وخنثى (حكومة) لأنه  
إتلاف جمال فقط وذكر حكم الخنثى من زيادتي (و) في (كل من أنثيين) بقطع جلدتيهما (واليتين) وهما محل  
العمود (وشفرين) وهما حرفا فرج المرأة (وذكر ولو لصغير وعين وسلخ جلدان) لم يثبت بدله (و) في (بق)  
فيه (حياة مستقرة) ثم مات بسبب من غير السالخ) كهدم أو منهوا خنثى الجناتان عمدا وغيره (دية) لحبر  
عمر وبذلك في الذكر والأنثيين رواء أبو داود وغيره وقياسا عليها في الباقي فإن مات بسبب من السالخ ولم  
تختلف الجناتان عمدا وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكر الأشل حكومة وقولي ثم مات إلى آخره أعم  
من قوله وحز غير السالخ رقبته (وحشفة كذكر) ففيها دية لأن معظم منافع الذكر وهولقة للبشارة  
تتعلق بها فمعداهما منه تابع لها كالصبي مع الأصابع (وفي بعضها قسطه منها) لامن الذكر لأن الدية  
تكمل قطعها فقصطت على أمضاضها فإن اختلف بقطعها مجرى البول فأكثر من قسط الدية وحكومة فساد  
المجرى ذكره في الروضة كأصلها (كمض مارن وحلمة) ففيه قسطه منهما لامن الأنثى والثدي.

(فصل) في موجب إزالة الناقع (موجب دية) في إزالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب عليه التكليف لحبر  
اليهقي بذلك نعم إن رجي عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها انتظر فإن مات قبل العود  
وجبت الدية كبصرو ومع وفي بعضه إن عرف قدره قسطه وإلا فحكومة أمما العقل المكتسب وهو ما به حسن  
التصرف ففيه حكومة ولا يزداد شيئا على دية العقل إن زال بما لأرسله كأن ضرب رأسه أو لطمه (فإن زال بعاله  
أرسل) مقدر أو غير مقدر (وجب مع ديتها) وإن كان أحدهما أكثر لهما جناية أبطلت منفعة ليست في محل  
الجناية فكانت كما لو أوضعه فذهب سمعه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات

وكل من نصف عشر  
وإن كسر هادون  
السنخ أو عادت أو  
قلت حركتها أو نقصت  
منفعتها فإن بطلت  
منفعتها فحكومة  
كزائدة ولو قلعت  
الأسنان فبحسابه ولو  
قلع سن غير مثغور  
وإن فساد منبتها  
فأرش وفي لحين  
دية ولا يدخل فيها  
أرسل أسنان وكل يد  
ورجل نصف فإن قطع  
من فوق كف أو كعب  
فحكومة أيضا وكل  
أصبع عشر دية وأعلة  
إبهام نصفه وغير هائلته  
وحلمتها ديتها وحلمة  
غيرها حكومة وكل من  
أشيين واليتين وشفرين  
ولا كسر ولو لصغير  
وعين وسلخ جلدان  
بقي حياة مستقرة ثم  
مات بسبب من غير  
السالخ دية وحشفة  
كذكر وفي بعضها  
قسطه منها كبعض  
مارن وحلمة.

(فصل) يجب دية  
في عقل فإن زال بعاله  
أرسل وجب مع ديتها

وأوضحه في صدره قرال عقله فدية وحكومة (فان ادعى) ولي المحنى عليه (زواله) بالجناية وأنكر الجاني  
 اختبر في غفلاته فان لم ينتظم قوله وفعله أعطى الدية (بالحلف) لأن حلفه يثبت جنونه والمجنون لا يحلف  
 لان اختلافه في جنون متقطع حلف من إفاقته (وإلا) بأن انتظما (حلف جان) فيصدق لاحتمال صدور  
 لمنتظم اتفاقا أو جريا على العادة والتصریح بهذا من زيادتي والاختبار بأن يكرر ذلك إلى أن يغلب على  
 الظن صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية للعاني ثم عادت تردت (و) تجب دية (في) إزالة  
 سمع (لغير البقي) بذلك ولأنه من النافع المقصودة في سمع كل من أذنيه نصف دية (و) في إزالته  
 مع أذنيه ديتان) لأن السمع ليس في الأذنين كامرا (ولو ادعى) المحنى عليه (زواله) وأنكر الجاني  
 فأنزع لصياح (في غفلة) كنوم (حلف جان) أن مسممه باق لاحتمال أن يكون انزعاجه اتفاقا  
 ذكر التحليف من زيادتي (وإلا) أي وإن لم ينزعج (فمدح) يحلف لاحتمال تجلده (ويأخذ دية) ولا بد  
 لامتحنانه من تكرار ذلك إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعمدة قدرها أهل  
 الحجة انتظر وشرط الامام أن لا يظن استغراقها العمر وأقره الشيخان وبجىء مثله في توقع عود البصر  
 غيره (وان قصص) السمع من الأذنين أو إحداهما (قسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره  
 أن عرفه في الأولى أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه وبأن تحشى في الثانية العلية  
 يضبط منتهى سماع الأخرى ثم يعكس فان كان التفاوت نصفاً واجب في الأولى نصف الدية وفي الثانية ربعها  
 (وإلا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (مخكومة) فيه (باجتهاد قاض) لاعتبار مع قرنه فلو قال أنا أعلم  
 بما ذهب من معنى قال الماوردي صدق يمينه لأنه لا يعرف الامن جهته (كشم) ففيه ديتان في شم كل  
 بحر نصف ديتان ولو ادعى زواله فان بسط للطيب وعبس للخيث حلف جان والافدع ويأخذ دية وإن قصص  
 عرف قدر الزائل قسطه وإلا مخكومة وذكر حكم دعوى الزوال والنقص فيه من زيادتي (وضوء)  
 هو كالسمع أيضا فيما مر (و) لكن (لوقفاً عينيه لم يزد) على الدية دية أخرى بخلاف إزالة أذنيه مع  
 لسمع كامرا (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل خبرة) فاتهم إذا أوقفوا الشخص  
 بمقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه  
 دلا طريق لهم إلى معرفته (ثم) ان لم يوجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء (امتحن بتقريب نحو عقرب)  
 كدبته من عينه (بنته) ونظر أنزعج أم لا فان أنزعج حلف الجاني والا فالجنى عليه وتقييد الامتحان  
 بدم ظهري ثم هو ما حمل عليه البلقني ما في الروضة وأصلها اذ فيها نقل السؤال عن نص الأم وجماعة  
 الامتحان عن جماعة ورد الأمر إلى خبرة الحاكم بينهما عن التولى والأصل جرى على قول التولى وطريق  
 معرفة قدر النقص فيها لو نقص ضوء عين أن تعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويؤمر بأن يتباعد  
 حتى يقول لأرواه فتعرف للسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا  
 إلى أن يراه فيضبط ما بين السافتين ويحب قسطه من الدية (و) تجب دية (في) إزالة (كلام) قال أهل  
 الحجة لا يهود (وان لم يحسن) صاحبه (بعض حروف) لأنهم من النافع المقصودة (لا) ان كان عدم إحسانه  
 تلك (بجناية) فلا دية فيه لثلاث تضاعف الغرم في القدر الذي أزاله الجاني الأول (وتوزع) الدية (على)  
 ثمانية وعشرين حرفا عرية في) إزالة (بعضها قسطه) منها في إزالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف  
 ربع سبعة لأن الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقى في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لأن منفعة  
 لكلام قد فانت (ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس) أي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه  
 (فنصف دية) اعتبارا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية  
 وهو ظاهر (و) تجب دية (في) إزالة (صوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكن من التقطيع والترديد

فان ادعى زواله اختبر  
 في غفلاته فان لم ينتظم  
 قوله وفعله أعطى بلا  
 حلف وإلا حلف جان  
 وفي سمع ومع أذنيه  
 ديتان ولو ادعى زواله  
 فأنزعج لصياح في غفلة  
 حلف جان وإلا فمدح  
 ويأخذ دية وإن قصص  
 قسطه انت عرف  
 وإلا مخكومة باجتهاد  
 قاض كشم وضوء ولو  
 قفاً عينيه لم يزد وإن  
 ادعى زواله سئل أهل  
 خبرة ثم امتحن بتقريب  
 نحو عقرب بنته وفي  
 كلام وإن لم يحسن بعض  
 حروف لا بجناية وتوزع  
 على ثمانية وعشرين  
 حرفا عرية ففي بعضها  
 قسطه ولو قطع نصف  
 لسانه فزال ربع كلامه  
 أو عكس فنصف دية  
 وفي صوت



فان زال معه حركة  
لسان فديتان وفي  
ذوق وتدركه حلاوة  
وجموضة ومرارة  
وملوحة وعذوبة  
وتوزع عليهن فان قص  
فكسمع وفي مضغ  
وجماع وقوة إسناء  
وجبل وإفضائها وهو  
رفع ماين قبل ودير  
فان لم يمكن وطء إلابه  
فليس لزوج وطؤها  
ولو أزال بكارها فلا  
شيء أو غيره بغير ذكر  
فحكومة أو به عذرت  
فهي مثل ثيب وحكومة  
وفي بطش ونسب وقص  
كل كسمع ولو كسر  
صلبه فزال مشيه وجماعه  
أو ومنه فديتان .  
(فرع) فعل ما يوجب  
ديات فأت منه أو حزه  
الجاني قبل اندمال  
واتحد الحز والوجب  
عمدا أو غيره فدية .  
(فصل) تجب حكومة  
في الامتد في موهي جزء  
نسبة لدية نفس نسبة  
ما نقص من قيمته بعد  
البراء بفرضه رقيقا  
بصفاته

لخبر زيد بن أسلم بذلك رواه البيهقي (فان زال معه حركة لسان) بأن عجز عن التقطيع والترديد (فديتان)  
لأنهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) تجب دية (في) إزالة (ذوق) بكسره من الحواس  
(وتدركه حلاوة وجموضة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليهن) فلذا زال الإدراك الواحدة  
منهن وجب خمس الدية (فان قصص) الإدراك عن اكمال الطموم (فكسمع) في قصه فان عرف قدره  
فقطط من الدية والا فحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) تجب دية (في) إزالة (مضغ)  
لأنه النعمة العظمى للسان وفيها الدية فكذا منفعتها كالبصر مع العين فان قص فحكمه مامر  
(و) في إزالة اللذة (جماع) بكسر صلب ولومع بقاء التي وسلامة الذكر (وقوة إسناء و) قوة (جبل) وقوة  
إحبال لأنها من النافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال لذة الجماع صدق الحنن عليه يمينته لأنه لا يعرف  
إلا منه (و) في (إفضائها) أي المرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره (وهو رفع ماين قبل ودير)  
فان لم يستمسك التامط فحكومة مع الدية وقيل هو رفع ماين مدخل ذكره وخرج بول وهو ما جزم به  
في الزمانة كأصلها في باب خيار التبركاح فان لم يستمسك البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الأول  
في الثاني حكومة وعلى الثاني بالنكس وقال للوردى في الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى  
الأول تجب في الثاني حكومة وصحح التولي أن كلامهما قضاء موجب للدية لأن المجتمع يخل بكل منهما  
ولأن كلامهما يمنع إمساك الخارج من أحد السيليين فلوازال الحاجزين لزمه ديتان وخرج بإفضائها  
إفضاء الحنن فيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء إلابه) أي بالافضاء (فليس لزوج وطؤها) لإفضائه  
إلى الافضاء المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (بكارها) ولو لا ذكر (فلا شيء) عليه لأنه  
مستحق لازالتها وان أخطأ في طريق الاستيفاء بحسبة أو نحوها (أو) أزالها (غيره) بغير ذكر فحكومة  
نعم ان أزالها بكر وجب القود (أوليه) أي بذكر (وعذرت) بشبهة منها أو نحوها كإكراه أو جنون  
(فهي مثل ثيب وحكومة) فان كان زنا بمطاعها وهي حرة فمدر (و) تجب دية (في) إزالة (بطش و)  
إزالة (مشي) بأن ضرب يديه فزال بطشه أو صلبه فزال مشيه لأنها من النافع المقصودة (وقص كل)  
متبها (ك) نقص (سمع) فيما مر فيه وفي تعبيره بما ذكر زيادة على قوله وفي نفسها حكومة كما علم  
بما مر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنه فديتان) لأن كلامهما مضمون بدية  
عند الافراد فكذا عند الاجتماع .

(فرع) في اجتماع جنائيات على أطراف ولطائف في شخص واحد . لو (فعل ما يوجب ديات) من إزالة أطرافه  
ولطائف (فما منه) سرية (أو حزه الجاني قبل اندمال) من فعله (واتحد الحز والوجب عمدا أو غيره)  
من خطأ أو شبه عمد (فدية) للنفس ويدخل فيها ما عداها من الوجبات لأنه صار نفسا ودية النفس في صورة  
الحز وجبت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فدخل فيها بدله كالسرية وقول من أولى من قوله سرية  
لأفادته أنه لو مات من بضعة بعد اندمال البعض الآخر لا يدخل موجب في الدية وخرج بما عداه من حزه غير  
الجاني أو حزه الجاني لكن بعد الاندمال أو قبله واختلف الحز والوجب بأن حزه عمدا وكان للوجب  
خطأ أو شبه عمد أو عكسه أو حزه خطأ وكان للوجب شبه عمد أو عكسه فلا يدخل ما عدا النفس فيها  
لاختلاف الفاعل في الأولى والحكم في الثالثة واستقرار بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية .  
(فصل) في الجناية التي لا تقدر لأرثها والجناية على الرقيق (تجب حكومة فيما) يوجب مالا بما  
(لا يقدر فيه) من الدية ولا يعرف نسبتته من مقدار فان عرفت نسبته من مقدار بأن كان بقره موصفة  
أو جائفه وجب الأكثر من قسطه وحكومة كامل (وهي جزء نسبته لدية نفس نسبة ما نقص) بالجناية  
(من قيمته) إليها (بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته) التي هو عليها إذ الحز لا قيمة له فلو كانت قيمته بلا جناية

مرة وبها تسعة فالتقص العشر فيجب عشر الدية وتقدر لدية امرأة أزيلت فسد منبتها لدية عبد كبير  
 بن بها (فان لم يبق) بعد البرء (تقص) لافيه ولا في قيمته (اعتبر أقرب تقص) فيه من حالات تقص  
 ته (إلى البرء) فان لم ينقص إلا حاله سيلان الدم ارتقينا إليه واعتبرنا القيمة والجراح مسألة فان لم ينقص  
 إلا قليل يعزى فقط إلحاق الجرح بالطم والضرر للضرورة وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجحه  
 ليقى (ولا تبلغ حكومة ماله) أرش (مقدر) كيد ورجل (مقدرة) لثلاث تكون الجناية على الضومع  
 ثم مضمونة بما يعين به العضو نفسه فتقص حكومة الأثرة بغير حيا أو قطع ظفرها عن دينها وحكومة  
 ح الأصبع عطا عن دية (ولا) تبلغ حكومة (مالا) مقدار له) كعخذ وعضد (دية نفس) وإن بلغت  
 شى عضو مقدار أوزادت عليه (أو) دية (متبوعة) كأن قطع كفا بلا أصابع فلا تبلغ حكومتها دية  
 صاحب (فان بلغت) شيئا من الثلاث المذكورات (تقص قاض شيئا) منه (باجتهاده) لثلاث يلزم المخدور  
 بأقرب ذكره في الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي قال الإمام لا يكفي تقص أقل متمول ولا ملام للوردى  
 متى اعتبار المتمول وإن قل (و) الجرح (المقدر) أرشه (كوضعة يتبعه الشين حواليه) ولا يفرد  
 كومتها لأنه لو استوعب جميع موضعه بالإيضاح لم يلزمه إلا أرش موضحة ثم إن تعدى شيئا للقسا  
 لا في استتباعه وجهان صحيح منهما البارزى عدم استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه  
 وأوضح حبيبه فأزال حاجبه فان عليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزالة الحاجب قاله  
 ولي وأقره الشيخان أما لا يتقدر أرشه فيرد الشين حواليه بحكومة لنصف الحكومة عن الاستتباع  
 لك الدية وتقدم في التيمم تفسير الشين (و) (إتلاف) (نفس رقيق) ولو مدبر أو مكاتب أو ولد (قيمتها)  
 تزدت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة (و) (إتلاف) (غيرها) أى غير نفسه من الأطراف واللطف  
 التقص من قيمته سلما (إن لم يتقدر) ذلك الغير (في حر) نعم إن كان أكثر من أرش متبوعة أو مثله  
 ب كمل بوجوب القاضي حكومة باجتهاده لثلاث يلزم المخدور السابق في الحرقة البلقين عن التولى وقال  
 تفصيل لا بد منه وإطلاق من أطلق يحمل عليه (وإلا) أى وإن تهدر في الحر كوضحة (فنسبته) أى  
 صيغته نسبته من الدية (من قيمته) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيمن من الحر نصف دية وفي قطع  
 كره وأثنيه قيمته) كما يجب فيها من الحريتان نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يدا مثلا  
 نهاية الثاني قبل اندمال الأولى ولم يمت منهما لزمه نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفا  
 لم يمت بالأولى ثمانمائة لزم الثاني مائتان وخمسون لأربع مائة لأن الجناية الأولى لم تستغرق وقد أوجبنا  
 في القيمة فكان الأول اتقص نصفها .

(باب موجبات الدية) غير مأمور منها في البابين قبله

(والعاقلة وجناية الرقيق والفرقة والكفارة)

فان لم يبق تقص اعتبر  
 أقرب تقص إلى البرء  
 ولا تبلغ حكومة ماله  
 مقدر مقدرة ولا  
 مالا مقدر له دية نفس أو  
 متبوعة فان بلغت تقص  
 قاض شيئا باجتهاده  
 والقدر كوضحة يتبعه  
 الشين حواليه وفي  
 نفس رقيق قيمته وفي  
 غيرها ما تقص إن لم  
 يتقدر في حر وإلا  
 فنسبته من قيمته ففي  
 ذكره وأثنيه قيمته .  
 (باب موجبات الدية  
 والعاقلة وجناية الرقيق  
 والفرقة والكفارة)  
 صاحب أو سلاحا فان  
 كان على غير قوى تميز  
 بطرف عال فوق ثبات  
 فشه عمد وإلا فهدر  
 كما لو وضع حرا بمسبحة

تلى بطلان الأربعة على موجبات وزيادة للتوسطين منها في الترجمة . لو (صاح أو سلاحا فان كان على  
 قوى تميز) لسيا أو جنون أو نوم أو ضعف عقل كائن (بطرف) مكان (عال) كسطح (فوق) بذلك  
 ن ارتعد به (فوات) منه (فشه عمد) فيضمن ما تلف بذلك (وإلا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوى تميز  
 غير مولى يكن بطرف مكان عال بأن كان يارض مستوية أو قرية منها فوقع بذلك فوات (فهدر) لأن موت  
 رقيق التمييز في الأولى غير منسوب للفاعل وبما عداها بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوى التمييز  
 لك خلاف الغالب من حاله فيكون موتها موقفة تقدير فالحكم فيها ذكر موقوف بالتمييز القوى وعدمه  
 بالبلوغ أو الرأفة وعدمهما كما وقع في الأصل بل مفهوم كلامه في التميز متدافع وتصيري غير قوى تميز  
 مال أهم من تعبيره بصي لا يميز وسطح (كما لو وضع حرا) ولو غير تميز (بمسبحة) أى موضع السباع

فأكله سبع) فإنه هدر (وإن عجز عن تخليصه) منه لأن ذلك ليس بإهلاك ولم يوجد ما يلجئ السبع إليه بل الغالب من حال السبع القرار من الإنسان بخلاف ما لو وضعه في زينة السبع وهو فيها أو ألقي السبع عليه فأكله فعليه القود وخرج بحر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتعبيرى بالحر أولى من تعبيرة بالصبي (ولو صاح على صيد فوق) به (غير مميز من طرف) مكان (عال) بأن ارتعد به فأت منه (فخطأ) لأنه لم يقصد وتعبيرى بذلك أولى مما عبر به (ولو ألفت) امرأة (جنينا) بارتعاجها (يعت نحو سلطان إليها) أو إلى من عندها (ضمن) بيناته للمفعول بالقرة كاسيأتي سواء أذكرت عنده بسوء أم لا خلافا لما يوحى كلامه من أن ذكرها عنده بذلك شرط وخرج بألفت جنينا ما لو ماتت فزعا منه فلا ضمان لأن مثله لا يفضى إلى الموت نعم لو ماتت بالإلقاء ضمن عاقلته ديتها مع القرة لأن الإلقاء قد يحصل منه موت الأم ونحو من زيادى (ولو تبع بنحو سلاح هارباً منه فرمى نفسه في مهلك كمنار) وهذا أعم مما عبر به (عالمابه) فهلك (لم يضمنه) لانه باشر إهلاك نفسه قصداً (أو جاهلاً) به (لعمى أو ظلمة أو غير ذلك) (أو انخسف به سقوف) في طريقه فهلك (ضمنه) لإلجائه إلى الحرب المفضى إلى الهلاك وذلك شبه عمد (كالوعلم) ولى أو غيره (صبي العوم) فغرق (أو حفر براءعدواناً) كأن حفرها بملك غيره أو مشترك بلا إذن فيها أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه للمارة وإن أذن فيه الإمام أولاً يضرها ولم يأذن فيه إمام والحفر لغير مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو حفرها) بدهليزه (يكسر الدال) وسقط فيها من دعاء جاهلاً بها) لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك فإنه يضمن لتعديه بإهلاك الصبي والحفر وبالاتقيات على الإمام وبالتغريب وإذن الإمام فيما يضر كلاً إذن وإلا ذلك شبه عمد نعم إن انقطع التمديد كأن رضى للمالك بإبقاء البئر أو ملكها التحدى فلا ضمان أما حفرها بغير ما ذكر كأن حفرها بغير عوات أو ملكه على العادة أو علك غيره أو مشترك باذن أو بطريق أو مسجد لا يضر للمارة وإذن الإمام وإن حفرت لمصلحة نفسه أو لم يأذن ولم ينو حفرت لمصلحة عامة للمسلمين كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء للطر أو حفرت بدهليزه وسقط فيها من لم يدعه أو من دعاه وكان عالماً بها فلا ضمان لجوارحه مع عدم التغريب والمصالح العامة يقتدر لأجلها المضرات الخاصة نعم بحث الزركشى الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه ولو باذن الإمام، وقولى جاهلاً بها من زيادى (ويضمن ما تلف بقبامات) بضم القاف أى كناسات (وقشور نحو بطيخ طرحت بطريق) إلا أن يعلم بها إنسان ويعشى عليها قصداً فلا ضمان كما هو معلوم (أو) تلف (مجنح أو ميزاب) خارج (إلى شارع) لأن الاتفاق بالطريق والشارع مشروط بسلامة العاقبة (وإن جاز إخراجه) أى الجناح أو الميزاب للحاجة (فان تلف بالخارج) منها (فالضمان) به (أو) به (وبالداخل فنصفه) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع عليه وعلى الخارج من غير نظر إلى وزن أو مساحة (كجدار بناء مثلاً إلى شارع) أو ملك غيره بغير إذنه فان تلف به مضمون كالجناح ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب وباني الجدار من الضمان ببيع الدار لغيره في صورة الشارع ولغير المالك في صورة ملك غيره حتى لو تلف بهما إنسان ضمنته عاقبة البائع كما نقله الشيخان عن البغوى وأقره نعم إن كانت عاقلته يوم التلف غيرها يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صريح به البغوى في تعليقه أما لو بناء مستويا قال على شارع أو ملك غيره أو بناء مثلاً إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الليل في الأول لم يحصل فعله وله في الثانى أن يبني في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر) واحداً (بئراً) حفرها عدواناً (ووضع آخر حجراً) وضعاً (عدواناً) ففتر به إنسان ووقع بها فهلك (فعل الأول) من السببين بحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن العثور بما وضع هو الذى ألجأه إلى الوقوع فيها الهلاك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فان وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالخافر) هو الضامن لأنه التحدى وللرافى فيه بحث ذكرته

فأكله سبع وإن عجز عن تخليصه ، ولو صاح على صيد فوق غير مميز من طرف عال فخطأ ، ولو ألفت جنينا بيعت نحو سلطان إليها ضمن ولو تبع بنحو سلاح هارباً منه فرمى نفسه في مهلك كمنار عالماً به لم يضمنه أو جاهلاً أو انخسف به سقوف ضمنه كما لو علم صبي العوم فغرق أو حفر براءعدواناً أو بدهليزه وسقط فيها من دعاء جاهلاً بها ويضمن ما تلف بقبامات وقشور نحو بطيخ طرحت بطريق أو بمجنح أو ميزاب إلى شارع وإن جاز إخراجه فان تلف بالخارج فالضمان أو بالداخل فنصفه كجدار بناء مثلاً إلى شارع ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر بئراً ووضع آخر حجراً عدواناً ففتر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فان وضعه بحق فالخافر

مع جوابه في شرح الروض وغيره (ولو وضع) واحد (حجرا) في طريق (وآخران حجرا) بجنبه (فستر بهما آخر الضمان) له (أثلاث) بعد الواضعين (أو وضع حجرا) في طريق (فستر به غيره فدرجته فستر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) لأن الحجر إنما حصل ثم بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بطريق اتسع وماتا أو أحدهما مدرعا) لنسبته إلى تقصير بخلاف العثورة لا يهدر وهذا ما في الروضة كالشرايين ووقع في الأصل أنه يهدر فلم يفرق بينهما (فان ضاق) الطريق (هدر قاعد ونائم) لتقصيرهما لا عثر بهما لعدم تقصيره (وضمن واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق لا عثر به لتقصيره نعم إن انحرف الواقف إلى اللائي فأصابه في انحرافه وماتا فكما شيين اصطدما وحكمه يأتي على الأثر .

(فصل) فيما يوجب الشر كفي الضمان وما يذكر معه . لو (اصطدم حران) ماشيان أو راكبان ولو صبيين أو مجنونين أو حاملين مقبلين كانا أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوطئا وماتا ودابتاهما (فعلى عاقلة من قصد) الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما مات معه وفعل الآخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق الآخر ضمان شبه عمد لا عمد لأن الغالب أن الاصطدام لا يفضي إلى الموت (و) على عاقلة (غيره) وهو من لم يقصد الاصطدام منهما أو من أحدهما لعلى أو غفلة أو غلظة (نصفها مخففة وعلى كل) منهما إن لم يمت وهو من زيادتي (أو في تركته) ان مات (نصف قيمة دابة الآخر) وإن لم تكن مملوكة له لا اشتراكهما في الائلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما يأتي في السفينتين أنه لو كان على الدابتين مال أجنبي لزم كلا منهما نصف الضمان أيضا ولو كانت حركة إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع قوة حركة الأخرى لم يتعلق بها حكم كغرز إبرة في جلد العقب مع الجراحات العظيمة نقله الشيخان عن الامام وأقره وجزم به ابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا ولو وليا) كأن أركبهما أجنبي غير إذن الولي أو أركبهما الولي دابتين شريكتين أو جوحيتين (ضمنهما ودابتيهما) والضمان الأول على عاقلة والثاني عليه نعم إن تعمدوا الاصطدام في الوسيط يحتمل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فإن لم يتعد المركب فكما لو ركبا بأنفسهما والتقييد بالعمد مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدم (ريقان) وماتا (فهدر) وإن تفاوتا قيمة لفوات محل تعلق الجناية وإن مات أحدهما فنصف قيمته في رقبة الحي نعم لو امتنع يعهما كاستولدتين لزم سيد كل الأقل من قيمته وأرش جنايته على الآخر وكذا لو كانا مضويين لزم الغاصب الأقل أيضا وتغيري بالريقين أعم من تغييره بالبعد (أو) اصطدم (سفينتان) للملاحين أو لأجنبي (فكدابتين) في حكمهما السابق فإن كانتا في الثانية لاثنين فكل منهما غيرين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفها على ملاح الآخرين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الآخر (والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين) لدايتيهما في حكمهما السابق نعم إن تعمدوا الاصطدام بما يعد مفضيا للهلاك غالبا وجب نصف دية كل منهما في تركه الآخر لا على عاقلة فإن لم يموتا وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتضى منهما الواحد بالقرعة والباقيين الدية (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر أن الأجنبي يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخرين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فإن كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا كان الاصطدام بفعلهما أو بتقصيرهما كأن قصرا في الضبط مع إمكانه أو سيرا في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكنلا عدتهما أما إذا لم يكن شيء منهما كأن حصل الاصطدام بغلبة الريح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين الراكين لأن الضبط ممكن بالاجسام (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف

ولو وضع حجرا  
وآخران حجرا فستر  
بهما آخر فالضمان  
أثلاث أو وضع حجرا  
فستر به غيره فدرجته  
فستر به آخر ضمنه  
المدرج ولو عثر بقاعد  
أو نائم أو واقف  
بطريق اتسع وماتا أو  
أحدهما مدرعا فإن  
ضاق هدر قاعد ونائم  
وضمن واقف .

(فصل) اصطدم  
حران فعلى عاقلة من  
قصد نصف دية مغلظة  
وغيره نصفها مخففة  
وعلى كل أو في تركته  
نصف قيمة دابة الآخر  
ومن أركب صبيين أو  
مجنونين تعديا ولو وليا  
ضمنهما ودابتيهما أو  
ريقان فهدر أو سفينتان  
فكدابتين والملاحان  
كراكين فإن كان  
فيهما مال أجنبي لزم  
كلا نصف الضمان ولو  
أشرفت سفينة على غرق

غرقها بمشاعها ( جاز طرح متاعها ) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بضطر جاء سلامة الباقي وقيد البلقيني الجواز بأذن المالك وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض والبهجة ( ووجب ) طرحه كله أو بعضه وإن لم يأذن مالكه ( لرجاء نجاته ) ركب ) يهترم إذا خيف هلاكه ويجب إلقاء ما لا روح فيه لتخليص ذي روح وإلقاء الدواب لإيقاد الأدميين وإذا اندفع الترق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه ( فان طرح مال غيره بلا إذن ) منه ( ضمنه ) كأكل المضطر طعام غيره بغير إذنه ( كما لو قال ) لآخر في سفينة ( ألقى متاعك ) في البحر ( وعلى ضمانه أو نحوه ) كقوله على أني ضمانه أو على أني أضمنه فإلزامه فيه ( وخلف ) القائل له ( غرقا ولم يختص نفع الإلقاء بالملق ) بأن اختص بالمتنفس أو به وبالملق أو بأجنبي أو به أو بأحدهما أو عم الثلاثة فانه ضمنه وإن لم يكن له فيها شيء ولم تحصل النجاة لأنه الخامس اتلاف لعرض صحيح بعوض فصار كقوله أعتق عبدك على كذا فان لم يخف غرقا أو اختص النفع بالملق كأن قال من بالشط أو بزورق أو نحوه بقرب السفينة ألقى متاعك في البحر وعلى ضمانه فإلزامه أو اقتصر على قوله ألقى متاعك لم يضمنه لأنه في الأول شبهة عن الحسن هدم دار غيره فقتل وفي الثانية أمر المالك بعمل واجب عليه فقتله لعرض لنفسه فلا يجب فيه عوض كما لو قال اضطر كل طعامك وعلى ضمانه فأكله في الثانية لم يلتزم شيئا وطارق ماله قال لعمره أدد ديني فأداه حيث يرجع به عليه بأن أداه الدين ينفعه قطعا والإلقاء قد لا ينفعه ( ولو قتل حجر منجنیق ) ضنع للميم والجيم في الأشهر ( أحد رعاته ) كأن عاد عليه ( هدر قطعه على عاقلة الباقي الباقي ) من دينه لأنه مات بفعله وقطع خطأ فان كان واحدا من عشرة سقط عشر دينه ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها ( أو ) قتل ( غيرهم بلا قصد ) من الرعاة ( خطأ ) قتله لعدم قصد له ( أو به ) أي قصد منهم ( قصد إن غابت الإصابة ) منهم بخلافهم قصد معينا باعتدال الباقيان فطلب عدمها أو استوى الأمران فغلبه عمد ( فصل ) في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمل وهو عاقلة لعقلهم الإبل بناء دار السحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمنعه عنه والعقل للنعم ومنه معنى العقل عقلا لمنعه من الفواحش ( عاقلة جان عصبته ) المجمع على إرثهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وأن العقل على عصبته ( وقدم ) منهم ( أقرب ) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كسبائي ( فان بقى شيء ) منه ( فمن يليه ) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا الأقرب الأخوة ثم بنوهم وإن زلوا ثم الأعمام ثم بنوهم كالارث ( و ) قدم ( مدل بأبوين ) على مدل باب كالارث ( أن عدم عصبه النسب أو لم يرب ما عليهم بالواجب في الجناية ( فمعتق فصبته ) من النسب ( فمعتقه فصبته ) كذلك وهكذا ( فمعتق أي الجاني فصبته ) كذلك ( فمعتقه فصبته ) كذلك وتعبيرى بإلقاء آخر الأولى من تغييره فيه بالواو ( وهكذا ) أي بعد معتق الأب وعصبته معتق الجد إلى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤوسهم ومقتل الولي من جهة الأم إذا لم يوجد معتق من جهة الآباء ويشمل أيضا بمن ذكر الأخوة للأم وذوو الأرحام إن ورثاهم كافي الأنوار وقوله في الثانية الشيخان عن التولي وأقراء والظاهر أن حمل الأخوة للأم قبل ذوى الأرحام للاجماع على توريثهم ( ولا يعقل بعض جان و ) بعض ( معتق ) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وبرأ الولد أي من العقل وقيس به غيره من الأباض وبعض الجاني بعض المعتق ( ولو ) كان فرع الجانية ( ابن ابن عمها ) فلا يعقل عنها وإن كان يلي نكاحها لأن البنوة هنا مائة وم غير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتضى زوج به وذ كر حكم بعض المعتق من زيادتي ( وعتيقها ) أي الرأة ( فمعتقه عاقلتها ) دونها لما يأتي من أن الرأة لا تعقل ( ومعتقون وكل من عصبه كل معتق كعتق ) فباعليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لأن الولاء في الأولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يتوزع عليهم تورعه في الشراكاء لأنه لا يورث بل يورث به ( ولا يعقل عتيق ) ولا

جاز طرح متاعها  
ووجب لرجاء نجاته  
راكب فإن طرح مال  
غيره بلا إذن ضمنه كما  
لو قال ألقى متاعك  
وعلى ضمانه أو نحوه  
وخاف غرقا ولم يختص  
نفع الإلقاء بالملق ولو  
قتل حجر منجنیق  
أحد رعاته هدر قطعه  
وعلى عاقلة الباقيين  
الباقي أو غيرهم بلا قصد  
خطأ أو به فعند إن  
غلبت الإصابة .

( فصل ) عاقلة جان  
عصبته وقدم أقرب  
فإن بقى شيء فمن يليه  
ومدله بأبوين فمعتق  
فصبته فمعتقه فصبته  
فمعتق أي الجاني  
فصبته فمعتقه فصبته  
وهكذا ولا يعقل بعض  
جان ومعتق ولو ابن  
ابن عمها وعتيقها تعقله  
عاقلتها ومعتقون وكل  
من عصبه كل معتق  
كمعتق ولا يعقل عتيق



ولا عصبته عن معتقة لا تنفاه إرثه (ف) أن عدم من ذكر أوليف ما عليه بما مر (بيت مال) يعقل (عن مسلم)  
الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله إن كان له أمان واستثنى من ذلك اللقيط فلا  
يعقل عن قاتله بيت المال إذا فائدة في أخذها منه لتعاد إليه (ف) إن عدم ذلك أو لم يف ماذكر فالكل أو  
الباقي (على جان) بناء على الأصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحملة العاقلة وتعيى بذلك أعم من قوله  
فكله على جان (وتؤجل) ولو من غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (كعاقلة دية نفس كاملة) بإسلام  
وحرية وكورة (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية وتأجيلها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء  
عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاه الشافعي إلى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة  
وأن كل ثلث آخر سنته وأجلت بالثلاث لكثرها لأنها بدل نفس وتأجيلها عليه من زيادتي (و) تؤجل دية  
(كافر معصوم) ولو غير ذي وإن عبر الأصل بالذي (سنة) لأنها قدر ثلث دية مسلم وأقل (و) تؤجل (دية  
امرأة وخنثى) مسلمين (سنتين في) آخر (الأولى) منهما (ثلث) من دية نفس كاملة وذكر حكم الخنثى  
من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقاً) أي الجناية عليه بقيمته لأنها بدل نفس كالحرة فإذا كانت قيمته قدر دية أو  
دينين (ففي) آخر (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من  
الأطراف وغيرها فإنه يؤجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الأصح من أن العاقلة تحمل بدلها كدية  
النفس فتعبر بذلك أعم من تغييره بالأطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أولى من قوله رجلين (ففي  
ثلاث) لاست من السنين تؤخذ ديتها في كل سنة لكل ثلث دية (وأجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق)  
لها عن حق أو براءة جرح لأنه مال يحمل بالقضاء الأجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون  
الواجبة (و) أجل واجب (غير هامن وقت) (جناية) لأن الواجب تماق بها وإن كان لا يطالب بدلها إلا  
بعد الاتمالم نعم لو سرت جنايته من أصبح إلى كف مثلاً فأجل أرش الأصبغ من قطعها والكف من سقوطها  
كاختارها الأمام والفرز إلى وغيرهما وجزم به الحارث الصغير والأنوار ووجهه البلقيني (ومن مات) من العاقلة  
(في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبا بخلاف من مات بعدها (ويعقل كافر ذو أمان عن مثله) إن زادت  
مدته على مدة الأجل لا شترأ كهما في الكفر للقر عليه وتعيى بذلك أولى من قوله ويعقل يهودي عن  
نصراني وعكسه (لا قير) ولو كسوبا فلا يعقل لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها (ورقيق) لأن غير  
للكاتب من الأرقاء لا ملك له والكتاب ليس من أهل اللواصاة (وصي ومجنون وامرأة وخنثى) وهما من  
زيادتي وذلك لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة لهم (ومسلم عن كافر وعكسه) إذا لموالة بينهما فلا  
نصرة (وعلى غنى) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة فاضلاً عن حاجته عشرين ديناراً) أي قدرها  
(نصف دينار و) على (متوسط) وهو من (ملك آخر السنة فاضلاً عن حاجته) (دونها) أي العشرين  
ديناراً (وفوق ربه) أي الديار (ربه) بمعنى مقدارها لاعتينها لأن الإبل هي الواجبة وما يؤخذ  
بصرف إليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها وإعاش شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع للابصار  
بدنه فقير أو بما ذكر علم أن من أعسر آخرها لم يجب عليه شيء وإن كان موسراً قبل أو أيسر بعد وأن من  
أعسر بعد أن كان موسراً آخرها لم يسقط عنه شيء من واجبا ومن كان أولها رقيقاً أو صيباً أو مجنوناً  
أو كافراً وصار في آخرها بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذه السنة ولا فيما بعدها لأنه ليس من  
أهل النصرة في الابتداء بخلاف الفقير وذكر ضابط الغنى والمتوسط من زيادتي .

(فصل) في جناية الرقيق (مال جناية رقيق) ولو بعد العفو أو فداء من جناية أخرى (يتعلق برقبته)  
إذ لا يمكن الزامه لسيده لأنه أضار به مع براءته ولأن يقال في ذمته إلى عتقه لأنه تفويت للضمان أو تأخير  
إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر بخلاف معاملة غيره له الرضاء بذمته فالتعلق برقبته طريق وسط في رعاية

فبيت مال عن مسلم  
فعلی جان وتؤجل عليه  
كعاقلة دية نفس كاملة  
ثلاث سنين في كل  
سنة ثلث وكافر معصوم  
سنة ودية امرأة وخنثى  
سنتين في الأولى ثلث  
وتحمل عاقلة رقيقاً  
ففي كل سنة قدر ثلث  
كغير نفس ولو قتل  
مسلمين ففي ثلاث  
وأجل نفس من زهوق  
وغير هامن جناية ومن  
مات في أثناء سنة فلا  
شيء ويعقل كافر ذو  
أمان عن مثله لا قير  
ورقيق وصي ومجنون  
وامرأة وخنثى ومسلم  
عن كافر وعكسه وعلى  
غنى ملك آخر السنة  
فاضلاً عن حاجته  
عشرين ديناراً نصف  
دينار ومتوسط ملك  
دونها وفوق ربه ربعه  
(فصل) مال جناية  
رقيق يتعلق برقبته

الجائنين (قط) أى لا يذمته ولا يكسبه ولا بهما ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته وإن أذن له سيده في الجناية وإلا لما تعلق برقبته كدبون العملات حتى لو بقي شيء لا يتبع به بعد عقته نعم إن أقر الرقيق بالجناية ولم يصدقه سيده ولا يئنه تعلق واجبا بذمته كما مر في الإقرار أو اطلع سيده على لقطه في يده وأقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فأنطقها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر أموال السيد كما به عليه البلقي ومعلوم مما مر في الرهن أن جناية غير المميز ولو بالغ بأمر سيده أو غيره على الأمر وتعييرى الرقيق أعم من تعييره بالعبد (ولسيده) ولو بنائه (يعملها) أى لأجلها باذن المستحق (و) له (فدأؤه بالأقل من قيمته والأرض) لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهى بدلها أو الأرض فهو الواجب وتعتبر قيمته (وقتها) أى وقت الجناية لأنه وقت تلفها هذا (إن منع) السيد (بيع) وقتها (ثم نقصت قيمته وإلا فوقت فداء) تعتبر قيمته لأن النقص قبله لا يلزم السيد بدليل المومات الرقيق قبل اختيار الفداء وقولى وقتها إلى آخرها من زيادنى (ولو جنى) ثانيا مثلا (قبل فداءه) أى في جنايته ووزع ثمنه عليها (أو فداءه بالأقل من قيمته والأرضين) ولو أنلفه) حسا أو شرعا كأن قتله أو عقته أو باعه ومحقناه بأن كان الفسخ موسرا والبائع مختارا للفداء (فداه) لزوما لمنعه يبعه بالأقل من قيمته والأرض (كلم ولده) أى كالمال كان الجاني أم ولد فيلزمه فداءها لذلك (بالأقل) من قيمتها وقت الجناية والأرض (وجنبايتها كواحدة) فيفديها بالأقل من قيمتها والأرض فيشترك الأرض الزائد على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفا وتكلم الولد الموقوف (ولو هرب) الجاني (أو مات برى سيده) من علقته (إلا إن طلب) منه (لنعمه) فيصير مختارا لفدائه فالمستثنى منه صادق بأن لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار فداء فله رجوع) عنه (وبيع) له إن لم تنقص قيمته وليس الوطء اختيارا .

(فصل) في الفترة وحكم دليلها في خبرائى حريرة أوائل كتاب العتات . يجب (في كل جنين) حر (انفصل أو ظهر) بخروج رأسه مثلا (ميتا) في الحالين (ولو لم ينفذ فيه صورة خفية بقول قوايل بجناية على أمه الحية وهو معصوم) عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة عندها (غرة) ففي جنين غرتان وهكذا ولو من حاملين أسطفتا لسكرهما إن كانتا متولدتين والجنيتان من سيدهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولبت لأنه حقه إلا إذا كان للجنين جدة لأهلها السدس فلا يسقط عنه إلا الربع والسدس فإن لم ينفلح ولم يظهر أو انفصل وظهر لهم لاصورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية بجنين حرية من حرين وإن أسلم أحدهما بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الأولين وظهور موته عونها في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة والتصریح باعتبار وقوع الجناية على الحية مع التقيد بعصمة جنينها من زيادنى وبذلك علم أن تقييدى لها أولى من تقييد من قید أمه بها إلا بهام ذلك أنه لو جنى على حرية جنينها معصوم حينئذ لا شيء فيه وليس كذلك (وإن انفصل حيا فإن مات عقبه) أى عقب انفصاله (أو دام أله فمات فدية) لأننا بقينا حياته وقدمات بالجناية (وإلا) بأن بقى زمانا ولا أله بمهمات (فلا ضمان) فيه لأننا لم نتحقق موته بالجناية (والغرة رقيق) ولو أمة (بميز بلا عيب مبيع) لأن الغرة الحيار وغير المميز والمعيب ليسا من الحيار واعتبر عدم عيب المبيع كابل الدية لأنه حق آدمى ولو عبط فيمقابل بمقامات من حقه فطلب فيه شاة للالة فأنز فيها كل ما يؤثر في المال وبذلك فارى الكفارة والأضحية (و) بلا (هرم) فلا يجزى رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقبة (يبلغ) أى الرقيق أى قيمته (عشر دية الام) ففي الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمس أبرة كإروى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وتفرض) أى الأم (كأب دينا إن فضلها فيه) ففي جنين بين كناية ومسلم تفرض الام مسلمة (ف) لمن قد الرقيق حسا أو شرعا وجب (العشر) من دية الام (ف) إن قد العشر فقد الإبل وجب (قيمته) كما

قط وليس يبع لها  
وفدأؤه بالأقل من  
قيمتها والأرض وقتها  
إن منع بيعه ثم قصت  
قيمتها وإلا فوقت فداء  
ولو جنى قبل فداء باعه  
فيهما أو فداء بالأقل  
من قيمته والأرضين  
ولو أنلفه فداء كام  
ولد بالأقل وجنبايتها  
كواحدة ولو هرب أو  
مات برى سيده إلا إن  
طلب فتمعه ولو اختار  
فداه فله رجوع وبيع .  
(فصل) في كل  
جنين انفصل أو ظهر  
ميتا ولو لم ينفذ فيه صورة  
خفية بقول قوايل  
بجناية على أمه الحية  
وهو معصوم غرة وإن  
انفصل حيا فإن مات  
عقبه أو دام أله فمات  
فدية وإلا فلا ضمان  
والغرة رقيق بميز بلا  
عيب مبيع وهرم يبلغ  
عشر دية الام وتفرض  
كأب دينا إن فضلها فيه  
فالعشر بقيمتها

في إيل الدية وهذا مع ذكر الغرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لأنها دية نفس وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على غرة السلم والكتاني (وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة إلى إلقاء) أما وجوب العشر فعلى وزن اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف عشر دية أبيه وأما وجوب الأقصى وهو ما في أصل الروضة فعلى وزن العصب والأصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة (لسيده) للملكة إياه وإن لم يكن مالكاً لأمه بقولي لسيدته أولى من قوله لسيدتها (وتقوم) الأم (سليمة) سواء كانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس أما في الأولى فسلامته وأما في الثانية وهي من زيادتي فلأن قصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة واللائق الاحتياط والتفليظ (والواجب) من الغرة وعشر الأقصى (على عاقلة) للجناني لحر أبي هريرة السابق ولأنه لا عمد في الجنابة على الجنين إذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد وبذلك علم أنه لو اصطدمت حاملان فالتقت جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف غرقى جنينهما لأن الحامل إذا جثت على نفسها فالتقت جنينها لزم عاقلة الغرة كما لو جثت على حامل أخرى فلا يهدر منها شيء بخلاف الدية لأن الجنين أجنبي عنهما.

(فصل) في كفارة القتل والأصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وقوله وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتخبر برقبة مؤمنة. تجب (على غير حررى) لأمان له (ولو صيباً ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً ومرتداً كفارة بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط (معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيناً) ومرتداً (وعبد موهوبه) وإن لم يضمهما لأنها إنما تجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي وخرج غير الحررى المذكور الحررى القى لأمان له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاد المقاتل بأمر الإمام ظالم وهو جاهل بالحال لأنه سيف الإمام وآلة سياسته وبالقتل غيره كالجرافات فلا كفارة فيه لورود النص بها في القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه وبالمعصوم عليه غيره كباغ قتل عاقل وعكسه في القتال وصائل ومقتنص منه ومرتد وحررى لا أمان له ولو امرأة أو صيباً أو مجنوناً فلا كفارة في قتله وإما حرم قتل هذه المرأة وتاليها لأن تحريره ليس لحرمته بل لمصلحة المسلمين ثلاثاً يفوتهم الاتفاق بهم وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن أمره بالكفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون في مالهما فيقتل الولي عنهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم أنه لو اصطدم شخصان فماتوا لم كلاهما كفارة تان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الآخر وأتوا لو اصطدمت حاملان فماتتا وأتتا جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شترا كما في إهلاك أربعة أنفس نفسيهما وجنيتيهما.

#### (باب دعوى الدم)

أعني القتل بقرينة ما يأتي وعبر به عنه للزومه غالباً (والقسامة) بفتح القاف أي الأيمان الآتي يانها مأخوذة من القسم وهو اليمين (شرط لكل دعوى) بدم أو غيره كغصب وسرقة وإن لاف ستة شروط : أحدها (أن تكون معلومة) غالباً بأن يفضل للدعى ما يدعيه (كقوله) قتله عمداً أو شبهة أو خطأ إفراداً أو شركة (لأن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويدكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية نعم إن قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشر مثلاً سمعت دعواه وطالب بحصة الدعى عليه فإن كان واحداً طالبه بعشر الدية وقول أو شبهة من زيادتي (فإن أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (سن) للقاضي (استفصاه) عماد كره لتصح بنفسه دعواه وتعبرى بذلك أولى من قوله استفصاه القاضي لأنه يوم وجوب الاستفصال والأصح خلافه (و) ثانيها أن تكون (ملزمة) وهذا من زيادتي فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به من يقول للدعى وقبضته بإذن الواهب ويلزم البالغ أو القتر التسليم إلى (و) ثالثها (أن يبين مدعى عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء لا تسمع دعواه لإيهام المدعى عليه (و) رابعها وخامسها (أن يكون كل) من للدعى

لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة إلى إلقاء لسيدته وتقوم سليمة والواجب على عاقلة .

(فصل) على غير حررى ولو صيباً ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً ومرتداً كفارة بقتله معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيناً وعبد موهوبه .

(باب دعوى الدم والقسامة)

شرط لكل دعوى أن تكون معلومة كقتله عمداً أو شبهة أو خطأ إفراداً أو شركة فإن أطلق من استفصاه وملزمة وأن يبين مدعى عليه وأن يكون كل

غير حربى مكلفا وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى اشراذه بقتل ثم على آخر لم تسمع الثانية أو عمدا وفسره بغيره عمل بتفسيره وإنما ثبت القسامة في قتل ولو لورقيق بمحل لوث وهو قرينة تصديق المدعى كأن وجد قتل أو بعضه في محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عيdan أو امرأتان أو صبية أو قسمة أو كفار ولو تقاتل صفان وانكشفا عن قتييل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال أحد ابنه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا بطل أو مجهول والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه ولم يردية ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث القتل مطلقا فلا قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتب أو مرتدا وتأخيره ليس وأولى خمسين يمينا ولو متفرقة

والمدعى عليه (غير حربى) لا أمان له (مكلفا) ومثله السكران كذى ومعاهد ومحجور سفيه أو فليس لكن لا يقول السفيه في دعواه المال واستحق تسلمه بل وولي يستحق تسلمه فلا تصح دعوى حربى لا أمان له وصبي ومجنون ولا دعوى عليهم وتعبيرى بغير حربى لشموله للعاهد والمستأنم أولى من تعبيرة بملزم لإخراجه لها (و) سادسها (أن لا تناقضها) دعوى (أخرى فلو ادعى) على واحد (انقراده بقتل ثم) ادعى (على آخر) شركة أو انفرادا (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لأن الأولى تكذبها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بتفسيره) قلنى دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعد عمدا فيعمد تفسيره مستندا إلى دعواه القتل وتعبيرى بما ذكر أولى من قوله لم يطل أصل الدعوى لا يهاجم بطلان التفسير (وإنما ثبت القسامة في قتل ولو لورقيق) لافى غيره كقطع طرف واتلاف مال غير رقيق لأنها خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص وهو القتل في غيره القول قول المدعى عليه يمينه مع اللوث وعدمه ويتركون القتل (بمحل لوث) بثلاثة (وهو) أى اللوث (قرينة تصديق المدعى) أى توقع في القلب صدقه (كأن) هو أولى من قوله بأن (وجد قتل أو بعضه) وهو من زيادتى (في محلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) فى (قرية صغيرة لأعدائه) فى دين أو دنيا ولم يخالطهم غيرهم من غير أصدقاء القتل وأهله (أو تفرق عنه) جمع (محصورون) بتصور اجتماعهم على قتله وإلا فلا قسامة نعم إن ادعى على عدد منهم محصورين مكن من الدعوى والقسامة وتعبيرى بالمحصورين أولى من تعبيرة بالجمع (أو أخبر) هو أولى من قوله شهد (بقتله) ولو قبل الدعوى (عدليا أو عيdan أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار) وإن كانوا مجتمعين لأن كلا منهم فيدغلبة الظن ولأن اتفاق كل من الأصناف الأخيرة على الإخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة واحتماله التواطؤ فيها كاحتمال الكذب فى إخبار العدل وتعبيرى بعبدين أو امرأتين هو ما فى الروضة كأصلها وعليه يحمل تعبیر الأصل ببيدونساء (ولو تقاتل) بالناء الفوقية قبل اللام (صفان) بأن التجم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (وانكشف عن قتل) من أحدهما (فلوث فى حق) الصف (الآخر) لأن الغالب أن صفه لا يقتله (ولو ظهر لوث) فى قتل (قال أحد ابنه) مثلا (قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (بطل) أى اللوث فلا يحلف للمستحق لانحرام ظن القتل بالكذب الدال على أنه يقتله لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها بخلاف ما إذا لم يكذبه بأن صدق أو سكوت أو قال لا أعلم أنه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما قتله زيد (ومجهول) قال (الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل) منهما (على من عينه) إذ لا تكاذب منهما لاحتمال أن الذى أبهجه كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربيع دية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصة منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) فى حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا عنه أولست أنا الذى رأى معه السكين التلطيخ على رأسه (حلف) فيصدق لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البينة (ولو ظهر لوث بقتل مطلقا) عن التقييد بعدم غيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لأنه لا يقيدمطالبه لقاتل ولا العاقلة (وهى) أى القسامة (حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتب) بقتل رقيقة فإن عجز قبل نكوله حلف السيد (أو مرتدا) لأن الحاصل بحلفه نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الردة كالاخطاب (وتأخيره ليسم أولى) لأنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة ومن أوصى لأم ولده مثلا بقيمة عبده إن قتل ثم مات حلف الوارث بعد دعواها وبهذا وبما من من حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحالف قد يكون غير مدع (خمسین يمينا ولو متفرقة) مجنون أو غيره لحبر الصحيحين بذلك المخصص لحبر البيهقي البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وجوز تفريقها نظرا

ولومات لم يبن وارثه وتوزع على ورثته بحسب الإرث ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب حلفها الآخر وأخذ حصته وله صبر  
للعائب ويمين مدعى عليه بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم  
حلف خمسين وأخذ ثلث دية فان حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له.  
(فصل) إنما ثبت قتل بسحر بإقراره وموجب قودبه أو بعدلين ومال بذلك (١٥١) أو برجل وامرأتين أو ويمين

[مسئلة : في أقسام

السحر وحكمه ]

السحر أنواع : منها

سحر قوم نسبوا

للأفلاك والكواكب

تأثير الكونها ألهة أو

أن الإله أعطاهم قوة

نافذة في العالم وفوض

تدبيره إليها، ومنها سحر

أصحاب الأوهام الزاعمين

أن الإنسان يبلغ بالتصفية

في القوة إلى حيث يقدر

على الإيجاد والإعدام

والإحياء والإماتة وقلب

الأشكال وكلا النوعين

كفر عملا وتعلما، ومنها

التخيلات الآخذة

بالعبور وهي الشعوذة

وما يجري مجراها من

إظهار الأمور العجيبة

بواسطة ترتيب الآلات

الهندسية وخفة اليد

والاستعانة بخواص

الأدوية والأحجار

وليست كفر أو إطلاق

السحر عليها تجوز

وفي التحريم إن لم

يترتب عليها مفسدة

خلاف، ومنها الاستعانة

بالأرواح الأرضية

نظرا إلى أنها حجة كالشهادة يجوز تفريقها (ولومات) قبل تمامها (لم يبن وارثه) إذ لا يستحق أحديها  
يمين غيره بخلاف ما إذا أقام شاهد ثمانية فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لأن كلاً شهادة مستقلة (وتوزع)  
الحسون (على ورثته) اثنين فأكثر (بحسب الإرث) غالبا قياسا لها على ما ثبتت بها ( ويجبر كسر )  
إن لم تنقسم صحيحة لأن اليمين الواحدة لا تنقبض فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل  
أحدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لأن الخمسين هي الحجة (وله)  
في الثانية (صبر للعائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر العائب بعد حلفه حلف خمسا وعشرين  
كالوكان حاضرا ولو قال الحاضر لأحلف إلا قدر حتى لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر العائب حلف  
معه حصته ولو كان الوارث غير حائر حلف خمسين ففي زوجة بنت تحلف الزوجة عشر والبنت أربعين  
بجمل الأيمان بينهما أحماسا لأن سهامهما خمسة وللزوجة منها واحد (ويمين مدعى عليه بلا لوث) ويمين  
(مردودة) من مدعى عليه (و) يمين (مع شاهد خمسون) لأنها يمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف  
كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعى بأن كلاً منهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه للنفر وكل  
من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشتهه المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعى عليه في قتل عمد وعلى عاقلته  
في قتل خطأ وشبه عمد كما علم بما مر فلا يجب به أقود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري إما أن يدوا  
صاحبكم أو يؤذنوا بحرب من الله. ولم تعرض للقود ولأن القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القود احتياطا  
لأمر الدماء كالشاهد واليمين. وأجيب عن قوله في الخبر أعطفون وتستحقون دم صاحبكم أن التقدير بدل  
دم صاحبكم جمعا بين الدليلين (ولو ادعى) قتلا (عمدا) مثلا (بلوث على ثلاثة حضر أحدهم) وأنكر  
(حلف) المستحق (خمسین وأخذ) منه (ثلث دية فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمسين كالأول  
ويأخذ ثلث دية (إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا اكتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو  
الأصح كإقامة البينة (والثالث كالثاني) فيما مر فيه وهذا من زيادتي (ولا قسامة فيمن لا وارث له) خاصا  
لأن تحليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه .  
(فصل) فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقراره وشهادة (إنما ثبت قتل بسحر  
بإقرار) به حقيقة أو حكما لا بينة لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر نعم إن قال قتلته بكذا  
فشهد عدلان بأنه يقتل غالبا أو نادرا فيثبت ما شهدا به بالإقرار أن يقول قتلته بسحري فان قال وسحري  
يقتل غالبا فإقرار بالعمد ففيه القود أو يقتل نادرا فإقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره إلى اسمه  
فاقرار بالخطأ ففيهما الدية على الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه (و) إنما ثبت (موجب قود) بكسر الجيم  
من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (به) أي بإقراره به حقيقة أو حكما (أو ب) شهادة (عدلين) به (و) إنما  
يثبت موجب (مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (بذلك) أي بإقراره أو شهادة عدلين به (أو برجل  
وامرأتين أو) برجل (ويمين) وهذه المسائل من جملة ما أتى في كتاب الشهادات ذكرت ههنا تبعا للشافعي

بواسطة الرياضة وقراءة العزائم إلى حيث يخلق الله تعالى عقب ذلك على سبيل جرى العادة بعض خوارق وهذا النوع قالت المعتزلة إنه  
كفر لأنه لا يمكن معه معرفة صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام للالتباس ، ورد بأن العادة الإلهية جرت بصرف المعارضين للرسل عن  
إظهار خارق ثم التحقيق أن يقال إن كان من يتعاطى ذلك خيرا متشرعا في كامل ما يأتي ويذر وكان من يستعين به من الأرواح  
الخيرة وكانت عزائمه لا تخالف الشرع وليس فيما يظهر على يده من الخوارق ضرر شرعي على أحد وليس ذلك من السحر بل من  
الأسرار والنعونة وإلا فهو حرام إن تعلمه ليعمل به بل يكفر إن اعتمد حل ذلك فان تعلمه ليتوقاه فباح وإلا فمكروه .



رضي الله عنه ويأتي ثم الكلام في صفات الشهود والشهود به مستوفى وفي باب القضاء بيان أن القاضي يقضي بطله (ولو عفا) المستحق (عن قود) لم يثبت على مال (لم يقبل للمال الأخيران) أي رجل وامرأتان ورجل وبين لأن العفو إنما يعتبر بصدقيت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما لا يقبلان للبرأش هشم بعد الإيضاح) لأن الإيضاح قبله للوجوب للقود لا يثبت بهما نعم إن كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت أرض المشتم بذلك وهو واضح والتصريح في هاتين بالرجل واليمين من زيادتي (وليصرح) وجوبا (الشاهد بالإضافة) أي بإضافة التلف للفعل (فلا يكتفى) في ثبوت القتل (جرحه) سيف (فمات حتى يقول) فمات (منه أو قتله) لاحتمال موته إن لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وثبت دامية ب) قوله (ضربة فأدماه أو فأسال دمه) لا قوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب (و) ثبت (موضحة ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة إلى التصريح. به وهذا مانص عليه في الأم والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كأصلها ثم ذكر علم الاكتفاء به الذي صححه الأصل عن حكاية الامام والفرازي ووجهه بأن اللوضحة من الإيضاح وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) أي لوجوبه في اللوضحة (بأنها) محلا ومساحة وإن كان برأسه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعتها غير الجاني وخرج بالقود الدية لأنها لا تختلف باختلاف محل اللوضحة ومساحتها (وتقبل شهادته) أي الوارث ظاهرا عند القضاء (لمورثه) غير أصله وفرعه كما يعلم من بابها (يجرح اندمل أو بمال) ولو (في مرض) لا تفتاء التهمة بخلافها قبل اندمال بجرحه لأنه لو مات مورثه كان الأرض له فكانه شهد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بأن الجرح سبب للوث الناقل للحق إليه بخلاف المال وبأنه إذا شهد به بالمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما إذا شهد به بالجرح (لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية) قتل أو غيره (يحملونها) بأن تكون خطأ أو شبه عمد وليكونوا أهلا لتحملها وقت الشهادة ولو فقراء فلا تقبل لأنهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة إقرار بذلك أو بينة عمد وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الأباعد وفي الأقربين وفاء بالواجب أن المال غاد ورائع ، فالغنى غير مستبعد فتحصل التهمة وموت القريب كالاستبعاد في الاعتقاد فلا تتحقق فيه تهمة وتصير بينة بالجنائية أعم من تعيينه بالقتل (ولو شهد اثنين على اثنين بقتله فشهدا به) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) الدعي (الأوليين) أي استمر على تصديقهما (فقط حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين للتهمة ولأن الولي كذبهما (ولا) بأن صدق الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع (بطلنا) أي الشهادتان وهو الظاهر في الثالث ووجهه في الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لها وفي الثاني أن في تصديق كل فريق تكذيب الآخر (ولو أقر بعض ورثة بعض ورثة) منهم عن القود وعينه أو لم يعينه (سقط القود) لأنه لا يتبع بعض وبالأقرار سقط حكمه منه فسقط حق الباقي وللجميع الذي يسواه عين العاق أم لا نعم إن أطلق العاق العفو أو عفا محامنا فلا حق له فيها (ولو اختلف شاهدان في زمان فعل) كقتل (أو مكانه أو آله أو هيئته) كأن قال أحدهما قتله بكره والآخر عشية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالحرز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما (ولا لو) للتناقض فيها وخرج زيادتي فعل الاقرار فلو اختلفا في زمانه أو غيره مما ذكر كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الأحد لم تلغ الشهادة لأنه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز أنه أقر فيهما نعم إن عينا زمانا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل للسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لقت شهادتهما .

ولو عفا عن قود لم يقبل للمال الأخيران كأرض هشم بعد إيضاح وليصرح الشاهد بالإضافة فلا يكتفى بجرحه فمات حتى يقول منه أو قتله وثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح رأسه ويجب لقود ببيانها وتقبل شهادته لمورثه ويجرح اندمل أو بمال في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد اثنين على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فان صدق الولي الأولين فقط حكم بهما وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعض ورثة سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آله أو هيئته لقت ولا لو

## ﴿ كتاب البغاة ﴾

جمع بلغ بموايدك لمجاوزتهم الحد . والأصل فيه آية وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج على الإمام صريحاً لشماله لعمومها أو تقتضيه لانه إذا طلب القتال لبعي طائفة على طائفة فلابغى على الإمام أولى (م) مسلون (مخالقو إمام) ولو جازوا بأن خرجوا عن طاعته بعدم إقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كزكاة (بتأويل) لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكة لهم) وهي لا تحصل إلا بمطاع وإن لم يكن إماماً لهم (ويجب قتالهم) لإجماع الصحابة عليه وهذا مع قولي بباطل ظنا من زيادتي وليسوا فسقة لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه كشأويل الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتض منهم لو أطأته إياهم وتأويل بعض مانعي الزكاة من أي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته تسكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كأنني حق الترخ كالكزكاة عنادا أو بتأويل يقطع ببطلانه كشأويل المرتدين أو لم يكن لهم شوكة بأن كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا ببغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها على تفصيل في ذى الشوكة يعلم بما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكة وأتلفوا شيئا ضمنوم مطلقا كقاطع طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون) ولا يفسقون (مالم يقاتلوا) بقيد زده بقولي (وهم في قبضتنا) نعم إن تضربنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أو لم يكونوا في قبضتنا (قوتلوا) ولا يجب قتل القتال منهم) وإن كانوا كقطع الطريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق وهذا مافي الروضة وأصلها عن الجمهور وفيهما عن البغوي أن حكمهم حكم قطع الطريق وبه جزم الأصل فان قيد بما إذا قصدوا إخافة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة بغاة) لتأويلهم قال الشافعي إلا أن يكونوا ممن يشهدون لواقفهم تصديقهم بالخطاية ولا ينخص هذا بالبغاة كما يعلم مع زيادة من كتاب الشهادة (و) يقبل (قضاؤهم فيما يقبل) فيه (قضاؤنا) لذلك (إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا) والأفلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لا تنفاه العدالة للشرطة في الشاهد والقاضي وتقييد القبول يعلم ما ذكر مع قولي وأموالنا من زيادتي وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا غيره كأن حكموا بما يخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو سمع بينة فلنا تنفيذه) أي الحكم لأنه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي يبينهم لتعلقه برعايانا ، نعم تنبذ لنا عدم التنفيذ والحكم استخفافهم (ويعد بما استوفوه من عقوبة) حد أو تعزير (وخراج وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتداده من الإضرار بالرعية (و) يعد (بما فرقوه من سهم الرزقة على جندهم) لأنهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص ندبا إن اتهم كالم في الزكاة لا وجوبا وإن صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لأنه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لانه أجره (أو) دفع (جزية) لأن الدمي غير مؤمن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة (و) حلف وجوبا فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (إلا إن ثبت موجبها بينة ولا أثر لها يدينه) فلا يصدق فيها لأن الأصل عدم إقامتها ولا قرينة تدفعه فلم أنه يصدق فيها أثر يدينه للقرينة وفي غيره إن ثبت موجبها بإقراره لانه يقبل رجوعه فيجعل إنكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع وتعمير بالعقوبة في الوضعين أعم من تغييره بالحد وذكرك التحليف فيها من زيادتي (وما أتلّفوه علينا أو عكسه) أي أتلّفناه عليهم في حرب أو غيرها (الضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولأننا مأمورون بالحرب فلا نضمن ما يتولد منها وهم إنما أتلّفوا بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا لضرورتها فمضمون على الأصل في الإتيافات وتعميري بما ذكر أولى مما عبر به (كذى شوكة) مسلم (بلا تأويل) فهدر ما أتلّفه لضرورة حرب لأن سقوط الضمان عن

﴿ كتاب البغاة ﴾  
هم مخالقو إمام بتأويل  
باطل ظنا وشوكة لهم  
ويجب قتالهم ، وأما  
الخوارج وهم قوم  
يكفرون مرتكب  
كبيرة ويتركون الجماعات  
فلا يقاتلون مالم يقاتلوا  
وهم في قبضتنا وإلا  
قوتلوا ولا يجب قتل  
القاتل منهم وتقبل  
شهادة بغاة وقضاؤهم  
فيما يقبل قضاؤنا إن  
علمنا أنهم لا يستحلون  
دماءنا وأموالنا ولو  
كتبوا بحكم أو سمع  
بينة فلنا تنفيذه والحكم  
بها ويعد بما استوفوه  
من عقوبة وخراج  
وزكاة وجزية وبما  
فرقوه من سهم الرزقة  
على جندهم وحلف  
في دفع زكاة لهم لاخراج  
أو جزية وفي عقوبة  
إلا إن ثبت موجبها  
بينة ولا أثر لها يدينه  
وما أتلّفوه علينا أو  
عكسه لضرورة حرب  
هدر كذى شوكة  
بلا تأويل

الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهذا موجود هنا بخلاف ما يتلفه التأول بلا شوك وبه صرح الأصل لانه كقطاع الطريق وبخلاف ما يتلفه طائفة ارتدت ولهم شوك وان تابوا وأسلموا لحنايتهم على الاسلام (ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث اليهم) (أمنيا فطنا ناصحا يسألهم ما ينعمون) أي يكرهون (فان ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أوشية أزها) عنهم لأن عليا بعث ابن عباس رضي الله عنهم الى أهل التروان فرجع بعضهم الى الطاعة (فان أصروا) بعد الازالة (وعظمهم) وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة (ثم) ان لم يتفعلوا (أعلمهم بالمناظرة) وهذا من زيادتي (ثم) إن أصروا أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالاصلاح ثم بالقتال (فان استعملوا) فيه (فعل) باجتهاده (مارأه مصلحة) من الامهال وعدمه فان ظهر له أن استعملهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أو لاستلحاق مدد لم عملهم (ولا يقبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة قريبة (ولا يقتل مشخيم) ففتح الحاء من آخنته الجراحة أضغته (وأسيرهم) لحرب الحالك واليهي بذلك قلوب قتل واحد منهم فلا قود لشبهة أي حنيفة ولو ولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم أتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صبيا أو امرأة) أو عبدا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (الآن يطبع) أي الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في المرأة والعبد ان كانوا مقاتلين والإطلاق بمجرد انقضاء الحرب (ويرد) لهم (بعد أن غالتهم) أي شرهم لعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره الا لضرورة كأن لم يجد ما يدفع به عنا لإسلامهم أو ما تركه عند المعركة لإخيلهم (ولا يقاتلون بمايم كنار ومنجنيق) وهو القرمي الحجارة الا لضرورة بأن قاتلوا به فاحتجج الى القاتلة بمثله دفعا أو أحاطوا بنا واحتجنا في دفعهم الى ذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يحرم تسليطه على السلم (الا لضرورة) بأن كثروا وأحاطوا بنا قولي الا لضرورة راجع الى الصور الثلاث كاتقرر وهو في الأخيرة من زيادتي (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كالخني والإمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم قلوبا احتجنا للاستعانة به جاز إن كان فيه جراءة أو حسن إقدام أو تمكن من منعه لو اتبع منهزما (ولو آمنوا حريين) بالمد أي عقدوا لهم أمانا (ليعينوهم) علينا (نفذ) أمانهم (عليهم) لأنهم آمنوهم من أنفسهم لاعتنا لان الأمان ترك قتال المسلمين فلا ينقد بشرط قتالهم قلوبا أعانوهم وقالوا ظننا أنه يجوز لنا إعانة بعضكم على بعض أو أنهم المحقون ولنا إعانة الحق أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم الأمان وقاتلناهم كالغاة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أع من قوله أهل ذمة (يعالمون بتحريم قتالنا مختارون) فيه (انتقض عهدهم) كالواقرودوا بالقتال (فان قال ذميون) كنا مكرهين أو (ظننا) جواز القتال إعانة أو ظننا (أنهم محقون) فيما ضلوه بقيد زدت بقولي (وأن لنا إعانة الحق) وأمكن صدقهم (فلا) ينتقض عهدهم لمواقفتهم طائفة مسلمة مع عذرهم (ويقاتلون كغاة) لانضمامهم اليهم مع الأمان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشخيم ولا أسيرهم وخرج بالذميين المعاهدون والوثنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا في الإكراه بينة وبقاها الضمان فلو أنفقوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه .

(فصل) في شروط الامام الأعظم وفي بيان طرق انعقاد الإمامة وهي فرض كفاية كالقضاء (شروط الامام كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما حرا مكافعا لا ذكر اجتهد اذا رأى وسمع وبصرو نطق لما يأتي في باب القضاء وفي عبارتي زيادة العدل (قرشيا) لحبر النسائي «الأئمة من قریش» فإن فقد فكنائي ثم رجل من بني إسماعيل ثم عجمي على ما في التهذيب أو جرهمي على ما في التمهة ثم رجل من بني إسحق (شجاعا) ليغزو بنفسه ويهزم الجيوش ويهوى على فتح البلاد ويحمي البيضة وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء

ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينعمون فان ذكروا مظلمة أو شبهة أزها فان أصروا وعظمهم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال فان استعملوا فعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشخيم وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع باختياره ويرد بعد أمن غالتهم ما أخذوا يستعمل ولا يقاتلون بمايم كنار ومنجنيق ولا يستعان عليهم بكافر الا لضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين ليعينوهم نقد عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم قتالنا مختارون انتقض عهدهم فان قال ذميون ظننا أنهم محقون وأن لنا إعانة المحق فلا ويقاتلون كغاة .

(فصل) شروط الامام كونه أهلا للقضاء قرشيا شجاعا

الحركة وسرعة الهوض كادخل في الشجاعة (وتعتقد الامامة) بثلاثة طرق: أحدها (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس للتيسر اجتماعهم) فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعة بمحضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العامة ويعتبر اتصاف البايع (بصفة الشهود) من عدالة وغيرها لاجتهاد وما في الروضة كأصلها من أنه يشترط كونه مجتهدا إن أئمه وأن يكون فهم مجتهد إن تعدد مفرع على ضعيف (و) ثانيها (باستخلاف الامام) من عينه في حياته وكان أهلا للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته ويعبر عنه بعهده إليه كاعهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما ويشترط القبول في حياته (كجعله الأمر) في الخلافة (شورى) أى تشاورا (بين جمع) فإنه كالاتخلاف لكن لواحد منهم من جمع فيرضون بصدوقه أو في حياته بذاته أحدهم كاجعل عمر رضي الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة: على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فانفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) ثالثها (باستيلاء) شخص (متغلب) على الامامة (ولو غير أهل) لها كصبي وامرأة بأن قهر الناس بشوكتهم وجنده وذلك لينظم شمل المسلمين وهذا أعم من تغييره بالقاسق والجاهل .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

(هى) لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره ، وشروعا (قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزما) ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو عناداً أو اعتقاداً) بخلاف ما لو اقترن به ما يخرج به عن الردة كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام إنه يضر فلا يتقيد الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وإن أوممه كلام الأصل وذلك (كنفى الصانع) للأخذ من قوله تعالى: صنع الله (أو) نفي (نفي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه) اثباتاً أو نفياً بقيد زدتها بقول (معلوم من الدين ضرورة بلا عذر) كركعة من الصلوات الخمس وكصلاة سابعة بخلاف جحد مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وبخلاف المذنب كمن قرب عهده بالاسلام (أو تردد في كفر أو إلقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق) كضيم وشمس فتعيرى بمخلوق أعم من قوله لصنم أو شمس (فتصح ردة سكران كإسلامه) بخلاف الصبي والمجنون والسكران (ولو ارتد جفن أمهل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لأنه قد يقتل ويعود للإسلام فإن قتل فيه هدر لأنه مرتد لكن يغزر قاتله لتفويته الاستتابة الواجبة (ويجب تفصيل شهادة ردة) لاختلاف الناس فلم يوجبها كافي الشهادة بالجرح والزنا والسرقة وجرى عليه في الروضة وأصلها في باب تعارض البيتين لكهما صححاهما في الأصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعي عن الإمام إنه الظاهر لأن الردة لخطرها لا يقدم الشاهد بها إلا على بصيرة والأول هو النقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الأسدي إنه المعروف عقلاً وقلاً قال وما نقل عن الإمام بحثه (ولو ادعى) مدعى عليه ردة (أو) كراهها وقد شهدت بيعة بل فقط كفر أو فعله حلف) فيصدق ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب الشهود والحزم أنه يحدد كلة الاسلام وقولى أو فعله من زيادتي (أو) شهدت (ردته فلا تقبل) أى البيعة للامر وعلى ما في الأصل تقبل ولا يصدق مدعى الإكراه بلا قرينة لتكذيبه الشهود لأن للسكران لا يكون مرتداً أما بقرينة كأشهر كفار فيصدق يمينه وإنما حلف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحد ابنين مسلمين مات أبى مرتداً فإن سبب رده) كسجود لصنم (فتصفيه في) لبيت المال (وإلا) بأن أطلق (استفصل) فإن ذكر ما هو ردة كان فينا أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف إليه وهذا هو الأظهر في أصل الروضة وفى الأصل من أن الأظهر أنه في أى أيضاً ضعيف (وتجب استتابة مرتد) ذكر أو غيره لأنه كان محترماً بالاسلام وربما عرضت له شبهة فترال والاستتابة تكون (حالا) لأن قتله الرب عليه أحد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم إن كان

وتعتقد الامامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس للتيسر اجتماعهم بصفة الشهود وباستخلاف الامام كجعله الأمر شورى بين جمع وباستيلاء متغلب ولو غير أهل .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

هى قطع من يصح طلاقه الإسلام بكفر عزما أو قولاً أو فعلاً استهزاء أو عناداً أو اعتقاداً كنفي الصانع أو نفي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في كفر أو إلقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق فتصح ردة سكران كإسلامه ولو ارتد جفن أمهل ويجب تفصيل شهادة ردة ولو ادعى إكراهها وقد شهدت بيعة بل فقط كفر أو فعله حلف أو بردته فلا تقبل ولو قال أحد ابنين مسلمين مات أبى مرتداً فإن سبب رده فتصفيه في. وإلا استفصل وتجب استتابة مرتد حالا

سكران سن التأخير إلى الصحو (فإن أصر قتل) خبر البخاري من بدل ديثه فاقتلوه (أو أسلم صح) إسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكرّر ذلك الآية قل للذين كفروا وخير فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق والزندق من غنى الكفر ويظهر الإسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبإي صفة الأئمة والفرائض أو من لا يتعلّق ديناً كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (وفرعه) أي المرتد (إن انعقد قبلها أي الردة) (أو فيها وأحد أصوله مسلم فسلم) تبعاً والإسلام يعلو (أو) أصوله (مرتدون فترتد) تبعاً لاسلم ولا كافر أصلي فلا يسترى ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فإن لم يقب قتل واختلف في البيت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعاً للحقّين أنهم في الجنة والأكثر في كثرة على أنهم في النار وقيل على الأعراف ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكافر أصلي قاله البغوي (وملكه) أي المرتد (موقوف) كضع زوجته (إن مات مرتداً بان زواله بالردة) وإلا فلا يزول (ويبقى منه دين لزومه قبلها) بإتلاف أو غيره (و) بذلك (مأثله فيها) قياساً على ما لو تعدى بخبر بش ومات ثم تلف بها شيء (ويعان منه بموته) من نفسه وبضه وماله وزوجاته لأنها حقوق متعلقة به فهو أعم مما عبر به (وتصرفه إن لم يحتمل الوقف) بأن لم يقبل التطبيق كبيع وهب ورهن وكتابة (باطل) لعدم احتماله الوقف (والا) أي وإن احتمله بأن قبل التطبيق كعتق وتديرو وصية (موقوف إن أسلم نفذ) بمجمعة تبييناً وإفلا (ويجعل ماله عند عدل وأمه عند محرم) كأمراء ثقة احتياطاً وتعييناً بذلك أعم من تعيينه بامرأة ثقة (ويؤجر ماله) عقاراً كان أو غيره صيانة له عن الضياع (ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض) حفظاً لها ويستحق بذلك وإنما لم يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر .

### كتاب الزنا

بالقصر لثة حجازية وبالمدة لثة نهمية وهو ما ذكر في قول (يجب الحد على ملتزم) ولو حكماً للأحكام (عالم بتجريمه بإيلاج خشفة) متصلة من حي (أو قدرها) من فاقدها (بفرج) قبل أو دبر من ذكر أو أنثى (محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكرراً) للزنا (أو مبيحة) للوطء (ومحرماً) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وإن) كان (تزوجها) وليس ما ذكر شبهة دائرة للحد (لا بغير إيلاج) لحشفته كففاً خشفة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (بوطء حليلته في نحو حيض وصوم) كنفاس وإحرام لأن التحريم لعارض (و) وطئها (في دبر) وطء (أمتها للزوجة أو العتدة أو المحرم) بنسب أو رضاع كأخته منها وأمه من الرضاع أو مصاهرة كموطوءة أبيه وابنه لشبهة الملك للأخوة من خبر أدرءوا الحدود بالشبهات رواه الترمذي وصحح وقفه والحاكم وصحح استناده وظاهر كلامهم أن وطء أمت المحرم في دبرها لا يوجب الحد لكن قال ابن القري إنه يوجب كآفته ابن الرقة عن البحر المحيط وسكت عليه قال الأذري وقد ينزع فيه قلت الظاهر ما نقل ابن الرقة لأن الملة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة للملك المبيح في الجملة وهو في الجملة لم يسخ دبراً قط وأما الزوجة والملك الأجنبية فبأن جسدتها مباح للوطء فأنقض شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يترى بالزوجة فإن تحرّمها لعارض كالحيض انتهى (أو وطء بإكرامه أو بتحليل عالم) ككنكاح بلاولى كذهب أبي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك لشبهة الإكرام والخلاف (أو) وطء (لميتة أو بهيمة) لأن فرجها غير مشتهى طبعاً بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج إلى الزجر عنه ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربي ولو معاهداً إلا أنه غير ملتزم بالحد ولا بوطء جاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن الملأ لجهله وحكم الحنفى حكمه في الفسل وتعييرى بملتزم أولى من قوله وشرطه التكليف إلا السكران وقول طبعاً وفي دبر من زيادى وتعييرى بحشفة أو قدرها أولى من تعيينه بالذكر وقول في نحو حيض ونحو أعم من قوله في حيض وصوم وإحرام (والحد للمصن) رجلاً كان

فإن أصر قتل أو أسلم صح ولو زنديقا وفرعه إن انعقد قبلها أو فيها وأحد أصوله مسلم فسلم أو مرتدون فترتد وملكه موقوف إن مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزومه قبلها وما أثلفه فيها ويعان منه بموته وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فموقوف إن أسلم نفذ ويجعل ماله عند عدل وأمه عند محرم ويؤجر ماله ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض .

### كتاب الزنا

يجب الحد على ملتزم عالم بتجريمه بإيلاج خشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكرراً أو مبيحة ومحرماً وإن تزوجها لا بغير إيلاج وبوطء حليلته في نحو حيض وصوم وفي دبر وأمتها للزوجة أو العتدة أو المحرم أو وطء باكرامه أو بتحليل عالم أوليته أو بهيمة والحد للمصن



أو امرأة ( رجم ) حتى يموت لأمره صلى الله عليه وسلم في أخبار مسلم وغيره ، نعم لا رجم على الموطوء في ذنبه بل حده كحد البكر وإن أحسن إذ لا يتصور الإيلاج في ذنبه على وجه مباح حتى يصير به محصناً والرجم (عذر) أى طين مستحجر ( وحجارة معتدلة ) لا تحصيات خفيفة لثلاث يطول تعذيبه ولا بصخرات ثلاثا ينفضه فيفوت التكيل المقصود قال الماوردي والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف وأن يتوقى الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرجم (في مرض وحر وبرد مفرطين) لأن النفس مستوفاة به (وسن حفر لامرأة) عند رجوعها إلى صدرها إن (لم تثبت زناها بإقرار) بأن ثبت بينة أو لعان ثلاثا تنكشف بخلاف ما إذا ثبت بالإقرار فيمكنها الهرب إن رجعت وبخلاف الرجل لا يحفر له وإن ثبت زناه بالينة وأما ثبوت الحفر في قصة العامدية مع أنها كانت مقرة فيان للجواز وذكر حكم اللعان من زيادى (والمحسن مكلف) ومثله السكران (حر ولو كافرا وطىء أو وطئت) بذكر أصلى عامل (بقيل في نكاح صحيح ولو) في عدة شهية أو حيف أو نحوه أو (بناقص) كأن وطىء كامل بتكليف وحرية ناقصة أو عكسه فالكمال محسن نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لأن به قضى الواطىء أو الموطوءة شهوته فحقه أن يتمتع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا رجم من وطىء وهو ناقص ثم زنى وهو كامل ورجم من كان كاملا في الحالين وإن تخللها ناقص يكون ورد في العبرة بالكمال في الحالين وبما تقرّر علم أنه لا إحسان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح فسد كما في التحليل وأنه لا إحسان لسبي ومجنون ومن به رقى لأنه صفة كمال فلا يحصل إلا من كامل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو وطىء وهو حرى ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم وقولى أو وطئت من زيادى (و) الحد (ليكرحر) من مكلف ولو ذميا ومثله السكران رجلا كان أو امرأة (مائة جلدة) وتغريب عام (ولاء لآية « الزانية والزاني » مع أخبار الصحيحين وغيرها للزبد فيهما التغريب على الآية (لمسافة قصر) لأن القصود إنما عايشه بالبعد عن أهل والوطن (فأكثر) إن رآه الإمام لأن عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعليها إلى البصرة فلا يكفي تغريبه إلى مادون مسافة القصر إذ لا يتم الإحاشى المذكور به لأن الأخبار تتواصل حيثنولا ترتيب بينه وبين الجلد لكن تأخيرها عن الجلد أولى (ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين) إلى اعتدال الوقت (ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بمشكال) بكسر العين أشهر من قبحها وبالثلثة أى عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كأطراف ثياب (مرة فإن كان) عليه (خسون) غصنا (فترتين) يجلده به (مع مس الأغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض ليناله بعض الأئم فإن اتفق ذلك أو شك فيهم يسقط الحد وفارق الأيمان حيث لا يشترط فيها أئمتها مبنية على العرف والضرب غير اللؤم يسمى ضربا والحدود مبنية على الزجر ولا يحصل إلا بالإيلاء (فإن برأ) بفتح الراء وكسرها بصدضه بذلك (أجزاء) الضرب وقولى ونحوه من زيادى وسيأتى في الصيالة أن الإمام لو جلد في حر وبرد مفرطين ومرض رجم برؤه لا ضمان عليه وإن وجب تأخير الجلد عنها لأنه تلف بواجب أقيم عليه وفارق ما لو ختن الإمام أكلت فيها ثلمات بأن الجلد ثبت أصلا وقدرًا بالنفس والختان قدرا بالاجتهاد وما ذكرتم من وجوب التأخير هو للذهب في الروضة وكلام الأصل يقتضى أنه سنة وفيه جزم في الوجيز (وتعيين الجهة للإمام) فلو عين له جهة لم يعدل إلى غيرها لأنه لا تقي بالزجر (ويغرب غريب من بلد زناه لابلته ولا لدون المسافة منه) أى من بلده (و) يغرب (ومسافر لغير مقصده) ويؤخر تغريب غير المستوطن حتى يتوطن وقولى ولا لدون إلى آخره من زيادى (فإن عاد) للغرب (لجلده) الأصل أى الذى غرب منه (أو لدون للمسافة منه جدد) التغريب معاملة له بنقيض قصده ، وقولى أو لدون المسافة منه من زيادى .

رجم بمدر وحجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد مفرطين ، وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها بإقرار والمحسن مكلف حر ولو كافرا وطىء أو وطئت قبل في نكاح صحيح ولو بناقص وبكر حر مائة جلدة وتغريب عام لمسافة قصر فأكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بمشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فان كانت خمسون فترتين مع مس الأغصان له أو انكباس فان برأ أجزاء وتعيين الجهة للإمام ويغرب غريب من بلد زناه لابلته ولا لدون المسافة منه ومسافر لغير مقصده فان عاد لجلده أو لدون المسافة منه جدد

[فرع] زنى فيها غرب إليه غرب إلى غيره قال ابن كعب والماوردي وغيرها ويدخل فيه بقية العام الأول

(ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم) كزوج ومسيوح وامرأة وبأمن (ولو بأجرة) لأنها ما يتم به الواجب كأجرة الجلاد ولأنها من مؤن سفرها فإن لم يكن لها مال فليبيت المال (فإن امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجبر) كافي الحج ولأن في إجباره تعذيب من لم يذنب وقول بنحو محرم أهم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (غير حر) ولو بمضافهم وأهم من تغييره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجلده خمسين ويغرب نصف عام بقوله تعالى فطعن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يالى بضرر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويعد بقتله وإن تضرر السيد نعم قال البلقي لاحد على الرقيق الكافر لأنه لم يلتزم الأحكام بالقمة إذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يعذوبه الزركشي وهو مردود لقول الأصحاب للكافر أن يعذبه الكافر ولأن الرقيق تابع لسيد فكذلك خلاف المعاهد ولأنه لا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كافي للرأى القمية وظاهر أن ما مر ثم من اعتبار مسافة القصر وتأخير الجلاد امر مع ما ذكره يأتى هنا (ويثبت) الزنا (بالقرار) حقيقى (ولو مرة) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والغامدية بإقرارها رواه مسلم وروى هو والبخارى خبر واغد يأنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها علق الرجم على حجر الاعتراف وإنما كرهه على ما عزا في خبره لأنه شك في عقله ولهذا قال أبك جنون ويصير كون الإقرار مفصلا كالشهادة (أويينة) لآية : واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم. وكذا بلعان الزوج في حق المرأة إن لم تلعن كأم فلا يثبت بطل القاضى فلا يستوفيه بطله أما السيد فيستوفيه من رقيقه بطله لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط) الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزا بالرجوع بقوله لملك قبلت لملك لمست أبك جنون (لا إن هرب أو قال لا تحدونى) فلا يسقط لوجود مثبتته مع عدم تصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فإن رجع فذاك وإلا حدوا إن لم يكف عنه فلات فلا ضمان لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عزا شيئا أما الحد الثابت بالبينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالإقرار بالثوبة (ولو شهد أربعة) من الرجال (زناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجعة أى بكر سميت عذراء لتعذروا وطها وصوبته (فلاحد) عليها الشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها القيام بالبينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك اللبائقة في الاقتضاض ولا على الشهود لقوله تعالى : ولا يشارككم بالشهد. وقولى فلاحد أعين من قوله لم تحدى ولا قاذفها وظاهر أنها إن كانت غورا بحيث يمكن تقييب الحشفة مع بقاء البكارة حدث كما قاله البلقي (ويستوفيه) أى الحد (الإمام) ولو بنائه (من حر) لما مر (ومكاتب) كالحر لاستقلاله (ومبعض) لجزئه الحر إذا لا ولاية للسيد عليه والعبد الوقوف كله أو بعضه عديت لئال (ومن حضوره) أى الإمام ولو بنائه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالقرار أم بالبينة ولا يجب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بجرم ما عزا والغامدية ولم يحضر (كالشهود) فيسن حضورهم قالوا وحضور جمع أقلمهم أربعة والظاهر أن محله إذا ثبت زناه بالقرار أو بالبينة ولم تحضر (ومحمد الرقيق) غير المكاتب (الإمام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لأنه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا ورقيقه كافر (أو مكاتباً) لحبر أبى داود وغيره «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم» نعم المحجور عليه بنحو سفيه يقوم وليه ولو وصيا وقبامقامه (فإن تنازعا) فيمن يحد (فالإمام) أولى لما مر (ولسيدة تعزيره) لحق الله تعالى ولحق غيره كأيؤدبه لحق نفسه (وسماع بيعة بعقوبته) أى بموجبها بقيد زدته بقولى (إن كان أهلا) لسماعها بأن كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود وأحكام العقوبة .

(كتاب حد القذف)

تخدم بيان القذف فى باب (شرطه) أى لحد (فى القاذف) ما مر (فى الزانى) من كونه ملتزما بالأحكام عالما

ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة فإن امتنع لم يجبر ولغير حر نصف حر ويثبت بإقرار ولو مرة أو بيعة ولو أقر ثم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تحدونى ولو شهد أربعة بزناها وأربع بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه الإمام من حر ومكاتب ومبعض ومن حضوره كالشهود ويحد الرقيق الإمام أو السيد ولو فاسقا أو مكاتباً فإن تنازعا فالإمام ولسيدة تعزيره وسماع بيعة بعقوبته إن كان أهلا .

(كتاب حد القذف)

شرط له فى القاذف ما فى الزانى

بالتحريم وهذا أولى مما عبر به (واختيار وعدم إذن) من اللقذوف وهذا من زيادتي (و) عدم (أصالة)  
فلا حدى من قنف غيره وهو حربى أو صبي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد  
عن العلماء أو مكره أو يذنه أو أصله كالأقتل به (و) لكن (يعزربمين) من صبي ومجنون لها نوع تميز  
للزجر والتأديب (وأصل) للإيذاء والتصرع بهذان زيادتي (وحد حر ثمانون) جلدة لآية والدين برمون  
المحصنات فاتها في الحر لوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا إذ غيره لا تقبل شهادته وإن لم يقذف وإلجماع  
الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) بمن به رقى ولو مبعضا فهو أعم من قوله والرقيق (أربعون) على  
النصف من الحر لإجماع الصحابة عليه والنظر في الحرية والرق إلى حالة القذف لأنها وقت الوجوب فلا  
تغير بالانتقال من أحدهما إلى الآخر فلو قذف وهو حر ثم استرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد  
أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه إلا الله والحفظه فليس بكبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة  
الإيذاء ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (في)  
اللقذوف إحسان وتقدم في كتاب (اللعان) بقولى والمحسن منكف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرّم  
مملوكه ودرخلية وتقدم شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون أربعة) من الرجال (أو) شهبه (نساء أو عبيدا وأهل  
ذمة) هو أولى من نصيره بكفرة (حدوا) لأنهم في غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحدوا في الأولى من  
الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالقرار به فلا حد لأنها لا تسمى قذفا (ولو)  
تقازف لم يتقاصا) لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لا اختلاف  
القاذف واللقذوف في الحلقة وفي القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء) للحد (لم يكف) ولو  
يأذن لأن إقامة الحد من منصب الامام نعم ليد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا اللقذوف البعيد عن  
السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مهاوزة حد قاله الماوردى . واعلم أن حد القذف يسقط  
بإقامة البينة زنا لللقذوف وبإقراره وبغفوه واللعان في حق الزوجة .

(خاتمة) إذا سب شخص آخر فلا آخر أن يسبه بقدر ماسبه ولا يجوز سب أبيه ولأمه وأما يسبه بما ليس  
كذبا ولا قذفا هو يا أحمق يا ظالم إذ لا يكاد أحد أن ينفك عن ذلك وإذا انتصر بسبه قهداستوى ظلامته  
وبرى الأول من حقه وبقى عليه إثم الابتداء والإثم لحق الله تعالى .

### (كتاب السرقة)

بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها والأصل في القطع بها قبل الإجماع قوله تعالى  
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتي (أركانها) أى السرقة الموجبة للقطع الآتى يانه ثلاثة (سرقة  
وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله) هذا من زيادتي (فلا يقطع محتلس ومنهيب  
وجاحد) لنحو ودية لحبر ليس على المحتلس والنهيب والخائن قطع صححه الترمذى والأولان يأخذان المال  
عينا ويستمد الأول الحرب والثاني القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية  
فيشترط قطع مزرعا (وشرط في السارق ما) مر (في القاذف) من كونه ملتزما بالأحكام غالبا بالتحريم مجتارا  
من غير إذن وأصالة وهذا أولى مما عبر به (فلا يقطع حربى ولو معاهدا) لا (صبي ومجنون ومكره) وما ذون  
لهو أصل (وجاهل) بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء ويقطع مسلم وذمى بمسلم وذمى  
(و) شرط (في للمسروق كونه ربع دينار خالصا أو قيمته) أى مقومابه مع وزنه إن كان ذهباً روى مسلم  
خبر لا يقطع للمسارق إلا في ربع دينار فصاعدا والخارى خبر يقطع اليد في ربع دينار فصاعدا وخبر قطع النبي  
صلى الله عليه وسلم في عجن ثمنه ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار للثقال وتعتبر قيمة  
ما يساويه حال السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخالص وما بعده من مشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار

واختيار وعدم إذن  
وأصالة ويعزربمين  
وأصل ، وحد حر  
ثمانون وغيره أربعون  
وفى اللقذوف احسان  
وتقدم فى اللعان ولو  
شهد بزنا دون أربعة  
أو نساء أو عبيدا وأهل  
ذمة حدوا ولو تقاذفا  
لم يتقاصا ولو استقل  
مقذوفه باستيفاء لم يكف .  
(كتاب السرقة)  
أركانها سرقة وسارق  
ومسروق فالسرقة أخذ  
مال خفية من حرز  
مثله فلا يقطع محتلس  
ومنهيب وجاحد وشرط  
فى السارق ما فى القاذف  
فلا يقطع حربى ولو  
معاهدا وصبي ومجنون  
ومكره وجاهل وفى  
المسروق كونه ربع  
دينار خالصا أو قيمته

فلا قطع ربع سيكة  
أوحليا لا يساوي ربا  
مضروبا ولا بما نقص  
قبل إخراجها ولا بما دون  
نصاين اشتركا في  
إخراجها ولا بغير مال  
بل ثوب رث في جيبه  
تمام نصاب جهله  
وبخمر بلغ إناءه نصابا  
وبآلة هو بلغ مكرها  
ذلك ونصاب ظهه فلو ما  
لاتساويه أو انصب  
من وعاء بثقه له أو  
أخرجه دفعتين فإن  
تخلل علم المالك وإعادة  
الحرز فالثانية سرقة  
أخرى وكونه لغيره فلا  
قطع بسرقة ماله ولو  
ملكه قبل إخراجها ولا  
بما ادعى ملكه ولا بما  
له فيه شركة ولو سرقا  
وادعى أحدهما أنه له  
أولها فكذبه الآخر  
قطع الآخر دون وكونه  
لاشبهة له فيه فيقطع بأمر  
وله سرقة معذورة  
وبمال زوجة ونحو  
باب مسجد لا يحصره  
وقتا يدل تسرج ومال  
بيت مال وهو مسلم  
ومال صدقة وموقوف  
وهو مستحق ومال  
بعضه أو سيدم وكونه  
محرزا بلحاظ دائم أو  
أوحصانة مع لحاظ  
في بعض عرفا

خالصا فلا يقطع به والتقرير يثبت بالمضروب ( فلا قطع ربع سيكة أو حليا لا يساوي ربما مضروبا )  
وان ساواه غير مضروب نظرا الى القيمة فيما هو كالعرض ولا يهتم وزنه دون ربع وقيمه بالصفة  
ربع نظرا الى الوزن الذي لا يدمنه في الذهب وقولي أو حليا من زيادتي ( ولا بما نقص قبل إخراجها )  
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره كإحراق لا تنفاه كون المخرج نصابا ( ولا بما دون نصاين اشتركا )  
أي اثنان ( في إخراجها ) لأن كلاهما لم يسرق نصابا ( ولا بغير مال ) ككلب وخنزير وخمر إذا لقيته له  
( بل يقطع ( ثوب رث ) بثلاثة ( في جيبه تمام نصاب ) وان ( جهله ) السارق لأنه أخرج نصابا من حرزه  
يقصد السرقة والجبل بخمسة لا يؤثر كالجبل بصفته ( وبخمر بلغ إناءه نصابا وبآلة هو ) كطيبور  
( بلغ مكرها ذلك ) لأنه يسرق نصابا من حرزه ولا نظر الى أن ما في الإناء وما بعده مستحق الإزالة نعم  
ان قصد إخراج ذلك إفساده فلا قطع ( ونصاب ظهه فلو ما لاتساويه ) لذلك ولا أثر لظنه ( أو ) نصاب  
( انصب من وعاء بثقه له ) وان انصب شيئا فبقيت لذلك ( أو ) نصاب ( أخرجه دفعتين ) بأن تم في الثانية لذلك  
( فإن تخلل ) بينهما ( علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى ) فلا قطع فيها ان كان المخرج فيها دون  
نصاب بخلاف ما إذا لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تخلل أحدهما فقط سواء اشترهتاك الحرز أم لا  
فيقطع إبقاء الحرز بالنسبة للأخذ لأن فعل الشخص يبنى على فعله لكن اعتماد البلقين فيما إذا تخلل  
أحدهما فقط عدم القطع ( وكونه ) أي السروق ملكا ( لغيره ) أي السارق ( فلا قطع بسرقة ماله ) من يد غيره  
( ولو ) مرهونا أو مكترى أو ( ملكه قبل إخراجها ) من الحرز يارث أو غيره بل أو قبل الرفع الى القاضي ( ولا  
بما ) إذا ( ادعى ملكه ) لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة ( ولا بما له فيه شركة ) وان قل نصيبه منه لأن له في كل  
جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بما اتهمه ولو قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك ( ولو سرقة ) أي اثنان ( وادعى  
أحدهما أنه ) أي السروق ( له أولها فكذبه الآخر ) وأقر بأنه سرقة ( قطع الآخر دونه ) عملا بقرارها  
فان صدقه أو عكست أو قال لا أدري لم يقطع كالدعي لقيام الشبهة ( وكونه لا شبهة له فيه ) خبر ادرهوا الحدود  
بالشبهات ( فيقطع بأمر ) وللسرقها معذورة ( بأن كانت مكرهة أو غير مخمزة كشاة أو مجنونة أو أعجمية  
تعتد وجوب طاعة الأمر لانها مملوكة مضمونة بالقيمة وقولي معذورة أعظم من قوله نائمة أو مجنونة ( وبمال  
زوجته ) الحرز عنه ذكرنا كان أو أثنى لصوم الأدلة ( ونحو باب مسجد ) كجنته وساربه لأنه يمد  
لتصنيفه وعمارته لا لا تنفعها به وتعيى بذلك أعظم من تعييره باب مسجد وحذعه ( لا يحصره ) وقندايل  
تسرج ( فيه ) وهو مسلم لأنه يتنفع بها كاتقاعه بيت المال بخلاف الدمي وبخلاف القندايل التي لا تسرج  
فهي كباب المسجد ( ومال بيت مال وهو مسلم ) وان كان غنيا لان له فيه حقا لأن ذلك قد يصرف في عمارة  
المسجد والرباطات والضاطر فيتنفع بها الغني والفقير من المسلمين لان ذلك يخص بهم بخلاف الدمي  
فيقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق الإمام عليه عند الحاجة لأنه انما ينفع عليه للضرورة وبشرط الضمان كافي  
الاتفاق على الضرر وانتفاعه بالرباطات والضاطر التابعة من حيث انه قاطن ببلاد الإسلام لا لاختصاصه  
بحق فيها وقولي وهو مسلم من زيادتي وهو قيد في السنتين كما قرر ( ولا ) ( مال صدقة ) ( ولا ) ( موقوف ) وهو  
مستحق ( فيما ) ككونه في الأولى فقيرا أو ظارما لذات الدين أو غنيا وفي الثانية أحد الموقوف عليهم للشبهة  
بخلاف ما إذا لم يكن مستحقا فيهما وعليه يحمل كلام الأصل في الثانية وتعيى بمسحق أعظم من تعييره فقير  
( ولا ) ( مال بعضه ) من أصل أو فرع ( أو سيده ) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاق تنقته عليهم ( وكونه  
محرزا بلحاظ ) ( له بكسر اللام ) ( دائم أو حصانة ) لوضعه ( مع الحافظ ) ( له ) ( في بعض ) من أفرادها كما علم ما يأتي  
( عرفا ) لان الحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات ولم يحده الشرع ولا اللغة فرجع فيه

إلى العرف كالقبض والإحياء ولا يقدح في دولم المحاظ القنات العارضة عادة (فهرسة دار وصفها حرز  
 خسيس آنية وثياب) أما تقيسهما حرز يوت الدور والحنات والأسواق النبعة (ومحزن حرز حلى وقد)  
 ونحوها والتصریح بهذا من زيادى (ونوم بنحو صحراء) كسجد وشارع (على متاع أو توسده حرز) له  
 ومجمله في توسده فيما بعد التوسد حرز له وإلا كان توسد كسافيه قد أو جوهه فلا يكون حرزاً له كما ذكره  
 للوردى والرويانى نصيرى بنحو صحراء أعظم من نصيره بصحراء أو مسجد (لا إن وضعه بقربه بلا ملاحظ  
 نوى) بحيث يمنع السارق بقوة أو استغاثه (أو اقلب عنه) ولو قلب السارق فليس حرزاً له بخلاف ما إذا  
 كان في الأولى ملاحظ قوى ولا زحمة أو أكثر للملاحظون وذكر حكم الوضع بقربه في غير الصحراء من زيادى  
 (ودار منفصلة عن العارة حرز بملاحظ قوى يقظان بها ولو لمع فتح الباب أو نائم مع إغلاقه) على الأقوى  
 في الروضة والأقرب في الشرح الصغير وهو من زيادى وإن اقتضى كلام الأصل خلافه فإن لم يكن بها أحد  
 أو كان بها ضعيف وهى بعيدة عن القنات ولو لمع إغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليس حرزاً أو الحق بإغلاقه  
 ما لو كان محدوداً لو نائم خلفه بحيث لو فتحه لأصابه أو ابتبه أو أمامه بحيث لو فتحه لا يتنبه بصريه وما لو نائم فيه وهو  
 مفتوح (و) دار (متصلة) بالعاره (حرز بإغلاقه) أى الباب (مع ملاحظ ولو نائماً) أو ضعيفاً (ومع  
 غيبته زمن أمن نهاراً) لا مع فتحه ونومه ليلاً ونهاراً أو يقظته لكن تغفله السارق ولا مع غيبته زمن خوف  
 ولو نهاراً أو زمن أمن ليلاً أو والباب مفتوح فليس حرزاً ووجهه في اليقظان الذى تغفله السارق قصيره  
 في الرأفة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولى هنا بإغلاقه وفيها بملاحظ دائم (وخيمة وما فيها بصحراء  
 كشعاً طناً بها ولم ترخ أذياها كشاع) موضوع (بقربه) فيشترط في كون ذلك محرزاً ملاحظه قوى (وإلا)  
 بأن شددت أطنابها أو أوزن خيت أذياها (فمحزران) بذلك (مع حافظ قوى ولو نائماً بقربها) وقولى بقربها أولى  
 من قوله فيها فلو شددت أطنابها ولم ترخ أذياها ففى محرزة دون ما فيها (وماشية) من إبل وخيل وبعال وحير  
 أو غيرها (بصحراء محرزة بحافظ يراها) فإن لم ير بعضها فهو غير محرز ولو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن  
 متباعدة أو معقولة ضير محرزة (و) ماشية (بأبنية مغلقة) أبوها متصلة (بعاره محرزة بها ولو بلا حافظ) فإن  
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (و) ماشية بأبنية مغلقة (بيرة محرزة بحافظ ولو نائماً) فإن  
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط يقظته وشملت الأبنية الاصطبل فهو حرز لماشية بخلاف النعود والسياب والفرق  
 أن إخراج النوازل مما يظهر ويبعد الاجراء عليه بخلاف النعود ونحوها فإنها بما تحفى ويسهل إخراجها (و)  
 ماشية (سائرة محرزة بسائق يراها) وإن لم تكن مقطورة وفي معناها الركب آخرها (أو قائد) لها وفى  
 سائر الركب الأولها (أكثر الالتفات لها) بحيث يراها (مع قطر إبل وبعال ولم يزد قطار) مهما (في  
 عمران على سبعة) للعامة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فإن لم ير بعضها  
 فهو غير محرز كثير المقطورات فأنها مع القائد غير محرزة لأنها لا تسير مع غير مقطورة غالباً وإن زاد على ما ذكر  
 أن أحد محرز في الصحراء لا العمران عملاً بالعادة هذا وقد قال البلقينى التقيد بالتسع أو بالسبع ليس يعتمد  
 ذكر الأذرعى والركشى نحوه قال والأشبه الرجوع فى كل مكان إلى عرفه وبه صرح صاحب الوافى  
 يقوم مقام الالتفات مرور الناس فى الأسواق وغيرها كما صرح به الإمام أما غير الإبل والبعال فلا يشترط  
 إخراجها سائرة قطرها وذكر حكم غير الإبل فى الصحراء وفى السائرة مع قولى بسائق يراها وفى عمران من  
 يادى (أو كفن مشروع فى قبر بيت حصين أو بمقبرة بعمران) ولو بطرفه (محرز) بالقبر للعادة ولعموم  
 الأمر قطع السارق وفى خبر البيهقي من نبش قطعناه سواء كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من  
 ميت المال بخلاف ما إذا كان القبر بمضمة فالكفن غير محرز إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة فى أخذه وبخلاف  
 لكفن غير المشروع كالزائد على خمسة فالزائد أو نحوه غير محرز فى الثانية محرز فى الأولى وقولى مشروع من

فهرسة دار وصفها حرز  
 خسيس آنية وثياب  
 ومحزن حرز حلى وقد  
 ونوم بنحو صحراء على  
 متاع أو توسده حرز  
 لا إن وضعه بقربه بلا  
 ملاحظ قوى أو اقلب  
 عنه ودار منفصلة عن  
 العارة حرز بملاحظ  
 قوى يقظان بها ولو لمع  
 فتح الباب أو نائم مع  
 إغلاقه ومتصلة حرز  
 بإغلاقه مع ملاحظ ولو  
 نائماً ومع غيبته زمن  
 أمن نهاراً وخيمة وما  
 فيها بصحراء لم تشد  
 أطنابها ولم ترخ أذياها  
 كشاع بقربها إلا فمحزران  
 مع حافظ قوى ولو  
 نائماً بقربها وماشية  
 بصحراء محرزة بحافظ  
 يراها وبأبنية مغلقة  
 بعاره محرزة بها ولو  
 بلا حافظ وبيرة محرزة  
 بحافظ ولو نائماً سائرة  
 محرزة بسائق يراها  
 أو قائداً أكثر الالتفات  
 لها مع قطر إبل وبعال  
 ولم يزد قطار فى عمران  
 على سبعة وكفن مشروع  
 فى قبر بيت حصين  
 أو بمقبرة بعمران محرز



زيادتي ولو وضع ميت على وجه الأرض ونصب عليه حجارة كان كالقبر فيقطع سارق كفته نقله  
الرافعي عن البغوي قال النوى ينبغي أن لا يقطع إلا إذا تعذر الحفر لأنه ليس بدفن وبما يحسنه صرح  
للاوردي ولو سرق السكف حائط البيت الذي فيه القبر فقتضى كلام الروضة وأصلها ترجيح عدم قطعه .

**(فصل) فيما يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حفظا لشخص دون آخر (يقطع مؤجر حرز ومعيه)**  
يسرقهما منه مال السكف والستير المستحق وضعه فيه لأنهما مستحقان لمنافعه ومنها الإحراز بخلاف من  
أكثرى أو استأجر مساحة للزراعة فأوى فيها ماشيته مثلاً فلا قطع بذلك (لا من سرق مفصوباً) لأن مال السكف  
لم يرض بإحرازه بحرز الناصب (أو) سرق (من حرز مفصوب) ولو غير مال السكف لأنه ليس حرزاً للناصب (أو)  
سرق (مال من غصب منه شيئاً ووضعته معه) أي مع ماله (في حرزه) لأن السارق دخوله لأخذ ماله (ولو نقب)  
واحد (في ليلة وسرق في أخرى قطع) كالنقب في أول ليلة وسرق في آخرها (إلا إن ظهر النقب) للطارقين  
أو للمالك فلا قطع لانتهاك الحرز خصار كالسرق غير مؤجر أو بما قطع في نظيره مما لو أخرج الناصب دفعتين كما مر  
لأنه ثم نعم السرقة وهما ابتداءها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم  
يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم إن أمر الأول غير مميز بالإخراج قطع (كالوضع في النقب) أو ناوله  
لآخر فيه (فأخذه الآخر) فلا قطع على واحد منهما وإن تناولوا في النقب أو بلغ المال لصاين لأن الداخل  
لم يخرج من تمام الحرز والخارج لم يأخذ منه بخلاف ما لو نقب ووضع أو ناوله للخارج خارج النقب فأخذه  
الآخر فيقطع الداخل ولو نقب وأخرجه أحدهما أو وضعه قرب النقب فأخرجه الآخر قطع المخرج قطعاً لأنه  
المخرج له من الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرجه بناء جار) أو راكد  
وحركة كاقفهم بالأولى (أو ربح هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كما فهم بالأولى حتى خرجت به (قطع)  
لأنه أخرجهم من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد  
ولم يسير الدابة الواقعة (ولا يضمن حريده ولا يقطع سارقه ولو) كان (صغيراً معه مال يلبق به) كقلادة  
فهو أولى من تعبيره بقلادة (أو) كان (نائماً على بعير فأخرجه) أي البعير (عن قافلة) لأنه ليس بمال  
والمال والبعير في يد الحر محرز به فإن كان لا يلبق به قطع إن أخذ الصغير من حرز المال وإلا فلا ذكره  
في الكفاية (فإن كان) النائم على البعير (رفيقاً قطع) مخرجه عن القافلة لأنه مال وقد أخرج من الحرز  
وكذا يقطع سارق الرقيق في غير ذلك إن كان غير مميز أو مكرها نعم المكاتب كتابة صحيحة كالحرز  
لاستقلاله وكذا البعض (كالوقل) مالا (من بيت مغلق إلى محن دار أو) محن (نحو خان) كرباط  
(بأبها مفتوح) بقيد زده بقولي (لا يفعله) فيقطع لأنه أخرج من حرزه إلى محل الضياع بخلاف ما لو كان  
باب البيت مفتوحاً وباب الدار مثلاً مغلقاً أو كانا مغلقين ففتحتهما أو مفتوحين فلاقطع لأنه في الأولين  
لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان  
للتفرد كل منهم ببيت قطع لأن مافي الصحن ليس محرزاً عنه وما ذكر في نحو الحان هو ما رجحه الأصل  
والشرح الصغير وحكاة في أصل الروضة عن قطع البغوي والفزالي وغيرهما والقطع مطلقاً عن صاحب  
المهذب وغيره لأن الصحن ليس حرزاً لصاحب البيت بل هو مشترك كسكة منسدة وحكاة البلقيني عن  
نص الأم والمختصر وعن الشيخ أبي حامد وأتباعه وحكاة الأذري والزر كشي عن العراقيين وبعض  
الحراسيين قالوا وهو المختار وظاهر أن الدار المشتركة كنحو الحان في الخلاف المذكور ونحو من زيادتي .

**(فصل) فيما ثبت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معها (ثبت السرقة يمين رد) من المدعى عليه**  
على المدعى لأنها كالبينة أو كإقرار المدعى عليه وكل منهما ثبت به السرقة وقضيته أنه يقطع بها وهو ما رجحه  
الشيخان هنا لکنهما جز ما في دعاوى في الروضة وأصلها بأنه لا يقطع بها لأنه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها

### (فصل) يقطع

مؤجر حرز ومعيه  
لا من سرق مفصوباً أو  
من حرز مفصوب أو  
مال من غصب منه شيئاً  
ووضعه معه في حرزه  
ولو نقب في ليلة وسرق  
في أخرى قطع إلا إن  
ظهر النقب ولو نقب  
وأخرج غيره فلا قطع  
كما لو وضعه في النقب  
فأخذه الآخر ولو رماه  
إلى خارج الحرز أو  
أخرجه بناء جار أو ربح  
هابة أو دابة سائرة  
قطع ولا يضمن حريده  
ولا يقطع سارقه ولو  
صغيراً معه مال يلبق به  
أو نائم على بعير فأخرجه  
عن قافلة فإن كان رفيقاً  
قطع كما لو نقل من بيت  
مغلق إلى محن دار أو  
نحو خان بأبها مفتوح  
لا يفعله .

### (فصل) ثبت

السرقة يمين رد

واعتمده الباقين واحتج به نصوص الشافعي وقال الأذرع وغيره إنه المذهب الذي أوردته العراقيون وبعض  
 الحراسانيين ( ورجلين ) كما أثر العقوبات غير الزنا ( وإقرار ) من سارق مؤاخفة له يقوله ( تفصيل  
 فيها ) أي في الشهادة والإقرار بأن بين السرقة والسروق منه وقد سرق وألحز تعيينه أو وصفه  
 بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرقة للوجبة للقطع سرقة موجبة له وذكر التفصيل في الإقرار  
 من زيادتي ( وقبل رجوع مقر ) بقيد زديته بتحويل ( لقطع ) كإثباته بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لأنه  
 حتى آدمي ( ومن أقر ) موجب ( عقوبة ) تعالى ( فللقاضي تعريض رجوع ) عن الإقرار فلا يصرح به  
 كأن يقول له ارجع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز المقر بأننا لملك قبلت أو غمزت أو نظرت رواءه  
 البخاري ولين أقر عنده بالسرقة كما حال سرق رواء أبو داود وغيره وله التعريض بالانكار أيضا إذا لم  
 تكن بينة ( ولا قطع إلا بطلب ) من مالك وهذا من زيادتي ( فلو أقر بسرقة لغائب ) أو صبي أو مجنون أو لغيره  
 فيها يظهر ( لم يقطع حالا ) لا احتياط أن يقر أنه كان له ( أو ) أقر ( زنا بأمته ) أي الغائب سواء أقال إنه أكرهها  
 عليه أم لا ( جدا ) لأن حد الزنا لا يتوقف على الطلب فتصير بذلك أهم من قوله أو أنه أكره أمة  
 غائب على زنا ( وثبت رجل وامرأتين ) أو به مع بين ( المال فقط ) أي دون القطع كما ثبت بذلك النصب  
 المطلق عليه طلاق أو عتق دونهما ( وعلى السارق رد ما سرق ) إن بقي ( أو بدله ) إن لم يبق خبر ( على اليد  
 ما أخذت حتى تؤديه ) ( وتقطع ) بعد الطلب ( يده اليمنى ) قال تعالى : فاقطعوا أيديهما وقرى : فإذا قاطعوا  
 أي يمينهما والقر امتثال الشاة تجبر الواحد في الاحتجاج بها كما مروى بكتفي بالقطع ( ولو ) كانت ( معية ) كفاقة  
 الأصابع أو زنتيهما المعموم الآية ولأن الغرض التكيل بخلاف القود فانه مبنى على المائلة كما مر ( أو سرق  
 مرارا ) قبل قطعها لانعدام السبب كما لو زنى أو شرب مرارا بكتفي بعد واحد وكاليد اليمنى في ذلك  
 غيرها كما هو ظاهر ( فإن عاد ) بعد قطع عنه إلى السرقة ثانيا ( فرجله اليسرى ) قطع ( وإن عاد ثانيا  
 قطعت ( يده اليسرى ) إن عاد رابعا قطعت ( رجله اليمنى ) روى الشافعي خبر السارق إن سرق فاقطعوا  
 يدهم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يدهم إن سرق فاقطعوا رجله وإنما قطع من خلاف  
 ثلاثه جنس النعمة عليه فتضعف حركته كافي قطع الطريق ( من كوع ) في اليد للأمر به في خبر  
 سارق رعاء صفوان ( وكعب ) في الرجل لفعول عمر رضى الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره ( ثم ) إن  
 عاد خامسا ( عزز ) كالمسقط أطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ  
 أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه بل ضعفه الدارقطني وغيره ( وسن غمس غسل قطعه بدهن مغلي ) بضم  
 الليم لتشد أفواه العروق وذكر سن ذلك من زيادتي وخصه للناوردي بالحضري قال وأما البدوي  
 فيجسم بالنار لأنه عادتهم وقال في قاطع الطريق وإذا قطع أحسن بالزيت للتلي وبالنار بحسب العرف  
 فيها وذلك ( لمصلحة ) لأنه حتى لا تسمة الحد لأن الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فلم أن للامام  
 إجماله ( فؤته عليه ) كأجرة الجلاد إلا أن ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال الصالح كما مر  
 في فصل القود للورثة ( ولو سرق فسقطت عنه ) مثلاً بأفة أو جناية وإن أوم كلام الأصل التقييد بالآفة  
 ( سقط القطع ) لأنه تعلق حينها وقد زالت بخلاف ما لو سقطت يسهام لا يسقط قطع عنه لبقائها .

### ( باب قاطع الطريق )

الأصل فيه آية إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لأخذ مال أو القتل وإرهاب  
 منكاره اعتماد على القومع البعد عن القوت كما يعلم مما يأتي وثبت رجلين لا رجل وامرأتين ( هو ) أي  
 قاطع الطريق ( ملترم ) للأحكام ولو سكران أو دما وإن خالفه كلام الأصل والروضة وأصلها ( مختار ) من  
 زيادتي ( مخيف ) الطريق ( يقاوم من يرز ) هو ( له ) بأن يساويه أو يعليه ( بحيث يبعد ) معه ( غوث )

ورجلين وإقرار  
 تفصيل فيها وقبل  
 رجوع مقر لقطع ،  
 ومن أقر بعقوبة الله  
 فللقاضي تعريض  
 رجوع ولا قطع إلا  
 بطلب فلو أقر بسرقة  
 لغائب لم يقطع حالا أو  
 زنا بأمته جدا حالا  
 وثبت رجل وامرأتين  
 المال فقط وعلى السارق  
 رد ما سرق أو بدله  
 وتقطع يده اليمنى ولو  
 معية أو سرق مرارا  
 فإن عاد فرجله اليسرى  
 فيده اليسرى فرجله  
 اليمنى من كوع وكعب  
 ثم عزز وسن غمس  
 غسل قطعه بدهن مغلي  
 لمصلحته فؤته عليه  
 ولو سرق فسقطت عنه  
 سقط القطع .  
 ( باب قاطع الطريق )  
 هو ملترم مختار مخيف  
 يقاوم من يرزله بحيث  
 يبعد غوث

فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب و قتل عزز أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حوز قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاده فكسه أو بقتل قتل حتماً أو أخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فإن خيف تغيره قبل أن يزل أو المطلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير كفء ولو مات فدية و يقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديوات ولو عفا وليه بمال وجب و قتل حدا وتراعى المائة ولا يتعم غير قتل و صلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة خصه .

**( فصل )** من لزمه قتل وقطع و حد قذف وطالبوه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن آخر مستحق الجلد صبر الآخرون حتى يستوفى

لعمدته من العار أو أضعف في أهلها وإن كان البارز واحداً أو أنثى أو بصلاح و خرج بالقيود المذكورة أضاعها فليس للتصنيف بها أو بشئ منها من حوز ولو معاهد أو سبي و مجنون ومكره و مختلس و منتهب قاطع طريق ولو دخل جمع الليل دار أو متعوا أهلها من الاستئذان مع قوة السلطان وحضوره ققطاع وقيل مختلسون ( فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب ) لا ( قتل عزز ) بحبس وغيره لا تركابه محمية لاحد فيها ولا كفارة وحبسه في غير بلد أو لى حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه وتعييره بنصاب أولى من تعيره بمال ( أو بأخذ نصاب ) أى نصاب سرقة بقيدتين زدتها بقولى ( بلا شبهة من حوز ) مما مر بيانه في السرقة ( قطعت ) بطلب من المالك ( يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد ) بعد قطعهما ثانياً ( فكسه ) أى فقطع يده اليسرى ورجله اليمنى للآية السابقة وإنما قطع من خلاف لما مر في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للمحاربة والرجل قبل للمال والمجاهرة تنزيلاً لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة قال العمراني وهو أشبه ( أو بقتل ) لمصوم يكافئه عمداً كما يعلم بما يأتي ( قتل حتماً ) للآية قوله ثم إلى جنائته إضافة السبيل للقتضية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا إلا نعم القتل فلا يسقط قال البندليجي ومحل تحميه إذا قتل لأخذ المال وإلا فلا نعم ( أو ) بقتله عمداً ( وأخذ نصاب ) بلا شبهة من حوز ( قتل ثم صلب ) بفسده وتكفيه والصلاة عليه ( ثلاثة ) من الأيام ( حتماً ) زيادة في التنكيل لزيادة الجرمية فإن مات حلف أنه من الشافعي أنه لا يصلب إذ بالموت سقط القتل فسقط تأجيلهما فقرر قسر ابن عباس الآية فقال لما أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا مع ذلك إن قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصر على أخذ المال أو ينفوا من الأرض إن أربعوا لم يأخذوا فعمل كلة أو على التوزيع لا التخيير كما في قوله تعالى : وقالوا كونوا هودا أو نصارى . أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وشيئى بالنصاب مع قولى حتماً من زيادة ( ثم ) بعد الثلاثة ( ينزل ) من محل الصلب ( فإن خيف تغيره قبل أن يزل ) حينئذ وهذا من زيادة وقيام عليه الحد محل محاربه إذا شاهده من ينزجر به فإن كان بمغارة ففي أقرب محل إليها بهذا الشرط ( والمطلب في قتله معنى القود ) لا الحد لأن الأصل فيها اجتماع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغليب حق الآدمي لبنائه على الضيق ولأنه لو قتل بالمحاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها ( فلا يقتل بغير كفء ) كوله ( ولو مات ) بغير قتل ( فدية ) يجب في تركته في الحر أماً في الرقيق فحب قيمته مطلقاً ( ويقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديوات ) فإن قتلهم مرتباً قتل بالأول ( ولو عفا وليه ) أى القاتل ( بمال وجب ) المال ( و قتل ) القاتل ( حدا ) لنجته قتله ( وتراعى المائة ) فيما قتل به كما مر بيانه في فصل القود للورثة ( ولا يتعم غير قتل و صلب ) كأن قطع يده فاندمل لأن التعم تغليب لحق الله تعالى فاخص بالنفس كالسكفارة وتعييره بذلك أعم من تعيره بالجرح ( وتسقط ) عنه ( بتوبة قبل القدرة عليه ) لا بعدها ( عقوبة خصه ) من قطع يد ورجل و تحتم قتل و صلب الآية : إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم . فلا يسقط عنه ولا عن غيرهما قود ولا مال ولا باقى الحدود من حد زنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تقص على ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في الظاهر . أما بينه وبين الله سبحانه وتعالى فسقط .

**( فصل )** في اجتماع عقوبات على واحد ( من لزمه قتل وقطع ) قودا ( و حد قذف ) لثلاثة ( وطالبوه ) بها ( جلد ) للقذف وإن تأخر ( ثم أمهل ) وجوباً حتى يراً وإن قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا أبادر بدمه بالقتل لثلاثيهلك بالموالاة فيفوت القتل قوداً ( ثم قطع ثم قتل بلا ) وجوب ( مهلة ) بينهما لأن النفس مستوفاة ( فإن آخر مستحق الجلد ) حقه ( صبر الآخرون حتى يستوفى ) حقه وإن تقدم استحقاقها لثلاثيه

يفوتنا عليه حقه (أو) آخر مستحق (القطع) حقه (صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فان) بادر وقتل عزير لتعديبه وكان مستوفيا لحقه (ولمستحق القطع) حينئذ (دية) نفوات استيفائه وذكر التعزير من زيادتي (أو) لزمه (عقوبات لله) تعالى كأن شرب وزني بكرا وسرق وارثا (قدم الأخف) منها فالأخف وجوبا حفظا لمحل الحق وأخفها حد الشرب فيقام ثم يعهل وجوبا حتى يبرأ ثم يحد للزنا ثم يعهل وجوبا ثم يقطع ثم يقتل وظاهر أن التعزير لا يسقط وأنه بين القطع والقتل وأنه لو فات محل الحق بعقوبة من عقوباته كأن اجتمع عليه قتل ردة ورجم فعل الإمام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضي في هذا المثال يقتل بالردة وقول الماوردي والرويان يرحم (أو) لزمه عقوبات لله تعالى (ولآدمي) كأن شرب وزني وقذف وقطع وقتل (قدم حقه إن لم يفوت حق الله) تعالى (أو) كانا قتلا فيقدم حد القذف وقطع على حد شرب وزنا وقتل على حد زنا لمخضن تقديم الحق الآدمي بخلاف حد زنا البكر وحد الشرب فيقدمان على القتل مثلا يفوتنا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به .

### (كتاب الأشربة)

والأشربة جمع شراب بمعنى مشروب (كل شراب أسكر كثيره) من خمر أو غيره (حرم تناوله) وإن قل ولم يسكر لآية إنما الخمر والخمر للصالحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام (ولو كان) تناوله (لنداو أو عطش) ولم يجد غيره لعموم النهي عنه (أو) كان (درديا) وهو ما يبقى أسفل إناء ما يسكر غيبا (على ملتزم تحريمه مختار عالم به وبتحريمه ولا ضرورة وحده) أي يتناول ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحد في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فأجلده وقيس به شرب النبيذ وإنما حرم القليل وحده وإن لم يسكر حسبا لمادة الفساد كما حرم تبيد الأجنبية والحلوة بها لإفضائهما إلى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقبول المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من أتصف بشيء منها من مسكر ومجنون وكافر ومكره وموخر وجاهل به أو بتحريمه إن قرب إسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فأسأغها به ولم يجد غيره وإنما حد الحنفى بتناوله النبيذ وإن اعتقد حله لقوة أدلة تحريمه ولأن الطبع يدعو إليه فيحتاج إلى الزجر عنه وخرج بالشراب غيره كنج وحشيش مسكر فانه وإن حرم تناوله بخلاف لبعضهم لا يحده ولا ترد الحرة المعقودة ولا الحشيش الذاب نظرا لأصليهما ويحد بما ذكر (وإن جهل الحد) به لأن حقه أن يتنعم منه (لا) بتناوله (لنداو أو عطش) فلا يحد به وإن وجد غيره كما نقله الشيخان عن جماعة واشتاره النووي في تصحيحه وصححه الأزرعى وغيره لشبهة قصد التداوى وهذا من زيادتي وما نقله الإمام عن الأئمة للثبوتين من وجوب الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير (ولا) بتناوله حالة كونه (مستهلكا) به كخبر يحيى دقيقه بالاستهلاك (ولا) بتناوله (بمحق وسعوط) بفتح السين لأن الحد للزجر ولا حاجة فيهما إلى زجر (وحد حر أربعين) جلدة ففي مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجر يد والتعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى (و) حد (غيره) ولو مبعضا (عشرون) على النصف من الحر كقطارته وتعبيري بغيره أعم من تعبيره بالرقيق (ولاء) كل من الأربعين والعشرين بحيث يحصل بها زجر وتكثير فلا يفرق على الأيام والساعات لعدم الإيلاء فان حصل بها حينئذ إيلاء قال الإمام فان لم يتخلل ما ينزل به الألم الأول كفي والإفلاو يحد الرجل قائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أو نحوها عليها ثيابا أو كالمرأة الحنفى فيا يظهر لسكن محتمل أن لا يقتص بلف ثيابه المرأة ونحوها ويحتمل تعيين الحرمان ونحوه ويحصل الحد (بنحو سوط وأيد) كنعال وعصى معتدلة وأطراف ثياب بعد قتلها حتى تشتد (وللإمام زيادة قدره) أي الحد عليه إن رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في الحر ورآه على رضي الله عنه

أو القطع صبر مستحق  
القتل فان بادر وقتل  
عزير ولمستحق القطع  
دية أو عقوبات لله قدم  
الأخف أو ولآدمي  
قدم حقه إن لم يفوت  
حق الله أو كانا قتلا .  
(كتاب الأشربة)  
كل شراب أسكر  
كثيره حرم تناوله ولو  
لنداو أو عطش أو  
درديا على ملتزم تحريمه  
مختار عالم به وبتحريمه  
ولا ضرورة وحده  
وإن جهل الحد لا لنداو  
أو عطش ولا مستهلكا  
ولا يحقن وسعوط، وحد  
حر أربعين وغيره  
عشرون ولواء بنحو  
سوط وأيد وللإمام  
زيادة قدره

قال لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترأ ثمانون (وهي) أي زيادة قدر  
 الجدة عليه (تمازير) لا حد إلا لما جاز تركه واعتزل بأن وضع التعزير القص من الحد فكيف يساويه  
 وأجيب بما أغرت إليه بمازير من أن ذلك الجنایات تولدت من الشارب قال الرافعي وليس شافيا فإن الجنایة  
 لم تحقق حتى يميز والجنایات التي تولد من الخمر لا تنحصر فلتنجز الزيادة على الثمانين وقد منعها قال  
 وفي قصة تليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن البكل حدو عليه فحد الشارب مخصوص من بين  
 سائر الحدود بأن يتعم به وهو يتعلق بضربه باجتهاد الإمام وتعميرى بحسوسه إلى آخره أولى مما عبر به  
 الأصل (وحد أقراؤه وبشهادته جلين أنه شرب مسكرا) وإن لم يقل وهو علم مختار لأن الأصل عدم الجهل  
 والإكراه وقول أنه تنازعه الصدر أن قبله فلا يجد برح مسكرو ولا يسكر ولا يبق لاحتمال الغلط أو الإكراه  
 والحد يدبر بالشبهة (وسوط العقوبة) من حد وتعزير فهو أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي  
 غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب وبابس) بأن يكون معتدل الجرم والرطوبة فلا يتابع فلا يكون عصا غير  
 معتدلة ولا رطب فيشق الجلد بثقله ولا تضيق ولا يابس فلا يؤلم لحفته وفي خبر مرسل رواه مالك الأمر بسوط  
 بين الخلق والجديد وقيس بالسوط غيره (وبقرقه) أي السوط أو غيره من حيث العدد على الأعضاء  
 فلا يجمع على عضو واحد (ويتق القاتل) كمنعرة محر وفرج لأن القصد ردعه لاقته (والوجه) خبر مسلم  
 إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولا تجمع الحاسن فيعظم أثره وإنما لم يتق الرأس لأنه مستور بالشعر  
 غالبا (ولا تشبه يده) ولا يمد يده على الأرض ليتمكن من الاتقاء بيديه فلو وضعهما أو إحداها على  
 موضع عدل عنه الضارب إلى آخره لأنه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تجرد ثيابه) بقيد زده  
 بقول (الخفيفة) أما الثبلة كجبة محشوة وقروة فجرد نظرا لمقصود الحد (ولا يجد في) حال (سكره)  
 بل بعد الإفاقة ليرتدع (ولا في مسجد) خبر أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا يحال أن  
 يتلوث من جراحة تحدث (فإن فعل) أي حد في سكره أو في المسجد (أجزاء) أما في الأول فلظاهر خبر  
 البخاري أي النبي صلى الله عليه وسلم سكران فأمر بضربه فثنا من ضربه يده ومنا من ضربه بعله  
 ومنا من ضربه بثوبه . ولفظ الشافعي فضر به بالأيدى والنعال وأطراف الثياب ، وأما في الثاني  
 فكإصلا في دار متصوية وقضيته تحريم ذلك وبه جزم البندنجي لكن الذي في الروضة كأصلها  
 في باب آداب القضاء أنه لا يحرم بل يكره ونس عليه في الأم وقول لا في إلى آخره من زيادتي  
 (فصل) في التعزير ؟ من العزير أي اللع وهو لغة التأديب وشرا تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالبا  
 كما يؤخذ مما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية واللائق تخافون نشوؤهم وفعله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم  
 في صحيحه (عزير لمصية لا حد فيها ولا كفارة) سواء كانت حقا لله تعالى أم لأدمي كباشرة أجنبية في غير  
 الفرج وسب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لإيجابه الحد بخلاف التمتع  
 بطيب ونحوه في الإحرام لإيجابه الكفارة وأشرت بزيادتي (غالبا) إلى أنه قد شرع التعزير ولا مصية كمن  
 يكتسب باللهو الذي لا مصية معه وقد يتنق مع استقاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى  
 وكما في قطع شخص أطرافه ثم موأنه قد يجمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجمع مع الكفارة في الظهار  
 واليمين الفموس وإفساد الصائم يوما من رمضان بجماع حليلته ، ويحصل (نحو حبس وضرب) غير مبرح  
 كصفع ونق وكشف رأس وتسويد وجه وصلب ثلاثة أيام فأقل وتوبيخ بكلام لا يخلق لحيمة (باجتهاد إمام)  
 جنسا وقد أفرادا وجماعا وله في التعلق بحق الله تعالى العفو إن رأى الصلحة وتعميرى بذلك أعم من قوله  
 بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ والصفع الضرب بجمع الكف أو يدسها (وليقتضه) أي الامام التعزير  
 وجوبا (عن أدنى حد للعزير) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو النقي عن سنة

وهي تمازير وحده  
 بإقراره وبشهادة  
 رجلين أنه شرب  
 مسكرا وسوط  
 العقوبة بين قضيب  
 وعصا ورطب وبابس  
 وبقرقه على الأعضاء  
 ويتق القاتل والوجه  
 ولا تشد يده ولا تجرد  
 ثيابه الخفيفة ولا يجد  
 في سكره ولا في مسجد  
 فإن فعل أجزاء .

(فصل) عزير لمصية  
 لا حد فيها ولا كفارة  
 غالبا بنحو حبس  
 وضرب باجتهاد إمام  
 وليقتضه عن أدنى  
 حد للعزير





حرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأعماء أو أصاب قرب عينه) فجرحه (فمات) فيهدر (ولو لم ينذره) قبل رمية  
 الحجر الصحيحين لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فدفقه بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح وفي  
 رواية محمد بن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية والعن فيه النع من النظر وإن كانت حرمة مستورة كما  
 أوفى منعطف لعموم الأخبار ولأنه يريدسترها عن الأعين وإن كانت مستورة ولأنه لا يدرى متى تستر  
 وتكشف فيجسم باب النظر وخرج بين الناظر غيرها كأذن المستمع وبالعقد النظر اتفاقاً وخطأاً وبالمجرد  
 مستور العورة وبما قبله وبعدم الناظر إلى غير مو غير حرمة وبداره المسجد والشارع ونحوهما ونحو الثقب  
 الباب المفتوح والكوة الواضحة والفتحة الواسعة العيون وبالحصاة أي إذا وجدته الثقيل كحجر وسهم وما  
 بهما لو كان للناظر ثم حرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وبقر عينه ما لو أصاب موضعاً بعيداً عن أهله فلا يهدر  
 في الجميع لتقصيره في الرمي حيث ذوقولى مجرداً مع قولى غير مجردة أو متاع من زيادتي وتعبيري بنحو ثقب  
 أهم من قوله كوة أو ثقب وحليلة أعظم من قوله زوجة وإنما قيد بنظر المجردة لحرمة نظره إلى ما بين سره وركبة  
 محرمه فإذا كان مجردة (والتعزير بمن يليه) أي التعزير كولى لم يوليها والى من رفع اليه وزوج  
 زوجته وممن لم يتكلم من عولوا يذنب الولي (مضمون) على العاقلة إذا حصل بهلاكاً لأنه مشروط بسلامة العقالة  
 إذ القصد التأديب لا الهلاك فإذا حصل الهلاك تبين أنه جاوز الحد الشرط وظاهر أنه لا ضمان على معز  
 رقيقه ولا رقيق غيره بآفته ولا على من طلب منه التعزير باعترافه بما يقتضيه ولا على مكر ضرب بدابة مكررة  
 الضرب المتداولاً لآنها لا تأديب إلا بالضرب (لا الحد) من الإمام ولو في حروب وبرد مفرطين ومرضى يرجى رؤيه  
 فليس مضموناً لأن الحق قتله (والزائد في حد) من حد شرب وغيره كالزائد في حد الشرب على الأربعين  
 في الحر وعلى العشرين في غيره (مضمون بفسطه) بالحد فلو جلد في الشرب ثمانين فمات ثم نصف الدية أو في  
 القذف إحدى وثمانين ثم جزء من أحد وثمانين جزءاً من الدية وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على حد  
 الشرب والقذف (ولست قل) بأمر شيه بأن كان حراً غير صبي ومجنون ولو سفيهاً (قطع غدة) منه ولو نأبته  
 الزنا فثلاثين بها وهي ما يخرج بين الجلد والجمع هذا إن (لم يكن) قطعاً (أخطر) من تركها بأن لم يكن خطر  
 أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه قطعاً وتساوى الخطران بخلاف ما إذا كان القطع أخطر وفهمته بالأولى  
 أنه لا قطع فيها إذا كان الخطر في القطع قطعاً (ولأنه وإن علا قطعاً من صغير ومجنون) مع خطر فيه (إن زاد  
 خطر ترك) بخلاف غيره لعدم فراغه للنظر الحقيقي المحتاج إليه القطع مع عدم الشفقة أو قتلها وبخلاف  
 ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه قطعاً (ولو ليها) ولو سلطاناً أو وصياً (علاج  
 لا خطر فيه) وإن لم يكن تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها أو صدو حجبها له ولا يمتثل له وصياً عنه  
 التضييع فسيانته أولى وليس لغيره ذلك وتعبيري بوليها أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان  
 (فلوماتا) أي الصغير والمجنون (بجائز) من هذا المذكور (فلا ضمان) لثلاث يتبع من ذلك فيتضرران  
 (ولو فعل) أي الولي (بهما مامنع) منه فثانابه (فدية) منقطعة في ماله لتعديده ولا قود وتعبيري بما ذكر أولى  
 من اقتصاره على السلطان والصبي (وما وجب بخطأ إمام) ولو في حكم أو وجد كأن ضرب في حد الشرب ثمانين  
 (فمات فمات عاقلة) لافي بيت المال كغيره من الناس (ولو حد) شخصاً (بشاهدين ليس أهلاً) للشهادة  
 ككافرين أو عبيدين أو مرأهين أو امرأتين أو فاسقين فمات تعبيري بذلك أهم من قوله ولو حده بشاهدين  
 فبأن عبيدين أو فاسقين أو مرأهين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالتقديراً وبالل (عليه) لأن  
 المجموع على القتل ممنوع منه بالإجماع (والإد) بالضمان بالمال (على عاقلة) كالخطأ في غير الحد (ولا رجوع)  
 لها عليهما لأنهما يزعمان أنهما صادقان (إلا على متجاهرين فسق) فترجع عليهما لأن الحكم  
 بشهادتهما يشعر بتدليس منهما وتقرر والاستثناء من زيادتي وبصرح في الروضة وأصلها (ومن طلق)

حرم غير مجردة أو  
 حليلة أو متاع فأعماء  
 أو أصاب قرب عينه فمات  
 ولو لم ينذره والتعزير  
 بمن يليه مضمون لا الحد  
 والزائد في حد مضمون  
 بفسطه ولست قل قطع  
 غدة لم يكن أخطر  
 ولأنه وإن علا قطعها  
 من صغير ومجنون إن  
 زاد خطر ترك ولو ليها  
 علاج لا خطر فيه لو  
 ماتا بجائز فلا ضمان ولو  
 فعل بهما مامنع فدية  
 منقطعة في ماله وما وجب  
 بخطأ إمام فمات فمات عاقلة  
 ولو حد بشاهدين ليس  
 أهلاً فان قصر فالضمان  
 عليه وإلا فعلى عاقلة  
 ولا رجوع إلا على  
 متجاهرين فسق ومن  
 طلق

بنحو قصد هو أهم من قوله ومن حجم أو قصد (إذن) بمن يتبرأ منه فأدى إلى التلف (لم يضمن) وإلالم  
 يضمنه أحد (وفصل جلد) من قتل أو جلد (بأمر إمام كفله) أى الإمام فالضمان قودا أو مالا عليه دون  
 الجلاذ لأنه آتاه ولا بد منه في السياسة فلو ضمنه لم يتول الجلاذ أحد (و) لكن (إن علم خطأ فالضمان  
 على الجلاذ إن لم يكرهه وإلا) بأن أكرهه (فعلينا ويجب ختن مكلف) ومثله السكران (مطبق) له  
 (رجل يقطع) جميع (قلفته) بالضم وهي ما يغطي حشفته (وامرأة) يقطع (جزء من بظرها) فتح  
 الموحدة وإسكان الصعبة وهو لغة بأعلى الفرج لقوله تعالى : ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم  
 حنيفا . وكان من ملته الخن في الصحيحين وغيرها أنه اختن ولأنه قطع جزءا لا يخلف فلا يكون  
 إلا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطبقه لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب  
 والثالث يضر به وخرج بالرجل والمرأة الخن فلا يجب ختنه بل لا يجوز على ما في الروضة والمجموع  
 لأن الجرح مع الإشكال ممنوع ، وقول مطبق من زيادتي وتعييرى بالمكاف أولى من تعبيره بالبلوغ  
 (وسن) تعجيله (لسابع ثاني) يوم (ولادة) لمن يراد ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين  
 يوم السابع من ولادتهما وله البيهقي والحاكم وقال صحيح الإسناد وللرأب ما قلنا لما يأتي فلم يماذ كرت  
 أن يوم الولادة لا يحسب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي النهاية أنه للنصوص الفقهية لكن صحح  
 النووي في شرح مسلم حسبا نمنها وهو وإن وافق عبارة الأصل وظاهر الحديث المذكور لكن للتعتمد  
 الأول لا مراعاة النصوص ولقوله في الروضة والمجموع إن السظهارى نقله عن الأكثرين والفرق بينه  
 وبين الحقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولّى وغيره (مطبقا) فأت (لم يضمنه ولّى) ولو وصيا أو قيا إلحاقا  
 للخن حينئذ بالعلاج ولأنه لا بد منه والتقديم أسهل من التأخير لما فيه من الصلحة وخرج بالولّى غيره  
 فيضمن تعديده بالمهلك أما غير المطبق فيضمنه من ختنه بالقود أو بالماله بشرطه تعديده (ومؤثته) أى الخن  
 من أهم من قوله وأجرته (في مال محتون) لأنه لمصلحة فإن لم يكن له مال فعلي من عليه مؤثته .

(فصل) فيما تلفه الدواب . من (حصد دابة) ولو مستأجر أو مستعير أو غاصبا (ضمن ما أتلفته) نفسها ومالا  
 ليل ونهارا سواء أكان سائقها أم رآكها أم قائدها لأنها في يده وعليه تعديدها وحفظها وأشرت بزيادتي  
 (غالبا) إلى أنه قد لا يضمن كأن أركبها أجنبي بغير إذن الولي صيدا أو مجنون لا يضبطها مثلها أو نخسها إنسان  
 بغير إذن من صاحبها أو غلبته فاستقبلها إنسان فردها فأتلفت شيئا في انصرافها فالضمان على الأجنبي والناخس  
 والراد ولو سقطت ميتة أو رآكها ميتا فتلف به شيء لم يضمن ولو صاحبها سائق وقائد استويا في الضمان  
 أو رآك معها أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط (أو) ما (تلف بيولها أو روثها أو ركضها) ولو معتادا  
 (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كما في الجناح والروشن وهذا ما جزم به في الروضة  
 وأصلها في باب محرمات الاحرام وهو النقول عن نص الأم والأصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال  
 للإمام بعدم الضمان لأن الطريق لا تخلو منه والنوع منها لا يميل إليه وعلى هذا الاحتال جرى الأصل كالروضة  
 وأصلها هنا (كن حمل حطب) ولو على دابة (حك بناء فسقط أو تلف به) أى بالحطب (شيء في زحام) مطلقا  
 (أو في غيره) والتالف مدبر أو أعمى أو شيء (معهما ولم ينفهما) ولم يكن من غير الحامل جذب فانه يضمنه  
 لتقصير وخلاف مالو كان مقبلا بصير أو مدبرا أو أعمى ونفهما فإن كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل  
 لهما غير النصف ومثله مالو كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي معنى عدم تنبيههما مالو كانا أصميين وفي  
 معنى الأعمى مصوب العين لم يد أو نحوه وتعييرى بما ذكره (وإن كانت وحدها) ولو  
 بصحرا (فأتلقت شيئا) كزراع ليل أو نهارا (ضمنه ذو يد) إن (فرط) في ربطها أو إرسالها كأن ربطها  
 بطريق ولو وإسلاها أو إرسالها لمرعى بوسط مزارع فأتلقتها فإن لم يفرط كأن أرسلها لمرعى لم

بإذن لم يضمن وفصل  
 جلد بأمر إمام كفله  
 وإن علم خطأ فالضمان  
 على الجلاذ إن لم يكرهه  
 وإلا فعليه . ويجب  
 ختن مكلف مطبق  
 رجل يقطع قلفته  
 وامرأة بجزء من  
 بظرها وسن لسابع  
 ثاني ولادة ومن ختن  
 مطبقا لم يضمنه ولّى  
 ومؤثته في مال محتون .  
 (فصل) في حصد دابة  
 ضمن ما أتلفته غالبا أو  
 تلف بيولها وروثها  
 أو ركضها بطريق كن  
 حمل حطباً حك بناء  
 فسقط أو تلف به شيء  
 في زحام أو في غيره  
 والتالف مدبر أو أعمى  
 أو معهما ولم ينفهما وإن  
 كانت وحدها فأتلقت  
 شيئا ضمنه ذو يد فرط

توسطها لم يضمن وتعبيرى بما ذكر أصبغ مما خبر به ، وقولى ذو يد أولى من تعبيرة بصاحب الدابة  
لإيهام تخصيص ذلك بمالكها وليس مراداً إذ للستير والستاجر والودع والرتين وعامل القراض  
والناصب كالمالك ( لا إن قصر مالكه ) أى الذى أتلفته الدابة فى هذه وتلك كأن عرض الشيء  
ماليكها أو ضمنه فى الطريق فهما أو ضمير وتركها أو كان فى هبوط له باب وتركه مفتوحاً فى هذه  
فلا ضمان لقصر مالكه واستثنى من الدواب الطيور كالحمام أرسله مالكه فكسرت شيئاً أو التقط حباً لأن  
العادة حرت بغير سائمة كره فى الروضة كأصلها عن ابن الصباغ ( وإتلاف ) حيوان ( عاد ) كهرة عهد  
إتلافها ( مضمن ) لئى اليد لبلانها إن قصر فى ربطه لأن هذا ينبى أن ربط ويكلف شره بخلاف  
ما إذا لم يكن عادياً وتعبيرى بذلك أعم من قوله وهرة تلفطير أو طماناً إن عهد ذلك منها ضمن مالكها .

### ﴿ كتاب الجهاد ﴾

التلقى تبصير من سير النبي صلى الله عليه وسلم فى عز واثقه والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : كتب  
عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة ، وأجبار غير المسلمين : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .  
( هو بعد الهجرة ) ولوفى عهده صلى الله عليه وسلم ( والكفار يلاذهم كل عام ) ولو مرة ( فرض كفاية )  
لا فرض عين ولا تمطل للعاش وقد قال تعالى : لا يستوى القاعدون من المؤمنين . الآية كرفض المجاهدين  
على القاعدين ووعد كلا الحسى ، والعاش لا يؤخذ بها وقال : فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
فى الدين وأما أنه فرض فى كل عام مرة أى أقل فرضه ذلك فكما أحياء الكعبة ولفعه صلى الله عليه وسلم له كل عام  
وتحصل الكفاية بأن يشحن الإمام الثغور بمكافئين للكفار مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد الأمراء  
ذلك أو بأن يدخل الإمام أو نائبه دار الكفر بالجيوش لتقاتلهم وخرج زيادى بعد الهجرة ما قبلها فكان  
الجهاد فتوقفت ثم بعدها أمر جتال من قائلته ثم أصبح الانتداء به فى غير الأشهر الحرم ثم أمر بمطلقا وتحويل  
التفديد بكون الكفار يلاذهم لعهد صلى الله عليه وسلم مع قولى كل عام من زيادى وشأن فرض الكفاية  
أنه ( إذا فضل من فيه كفاية سقط ) عنهم عن الباقي وفروضها كثيرة ( قيام مجتج الدين ) وهى البراهين  
على إثبات الصانع تعالى وما يجب له من الصفات ويمتنع عليه منها على إثبات النبوات وما ورد به الشرع من  
للعاد والحساب وغير ذلك ( وبجمل مشكلة ) ودفع الشبه ( وبعلوم الشرع ) من تبصير وحديث وقهر الله  
على ما لا بد منه وما يتعلق بها ( بحيث يصلح القضاء ) والإفتاء للعاجلة اليهما ( وبأمر معروف ونهى عن منكر )  
أى الأمر بإيجابات الشرع والنهى عن محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة أعظم من  
مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى القاعل تحريمه ( وإحياء الكعبة بمجج وعمرة كل عام ) فلا يكتفى  
إحيائها بأحدها ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوها إذ القصد الأعظم ببناء الكعبة الحج والعمرة فكان  
بهما إحيائها وتعبيرى بمجج وعمرة أو ضح من تعبيرة بالزيارة ( ودفع ضرر معصوم ) من مسلم وغيره ككسوة  
عارواطام جائع إذا لم يندفع ضررها بنحو وصية ونذر وقصور كاة وبيت ماله من سهم الصالح وهنأفى  
حق الأغنياء وتعبيرى بالمعصوم أولى من تعبيرة بالمسلمين ( وما يتم به للعاش ) الذى به قوام الدين والدنيا  
كبيع وشراء وحرارة ( ورد سلام ) من مسلم عاقل ( على جماعة ) من المسلمين المكلفين فيمكن من أحدها  
بخلافه على واحد فإنه فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أثنى مشبهة والآخر رجلاً ولا حرمة بينهما  
أو نحوها فلا يجب الرد ثم إن سلم هو حرم عليها الرد أو سلمت هى كرملة الرد وظاهر أن الحق مع المرأة كالرجل  
منها ومع الرجل كالمرأة معه ولا يجب الرد على فاسق ونحوه إذا كان فى تركه زجر لها أو لغيرها ويشترط  
أن يتصل الرد بالسلام اتصال القبول بالإيجاب ( وأبتداءه ) أى السلام على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع  
( سنة ) على الكفاية إن كان من جماعة وإلا فسنة عين خبر أبى داود بإسناد حسن إن أولى الناس بالله من

لا إن قصر مالكه  
وإتلاف عاد مضمن .  
﴿ كتاب الجهاد ﴾  
هو بعد الهجرة  
والكفار يلاذهم كل  
عام فرض كفاية إذا  
سقط منهم فيه كفاية سقط  
قيام مجتج الدين  
وبجمل مشكلة وعلوم  
الشرع بحيث يصلح  
للقضاء وبأمر معروف  
ونهى عن منكر وإحياء  
الكعبة بمجج وعمرة  
كل عام ودفع ضرر  
معصوم وما يتم به  
العاش ورد سلام على  
جماعة وأبتداءه سنة



هم السلام (لا طي نحو قاضي حاجة وآكل) كنأهم وجامع ومن حمام يتنظف فلا يسن السلام عليه  
 بحاله لا يناميه وتعبيري بذلك أهم من قوله لا طي قاضي حاجة وآكل ومن في حمام واستثنى من الأكل  
 من الابتلاع وقبل الوضع فيسن السلام عليه ويؤخذ مما قدمته في الرفع اختلاف الجنس حكم الابتداء  
 (ولا رد عليه) لو أتى به لمد منه بل يكره لقاضي الحاجة والجامع (وإنما يجب الجهاد) فيما ذكر (على  
 لم ذكر حرمه مستطوع) له (غير صبي ومجنون ولو) مكران أو (خاف طريقا) فلا جهاد على صبي ومجنون  
 م أهليه ماله ولا طي كافر لأنه غير مطالب به كافي الصلاة ولا طي أنثى وخشى لضعفهما عن القتال غالباً ولا  
 من يورث وإن أمره به سيده كافي الحج لعدم أهليته ولا طي غير مستطوع كأقطع وأعمى وفادع معظم  
 أبع يده ومن به صريح بين وإن ركب أو مرض تعظم مشقته وكعدم أهلية قتال من سلاح ومؤنة ومركوب  
 مفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من ثلثه مؤنة كافي الحج وكعدمه بما يمنع وجوب الحج إلا خوف طريق  
 كفار أو لصوم من مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن بناء على ركوب المخاوف والتفديد بالمسلم مع ذكر  
 لم الحنفي والبخاري والأعمى وفادع معظم أصابع يده من زيادتي (وحرمة سفر موسر) لجهاد أو غيره (بلا  
 برب دين حال) مسلماً كان أو كافراً تفديداً لقرض العين على غيره فإن أناب من يؤديه عنه من ماله  
 أصغر فلا يحرم وخرج زيادتي موسراً للعسر وبالحال للوجل وإن قصر الأجل لعدم توجه اللطالبة به  
 ، حاله (و) حرم (جهاد) ولد بلا إذن أصله للسلم) وإن علا أو كان رقيقاً لأنه فرض كفاية وبرأصله  
 من عين مخالف أصله الكافر فلا يجب استئذانه وتعبيري بأصله أولى من تعبيره بأبويه (لا سفر تعلم  
 من) ولو كفاية كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وإن لم يأذن أصله ويعتبر رشد في فرض الكفاية  
 ن (أذن) أي أصله أو رب الدين في الجهاد (ثم رجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجب رجوعه إن  
 قصر الصف وإلا) بأن حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى : إذا قُتِلْتُمْ فانتصروا . ولقوله : إذا قُتِلْتُمْ  
 بن كفو وأز حافلاً تولوهم الأديار . ولأن الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع  
 بأن لا يخرج يحصل من السلطان كاتقاة ابن الرقة عن الماوردي وعزى لنص الأم وأن يأمن على نفسه  
 له ولم تنكسر قلوب المسلمين والإفلا يجب الرجوع فإن أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية بالطريق  
 أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وإن دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا) مثلاً (تعين) الجهاد  
 ، أهلها) سواء أمكن تأهبهم لقتال أو لم يمكن لكن علم كل من قصد أنه إن أخذ قتل أولم يعلم أنه  
 استبح من الاستسلام قتل أولم تأمن المرأة فاحشة إن أخذت (و) على (من دون مسافة قصر منها)  
 ، كان في أهلها كفاية لأنه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر (حتى على فقير وولد  
 دين وورقيق بلا إذن) من الأصل ورب الدين والسيد ولو كفي الأحرار (وعلى من بها) أي بمسافة  
 من قبل لزمه للضيء اليهم عند الحاجة (بقدر كفاية) دفعاً لهم وإيقاداً من المصلحة فيصير فرض عين  
 متى من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وإذا لم يمكن) من قصد (تأهب لقتال وجوز أسرا)  
 لا (فله استسلام) وقتال بقيد زده بقولي (إن علم أنه إن امتنع) منه (قتل وأمنت المرأة فاحشة)  
 أخذت (والأعين) الجهاد كالمسلم فإن أمنت المرأة ذلك حالاً لا بعد الأسر احتمال جواز استسلامها  
 تدفع إذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلماً) وإن لم يدخلوا دارنا (لزمنا  
 من خلاصه إن رجي) بأن يكونوا قريبين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لأن حرمة المسلم  
 ظم من حرمة الدار فإن توغلوا في بلادهم ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة .

لا طي نحو قاضي حاجة  
 وآكل ولا رد عليه ،  
 وإنما يجب الجهاد على  
 مسلم ذكر حرمه مستطوع  
 غير صبي ومجنون ولو  
 خاف طريقاً وحرمة  
 سفر موسر بلا إذن  
 رب دين حال وجهاد  
 ولد بلا إذن أصله للسلم  
 لا سفر تعلم فرض فإن  
 أذن ثم أرجع وجب  
 رجوعه إن لم يحضر  
 الصف وإلا حرم  
 انصرافه ، وإن دخلوا  
 بلدة لنا تعين على أهلها  
 ومن دون مسافة قصر  
 منها حتى على فقير وولد  
 ومدين وورقيق بلا إذن  
 وعلى من بها بقدر  
 كفاية وإذا لم يمكن  
 تأهب لقتال وجوز  
 أسرا فله استسلام إن  
 علم أنه إن امتنع قتل  
 وأمنت المرأة فاحشة  
 وإلا تعين ولو أسروا  
 مسلماً لزمنا نبؤس  
 خلاصه إن رجي .  
 فصل ﴿ كره غزو  
 بلا إذن إمام .

فصل ﴿ فيما يكره من الغزو ومن يكره أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو يسن قتله بهم (كره  
 وبلا إذن إمام) بنفسه أو نائبه لأنه أعرف بعافية الصلحة ثم إن عطل الغزو وأقبل هو وجنده على الدنيا



أوغلب على الظن أنه إذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان عبثاً المقصود لم يذكره . والغزوة  
الطلب لأن الغازي يطلب إعلاء كلمة الله تعالى (وسن) له (أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش  
يلتحق أصنافاً أربعة (بها) أن (بأخذ البيعة) عليهم (بالبثبات) على الجهاد وعدم الفرار وبأمرهم  
بطاعة الأمير وبوصية بهم للاتباع (وله) لا لغيره (أكثر) كغفار) للجهاد من خمس الخمس بشرطه  
الآية لأنه لا يقع عنهم فأشبهوا النواب واعتبر جهل العمل لأن المقصود القتال على ما يتفق ولأن  
معاذ الكفار يحتمل فيها ما لا يحتمل في معاهدة المسلمين وإعلم يجوز لغير الإمام أكثرهم لأنه يحتاج  
إلى نظر واجتهاد لكون الجهاد من الصالح العامة ويفارق أكثره في الأذان بأن الأجير ثم مسلم وهنا  
كافراً لا يؤمن وخرج بالكفار للمسلمون فلا يجوز أكثرهم للجهاد كما في الإجارة وتصير بكفار أولى  
من تعبيرهم (و) له (استعانة بهم) على كفار عند الحاجة اليها (إن أمنهم) بأن يخافوا معتقداً العدو  
ويحسن رأيهم فيها (وقاومنا الفريقين) ويفعل بالمشتكاهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش  
أو احتلالهم به بأن يفرقهم بيننا (و) له استعانة (بعبدة ومراحمين) أتواهم بإذن مالك أمرهم) من  
السادة والأولياء نعم إن كان العبيد موصى عنهم لبيت المال أو مكاتبين كتابة صحيحة لم يحتج إلى  
إذن السادة وفي معنى السيد للدين بإذن القريم والولد بأذن الأصل وفي معنى المراهقين النساء الأقوياء  
بإذن مالك أمرهن (ولكل) من الإمام وغيره (بذل أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت  
المال في حق الإمام لخبر الصحيحين من جهاز غازي فقد غزا وذكر الأمن والقائمة في الأكثر ومالك  
الأمر في المراهقين وغير الإمام في بذل الأهبة من زيادتي (وكره) لغازي (قتل قريب) لهن الكفار لحظيه  
من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة من قتل غيره لأن المحرم أعظم من غيره (إلا أن  
يسب الله) تعالى (أو نبيه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يذكره قتله تقدماً لحق الله تعالى وحق  
لبيته وتصير بذلك أعظم من قوله إلا أن يستعنه بسب الله أو رسوله (وجاز قتالهم) ويحجون ومن به رقي  
وأنتي وخنق قاتلوا) فإن لمقاتلوا حرم قتلهم للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وإلحاق  
المجنون ومن به رقي والخنق هما على هذا يحمل إطلاق الأصل حرمة قتلهم وكالتقتال السب للإسلام أو  
المسلمين وذكر من به رقي من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراهباً وأجيراً وشيخاً وأعمى وزمناً وإن لم  
يكن فيهم قتال ولا رأى لمعوم قوله تعالى: اقتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجريان السنة بذلك  
وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرها (وقتلهم بما يحرم مكة) كإرسال  
ماء عليهم ورميهم بنار من جنق (وبقيتهم في غلة) أي الإغارة عليهم ليلاً (وإن كان فيهم مسلم) أو ذراريهم  
قال تعالى: وخذوهم وأحصروهم وحاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأما الشيخان ونصب  
عليهم النجنيق رواه البيهقي وقيس به ما في معناه بما يحرم الإهلاك به وخرج زيادتي لا يحرم مكة ما لو كانوا به  
فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يحرم (و) جاز (رمي) كغفار (متر سنين في قتال بذراريهم) بتشديد الياء  
وتخفيفها أي نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا أختانهم وعبيدهم (أو بآدمي محترم) كسليم وذمي (إن  
دعت إليه) فيها (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب النجنيق على القلعة وإن كان  
يصيهم ولثلاً يتخذوا ذلك ذريعة إلى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم  
ولأن مفسدة الأعراض أكثر من مفسدة الأقدام ولا يعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الإسلام  
ومراعاة الكليات وتعمد قتل المشركين وتوقى المحترمين بحسب الامكان فإن لم تدع إليه فيها ضرورة لم  
يجز رميهم لأنه يؤدي إلى قتلهم بالضرورة وقد نهى عن قتله ورجح في الروضة في الأولى جواز رميهم وعليه  
يفرق بينها وبين الثانية بأن الآدمي المحترم يحقون الدم لحرمة الدين والعهد فلم يجوز رميهم بالضرورة

وسن أن يؤمر على  
سرية عنها ويأخذ  
البيعة بالثبات وله أكثر  
كفار واستعانة بهم  
إن أمنهم وقاومنا  
الفريقين وبعبدة  
ومراحمين أقوياء  
بإذن مالك أمرهم  
ولكل بذل أهبة وكره  
قتل قريب ومحرم  
أشد إلا أن يسب الله  
أو نبيه وجاز قتل صبي  
ويحجون ومن به رقي  
وأنتي وخنق قاتلوا  
وغيرهم لا الرسل  
وحصار كفار وقتلهم  
بما يحرم لا يحرم مكة  
وتبييتهم في غلة وإن  
كان فيهم مسلم ورمي  
متر سنين في قتال  
بذراريهم أو بآدمي  
محترم إن دعت إليه  
ضرورة

والذراري حقنوا لحق الغائبين فجاز ربههم بلا ضرورة وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بالنساء والصبيان  
والسليين (وحرّم انصراف من لزمه جهاد عن صفين أو مناهم) وإن زادوا على مثلينا كائنة أقياء عن  
ماتنين وواحد ضعفاء الآية : فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى والآية خير معنى الأمر  
أي لصبر مائة لماتنين وعليها يحمل قوله تعالى : إذا لقيتم فئة فاثبتوا. وخروج زيادتي من لزمه جهاد من لم  
يلزمه كرهين وامرأة وبالصف ما لولي مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وإن طلبهما ولم يطلباه وبما  
يصدما إذا لم تقاومهم وإن لم يزيدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كائنة ضعفاء عن ماتنين إلا واحدا أقياء  
فتعبري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيره بزيادتهم على مثلينا وعدمها (الإلتحافا للقتال) كمن ينصرف  
ليكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو إلى متسع سهل للقتال (أو متحيزا إلى فئة  
يستجدها ولو بعيدة) قليلة وكثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى : الإلتحافا إلى آخره (وشاركا) أي  
اللتحرف والتحيز (مالم يعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) كما يشاركه فيها غنمه قبلها بجامع بقاء  
نصرتهما ويجتهدا فهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما إذا بعدا لقوات النصره  
ومنهم من أطلق أن التحرف يشارك وحمل على من لا يعد ولم ينب والجاسوس إذا بعثه الإمام لينظر عدد  
الشركين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لأنه كان في مصلحتنا وخاطر نفسه أكثر من  
الثبات في الصف وذكّر مشاركة التحرف فهاذ كرم من زيادتي وإطلاق النصل عدم المشاركة بحمول على  
من أهدأ وظب (ويجوز بلا كره) ونذب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (أذن له إمام) ولو بناه  
(مبارزة) لكافر لم يطلبها لإقراره صلى الله عليه وسلم عليها وهي ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز  
وهو الظهور (فان طلبها كافر سنت له) أي للقوى للأذن له لا أمر بها في خبر أبي داود ولأن في تركها  
حينئذ إضمارا لنا وتقوية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان البارز منا ضعيفا فيها وإن أذن له الإمام أو  
كان أقويا فيهما ولم يأذن له الإمام (كرهت) أما في الأولين فلا لأن الضعيف قد يحصل لنا به ضعف  
وأما في الآخرين فلا لأن الإمام نظرا في تعيين الإبطال وذكّر الكراهة من زيادتي (وجاز) لنا (إتلاف  
غير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وإن ظن حصوله لنا مغايظة لهم لقوله تعالى : ولا يبطون موثقا  
بضبط الكفار. الآية ، وقوله : يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين . ولخير الصحيحين أنه صلى الله  
عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق عليهم بيوتهم فأزل الله عليه : ما قطع من لينة. الآية (فان ظن  
حصوله لنا كره) إتلافه هو أولى من تعبيره بنذب تركه حفظا لحق الغائبين ولا يحرم المار (وحرّم) إتلاف  
(الحيوان المحترم) لحرمته وللهي عن ذبح الحيوان الفيرما كله (الإلحاجة) كخيل يقاتلون عليها فيجوز  
إتلافها لدهفهم أو لظفر بهم كما يجوز قتل الذراري عند الترس بهم بل أولى وكشيء غنمناه وخفنا رجوعه  
اليهم وضربنا فيجوز إتلافه دفعا لضرره ، أما غير المحترم كالخنزير فيجوز بل يسن إتلافه مطلقا .

(فصل) في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (ترق ذراري كفار) وخنائهم (وعبيد) ولو مسلمين  
(بأسر) كإبرق حربى مقهور لحربى بالتهراى يصيرون بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة الخمس  
لأهلها والباقي للغائبين لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره  
لا تجنده ومثلهم فيأخذ كالعبيد تقريبا لحقن الدم ودخل في الذراري زوجة السلم والدمى الحرية والعتيق  
الصغير والحيوان الدمى فيرقون بالأسر كإبرق زوجة من أسلم والمراد زوجة الدمى زوجته التي لم تدخل تحت  
قدرتنا حين عقد الدمة له وما ذكرته في زوجة السلم هو مقتضى ما في الروضة وأصلها واعتمده البلقيني  
وعنه وخالف الأصل فصحيح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جوازه في زوجة من أسلم (ويفعل الإمام في)  
أسير (كامل) يلعو وعقل وذكورة وحرية (ولو عتيق ذمى الأخط) للإسلام والمسلمين (من) أربع خصال

وحرّم انصراف من  
لزمه جهاد عن صفين  
قاومناهم إلا متحرفا  
لقتال أو متحيزا إلى  
فئة يستجدها ولو  
بعيدة وشاركا مالم  
يعد الجيش فيما غنم بعد  
مفارقتها ويجوز بلا  
كره لقوى أذن له إمام  
مبارزة فان طلبها كافر  
سنت له وإلا كرهت  
وجاز إتلاف لتسير  
حيوان من أموالهم  
فان ظن حصوله لنا  
كرهه وحرّم لحيوان  
محترم الإلحاجة .

(فصل) ترق ذراري  
كفار وعبيد بأسر  
ويفعل الإمام في كامل  
ولو عتيق ذمى الأخط  
من

(قتل) بضرب الرقبة (ومن) بتخليه سيده (وفداء بأسرى) منا وكذا من أهل الذمة فيما يظهر فمن اقتصر على قوله منا جرى على الطالب (أو مال وإرقاق) ولو لوثنى أو عربى أو بعض شخص للتابع ويكون مال الفداء ورقابهم إذا راقوا كسائر أموال الذمة ويجوز فداء مقترك بمسلم أو أكثر ومشركين بمسلم (فان خفي) عليه الأخط في الحال (حبسه حتى يظهر) له الأخط فيقطعه (وإسلام كافر بعد أسره يصم دمه) من القتل لحبر الصحيحين «أسرتان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» (والخيار) باقى (في الباقي) كأن من عجز عن الإعتاق في كفارة اليمين يتبقى خياره في الباقي فان كان إسلامه بعد اختيار الإمام خصلة غير القتل تمينت (لكن انما يفدى من له) في قومه (عز) ولو بمشيرة (يسلم به) ديناً وتضاماً وهذا من زيادتي (وقبله) أى وإسلامه قبل أسره (يصم دمه وماله) للخبر السابق (وفدعه الحر الصغير أو المجنون) عن النبي وعظم بإسلامه تبعاً له والتقييد بالحر مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحر المذكور منه فلا يصح إسلام أيه من النبي (لا زوجته) فلا يصحها من النبي بخلاف عتيقه لأن الولاء ألزم من النكاح لانه لا قبل الرخ بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سيئت ولو بعد التحول (انقطع نكاحه) حالاً لا متناً إمسك الأمة الكافرة للنكاح كما يتبع ابتداء نكاحها في نصير الأصل باسترققت تصحح فانها ترقى بنفس النبي كأمير (كسبي زوجة حرة أو زوج حرة) بسبي أو بإرقاقه فانه ينقطع به النكاح لحديث الرق وبذلك علم أن نكاحهم ما ينقطع قبل الوسياء وكانا حريين وقيل لو كان أحدهما حراً والآخر رقياً فارق الزوج بغير سوء أسيا أم أحدهما وكان للنبي حراً وإن أوم كلام الأصل خلافه وأنه لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين سواء أسيا أم أحدهما إذ لم يحدث رق وانما انتقل للثالث من شخص إلى آخر وذلك لا ينقطع النكاح كالبيع والهبة والتقييد بالرق الحاصل بإرقاق الزوج الكامل من زيادتي (ولا يرق عتيق مسلم) كافي عتيق من أسلم وتبيري يرق أولى من اقتضاه على الإرقاق (وإذا رق) الحربي (وعليه دين لنير حربي) كسليم ونمى (لم يسقط) إذ لم يوجد ما يقتضي إسقاطه (فيقتضى من ماله ان غم بعد رقه) وان زال عنه ملكه بالرق قياساً للرق على اللوث فان غم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن يبتق فيطالب به وخراج زيادتي لنير حربي الحربي كدين حربي على مثله وورق من عليه الدين بل أو يوب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط (ولو كان الحربي على مثله دين معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم أحدهما) بإسلام أو أمان مع الآخر أو دونه (لم يسقط) لالتزامه بقدر خرج بالمعاوضة دين الإلتاف ونحوه كالنصب فيسقط لعدم التزامة ولأن سبب الدين ليس عقداً يستدام ولا يتقيد بصحة التلف وتقييد الزوضة كأصلها به لبيان محل الخلاف وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع العصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والإلتاف وتبيري بما ذكر أولى من قوله ولو اقترض حربي من حربي إلى آخره (وما أخذ منهم) أى من أهل الحرب (بالرضا) من عقار أو غيره بسرقه وغيرها (غنيمة) محضة إلا السلب خمسها لأهلها والباقي للأخذ تزيئها للدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتالة والرايد بالعقار العقار المملوك إذ اللوات لا يمكن كونه فكيف يملك عليهم صرح بالجرجاني وإطلاق لما ذكر أولى من تقييده بأخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كلقطة) بما يظن أنه لم فهو غنيمة لذلك (فان أمكن كونه لمسلم) بأن كان ثم مسلم (وجب تعريفه) لمعوم الأمر تعريف اللقطة ويعرفه الآن يكون حقير كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولفائتين) ولو أغنياء أو غير إدن الامام (للمن لحقهم بعد) أى بعد انقضاء الحرب (تبسط) على سبيل الاباحة لا التملك (في غنيمة) قبل اختيار تملكها (بندار حرب) وان لم يمز فيها ما يأتي (و) في (العود) منها (إلى عمران غيرها) كدارنا ودار أهل الذمة فتعيرى بما ذكر أولى من تعيره بدارهم أى

قتل ومن وفداء بأسرى أو بمال وإرقاق فان خفي حبسه حتى يظهر وإسلام كافر بعد أسره يصم دمه والخيار في الباقي لكن انما يفدى من له عز يسلم به وقبله يصم دمه وماله وفدعه الحر الصغير أو المجنون لا زوجته فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة أو زوج حر وورق ولا يرق عتيق مسلم وإذا رق وعليه دين لنير حربي لم يسقط فيقتضى من ماله ان غم بعد رقه ولو كان الحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم أحدهما لم يسقط وما أخذ منهم بالرضا غنيمة وكذا ما وجد كلقطة فان أمكن كونه لمسلم وجب تعريفه وللعائين لامن لحقهم بعد تبسط في غنيمة بدار حرب والعود الى عمران غيرها

البكفار وبمران الإسلام فإن كان الجهاد في دارنا وعز فيها ما يأتي قاله القاضي فلنا التبسط أيضاً ( بما يتباد  
 أكله ) لا دى (عموما) كقوت وأدم وفا كية (وعلف) للدواب التي لا يتنى عنها في الحرب (شعر أو نحوه)  
 كتب وفول لجبرأى داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله بن أبى أوفى قال: أصبنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعاماً فكان كل أحد منا يأخذه قدر كفايته . وفى البخارى عن  
 ابن عمر قال: كنا نصيب في مغازينا العسل والضب فكلوا لا رضى . والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالباً لا حراز  
 أهله عنا فجعله الشارع مباحاً ولأنه قد يفسد وقد يضره وقد يرد مؤنة قتله عليه وإن كان معه طعام  
 يكفيه للعموم الأخبار (وذبح) لحيوان ما كول (لأكل) ولو لجلده لا لأخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو  
 غيره ويجب رد جلده إن لم يؤكل معه وتعمري بما ذكر أعظم من قوله وذبح ما كول للحمه وليكن التبسط  
 (بقدر حاجة) فلو أخذ فوق الحاجة رده إن بقي أو بدله إن تلف وهذا من زيادتي وخرج بما يتبادأ كله غيره  
 كركوب وملبوس وبعموماً ما تندر الحاجة إليه كدواء وسكر وفانيذ فإن احتاج إليها مريض منهم أعطاه  
 الإمام قدر حاجته بقيمة أو بحسبه عليه من سبه كمالو احتاج أحدكم إلى ما يتدفاً به من برداً من لحقهم  
 بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة النعمة فلا حق له في التبسط كالأحق له في النعمة ولأنهم معهم كغير الضيف  
 مع الضيف وهذا مقتضى ما في الرافى ووقع في الأصل والروضة اعتبار بعية حيازة النعمة أيضاً وقديوجه  
 بأنه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في النعمة (ومن عاد إلى العمران) المذكور (لزمه دمايى) بما يتبسط  
 به (إلى النعمة) لزوال الحاجة وللرأى بالمران ما يجد فيه حاجته بما ذكر بلا عزة كما هو الغالب وإلا فلا  
 أثر له في منع التبسط (ولغانم حرأو مكاتب غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (محجوراً) عليه بغلس  
 أوسفه (إعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن القصد الأعظم من الجهاد إعلاء  
 كلمة الله تعالى والذب عن الملة والنظام تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وإنما صح  
 إعراض المحجور عليه لأن الإعراض بمحض جهاده لا آخره فلا يمنع منه وما اقتضاء كلام الأصل من عدم  
 صحة إعراض محجور نفسه وتلقه في الروضة كأصلها عن ثقته الإمام إنما فرعه الإمام على القول بأن النظام  
 تملك بمجرد الاعتناء كما صرح به القرأى في بسطه والتمتع خلافه كإسأى وعن صحح حجة إعراضه  
 الأسوى والأفدعى وغيرها ورده بعضهم بما لا يحدى وخرج زيادتي التقييد بالحرأو المكاتب الرقيق غير  
 المكاتب والبعض فياوقع في نوبة سيده إن كانت مهالبة وفيما يقابل رقة إن لم تكن وبما بعدها الصبي  
 والمجنون وهو ظاهر وما لو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لابتقرار ملكه كسأر الأملاك (وهو)  
 أى ملكه (باختيار تملك) ولو يقبوله ما أقرز له ولو عقاراً وتعمري بما ذكر أولى من تعبيرة بالقسمة لأن  
 العبرة به لا بها كما بينه في الروضة كأصلها (لالسالب) ولا (لدى قرى) ولو واحداً فلا يصح إعراضهما لأن  
 السلب متمين لمستحقه كالوارث وسهم ذوى القرى منحة أثبتها الله تعالى لهم بالقراءة بلا تعب وشهود  
 وقسم كالإرث فليسوا كالغائبين الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى وأما  
 بقية أهل الخمس فلا يتصور إعراضها لعمومها و (العرض) عن حقه (كعدم) ويضم نصيبه إلى  
 النعمة ويقسم بين الباين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (لحقه لوارثه) فله طلبة والاعراض  
 عنه (ولو كان فيها) أى النعمة (كلب أو كلاب تنفع) لسيد أو ماشية أو غير ذلك (وأرادهم بعضهم) أى  
 بعض الناعمين أو أهل الخمس كفى الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه (أعطيه وإلا) بأن نوزع فيه (قسمت)  
 تلك الكلاب (إن أمكن) قسمتها عدداً (وإلا أقرع) بينهم فيها أما مالا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه  
 وقولهم عدداً هو القول قال الرافى وقد مر في الوصية أنه يتر فيحبها عند من يرى لها قيمة وينظر

بما يتبادأ كله هووما  
 وعلف شعر أو نحوه  
 وذبح لأكل بقدر حاجة  
 ومن عاد إلى العمران  
 لزمه دمايى إلى النعمة  
 ولغانم حرأو مكاتب  
 غير صبي ومجنون ولو  
 محجوراً إعراض عن  
 حقه قبل ملكه وهو  
 باختيار تملك للسالب  
 ولدى قرى والعرض  
 كعدم ومن مات لحقه  
 لوارثه ولو كان فيها  
 كلب أو كلاب تنفع  
 وأرادهم بعضهم ولم ينزع  
 أعطيه وإلا قسمت إن  
 أمكن وإلا أقرع



إلى مناصها فيمكن أن يقال بثلهما (وسواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذا السواد أزيد من  
العراق خمسة وثلاثين فرسخاً كما قاله الماوردي ومنى بذلك حضرة بالأشجار والزرع لأن الحضرة  
تظهر من البعد سواداً (فتح) أي فتحه عمر رضي الله تعالى عنه (عنوة) فتح العين أي فورها (وقسم)  
بين الغامين وأهل الحس (ثم) بعد قسمته واختيار التملك (بذلوه) بالمحبة أي أعطوه لعمر (ووقف)  
دون أبيته لما يأتي فيها أي وقعه عمر رضي الله عنه (غلبنا) وأجره لأهله إجارة مؤبدة للصحة الكلية فيمتنع  
لكونه وقفاً يبعه ورهنه وهبته وظاهر أن البذل إما يكون ممن يمكن بذله كالغامين وذوي القربى إن  
انحصر واختلف بقية أهل الحس فلا يحتاج الالم في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في مثل ذلك ما فيه  
الصحة لأهله (وخراجه أجرة) منجعة تؤدي كل سنة مثلاً لصالحنا فيقدم الأهم فالأهم (وهومن)  
أول (عبادان) بموحدة مشددة (إلى) آخر (حديثه للوصل) بفتح الحاء والهم (طولا ومن) أول (القادسية  
إلى) آخر (حوان) بضم الحاء (عمرنا لکن ليس للبصرة) فتح الباء أشهر من ضمها وكبرها وتسمى  
قبة الإسلام وأخرناة الغرب (حكمه) أي حكم سواد العراق وإن كانت داخل في حده (إلا القرات شرقى  
دخلتها) بكسر الدال وفتحها (ونهر الصراة) فتح الصاد (غريبها) أي الدجعة وما عداها من البصرة  
كان موثلاً أحياء السهلون بعد وتسميتها بما ذكر من زيادتي (وأبيته) أي سواد العراق (يجوزيها)  
إفم ينكره أحد ولأن وقعهما يفضي إلى خرابها (وقحت مكة صلحا) لآية: ولو قاتلكم الذين كفروا، يعني  
أهل مكة وبقوله تعالى: وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة. ولحقهم مسلم: من دخل المسجد  
فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق باباً فهو آمن. (ومساكنها  
وأرضها الحياة ملك) يتصرف فيه كسائر الأملاك كاعليه السلف والخلف وفي الأخبار الصحيحة ما يدل  
لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباعيا ولا توجر دورها فضعيف وإن رواه الحاكم وفتح مصر عنوة على  
الصحيح والشام فتح مذبها صلحا وأرضها عنوة كذا نقله الرافعي في كتاب الجزية عن الروابي ورجح  
السبكي أن دمشق فتحت عنوة.

(فصل) في الأمان مع الكفار. العقود التي تفيدهم الأمن ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأنه إن تعلق بمحصور  
فالأمان أو غير محصور فإن كان إلى غاية فالهدنة وإلا فالجزية وهما حصان لإمام بخلاف الأمان وستعمل  
أحكام الثلاثة والأصل في الأمان آية: وإن أعدم من الشركين استجارك. وخبر الصحيحين: ذمة المسلمين واحدة  
يسمى بها أديانهم فمن أخفر مسلماً أي نقض عهده فضله لئمة الله واللا تكتبوا الناس أجمعين. (لمسلم مختار غير  
صبي ومجنون وأسير) ولو امرأة أو عبداً أو أسقاً وصفها (أمان حرني محصور غير أسير ونحو جاسوس) (واحداً  
كان أو أكثر كأهل قرية صغيرة فلا يصلح الأمان من كافر لأنه منهم ولا من مكره أو صغير أو مجنون كسائر  
عقودهم ولا من أسير أي مقيد أو محبوس لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه الصحة ولأن الأمان يقتضي أن  
يكون المؤمن آمناً وهذا ليس بآمن أما أسير البار وهو المطلق يلاذهم للمنع من الخروج منها فيصح أمانه  
قال الماوردي وإنما يكون مؤمنه آمناً ما يدارم لا غير إلا أن يصرح بالأمان في غير حال الأمان حرني غير  
محصور كأهل ناحية وبلد ثلاثين الجهاد قال الإمام ولو أمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد  
لمؤمن إلا واحداً لكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر إن أسروهم دفعة فإن وقع مرتباً  
فبينى حجة الأول فالأول إلى ظهور الخلل واختاره النووي وقال إنه مراد الإمام ولا أمان أسير وأمنه غير  
الآمان لأنه بالأسر ثبت فيه حق لنا وقيد الماوردي بغير من أسره أمان من أسره فيؤمنه إن كان باقياً في  
يده لم يقبضه الإمام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة الكفار لحرق: لا ضرر ولا ضرار. قال الإمام وينبغي أن  
لا يستحق تسليم الآمن وتعبيرى بغير صبي ومجنون لشموله للسكران أعم من تعبيره بمكلف ومفهوم قولي  
غير أسير أولاً أعمنه قوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغير أسير الثاني من زيادتي (أربعة أشهر فأقل)

وسواد العراق فتح  
عنوة وقسم ثم  
بذلوه ووقف علينا  
وخراجه أجرة وهو  
من عبادان إلى حديثه  
للولصل طولا ومن  
القادسية إلى حوان  
عرضاً لكن ليس  
لللبصرة حكمه إلا  
القرات شرقى دخلتها  
ونهر الصراة غربها  
وأبيته يجوزيها  
وقحت مكة صلحا  
ومساكنها وأرضها  
الحياة ملك.

(فصل) لمسلم مختار  
غير صبي ومجنون  
وأسير أمان حرني  
محصور غير أسير ونحو  
جاسوس أربعة أشهر  
فأقل



أطلق الأمان حمل عليها ويبلغ بعدها للأمن ولو عقد على أزيد منها ولا يخطئ بنا بطل في الزائد فقط  
بقا للصفقة وأما الزائد لضعفنا للوسط بنظر الإمام فكيف في الهدنة ومحل ذلك في الرجال أما النساء  
لهن الخائفين فلا يتقيدن بعهدة لأن الرجال إنما منعوا من سنة لا يترك الجهاد وللرأة والخنثى ليسامن  
ه وإنا يصح الأمان (عائفة مقصوده ولورسالة) وإن كان الرجل كافرا (وإشارة) مفهومة ولو من  
في كتابة وتطبيقا يفرر كقوله إن جاء زيد قد أمتك لبناء الباب على التوسعة لحقن الدم كإفديه اللفظ  
بها أو كتابة والصريح كأمته أو أجرتك وأنت في أمانى والكتابة كانت على ما يحب أو كن كيف  
ته وإطلاق الإشارة لشمولها الإيجاب والقبول أولى من تقييدها بالقبول (إن علم الكافر الأمان) بأن  
ولم يرد والإطلاق يدر مسلم قتله جاز ولو كان هو الذي أمنه ولا يشترط فيه القبول واشترطه بحث  
ثم جرى عليه الشيطان كالفراي (وليس لنا بده) أي الأمان (بلاهمة) لأنه لازم من جانبنا أما بالهمة  
ثم الإمام والؤمن قصيري بنا أولى من تعير بالإمام (ويدخل فيه) أي في الأمان للحربى بدارنا (ماله  
له) من ولده الصغير أو المهنون وزوجه إن كانا (بدارنا) وكذا ما مع من مال غير مولو بلا شرط دخوله  
وأمنه إمام) من زيادى فإن أمنه غير لم يدخل أهله ولا خلا يحتاج من ماله إلا بشرط دخوله ماله عليه  
بل كلام الأصل (وكذا) يدخلان فيه إن كانا (بدارهم إن شرطه) أي الدخول (إمام) لا غيره والتقييد  
مهم من زيادى أما إذا كان الأمان للحربى بدارهم فقياس ما ذكر أن يقال إن كان أهله وماله بدارهم  
لا ولو بلا شرط إن أمنه الإمام وإن أمنه غير لم يدخل أهله ولا ماله يحتاج من ماله إلا بالشرط وإن كانا  
ركنا دخلتا إن شرطه الإمام لا غيره (وسن لمسلم بدار كافر أمكنه إظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه وأوله  
بره تحمية ولم تخف فتتقى دينه بغير ذمة بقولى (ولم يرج ظهور إسلام) ثم (مقامه هجرة) إلى دارنا لثلا  
لواله نعم إن قدر على الامتناع والاعتزال فهو لم يرج ظهور إسلام) ثم (مقامه هجرة) إلى دارنا لثلا  
رم أن يصير باعتراله عنه دار حرب (ووجب) عليه (إن لم يمكنه) ذلك وأخاف فتتقى دينه (وأطاعها)  
المجرة لأية إن الدين توفاهم لللائكة ظالمى أنفسهم فإن لم يطعها فليجوز إلى أن يطعها أما إذا رجا  
كر فالأفضل أن يقيم (كهرب أسير) فإنه يجب عليه أن أطاعه ولو لم يمكنه إظهار دينه لخلوصه به من قهر  
بره تقييدى بدم الإمكان هو ما جزم بالمقبول وغيره وقال الزركشى إنه قياس مامر في الهجرة لكنه  
تيسر وأمكنه إظهار دينه لم لا وشله عن صحيح الإمام (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا  
بذا السال إذا أمان وقتل الفيلة أن يحده فذهب به إلى موضع فيقتله فيه كاسر (أو) أطلقوه (على  
على أمانه أو عكسه) أي أو أنه على أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم لأن أمان الشخص لغيره يوجب أن يكون  
أمانته وصورة العكس من زيادى واستثنى منها في الأمم قالوا أمناك ولا أمان لنا عليك (فان تبعه  
فصائل) فيدفعه بالأخف فالأخف (أو) أطلقوه (على أن لا يخرج من دارهم) بغير ذمة بقولى (ولم  
مماس) أي إظهار دينه (حرم وفاة) بالشرط لأن في ذلك ترك إقامة دينه فان أمكنه إظهاره جاز له الوفاء  
المجرة حيثئذ مندوبة أو جائزة لا واجبة (ولإمام) ولو ياتيه (معاقدة كافر) هو أعم من قوله علجا  
والكافر الطليط (يدل على قلعة كذا) يسكن اللام وفتحها (بأمة) مثلا (منها) للحاجة إلى ذلك معنية  
بالأمة أو صيغة رقيقة أو حرة لأهاترق بالأسر والبيعة يعينها الإمام خلافا لما لو لم تكن من القلعة كان  
ذلك من مالى أم فلا يجوز على الأصل في المعاقدة على مجهول (فان فتحها) عموه من عاقده (بدلالته وفيها  
ة) للظنة والبيعة (حيث لم تسل قبله) أي قبل إسلامه بأن لم تسل أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا)  
لم يكن فيها غيرها (أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر) بها (ة) يعطى (قيمتها وإلا) بأن لم  
أو فخصها غير من عاقده ولو بدلالته أو فخصها من عاقده لا بدلالته أو بدلالته وليس فيها الأمة أو فيها الأمة

بما يفيد مقصوده ولو  
رسالة وإشارة إن علم  
الكافر الأمان وليس  
لنا فيه بلا همة ويدخل  
فيه ماله وأهله بدارنا  
إن أمنه إمام وكذا  
بدارهم إن شرطه إمام  
وسن لمسلم بدار كافر  
أمكنه إظهار دينه ولم  
يرج ظهور إسلام بمقامه  
هجرة ووجب إن لم  
يمكنه وأطاعها كحرب  
أسير ولو أطلقوه بلا  
شرط فله اغتيالهم أو  
على أنهم في أمانه أو  
عكسه حرم فان تبعه  
أحد فصائل أو على  
أن لا يخرج من دارهم  
ولم يمكنه مامر حرم  
وفاء وإمام معاقدة  
كافر يدل على قلعة  
كذا بأمة منها فان فتحها  
بدلالته وفيها الأمة  
حية ولم تسل قبله أعطيا  
أو أسلمت قبله وبعد  
العقد أو ماتت بعد  
الظفر قيمتها وإلا

وقد ماتت قبل الظفر بها أو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقد وإنا سلم بعدها (فلاشي) لعدم وجود  
الطلق عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة كأصلها عن الجمهور ونص  
عليه في الأم وقيل يجب أجرة الثل وحصة الأصل تبعاً للإمام قال الشيخان ومحل الخلاف إذا كانت  
معينة فإن كانت مبهمة ومات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة الثل قطعاً لعدم  
تقوم الجمهور ويجوز أن يقال تسلم إليه قيمته من تسلم إليه قبل الوفاة ما إذا فحقت صلحاً به لانه لم يدخل في  
الأمان فإن لم يرضوا بتسليم أمة ولا الكافر الحال يندبها نبد الصلح وبلغوا المأمن وإن رضوا بتسليمها يندبها  
أعطوا ابتداءً من حيث يكون الرضخ وخرج بالكافر السلم فانه وإن بحث معاقبته كما نقله في الروضة كأصلها  
عن العراقيين واقتضى كلامه في باب النسيئة تصحيحه إعطائها إن وجدت حية وإن أسلمت فلم ماتت بعد الظفر  
فله قيمتها وتعين القلمة مع قيد الفتح عن عاقد وإسلام الأمة بالقبول والبعدي للذكور عين من زياد.

### كتاب الجزية

تطلق على العقد وعلى المال للترتب به وهي مأخوذة من المجازاة لسكنائهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال  
تعالى واتقوا الله وما لا يحزى نفس عن نفس شيئاً لا ينفضي والأصل فيها قبل الإجماع آية قاتلوا الذين لا يؤمنون  
بالله وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوهم سنأهل الكتاب كباروا البخاري  
ومن أهل هجران كباروا أبو داود والعمري في ذلك أن في أخذها معونة لنا وإهانة لهم وربما يعملهم ذلك على  
الإسلام وقيل إعطاء الجزية في الآية بالتراتب والصغار بالتراتب أحكامنا (أركانها) خمسة (عاقد ومعتود له  
ومكان ومال وصيغة وشروط فيها) أي في الصيغة (ما) صر في شرطها (في البيع) من نحو اتصال القبول  
بالإيجاب وعدم محتها بوجوه أو مملقة وذكر الجزية وقدرها كالخمن في البيع فمبصر بذلك أفيد مما عر به  
(وهي) أي الصيغة إيجاباً (كأقررتمكم أو أذنت في إقامتكم بدارنا) مثلاً (على أن تلتزموا كتنا) جزية  
(وتتقادوا لحكمتنا) الذي يقتضون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كسرب ومكر ونكاح مجوس هجران  
وذلك لأن الجزية تقبل الاقضاء كالمعوض عن القربى فيجب ذكرها كالخمن في البيع (و) قبولاً هو (قبلنا ورضينا)  
وعلم من اشتراط ذكر الاقضاء أنه لا يشترط ذكر كفلساتهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه  
لأن في ذكر الاقضاء غنية عنه ويستقضى من منع حجة التأقيت السابق ما لو قال أقررتمكم ملتصقهم لأن لهم نبد  
العقد متى شاءوا فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لأنه يخرج عقدها  
عن موضوعه من كونه مقتضى ما لا يمكن تأييده للناس في القضاء (ومصدق كافر) وجد في دارنا (في) قوله  
(دخلت لبيع كلام الله) تعالى (أورسولا أو بأمان مسلم) فلا تعرض له لأن قصد ذلك يؤمنه والمالك  
أن الحرب لا يدخل بلادنا إلا بأمان فإن ألهم حلف ندبنا نعم إن ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق إلا بينة (و) شرط  
(في العقد كونه إماماً) يعقد نفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور السكوية فتحتاج إلى نظر  
واجتهاد لكن لا يقتال للمعتود له بل يبلغ مأمنه (وعليه إجابة إذا طلبوا وأمن) بأن لم يخف عائلهم ومكيدتهم  
فإن خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف شره لم يجبهه الأصل في ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه إلى أن قال فإن هم أبوا فسلمهم الجزية فإن هم  
أجابوا فأقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأمير إذا طلب عقدها فلا يجب تفرقه به وقولي وأمن أولى من قوله  
إلا جاسوساً يخافه (و) شرط (في المعتود له كونه متمسكاً بكتاب) كتوراة أو إنجيل أو صحف إبراهيم وشيث  
وزبور داود سواء كان المتمسك كتاباً أو لولاً من أحداً بوجه إن اختارهم أم مجوسية (لجد) له (أعلى لم أعلم)  
نحن (نمسكه بعد نسخه) بأن علمنا نسكه به قبل نسخه أو مسكه أو شككنا في وقته ولو كان نسكه به بعد  
التبديل فيه وإن لم يحتسب البدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتعليقاً لحقن الدم أما إذا علمت

فلاشي

### كتاب الجزية

أركانها عاقد ومعتود  
له ومكان ومال وصيغة  
وشروط فيها ما هو البيع  
وهي كأقررتمكم أو  
أذنت في إقامتكم  
بدارنا على أن تلتزموا  
كذا وتتقادوا لحكمتنا  
وقبلنا ورضينا وصدق  
كافر في دخلت لبيع  
كلام الله أو رسولاً  
أو بأمان مسلم وفي  
العاقد كونه إماماً  
وعليه إجابة إذا طلبوا  
وأمن وفي المعتود له  
كونه متمسكاً بكتاب  
لجد أعلى لم نعلم نسكه  
به بعد نسخه

تمسك الجدي به بعد نسخه كمن تهود بعد بشة عيسى عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تقعد الجزية لفرعه  
 لتسكه بدين سقطت حرمة ولا لمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كبدة الأوثان والشمس واللائكة وحكم  
 السامرة والصائبة هنا كهو في النكاح إلا أن يشكل أمرهم فيقرون بالجزية فتعيرى بما ذكر أعمر وأولى  
 من تعيرى بما ذكره (حرا غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنا وهرما وأعمى وراها وأجرا  
 وقبيرا لأن الجزية كأجرة الدار ولأنها تؤخذ لحقن الدم فلا جزية على من به رقب وأثنى وخنى وصبي  
 ومجنون لأن كلا منهم يحقون الدم والآية السابقة في الذكور وقد كتب عمر رضى الله عنه إلى امرأ  
 الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواء البيهقي باسناد صحيح فلو طلب الخنى والمرأة عقد  
 الدمة في الجزية أعلمهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبا في بذلها فهي هبة ولو بان خنى العقود له ذكر  
 طابنا بجزية للددة الماضية عملا بما في نفس الأمر (وتلقى إفاقة جنون) أى أزمناها إن (كثر) الجنون  
 وأمكن تلقيها فإن بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا للأزمنة المتفرقة بالجمعة وخرج بكثير ما لو قل  
 زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كمل) يلوغ أو إفاقة أو عتق (عقد له أن التزم جزية)  
 فلا يكتفى بعقد متبوعه (والا) أى وإن لم يلتزمها (بلغ للأمين) لأنه كان في أمان متبوعه وتعيرى بكمل  
 أعمن تعيرى يبلغ (و) شرط (في السكان قبوله) للتعيرى (فيمنع كافر) ولو ذميا (إقامة بالحجاز وهو مكة  
 والمدينة والباقية وطرقها) أى الثلاثة (وقراها) كالطائف لمكة وخير للمدينة روى البيهقي عن أبي عبيدة  
 ابن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا اليهود من الحجاز» وروى الشيخان  
 خبر «أخرجوا للشركيين من جزيرة العرب» ومسلم خبر «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»  
 والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتعيرى بالإقامة أعمر من تعيرى بالاستيطان (فلودخله بلا إذن إمام  
 أخرجته) منه لعدم إذنه (وعزرها علما بالتحريم) بدخوله لجرايمته بخلاف ما إذا جهله (ولا يأذن له) في  
 دخوله الحجاز غير حرم مكة (إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة والا) بأن لم يكن فيها كبر حاجة  
 (فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها) أى من متاعها كالغنىم أو نصفه بحسب اجتهاد الإمام ولا يؤخذ في  
 كل سنة إلا مرة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الإذن له في دخوله (الاثلاثة) من الأيام غير يومى  
 الدخول والخروج لأن الأكثر منها مدة الإقامة وهو ممنوع منها ثم والراد في موضع واحد فلو أقام في  
 موضع ثلاثة أيام ثم انتقل إلى آخرى ويذهب مسافة القصر وهكذا فلا منع (فإن مرض فيه وشق نقله)  
 منه (أو خيف منه) موته أو زيادة مرضه وذ كراخوف من زيادته (ترك) مراعاة لأعظم الضررين  
 والاقبل رعاية لحرمه الدار وتقيدها الترك في المريض بشقة نقله تمت فيه الأصل والحاوى وغيرها وهو  
 قه حسن وإن خالف ما في الروضة وأصلها فالذى فيها عن الإمام أنه يشق عظم الشقة أولا وعن الجمهور  
 أنه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصر الروضة (فإن مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه أو بعد المسافة  
 من غير الحجاز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة نعم الحرب لا يجب دفنه وتقرى الكلاب عليه فإن  
 تأذى الناس برائحته وورى أما إذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تغيره فينقل فإن دفن ترك (ولا يدخل  
 حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى : فلا تقربوا المسجد الحرام والراد جميع الحرم لقوله تعالى : وإن ختم عيلة  
 أى قفرا بمنعهم من الحرم واقطاع ما كان لسكرهم قدمهم من الكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله  
 ومعلوم أن الجلب إنما يجلب إلى البلد لا إلى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه  
 وسلم منه فوقبوا بالمنع من دخوله بكل حال (فإن كان رسولا خرج له إمام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فإن  
 مرض أو مات فيه نقل) منه وإن خيف موته أو دفن أو أذن له الإمام لتعديده ولأن الحمل غير قابل لذلك  
 بالإذن فلا يؤثر فيه الإذن نعم إن تهري بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيأذ كرفه لا اختصاصه

حرا ذكرا غير صبي  
 ومجنون وتلقى إفاقة  
 جنون كثر ولو كمل  
 عقد له إن التزم جزية  
 والا بلغ للأمين وفى  
 السكان قبوله فيمنع  
 كافر إقامة بالحجاز وهو  
 مكة والمدينة والباقية  
 وطرقها وقراها فلو  
 دخله بلا إذن إمام  
 أخرجته وعزرها علما  
 بالتحريم ولا يأذن له  
 إلا لمصلحة لنا كرسالة  
 وتجارة فيها كبر حاجة  
 والا فلا يأذن له إلا  
 بشرط أخذ شيء منها  
 ولا يقيم الاثلاثة فإن  
 مرض فيه وشق نقله  
 أو خيف منه ترك فإن  
 مات وشق نقله دفن  
 ثم ولا يدخل حرم مكة  
 فإن كان رسولا خرج  
 له إمام يسمعه فإن  
 مرض أو مات فيه نقل

بالنسك وفيه خبر الشيخين « لا يبيع بعد العام مشرك » وأما غير الحجاز فلكل كافر دخوله بأمان  
 (و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه ديناراً فأكثر كل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذ  
 لما بعث إلى اليمن خذ من كل عالم أي محتمل ديناراً روماً أو دواود وغيره وصحبه ابن حبان والحاكم (ولكن  
 لا يعقد لسفيه بأكثر) من دينار احتياطاً له سواء أعده هو أم وليه وهذا من زيادتي (وسن) للإمام  
 (بما كسبه غير فقير) أي مشاعته في قدر الجزية سواء أعقد بنفسه أم بوكيله حتى يزيد على دينار بل  
 إذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يحز أن يعقد بدونه إلا مصلحة وسن أن يفاوت بينهم (في عقد متوسط  
 بدينار ونصف بأربعة) للخروج من خلاف أي حيفه فانه لا يجبرها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما آخر  
 السنة ما عقده إن وجد بصفته آخرها لأن العبرة بوقت الأخذ لا بوقت العقد قوله في أصل الروضة عن  
 النص فلو عقد بأكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فاقض للعهد كل شيء فيعلم منه أنه يلزمه  
 ما التزم كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم أو مات أو جن أو حصر عليه) فليس أوسع منه سنة  
 (فجزته كدين آدمي) فتقدم على الوصايا والإرث ويسوى بينها وبين دين آدمي لأنها مال معاوضة وبهذا  
 فارتقت الزكاة حيث تقدم عليها (أو) أسلم أو مات أو جن أو حصر عليه فليس أوسع (في أثنائها) أي السنة  
 (قسط) من الجزية لما مضى كالأجرة . وصورة ذلك في البيت أن يغلف وارثاً خاصاً مستغرقاً والأفقاله  
 أو الباقي بعد قسط الجزية في قسط الجزية في الأول والباقي بعد القسط في الثاني وذكر مسألة الجنون  
 والحجر من زيادتي (وتؤخذ الجزية) منه (رفق) كسائر الديون ويكتفى في الصغار للذكور في أيها  
 أن يجري عليه الحكم بما لا يعتقد حله كفسخه الأصحاب بذلك وتقدمت الإشارة إليه وتفسيره بأن  
 يحلس الأخذ ويقيم الكافر ويطاطى رأسه ويحني ظهره ويضع الجزية في الزان ويقبض الأخذ  
 الحية ويضرب لمزمتيه وما يجمع اللحم بين السانغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الحية  
 باطلة ودعوى منها أو وجوبها أشد بطلاناً ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء  
 الراشدين فعل شيئاً منها (وسن) للإمام (أن شرط) بنفسه أو نائبه (على غير فقير) من غنى ومتوسط  
 (ضياقة من يمر به منا) بخلاف الفقير لأنها تتكرر فلا تيسر له (زائدة على جزية) لأنها مبنية على  
 الإباحة والجزية على التملك (ثلاثة أيام فأقل) وإطلاق ما ذكر أعظم من تعيينه بيلدم (ويذكر عدد  
 ضيفان رجلاً وخيلاً) لأنه أنفي للفر وأقطع النزاع بأن شرط ذلك على كل منهم أو على المجموع كأن  
 يقول وتضيفوا في كل سنة ألف مسلم وم توزعون فيما بينهم أو تجعل بعضهم عن بعض (و) يذكر  
 (مزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم) من خبز ومن زيت ونحوها (وقدرها لكل  
 منا) ويفاوت بينهم في القدر لافي الصفة بحسب تفاوت الجزية ويذكر قدر أيام الضياقة في الحول كإثابة  
 يوم فيه (و) يذكر (الملف) للدواب (لأجنسه و) لا قدره) أي لا يشترط ذكرها فيكنى الإطلاق  
 ويحمل على بن وحشيش وقت بحسب العادة (بالاشعير) إن ذكره (فقدرة) ولو كان لواحد دواب ولم  
 عين عددها لم يلف له إلا واحدة على النص وقولي لأجنسه إلى آخره من زيادتي والأصل في ذلك ما روى  
 البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضياقة من يمر بهم من  
 المسلمين وروى الشيخان خبر الضياقة ثلاثة أيام وليكن للنزل بحيث يدفع الحر والبرد (وله إجابة من  
 طلب) منه ولو أعجمياً (أداء جزية) لا يصحها بل (باسم زكاة إن رآه) مصلحة ويسقط عنه اسم الجزية  
 (و) له (تضعيقها) أي الزكاة (عليه) كافل عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضاً  
 تريعهما وتخسيسها ونحوها بحسب الصلحة (لأجيران) لئلا يكثر التضعيف ولأنه على خلاف القياس  
 فيقتصر فيه على مورد النص في خمسة أجرة شاتان وخمسة وعشرين بنتاً مخاض وفي العشرات خمسها

وفي المال كونه ديناراً  
 فأكثر كل سنة لكن  
 لا يعقد لسفيه بأكثر  
 وسن بما كسبه غير  
 فقير في عقد متوسط  
 بدينارين ونصف  
 بأربعة ولو أسلم أو مات  
 أو جن أو حصر عليه  
 فجزيته كدين آدمي  
 أو في أثنائها قسط  
 وتؤخذ الجزية برفق  
 وسن أن يشترط على  
 غير فقير ضياقة من  
 يمر به من زائدة على  
 جزية ثلاثة أيام فأقل  
 ويذكر عدد ضيفان  
 رجلاً وخيلاً ومنزلهم  
 ككنيسة وفاضل  
 مسكن وجنس طعام  
 وأدم وقدرها لكل  
 منا والملف لأجنسه  
 وقدره إلا الشعير  
 فيقدره وله إجابة من  
 طلب أداء جزية باسم  
 زكاة إن رآه وتضعيقها  
 عليه لأجيران .

أو عشرها وفي الركاز خمسان ولو ملك ستا وثلاثين بعيرا ليس فيها بنتا لبون أخرج بنى مخاض مع اعطاء الجبران أو حقتين مع أخذه فيعطى في النزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما ويأخذ في الصعود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الحيرة في ذلك هنا للامان لا للمالك كائنا عليه الشافعي . (ولا يأخذ قسط بعض نصاب) كشاة من عشرين شاة ونصف شاة من عشرة لأن الأثر انما ورد في تضعيف ما يلزم للسلم (ثم للأخوذ) منه مضعفا أو غير مضعف (جزية) فيصرف مصرفها ولهذا قال عمر : هؤلاء حتى أبوا الاسم ورضوا بالمعنى ، ولا يؤخذ من مال من لا تلزمه الجزية كالمرأة والصبي ويزاد على الضعف إن لم يرض بدينار عن كل واحد إلى أن يرضي .

(فصل) في أحكام الجزية غير مأمور (لزمنا) بعقدها للكفار (الكف) عنهم (مطلقا) عن التقيدهما يأتي بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه تكسر وخزير لم يظهر وهما لأنهم إنما بذلوا الجزية لضممتها وروى أبو داود خبرا لامن ظلم معا هذا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتهم وأخذ منه شيئا غير طيب نفس فأنما حقيقته يوم القيامة (والدفع) أي دفع السلم وغيره فهو أعم من قوله ودفع أهل الحرب (عنهم) إن كانوا بدارنا أو بدار حرب فيها مسلم (لا) إن كانوا (بدار حرب) خلت عن مسلم فلا يلزمنا الدفع عنهم إذ لا يلزمنا الدفع عنها بخلاف دارنا (إلا إن شرط) الدفع عنهم (أو انقردوا بجوارنا) فيلزمنا ذلك لا لزمنا إياه في الأولى وإلحاقا لهم في الثانية بنا في العصمة وقولي لا بدار إلى إلا إن شرط مع تقييد ما بعده بقولي بجوارنا من زيادتي (و) لزمنا (ضمان) ما تلغفه عليهم نفسا ومالا أي يضمنه التلغف لضممتهم بخلاف الحر ونحوها (و) لزمنا (منعهم) إحداث كنيسة ونحوها (كبيعة وصومعة للتعبد فيها) (و) لزمنا (هدمهما) بيلد أحدثاه كغداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالعين والدينه أو فتحناه عنوة كصر وأصبهان أو صلحا مطلقا أو بشرط كونه لنا ولم بشرط إحداثهما في مسئلة النع ولا إبقاؤهما في مسئلة الهدم لأنه ملك لنا (لا بيلد فتحناه صلحا وبشرط) كونه (لنا مع إحداثهما) في الأولى (أو إبقائهما) في الثانية (أو) شرط كونه (لهم) ويؤدون خراجها فلا تمنعهم إحداثهما ولا تهدمهما لأنه ملكهم فيها إذا شرط لهم وكانهم استثنوا إحداثهما أو إبقاؤهما فيها إذا شرط لنا نعم لو وجدنا بيلد نعلم إحداثهما بعد إحداثه أو الإسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما عندهما لم تهدمهما لا حتمال أنهما كانتا في قرية أو برية فاصلت بهما عارتنا وقولي ونحوها من زيادتي وكذا مسئلة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط إحداث ما ذكر وهو ما نقل الشيخان في الأخيرة عن الروائي وغيره وأقره وتوقف فيه الأذرعى بل صرح الماوردي بالمنع وحمل الزر كشي عدمه على ما زادعت إليه ضرورة ومسألة الهدم بيلد أحدثاه أو أسلم أهله عليه من زيادتي (و) لزمنا (منعهم) مساواة بناء لبناء جار مسلم ورفضه عليه المفهوم بالأولى وانرضى لحق الإسلام ونحوه « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه » وللايطلموعلى عورتنا وللتمييز بين البناءين بخلاف ما إذا لم يكن لهم جار مسلم كأن انقردوا بقرية أو بدوا عن بناء السلم عرفا فالمراد بالجار أهل محله دون جميع البلد كذا ذكره الجرجاني واستظهره الزر كشي (و) منعهم (ركوب الخيل) لأن فيه عز واستتق الجويني البراذن الحنسية وخرج بالخيل غيرها كالخمر والبغال ولو نفيسة (و) ركوبا (بسرج أو ركب نحو حديد) كرماس تميزا لهم عنا بخلاف برذعة وركب خشب أو نحوه ويؤمنون بالركوب عرضا وقيل لهم الاسواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقرية قال ابن كعب وهذا في الدكور البالغين أي العقلاء ونحو من زيادتي (و) لزمنا (الجاؤم) بهيدزده بقولي (لرحمتنا إلى أضيق طريق) بحيث لا يقومون في وعدة ولا يصدمهم جدار روى الشيخان خبر « لا تبدهوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدا في طريق فاضطروه إلى أضيقه » فإن خلت الطرق عن

ولا يأخذ قسط بعض نصاب ثم الأخوذ جزية . (فصل) لزمنا الكف مطلقا والدفع عنهم لا بدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط أو انقردوا بجوارنا وضمان ما تلغفه عليهم نفسا ومالا ومنهم إحداث كنيسة ونحوها وهدمهما لا بيلد فتحناه صلحا وبشرط لنا مع إحداثهما أو إبقائهما أو لهم ومنعهم مساواة بناء لبناء جار مسلم وركوبا خيل وبسرج أو ركب نحو حديد وإلجاؤهم لرحمتنا إلى أضيق طريق ،



الرحمة فلا حرج (و) لزمنا (عدم توقيرهم و) عدم (تصديرهم بمجلس) بقيد زده بقولي (بهمسلم) إهانة لهم (و) لزمنا (أمرهم) أعني البالغين العقلاء منهم (بغير) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخطط فوق الثياب بموضع لا يمتد الحياطة عليه كالكتف ما يخالف لونه لونه ويلبس والأولى باليهودي الأصفر وبالنصراني الأزرق أو بالألأ كهب ويقال الرمادي والمجوسي الأحمر أو الأسود ويكتفي عن الحياطة بالعماء كما عليه العمل الآن قال في الروضة كأصلها وإلقاء منديل ونحوه واستبعده ابن الرفعة (أوزنار) بضم الزاي وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد في الوسط (فوق الثياب) لجمع الثياب مع الزنار تأكيد ومبالغة في الشهرة والتميز وهو النقول عن عمر رضي الله عنه قصيري بأولى من تعبيره بالواو والمرأة تجعل زناها تحت الإزار مع ظهور شيء منه ومثلها الخنثى فيما يظهر (و) لزمنا أمرهما (ب) تمييزهم بنحو خاتم حديد تكاتم رصاص وجلجل حديد أو رصاص في أعناقهم أو غيرها (إن تجردوا) عن ثيابهم (يمكن) أحكام (به مسلم) وتقيدي بالمسلم في غير الحمام من زيادتي (و) لزمنا (منعهم إظهار منكر بيننا) كما جماعهم إيانا قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير وللشيخ عليهما الصلاة والسلام وإظهار خمر وخزير وناقوس وعيد لما فيه من إظهار شعار الكفر بخلاف ما إذا أظهروها فما بينهم كأن أقردوا في قرية والناقوس ما يضربه النصارى لأوقات الصلوات (فإن خالفوا) بأن أظهروا شيئاً مما ذكر (عزروا) وإن لم شرط في العقد وهذا من زيادتي (ولم ينتقض عهدهم) وإن شرط انتقاضه بلأنهم يتدينون به (ولو قاتلونا) ولا شبهة لهم كما صر في البغاة (أو أبوا جزية) بأن امتنعوا من بذل ما عقده أو بخصه ولو زائد على دينار (أو إجراء حكماً) عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لخالفته موضوع العقد (ولو زنى ذمى بمسلة ولو ينكح) أي باسمه (أو دل أهل حرب على عورة) أي خلل (لنا) كضعف (أو دعا مسلماً للكفر أو سب الله تعالى) أو نبيا له صلى الله عليه وسلم وهو أعم من قوله رسول الله (أو الإسلام أو القرآن بما لا يدينون به أو) فعل (نحوها) كقتل مسلم عمدا أو قذفه (انتقض عهده) به (إن شرط انتقاضه به) وإفلا وهذا مافي الشرح الصغير وهو النقول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض به مطلقاً لأنه لا يخل بمقصود العقد وسواء انتقض عهده أم لا يقام عليه موجب مافله من حداً وتزير أما ما يدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وقولهم الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً كما صر الإشارة إليه وقولي بما لا يدينون به مع أو نحوها من زيادتي وكذا التصريح بسبب الله تعالى (ومن انتقض عهده بقتال قتل) ولا يبلغ المأمّن لقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولأنه لا وجه لإبلاغه بأمنه مع نصبه القتال (أو بغيره) بقيد زده بقولي (ولم يسأل تجديده عهده فلا إمام الحيرة فيه) من قتل وإرقاق ومن وفداء ولا يلزمه أن يلحقه بأمنه لأنه كافر لا أمان له كالحربي ويفارق من أمنه صبي حيث نلحقه بأمنه إن ظن صحة أمانه بأن ذلك يستعد لنفسه أماناً وهذا أفضل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجديده عهده فتجب إجابته (فإن أسلم قبلها) أي الحيرة (تعين من) فيمتنع القتل والإرقاق والفداء لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن انتقض أمانه) الحاصل بحرية وغيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) إذ لم يوجد منهم ناقض وتعبيري بذراريه أعم من تعبيره بالنساء أو الصبيان (ومن نبذه) أي الأمان (واختار دار الحرب بلقها) وهي مأمنه ليكون مع نبذه الجائز له خروجه بأمان كدخوله ولأنه لم يوجد منه خيانة ولا ما يوجب انتقض عهده .

### كتاب الهدنة

من الهدون أي السكون وهي لغة الصالحة وشرعاً مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره وتسمى موادة ومهادنة ومعاهدة ومسألة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ومهادنته صلى الله عليه وسلم قريش عام الحديبية كما رواه الشيخان

وعلم توفيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم وأمرهم بغير أو زنار فوق الثياب وتميزهم بنحو خاتم حديد إن تجردوا يمكن به مسلم ومنعهم إظهار منكر بيننا فإن خالفوا عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكماً انتقض ولو زنى ذمى بمسلة ولو ينكح أو دل أهل حرب على عورة لنا أو دعا مسلماً لكفر أو سب الله أو نبيا له أو الإسلام أو القرآن بما لا يدينون به أو نحوها انتقض عهده إن شرط انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل تجديده عهده فلا إمام الحيرة فيه فإن أسلم قبلها تعين من ومن انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار الحرب بلقها .

### كتاب الهدنة

وهي جائزة لا واجبة (إنما يعقدها البعض) ككفار (إقليم واليه أو إمام) ولو بنائيه (ولغيره) من الكفار كلهم أو كفار إقليم كالحند والروم (إمام) ولو بنائيه لأنهم من الأمور العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقاً أو في جهة ولأنه لا بد فيها من رعاية مصلحتنا فاللائق تفويضها للإمام مطلقاً أو من فوض إليه الإمام مصلحة الأقاليم فيما ذكر وما ذكر فيه هو ما في الأصل وغيره وقضيته أن وإلى الإقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفوراني لكن صرح العمراني بأن له ذلك وتعيير البعض أولى من تغيير الأصل يبلدة وإنما تعقد (لمصلحة) فلا يكفي انتفاء المفسدة قال تعالى: فلا تنهوا وتدعو إلى السلم وأتم الأعلون. والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد وأهبة (أو رجاء إسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فإن لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (إلى أربعة أشهر) لآية: فسيحوا في الأرض. ولأنه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح رجاء إسلامه فأسلم قبل مضيقها قال للواردي ومجمل في النفوس أما أموالهم فيجوز العقد عليها مؤبداً (وإلا) بأن كان بنا ضعف (فإلى عشر سنين) بقيد زدته بقولي (بحسب الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً هدم للذة رواه أبو داود ولا يجوز أكثر منها إلا في عقود متفرقة بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر ذكره الفوراني وغيره ولو دخل إلينا بأمان لسمع كلام الله تعالى فاستمع في مجالس يحصل بها البيان لم يهل أربعة أشهر لحصول غرضه (فإن زيد) على الجائز منها بحسب المصلحة أو الحاجة (بطل في الزائد) دون الجائز عملاً بتفريق الصفقة وعقد الهدنة للنساء والحنائي لا بتقييد مدة (ويفسد العقد إطلاقه) لاقتضائه التأييد وهو مجتمع لمنافاته مقصوده من المصلحة (وشرط فاسد كنع) أي كشرط منع (فك أسرانا) منهم (أو ترك مالنا) عندهم من مسلم وغيره (لهم أو رد مسلة) أسلمت عندنا أو أبقنا منهم مسلة (أو عقد جزية بدون دينار) أو إقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرم (أو دفع مال إليهم) لا إقرار العقد بشرط مفسد. نعم إن كان ثم ضرورة كأن كانوا يعدون الأسرى أو أحاطوا بنا وخفنا اصطلامهم جاز الدفع إليهم بل وجب ولا يملكونه وقولي كنع إلى آخره أولى من قوله بأن شرط منع فك أسرانا إلى آخره (وتصح) الهدنة (على أن ينقضها إمام أو معين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا انقضت انتقضت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا أكثر من عشر سنين عند ضعفنا (ومتى فسدت بلغناهم مأمهم) أي ما يأمنون فيه منا ومن أهل عهدنا وأنذرناهم إن لم يكونوا بدارهم ثم لنا قاتلهم وإن كانوا بدارهم فلنا قاتلهم بلا نذر وهذه مع مسألة العين من زيادق (أو صحت لزمننا الكف عنهم) أي كف أذانا وأذى أهل العهد (حتى تنقضي) مدتها (أو تنقضي) قال تعالى: فأعوا إليهم عهدهم إلى مدتهم. وقال: فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم. فلا يلزمنا كف أذى الحريين عنهم ولا أذى بعضهم عن بعض لأن مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ وبذلك علم أنها لا تنفسخ عوت الإمام ولا بعزله ونقضها يكون (تصريح) منهم أو منا. بطريقه (أو نحوه) أي التصريح (كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم بلا إنكار باقيم) قولاً وفعلاً أو قتل مسلم أو ذمي بدارنا أو إيواء عيون الكفار أو سب الله سبحانه وتعالى أو نيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم إنكار الباقيين في نقض بعضهم نقضاً فيهم لضعف الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقولي أو تنقض مع أو نحوه أعم وأولى مما ذكره (وإذا انتقضت) أي الهدنة (جازت اغارة عليهم) ولو لا بقيد زدته بقولي (بيلادهم) فإن كانوا بيلادنا بلغناهم مأمهم (وله) أي للإمام ولو بنائيه (بأمانة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (بنذهنة) لآية: وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم فقيري بالأمانة أولى من تعبيرة بالخوف (لا) بنذ (جزية) لأن عقدها كد من عقد الهدنة لأنه مؤبد وعقد معاوضة (ويبلغهم) بعد استيفاء ما عليهم (مأمهم) أي ما يؤمنون فيه من مر (ولو شرط رد من جاءنا منهم أو أطلق) بأن لم شرط رد ولا عهده (لم رد واصل إسلام) وإن ارتد (إلا أن كان في الأولى ذكر آخر غير صبي ومجنون طلبته عشيرته) إليها لأنها تذب عنه وتحمله مع

إنما يعقدها البعض إقليم واليه أو إمام ولغيره إمام لمصلحة كضعفنا أو رجاء إسلام أو بذل جزية فإن لم يكن ضعف جازت إلى أربعة أشهر وإلا فإلى عشر سنين بحسب الحاجة فإن زيد بطل في الزائد وفسد العقد إطلاقه وشرط فاسد كنع فك أسرانا أو ترك مالنا لهم أو رد مسلة أو عقد جزية بدون دينار أو دفع مال إليهم وتصح على أن ينقضها إمام أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بلغناهم مأمهم أو صحت لزمننا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقضي بتصريح أو نحوه كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم بلا إنكار باقيم وإذا انتقضت جازت اغارة عليهم بيلادهم وله بأمانة خيانة بنذ هدية لا جزية ويبلغهم مأمهم، ولو شرط رد من جاءنا منهم أو أطلق لم رد واصل إسلام إلا إن كان في الأولى ذكر آخر غير صبي ومجنون طلبته عشيرته

قوته في نفسه (أو طلبه فيها) غيرها) أي غير عشرتها (وقدر على قهره) ولو بهرب وعليه حمل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبصير لما جاء في طلبه رجلان قتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر ورواه البخاري فلا ترد أني إذا لا يؤمن أن يظاها زوجها أو تزوج كافرًا وقد قال تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا خفي احتياطا ولا رقيق وصبي وجنون ولا من لم يطلبه عشيرته ولا غيرها وأطلبه غيرها وعجز عن قهره لضعفهم فإن بلغ الصبي أو أفاق المجنون ووصف الكافر رد وخرج بالتقيد بالأولى وهو من زياد في مسئلة الإطلاق فلا يجب الرد مطلقاً والتصریح بوصف الإسلام في غير الرأفة من زيادتي (ولم يجب) بارفع نكاح امرأة بإسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الزوج) لها لأن البضع ليس مال فلا يشمله الأمان كما لا يشمل زوجتوها ما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما اتفقوا أي من اللهور فهو وإن كان ظاهراً في وجوب الغرم محتمل لندبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للأصل ورجعوه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بتخلية) بينهم وبين طالبة كافي الودعة (ولا يلزمه رجوع) إليه (وله قتل طالبة) دفعا عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبة (ولنا تعريض له به) أي قتله لما روي أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سبيل بن عمرو وإن دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وخرج بالتعريض التصريح فيمنع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مئدة) جاءهم منها (لزمهم الوفاء) به عملاً بالشرط سواء أكان رجلاً أم امرأة حراً أو رقيقاً (فإن أوافقوا قضون) العهد فالحقهم الشرط (وجاز شرط عدم رده) أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهانة قريش ويفرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فإن عاد إلينا ردنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كأصلها [ فرع ] قال الماوردي يجوز شراء أولاد العاهدين منهم لاسيماهم .

### كتاب الصيد

أصله مصدر ثم أطلق على الصيد (والدبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة . والأصل فيهما قوله تعالى : وإذا حللت من فاصطادوا . وقوله : إلا ما ذكيت (أركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة (ذبح وذابح وذبيح وآلة الذبح) الشامل للحر وقل غير القدور عليه بما يأتي (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس (ومرى) وهو مجرى الطعام (من) حيوان (مقدور) عليه (وقتل غيره) أي قتل غير القدور عليه (بأي محل) كان منه والكلام في الذبح استقلالاً فلا يرد الجنين لأن ذبحه مذبح أمه تبعاً لخبر ذكاة الجنين ذكاة أمه (ولو ذبح مقدوراً) عليه (من قمام أو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومريته وبه حياة مستقرة أول القطع حل والإفلا كما يعلم بما يأتي وسواء في الحل أقطع الجلد الذي فوق الحلقوم وللرءى أم لا وتبصرى بأذنه أعم من تعبيرة بأذن ثعلب (وشرط في الذبح قصد) أي قصد العين أو الجنس بالفعل والتصریح بهذا من زيادتي (فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارية بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لصيد فقتل صيداً حرم بكارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغابت ثم وجدته ميتاً قبل أن يرماه طائفة حجراً أو سرب طباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها .

وسن نحر إبل

أو غيرها وقد روي قهره ولم يجب دفع مهر الزوج والرد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبة ولو لم يرض له به ولو شرط رد مئدة لزمهم الوفاء فإن أوافقوا قضون وجاز شرط عدم رده

### كتاب الصيد والدبايح

أركان الذبح ذبح وذابح وذبيح وآلة الذبح قطع حلقوم ومرى من مقدور وقل غيره بأي محل ولو ذبح مقدوراً من قمام أو أذنه عصى وشرط في الذبح قصد فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارية بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لصيد فقتل صيداً حرم بكارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغابت ثم وجدته ميتاً قبل أن يرماه طائفة حجراً أو سرب طباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها .

أسفل العنق لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها (قائمة معقولة تركبة) بقيد زده بقولي (يسرى وذبح نحو  
 بقر) كنعن وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع رواء الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة إذ  
 لم يرد فيه نهى (مضجعا لجنب أيسر) لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وإمساكه الرأس اليسار  
 (مشدودا قوائمه غير رجل يميني) لئلا يضطرب حالة الذبح فيزل الذابح بخلاف رجله اليمنى فتترك بلا شد  
 ليستريح بتحريكها وتيسرى بنحوه أهم من تعبيره بالبرق والغم (و) سن (أن يقطع) الذابح (الودجين)  
 بفتح الواو والذال ثنية ودح وهما عرقا صفحتي عنق يحيطان به يسميان بالوريدين (و) أن (يحد) بضم  
 الياء (مديته) خبر مسلم وليحد أحدهم شفرته وهي بفتح الشين السكين العظيم واليراد السكين مطلقا  
 (و) أن (يوجه ذبيحته) أي مذبحتها (لقبلة) ويوجهه هو لها أيضا (و) أن (يسمى الله وحده) عند الفعل  
 من ذبح أو إرسال سهم أو جراحة فيقول بسم الله للاتباع فيهما رواء الشيخان في الذبح للأضحية بالضأن  
 وقيس عافيه غيره وخروج بوحده تسميته رسوله معه بأن يقول بسم الله واسم محمد فلا يجوز لإيهامه التشريك  
 قال الرافعي فإن أراد أذبح بسم الله وأتبرك باسم محمد صلى الله عليه وسلم فينبغي أن لا يحرم ويحمل إطلاق  
 من نفي الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يصح نفي الجواز عنه (و) أن (يصل) ويسلم (على النبي)  
 صلى الله عليه وسلم لأنه محل يشرع فيه ذكر الله فيشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة (و) شرط (في  
 الذابح) الشامل للناهر ولقاتل غير القدور عليه بما يأتي ليحل مذبوحه (حل نكاحا لأهل ملته) بأن يكون  
 مسلما أو كتابيا بشرطه السابق في النكاح ذكر أو أنثى ولو أمة كناية قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب  
 حل لكم بخلاف الجوسى ونحوه وإما حلت ذبيحة الأمة الكتابية مع أنه يحرم نكاحها لأن الرق مانع ثم لا هنا  
 والشرط المذكور معتبر من أول الفعل إلى آخره ولو تخلل بينهما ردة أو إسلام نحو مجوسى لم تجز ذبيحته  
 ودخل فيما عبرت به ذبيحة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعدموته فحل بخلاف ما عبر به (و) كونه في غير  
 مقدور (عليه من صيد غيره) (بصيرا) فلا يحل مذبوح لأعمى بإرسال آلة الذبح إذ ليس له في ذلك قصد صحيح  
 والتصريح بهذا مع ثبوت له لغير الصيد من زيادى (و) كره ذبح أعمى وغيره (بصيرا) (وسكران)  
 لأنهم قد يخطئون الذبح فعلم أنه محل ذبح الأعمى في القدور عليه وذبح الآخرين مطلقا لأن لهم قصد وإرادة  
 في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدارمى فيه وجهين وذكر حل ذبح الصبي والمجنون  
 والسكران في غير القدور عليه من غير الصيد مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادى (وحرم  
 ما شارك فيه من حل ذبحه غيره) كأن أمر مسلم ومجوسى مذبحة على حلق شاة أو قتل صيدا بسهم أو جراحة  
 تغليا للمحرم وتعبيرى بما ذكر أعم مما عبر به (لأما سبق إليه) من آتيتها الرسلتين إليه (آلة الأول  
 قتلته أو أنه إلى حر كهمذبوح) فلا يحرم كالأول ذبح مسلم شاة فقد هاججوسى بخلاف ما لو انعكس ذلك أو  
 جرحه معاً أو جهل ذلك أو جرحه مرتباً ولم يذق أحد هاتين هما تغليا للمحرم كما علم مما مر (و) شرط (في  
 الذبيح كونه) حيوانا (مأ) كولا في حياة مستقرة أول ذبحه ولا فلا يحل لأنه حينئذ ميتة نعم للريض لو ذبح  
 آخر رمق حل إن لم يوجد فعل حال الهلاك عليه من جرح أو نحوه وسيأتي حل ميتة السمك والجراد ودود  
 طعام لم ينفرد عنه (ولو أرسل آلة على غير مقدور) عليه كصيد وبعيرند وتعذر لحوقه ولو بلا استئانة  
 (فجرحت ولم يترك ذبحه بتقصير) بأن لم يدرك فيه حياة مستقرة كأن رماه قدماه نصفين أو أبان منه عضوا  
 يجرح مذهب أو بغير مذهب ولم يشته به ثم جرحه ثانيا فمات حالا أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه  
 عضوا يجرح غير مذهب أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الإمكان  
 (حل) إجماعا في الصيد وخبر الشيخان في البعير بالسهم وقيس عافيه غيره وروايفي خبر أى تغلية ما أصبت

قائمة معقولة رصبة  
 يسرى وذبح نحو بقر  
 مضجعا لجنب أيسر  
 مشدودا قوائمه غير  
 رجل يميني وأن يقطع  
 الودجين ويحد مديته  
 ويوجه ذبيحته لقبلة  
 ويسمى الله وحده  
 ويصلي على النبي ، وفي  
 الذابح حل نكاحا  
 لأهل ملته وكونه في  
 غير مقدور بصيرا  
 وكره ذبح أعمى وغير  
 مميز وسكران وحرم  
 ما شارك فيه من حل  
 ذبحه غيره لا ما سبق إليه  
 آلة الأول قتلته أو  
 أنه إلى حر كهمذبوح  
 وفي الذبيح كونه  
 مأ كولا في حياة  
 مستقرة ولو أرسل آلة  
 على غير مقدور بجرحت  
 ولم يترك ذبحه بتقصير  
 حل

يقول فاذكر اسم الله عليه وكل (الإعضاء) منه (بجرح غير مذنب) أي غير مسرع للقتل فلا يحل لأنه  
 أبين من حي سواء أذبحه بعد الإبانة أم جرحه ثانياً ثم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح وما ذكرته في صورة الترك  
 هو ما صححه في الشرحين والروضة والذي صححه الأصل فيها حل العضو أيضاً كالموت كان الجرح مذبهاً أم لو ترك  
 ذبحه بتقصير كأن لم يكن معه سكين أو غضب منه أو غلق في الغمد بحيث يعسر إخراجه أو أبان منه عضواً  
 بجرح غير مذنب وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل لتقصيره بترك حمل السكين ودفع غاصبه وبعدم  
 استصحاب غمد يواقفه وبترك ذبحه بعد قدرته عليه نعم رجع البلقيني الحل في الوجب بعد الرمي أو كان  
 الغمد معتاداً غير ضيق فعلق لعارض (وما تعذر ذبحه لوقوعه في نحو بتر حل بجرح زهق ولو بسهم لا بجراحة  
 حيث في معنى البعير الناد (لا بجراحة) أي يارسالها فلا يحل والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة  
 بخلاف فعل الجراحة ونحو من زيادتي (و) شرط (في الآلة كونها معدة) (يفتح الدال المشددة أي ذات حد  
 (بجرح كحديد) أي كحديد حديد (وقصب وحجر) ورصاص وذهب وفضة (الإعظا) كسفن وظفر لحبر  
 الشيخين ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلوم مما  
 يأتي أن ما قتله الجراحة بظفرها أو نابها حلال فلا حاجة لاستثنائه (فلو قتل بثقل غير جراحة) من مثقل  
 (كبنقرة) وسوط وأحولة خنته وهي ما تعمل من الحبال للاستطيد (و) من معدة مثل (مدية كالة أو)  
 قتل (عثقل) (يفتح القاف المشددة) (ومعد كبنقرة وسهم) وكسهم جرح صيداً فوق جبل أو نحوهم ثم سقط  
 منه ومات (حرم) فيها تعالياً للمحرم في الثانية ولقوله تعالى: والناخلة والوقوفة أي القنطرة والوقوفة الأولى  
 بنوعها أما القنطرة بثقل الجراحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم مما يأتي أيضاً (لا إن جرحه سهم في هواء وأثر)  
 فيه (فقط بأرض ومات أو قتل بإعانة ريح السهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وهبوب الريح لا يمكن  
 التفرز منها وخرج بجرحه وأثر ما ألصقه السهم في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه  
 فيحرم فتعبري بجرحه أولى من تعبيره بأصابعه وقولي وأثر من زيادتي (وكونها) أي الآلة (في غير مقدور)  
 عليه (جراحة سبع أو طير ككلب وفهد وصقر معلقة) قال تعالى: أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح  
 أي صيده وتعلمها (بأن تنزجر بزجر) في ابتداء الأمر وبعده (وتسترسل بإرسال) أي تهيج بإغراء (وتمسك)  
 ما أرسلت عليه بأن لا تخليه يذهب لياخذ المرسل (ولأن كل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلده وحشوته قبل قتله  
 أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الأمور في جراحة الطير وجراحة السباع هو مانص عليه الشافعي  
 كما قاله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الأصل كالروضة وأصلها بخالف ذلك حيث  
 خصها بجراحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الأكل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به تأديها)  
 ومرجع أهل الخبرة بالجوارح وعلم بما ذكر أنه لا يضر تناولها الدم لأنهم تناولوا ما هو مقصود المرسل  
 (ولو تعلمت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولي من صيد أولى من قوله  
 من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشيخين عن عدي بن حاتم أن أكل فلاتاً كل وأما  
 قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وإن أكل منه فأجيب عنه بأن في رجاله من تكلم فيه وإن صح  
 حمل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو أكل منه بعد ما قتله وانصرف أما ما قبله من الصيد فلا ينقطع  
 التحريم عليه (وامتؤنفت تعليمها) قال في المجموع لفساد التعليم الأول أي من حينه لا من أصله .  
 (فصل) فيما يملك به الصيد وما يذكر معه (يملك صيد) غير حرمي وليس به أثر ملك كخضب وقص جناح  
 وصائده غير محرم (بإبطال منته) حساً أو حكماً (قصداً كضبط يد) وإن لم يقصد تملكه حتى لو أخذه لينظر  
 إليه ملكه (وتذيف) أي إسراع للقتل (وإزمان) برمي أو نحوه (ووقوعه فيما نصبه) كشبكة نصبها له  
 (والجائنه المضيق) بأن يدخله نحو بيت (بمحيث لا ينفلت منها) وذكر الضابط للزبد مع جعل اللذ كورات

الإعضاء أبانه بجرح  
 غير مذنب وما تعذر  
 ذبحه لوقوعه في نحو  
 بتر حل بجرح زهق  
 ولو بسهم لا بجراحة  
 وفي الآلة كونها معدة  
 بجرح كحديد وقصب  
 وحجر الإعظا فلو قتل  
 بثقل غير جراحة  
 كبنقرة ومدية كالة  
 أو عثقل ومعد كبنقرة  
 وسهم حرم لا إن جرحه  
 سهم في هواء وأثر فقط  
 بأرض ومات أو قتل  
 بإعانة ريح السهم وكونها  
 في غير مقدور جراحة  
 سبع أو طير ككلب  
 وفهد وصقر معلقة بأن  
 تنزجر بزجر وتسترسل  
 بإرسال وتمسك ولا  
 تأكل منه مع تكرار  
 يظن به تأديها ولو  
 تعلمت ثم أكلت من  
 صيد حرم واستؤنفت  
 تعليمها .

(فصل) فيما يملك صيد  
 بإبطال منته قصداً  
 كضبط يد وتذيف  
 وإزمان ووقوعه فيما  
 نصب له والجائنه المضيق  
 بمحيث لا ينفلت منها



بعده أمثاله أولى من قوله يملك الصيد بضبطه يده إلى آخره إذ ملكه لا ينصرف فيها إذما يملك به مالو عيش الطائر في بناءه وقد بيناه تعشيشه ومالو أرسل جارة على صيد فأثبتته بخلاف مالو انقلت منها وخرج قصد مالو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصد به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ وتقيدي ما نصب بقولي له وبالحقيقة المذكورة من زيادتي ولوسعي خلفه فوقف إعيا لم يملكه حتى يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانقلاته) كالو أبقى العبد نعم لو انقلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (بارساله) له وإن قصد به التقرب إلى الله تعالى كالو سب بهيمة ومن أخذ من ماله ولو قال مطلق التصرف عند رساله أبحث لمن يأخذه حل لأخذه أ كله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه لبرج غيره لزمه) أي الغير (تمكين) منه وهو مراد الأصل بقوله لزم ماله وإن حصل بينهما يبيض أو فرخ فهو تبع للأنثى فيكون مالكها هذا إن اختلط ولم يصر تميزه (فان عسر تميزه لم يصح عليك أحدهما شيئا منه ثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث مالو ملك ذلك لصاحبه فيصح للضرورة (فان علم) لها (العدد واستوت القيمة وباعاه) ثالث (صح) البيع ووزع الثمن على العدد فاذا كان لأحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن أثلاثا وكذا يصح لو باعه لبعض المعين بالجزئية فان جهل العدد ولو مع استواء القيمة أو علمه ولم تستو القيمة لم يصح للحمل بحصة كل منهما من الثمن نعم لو قال كل بعتك الحمام الذي لي فيه بكذا صح (ولو جرحا صيدا معا وأبطلامنته) بأن ذفقا أو أزمننا أو ذفقا أحدهما وأزمن الآخر والأخير من زيادتي (فلهما) الصيد لا شترأ كهما في سبب الملك (أو) أبطلها (أحدهما) فقط (فله) الصيد لا شترأه بسبب الملك ولا شيء على الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك غيره ومعلوم أن المذبح في المثلثين حلال سواء كان التذيف في المذبح أم في غيره فان احتمل كون الإبطال منهما أو من أحدهما فهو لها أو علم تأثير أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن أثر جرحه ووقف النصف الآخر بينهما فان تبين الحال أو اصطالحا على شيء فذاك والاقسم بينهما نصفين وينبغي أن يستحل كل من الآخر ما حصل له بالقسمة (أو) جرحاه (مرتبا وأبطلها أحدهما) فقط (فله) الصيد فان أبطلها الثاني فلا شيء على الأول بجرحه لانه كان مباحا حينئذ أو أبطلها الأول بتذيف على الثاني أرض ما نقص من لحمه وحلده ان كان لانه جنى على ملك غيره (ثم إبطال الأول بإزمان إن ذفب الثاني في مذبج حل وعليه للأول أرض) لما نقص بالمذبج عن قيمته مزمنا (أو) ذفب (في غيره) أي في غير مذبج (أو لم يذفب ومات بالجر حين حرم) تعليل الحرم (ويضمن للأول) قيمته مزمنا في التذيف وكذا في الجر حين إن لم يتمكن الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استدرك صاحب التقریب فقال ان كانت قيمته سليما عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا ثمانية لزمه ثمانية ونصف لحصول الزهوق بفعلها فيوزع الدرهم القانت بهما عليهما وصححه الشيخان وإن تمكن الأول من ذبحه ولم يذبحه فله بقدر ما فوته الثاني لاجتماع قيمته مزمنا لأن تفریط الأول صير فعله إفسادا في المثل السابق تجمع قيمته سليما وقيمته مزمنا فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليها ما فوته وهو عشرة فحصة الأول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له (ولو ذفب أحدهما فيه) أي في غير المذبج (وأزمن الآخر وجهل السابق) منهما (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الأزمان فلا يجمل جده إلا بالتذيف في المذبج ولم يوجد وقولي فيه من زيادتي .

### ﴿ كتاب الأضحية ﴾

يضم الحمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد ها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وأضحية بفتح المعزة وكسرها وهي ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربك

ولا يزول ملكه عنه  
بانقلاته وبارساله ولو  
تحول حمامه لبرج غيره  
لزمه تمكين فان عسر  
تمييزه لم يصح تملك  
أحدهما شيئا منه ثالث  
فان علم العدد واستوت  
القيمة وباعاه صح ولو  
جرحا صيدا معا وأبطل  
منعه فلها أو أحدهما  
فله أو مرتبا وأبطلها  
أحدهما فله ثم بعد  
إبطال الأول بإزمان إن  
ذفب الثاني في مذبج  
حل وعليه للأول أرض  
أوفي غيره أو لم يذفب  
ومات بالجر حين حرم  
ويضمن للأول ولو ذفب  
أحدهما فيه وأزمن  
الآخر وجهل السابق  
حرم .  
﴿ كتاب الأضحية ﴾

وأجر أي صل صلاة العيد وأجر النسيك وخبر مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذي يابض أكثر من سواده وقيل غير ذلك (التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على السكافة إن تعدد أهل البيت والأفمنة عين خبر صحيح في الوطأ وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم (وتجب بشحوندر) كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره لها) غير محرم (إزالة نحو شعر) كظفر وجللة لا تضر إزالتها ولا حاجة لها فيها (في عشر) ذي (الحجة) أيام (تسريق حتى يضحى) انتهى عنها في خبر مسلم والعنى فيه شمول العتق من النار جميع ذلك وذكر الكراهة والتسريق من زيادتي وتعبيري بنحو شعر أعم مما عبر به (ويسن أن يذبح) الأضحية (رجل نفسه) إن أحسن الذبح (وأن يشهد) ها (من وكل) به لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى نفسه رواه الشيخان وقال لفاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهد بها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك روله الحاكم وصححه استاده وخرج زيادتي رجل الأثني والحنى فالأفضل لها التوكيل (وشرطها) أي التضحية (نعم) إبل وبقر وغنم إنانا كانت أو خاني أود كوراً ولو خساناً لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة (و) شرطها (بلوغ شأن سنة أو إجداعه) و) بلوغ (بقر ومعرستين وإبل خمساً) خبر أحمد وغيره ضحوا بالجدع من الضان فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا إلا المسنة إلا أن تصنع عليكم فاذبحوا جدعة من الضان قال العلماء للسنة هي الثنية من الإبل والبقر والغنم فافوقها وقصيته أن جدعة الضان لا تجزى إلا إذا عجز عن السنة والجمهور على خلافه وحملوا الخبر على التذب وتقديره بمن لكم أن لا تذبحوا إلا المسنة فان عجزتم فجدعة ضأن وقولي أو إجداعه من زيادتي (و) شرطها (قد عيب) في الأضحية (ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم وغيرها فجزى فاقدة قرن ومكسورته كسراً لم ينقص المأكول ومشقوقة الأذن وعروقتها وفاقدة بعض الأسنان ومخلوقة بلا ألية أو ضرع أو ذنب لا مخلوقة بلا أذن ولا مقطوعة ولو بعضها ولا تولاء وهي التي تستدبر الرعي ولا ترى الا قليلاً فتزول ولا تحفظ وهي ذاهبة المخ من شدة هزالها ولا ذات جرب ولا بينة مرض أو عور أو عرج وإن حصل عند اضطجاعها للتضحية باضطراجها والأصل في ذلك خبر لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها والريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعفاء رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وفي المجموع عن الأصحاب منع التضحية بالحامل وصححه ابن الرفعة الإجزاء ولا يضر قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفضه وقولي ما كولا أهم من قوله لها (و) شرطها (نية) لها (عند ذبح أو) قبله عند (تعيين) لما يضحى به كالثنية في الزكاة سواء أ كان تطوعاً أم واجباً بنحو حملته أضحية أو بتعيينه له عن نذر في ذمته (لا فيما عين) لها (بندر) فلا يشترط له نية (وإن وكل يذبح كفت نيته) فلا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضح لم يضر (وله تفويضها لمسلم بمير) وكيل أو غيره فلا يصح تفويضها للكافر ولا غير مير بمجنون أو نحوه وقولي أو تعيين مع قولي وله إلى آخره من زيادتي وتعبيري بما ذكر بينهما أولى من تعيينه بما ذكره (ويجزى) بغير أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل للإحصار لخبر مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد) لخبر الوطأ السابق فقيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أي التضحية (بسبع شياه فواحدة من إبل فبقرة ضأن فغنم ففارس من بعير) فمن بقر اعتباراً بكثرة إراقة الدم وأطيبية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وأطيبية الضأن على المز فيهما بعدما وبالاقراراد بدم في المز على الشرك وأفضلها البيضاء

التضحية سنة وتجب بنحو نذر وحكمه لمريدها إزالة نحو شعر في عشر الحجة وتسريق حتى يضحى . وسن أن يذبح رجل نفسه وأن يشهد من وكل وشرطها نعم وبلوغ شأن سنة أو إجداعه وبقر ومعرستين وإبل خمساً وقد عيب ينقص ما كولا نية عند ذبح أو تعيين فيها عين بنذر وإن وكل يذبح كفت نيته وله تفويضها لمسلم بمير ويجزى بغير أو بقرة عن سبعة شياه عن واحد وأفضلها بسبع شياه فواحدة من إبل فبقرة ضأن فغنم ففارس من بعير

البيضاء ثم الصفراء ثم الحمراء ثم البقاء ثم السوداء ( ووقتها ) أى التضحية ( من مضى قدر  
ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس ) يوم ( نحر الى آخر ) أيام ( تشريق ) فلو ذبح قبل ذلك  
أو بعده لم يقع أضحية لخبر الصحيحين أول ما بدأ به في يومنا هذا فصل ثم زرع فنحرم من فعل ذلك فقد  
أصاب سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فاعناهو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء وخبر ابن جابر في كل أيام  
التشريق ذبح وذكر الخفة في الركعتين من زيادتي ( والأفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها ) أى  
الشمس يوم النحر ( كرمح ) خروجها من الخلاف ( ومن نذر ) أضحية ( معينة ) ولومعية كلاله على إن  
أضحي بهذه الشاة وفي معناه جعلها أضحية ( أو ) نذر أضحية ( في ذمته ) كلاله على أضحية ( ثم عين )  
المنذور ( لزمه ذبح فيه ) أى في الوقت المذكور وفاء بمقتضى ما التزمه ومعلوم أنه لو خرج وقت المنذور لزمه  
ذبحه قضاء وقلة الروايات عن الأصحاب ( فان تلفت ) أى العينة ( في الثانية ) ولو بلا تقصير ( بقى الأصل )  
عليه لأن ما التزمه ثبت في ذمته والعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء كالأمرى من  
مديته سلفة بدنه ثم تلفت قبل تسليمها فانه يفسخ البيع ويعود الدين كذلك يبطل التعيين هنا ويعود  
مافى الذمة كما كان ( أو ) تلفت ( في الأولى ) بقيد زدت به قولي ( بلا تقصير فلا شيء ) عليه لأن ملكه زال عنها  
بالنذر وصارت ودية عند واطلاق التلف في الصورتين الأولى من تقيده قبل الوقت ( أو ) تلفت فيها ( به )  
أى بتقصير هو أعم من قوله أتلفها ( لزمه الأكثر من مثلاً ) يوم النحر ( وقيتها ) يوم التلف ( ليشتري بها  
كرمة أو مثليتين ) للتلف ( فأكثر ) فان فضل شيء شاركه في أخرى وهذا مافى الروضة كأصلها فقول  
الأصل لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها محمول على ما إذا سوت قيمتها بمن مثله فان أتلفها أجني لزمه دفع قيمتها  
للبائري يشتري بها مثله فان لم يجد فدونها ( و ) سن له ( أكل من أضحية تطوع ) ضحي بها عن نفسه للخبر  
الآتي وقياساً بهدى التطوع الثابت بقوله تعالى : فكلوا منها بخلاف الواجبة بخلاف ماله ضحي بها عن غيره  
كيت بشرطه الآتي وذكر سن الأكل من زيادتي ( و ) له ( أطعام أغنياء ) مسلمين لقوله تعالى : وأطعموا  
القانع أى السائل والمعتز أى التعرض للسؤال ( لا عليكم ) لمفهوم الآية بخلاف الفقراء يجوز عليكم  
منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ( ويجب تصدق بلحم منها ) وهو ما يطلق عليه الاسم منه لظاهر قوله  
تعالى : وأطعموا البائس الفقير أى الشديداً الفقير ويكفي تملكه لمسكين واحد ويكون نيتاً لا مطبوعاً لشبهه  
حيث نذر بالخبر في المفطرة قال البلقى ولا قديداً على الظاهر وقولي بلحم منها أولى من قول الأصل بعضها  
( والأفضل ) التصديق ( بكلها إلا لقهاياً كلها ) تبركاً فإنها مسنونة روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يأكل من كبدة أضحيته ( وسن إن جمع ) بين الأكل والتصدق والاهداء ( أن لا يأكل فوق ثلث ) وهو  
مراد الأصل بقوله ( يأكل ثلثاً ) ( و ) أن ( لا يتصدق بدونه ) أى بدون الثلث وهو من زيادتي وأن يهدى  
الباقى ( ويتصدق بجلدها أو ينتفع به ) أى في استعماله وأعارته دون يمينه وإجارته ( وولد الواجبة ) للعينة  
اشتهاء بلا نذر أو به أو عن نذر في الذمة ( كهي ) في وجوب الذبح والفرقة سواء أمانت أم لا وسواء كانت  
حامل عند التبعين أم حملت بعده وليس في تضحية عامل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً كما ذكره  
الشيخان في كتاب الوقف ( وله أكل ولد غيرها ) كالألبان فلا يجب التصديق بشيء منه ولا يكفي عن التصديق  
بشيء منها ( و ) له بكره ( شرب فاضل لبنها ) عن ولدها إن لم ينهك لحمها ونسقيها غيره بلا عوض لأنه  
يستخلف بخلاف الولد وله ركوب الواجبة وإزكاها بلا أجره فان تلفت أو نقصت بذلك ضمنها لكن إن  
حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير دونه والتفصيل في الأكل بين ولدى الواجبة وغيرها مع التصريح  
بحل شرب فاضل لبن غيرها من زيادتي وجزم الأصل بحل أكل ولد الواجبة مبنى على ضعف ( ولا تضحية  
لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ) كان ( ميتاً ) كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة . وصورته

ووقتها من مضى قدر  
ركعتين وخطبتين  
خفيفات من طلوع  
شمس نحر إلى آخر  
تشريق والأفضل  
تأخيرها إلى مضى ذلك  
من ارتفاعها كرمح  
ومن نذر معينة أو في  
ذمته من عين لزمه ذبح  
فيها فان تلفت في الثانية  
بقى الأصل أو في الأولى  
بلا تقصير فلا شيء أو به  
لزمه الأكثر من مثلاً  
وقيمتها ليشتري بها  
كرمة أو مثليتين فأكثر  
وسن أكل من أضحية  
تطوع وإطعام أغنياء  
لا عليكم ويجب  
تصدق بلحم منها  
والأفضل بكلها إلا لقهاياً  
يأكلها وسن إن جمع  
أن لا يأكل فوق ثلث  
ولا يتصدق بدونه  
ويتصدق بجلدها أو  
ينتفع به وولد الواجبة  
كهي وله أكل ولد  
غيرها وشرب فاضل  
لبنها ولا تضحية لأحد  
عن آخر بغير إذنه  
ولو ميتاً

في الليث أن يوصى بها واستثنى من اعتبار الإذن ذبح أجنبي معينة بالنذر بغير إذن الناظر فيصح على المشهور ويفرق صاحبها لأنها لا يشترط إلى نية كما مر وتضحية الولي من ماله عن محاجيره فيصح كما أفهمه تقديم النع بالمهم وتضحية الإمام عن المسلمين من بيت المال فتصح كما نقله الشيخان عن اللوردى وأقره (ولا) تضحية (لرقيق) ولو مكاتباً أو أم ولد لأنه لا يملك شيئاً أو ملكه ضعيف (فإن أذن) له (سيده) فيها ومنحى فإن كان غير مكاتب (وقعت لسيده) لأن يده كيده (أو) مكاتباً وقت (للمكاتب) لأنها تبرع وقد أذن له فيه سيده وهذا من زيادتي أما للبعض فيضحي بما يملكه بغيره ولا يحتاج إلى إذن سيده كالأول تصدق به .

(فصل) في العقيقة . قال ابن أبي النعمان : يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته . وشرعاً ما يذبح عند خلق شعره لأن مذبحة يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر خلق إذ ذاك والأصل فيها أخبار تكبر «الغلام» مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى «رواه الترمذي وقال حسن صحيح والعن فيه إظهار البشر والنعمة ونشر النسب وهي سنة مؤكدة وإنما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلا منهما إرافة قدم بغير جناية ولخبر أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو نمو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي أجود ما قيل فيه مذهب إليه أحمد بن حنبل أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (سنن لمن تلمه نفقة فرعه) بتقدير قرره (أن يعق عنه) ولا يعق عنه من ماله ويعبر يساره قبل مضي مدة النفاس وذكر من يعق من زيادتي (وهي) أي العقيقة (كضحية) في جميع أحكامها من جنسها وسنها وسلامتها ونيتها والأفضل منها والأكل والتصدق وحصول السنة بشاقولو عن ذكر وغيرها مما يأتي في العقيقة لكن لا يجب التصديق بلحم منها نيتاً كما يعلم مما يأتي فتصيرى بذلك أعم من قوله وسنها وسلامتها والأكل والتصدق كالأضحية (وسنن لذكر شاتان وغيره) من أنثى وخنثى (شاة) إن أريد العن بالشيء للأمر بذلك في غير الخنثى رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيس بالأنثى الخنثى وإنما كانا على النصف من الذكر لأن الغرض من العقيقة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلا منهما فداء للنفس وذكر الخنثى من زيادتي (و) سنن (طبخها) كسائر الولائم إلا رجلها فتعطى نيتة للقابلة لخبر الحاكم الآتي (و) سنن (طبخها) (بحلو) من زيادتي تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل وإذا أهذى للغي منها شيء ملكه بخلاف في الأضحية كما مر لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة (وأن لا يكسر عظمها) تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد فإن كسر بخلاف الأولى (وأن تذبح سابع ولادته) أي الولد وبها يدخل وقت الذبح ولا نفوت بالتأخير عن السابع وإذا بلغ بلاعق سقط سنن العن عن غيره (و) أن (يسمى فيه) ولو سقط لما مر أول الفصل ولا بأس بتسميته قبل بل قال النووي في أذكاره يسن تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العن وأخبار يوم السابع على من أراده (و) أن (يخلق) فيه (رأسه) لما مر (بعد ذبحها) كما في الحاج (و) أن (يتصدق بزنته) أي شعر رأسه (ذهباً) فإن لم يرد (قضة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسين وتصدق بزنته قضة وأعطى القابلة رجل العقيقة رواه الحاكم وصححه وقيس بالقضة الذهب وبالدكر غيره وذكر الترتيب بين الذهب والقضة سن زيادتي وهو ما في المجموع وغيره وعبرة الأصل ذهباً أو فضة (و) أن (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر غلخو حين يولد) فيها أما الأولى فلا أن من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن رواه ابن السني ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن الحسن حين ولدته فاطمة رواه

ولا لرقيق فإن أذن سيده وقت لسيده أو للمكاتب .

(فصل) سن لمن تلمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر شاتان وغيره شاة وطبخها بحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح سابع ولادته ويسمى فيه ويعلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته ذهباً قضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر غلخو حين يولد .

الترمذى ، وقال حسن صحيح وليكون إعلامة بالتوحيد أول ما يقرب منه عند قدومه الى الدنيا كما يلتقن عند خروجه منها ، وأما الثانية وهى تخنيكه بتمر بأن يعض ويدلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شئ منه فلا نه صلى الله عليه وسلم أتى بأبي طلحة حين ولد وتمرات فلا كهن ثم فتر فاه ثم جعه فيه فجعل يلمظ فقال صلى الله عليه وسلم حب الأنصار التمر ومما عبد الله روماسلم وقيس بالتمر الحلو وفى معنى التمر الرطب وقولى اليمنى ويقام فى اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التخنيك بحين الولادة من زيادتى .

### ﴿ كتاب الأطعمة ﴾

أى بيان ما يحل منها وما يحرم والأصل فيها آية : قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما . وقوله تعالى : ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) كحل (لم ينفرد) عنه ليسر تمييزه بخلافه إن انفرد عنه فلا يحل أكله ولو معه فتصيرى بذلك أولى مما عبر به (و) حل (جراد وممك) أى أكلهما وبلعهما وإن لم يشبه الثانى السمك المشهور ككلب وخنزير وفرس (فى) حال (حياة أو موت) فى الثلاثة ولو بقتل بحوسى أما الأول فظاهر فيه وأما الأخيران فلقوله تعالى : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم . وخبر أحلت لنا ميتتان وليس فى أكلهما حين أكل من قتلها وهو جائز بل يحل قتلها حين (وكره قطعها) حين كفى أصل الروضة وعليه يحمل قول الأصل فى باب الصيد والذبائح ولا يقطع بعض سمكة ويكره ذبحها إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها وذكر حل الجراد حيا وكرهه قطعه من زيادتى (وحرم ما يعيش فى بر وبحر كضفدع) بكسر أوله وفتح ضمه مع كسر ثالثه وفتح فى الأول وكسره فى الثانى وفتح فى الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وجبة) ونسناس وتمساح وسلحفاة بضم السين وفتح اللام لحبث لهما وللهى عن قتل الضفدع رومأ بوداود والحاكم صححه (وحل من حيوان بر جنين) ظهر فيه صورة الحيوان (مات بذكاة أمه ونعم) أى إبل وبقر وغنم لقوله تعالى : أحلت لكم بهيمة الأنعام . وروى أبوداود وغيره خبر أنى سعيد الخدري قلنا يارسول الله أنا نأكل الإبل ونذبح البقر والشاة فنجد فى بطنها الجنين أى الميت فنلقه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه أى ذكاتها التى أحلتها أحلتها ببعالها (وخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية وأذن فى لحوم الخيل رواه الشيخان (وبقر وحش وحماره) لأنه صلى الله عليه وسلم قال فى الثانى كلوا من لحمه وأكل منه رواه الشيخان وقيس به الأول (وظبي) بالإجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من إسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحلأكله رواه الترمذى وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان لأنه أكل على مائدته صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وأرنب) لأنه بعث بوركها اليه قبله رواه الشيخان زاد البخارى وأكل منه وهو حيوان يشبه الضئاق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة أوامه يسمى أبا الحصين (ويربوع) وهو حيوان قصير اليدين جدا طويل الرجلين لونه كلون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دوىة يؤخذ من جلدها الفرو ولينها وخفتها (وسمور) بفتح السين وضم الليم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تستطيب الأربعة والمراد فى كل مما مر وما يأتى الذكر والأشئ (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود وصغير وقد يكون محمر التقار والرجلين والآخر يسمى القنداف الصغير وهو أسود أو رمادى اللون والحل فيه هو مقتضى كلام الراضى وصرح به جمع منهم الرواى وعلمه بأنه يأكل الزرع لكن صح فى أصل الروضة تحريمه وخرج غراب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذى فيه سواد وبياض والعقق وهو ذلولونين أبيض وأسود وطويل الذنب قصير الجناح صوته العققة والقنداف الكبير يسمى الغراب الجبل لأنه لا يسكن إلا الجبال (ونعامه وكركى وإوز) بكسر أوله وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (وحمام وهو ماعب) أى

### ﴿ كتاب الأطعمة ﴾

حل دود طعام لم  
ينفرد وجراد وممك  
فى حياة أو موت وكره  
قطعها وحرم ما يعيش  
فى بر وبحر كضفدع  
وسرطان وحية وحل  
من حيوان بر جنين  
مات بذكاة أمه ونعم  
وخيل وبقر وحش  
وحماره وظبي وضبع  
وضب وأرنب وثعلب  
ويربوع وفنك وسمور  
وغراب زرع ونعامه  
وكركى وإوز ودجاج  
وحمام وهو ماعب



شرب الماء بلامض وزاد الأصل كغيره وهو رأى صوت ولا حاجة إليه لأنه لازم لمب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عب وقال إنه مع هذا متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله أقصم من فحه (بأنواعه كندليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحية بعد التحية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزرزور) بضم أوله لأنها كلها من الطييات قال تعالى : أحل لكم الطييات (لاحمار أهلي) للنبي عنه رواء الشيخان (ولادوناب) من سباع وهو ما ينسحق الحيوان ويقوى بناه (وذو) (مخلب) بكسر الميم أي ظفر من طير للنبي عن الأول في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم فدوناب (كأسد وقرد) وهو معروف (وذو الخلب) (كصقر) بالصاد والسين والزاى (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرهما (ولابن آوى) بالمد لان العرب تستخيه وهو حيوان كربه الرمح فيه شبه من الذئب والظلم وهو فوقه قودون الكلب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنها تعدو بناها وإطلاقي لها أولى من تقيدها بالوحشية (ورخمة) وهي طائر أبقع (وبغائنة) بثلاث الموحدة وبالمعجمة والثالثة طائر أبيض ويقال أغبر دوين الرخمة بطي الطير ان لحث غذائهما (وبغيا) بفتح الواو حدين وتشديد الثانية وبالمعجمة وبالقصر الطائر الأخضر المعروف بالهرة بضم المهملة (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) بفتح أوله صفار ذواب الأرض (كخنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمّه والمد وحكى ضم ثالثه مع القصر لحث لحم الجميع واستثنى من الحشرات القنفذ والوبر والضب واليربوع وهذا تقدم تفسيرها آنفاً وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالإحرام (ولما أمر بقتله وأنهى عنه) أي عن قتله لأن الأمر بقتل شيء أو النهي عنه يقتضى حرمة أكله فالأمر بقتله (كقرب وحية وحدأة) بوزن عنية (وفأرة) وسبع ضار) بالتخفيف أي عاد روى الشيخان: خمس يقتلن في الحل والحرم : الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور. وفي رواية لمسلم الغراب الأبقع والحية بدل العقرب وفي رواية لآبي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الخمس (و) للنهي عن قتله (كخفاف) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونخل) وتصيرى عماهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خفاف ونخل (ولما تولد من ما كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة أو بين قرس وحمار أهلي تقليداً للتحريم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحليل أو عايدل على أحدهما كالأمر بالقتل والنهي عنه (إن استطابه عرب ذوا سار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخشوه فلا) يحل لأن العرب أولى الأمم لانهم المخاطبون أولاً ولأن الدين عري وخروج بدو يسار المحتاجون وبسليمة أجلاف البوادي الذين يأكلون ما دب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته (فالأكثر) منهم تبسع (فإن استنوا اتبع) (قريش) لأنهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قريش ولا ترجيح (أولم تحكم شيء) بأن شككت أولم توجد العرب أولم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالأشبه) به من الحيوانات صورة أو طبعاً أو طعماً اللحم فان استوى الشبان أولم نجد ما يشبهه فحلال الآية: قل لا أجد فيها وحي إلى محرماً. وقولي فان اختلفوا إلى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادتي (وما جهل بحم عمل بتسميتهم) أي العرب له ما هو حلال أو حرام (وحرم متجنس) أي تناوله ما تمنا كان أو جامداً لحبر الفأرة السابق في باب النجاسة (وكره جلالة) وهي التي تأكل الجلبة بفتح الجيم من نعم وغيره كدجاج أي كره تناوله شيء منها كلبها ويضها ولحمها وكذا ركوها بلا حائل فتغيرى بها أعم من تغييره بلحمها هذا إن (تغير لحمها) أي طعمه أولونه أو رويته بتيق الكراهة (إلى أن يطيب) لحمها بخلص أو بدونه (لا ينحو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالأصل على العلف جرى على الغالب لجبر أنه ﷺ نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلق أربعين ليلة رواء الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وإجماع محرم ذلك لأنه اعماهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كلعنهم المذكى إذا أتت وتروح أماطيه بنحو

وما على شكل عصفور  
بأنواعه كندليب  
وصعوة وزرزور  
لاحمار أهلي ولادوناب  
ومخلب كأسد وقرد  
وكصقر ونسر ولا  
ابن آوى وهرة ورخمة  
وبغائنة وبغيا وطاوس  
وذباب وحشرات  
كخنفساء ولا ما أمر  
بقتله أو نهى عنه  
كقرب وحية وحدأة  
وفأرة وسبع ضار  
وكخفاف ونخل ولا  
ما تولد من ما كول  
وغيره وما لانس فيه  
إن استطابه عرب  
ذوا سار وطباع سليمة  
حال رفاهية حل  
أو استخشوه فلا ،  
فان اختلفوا فالأكثر  
قريش فان اختلفت  
أولم تحكم شيء اعتبر  
بالأشبه وما جهل اسمه  
عمل بتسميتهم وحرم  
متجنس ، وكره جلالة  
تغير لحمها إلى أن يطيب  
لا ينحو غسل

سئل فلا تزول به السكراة (وكره لحر) تناول (ما كسب) أى كسبه حراً أو غيره (بمخامرة نجس كحجم)  
 كنس زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة ونحوهما وخرج زيادى لحر غيره (وسن) له (أن يناوله بملاوكة)  
 بن رقيق وغيره فهو أعم من تعبيره يطعمه رقيقه وناضجه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب  
 لحجام قهبي عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضجك رواه ابن حبان وصححه والترمذى وحسنه وقبس بما  
 به غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناء غيره قالوا وصرف النهى عن الحرمه خير الشيخين عن  
 بن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجرته فلو كان حراماً لم يعطه (وعلى مضطر)  
 أن خاف على نفسه محذوراً كوت ومرض مخوف وزيادته وطول مدته واتقطاع رقعة من عدم التناول  
 (سد رمقه) أى بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده فقط) أى دون حلال (وليس  
 نيباً) فلا يشبع وإن لم يتوقع حلالاً قريباً لا اندفاع الضرورة بذلك (إلا أن يخاف محذوراً) إن اقتصر عليه  
 (فيشبع) وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لا بأن لا يبق للطعام مساعاً فانه حرام قطعاً أما النبي فلا  
 يجوز التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والضرر كافر أو ليس المضطر أشرف على اللوث أكل من  
 الحرم لأنه حينئذ لا يقع وكذا العاصي بسفره حتى يتوب كاجر في صلاة السافر ومثله مراق الدم كمرتد  
 وحرى ولو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المحترم لا يجوز طبخها ولا شربها لما فيه من  
 هتك حرمة وقول فقط وليس نيباً من زيادى وتعيرى بالمضطر والمحذور أعمن تعبيره بما ذكره (وله)  
 أى للمضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة إليه كمن له عليه قود ومرتد وحرى ولو صبياً وامرأة  
 (لا تكله) لعدم حصته وإنما امتنع قتل الصبي والمرأة الحريين في غير حال الضرورة لحق الغائمين  
 لالصحتما ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلها ما أآدمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذمياً ومستأمناً وتعيرى  
 عاذ كر أعمن قوله وله قتل مرتد وحرى (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوباً (وغير) قيمة  
 ما أكله إن كان متقوماً ومثله إن كان مثلياً لأنه قادر على أكل ظاهر بعوض مثله سواء قدر على العوض  
 أم لا لأن القسم يقوم مقام الأعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه) بذلك بمجمعة له نعم إن كان  
 نيباً وجب بذله له وإن لم يطلبه (فان أثر) في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب وإن كان  
 أولى به كما ذكره في الروضة كأصلها لقوله تعالى : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . وهذا من شيم  
 الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذمياً والبيعة فلا يجوز إظهاره الكمال شرف السلم على غيره والآدمي  
 على البيعة (أو) طعام حاضر (غير مضطر) له (لزمه) أى بذله (لمعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعيرى  
 بمعصوم أعمن من قوله مسلم أو ذمى وإما يلزمه ذلك (شمن مثل مقبوض إن حضر ولا في ذمة) لأن الضرر  
 لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلائمن مثل وقول في ذمة أعمن من تعبيره بنسيئة (ولا ينعن إن لم يذكر) حملاً على  
 المسامحة المعتادة في الطعام لاسيما في حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالثمن للمضطر (فله) أى  
 للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وإن قتله) ولا يضمنه قتله إلا إن كان مسلماً والضرر كافر المعصوم ما يضمنه  
 على ما بحثه ابن أبي الدم واغتر به بعضهم فجزم به (أو وجد) مضطر (ميتة وطعام غيره) بقيد زدته بقول  
 (لم يبدله أو) ميتة (وصيدا حرم) بإحرام أو حرم تعينت) أى الليقة قيمها لعدم ضمانها واحترامها وتخص  
 الأولى بأن إباحة الميتة للمضطر منصوص عليها بإباحة كل مال غيره بلا إذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية بأن الحرم  
 ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه منه ميتة كالمز في الحج والثالثة وهى من زيادى بأن صيد الحرم ممنوع  
 من قتله أما إذا بذله غيره عجاناً أو شمن مثله أو بزيادة يتغابن بمثلها ومع المضطر عنه أو رضى بذمته فلا تحل له  
 الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم إلا صيداً أو غير الحرم إلا صيد حرم ذبحه أو كاه أو قندى (وحل قطع جزئه) أى  
 جزء نفسه كالحمة من نخذه (لا تكله) بلفظ الصدر لأنه إلتاف جزء لا استيفاء الكل كقطع اليد للأكلة

وكره لحر ما كسب  
 بمخامرة نجس كحجم  
 وسن أن يناوله بملاوكة  
 وعلى مضطر سد رمقه  
 من محرم وجده فقط  
 وليس نيباً إلا أن يخاف  
 محذوراً فيشبع وله  
 قتل غير آدمي معصوم  
 لا تكله ولو وجد طعام  
 غائب أكل وغرم أو  
 حاضر مضطر لم يلزمه  
 بذله فان أثر مسلماً  
 جاز أو غير مضطر لزمه  
 لمعصوم شمن مثل  
 مقبوض إن حضر وإلا  
 ففي ذمة ولا ينعن إن لم  
 يذكر فان منع فله  
 قهره وإن قتله أو وجد  
 ميتة وطعام غيره لم  
 يبدله أو وصيدا حرم  
 بإحرام أو حرم تعينت  
 وحل قطع جزئه لا تكله

هذا (إن فقد نحو ميتة) مما مر كهرتد وحرني (وكان خوفه) أى خوف قطعه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كما فهم بالأولى بخلاف ما إذا وجد نحو ميتة أو كان الخوف في القطع فقط أو مثل الخوف في ترك الأكل أو أشد فإنه يحرم القطع وخرج بجزئه قطع جزء غير المعصوم وبأكله قطع جزئه لأكل غيره فلا يحلان إلا أن يكون المضطر نيبا فيهما أما قطع جزء غير المعصوم لأكله فحلال أخذا من قولى فيما مر وله قتل غير آدمى معصوم .

### ﴿ كتاب السباق ﴾

على الخيل والسهام وغيرها مما يأتى فالسباق تعم للناضلة والرهان وإن اقتضى كلام الأصل تغير السباق والناضلة قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما (هى) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجماع ولآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كإرواه مسلم وخبر «لأسبق إلى خوف أو حافر أو فصل» رواه الشافعى وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح الباء الموحى ويزوى بالسكون مصدرا (ولو بعوض) لأن فيه حثا على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أى العوض ولو غير المتسابقين كالأجارة (فليس له فسخا ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون العقود عليه عدة قتال كذى حافر وخف ونصل ورمى بأحجار ومنجنيق لا كطير وصراع وكرة محجن وبندق وعوم وشطرنج وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدأ مطلقا وغاية لراكبين ولرايين إن ذكرت وتساو فيهما وتعيين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايين بالعين ويتمنون بها

إن فقد نحو ميتة وكان خوفه أقل .

### ﴿ كتاب السباق ﴾

هى سنة ولو بعوض ولازمة في حق ملتزمه فليس له فسخا ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون العقود عليه عدة قتال كذى حافر وخف ونصل ورمى بأحجار ومنجنيق لا كطير وصراع وكرة محجن وبندق وعوم وشطرنج وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدأ مطلقا وغاية لراكبين ولرايين إن ذكرت وتساو فيهما وتعيين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايين بالعين ويتمنون بها

واحد منهم ( وإمكان سبق كل ) من الراكبين أو الراميين (و) إمكان ( قطع المسافة بلا ندور ) فيها فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو قارها يقطع بتقدمه أو كان سبقه ممكنا على ندور أولا يمكنه قطع المسافة إلا على ندور لم يجوز ذلك تعيين الراكبين والراميين وتعيينهما وإمكان سبق كل من الراميين وإمكان قطع المسافة بلا ندور مع التصريح بقولي بها من زيادتي وتصيري هنا وفيما يأتي بالمركوب أعلم من تعبيره بالفرس ( وعلم عوض ) عينا كان أو دينا كالأجرة فلو شرط عوضا مجهولا كثوب غير موصوف لم يصح العقد ( ويعتبر ) لصحتها ( عند شرطه منها محلل كفاء هو ) لها في الركوب وغيره (و) كفاء ( مركوبه ) للمعين لمركوبيهما ( يغنم ) إن سبق ( ولا يغرم ) إن لم يسبق ( فإن سبقتهما أخذ العوضين ) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر ( أو سبقاه وجاءا معا ) ولم يسبق أحدهما شيئا لأحد أو جاءا مع أحدهما ( وتأخر الآخر ) ( فعوض هذا لنفسه وعوض التأخر للمحلل ومن معه ) لأنهما سبقاه ( وإلا ) بأن توسطتهما أو سبقاه وجاءا مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع التأخر ( فعوض التأخر للسابق ) ( لسبقه لها ) أما إذا كان الشرط من غيرها إماما كان أو غيره كقوله من سبق منك فله في بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله إن سبقتني فلك على كذا وإن سبقتك فلا شيء على عليك فيصح بغير محلل بخلاف ما إذا كان الشرط منهما لأن كلا منهما متردد بين أن يغنم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وإنما صح شرطه من غيرها لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وغيرها وبذلك عوضه في طاعة واشتراط كفاءة المحلل لها وغنمه وعدم غرمه مع قولي أو لم يسبق أحدهما من زيادتي وتصيري بقولي وإلا أعلم بما عبر به ( ولو تسابق جمع ) ثلاثة فأكثر ( وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح ) لأن كل واحد يجتهد أن يكون أولا أو ثانيًا في الأولى ليفوز بالعوض وأولا في الثانية ليفوز بالأكثر وما ذكرته في الأولى هو ما صحه في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل الجزم فيها بالفساد لأن كلا منهما لا يجتهد في السبق لو ثوبهما عوض سبق أو سبق فإن شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لذلك أولا وآخر أقل من الأول صح وإلا فلا ( وسبق ذي خف ) من إبل وفيلة عند إطلاق العقد ( بكند ) بفتح الفوقية أشهر من كسرها وهو جمع الكشتين بين أصل العنق والظهر وتصيري به هو ما في الروضة كأصلها تبعاً للنسب والجمهور والأصل عبر بكشف (و) سبق ( ذي حافر ) من خيل ونحوها ( بعنق ) عند الغاية والفرق بين ذي الخف وغيره أن القيل منه لا عنق له حتى يعتبر والإبل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيول ونحوها أعضاها فالتقدم ببعض الكتد أو العنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد وتصيري بذي خف وحافر أعظم من قوله إبل و خيل ( وشرط لمناضلة ) زيادة على ما مر ( بيان بادي ) منهما بالرمي لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه الصيب بالخطي "أورميا معا (و) بيان ( عدد رمي ) وهو من زيادتي (و) عدد ( إصابة ) فيها تحمسة من عشرين ( وبيان قدر غرض ) بفتح الغين المعجمة والراء أي ما رمى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولاً وعرضاً ومهما (و) بيان ( ارتفاعه ) من الأرض ( إن ) ذكر الغرض ( لم يغلب عرف ) فيها فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه وقولي وارتفاعه من زيادتي ( لا ) بيان ( مبادرة ) بأن يبدى بضم الدال أي يسبق ( أحدهما بإصابة ) الهدف ( للشرط ) إصابته بقيود زدتها بقولي ( من عدد معلوم ) كعشرين من كل منهما ( مع استوائهما في ) عدد ( الرمي أو اليأس منه ) أي من استوائهما ( فيها ) أي في الإصابة فلو شرط أن من سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة أو أصاب أحدهما خمسة والآخر دونها فالأول ناضل وإن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعين تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وإن أصاب أحدهما الآخر من التسعة عشر ثلاثة يتم العشرين وصار منصوباً ليأسه من الاستواء في الإصابة فمع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان ( محاطة )

وإمكان سبق كل وقطع المسافة بلا ندور وعلم عوض ويعتبر عند شرطه منها محلل كفاء هو ومركوبه يغنم ولا يغرم فان سبقهما أخذ العوضين أو سبقاه وجاءا معا ولم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جاءا مع أحدهما فعوض هذا لنفسه وعوض التأخر للمحلل ومن معه وإلا فعوض التأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح وسبق ذي خف بكند وذو حافر بعنق وشرط لمناضلة بيان بادي وعددرمي وإصابة وبيان قدر غرض وارتفاعه إن لم يغلب عرف لا مبادرة بأن يبدى أحدهما بإصابة للشرط من عدد معلوم مع استوائهما في الرمي أو اليأس منه فيها ومحاطة

بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا (كواحد منه) أي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقولي منه من زياتي (و) لا يان عدد (نوب) للرسم كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل للطلق) عن التقييد بمبادرة وعاطة وبعد نوب الرمي (على المبادرة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لطلبهما ما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هو الأصح في أصل الروضة والشرح الصغير في الأولين ومقتضى كلامهما في الأخير هو الأصل جزم باشتراط بيان الثلاث (ولا) يان (قوس وسهم) لأن العمدية على الرامي (فان عين) شيء منهما (لنا وجاز إيداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف للركوب كالمزج وبخلاف ماله عينانوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر إلا براض منهما (وشرط منعه) أي منع إبدال (مفسد) للعقد فسادا لأن الرامي قد يمرض له أحوال خفية تنحوج إلى الإبدال وفي منعه منه تضيق فأشبه تعيين السكيات في السلم (وسن يان صفة إصابة الغرض) هو أولى من تغييره بصفة الرمي (من قرع) يسكون الراء (وهو مجردها) أي مجرد إصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا فيما يأتي (أو خرق) بمجموعه وراي (بأن يثقبه ويسقط أو خسق) بمجموعه ثم مهلة (بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أو مرقي) بالراء (بأن يثقب) منه أو خرم بالراء بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه أو الحوائج بالمهلة بأن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثقب إليه من حي الصبي (فان أطلقا كفي القرع) لصدق الصيغة به كغيره ولأنه المتعارف (ولو عين زعيان) أي كيران بمن جمع في الناضلة (حزبين) بأن عين أحدهما واحدا ثم الآخر بازائه واحدا وهكذا إلى آخرهم فبعد زدته بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن ينقسم عليهما محييا (جاز) إذ لا يحدور في ذلك وفي البخاري ما يدل له (لا) تعيينها (بقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت مقصود الناضلة نعم إن ضم حادق إلى غيره في كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وبعد تراخي الحزبين وتساويهما عددا يتوكل كل زعيم عن حزبه في العقد ويقعدان (فان عين من ظنهما ميا فأخلف) أي فبان خلافا (بطل) العقد (فيقوى مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوي كما إذا خرج أحد الصدين البيعين مستحقا فانه يطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في الباقي) عملا بتفريق الصفقة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعيض (فان أجازوا وتنازعا في) تعيين من يحمل في (مقابلة فسخ) العقد لتعذر إضائه ثم الحزبان كالشخصين في جميع ما مر فيها (وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كالشخص وكذا إذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) يحدد (الإصابة إلا إن شرط) القسم بعددها فيقسم بعددها عملا بالشرط وهذا ما صححه في الروضة كأصلها وصحح الأهل أنه يقسم بينهم بحسب الإصابة مطلقا لأن الاستحقاق بها (وتعتبر) أي الإصابة الشرطية (بصل) بمحالة لأنه للفهوم منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به السهم وأصاب حسب له وإلا لم يحسب عليه إن لم يقتصر ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له) عن الإصابة الشرطية لأنه لو كان فيه لأصابه (وإلا) أي وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض في الجهل المستقل إليه وهذا ما في الروضة كأصلها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل وإلا فلا يحسب عليه قال الأذرعى إنه سبق قولنا وله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فلقي صلبة فسقط) ولو من غير ثقب (حسب له) لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدا على ما وقع من إصابته وخطأ وليس لهما أن يمدحا للصيب ولا أن يسما الخطي لأن ذلك يخل بالنشاط .

بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا (كواحد منه) أي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقولي منه من زياتي (و) لا يان عدد (نوب) للرسم كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل للطلق) عن التقييد بمبادرة وعاطة وبعد نوب الرمي (على المبادرة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لطلبهما ما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هو الأصح في أصل الروضة والشرح الصغير في الأولين ومقتضى كلامهما في الأخير هو الأصل جزم باشتراط بيان الثلاث (ولا) يان (قوس وسهم) لأن العمدية على الرامي (فان عين) شيء منهما (لنا وجاز إيداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف للركوب كالمزج وبخلاف ماله عينانوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر إلا براض منهما (وشرط منعه) أي منع إبدال (مفسد) للعقد فسادا لأن الرامي قد يمرض له أحوال خفية تنحوج إلى الإبدال وفي منعه منه تضيق فأشبه تعيين السكيات في السلم (وسن يان صفة إصابة الغرض) هو أولى من تغييره بصفة الرمي (من قرع) يسكون الراء (وهو مجردها) أي مجرد إصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا فيما يأتي (أو خرق) بمجموعه وراي (بأن يثقبه ويسقط أو خسق) بمجموعه ثم مهلة (بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أو مرقي) بالراء (بأن يثقب) منه أو خرم بالراء بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه أو الحوائج بالمهلة بأن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثقب إليه من حي الصبي (فان أطلقا كفي القرع) لصدق الصيغة به كغيره ولأنه المتعارف (ولو عين زعيان) أي كيران بمن جمع في الناضلة (حزبين) بأن عين أحدهما واحدا ثم الآخر بازائه واحدا وهكذا إلى آخرهم فبعد زدته بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن ينقسم عليهما محييا (جاز) إذ لا يحدور في ذلك وفي البخاري ما يدل له (لا) تعيينها (بقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت مقصود الناضلة نعم إن ضم حادق إلى غيره في كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وبعد تراخي الحزبين وتساويهما عددا يتوكل كل زعيم عن حزبه في العقد ويقعدان (فان عين من ظنهما ميا فأخلف) أي فبان خلافا (بطل) العقد (فيقوى مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوي كما إذا خرج أحد الصدين البيعين مستحقا فانه يطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في الباقي) عملا بتفريق الصفقة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعيض (فان أجازوا وتنازعا في) تعيين من يحمل في (مقابلة فسخ) العقد لتعذر إضائه ثم الحزبان كالشخصين في جميع ما مر فيها (وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كالشخص وكذا إذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) يحدد (الإصابة إلا إن شرط) القسم بعددها فيقسم بعددها عملا بالشرط وهذا ما صححه في الروضة كأصلها وصحح الأهل أنه يقسم بينهم بحسب الإصابة مطلقا لأن الاستحقاق بها (وتعتبر) أي الإصابة الشرطية (بصل) بمحالة لأنه للفهوم منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به السهم وأصاب حسب له وإلا لم يحسب عليه إن لم يقتصر ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له) عن الإصابة الشرطية لأنه لو كان فيه لأصابه (وإلا) أي وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض في الجهل المستقل إليه وهذا ما في الروضة كأصلها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل وإلا فلا يحسب عليه قال الأذرعى إنه سبق قولنا وله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فلقي صلبة فسقط) ولو من غير ثقب (حسب له) لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدا على ما وقع من إصابته وخطأ وليس لهما أن يمدحا للصيب ولا أن يسما الخطي لأن ذلك يخل بالنشاط .



## ﴿ كتاب الأيمان ﴾

جمع بين والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية: لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم. وأخبار نجر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يخلف لا ومقلب القلوب واليمين والخلف والإيلاء والقسم ألفاظ مترادفة (اليمين تحقيق) أمر (محتمل) هذا من زيادتي وخرج بالتحقيق لعواليين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها كقوله في حال غضبه أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى وبالمحتمل غيره كقوله والله لأموتن أولاً أصعد السماء فليس يمين لا متناع الحث فيه بذاته بخلاف والله لأصعدن السماء فإنه يمين تلزم به الكفارة حالاً وتتقد بأربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقا أو من غير أعمائه الحسن (كوالله) بثلاث آخرها أو تسكينه إذ اللحن لا يمنع الانقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفس يده) أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والذي أعده أو أسجده (إلا أن يريد) به (غير اليمين) فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والإيلاء ظاهراً لتعلق حق غيره به فشم للسمتي منه ما لو أراد بها غيره تعالى فلا يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهراً ولا باطناً لأن اليمين بذلك لا تحتل غيره بقول الأصل ولا يقبل قوله لم أره به اليمين مؤول بذلك وسبق قلم (وبما هو فيه) تعالى عند الإطلاق (أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد) بها (غيره) تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا أراد بها غيره لأنها تستعمل في غيره مقيداً كرحيم القلب وخالق الإفك ورازق الجيش ورب الإبل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالوجود والعالم والحي إن أرادته) تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق لأنها لما أطلقت عليهما سواء أشبهت الكسنيات (وبصفته) الذاتية (كعظمته وعزته وكبرائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه إلا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله العلوم والتقدور وبالقية ظهور آثارها) فليست بينا لا احتمال اللفظ لها وقولي وبالقية إلى آخره من زيادتي وقوله وكتاب الله بين وكذا والقرآن أو للصحف إلا أن يريد بالقرآن الخطبة والصلاة بالمصحف الورق والجلد (وأحرف القسم) للشهورة (باء) موحدة (وواو) وتاء فوقية كالله وواو الله والله لأفعلن كذا (ويخص الله) أي لفظه (بالتاء) القوقية والمظهر مطلقاً بالواو ومع شاذاً تزيب السكبة وتالرحمن وتدخل الوحدة عليه وعلى الضمر فعلى الأصل وتليها الواو ثم التاء (ولو قال الله) مثلاً (بتثنية آخره أو تسكينه) لأفعلن كذا (فكسائية) كقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفائته لأفعلن كذا إن نوى بها اليمين فيمين وإفلا واللعن وإن قيل به في الرفع لا يمنع الانقاد كما مر على أنه لحن في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لأفعلن والنصب برفع الحافض والجبر محذوف وإبقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجرى الوقف وقولي أو تسكينه من زيادتي (و) قوله (أقسمت أو أقسمت أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن) كذا (يمين) لأنه عرف الشرع قال تعالى: وأقسموا بالله جهد أيمانهم (إلا إن نوى خيراً) ماضياً في صيغة الماضي أو مستقبلاً في المضارع فلا يكون بينا لا احتمال ما نواه (و) قوله لغيره (أقسم عليك بالله أو سألك بالله لتفعلن) كذا (يمين إن أراد يمين نفسه) فيمن للنخاطب إزاره فيها بخلاف ما إذا لم يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (إن فعلت كذا فإنا مهودى أو نحوه) كأننا يرى من الإسلام أو من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به إن قصد تبعيد نفسه عن القبل أو أطلق كما اقتضاء كلام الأذكار وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وإن قصد الرضا بذلك إن فعله فهو كافر في الحال وقولي أو نحوه أعظم من قوله أو يرى من الإسلام (وتصح) أي اليمين (على ماض وغيره) نحوه والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا ولا أصله (وتكره) أي اليمين قال الله تعالى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة

## ﴿ كتاب الأيمان ﴾

اليمين تحقيق محتمل بما اختص الله تعالى به كوالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفس يده إلا أن يريد غير اليمين وبما هو فيه أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد غيره أو فيه وفي غيره سواء كالوجود والعالم والحي إن أرادته وبصفته كعظمته وعزته وكبرائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه إلا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله العلوم والتقدور وبالقية ظهور آثارها وأحرف القسم باء وواو وتاء ويخص الله بالتاء ولو قال الله بتثنية آخره أو تسكينه فكسائية وأقسمت أو أقسمت أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن يمين إلا إن نوى خيراً وأقسم عليك بالله أو سألك بالله لتفعلن يمين إن أراد يمين نفسه لا إن فعلت كذا فإنا مهودى أو نحوه وتصح على ماض وغيره وتكرر إلا في طاعة

(و) في (دعوى) عند حاكم (و) في (حاجة) كنوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم «فوالله لا يمل الله حق تملوا» أو تعظيم أمر كقوله: والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تكره فيه ما هم من زيادتي (فإن حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وقيل حرام (عصى) بحلفه (ولزمه حنث وكفارة) (لخبر الصحيحين) «من حلف على عيني فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينه وإعنا يلزمه الحنث إذا لم يكن له طريق سواه وإلا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فإن له طريقا بأن يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم (أو) على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (من ترك حنثه) لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم إن تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما قبيلا بمنكر وههنا وقيل بمن طاعة اتباعا للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادة قال الشيخان وهو الأصوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة ظهر (أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة (من حنثه وعليه) بالحنث (كفارة) للخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وله تقديم كفارة بلا صوم على أحديسيها) لأنها حق مالي تعلق بسببين فجاء تقديمها على أحدهما كالزكاة فتقدم على الحنث ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود في ظاهره كان ظاهرا من رجعية ثم راجعها وكان طلق رجعا عقب ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى موت في قتل بعد جرح أما الصوم فلا يقدم لأنه عبادة بدنية فلا تقدم على وقته وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وخرج بغير حاجة الجمع بين الصلاتين تقديمها والتقييد بغير الصوم فباعدا الحنث من زيادتي (كندور مالي) فإنه يجوز تقديمه على وقته للترحم لما مر سواء أقدمه على التعليق عليه كإشفاء أم لا كقوله إن شفى الله مريضى فله على أن أعنت عبدا أو إن شفى الله مريضى فله على أن أعنت عبدا يوم الجمعة الذي عقب الشفاء فانه يجوز إعتاقه قبل الشفاء وقبل يوم الجمعة الذي عقب الشفاء.

(فصل) في صفة كفارة اليمين . وهي بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء كما يعلم مما يأتي (خير) الكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة عيني بين إعتاق كظهار) أي كإعتاق عن كفارته وهو إعتاق رقبة مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل والكسب كما مر في محله (وتعليك عشرة مساكين كل) منهم إما (مدا) من جنس فطرة) كما مر في كتاب الكفارة وإن عبر الأصل هنا بعد حب من غالب قوت بلده (أو مسجى كسوة) مما يتأدلبه كعرقية ومنديل (ولو ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للمدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير) وحرير لرجل (لا نحو خف) بما لا يسمى كسوة كدروع من حديد أو نحوه وقفازين وما يعملان للدين وعشيان بقطن كما مر في الحج ومنطقة وهي ما تشد في الوسط فلا تجزى وقولي نحو خف أعم مما ذكره (فإن) لم يكن للكفر رشدا أو (عجز عن كل) من الثلاثة هو أولى من قوله عن الثلاثة (بغير غيبة ماله) ربق أو غيره (لزمه صوم ثلاثة) من الأيام (ولو مفرقة) الآية: لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم . والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزى بصدومه بالإطعام والكسوة لأنه لا ربق بعد اللوث وله في الكاتب أن يكفر عنه بهما بإذنه وللنكاتب أن يكفر بهما بإذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكفر العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فأقد للماء مع غيبة ماله فانه يتيم لضيق وقت الصلاة وبخلاف التمتع العسر بمكة للموسر يلبه فانه يصوم لأن مكان السم بمكة فاعتبر يساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبرا مطلقا فإن كان هنا رقيق غائب تعلم حياته فله إعتاقه في الحال (فإن كان) العاجز (أمة تحل) لسيدها (لم تصم إلا بإذن) منه وإن لم يضرها الصوم في خدمة السيد لحق التمتع (كغيرها) من أمة لا تحل له وعبد

ودعوى وساجدة فإن حلف على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح من ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه من حنثه وعليه كفارة أو عكسهما كرهه تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كندور مالي .

(فصل) خير في كفارة عيني بين إعتاق كظهار وتعليك عشرة مساكين كل مدا من جنس فطرة أو مسجى كسوة ولو ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للمدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير لا نحو خف فإن عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفرقة فإن كان أمة تحل لم تصم إلا بإذن كغيرها

(والصوم يضره) أى غيرها فى الخدمة (وقد حثت بلا إذن) من السيد فانه لا يصوم إلا بإذن وان أذن له فى الحلف لحق الخدمة فان أذن له فى الحث صام بلا إذن وان لم يأذن له فى الحلف فالعبرة فى الصوم بلا إذن فيما إذا أذن فى أحدهما بالحث ووقع فى الأصل ترجيح اعتبار الحلف لان الإذن فيه إذن فيما يترتب عليه من التزام الكفارة والاول هو الأصح فى الروضة كالشرحين لان الحلف مانع من الحث فلا يكون الاذن فيه إذنا فى التزام الكفارة فان لم يضره الصوم فى الخدمة لم يحتج الى إذن فيه والتصریح بحكم الأمة من زيادى (ومبعض كحر فى غير إعتاق) فان كان له مال كفر بتعليك ما مر باعتاق لعدم أهليته للولاء والا فيصوم وهذا أولى مما عر به الأصل .

(فصل) فى الحلف على السكنى والسكنى وغيرهما بما أتى . لو (حلف لا يسكن) بهذه الدار (أولا قيم بها) وهو فيها (فكث) فيها (بلا عذر حث وان بعث متاعه) وأهله كالولم ينعهما لانه حلف على سكنى نفسه فلا يحث إن خرج حالا بنية التحول وان تركهما ولا إن مكث بعذر كجمع متاع وإخراج أهل ولبس ثوب وإغلاق باب ومنع من خروج وخوف على نفسه أو ماله (كالو حلف لا يسكنه) وهما فيها فكثا لبناء حائل بينهما فيحث لوجود المساكنة الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا ما نقله فى الروضة كأصلها عن الجمهور وصححه فى الشرح الصغير وصحح الأصل تبعاً للبعوى أنه لا يحث لاشتغاله برفع المساكنة (لا إن خرج أحدهما حالا) بنية التحول (أو حلف لا يدخلها) وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك (بما لا يتقدر بمدة كصلاة وصوم وتطهر وتطيب وتزوج ووطء وغصب اذا حلف لا يفعلها (فاستدام) بها فلا يحث لعدم وجود المحلوف عليه وهو فى الأولى ظاهر إذ لا مساكنة وأما فيما عداها فلا ن استدامة الأحوال المذكورة ليست كانشائها إذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا وكذا البقية وصورة حلف الصلى أن يحلف ناسيا أو جاهلا أو يكون آخرس ويحلف بالإشارة (ويحث باستدامة نحو لبس) مما يتقدر بمدة كركوب وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشاركة فلان اذا حلف لا يفعلها فيحث باستدامتها لصدق اسمها بذلك إذ يصح أن يقال لبست شهرا وركبت ليلة وكذا البقية وإذا حث باستدامة شئ ثم حلف أن لا يفعله فاستدامه لزمه كفارة أخرى لان الحلال اليمين الأولى باستدامة الأولى وتعتبر فى هذه والتي قبلها بما ذكر أعلاه كره (ومن حلف لا يدخل) هذه (الدار حث بدخوله داخل بابها) حتى دهلجها (ولو برجله معتمدا عليها فقط) لانه بعد دخلا بخلاف ما لو مدها وقعد خارجها أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وإن أطلق الأصل أنه لا يحث بدخوله بها وبخلاف ما لو أدخل رأسه أو يده أو دخل طاقا معقودا قدام الباب (لا بصعود سطح) من خارج الدار (ولو عوطا لم يسقف) لانه لا يجد دخلا بخلاف ما إذا سقف كله أو بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب لانه حينئذ كطبيعة منها وقولى لم يسقف من زيادى (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجدا (فدخل لم يحث) لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو بقى اسمها كأن بقى رسوم جدرانها أو أعيدت بآلتها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حث بدخول (ما) أى دار (يملكها أو) دار (تعرف به) كدار العدل وإن لم يسكنها دون دار يسكنها بإجارة أو إجارة أو غصب أو نحوها لان الاضافة الى من علك تقضى ثبوت الملك حقيقة أوما الحق به (فان أراد) بها (مسكنه ذ) يحث (به) أى بمسكنه وإن لم يملكه ولم يعرف به ولا يحث بغير مسكنه وإن كان ملكه أو عرف به وقولى أو تعرف به من زيادى (أو) حلف (لا يدخل داره) أى زيد (أو لا يملك عبده أو زوجته فزال ملكه) عن الثلاث أو بعض الأولين (فدخل) الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لم يحث) لزوال الملك (إلا أن يشير) اليهم بأن يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد مادام ملكه) بالرفع والنصب فيحث تقليا للإشارة فان أراد مادام ملكه لم يحث ولو مع الإشارة كما دخل فى الستى

والصوم يضره وقد حث بلا إذن ومبعض كحر فى غير إعتاق .

(فصل) حلف لا يسكن أو لا قيم بها فكث بلا عذر حث وإن بعث متاعه كالو حلف لا يسكنه وهما فيها فكثا لبناء حائل لا إن خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام ويحث باستدامة نحو لبس ومن حلف لا يدخل الدار حث بدخوله داخل بابها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا يصعد سطح ولو عوطا لم يسقف ولو صارت غير دار فدخل لم يحث أو لا يدخل دار زيد حث بما يملكها أو تعرف به فان أراد مسكنه فيه أو لا يدخل داره أو لا يملك عبده أو زوجته فزال ملكه فدخل وكلم لم يحث إلا أن يشير ولم يرد مادام ملكه

منه عملاً بإرادته وزوال ملكه في غير الروضة بل زوم العقد من قبله وفيها لا يات عليها لا بطلاقة الرجعي فتعبرى  
بما ذكر أولي من قوله فباعهما أو طلقها وظاهر أنه لا حث ولو مع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد  
بثقه واسم الدار بجعلها مسجداً فقولهم تغليبا للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل  
الآتي (أو) حلف (لا يدخل داراً من ذا الباب حث بالنفذ) للشار إليه لا غيره وإن قل إليه خشب الأول لأن  
الباب حقيقة في النفذ مجاز في الحش ب فان أراد الثاني حمل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتاً) يحث (عشاء) أي  
بما يسمى يتناول خشباً أو خيمة أو شعر الوقوع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتاً كمسجد وحمام وغار  
جبل وكنيسة ويمة لأنه لا يقع عليها اسم البيت إلا بتقييد أو تجوز فان أراد شيئاً حمل عليه (أو) حلف  
(لا يدخل على زيد فدخل على قوم هو قيمهم) علماً بذلك (حث وإن استثناء) بلفظه أو نيته لوجود الدخول  
عليه (وفي نظيره من السلام) ولو في الصلاة (حث إن لم يستثنه) لظهور اللفظ في الجميع فان استثناء باللفظ  
أو بالنية لم يحث وفارق ما قبله بأن الدخول لا يتبعض بخلاف السلام.

(فصل) في الحلف على كل أو شرب مع يان ما يتناول به بعض الأكلات . لو (حلف لا يأكل رؤوساً)  
وأطلق (حث رؤوساً) لأنهم المتعارفة لا اعتياداً بينهما مفردة (لا رؤوس طير وصيد) يرى أو بحري (إلا إن  
كان) الحالف (من بلد تابع فيه مفردة) وإن حلف خارجه فيحسب ككفايه قطعاً وفي غيره على الأقوى  
في الروضة وأصلها قالا وهو الأقرب إلى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله قال في الروضة  
كأصلها وهو ما رجحه الشيخ أبو حامد والرويان ومالك إليه البلقيني بل صححه في تصحيحه وكلام  
الأصل يجهله (أو) لا يأكل (بيضاة) يحث (بغارق بائضه) أي ما من شأنه أن يفارقه (حياً) ويؤكل  
بيضاة مفرداً (كديج ونعام) وإن فارقته بعد موته بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارخه لأنه  
إنما يفارقه ميتاً بشق بطنه وكبيض جراد لأنه لا يؤكل مفرداً (أو) حلف لا يأكل (لحماً) يحث  
(يلحم ما كول) كنهم وخيل وطير ووحش ما كولين فيحسب بالأكل من مذكاة (ولو لحم رأس  
ولسان لا) لحم (سمك وجراد) لأنه لا يفهم من إطلاق اللحم غير فاعلم أنه لا يتناول غير اللحم ككشر وكبد  
وطحال وقلب وورقة (ويتناول) أي اللحم (شحم ظهر وجنب) لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند  
الحرارة (لا) شحم (بطن وعين) لأنه مخالف اللحم في الاسم والصفة (والشحم عكسه) فلا يتناول شحم ظهر  
وجنب ويتناول شحم بطن وعين وذكر الجراد مع عدم تناول اللحم شحم العين والشحم شحم الجنب ويع  
تناول الشحم شحم البطن والعين من زيادتي (والآلية والسنام) جنت أولهما (لبسا) أي كل منهما  
(شحم ولا لحماً) لخالفته لكل منهما في الاسم والصفة (ولا يتناول أحدهما الآخر) لذلك فلا يحث  
من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والدسم) وهو الودك (يتناولهما) أي الآلية والسنام (و) يتناول  
(شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودهن) ما كولا فيحسب بأكل أحدهما من حلف لا يأكل كل دهما  
وقولي نحو ظهر أعم من قوله ظهر وبطن (ويتناول لحم البقر جاموساً وبقر وحش) فيحسب بأكل  
أحدهما من حلف لا يأكل كل لحم بقروذ كبقرة الوحش من زيادتي (و) يتناول (الحبز كل خبز ولو من أرز)  
يفتح المعجزة وضم الراء وتشديد الزاي على الأشهر (وباقلا) بتشديد اللام مع القصر على الأشهر (وذرة)  
يدال معجزة والماء عوض عن أو أوياه (وحمص) بكسر الحاء وفتح الليم وكسرها فيحسب بأكل أحدهما  
من حلف لا يأكل خبزاً (وإن نرده) بمنثلة أولم يكن معهود ببلده لظهور اللغة فيه وهذا فارق ما مر من اعتبار  
العرف سواء ابتلعه بدمشق أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتا وفاكهة) لوقوع اسمه عليهما والفاكهة  
تشمل الأدم والحلوى كالحلوى في الرنا وتقدم ثم إن الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين  
(و) يتناول (الفاكهة رطباً وعنباً ورماتاً وأترجا) بضم المعجزة والراء وتشديد الجيم ويقال فيه

أولا يدخل داراً من ذا  
الباب حث بالنفذ أو  
يتناقصه أو لا يدخل  
على زيد فدخل على  
قوم هو قيمهم حث وإن  
استثناء وفي نظيره من  
السلام يحث إن لم  
يستثنه .

### (فصل) حلف

لا يأكل رؤوساً حث  
رؤوساً نعم لا رؤوس  
طير وصيد إلا إن كان  
من بلد تابع فيه مفردة  
أو يضاهي مفارقاً بائضه  
حياً كديج ونعام أو  
لحماً فيلحم ما كول  
ولو لحم رأس ولسان  
لا يحسب وجراد ويتناول  
شحم ظهر وجنب  
لا بطن وعين والشحم  
عكسه والآلية والسنام  
لبسا شحم ولا لحماً  
ولا يتناول أحدهما  
الآخر والدسم يتناولهما  
وشحم نحو ظهر ودهن  
ويتناول لحم البقر  
جاموساً وبقر وحش  
والحبز كل خبز ولو من  
أرز وباقلا وذرة وحمص  
وإن نرده والطعام قوتا  
وفاكهة رطباً وعنباً  
ورماتاً وأترجا

٢٦٧- (فتح الوهاب) - (٢٨١) فليقص عند غروب آخر الشهر فإن خالف مع تمكنه حث لا إن شروع في معذمة العشاء حينئذ فتأخر أو لا يتكلم لم يثبت بما لا يطل الصلاة أو لا يكلمه



قل حتى يحدبه ودينه  
ولو مؤجلا لا يكتب أو  
ليضربه بر بما يسمى  
ضربا ولو لظا ووكرا  
ولا يشترط إيلا م إلا أن  
يصفه بنحو شديد أو  
ليضربه مائة سوط أو  
خشبته فضربه ضربة  
بعائلة مشدودة أو في  
الثانية بشكال عليه  
مائة غصن بر وإن شك  
في إصابة الكل أو مائة  
مرة لم ير بهذا أو  
لا يفارقه حتى يستوفى  
حقه فقارقه ولو  
بوقوف أو بفلس أو  
أبره أو أحوال أو احتال  
حنث لا إن فارقه غريمه  
وإن استوفى وفارقه  
ووجده غير جنس  
حقه وجهله أو رديثا  
لم يحنث أو لا أرى  
منكرا إلا رفته إلى  
القاضي فراه بر بالرفع  
إلى قاضي البلد فان مات  
وتمكن فلم يرفعه حنث  
أو إلى قاض بر بكل قاض  
أو إلى القاضي فلان بر  
بالرفع إليه ولو معزولا  
فان نوى ما دام قاضيا  
وتمكن فلم يرفعه حتى  
عزل حنث .

فصل في حلف لا يفعل  
كذا وأطلق حنث  
بفعله لا بفعل وكيله له

فسلم عليه) ولو من صلاة (حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (لا إن كاتبه أو راسله أو أشار إليه) يد  
أو غيرها (أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحنث به اقتصارا بالكلام على حقيقته وقال تعالى: فلن  
أكلم اليوم إنسيا فأشارت إليه. فان لم ينو في الأخيرة قراءة حنث لأنه كالمودخل في الإشارة بإشارة الأخرس  
فلا يحنث بها وإنما زلت إشارته منزلة النطق في العقود والفسوخ للضرورة (أو) حلف (لامال له حنث بكل  
مال وإن قل حتى يحدبه) ومستولده (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه على ذلك (لا يكتب) لأنه كالخارج  
عن ملكه ولا بالدين الذي عليه للسيد لتعليمهم بأن الدين يجب فيه الزكاة ولازكاة في هذا الدين لسقوطه  
بالتعجيل ولا بعكس منفعة لأن القهوم من إطلاق المال الأعيان (أو ليضربه بر بما يسمى ضربا ولو لظا) أي  
ضربا بالوجه بإطمن الراحة (ووكرا) أي دفعا ويقال ضربا باليد مطبقها لأن كلاهما ضرب بخلاف ما لا يسمى  
ضربا كضرب حتى يكسر النون وقرص ووضع سوط عليه ونسف شعر (ولا يشترط) فيه (إيلا م) لأنه يقال  
ضرب فلم يؤله وبخالف الحد والتعزير لأن القصود منها الزجر (إلا أن يصفه) أي الضرب (بنحو شديد)  
كبير فيشترط فيه الإيلا م ونحو من زيادتي (أو ليضربه مائة سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة) من  
السياط في الأولى ومن الخشب في الثانية (أو) ضربه ضربة (في الثانية بشكال عليه مائة غصن بر وإن شك  
في إصابة الكل) عملا بالظاهر وهو إصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لأن العبرة فيه بالإيلا م بالكل ولم  
يتحقق وهنا الاسم وقد وجد وفيما لو حلف ليفعلن كذا اليوم إلا أن يشاء زيد فلم يفعله ومات زيد ولم تعلم  
مشيئته حيث حنث لأن الضرب بسبب ظاهر في الانكسار وللشيئة لأماراة عليها والأصل عدمها والشك هنا  
مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلو ترجح عدم إصابة الكل فمقتضى كلام الأصحاب كافي للمهمات  
عدم البر وتضيدي المشكال بالثانية من زيادتي يخرج الأولى فلا يبر به فيها كما صححه في الروضة كالنهر حين  
لأنه ليس بمياط ولا من جنسها وما اقتضاء كلام الأصل من أنه يبر به فيها ضعيف وإن زعم الأسوي أنه  
الصواب (أو) ليضربه (مائة مرة لم يبر بهذا) الذي كور من المائة المشدودة ومن المشكال لأنه لم يضر به  
الإمرة (أو لا يفارقه حتى يستوفى) حقه منه (فقارقه) عتارا ذا كرا لليسين (ولو بوقوف) بأن كانا مشيين  
ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفلس) بأن فارقه بسبب ظهور فلسه إلى أن يوسر (أو أبراه) من  
الحق (أو أحوال) بمطى غريمه وهذا من زيادتي (أو احتال) بمطى غريم غريمه (حنث) في السائل الأربع  
لوجود الفارقة في الأولى بأنواعها ولنفوته البر باختياره في الثانية وعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرتين  
ثم إن فارقته في مسألة الفلس بأمر الحاكم لم يحنث كالمكره (لا إن فارقته غريمه) وإن أذن له أو تمكن من  
اتباعه لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعله غيره (وإن استوفى) حقه (وفارقته ووجده غير جنس حقه)  
كفحش أو نحاس (وجهله أو) وجده (رديثا لم يحنث) لعنذره في الأولى ولأن الرذالة لا تمنع الاستيفاء  
في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنس حقه وعلم به (أو) حلف (لا أرى منكرا إلا رفته إلى القاضي فراه بر  
بالرفع إلى قاضي البلد) في محل ولايته لا إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بالحق لو انزل وتولى غيره بر  
بالرفع إلى الثاني (فان مات وتمكن) من رفعه إليه (فلم يرفعه حنث) لنفوته البر باختياره (أو) لا أرى  
منكرا إلا رفته (إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا)  
لتعلق اليمين بيمينه (فان نوى ما دام قاضيا وتمكن) من رفعه (فلم يرفعه حتى عزل حنث) لما سر فان لم يتمكن  
فلا يحنث لعنذره وإن نوى وهو قاض والحالة ما ذكر لم يبر برفعها إليه بعد عزله ولا يحنث لأنه رجعا إلى ثانيا  
والرفع على التراخي ويحصل الرفع إلى القاضي بأن يخبره به أو يكتب إليه أو يرسل رسولا يخبره به .

فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا. لو (حلف لا يفعل كذا) كبيع وشراء وعق (وأطلق حنث بفعله لا  
بفعل وكيله له) لأنه إنما حلف على فعله (إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله لا بقبوله هو الغيره) لأن

ولا يَحْتَبِئُ بِفاسدِ الْإِبْنِ سَكَتِ أَوْ لَا يَهْبِئُ حَتَّى يَمْلِكَ تَطَوُّعٌ فِي حَيَاةٍ أَوْ لَا يَتَصَدَّقُ لِمَحْنَتِ هَبْهَ أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا أَوْ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ حَتَّى يَمَّا اشْتَرَاهُ وَحْدَهُ وَلَوْ سَلَا إِنْ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ وَلَمْ يَظُنْ أَمْ كَلِمَتُهُ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لِمَحْنَتِ بَدَارٍ أَحْذَاهَا بِإِلَّا شَرَاءَ كَشْفَعَةٍ .  
 ﴿ كِتَابُ النَّذْرِ ﴾ أَرْكَانُهُ صِيغَةُ وَمَنْذُورٌ وَنَاذِرٌ وَشَرْطُ فِيهِ إِسْلَامٌ وَاخْتِيَارٌ وَتَقْوُودٌ تَصَرُّفٌ فَيَا يَنْذِرُهُ وَفِي الصِّيغَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِالْتَرَامِ كَلَهُ عَلَى أَوْ عَلَى كَذَا وَفِي الْمَنْذُورِ كَوْنُهُ قَرِيبَةً لَمْ تَتَّعِنْ كَتَمْتُ وَعِيَادَةً وَقِرَاءَةَ سُورَةٍ مَعِينَةٍ (٢٠٣) وَطَوَّلَ قِرَاءَةَ صَلَاةٍ وَضَلَاةٍ جَمَاعَةً فَلَوْ نَذَرَ غَيْرَهَا .

[مسئلة] إذا التزم في نذر اللجاج وهو ما تعلق بمحسب أو منع أو تحقيق خبر قرينة لزمته هي أو كفارة يمين أو مباحا لزمته كفارة يمين أو معصية لم يلزمه شيء إلا إن نوى اليمين فيلزمه بالحث كفارته سواء في الأقسام الثلاثة علق على مباح أو على معصية لا على وجه الرغبة فيها وإلا لم يلزمه شيء ما لم ينو اليمين كما مروى نذر اللجاج مكروه وعليه حمل الأكثرين انتهى عن النذر أما نذر التبرر ونذر المجازاة فمكروه يلزمه فيها ما التزم والأول بالتزام قرينة تنجزا كلفه على كذا أو على كذا بدون لله أو نذرت كذا وإن لم يقل لله على العتد ، والثاني التزم قرينة تعليقا على مرغوب فيه من حصول نعمة أو اندفاع نعمة شكرا لله تعالى كإن شفى الله

الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يفعله هو ولا غيره وفي الثانية أن لا ينكح لنفسه ولا لغيره فيحث عملا بنيت وقولي وأطلق من زيادتي فيها (ولا يَحْتَبِئُ بِفاسدِ) من يبيع أو غيره لأن ذلك غالب في الحلف منزل على الصحيح (إلا ينسك) فيحث به وإن كان فاسدا لأنه منع قد يحجب الضي فيه وهذا من زيادتي وتعييري في الستة من مباح ذكر أعظم من تعبيره عما قاله (أولا يَهْبِئُ حَتَّى يَمْلِكَ) منه (تطوع في حياة) كهدية وعمرى ورقبي وصدقة غير واجبة لأن كلا منها هبة فلا يَحْتَبِئُ بإعارة وضيافة ووقف وهبة بالقبض وزكاة ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب ووصية إذ لا تملك في الثلاثة الأولى ولا تملك تام في الرابعة ولا تطوع في الأربعة بعدها ولا تملك في الحياة في الأخيرة وتعييري بما ذكر أولى مما عبر به (أولا يتصدق لم يحسب هبة) ولا هدية لأنها مالبسا صدقة كما مروى لهذا قلتنا للنبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحث بالصدقة الواجبة والندوبة وما تقرر علم أن مرادهم بالهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهدية وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أولا يأكل كل طعاما أو من طعام اشتراه زيدا حَتَّى يَمَّا اشْتَرَاهُ) (وحده ولو سَلَا) أو تولية أو مراجعة لأنها أنواع من الشراء (لا إن اختلط) ما اشتراه وحده (بغيره ولم يظن أَمْ كَلِمَتُهُ) بأن يأكل قليلا كعشر جبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيرا ككف وخرج بما اشتراه وحده ما اشتراه وكيله أو شركة أو ملكه بقسمة فلا يَحْتَبِئُ ووجهه فيما إذا اشترى شركة أن كل جزء منه مشترك وتعييري بالظن أولى من تعبيره باليقين (أولا يدخل دارا اشترها زيدا لم يحسب بدار أخذها بالشراء كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجوار بعد حكم الحنفى لها بها أو أخذ بعضها بشفعة وبأقربا بشراء لأن ذلك لا يسمى شراء عرفا وقولي بل إلى آخره أعظم من قوله بشفعة .

### ﴿ كِتَابُ النَّذْرِ ﴾

بمعجمة ولنة الوعد بشر أو التزام مالي لا يلزم أو الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة لم تتعين كما يعلم مما يأتي والأصل فيه آيات كقوله تعالى : ولْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ . وأخبار نذر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أركانه) ثلاثة (صيغة ومندور وناذر وشروط فيه) أي في الناذر (إسلام واختيار) وتقوود تصرف فيما ينذره بكسر الدال وضحا فيصح النذر من السكران ولا يصح من كافر لعنم أهليته للقربة ولأن من مكره لغير رفع عن أمي الخطأ ولا يمكن لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كحجور سفه أو فليس في القرب المالية العينية وصبي ومجنون (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالتزام) وفي معناه مامر في الضمان وهذا وما قبله من زيادتي (كلفه على) كذا (أو على كذا) كعتق وصوم وصالاة فلا يصح بالنية كسائر العقود (و) شرط (في للمندور كونه قرينة لم تتعين) نقلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين ، والثاني من زيادتي (كعتق وعيادة) وسلام وتشيع جنازة (وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة وكخصة معينة من خصال الواجب الخير فيما يظهر ولا فرق في حجة نذر الثلاثة الأخيرة في اللتين بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن محضها مقيدة بكونها في الفرض أخذنا من تقيد الروضة وأصلها بذلك وهم لأهماء بما قيدوا بذلك للتحالف فيه (فلو نذر غيرها) أي غير القربة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كأحد خصال

مريض قلله على أو فعلى أو فقد نذرت كذا كما مر واختلف هل يسلك بهذا النذر مسلك واجب الشرع أو جائزه قولان فإذا نذر صوما أو صلاة وجب تبييت النية في الصوم والقيام في الصلاة على القول الأول دون الثاني والراجح الأول إلا في مسائل قوى فيها مدرك الثاني كما إذا نذر الصلاة فإنه لا يؤذن لها لا لتفاء التصود من الأذان وهو الإعلام بالوقت ولا يقتل بتركها حقن الدماء وكما إذا نذر العتق فإنه لا يتقيد برقبة مؤمنة سليمة كافي الكفارات بل يكفي مطلق رقبة لتشوف الشارع للعتق وهكذا بقية ما نصوا على استثناءه قالوا إذا عين للصدقة وقتا معين

لم يصح ولم يلزمه كفارة والنذر ضربان نذر لباح بأن يمنع أو يحث أو يحث خيرا غنيا بالتزام قرابة كان كفته فعل كذا أو فيه ما التزمه أو كفارة  
عين ولو قال فعل كفاية عين أو نذر لزمته . ونذر تبرر بأن يلتزم قرابة بلا تعليق كمل كذا أو بتعليق يحدث نعمة أو ذهاب نعمة كيان  
شيئ الله مريض فعل كذا فيلزمه ذلك حالا أو عند وجود الصفة ولو نذر صوم أيام سن تمجيلا فان قيد بتفريق أو موالة وجب أو سنة  
معينة يدخل عيد وتفريق وحض وقاس ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة إلا إن شرط متابعتها .  
فلا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر أما عديمها (٢٠٤) فجاز كتعجيل الزكاة وكذا إذا عين للصدقة مكانا فإنه يتعين تصرف

لأهله ولو أغنياء ولو  
كفار ابل إذا نذر التصديق  
على كافر صح وكذا إبداله  
بمسلم كما صرح به الفقهاء  
وغيره وليس هذا من  
العمل بالقول المرجوح  
بل من العمل بمقتضى  
التعيين ولا ينافسه  
قولهم لا يجوز إعطاء  
الكافر من النذور ولا  
الرفيق ولا مستولدة  
ولا الغنى ولا من تلزمه  
نقته لأن هذا فيما إذا  
أطلق النذر ولم يبين  
له مصرفا فيزل على  
واجب الشرع وذلك  
فيما إذا عين للصرف  
فيعمل به كما مر ومن  
صرح بذلك ع ش  
حيث قال يصح النذر  
للكافر وموسر وبنته  
التي يلزمها فقهما ومع  
ذلك قال فيما إذا نذر  
للمقرض شيئا للمقرض  
مادام دينه عليه أنه  
يصح على الراجح ما لم  
يخطر ذلك في العقد

كفارة العين منها أو معصية كشراب خمر وصلاة بحدث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت  
حق أو مباح كقيام وقعود سواء أنذر فعله أم تركه (لم يصح) نذر ما لا واجب الذكور فلا يلزم عينا بالتزام  
الشرع قبل النذر فلامعنى لالتزامه وأما المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم  
وأما المكروه وهو من زيادى والباح فلا ينهما لا يتقرب بهما وتجربى داود لا نذر إلا فيما لا ينفى به وجه الله  
(ولم يلزمه) بمخالفته (كفارة) حتى في الباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية وكفارته كفارة  
بين فضيف بالحق الحديث وعدم لزومها في الباح هو ما رجحه في الروضة كالشر حين وصوله في المجموع  
وخالف الأصل فرجح لزومها نظر إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الروضة كأصلها يقتضيه في موضع (والنذر  
ضربان) أحدهما (نذر لباح) ينتج اللام وهو التماهى في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب وبين  
اللجاج والغضب ونذر التلق ويمن التلق بفتح العين المجبة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيره ما من شيء  
(أو بحث) عليه (أو يحث) خيرا غنيا بالتزام قرابة وهذا الضابط من زيادى (كان كفته) أو إن لم يملك  
أو إن لم يكن الأمر كما قلته (فعل كذا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) عملا  
بالتزامه (أو كفارة عين) لخبر مسلم «كفارة النذر كفارة عين» وهي لا تكون في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حملها  
على نذر اللجاج (ولو قال) إن كفته (فعل كفارة عين أو) كفارة (نذر لزمته) أى الكفارة بتعدد وجود  
الصفة تنظييا لحكم العين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعل عين فلفوا أو فعل نذر صح ويتخير  
فيه بين قرابة وكفارة عين ونس البويطى يقتضى أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فلو كان ذلك في نذر التبرر كان  
قال إن شئ الله مريض فعل نذر أو قال ابتداء لله على نذر لزمه قرابة من القرب والتعين إليه ذكره البلقنى  
وبعضهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قررته فأحذره (و) ثانيا (نذر تبرر بأن يلتزم قرابة بلا تعليق  
كمل كذا) وكقول من شئ من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفى من مرضى (أو بتعليق يحدث  
نعمة أو ذهاب نعمة كيان شئ الله مريض فعل كذا فيلزمه ذلك) أى ما التزمه (حالا) إن لم يطقه (أو عند  
وجود الصفة) إن علمه للأيات المذكور بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام سن تمجيلا) حيث  
لا عذر مسارعة لبراءة ذمته (فان قيد بتفريق أو موالة وجب) ذلك عملا بالتزامه وإلا فلا حصول الوفاء  
بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فسامها متوالية أجزائها خمسة (أو) نذر صوم (سنة معينة لم  
يدخل) في نذرها (عيد وتفريق وحض وقاس ورمضان) أى أيامها لأن رمضان لا يقبل صوم غيره  
وما عداه لا يقبل صوما أصلا فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لها عن نذره لما ذكر خلافا للرافى  
فما وقع في الحيض والنفس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة) بل له أن يقتصر على قضاءه  
لأن التابع إنما كان للوقت كفى رمضان لأنه مقصود (إلا إن شرط متابعتها) فيجب استئنافها عملا

أو مجلسه وإلا كان ربا وما لم يكن النذور له هاشميا أو مطلبيا لحزمة الصدقة الواجبة عليهم فلا يصح  
بالشرط  
النذر لهم فانظر كيف ناقض تصحها متى قيل بصحة النذر لنحو الكافر لم بالقياس المساوى إن لم يكن أولويا أن يقال بصحة الشرع  
إذ لا فرق فعمل الشيخ سبق نظره من النذر العين إلى النذر المطلق . فان قلب يمكن الفرق بأن المانع في الشرع أقوى لسكونه ذاتيا  
لا يضاف بخلافه في نحو الكافر فإنه يمكن انعكاسه . قلنا بل المانع في نحو الكافر للاجماع على عدم أخذ من الزكاة بخلاف الشرع  
فان الإسطخري وكثيرين قالوا يجوز أخذه من الزكاة إذا منع حقه من بيت المال فالحق صحة النذر للشرع أخذنا بإطلاق قولهم بعمل  
يعتقى تعيينه وما صوروا به من قبيل التال وهو لا يخصص ومن قال بصحة النذر للشرع السيد السهمودى في الشرع وعلاء

أو مطلقا وجب متابعتها  
 إن شرطه ولا يقطعه  
 ما لا يدخل في معينة  
 ويقضيه غير زمن  
 حيض ونفاس متصلا  
 بآخر السنة أو الاثنين  
 لم يقضها إن وقعت فيها  
 من أو في شهرين لزمه  
 صومها متابعا وسبقا أو  
 يوم بعينه من جملة معين  
 فإن نسيه صام يومها  
 ومن نذر إتمام نفل لزمه  
 أو صوم بعض يوم لم  
 يعتد أو يوم قدوم زيد  
 اعتد فإن صامه عنه وإلا  
 فإن قدم ليلا أو يوما مما صام  
 سقط وإلا لزمه القضاء  
 أو الثاني له أو أول خميس  
 بعد قدوم عمره وقدم في  
 الأربعاء صام الخميس  
 عن أولها وقضى الآخر .  
**(فصل في نذر إتيان**  
**الحرم أو شيء منه لزمه**  
**نسك أو الشيء اليه لزمه**  
**مع نسك مشى من**  
**مسكنه أو أن يحج أو**  
**يتمر ماشيا لزمه مشى**  
**من حيث أحرم فإن**  
**ركب أجزاءه لزمه دم**  
**حضر موت في مؤلفات**  
**لهم وردوا قول ع ش**  
**للذكور وكذا السيد**  
**الجوهري في رسالة**  
**ألفها في شأن هذا الحكم**  
**ومنها ألحقت تلك الكلمات**  
**مع بعض زيادة .**

بالشرط لأن التتابع صار به مقصودا (أو) نذر صوم سنة (مطلقا وجب متابعتها إن شرطه) في نذره وإلا فلا (ولا يقطعه ما لا يدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس لاستثناؤه شرعا وإن لم يذكر الأصل النفاس (ويقضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بآخر السنة) ليقى نذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه والأشبه عند ابن الرفعة لزمه كافي رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشي ومثله النفاس (أو) نذر صوم أيام (الأثنين) لم يقضها إن وقعت فيها من (ما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة) ووقع في الأصل ترجيح قضاها إن وقعت في حيض أو نفاس ولعل النووي لم يتعقب في الأجل الرافعي في ذلك كما تعقبه فيه في السنة المعينة قبل العلم به من ذلك (أو) وقعت (في شهرين) لزمه صومهما متابعا (للكفارة مثلا) (وسبقا) أي موجهما نذر الاثنين فلا يلزمه قضاؤها لتقديم وجوبهما على النذر بخلاف ما إذا لم يسبقا وتعبى بذلك أعم من تقييده الشهرين بالكفارة (أو) نذر صوم (يوم بعينه من جملة معين) فلا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو تعين بالشرع ابتداء (فإن نسيه صام يومها) أي يوم الجمعة كان هو وقع أداء وإلا قضاء وهذا بناء على أن أول الأسبوع السبت أما على القول بأن أوله الأحد وعزى للأكثرين وجرى عليه النووي في تحريره وغيره فيصوم يوم السبت والمعتد الأول (ومن نذر إتمام نفل) من صوم أو غيره فهذا أعم من قوله ومن شرع في صوم نفل فنذر إتمامه (لزمه) لأنه عبادة فصحت التزامه بالنذر (أو) نذر (صوم بعض يوم لم يعتد) نذره لأنه غير معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركعة أو بعض ركعة كما علم مما مر (أو) صوم (يوم قدوم زيد) اعتد (لا يمكن الوفاء به بأن يعلم قدومه غدا فيبيت الليلة (فإن صامه عنه) فذلك (وإلا فإن قدم ليلا أو يوما مما صام) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك الصوم أو لصوم غيره (وإلا) بأن قدم نهارا وهو صائم فلا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر غير ما مر (لزمه القضاء) وإتمام يكف تميم صوم النفل بعد قدومه فيه لأن لزمه صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي يوم قدوم زيد (و) صوم (أول خميس بعد قدوم عمرو) كان قاله إن قدم زيد قبل يوم صوم اليوم التالي ليوم قدومه وإن قدم عمرو قبل صوم أول خميس بعد قدومه (قدوم في الأربعاء صام الخميس عن أولها) أي النذر (وقضى الآخر) لتعذر الإتيان به في وقته وصحح عكسه وإن أتم به قال في المجموع ولو قاله إن قدم زيد فله على أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره على الذهب لما قل عنه من أنه قال صح نذره على الذهب سهو .

**(فصل في نذر الإتيان إلى الحرم بنسك أو غيره مما يأتي . لو) نذر إتيان الحرم أو شيء منه) كالبيت الحرام**  
 أو بيت الله الحرام أو بيت الله بنية ذلك والصفة ومسجد الحيف ودار أبي جهل (لزمه نسك) من حج أو عمرة لأن القرية إتمام باتيانته بنسك والنذر محمول على واجب الشرع وذكر حكم إتيان الحرم من زيادتي وقولي أو شيء منه أعم من تغييره باتيان بيت الله مع أنه غير كاف لصدقه بمسجد غير الحرم بل لا بد من وصفه بالحرام أو بنية كما علم (أو) نذر (الشيء اليه لزمه مع نسك مشى من مسكنه) لأن ذلك مدلول لفظه وهذا فيما عدا بيت الله من زيادتي (أو) نذر (أن يحج أو يتمر ماشيا) أو عكسه (لزمه) مع ذلك (مشى) لأنه مقصود (من حيث أحرم) من اللقيات أو قبله أو بعده لأنه ألزم الشيء في النسك وابتدأه من الأحرام لأن صريحه من مسكنه وجب منه وقولي من حيث أحرم من زيادتي بالنظر للعمرة (فإن ركب) ولو بلا عذر (أجزاءه) لأنه أفضل عند النووي ولا يهتدى بأصل النسك ولم يترك إلا هيئة فكان كترك الأحرام من اللقيات والبيت عني (ولزمه دم) أي شاة وإن ركب بعذر تركه الواجب وترفعه تركه ويمتنع وجوب الشيء حتى يفرغ

من نسكاً أو يفسد و فراغه من حجه فراغه من التحليلين قال الشيخان والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة أو غيرها فله الركوب ولم يذكروه ومن نذر الحج مثلاً ركباً فحج ماشياً لم يذم أو الحج حافياً لزمه الحج دون الحفاء (أو) نذر (نسكاً) من حج أو عمرة (وعضب أناب) كافي حجة الإسلام وعمرة (ومن تعجيله أول) زمن (تمكنه) مبادرة إلى براءة الذمة (فإن مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) فإن مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجة الإسلام وعمرة (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمرة فهو أعم من قوله وإن نذر الحج (عاماً معيناً) هو أعم من قوله عامه (وتمكن) من فعله (لزمه) فيه إن لم يكن عليه نسك إسلام فإن لم يفعله فيه وجب قضاءه فإن لم يعين العام لزمه في أي عام شاء أو عين ولم يتمكن من فعله فيه فإن لم يقض زمن يسعه لم يتعد نذره أو وسعه وحدث له قبل إحرامه عذر كمرض فلا قضاء لأن للتذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه (فإن فاتته بلا عذر أو بمرض أو خطأ) للطريق أو الوقت (أو نسيان) لأحدهما أو للنسك (بعد إحرامه قضى) وجوباً كالونذر صوم سنة معينة فأقضى فيها لمرض فإنه يقضى ما أقضاه بخلاف ماله طرأ ذلك قبل إحرامه كما مر وقول بلا عذر مع ذكر حكم الخطأ والنسيان ومع قول بعد إحرامه من زيادته فلم ياترر أنه لا قضاء فيها لوفاته بمنع نحو عدو كسلطان ورب دين لا يقدر على وفاته فلا يجب قضاؤه كافي نسك الإسلام إذا صد عنه في أول سنى الإمكان لا يجب قضاؤه وفارق المرض وتاليه باختصاصه بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المذكورات (أو) نذر (صلاة أو صوماً في وقت) لم يذم عنه من فعل ذلك فيه (فقاته) ولو بغير ركض ومنع نحو عدو (قضى) وجوباً لتعيين الفعل في الوقت وتفاوته ذلك باختاره وفارق النسك في نحو العدو بأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع الجزف كذا يلزم أن بالنذر والنسك لا يجب إلا بعد الاستطاعة فكذا النذر قاله البغوي وغيره قال الزركشي وما ذكروه في الصلاة خلاف القياس بل القياس أنه يصلى كيف أمكنه في الوقت للمعين ثم يجب القضاء لأن ذلك عذر نادر كما في الواجب بالشرع (أو) نذر (إهداء شيء) من نعم أو غيرها وعينه في نذره أو بعده (إلى الحرم) كأن قال لله على أن أهدي هذا الثوب أو البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي إلى الحرم نفسه إن لم يعين شيئاً منه وإلى ما عينه منه إن عين (إن سهل) عملاً بالترامه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لما كينه) الشاملين لقراءته والذي يذبح منه ما يجزى في الأضحية فإن لم يجز فيها كطني وصغير ومعيب تصدق به حياً ولو ذبحه تصدق بلحمه وغرم ما قص بذبحه أما إذا لم يسهل حمله كعقار ورخا فيلزم حمل ثمنه إلى الحرم ويشترط في لزوم حمله أيضاً إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فإن لم يتمكن التعميم به كلؤلوفان كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تغير بين حمله وبيعته بالحرم وبين حمل ثمنه أو في أحدهما أكثر تعين وقول إن سهل من زيادته وتغيرى بالثمن والحرم وبالمساكين أولى من تعبيره بالهدى وبمكة وبمن بها لأن الحكم لا يختص بهامع ما في قوله من إسهام غير المراد (أو) نذر (تصدقاً بشيء على أهل بلسمعين لزمه) صرفه لما كينه من المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز نقله كافي الزكاة ومن نذر التحريم بالحرم لزمه التحريم وتفارقة اللحم على مساكينه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً بمكان لا يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحرم وغيره كما أن الصوم الذي هو بدل واجبات الإحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر (صلاة به) أي بمكان (فكاعتكاف) أي فكندره فلا يتعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتعين لعظم فضلها وإن تفاوتت فيه ويقوم الأول مقام الآخرين وأولها مقام الآخرون والعكس كما علم ذلك من التنظير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) مطلقاً أو مقيداً بنحو دهر كمين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو أياها) أي صومها (فثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة فيتمول) يتصدق به وإن قل وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم

أو نسكاً وعضب أناب  
ومن تعجيله أول  
تمكنه فإن مات بعده  
فعل من ماله أو أن  
يفعله عاماً معيناً وتمكن  
لزمه فإن فاتته بلا عذر  
أو بمرض أو خطأ أو  
نسيان بعد إحرامه  
قضى أو صلاة أو صوماً  
في وقت فقاته قضى أو  
إهداء شيء إلى الحرم  
لزمه حمله إليه إن سهل  
وصرفه لما كينه أو  
تصدقاً على أهل بله  
معين لزمه أو صوماً  
بمكان لا يتعين أو صلاة  
به فكاعتكاف أو  
صوماً فيوم أو أياها  
فثلاثة أو صدقة  
فيتمول



أن الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر لأن الخلل قد يشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل  
تصيرى بتمول أولى من قوله فيما كان إذ لا يكفي بما لا يتحمل (أو) نذر (صلاة فركتان) تكفيان لأيهما  
قل واجب منها (قيام قادر) إلحاق النذر بواجب الشرع (أو) نذر (صلاة قاعدة جاز) فعلها (قائماً) لإتيانه  
الأفضل (لأعكسه) أي نذر الصلاة قائماً فلا يجوز فعلها قاعدة مع القدرة على القيام لأنه دون ما التزمه (أو) نذر  
عقاً فرقة) يحزى ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها (أو) نذر (عق كافرة أو معية أجزاء) رقة  
كاملة (لإتيانه بالأفضل (فان عين) رقة (ناقصة) كلف على عق هذا العبد الكافر أو المغيب (تعينت)  
تعلق النذر بالعين

### كتاب القضاء

لله أي الحكم بين الناس. والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : وأن احكم بينهم بما أنزل الله . وقوله :  
احكم بينهم بالسط. وأخبار خبر الصحيحين : إذا اجتهد الحاكم فأخطأه فله أجر وإن أصاب فله أجران .  
في رواية صحيح الحاكم إسنادها فله عشرة أجور وما جاء في التحذير من القضاء كقوله من جعل قاضياً  
بغير سكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم عليه على ما يأتي (توليه) أي  
لقضاء (فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية أمتولية الإمام لأحدهم ففرض عين عليه (فمن  
عين له في ناحية لزمه طلبه) ولو يبدل مال أو خاف من نفسه الليل (و) لزمه (قبوله) إذا وليه الحاجة إليه  
بها فإن امتنع أجبر وإنما يلزمه الطلب والقبول (فيها) أي في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لأن ذلك تعذيب  
لأنه من ترك الوطن بالكلية لأن عمل القضاء لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات الموجهة إلى السفر  
والجهاد وتعلم العلم (أو) لم يعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (سنا) أي الطلب والقبول (له)  
بها إذا وثق بنفسه وقول وقبوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولاً ولم يمتنع الأفضل) من  
قبول (كرهاله) أي للمفضول لما في خبر الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن  
أبيرة : لا تسأل الإمارة. فإن كان الأفضل يمتنع من القبول فكالمدوم واستثنى للوارد من الكراهة  
ما إذا كان الفضول أطوع وأقرب إلى القبول والبلقينى ما إذا كان أقوى في القيام في الحق وذكر  
كراهة القبول من زيادتي (أو) كان (مساوياً) لغيره (فكندا) أي فكرهان له (إن اشتهر) بالانتفاع  
بعله (وكفى) بغير بيت المال لما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا حمل امتناع السلف (وإلا) بأن  
لا يشتهر أو لم يكف بما ذكر (سناله) لينتفع بعله أو ليكن من بيت المال ومحرم طلبه بمنزله ولو  
بفضول ولا تبطل عدالة الطالب والتصريح بسن القبول من زيادتي (وشرط القاضي كونه أهلاً للشهادات)  
بأن يكون مسلماً مكافئاً ذكر أكراداً جميعاً بصيراً ناطقاً (كافياً) لأمر القضاء فلا يولاه كافر وصي  
وإعرجون ومن به رقى وأثنى وخشى وفاسق ومن لم يسمع وأعمى وأخرس وإن فهمت إشارته ومفهل ومحتل  
النظر بكبر أو مرض لنقصهم (مجتهداً وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها) فمن  
أنواع القرآن والسنة الخاص والعام والجميل والبين والطلق والقيود والنص والظاهر والناسخ والنسوخ  
ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والتصل وغيره ومن أنواع القياس الأولى والمساوى والأدون كقياس  
الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيهما وقياس التفاح  
على البر في باب الربا بمجامع الطعام (وحال الرواة) قوة وضعفاً فيقدم عند التعارض الخاص على العام  
واللقيد على المطلق والنص على الظاهر والحكم على التشابه والناسخ والتصل والقوى على مقابلها  
(ولسان العرب) لغة ونحواً وصرفاً وبلاغة (وأقوال العلماء) إجماعاً واختلافاً فلا يخالفهم في اجتهاده  
(فإن فقد الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (قولى سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل)  
كفاسق ومقلد وصي وامرأة (نقد) بمعجمة (قضاؤه للضرورة) لئلا تعطل مصالح الناس

أو صلاة فركتان بقيام  
قادر أو صلاة قاعدة آجاز  
قائماً لأعكسه أو عقاً  
فرقة أو عق كافرة  
أو معية أجزاء كاملة  
فان عين ناقصة تعينت  
كتاب القضاء  
توليه فرض كفاية  
فمن تعين له في ناحية  
لزمه طلبه وقبوله فيها  
أو كان أفضل سناله أو  
مفضولاً ولم يمتنع الأفضل  
كرها له أو مساوياً  
فكندا إن اشتهر وكفى  
وإلا سناله . وشرط  
القاضي كونه أهلاً  
لشهادات كافياً مجتهداً  
وهو العارف بأحكام  
القرآن والسنة  
وبالقياس وأنواعها  
وحال الرواة ولسان  
العرب وأقوال العلماء  
فان فقد الشرط قولى  
سلطان ذو شوكة مسلماً  
غير أهل فقد قضاؤه  
للضرورة

وتعيرى بمسافر أهل أعم من قوله فاسقا ومقلدا وهو الأوفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح  
 ابن عبد السلام في الصي والراء وإن خالفه بعضهم تفهما ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من  
 الأحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) إعانة له (فإن أطلق التولية) بأن لم يأذن له في  
 الاستخلاف ولم يمه عنه (استخلف) ولو بخصه (فما عجز عنه) لحاجته إليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق  
 (الإذن) بأن لم يصم له في الإذن في الاستخلاف ولم يخص (و) يستخلف (مطلقا) وهذه من زيادات  
 وكما طلاق الإذن تسميته كما هم منه بالأولى وإن خصه بشي لم يتعد أونها عن الاستخلاف لم يستخلفه  
 ويقتصر على ما يمكنه إن كانت توليته أكثر منه (وشروطه) أي المستخلف بفتح اللام (كالقاضي) أي  
 كشرطه السابق (إلا أن يستخلفه في) أمر (خاص كسماع فيكني عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) إن  
 كان مجتهدا (أو اجتهد مقلده) بفتح اللام إن كان مقلدا يكسر ها لأنه إنما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه  
 خلافه) أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهد مقلده لأنه لا يستفده (وإجاز نسب أكثر من قاض بمحل)  
 كبلد وإن لم يخص كلامهم بمكان أو زمان أو نوع كالأموال أو النساء أو الفروج هذا (إن لم يشترط اجتماعهم  
 على الحكم) وإلا فلا يجوز لما يقع بينهم الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليق أن عدم الجواز محله  
 في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقول أكثر من قاضي أعم من قوله قاضين وقيد لما وردى بقوله  
 ما لم يكثروا وفي الطلب يجوز أن يباط قدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلال القضاء) واحدا  
 أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو مع وجود قاض أو في قودا ونكاح وخرج بالأهل غير فلا يجوز  
 تحكيمه أي مع وجود الأهل والإجاز حتى في عقد نكاح امرأة لأولى لها خاص وبغير عقوبة لله تعالى  
 عقوبته من حد أو تمزيق فلا يجوز التحكيم فيها إذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليق أن حق الله  
 تعالى المال الذي لا طالب له معين فلا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعيرى بما ذكر أعم وأولى من تعيره  
 بما ذكره وقضية كلامهم أن للحكم أن يحكم بطلوه وهو ظاهر وإن زعم بعض التأخرين أن الرجح خلافه  
 وقال الأذرعى لم أرفيه شيئا أي صريحها (ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله) لأن رضاها هو للثبت للولاية  
 فلا بد من تقدمه قيد زده بقول (إن لم يكن أحدهما قاضيا) وإلا فلا يشترط رضاها بناء على أن ذلك تولية  
 منه فلو حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا خلاف تولية قاضين يجتمعا على الحكم لظهور  
 الفرق قاله في الطلب أما الرضا بالحكم منه فليس بشرط حكم الحاكم (ولا يكتفى رضا جان) هو أعم من قوله  
 رضا قاتل بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لا بد من رضاها أيضا ولو كانوا قهرا لأنهم لا يؤخذون  
 باقراره فكيف يؤخذون برضاها (ولورج أحدها قبله) أي قبل الحكم ولو بعد إقامة المدعى شاهدين  
 (امتنع) الحكم وليس للحكم أن يحبس بل غاية الإثبات والحكم وإذا حكم بشي من العقوبات كالغود  
 وحده القذف لم يستوفه لأن ذلك يحرم أهية الولاية.

(فصل) فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يدكرمه . لو (زال أهليته) أي أهلية القاضي (بنحو  
 جنون وإغماء) كخفلة ومم ونسيان محل بالضبط وفسق (انزل) لوجود الباقي ولأن القضاء عقد جائز نعم  
 لو عوى بعد سماع البينة وتعديلها ولم يحتج لإشارة تنفيذ حكمه في تلك الواقعة وتعيرى بما ذكر أعم بما عربه  
 (فلو عادت) أهليته (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيرها من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهذه من زيادات  
 (وللإمام عزله بخلل) ظهر منه ويكتفى فيه غلبة الظن وحمل هذا وما قبله إن وجدتم صالح غيره للقضاء (وبأفضل)  
 منه (وبمصلحة) كتسكين فتنة سواء أعزله بمثله أم بدونه وذ كر حكم دونه من زيادات (وإلا) بأن لم يكن  
 شي من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للإمام فيد زده بقول (إن وجد) ثم (صالح) غيره  
 للقضاء وإلا فلا ينفذ أما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بعوته (ولا ينزل قبل بلوغه عزله)

وسن للامام أن يأذن  
 للقاضي في الاستخلاف  
 فإنت أطلق التولية  
 استخلف فيما عجز عنه  
 أو الإذن لطلاقا وشرطه  
 كالقاضي إلا أن يستخلفه  
 في خاص كسماع فيكني  
 فيكني عليه بما يتعلق  
 به ويحكم باجتهاده أو  
 اجتهد مقلده ولا يشترط  
 عليه خلافه وإجاز نسب  
 أكثر من قاض بمحل  
 إن لم يشترط اجتماعهم  
 على الحكم وتحكيم  
 اثنين أهلال قضاء في غير  
 عقوبة لله تعالى ولا ينفذ  
 حكمه إلا برضاها به قبله  
 إن لم يكن أحدهما قاضيا  
 ولا يكتفى رضا جان في  
 ضرب دية على عاقلته  
 ولورج أحدهما قبله  
 امتنع .

(فصل) زالت أهليته  
 بنحو جنون وإغماء  
 انزل فلو عادت لم تعد  
 ولايته وله عزل نفسه  
 وللإمام عزله بخلل  
 وبأفضل وبمصلحة  
 ولا حرم وينفذ إن  
 وجد صالح ولا ينزل  
 قبل بلوغه عزله

فان غلقه بقرائه كذا انزل بها وبقرائه عليه وينزل بانزاله نائبه لاقم يتم ووقفه ولا من استخلفه بقول الامام استخلف  
عقولا ينزل قاض ووال بانزال الامام ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمت بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان  
شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع الا بيينة او ما لا يتعلق بحكمه او على معزول شيء فكثيرها .  
(فصل) ثبت التولية بشاهدين يخرجان مع التولي بخبر ان او باستفاضة وسن ان يكتب مولاه .

[مسئلة] محتاج القضاء الى قول ومتول ومولى فيه ومحل ولا يقوصيعة والولى (٢٠٩) هو الامام الأعظم أو نائبه بإذنه

وعشره هو ذى تصرفه  
فيما يولى فيه وأهليته  
الا في ذى الشوكة  
والتولى هو النائب  
وشطره صحة تصرفه  
فيما يولى فيه وأهليته  
القررة في مكتب  
الفروع إلا في قاضي  
الضرورة فشرطه معرفة  
طريف من الأحكام  
ويجوز نصب قاضين  
فأكثر ولو كان واحد  
ولو مع شرط اجتماعها  
على الحكم حيث  
كان مقلدها واحدا  
ولا يجوز الاستخلاف  
الا عند العجز أو إذن  
الولى فيه مع التعميم  
وينزل الخليفة بالمرز  
للاستخلاف ، ومما  
يحصل به الانزال  
الفسق أو زيادته بحيث  
لا يرضى به الولى .  
والولى فيه هو ما  
يتصرف فيه وشطره  
جوازه شرعا وتعيينه  
من الأنسجة أو البماء

لعظم الضرر بنقض الأحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم أنه معزول لم ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم  
باطنا ذكره للورى (فان غلقه) أى عزله (بقراءة كذا انزل بها وبقرائه) من غيره (عليه) لان الغرض  
إعلامه بصورة الحال لقرائه بنفسه وصوب الأسنوى عدم انزاله بقرائه غيره عليه كافي مسئلة الطلاق  
والقائل بالأول فرق بأن المرعى ثم النظر الى الصفات وهنا الى الإعلام وكما ينزل بقرائه الكتاب ينزل  
بغيره بما فيه تأمله وان لم يكن قراءة حقيقة (وينزل بانزاله) بموت أو غيره (نائبه) لانه فرعه (لاقم يتم  
ووقف) فلا ينزل بذلك لئلا تعطل أبواب الصالح (ولا من استخلفه بقول الامام استخلف عني) لانه خليفة  
الامام والأول سفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو أطلق فيعزل بذلك لظهور غرض  
للمعاونة فلا تشكل الثانية بظيرتها من الوكالة إذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل  
فحمل الإطلاق على إرادته (ولا ينزل قاض ووال) والتصریح بمن زيادى (بانزال الامام) بموت أو غيره  
لشدته الضرر في تعطيل الحوادث وتعميرى بالانزال هنا وفي القيم أهم من تعميره بالموت (ولا يقبل  
قول متول في غير محل ولايته ولا قول (معزول حكمت بكذا) لانها لا يملك الحكم حينئذ فلا يقبل  
إقرارها به (ولا شهادة كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (إلا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم  
القاضي أنه حكمه) فتقبل شهادته كاتقبل شهادة للرضعة كذلك فان علم القاضي أنه حكمه لم تقبل شهادته  
به كالأوصح به وقولى ولم يعلم الى آخره من زيادى (ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع) ذلك (البيينة)  
فلا يحلف لانه نائب الشرع والدعوى على النائب دعوى على النائب ولا تلحق باب التحليف لتعطيل القضاء  
قال الزركشى هذا ان كان موثوقا به والاخلف (أو) ادعى عليه (ما) أى شيء (لا يتعلق بحكمه أو على معزول  
شيء) كأخلف مال برشوة أو بشهادة من لا تقبل شهادته (فكثيرها) فضصل الخصومة بإقرار أو حلف  
أو إقامة بيينة وفيد السبكي الأولى من هاتين فقال هذا ان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بمنصبه والا  
فالتطعن بأن الدعوى لا تسمع ولا يحلف ولا طريق للمدعى حينئذ الا البيينة ثم قال بل ينبغي أن يكون الحكم  
كذلك وان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتدائه بالدعوى  
والتحليف انتهى وليس لأحد أن يدعى على متول في محل ولايته عند قاض أنه حكم بكذا فان كان في غير محلها  
أو معزولا سمحت البيينة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها لما ذكرته في المعزول محله في غير ما ذكره فيه .  
(فصل) في آداب القضاء وغيرها (ثبت التولية) للقضاء (بشاهدين) كغيرها (يخرجان مع  
التولى) الى محل ولايته قرب أو بعد (يخرجان) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء  
ولأنها آكد من الإشهاد فلا تثبت بكتاب لإمكان تحريفه قال تعالى : ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه  
اختلافا كثيرا (وسن ان يكتب مولاه) إماما كان أو قاضيا فهو أهم وأولى من قوله ليكتب الامام (له) كتابا

(٢٧) - (فتح الوهاب) - (ثان)  
تعيينه بيلا أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة في محاب لو بكتابة أو رسالة بشرط شهادة اثنين على ذلك أو الاستفاضة ولا يكفي في وجوب  
الطاعة مجرد الكتاب أو الإرسال وإن احتج برائن الصدق وهو صريح كولينك القضاء وخلفك فيه وكناية كفضوت اليك كذا  
ووكنتك فيه وقبول ويكفي فيه عدم الرد على الراجع ولا يجوز عقد القضاء بمال ولو من غير بيت المال ويندب بذلك المال لغيره  
وعمر عز الصالح ولو بأصلح منه وضيق طالب ذلك وعمر تولية غير الأهل مع وجود الأهل ولا تصح إذا وجد عالم فاسق وعام  
قدم الأول إن لم يكن فسقه يجرأ أخذ الرشوة والإقصد الثاني ويراجع العلماء أفاده في شرح الروض وهدى والتبج والمجلي

بالتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن رواه  
أبو داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها (و) أن (يبعث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله) قبل  
دخوله إن تيسر وإلا فحين يدخل هذا إن لم يكن عارفا بهم وتعيىر بالمحل هنا وفيما يأتي أهم من تعبيره بالبلد  
(و) أن (يدخل) وعليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (و) إن عسر دخل يوم (خميس) يوم (سبت)  
وقولي فخميس فسبت من زيادتي وشه في الروضة عن الأصحاب (و) أن (ينزل وسط المحل) بفتح السين على  
الآشهر ليقساوي أهله في القرب منه (و) أن (ينظر أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (فمن أقر) منهم (بحق  
فعل) به (مقتضاء) فان كان الحق جدا أقامه عليه وأطلقه أو تعزيرا ورأى إطلاقه فعل أو مالا أمره بأدائه  
فان لم يؤد ولم يثبت إعساره أدام حبسه والآنودي عليه لاحتمال خصم آخر فان لم يحضره أحد أطلق وتعيىر  
بما ذكر أولى مما عبر به (ومن قال ظلمت) بالحبس (فعلى خصمه حجة) فان لم يقمها صدق المحبوس بيمينه  
(فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) هو أو وكيله عاجلا فان لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن  
أن يؤخّر عنه كفيل (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يحضرهم اليه فمن ادعى وصاية  
بعض أهل بيتت بينة أولا وعن حاله وتصرفه فيها (فمن وجد عدلا قويا) فيها (أقره أو فاسقا) أو شك  
في عدالته ولم يعد له الحاكم الأول (أخذ المال منه أو) عدلا (ضعيفا) لكثرة المال أولسبب آخر (عضده  
بمعين) يتقوى به ثم ينظر في أمناء القاضي للتصوين على المحاجير وتفرقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال  
الضال واللقطة (ثم يتخذ كاتباً) للحاجة اليه ولأن القاضي لا يفرغ للكتابة غالبا (عدلا) في الشهادة لتؤمن  
خياسته (ذكر أحراراً) مما من زيادتي (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم محقما يكتبه من  
فساده (شرطا) فيها والمحضر ففتح لليم ما يكتب فيه ماجرى للمتحاكمين في المجلس فان زاد عليه الحكم  
أو تفيده من سبلا وقد يطلقان على ما يكتب (قهيما) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة ثلاثا يؤتى  
من قبل الجبل (عقيفا) عن الطمع ثلاثا يستأله به وهو من زيادتي (وافر عقل) ثلاثا يخدم (جيد خط)  
ثلاثا يقع القلط والاشتباه حلسا فصيحاً (ندبا) فيها (و) أن يتخذ (مترجمين) للحاجة اليهما في تعريف كلام  
من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد أما تعريف كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد  
لغته فلا يشترط فيه العدد لانه إخبار محض (و) أن يتخذ قاض (أصم مسمعين) للحاجة اليهما أما إجماع  
الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال التفتال لا يشترط فيه العدد لما مر وشترط كل من المترجمين  
والسمعين أن يكونا (أهل شهادة) فيشترط إتيانها بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط  
انتهاء التهمة حتى لا يقل ذلك من الولد والولد إن تضمن حقا لها ويجزى من المترجمين والسمعين في المال  
أوخه رجل وامرأتان وفي غيره رجلا وتعيىر بما ذكر أولى من تعبيره في الترجمة بالعدالة والحرية  
والعدد وفي السمع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة والإجماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معاينة  
بخلاف الشهادة وهذا من زيادتي في السمعين (و) أن (يتخذ القاضي مزيكين) لما مر وسيا في شرطهما آخر  
الباب ومحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده إذا لم يطلب أجرة أو رزقا من بيت المال (و) أن يتخذ  
(درة) بكسر الهمزة (لتأديب وسجنا لأداء حق ولعقوبة) هو أهم من قوله ولتعزير كما اتخذها عمر رضي  
الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وغيره بأن يكون واسعا ثلاثا يؤتى بضيقه الحاضر ون ظاهرا ليعرفه كل من يراه  
لا يظن بالحال كأن يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في قضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له  
وسادة (وكره مسجد) أي اتخاذ مجلسا للحكم سونا له عن ارتضاع الأجوات واللفظ الواقفين بمجلس القضاء  
عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لمصلاة أو غيرهما فلا بأس بفصلها (و) كره (قضاء عند تغير خلقه  
بنحو غضب) كجوع وشبع مريض ومؤلم وخوف مزعج وفرح شديد نعم إن غضب الله ففي

ويبحث القاضي عن  
حال علماء المحل وعدوله  
ويدخل يوم اثنين  
فخميس فسبت وينزل  
وسط المحل وينظر أولا  
في أهل الحبس فمن أقر  
بحق فعل مقتضاء ومن  
قال ظلمت فعلى خصمه  
حجة فان كان غائبا  
كتب اليه ليحضر ثم  
الأوصياء فمن وجد  
عدلا قويا أقره أو  
فاسقا أخذ المال منه  
أو ضعيفا عضده بمعين  
ثم يتخذ كاتباً عدلا  
ذكر أحراراً عارفا بكتابة  
محاضر وسجلات  
شرطا قهيما عقيفا  
وافر عقل جيد خط  
ندبا ومترجمين وأصم  
مسمعين أهل شهادة  
ولا يضرهما العمى  
ويتخذ القاضي مزيكين  
ودرة لتأديب وسجنا  
لأداء حق ولعقوبة  
ومجلسا رفيقا وكره  
مسجد وقضاء عند  
تغير خلقه بنحو غضب



الكراهة وجهان قال البلقى العتمد عدمها (وأن يامل) هذا أعم من قوله وأن لا يشتري ولا يبيع (بنفسه)  
إلا إن قد من يوكله (أو وكيل) له (معروف) ثلاثا يحاى وذكر كراهة السجد للعامل من زيادى (وسن)  
عند اختلاف وجوه النظر والمعارض الآراء فى حكم (أن يشاور الفقهاء) الأثناء لقوله تعالى لئن لم يكن الله  
وشارورهم فى الأمر (وحرّم قبوله هدية من لأعادة له) بها (قبل ولايته أو) له عادة بها (وزاد عليها)  
قدرا أو صفة يفيد زدته فيها بقولى (فى عملها) أى ولايته (و) قبوله ولو فى غير عملها هدية (من له  
خصومة) عنده وإن اعتادها قبل ولايته لأنها فى الأخيرة تدعو إلى الليل إليه وفى غيرها سبب العمل ظاهرا  
ولغير هدايا العمال غلول وروى سحتروا باللفظ الأول البهق بإسناد حسن (وإلا) إن كان فى محل ولايته  
أو لم يزد للهدى على عادته ولا خصومة فيها (جاز) قبولها ولو أرسل بها إليه من ليس من أهل عمله  
ولم يدخل معها ولا حكومة له فى جواز قبولها وجهان فى الكفاية عن الماوردى وحيث حرمت لم يملكها  
(وسن) له فيها يجوز قبولها (أن يثيب عليها أو يردها) لملكها (أو يضعها فى بيت المال) وهذان  
الأخيران من زيادى (ولا يقضى) أى القاضى (بخلاف عمله) وإن قامت به بينة وإلا لكان قاطعا يطلان  
حكمه والحكم بالبطل محرم (ولا به) أى بعلمه (فى عقوبة لله) تعالى من حد أو تعزير لندب السر فى  
أسبابها (أو) فى غيرها (واقمت) عنده (بينه بخلافه) وهن من زيادى وتعبيرى بالقوبة أعم من تعبيرة  
بالحدود وما عدا ما ذكر يحكم فيه بطله لأنه إذا قضى بشاهدين أو شاهد وبمين وذلك إنما يفيد الظن  
فالمعلم وإن شمل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصرح بمسئته فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه  
وعلمت عليك بلى قاله الماوردى والرويانى (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه وبعضه) من أصله وفرعه  
(ودقيق كل) منهم ولو مكاتب (وشريكه فى المشترك) للثمة فى ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أى  
غير القاضى من إمام وقاض ولو ثانيا عنه مضافا للثمة وذكر رقيق البعض وشريك غير القاضى من ذكر  
من زيادى (ولو أقر مدعى عليه) بالحق (أو حلف المدعى) بيمين الرد أو غيرها (أو أقام) به (بينه وسأله) المدعى  
(القاضى أن يشهد بذلك) أى بإقراره أو بيمينه أو ما قامت به البينة والأخيرة من زيادى (أو) سأله (الحكم  
بما ثبت) عنده (والإشهاد به لزمه) إجابته لأنه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضى من الحكم عليه  
إذ لا قبل قوله حكمت بكذا لأنه ربما نسي أو عزل وقولى أو حلف للمدعى أعم من قوله أو نكل لخلف  
المدعى ولو حلف المدعى عليه وسأله القاضى ذلك ليكون حجة فلا يطل بالبررة أخرى لزمه إجابته (أو) سأله  
(أن يكتب له) فى قرطاس أحضره (محضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع  
الحكم به (سن إجابته) لأن فى ذلك تعوية لحجته وإنما لم يجب كالإشهاد لأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف  
الإشهاد وسواء فى ذلك الديون للزوجة والوقوف وغيرها نعم إن تعلقت الحكومة بسبب أو مجنون له أو عليه  
وجب التسجيل على ما نقل عن الزمىدى وشريح والرويانى وكالمدعى فى سن الإجابة للمدعى عليه كافى  
الروضة كاسلمها وصيغة الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو أخذت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله  
ثبت عندى كذا أو صح لأنه ليس بإلزام والحكم إلزام (و) سن (نسخان) لما وقع بين ذى الحق وخصمه  
(أحداها) قطعى (له) غير محتومة (والأخرى) تحفظ (بديوان الحكم) محتومة مكتوب على رأسها اسم  
الحصين (وإذا حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (ومن لا قبل لشهادته) كعبددين (أو خلاف نص)  
من كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو إجماع أو قياس جلى) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الأصل  
والفرع أو بعد تأثيره (بان أن لا حكم) وهو المراد بقوله نفسه هو وغيره أى من الحكم ليقن الخطأ  
فيه ولما نقله القاطع أو الظن الحكم بخلاف القياس الحنفى وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا يتقاضى الحكم  
المخالف له لأن الظنون للتعادلة لو قضى بعضها يعرض لما استمر حكم ولشق الأمر على الناس والجلى

وأن يامل نفسه أو  
وكيل معروف وسن  
أن يشاور الفقهاء  
وحرّم قبوله هدية من  
لأعادة له قبل ولايته  
أو زاد عليها فى عمله  
ومن له خصومة وإلا  
جاز ، وسن أن يثيب  
عليها أو يردها أو  
يضعها فى بيت المال ولا  
يقضى بخلاف عمله  
ولا به فى عقوبة لله أو  
قامت بينة بخلافه ولا  
لنفسه وبعضه ورقيق  
كل وشريكه فى المشترك  
ويقضى لكل غيره  
ولو أقر مدعى عليه  
أو حلف المدعى أو أقام  
بينه وسأله القاضى  
أن يشهد بذلك أو  
الحكم بما ثبت  
والإشهاد به لزمه أو  
أن يكتب له محضرا  
أو سجلا سن إجابته  
ونسخان أحداها له  
والأخرى بديوان  
الحكم وإذا حكم  
فبان بمن لا قبل  
شهادته أو خلاف نص  
أو إجماع أو قياس  
جلى بان أن لا حكم



كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى : ولا تقل لهما أف . مجامع الإيذاء والحفي كقياس  
الدرة على البر في باب الرضا بمجامع العظم وتعبيري بما ذكر أعم مما عبر به للذكور بعضه في الشهادات  
(وقضاء) بقيد زهده بقولي (رتب على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (يفند ظاهرا)  
لا باطنا فلا يجعل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء  
للال والنكاح وبغيرها . أما للرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعا إن كان في محل  
اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البغوي وغيره إن كان في محل اختلافهم وإن كان الحكم لمن لا يعتقده  
لتفق الكفاية ويتم الانتفاع فلو قضى حنفى للشافعي بشقة الجوار أو بالإرث بالرحم حل له الأخذ به  
وليس للقاضي منعه من الأخذ بذلك ولا من الدعوى به إذا أرادها اعتبارا بعقيدة الحاكم ولأن ذلك  
مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه  
وإن كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاض أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشي  
(أو شهد شاهداً أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به) واحد منهما في إمضاء حكم ولا أداء شهادة  
(حتى يذكر) ما حكم أو شهد به لإمكان التزوير ومثابة الخط (وله) أي الشخص (حلف على ماله به  
تعلق) كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا على خط نحو مورثه) كنفسه ومكانته الذي  
مات مكانا أن له على فلان كذا أو أداء ماله عليه (إن وثق بأمانته) لاعتضاده بالقرينة وفارق القضاء  
والشهادة بما تضمنته الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن الممين يتعلق به والحكم والشهادة بغيره  
وكالخط إخبار عدل كافهم منه بالأولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنده أو  
عند من يثق به وإن لم يذكر قراءة ولا سمعا ولا إجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفا وخلفا وفارقت  
الشهادة بأنها أوسع منها لأن الفرع يروى مع حضور الأصل ولا يشهد .

وقضاء رتب على أصل  
كاذب ينفذ ظاهرا ولو  
رأى ورقة فيها حكمه أو  
شهادته أو شهد شاهداً  
أنه حكم أو شهد بكذا لم  
يعمل به حتى يذكر وله  
حلف على ماله به تعلق  
اعتمادا على خط نحو  
مورثه إن وثق بأمانته  
وله رواية الحديث  
بخط محفوظ .

(فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها) (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) وجوه  
(الإكرام) وإن اختلفا شرفا (كقيام) لها ونظر إليهما (ودخول) عليه فلا يأذن لأحدهما دون الآخر  
(واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما إن علما معا فلو سلم أحدهما فلا بأس  
أن يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا . قال الشيخان : وقد يتوقف في هذا إذا طال الفصل  
وكانهم احتلوه محافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسا إن كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه  
والآخر عن يساره وقولي في الإكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتضائه على الأمثلة والتصریح  
بوجوب التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس وغيره من أنواع الإكرام كأن يجلس المسلم  
أقرب إليه كما جلس على رضى الله عنه بنجب شريح في خصومة له معهودي وقال لو كان خصمي مسلما جلست  
معه بين يديك ولو كنيت سميت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساوهم في المجلس رواه البيهقي وذکر رفع  
المسلم في غير المجلس من زيادتي وهو ما بحثه الشيخان وصرح به الفوراني وزدت له تعالعا للعاوي الصغير وغيره  
لأنه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشي مع نقله ذلك عن  
سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التميز وهو قياس القاعدة أن ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب  
كقطع اليد في السرقة انتهى ويحجب بأن القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجود السهو والتلاوة في الصلاة  
(وإذا حضرا) أي الخصمان هذا أعم من قوله وإذا جلسا أي بين يديه مثلا (مكثت) عنهما حتى يتكلم (أو  
قال ليتكلم المدعى) منك ما فيه من إزالة هيئة القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعى إذا عرفتك لم وفيه  
كلام في كونه في شرح الروض (فإذا ادعى) أحدهما (طالب) القاضي جوازا (خصمه بالجواب) وإن لم  
يسأله المدعى لأن القصد فصل الخصومة وبذلك تفصل (فإن أقر) بالحق حقيقة أو حكما (فذلك) ظاهر

(فصل في تسوية  
بين الخصمين في  
الإكرام كقيام  
ودخول واستماع  
وطلاقة وجه  
وجواب سلام  
ومجلس وله رفع مسلم  
وإذا حضرا مكث أو  
قال ليتكلم المدعى فإذا  
ادعى طالب خصمه  
بالجواب فإن أقر فذلك

في ثبوته (أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك حجة) نعم إن علم علمه بأن له إقامة فالسكوت أولى أو شك فالقول  
 أولى أو علم جهله بذلك وجب إعلامه به (فإن قال) فيها (إلى حجة وأريد حلفه مكن) لأنه قد لا يحلف ويقر  
 فيستغنى للمدعي عن إقامة الحجة وإن حلف أقامها وأظهر كذب حلفه في طلب حلفه غرض (أو) قال (لا) حجة  
 لي أو زاد عليه لا حاضرة ولا غائبة أو كل حجة أقيمها فهي كاذبة أو زور (ثم أقامها) ولو بعد الحلف (قبلت)  
 لأن بما لم يعرف له حجة أو نفي ثم عرف وتعيير بالحجة أهم من تعييره بالبيئة لشموله الشاهد مع اليمين  
 (وإذا ازدحم مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوبا (يسبق) من أحدهم (علم ف) إن لم يعلم  
 سبق بأن جهل أو جاءوا معا قدم (بقرة) والتقديم فيها (بدعوى واحدة) لتلاطول الزمن فيتضرر  
 الباقون (و) لكن (سن تقديم مسافرين مستوفزين) شدوا الرجال ليخرجوا مع رقتهم على مقيمين  
 (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من القيمين طلبا لسترهن وإن تأخر للسافرون والنسوة في الحجى إلى  
 القاضى (إن قلوا) وينبغى كافي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتصریح  
 بسن التقديم من زيادتي فإن كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كإم  
 أو نسوة ومسافرين قدموا عليهم والازدحام على الفتى والدرس كالازدحام على القاضى إن كان العلم فرضا  
 وإلا فالخبرة إلى الفتى والدرس (وحرّم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق  
 على الناس (بل من) شهد عنده (و علم حاله) من عدالة أو فسق (عمل بعلمه) فيه فقبل الأول ولا يحتاج  
 إلى تعديل وإن طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج إلى بحث نعم لا يعمل بشهادة الأول إن كان أصله أو فرعه  
 على الأرجح عند البلقين من وجهين في الروضة كأصلها بالترجيح تقريرا على تصحيح الروضة أنه لا تقبل  
 تركته لها (وإلا) أي وإن لم يعلم فيه ذلك (استركاه) أي طلب تركته وجوبا وإن لم يطمع فيه الخصم  
 لأن الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها (كأن) هو أولى من قوله بأن (يكتب ما يميز الشاهد  
 والشهود له) والشهود (عليه) من الأسماء والكنى والحرف وغيرها قد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع  
 الشهادة كعضية أو عداوة (و) للشهود (به) من دين أو عين أو غيرها ككنكح فقد يظن على الظن  
 صدق الشاهد في شيء دون شيء فهو أهم من قوله وقد ردد الدين (ويبعث) سرا (به) أي بما كتبه صاحبها  
 لمسئلة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مذك) ليبحث عن حاله من ذكر قبول الشاهد في نفسه وهل  
 بينه وبين الشهود له أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافيه للبعوث بما عنده بلفظ شهادة) لأن الحكم إنما  
 يقع بشهادته وتعيير بما ذكر أولى مما عبر به (ويكفي) أشهد على شهادته (أنه عدل) وإن لم يقل لي  
 وعلى لأنه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى: وأشهدوا ذوي عدل منكم. فزيادة لي وعلى تأكيديا واعتدرا  
 ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الأصل في البلد بالحاجة لأن الزكّين لا يكفون  
 الحضور إلى القاضى (وشرط الزكّي كشاهد) أي كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أي بأسبابهما  
 (وخبرة باطن من يعدله بصحة أو جوار) بكسر الجيم أفصح من ضمها (أو معاملة) ليكون على بصيرة  
 بما يشهده من التعديل والجرح (ويجب ذكر سبب جرح) كزنا وسرقة وإن كان قهبا للاختلاف فيه  
 بخلاف سبب التعديل ولا يحل بذكر الزنا قاذفا وإن انفرد لأنه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين  
 بخلاف شهود الزنا إذا قصصوا عن الأربعة فانهم قدفة لأنهم مندوبون إلى السّر فهم مقصرون (ويعتمد  
 فيه) أي الجرح (معاينة) كأن رأيته (أو سمعته) كأن سمعته يقذف وهذا من زيادتي (أو استفاضة)  
 أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يعتمد منه معاينة ونحوها  
 وجهان أحدهما وهو الأشهر نعم وثانيهما وهو الأقوى لا ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما  
 أصحاب المسائل فيعتمدون الزكّين. واعلم أن الجرح الذي ليس مفسرا وإن لم يقبل فييد التوقف عن

أو أنكر سكت أو قال  
 للمدعي أنك حجة  
 فإن قال لي حجة وأريد  
 حلفه مكن أولا  
 ثم أقامها قبلت وإذا  
 ازدحم مدعون قدم  
 يسبق علم فقرعة بدعوى  
 واحدة وسن تقديم  
 مسافرين مستوفزين  
 ونسوة إن قلوا وحرّم  
 اتخاذ شهود لا يقبل  
 غيرهم بل من علم  
 حاله عمل بعلمه وإلا  
 استركاه كأن يكتب  
 ما يميز الشاهد  
 والشهود له وعليه وبه  
 ويبعث به لكل مذك  
 ثم يشافيه للبعوث بما  
 عنده بلفظ شهادة  
 ويكفي أنه عدل وشرط  
 الزكّي كشاهد مع  
 معرفته بجرح وتعديل  
 وخبرة باطن من يعدله  
 بصحة أو جوار أو  
 معاملة ويجب ذكر  
 سبب جرح ويعتمد  
 فيه معاينة أو سمعا  
 منه أو استفاضة

القبول إلى أن يبحث عن ذلك كما ذكر في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينهما وبين الشهادة في ذلك (ويقدم الجرح أي يثبت على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فإن قال العدل تاب من سببه) أي الجرح (قدم) قوله على قول الجرح لأن معه حيث لا زيادة علم (ولا يكفي) في التعديل (قول الدعي عليه هو عدل) وقد غلط في شهادته على وإن كان البحث لعله وقد اعترف بعدائه لأن الاستزكاه حق الله تعالى .

(باب القضاء على الغائب) عن البلد أو عن المجلس وتوارى أو تعزز مع ما يذكره .

(هو جائز في غير عقوبة الله تعالى ولو في حدوده كقذف المعلوم الأدلة قال جمع وقوله صلى الله عليه وسلم لحند خذي ما يكتفيك وولدك بالمعروف وهو قضاء منه صلى الله عليه وسلم على زوجها أي سفيان وهو غائب ولو كان أقوى لقال عليه الصلوة والسلام لك أن تأخذي أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذي لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لأن القصة كانت بمكة وأبوسفيان فيها ولم يكن متواريا ولا متعززا وخرج بما ذكر عقوبة الله تعالى من حد أو تعزز لأن حق تعالى مبني على السامعة بخلاف حق آدمي فيقضيه على الغائب (إن كان للدعي حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحده وهو ظاهر أو أطلق لأنه قد لا يعلم جحوده ولا إقراره والحجة تحمل على الساكت فلتحصل غيبته كسكوته فإن قال هو مقر وأنا أقدم الحجة استظهر أنه لم تسمع حجة نصريحه بالنفي لسماعها إلا فائدة فيماع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه دينه فإنه يسمعها وإن قال هو مقر كافي الروضة كأصلها عن فتاوى القفال وكذا لو قال هو مقر لكنه يمنع أو قال وله بينة بإقراره أو قر فلان بكذا ولي به بينة (وللقاضي نصب مسخر) بفتح الحاء المعجمة الشددة (يشكر) عن الغائب لتكون الحجة على إنكار منكر (ويجب تخليفه) أي الدعي عين الاستظهار إن لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) إقامة (حجته إن الحق) ثابت (عليه يلزمه أدلؤه) وبعد تعديلهما كافي الروضة كأصلها احتياطا للغائب لا تلو حضر ربما ادعى ما يبرهنه (كالو ادعى على نحو صي) من محنون وميت وهو من زيادتي فإنه يخلف للمهر نعم إن كان الغائب نائب حاضر أو لصي أو للمجنون نائب خاص أو للميت وارث خاص اعتبر في وجوب التخليف سؤاله ولو ادعى قيم لولي شيئا وأقام به بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين أنه يجب انتظار كمال الدعي له ليخلف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه أنه يحكم له ولا ينتظر كماله لأنه قد يثبت على الانتظار ضياع الحق وسبقه إليه ابن عبد السلام وهو العتمد لأن اليمين هنا تابعة للبينة وتعميري فها هو بالعقوبة وفيه وفيما يأتي بالحجة أهم من تعبيره بالجد وبالبينة وقولي يلزمه أدلؤه من زيادتي ولا يخفى عنه ما قبله لأن الحق قد يكون عليه ولا يلزمه أدلؤه متأجلا ونحوه (ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف) لأن الوكيل لا يخلف عين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) للوكيل (أبرأني منك أم بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر للوكيل وإلا لا يحضر الأمر إلى أن تعذر احتفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وله تخليفه) أي الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أي أن موكله أبرأه إذا ادعى عليه عليه به لأن تخليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضي اعترافه بها سقوط مطالبته بخروجه باعتراضه بها من الوكالة والخصومة بخلاف عين الاستظهار فإن حصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بالمال له مال) بقيد زده بقولي (في عمله قضاء منه) لتعبيته وقولي حكم أولى من قوله ثبت لأنه إنما يعطى من مال الغائب إذا حكم به القاضي لا بمجرد الثبوت فإنه ليس حكما (والا) بأن لم يحكم أو لم يكن للمال في عمله (فإن سأل الدعي إنهاء الحال) في ذلك (إلى قاضي بلد الغائب إنهاء) إليه (بإشهاد عدلين) يؤيدان عند القاضي الآخر إما (بحكم) إن حكم ليستوفي الحق (أو بجمع حجة) ليحكم بها ثم يستوفي الحق (ويسمى) أي الحجة (إن لم يملكها وإلا فله ترك تسميتها)

ويقدم على تعديل فإن قال العدل تاب من سببه قدم ولا يكفي قول الدعي عليه هو عدل . (باب القضاء على الغائب) هو جائز في غير عقوبة الله إن كان للدعي حجة ولم يقل هو مقر وللغاضي نصب مسخر يشكر ويجب تخليفه بعد حجة إن الحق عليه يلزمه أدلؤه كما لو ادعى على نحو صي ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف ولو حضر وقال أبرأني منك أم بالتسليم وله تخليفه أنه لا يعلم ذلك وإذا حكم بماله وله مال في عمله قضاء منه والا فإن سأل الدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب إنهاء بإشهاد عدلين يحكم أو سماع حجة ويسمى إن لم يملكها وإلا فله ترك تسميتها

وسن كتاب به يد كـ

فيه ما يميز الخصمين  
وختمه وشهدان بما  
جرى إن أنكر الخصم  
فان قال ليس المكتوب  
اسمي حلف إن لم يعرف  
به أو لست الخصم وثبت  
أنه اسمه حكم عليه  
إن لم يكن ثم من شركه  
فيه معاصرا للمدعى  
وإلا فان مات أو أنكر  
بعث للمكتب ليطلب  
من الشهود زيادة  
تميز ويكتبها ولو شافه  
الحاكم في عمله بحكمه  
قاضيا أمضاه في عمله  
وهو قضاء بطله  
والإنهاء بحكم يخفى  
مطلقا وبسبب حجة  
يقبل فيما فوق مسافة  
عدوى وهي ما يرجع  
منها مبكرا إلى عمله يومه.  
(فصل) ادعى عينا  
غائبة عن البلد يؤمن  
اشتباها كحيوان  
وعقار عرفا مع حجة  
وحكم بها وكتب إلى  
قاضي بلد العين ليسلها  
للمدعى ويعتمد في  
عقار لم يشتهر حدوده  
أو لا يؤمن بالغ في  
وصف مثلي وذ كر قيعة  
متقوم وممع الحجة فقط  
وكتب إلى قاضي بلد  
العين بما قامت به  
فيبحثها للمكتب مع  
للمدعى بكفيل يبدنه

كأنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذلك أو شاهدا وعينا أو عينا مردودة  
وجب بيانها قد لا يكون ذلك حجة عند النهي إليه (وسن) مع الإشهاد (كتاب به يد كـ) فيه ما يميز  
الخصمين (القائب وذو الحق وذ كر الثاني من زيادتي ويكتب في إنهاء الحكم قامت عندي حجة على فلان  
فلان بكذا وحكمت له به فاستوف حقه وقد ينهى علم نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته على الشاهدين  
بمحضر فهو يقول أشهد كما أتى كتبت إلى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن  
هذا خطي وأن ما فيه حكى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكران عند الحاجة  
(وشهدان) عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب (بما جرى) عنده من ثبوت أو حكم (إن أنكر الخصم)  
المحضر أن المال المذكور فيه عليه (فان قال ليس المكتوب اسمي حلف) فيصدق بقيد زنته بقولي (إن  
لم يعرف به) لأنه أخبر بنفسه والأصل براءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه (أو) قال (لست الخصم  
(و) قد (ثبت) بإقراره أو بحجة (أنه اسمه حكم عليه إن لم يكن ثم من شركه فيه) أي في الاسم حالة كونه  
(معاصرا للمدعى) بأن لم يكن ثم من شركه فيه وعليه ما قصر الأصل أو كان ولم يعاصر المدعى لأن الظاهر أنه  
الحكم عليه (وإلا) بأن كان ثم من شركه فيه ومعاصر المدعى (فان مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق  
(بعث) المكتوب إليه (للمكتب ليطلب من الشهود زيادة تميز) للشهود عليه (ويكتبها) وينسبها ثانيا  
لقاضي بلد القائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الأمر حتى يتكشف فان اعترف للشارك بالحق طوبى به  
ويستأضياع المعاصرة إمكان للعامة كما صرح به البندنجي والجرجاني وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو  
(في عمله بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب إليه بأن اتحد عمله ما هو من زيادتي أو حضر القاضي إلى بلد الحاكم  
وشافه بذلك أو ناداه وكل منهما في طرف عمله (أمضاه) أي تهنئه إذا كان (في عمله) لأنه أبلغ من الشهادة  
والكتاب (وهو) حينئذ (قضاء بطله) بخلاف مالو شافه به في غير عمله ومالو شافه به بسبب الحجة فقط فلا  
يغنى بذلك وظاهر أن محله في الثانية حيث تيسرت شهادة الحجة (والإنهاء) ولو بلا كتاب فهو أهم من  
قوله والمكتب (حكم مضى مطلقا) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (و) الإنهاء (بسبب حجة يقبل فيما  
فوق مسافة عدوى) لا يفيادونه وفارق الإنهاء بالحكم بأن الحكم قد تم ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماع  
الحجة لإيسهل إحضارها مع القرب والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي والنهي والغريم  
(وهي) أي مسافة العدوى (ما يرجع منها مبكرا إلى عمله يومه) المعتدل وهو مراد الأصل بقوله إلى عمله ليلا  
وسميت بذلك لأن القاضي يمدى أي يعين من طلب خصما منها على إحضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه  
لو حضر إحضار الحجة مع القرب بنحو مرض قبل الإنهاء كما ذكره في اللطاب.

(فصل) في الدعوى بين غائبة لو (ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها) بغيرها (كحيوان  
وعقار عرفا) بأن عرف الأول شهرة والثاني بها أو محدوده وسكنه (سمع) القاضي (حجته وحكم بها وكتب)  
بذلك (إلى قاضي بلد العين ليسلها للمدعى) كما في نظيره من الدعوى على غائب (ويعتمد) المدعى (في) دعوى  
(عقار) بقيد زنته بقولي (لم يشتهر حدوده) لتمييز ولا يجب ذكر القيعة للحصول التميز بدونه (أو لا يؤمن)  
اشتباها كغير المعروف من الصيد والدواب وغيرها (بالغ) للمدعى (في وصف مثلي) ما أمكنه (وذ كر قيعة  
متقوم) وجوبها فيها وتنبأ أن يد كر قيعة مثلي وأن بالغ في وصف متقوم وهذا ما في الروضة وأصلها هنا  
وعليه يحمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون  
قيمتها مثلية كانت أو متقومه هو في عين حاضرة بالبلد يمكن إحضارها لمجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم  
إن كلامهما هنا مخالف لما في الدعاوى (وممع الحجة) في العين اعتمادا على صفاتها (فقط) أي دون الحكم  
بها لخطر الاشتباه (وكتب إلى قاضي بلد العين بما قامت به) الحجة (فيبحثها) للمكتب مع المدعى بكفيل يبدنه

إن لم تكن أمثولا فاع  
أمن فان قامت بينها  
كتب براءة الكفيل  
أو عن المجلس فقط  
كلف إحضاره لتقوم الحجة  
ببعضه ولو أنكر للدعي  
عليه العين حلف ثم  
للدعي دعوى بدله  
فان نكل خلف للدعي  
أو أقام حجة كلف  
الإحضار وحبس عليه  
فان ادعى تلفها حلف  
ولو غصبه عينا أو دفعها  
له ليبيعها فحدها  
وشك أباقة أم لا فقال  
ادعى عليه كذا يلزمه  
رده إن بقى أو بدله إن  
تلف أو ثمنه إن باعه  
سمعت وإذا أحضرت  
العين فثبتت للدعي  
فثبته الإحضار على  
خصمه وإلا ففي  
ومؤنة الرد عليه .

(فصل في الغائب  
الذي تسمع الحجة  
ويحكم عليه من فوق  
عدوى أو توارى أو  
تعزى ولو مع حجة على  
طالب تقديم الحكم  
لم تعد بل يجبره ويمكنه  
من جرح ولو سمعها  
فانزل فولى أميدت  
ولو استعدى على  
حاضر أحضره بدفع  
ختم فان امتنع بلا عند  
فيترتب لذلك

أي للدعي احتياطاً للدعي عليه حتى إذا لم تعينه الحجة طول بردها . هذا (إن لم تكن أمة) تحرم خلوته بها  
(وإلا) بأن كانت كذلك (فمع أمين) في الرقة لتقوم الحجة بعينها نعم إن أظهر الخصم عينا أخرى مشاركة  
في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه وذكر حكم الأمة من زيادتي ويسن أن يختم على العين عند تسليمها  
بختم لازم للتأجيل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقاً جعل في عنقه قلادة وختم عليها (فان قامت)  
عنده (بينها كتب) إلى قاضي بلدتها (ببراءة الكفيل) بدت جميع الحكم وتسليم العين للدعي (أو ادعى  
عينا فائبة (عن المجلس فقط) أي لا عن البلد (كلف إحضار ما يسهل) هو أولى من قوله يمكن (إحضاره لتقوم  
الحجة بعينه) ليس بذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد نعم إن كانت العين مشهورة  
للناس أو عرفها القاضي لم يحتج إلى إحضارها أما إذا لم يسهل إحضاره بأن لم يمكن كعقار أو عسر كشيء ثقيل  
أو بورت قلعه ضرراً فلا يؤمر بإحضاره بل يحدد للدعي العقار ويصف ما يسر وتشهد الحجة بتلك الحدود  
والصفات أو يحضر القاضي أو يثبت نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهوراً بالبلد لم يحتج لتحديد  
فيما ذكر ومثله يأتي في وصف ما يصير إحضاره واعلم أن العين الغائبة عن بلد بمسافة العدوى كالتى في البلد  
لاشترأ كهما في إيجاب الإحضار منه على ذلك في الطلب (ولو أنكر للدعي عليه العين) المدعاة (حلف)  
فيصدق لأن الأصل عدمها (ثم بعد حلقه) للدعي دعوى بدله (من مثل أو قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة  
(فان نكل) عن العين (خلف للدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كلف الإحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها  
(وحبس عليه) حيث لا عذر لأنه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وإن ناقض  
نفساً إذ لو لم يصدق لحله عليه الحبس فيلزمه بدله وذكر التخفيف في التلف من زيادتي (ولو غصبه) غيره  
(عينا أو دفعها له ليبيعها فحدها وشك أباقة) هي فيدعيها (أم لا) فبدله في صورتين أو ثمنها إن باعها  
في الثانية (فان ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقى أو بدله) من مثل أو قيمة (إن تلف أو ثمنه إن باعه سمعت)  
دعواه وإن كانت مترددة للحاجة فان أقر بشئ فذلك وإن أنكر حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدله ولا ثمنها  
وإن نكل فقبل يحلف للدعي كما ادعى وقيل يشترط التعيين والأوجه الأول وتعميري بل بدله أعم من تعبيره  
بالقيمة (وإذا أحضرت العين) الغائبة عن البلد أو المجلس (فثبتت للدعي فثبته الإحضار على خصمه وإلا)  
أي وإن لم تثبت له (ففى) أي مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) للعين إلى محله (عليه) أي على للدعي لتعديه  
وعليه أجرة مثله أيضاً لمدة الحيولة إن كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس فقط .

(فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر منه) (الغائب الذي تسمع الحجة) عليه (ويحكم عليه  
من فوق) مسافة (عدوى) أو قد مر بيانها قبل الفصل السابق للحاجة إلى ذلك (أو) من (توارى أو تعزى)  
وعجز القاضي عن إحضاره لتعذر الوصول إليه إلا لا تغفل الناس ذلك ذريعة إلى إبطال الحقوق أو ما غير هؤلاء  
فلا تسمع الحجة ولا يحكم عليه إلا بحضوره نعم إن كان الغائب في غير محل الحاكم فله أن يحكم ويكتب قاله  
للاوردى وغيره (ولو سمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم يجب إعادة (بل يجبره) (بالحال)  
ويمكنه من جرح لها وأما بعد الحكم فهو على حجة بالأداء والإبراء والجرح يوم إقامة الحجة وقبله ولم تكن  
مدة الاستبراء (ولو سمعها فانزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (فولى) ولم يحكم قبوله كما قيده  
البلقينى (أعيدت) وجوباً بطلان السماع الأول بالانزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد وأحكم بقبول  
الحجة فان له الحكم بالسماع الأول (ولو استعدى) بالبناء للمفعول (على حاضر) بالبدلى طلب من القاضي  
إحضاره ولم يسم القاضي كذب (أحضره) وجوباً إن لم يكن مكترى العين وحضوره يعطل حق المكترى كما قاله  
السبكي (بدفع ختم) أي يختم من طين رطب أو غيره للدعي يرضه على الخصم ويكون نقش الختم أجب  
القاضي فلانا (فان امتنع بلا عند فترتب لذلك) من الأعوان يباب القاضي يحضره وما ذكرته من



الترتيب بين الأمرين هو ما في الروض وأصلها وكلام الأصل يقتضي التخيير بينهما فعليه مؤنة الترتيب على الطالب إن لم يرزق من بيت المال وعلى الأول مؤنته على الممتنع فيها يظهر (ف) إن امتنع كذلك (ف) بأعوان السلطان) يحضره (ويعززه) بما يراه وللؤنة عليه وإن امتنع لعذر كعرض وخوف ظالم وكل من يخاصم عنه أو يبعث إليه القاضي نائبه فإن وجب تخليفه في الأولى بعث إليه القاضي من خلفه (أو) على غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح) بين الناس (لم يحضره) ولم يعلم ولا يتيه عليه في الأولى ولما في إحضاره من المشقة مع وجود الحاكم أو نحوه ثم في الثانية وقولي أو فيه مصلح من زيادتي (بل يسمع حجة) عليه (ويكتب) بذلك إلى قاضي بلده في الأولى إن كان وإلى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا إذا كان للكتوب إليه فوق مسافة العدوى وقولي بل يسمع حجتهم يكتب من زيادتي في الأولى (وإلا) فإن كان في عمله ولم يكن ثم نائب عنه ولا مصلح (أحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة مماعها (من) مسافة (عدوى) وهذا ما صححه الأصل وهو الموافق لأول الفصل وقيل يحضره وإن بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه العراقيون لأن عمر رضي الله تعالى عنه استدعى البعيرة بن شعبة قضية من البصرة إلى الكوفة وللا يتخذ السفر طريقا لإبطال الحقوق (ولا يحضر) بالبناء للمفعول (محدرة) أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتخليف إلا لتخليط عين بمكان (وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن ويبيع غزل ونحوها وذلك إن لم تخرج أصلا إلا للضرورة أو تخرج قليلا للحاجة كزراء وزيارة وحمام.

### باب القسمة

هي تميز الحصص بعضها من بعض والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية وإذا حضر القسمة وأخبار تكبر الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء أو حاكم ولو منصوبهما وشرط منصوبه) أي الحاكم (أهليته للشهادات) فيشترط كونه مكلفا ذكرا حرا مسلما عدلا صابغا مميما بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره لأن نصبه لذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعبري بذلك أولى من قوله ذكر حر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لأنهما آلتاها ويحتمل كونه عفيفا عن الطمع ومعرفة بالقيمة على أحد وجهين رجح منهما الأسنوي ندمها تبعا لجزم جماعة به فإن لم يعرفها سأل عدلين ورده البلقيني وقال للتعبد اعتبارها في التعديل والرد أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه إلا التكليف لأنه وكيل عنهم إلا أن يكون فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدالة ومحكمهم كنصوب الحاكم (وكذا) يشترط إما (تعدده لتقويم) في القسمة لأنه شهادة بالقيمة فإن لم يكن فيها تقويم كفي قاسم لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبه الحاكم ولا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة وإن وجب تعدده لأنها تستند إلى عمل محسوس (أو جملة) بأن يجعله الحاكم (حاكما فيه) أي في التقويم فيقسم وحده ويعمل بعدلين ويعلمه وإن أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرت من بيت المال) من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح العامة (ف) إن تعدد بيت المال فأجرتة (على الشركاء) سواء أطلب القسمة كلهم أم بعضهم لأن العمل لهم (فإن اقتصروا قاسما وعين كل) منهم (قدر الزمه) ولو فوق أجره لثل سواء أعتدوا معا أم مرتبين (وإلا) بأن أطلقوا السمي (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الخصص) (للأخوة) لأنها من مؤن الملك كالنفقة وخرج زيادتي للأخوة الخصص الأصلية في قسمة التعديل فإن الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة الأخوة قلة وكثرة لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الإجارة صحيحة وإلا فالوزع أجره لثل على قدر الخصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم) منها لأنه سفه ولم يجهم إليها كما فهم

فبأعوان السلطان ويعززه أو غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح لم يحضره بل يسمع حجة ويكتب وإلا أحضره من عدوى ولا يحضر محدرة وهي من لا يكثر خروجها لحاجات.

### باب القسمة

قد يقسم الشركاء أو حاكم ولو بمنصوبهما وشرط منصوبه أهليته للشهادات وعلمه بقسمة وكذا تعدده لتقويم أو جعله حاكما فيه وأجرتة من بيت المال فعلى الشركاء فإن اقتصروا قاسما وعين كل قدر الزمه وإلا فالأجرة على قدر الخصص للأخوة ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم.

بالأولى (والأى وإن لم يسطل فقه بالكلية بأن تقص فقهه أو بطل فقهه للقصور) لم يمنعهم ولم يحجبهم  
 فالأول (كسيف يكسر) فلا يمنعهم من قسمته كإلو هدموا جدارا واقسموا تقضه ولا يحجبهم لما فيها من  
 الضرر (و) الثاني (كحما وطاحونة صغيرين) فلا يمنعهم ولا يحجبهم لما في لفظ صغيرين تطيب اللذ كر  
 على الوثب لأن الحمام مذكر والطاحونة مؤنثة فإن كان كل منهما كبيرا بأن أمكن جعل كل منهما حمامين  
 أو طاحونتين أحيوا وإن احتيج إلى إحداث بئر أو مستودع ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من  
 الإيضاح وغيره بخلاف كلام الأصل (ولو كان له عشر دار) مثلا (لا يصلح للسكنى والباقي لآخر) يصلح لها  
 ولو يضم ما يملكه بجواربه (أجر) صاحب العشر على القسمة (بطلب الآخر لاعكسه) أى لا يجبر الآخر  
 لطلب صاحب العشر لأن صاحب العشر تمتعت في طلبه والآخر معذور أما إذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر  
 بطلب صاحبه الآخر لعدم تمتع جيلك (وما لا يعظم ضرره) أى ضرر قسمته (قسمة أنواع) ثلاثة  
 وهى الآتية لأن القسوم إن تساوت الأنصبة منهصورة وقية فهو الأول وإلا فإن لم يحج إلى رضى آخر  
 فالثاني وإلا فالثالث (أحدها) القسمة (بالأجزاء) وتسمى قسمة التشابهات (كثلى) من حبوب  
 ودرهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشقة الأجزاء فيجبر للمتنع) عليها إذا لاضرر عليه  
 فيها (فيجزأ ما يقسم) كيلا في السكيل ووزنا في الوزون وقرعا في الدرور وعدا في العدود (بعد الأنصبة  
 إن استوت) كالثلاث لزيد وعمرو وبكر (ويكتب) مثلا هنا وفيما يأتى من قية الأنواع (في كل رقعة)  
 إما (اسم شريك) من الشركاء (أو جزء) من الأجزاء (محجز) عن البقية بعد أو غيره (وتدرج) الرقع  
 (في بندق) من نحو ملين محقق أو جمع (مستوية) وزنا وشكلا ندبا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أى  
 السكتة والإدراج بعد حمل الرقع في حجره مثلا فيجبرى بذلك أولى من قوله ثم يخرج من لم يحضرهما  
 (رقعة) إما (على الجزء الأول إن كتبت الأسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلا (إن  
 كتبت الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويقفل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثانى أو على  
 اسم عمرو وتعين الثالثة لباقي إن كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء أو الأجزاء منوط  
 بنظر القاسم (فإن اختلفت) أى الأنصبة (كنصف وثلث وسدس) فى أرض أو نحوها (جزى) ما يقسم  
 (على أقلها) وهو فى المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كاس (ويجذب) إذا كتبت الأجزاء  
 (بغير حقصة واحدة) بأن لا يبدأ بصاحبه السدس لأنه إذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثانى والخامس  
 فيبقى ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثانى  
 أعطيهما والثالث ويبنى بمن له الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس  
 لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء فى ثلاث رقع أو ست والإخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى  
 اجتناب ما ذكر (الثانى) القسمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها)  
 نحو قوة إنبات وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بضع غل وبضع عنب فإذا كانتا لمتين  
 نصفين وقيمة ثلثها الشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الحاليين عن ذلك جعل الثلث سهمًا والثالثين سهمًا  
 وأقرع كاس (ويجبر) المتن (عليها) أى على قسمة التعديل إلحاقا للتساوى فى القيمة بالتساوى فى الأجزاء  
 (فيها) أى فى الأرض للذكورة نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فيها  
 كأرضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فلا يجبر على التعديل كما يحثه الشيخان ويجزم به جمع منهم للوردى  
 والرواى (و) يجبر عليها (فى مقولات نوع) لم يختلف مقومه كعبد ووثاب من نوع إن زالت الشركة  
 بالقسمة كاسيأتى ثلاثة أعبد زجعة متساوية القيمة بين ثلاثة وأبعد كذلك بين اثنين قيمة  
 أحدهم كقيمة الآخرين لقلة اختلاف الأغراض فيها بخلاف مقولات نوع اختلف كضائتين شامية

والأى لم يمنعهم ولم يحجبهم  
 كسيف يكسر وكحما  
 وطاحونة صغيرين ولو  
 كان له عشر دار لا يصلح  
 للسكنى والباقي لآخر  
 أجبر بطلب الآخر  
 لاعكسه . وما لا يعظم  
 ضرره قسمته أنواع :  
 أحدها بالأجزاء  
 ككلى ودار متفقة  
 الأبنية وأرض مشقة  
 الأجزاء فيجبر للمتنع  
 فيجزأ ما يقسم بعدد  
 الأنصبة إن استوت  
 ويكتب فى كل رقعة  
 اسم شريك أو جزء  
 محجز وتدرج فى بندق  
 مستوية ثم يخرج من  
 لم يحضرهما رقعة على  
 الجزء الأول إن كتبت  
 الأسماء أو على اسم  
 زيد إن كتبت الأجزاء  
 لأن اختلفت كنصف  
 وثلث وسدس جزى  
 على أقلها ويجذب  
 بغير حقصة واحدة .  
 الثانى بالتعديل  
 كأرض تختلف قيمة  
 أجزائها ويجبر عليها  
 فيها وفى مقولات نوع

ومصرية أو منقولات أنواع كعبد تركي وهندي وزنجي وثياب إبرسم وكتان وقطن أو لم تزل الشركة  
كعبد في قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا إيجاب فيها لشدة اختلاف الأغراض فيها ولعدم  
زوال الشركة بالكلية في الأخيرة وتعبيري بمنقولات نوع أعم من تعبيرة بعبد وثياب من نوع (و) يجبر  
على قسمة التعديل أيضا (في نحو دكا كين صفار متلاصقة) بما لا يحتمل كل منها القسمة (أعيانا إن  
زالت الشركة) بها للحاجة بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار غير للوصوفة بما ذكر فلا إيجاب فيها  
وإن تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والأنية كالجلسين ومعلوم  
مما مر أنه لو طلت قسمة الكبار غير أعيان أجبر الممتنع وذكر حكم نحو الدكا كين الصفار من زيادتي  
بل كلام الأصل يقتضي أنه لا إيجاب فيها وتفيد الحكم في المنقولات بزوال الشركة كما مر الإشارة إليه  
من زيادتي (الثالث) القسمة (بارد) بأن يحتاج في القسمة إلى رد مال أجنبي (كأن يكون بأحد الجانبين)  
عن الأرض (نحو بر) كشجر وبيت (لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله إلا يضم  
شيء إليه من خارج (فرد آخذه) بالقسمة التي أخرجتها القرعة (فقط قيمته) أي قيمة نحو البر  
فإن كانت ألفا وله النصف رد خمسة وتعبيري بنحو بر أعم من تعبيرة بيرو وشجر (ولا إيجاب فيه) أي  
في هذا النوع لأن فيه تملك كالا لشركة فيه فكان كغير المشترك (وشروط لما) أي بقسمة ما (قسم براض)  
من قسمة رد وغيرها ولو بقاسم قسم بينهما بقرعة (رضا) بها (بند) خروج (قرعة) أما في قسمة الرد  
والتعديل فلأن كلالتهما بيع والبيع لا يحصل بالقرعة فافتقر إلى الرضا بعد خروجها كقبلة وأما في غيرها  
فقياسا عليها وذلك (ك) قولها (رضينا بهذه) القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فإن لم يحكما  
القرعة كأن اعتقلا أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو أحدهما الحسبي والآخر النفيس  
ويرد زائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثان أم القسمة ما قسم إيجابا فلا يعتبر فيها الرضا لاقبل القرعة ولا بعدها  
وتعبيري بما ذكر بالنظر لقسمة غير الرد أولى مما عبر به فيها (و) النوع (الأول إفراز) للحق لا يبيع  
قالوا لأنها لو كانت يباعا لما دخلها الإيجاب ولما جاز الاعتداد على القرعة ومعنى كونها إفرازا أن القسمة  
تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو يبيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه إفرازا  
فإن يملكه قبل القسمة وإنما دخلها الإيجاب للحاجة وبهذا جزم في الروضة تبعاً لتصحيح أصلها في بابي  
زكاة الشرائع والربا (وغيره) من النوعين الآخرين (بيع) وإن أجبر على الأول منها كما مر قالوا  
لأنه لا انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر وإنما دخل  
الأول منها الإيجاب للحاجة وبهذا جزم في الروضة كما يبيع الحاكم مال الدين جبرا (ولو ثبت بحجة) هو  
أعم من قوله بيينة (غلط) فاحش أو غيره (أو حيف في قسمة إيجاباً أو قسمة تراض) بأن نصبا لها قسما  
أو اقتسما بأحدهما ورضيا بعد القسمة (وهي بالأجزاء مقسمة) أي القسمة بنوعها كالوقامت حجة بحور  
القاضي أو كذب شهود ولأن الثانية إفراز ولا إفراز مع التفاوت فإن لم تكن بالأجزاء بأن كانت بالتعديل  
أو الرد لم تنقض لأنها يبيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغير فيلزم رضا صاحب الحق بتركه (وإن لم يثبت)  
ذلك وبين للدعي قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) كمنظاره ولا يحلف القاسم الذي نصبه الحاكم كما  
لا يحلف الحاكم إن لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء) بأن اختص أحدهما أو أصاب  
أكثر منه (بطلت) أي القسمة لا تحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإشاعة (وإلا) بأن  
استحق بعضه شائماً أو معيناً سواء (بطلت فيه) لافي الباقي تفريقاً للصفة.

[خطبة] [الوراء] إلى قاضي في قسمة ملك بلا بيينة به لم يجهم وإن لم يكن لهم منازع وقيل يجهم  
وعليه الإمام وغيره

وفي نحو دكا كين صفار  
متلاصقة أعيانا إن  
زالت الشركة. الثالث  
بالرد كأن يكون بأحد  
الجانبين نحو بر لا يمكن  
قسمته فرد آخذه فقط  
قيمه ولا إيجاب فيه  
وشروط لما قسم براض  
رضاء بعد قرعة كرضينا  
بهذه والأول إفراز  
وغيره يبيع ولو ثبت  
بحجة غلط أو حيف في  
قسمة إيجاباً أو قسمة  
تراض وهي بالأجزاء  
نقضت وإن لم يثبت فله  
تحليف شريكه ولو  
استحق بعض مقسوم  
معيناً وليس سواء  
بطلت وإلا بطلت فيه

### كتاب الشهادات

جمع شهادة وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص . والأصل فيها آيات كآية : ولا تكتموا الشهادة . وأخبار نكبر  
الصحيحين « ليس لك إلا شاهدك أو يمينه » وأركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة  
وكلمها تعلم بما يأتي مع ما يتعلق بها (الشاهد حرم مكلف ذو مروءة يقظ ناطق غير محجور) عليه (بسفه)  
وهذا من زيادتي (و) غير (متمم عدل) فلا يقبل ممن يهزق أو صبا أو جنون ولا من عادم مروءة ومغفل  
لا يضبط وأخرس ومحجور عليه بسفه ومتمم وغير عدل من كافر وفاسق والعدل يتحقق (بأن لم يأت  
كيرة كقتل وزنا وقذف وشهادة زور) (ولم يصر على صغيرة أو) أصر عليها (و غلبت طاعاته)  
فارتكاب كيرة أو إصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتفي العدالة إلا أن تغلب طاعاته للصبر على ما أصر  
عليه فلا تنتفي العدالة عنه وقول أو إلى آخره من زيادتي والصغيرة (كعب يزد) لخبر أبي داود : من لعب  
بالرد قد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتح معهما ومهمل (إن شرط) فيه (مال)  
من الجانبين أو من أحدهما لأنه في الأول قمار وفي الثاني مسابقة على غير آلة القتال فغالبها متعاطل لقد  
فاسد وكل منها حرام وإن أوم كلام الأصل أن مكروه في الثاني (ولا) بأن لم يشترط فيه مال (كره) لأن  
فيه صرف العمر إلى مالا يجدي نعم إن لعبه مع معتقد التحريم حرم (كغناء) بكسر الغين والدة (بلا آلة  
واستماعه) فانهما مكروهان لما فيها من اللغو أو ماع الآلة في حرمان وتعبير بالاستماع هنا وفيما يأتي أولى  
من تعبده بالسماع (لإهداء) بضم الحاء وكسرها والدة وهو ما يقال خلف الإبل من رجس وغيره  
(ودف) بضم الهمزة أشهر من فتحها لما هو سبب لإظهار السرور كمرس وختان وعيد وقدم غائب  
(ولو بجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع صنج وهو الخلق التي تجعل داخل الدف والدوائر العراض التي  
تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدف (واستماعها) فلا يحرم ولا يكره شيء من الثلاثة لما  
في الأول من تنشيط الإبل للسير وإيقاظ النوم وفي الثاني من إظهار السرور وورد في حلها أخبار بل  
صرح النووي بين الأول والبقوى بين الثاني وحل استماعها تابع لحلها والتصریح بذلك استماع  
الثاني من زيادتي (وكاستعمال آلة مطربة كطنبور) بضم الطاء (وعود وصنج) بفتح أوله ويسمى  
الصفاقتين وهما من صفر تضرب إحداها بالأخرى (ومزمار عراق) بكسر الميم وهو ما يضرب مع  
الأوتار (وبراع) وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكما صغار لكن صحح الرافعي حل البراع وماك  
إليه البقي وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق الوسط  
واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشربة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر « إن الله  
حرم الخمر واليسر والكوبة » والنفي فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخثثون وذكر استماع الكوبة  
من زيادتي (لارقص) فليس بحرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف  
لما نشأ يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويرفون والزفر الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة  
أو أعوجاج (لأبتكر) فيحرم لأنه يشبه أفعال الخثثين (ولا إنشاء شعر وإنشاده واستماعه) فكل  
منها مباح اتباعا للمصنف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغي إليهم منهم حسان بن ثابت وعبد الله  
ابن رواحة وهما مسلم وذكر استماعه من زيادتي (إلا يفحش) كهبول مصوم (أو تشيب بعين من أمر  
أو امرأة غير حلية) وهو ذكر صفاتها من طول وقصر وصلب وغيره فيحرم لما فيه من الإيذاء  
بخلاف تشيب بعين لأن التشيب صنعة وعرض الشاعر تحسين الكلام لا تحقيق للذكور أما حليته  
من روضة أو أمة فلا يحرم التشيب بها نعم إن ذكره بما حقه الإخفاء سقطت مروءته وذكر  
الأمر دفع التشيب بغير الحلية من زيادتي (والمرءة توفى الأنداس عرفا) لأنها لا تضبط بل تختلف باختلاف

### كتاب الشهادات

الشاهد حر مكلف  
ذو مروءة يقظ ناطق  
غير محجور بسفه ومتمم  
عدل بأن لم يأت كيرة  
ولم يصر على صغيرة أو  
غلبت طاعاته كعب  
بزد وبشطرنج إن  
شرط مال وإلا كره  
كغناء بلا آلة واستماعه  
لإهداء ودف ولو  
بجلاجل واستماعها  
وكاستعمال آلة مطربة  
كطنبور وعود وصنج  
ومزمار عراق وبراع  
وكوبة وهي طبل  
طويل ضيق الوسط  
واستماعها لارقص  
إلا بتكر وإنشاء  
شعر وإنشاده واستماعه  
إلا يفحش أو تشيب  
بعين من أمر أو امرأة  
غير حلية والمرءة  
توفى الأنداس عرفا

فيستقطها أكل وشرب وكشف رأس ولبس  
 قفيه قباء أو قلنسوة  
 حيث لا يعتاد وقبلة  
 حليلة بحضرة الناس  
 وإكثار ما يضحك أو  
 لب شطرنج أو غناء أو  
 استماع أو ورقص وحرقة  
 دنينة كحجم وكنس  
 ودبغ ممن لا تليق به  
 والتهمة جرقع أو دفع  
 ضرر قرد لرقيقه  
 وغريم له مات أو حجر  
 بفلس وبما هو محل  
 تصرفه وببراءة مضمونة  
 ومن غرماء محجور  
 فلس فسق شهود دين  
 آخر ولبعضه لا عليه  
 ولا على أيه بطلاق  
 ضرة أمه أو قذفها  
 ولا لزوجة وأخيه  
 وصديقه ولو شهد لمن  
 لا تقبل له وغيره قبلت  
 لغيره أو شهد اثنان  
 لاثنين بوصية من تركه  
 فشهدا لها بوصية منها  
 قبلتا ولا تقبل من عدو  
 شخص عليه وهو من  
 يحزن بفرحه وعكسه  
 وتقبل على عدو دين  
 ككافر ومبتدع ومن  
 مبتدع لا نكفروه  
 لاداعية ولا خطأي لثله  
 إن لم يذكر ما ينفي  
 الاحتمال .

الأشخاص والأحوال والإمّا كن ( فيستقطها أكل وشرب وكشف رأس ولبس قفيه قباء أو قلنسوة حيث )  
 أي يمكن ( لا يعتاد ) لفاعلها كأن يفعل الثلاثة الأول غير سوق في سوق ولم يعلبه عليه في الأولين جوع أو عطش  
 ويفعل الرابع قفيه يلبس لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه وقول وشرب من زيادتي وتعبري بكشف الرأس  
 أعم من تعبيره بالمشي مكشوف الرأس والتقييد في هذه بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الأكل به أولى  
 من تقييده بالسوق وكشف الرأس كشف البدن كالفهم بالأولى والراد غير العورة أما ذلك فمن المحرمات  
 (وقبلة حليلة) من زوجة أو أمة ( بحضرة الناس ) الذين يستحي منهم في ذلك ( وإكثار ما يضحك ) بينهم  
 (أو) إكثار (لب شطرنج أو غناء أو استماع أو ورقص) بخلاف قليل الحصة إلا قليل ثانيا في الطريق  
 ويقاس به ساق معناه (و) يستقطها أيضا ( حرفة دنينة ) بالهمز ( كحجم وكنس ودبغ ممن لا تليق ) هي  
 (به) لإحصائها بالحصة بخلافها ممن تليق به وإن لم تكن حرفة آياته وقول الأصل تبعاً للرافعي وكانت  
 حرفة أيه اعترضه في الروضة فقال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يقيد به بل ينظر هل  
 تليق به أم لا ولهذا حذف بعض مختصريها ( والتهمة ) بضم التاء وفتح الهاء في الشخص ( جرقع )  
 إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له بشهادته ( أودع ضرر ) عنهما ( قرد ) شهادته ( لرقيقه ) ولو مكاتباً  
 (وغير له مات) وإن لم تستغرق تركته الديون ( أوجر ) عليه ( بفلس ) للتهمة وروى الحاكم على شرط  
 مسلم خير لا يجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة التهمة . والحنة العداوة بخلاف حجر السفه والمرض  
 وبخلاف شهادته لغيره الوسر وكذا للعسر قبل موته والحجر عليه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين  
 أمواله (و) ترد شهادته ( بما هو محل تصرفه ) كأن وكل أو وصى فيه لأنه ثبت بشهادته ولاية له على الشهود  
 به نعم إن شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبلت وتعبري بما ذكر أعم من قوله بما هو وكيل فيه ( وببراءة  
 مضمونة ) لأنه يستقطبها المطالبة عن نفسه (و) ترد الشهادة (من غرماء محجور فلس فسق شهود دين  
 آخر ) لتهمة دفع ضرر الزاحمة والتقييد بالحجر من زيادتي (و) ترد شهادته (لبعضه) من أصل أو فرع له  
 كشهادته لنفسه (لا) بشهادته (عليه) بشئ ( ولا على أيه بطلاق ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجة ) ذكرنا  
 أو أنثى ( وأخيه وصديقه ) لا تنفاه التهمة نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم تقبل على أحد  
 وجهين في النهاية وأشعر كلامها بترجيحه ورجحه البليغي فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجه  
 وحذفت من الأصل هنامسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان بينه وبين بعضه عداوة ففي قبول  
 شهادته عليه خلاف وجزم في الأنوار بعدم قبولها له وعليه ( ولو شهد لمن لا تقبل ) شهادته (له) من أصل  
 أو فرع أو غيرها فهو أعم من قوله شهد لغيره ( وغيره قبلت لغيره ) لاله لا خصاص للنازع به ( أو شهد  
 لثان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لها بوصية منها قبلتا ) وإن احتملت اللواط لأن الأصل عدمها مع أن  
 كل شهادة متصلة عن الأخرى ( ولا تقبل ) الشهادة ( من عدو شخص عليه ) في عداوة دينية لحجر الحاكم  
 السابق ولأن العداوة من أقوى الرب بخلاف شهادته له إذا لتهمة . والفضل ما شهدت به الأعداء .  
 ( وهو ) أي عدو الشخص ( من يحزن بفرحه وعكسه ) أي وفرح يحزنه ( وتقبل ) الشهادة ( على عدو  
 دين ككافر ) شهد عليه مسلم ( ومبتدع ) شهد عليه سني ( و) تقبل ( من مبتدع لا نكفروه ) يبدعته كنكري  
 صفات الله وظنة أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيون في ذلك لما قام عندهم  
 بخلاف من نكفروه يبدعته كنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات  
 لا ينكرهما علم محيى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ( لاداعية ) أي يدعو الناس إلى بدعته فلا تقبل  
 شهادته كالأقبل روايته بل أولى كما رجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرها ( ولا خطأي ) فلا تقبل  
 شهادته ( لثله إن لم يذكر ) فيها ( ما ينفي الاحتمال ) أي احتمال اعتاده على قول الشهود له لا اعتقاده أنه



لا يكتدب فإن ذكر فيها ذلك كقولہ رأيت أو سمعت أو شهد الخالفه قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها  
 من زيادتي (ولا مبادر) بشهادته قبل أن يسألها لأنهم (إلا في شهادة حسبة) فتقبل شهادته بأن يشهد  
 (في حق الله) كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها (أو) في (ماله) فيه حق مؤكد كطلاق وعتق  
 ونسب وغفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها (وجلع في العراق لا في المال بأن يشهد بذلك لينع من  
 مخالفته ما يترتب عليه وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأخضره للشهد  
 عليه فإن ابتدوا وقالوا فلان زني فهم قدفة وإعانتهم عند الحاجة إليها قبل شهد اثنين أن فلانا أغتصب  
 صدمه أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا إنه يمتزجه أو أنه يريد نكاحها أما حق الأدعي  
 كقود وحذف وصح فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كاشمله للسق من (وتقبل شهادة معادة بعد زوال  
 رقي أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار) لانتهاء التهمة لأن التصف بذلك لا يتغير برده شهادته (لا) بعد زوال  
 (شهادته أو عداوة أو فسق) أو خرم مروة فلا تقبل للتهمة والتقييد بظاهر مع قولي أو بدار ولا سيادة أو  
 عداوة من زيادتي وخرج بظاهر الكافر السر فلا تقبل شهادته المعادة للتهمة وبالمعادة غيرها فتقبل من  
 الجميع (وإنما يقبل غيرها) أي غير المعادة (من فاسق أو خرم مروة) وهو من زيادتي (ببدوته وهي ندم  
 على المحذور) (شرط) (إقلاع) (علم) وعزم أن لا يعود (إليه) (وخرج عن ظلامة أدعي) من مال أو غيره  
 فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد للمصوب إن بقي وبذلك إن تلقى المستحقه ويمكن مستحق القود وحذف القذف  
 من الاستيقاء ويركه منه المستحق وما هو وحده فله على كزنا وشرب مسكر إن لم يظهر عليه أحد فلأن  
 يظهره ويقره ليستوفى منه وله أن يمتزج بنفسه وهو الأفضل وإن ظهر قذفات السرفيات الحاكم ويقره  
 ليستوفى منه (و) شرط (قولي) محذور (قولي) لتقبل شهادته (كقولہ) في القذف (قذفي باطل وأنا نادم)  
 عليه (ولا أعود) إليه (و) بشرط (استبراء سنة في محذور) فعلى وشهادة تزور وقذف إيداء لأن لمضيا  
 لتشتمل على الفصول الأربعة أما يبتاني تبيح النفوس لما تشبهه فإذا مضت على السلامة أشعر ذلك  
 بحسن السرقة وعمله في الفاسق إذا أظهر قسمة فلو كان يسره وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب  
 توبته فهدم مستنائة وما ذكر علم أنه لا استبراء في قذف لا إيداء به كشهادة الزنا إذا وجب بها الحد لتقص  
 السعد ثم تاب الشاهد وما أفهمه كلام الأئم من أنه لا استبراء على قاذف غير المحصن محمول على قذف  
 لا إيداء به ولا يحق عليك حسن ما سلكته في بيان التوبة وشرطها على ما سلكه الأصل .  
 (فصل) في بيان ما يثبت فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يثبت فيه ذلك مع ما يتعلق بها (لا يكفي  
 لغير هلال رمضان) ولولا الصوم (شاهد) واحداً ماله فيكفي للصوم كما مر في كتابه (وشرط للتحوزنا) كإتيان  
 بهيمة أو ميتة (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها بالزنا  
 أو نحو ذلك تعالى : والذين يرمون المحصنات الآية وخرج بذلك وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به المال أو شهد  
 به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة بل الأول يقيد الأول يثبت بما يشبهه المال  
 وسبأ ولا يحتاج فيه إلى ذكر ما يثبت في شهادة الزنا من قول الشهود رأينا أنه أدخل حشفته إلى آخره والباقي  
 يثبت برجلين ونحوهما وفما يأتي من زيادتي (ولمال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد  
 مالي أو قسمة أو حق مالي (كبيع) ومنه الخوالة لأنها بيع دين بدين (وإقالة) وضمان (وخيار) وأجل (رجلان  
 أو رجل وامرأتان) لعدم آية توامت شهودا شهدين . والخش كالموأة وتبصر بما قصد به مال أولى  
 مما عبر به (ولغير ذلك) أي ما ذكر من نحو الزنا إلى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى أو  
 لأدعي (وما يظهر لرجال غالباً ككنكاح وطلاق) ورجعة (وإقرار بنحو زنا وموت ووكالة ووصاية)  
 وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة

ولا مبادر إلا في شهادة  
 حسبة في حق الله أو ماله  
 فيه حق مؤكد كطلاق  
 وعتق ونسب وغفو عن  
 قود وبقاء عدة وانقضائها  
 وتقبل شهادة معادة بعد  
 زوال الرقي أو صبا أو كفر  
 ظاهر أو بدار ولا سيادة أو  
 عداوة أو فسق وإنما  
 يقبل غيرها من فاسق  
 أو خرم مروة بعد  
 توبته وهي ندم بإقلاع  
 وعزم أن لا يعود  
 وخرج عن ظلامة  
 أدعي وقول في قولي  
 كقولہ قذفي باطل وأنا  
 نادم ولا أعود واستبراء  
 سنة في قضي وشهادة  
 تزور وقذف إيداء .  
 (فصل) لا يكفي لغير  
 هلال رمضان شاهد  
 وشرط للتحوزنا أربعة  
 ولمال وما قصد به مال  
 كبيع وإقالة وخيار  
 رجلان أو رجل  
 وامرأتان ولغير ذلك  
 من عقوبة وما يظهر  
 لرجال غالباً ككنكاح  
 وطلاق وإقرار بنحو  
 زنا وموت ووكالة  
 ووصاية وشهادة على  
 شهادة رجلان

والوصاية وتقدم خبر لانكاح الإبولي وشاهدي عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز  
 شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرها بما يشاركها في المعنى للذكور  
 والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت في مال القصد منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرضا اختلافهم  
 في النكاح والقراض قال وينبغي أن يقال إن رآهم مدعيهما إثبات التصرف فهو كالوكيل أو إثبات حصته من  
 الربح فيشترط رجل وامرأتين إذ القصد المال ويقر بمنه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر أي أو عطفه  
 أو الإرث فيثبت رجل وامرأتين وإن لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يروونه غالبا ككفارة وولادة  
 وحيف ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن) أي رجلين ورجل وامرأتين (وبأربع) من  
 النساء روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من  
 ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره بما يشاركه في المعنى للذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك  
 منفردات قبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقرر في مسئلة الرضاع قيده القفال وغيره بما إذا كان  
 الرضاع من الثدي فإن كان من إناء حلب فيه اللبن لم يقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن  
 من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالبا (ولا يثبت رجل وعين إلا مال أو مقصده مال) روى مسلم  
 وغيره أنه <sup>يؤخذ</sup> قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الأموال وقيس بتأنيده ما قصد به مال (ولا يثبت شيء  
 بامرأتين وعين) ولو فيها يثبت بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير  
 ذلك لوروده (ويذكر) وجوبا (في حلقه صدق شاهده) واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله إن شاهدي  
 لصديق وإني مستحق لك إذا قال الإمام ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه  
 في عينه لصديق شاهده لأن اليمين والشهادة جتان مختلفتا الجنس فاعتبار ارتباط إحداها بالآخرى ليصير  
 كالنوع الواحد (وإنما يحلف بعد شهادته وتعديله) لأنه إنما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى فيما ذكر  
 إنما يقرى حيث لا يفرق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين قيامهما مقام الرجل قطعا ولا ترتيب  
 بين الرجلين (وله ترك حلقه) بعد شهادة شاهده (وتحلف خصمه) لأنه قد يتورع عن اليمين ويمتنع  
 الحسم تسقط الدعوى (فإن نكل) خصمه عن اليمين (فله) أي للمدعى (أن يحلف بيمين الرد) كأن له ذلك  
 في الأصل لأنها غير التي تركها لأن تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول الخصم ولأن تلك  
 لا يقضي بها إلا في المال وهذه يقضي بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط حقه من اليمين كإسبا في الدعوى  
 (ولو قال) رجل (لن يده أمة وولدها) يسترقها (هذه مستولدة) عقلت بذات ملكي مني وحلف مع شاهده  
 شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الإيلاد) لأن حكم المستولدة حكم المال فتسلم إليه وإذا مات  
 حكم بمقتضى إقراره وقولي مني من زباني (لأن نسب الولد وحريته) فلا يثبتان بذلك كالأب يثبت به عتق الأم  
 فيبقى الولد يده من هو يده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبه من المدعى بالإقرار ما مر في باب (أو) قال لن يده  
 (علام) يسترقها (كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (انزعه) منه (وصار  
 حرا) بإقراره وإن تضمن استحقاق الولاء لأنه تابع (ولو ادعوا) أي ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا  
 أو منقعة (لمورثهم وأقاموا شاهدة وحلف) معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته فقط (انفرد بنصيه)  
 فلا يشارك فيه إذ لو شورك فيه لملك الشخص يمين غيره (ويطل حق كامل حضر) بالبدل (ونسكل)  
 حتى لو مات لم يكن لو أنته أن يحلف (وعيره) من صبي أو مجنون أو غائب (إذا زال عذره وحلف وأخذ نصيه  
 بلا إعادة شهادة) إن لم يتغير حال الشاهد لأن الشهادة تثبت في حق البعض فتثبت في حق الجميع وإن لم  
 تصدر الدعوى منهم بخلاف ما إذا أوصى لشخصين فحلف أحدهما مع شاهد والآخر غائب فلا بد من إعادة  
 الشهادة لأن ملكك منفصل عن ملك الخائف بخلاف حقوق الورثة فإنها إنما تثبت أولا لواحد وهو الورث

وما لا يروونه غالبا  
 ككفارة وولادة وحيف  
 ورضاع وعيب امرأة  
 تحت ثوبها يثبت بمن  
 مر وبأربع ولا يثبت  
 رجل وعين إلا مال أو  
 مقصده مال ولا يثبت  
 شيء بامرأتين وعين  
 ويذكر في حلقه صدق  
 شاهده وإنما يحلف بعد  
 شهادته وتعديله وله  
 ترك حلقه وتحلف  
 خصمه فإن نكل فله  
 أن يحلف بيمين الرد  
 ولو قال لن يده أمة  
 وولدها هذه مستولدة  
 عقلت بذات ملكي  
 مني وحلف مع شاهده  
 ثبت الإيلاد لأن نسب  
 الولد وحريته أو غلام  
 كان لي وأعتقته وحلف  
 مع شاهد انزعه وصار  
 حرا ولو ادعوا مالا  
 لمورثهم وأقاموا شاهدة  
 وحلف بعضهم انفرد  
 بنصيه ويطل حق  
 كامل حضر ونكل  
 وغيره إذا زال عذره  
 حلف وأخذ نصيه  
 بلا إعادة شهادة

وشرط لشهادة. فبطل  
 كزنا إيصار فيقبل أصم  
 وقبول كعقد هو  
 وسمع فلا يقبل أصم  
 وأعمى إلا أن يقر في  
 أذنه فيمسكه حتى  
 يشهد أو يكون عمه  
 بعد تحمله والشهود له  
 وعليه معروف الاسم  
 والنسب ومن سمع  
 قول شخص أو رأى  
 فعله وعرفه باسمه  
 ونسبه شهد بهما إن  
 غاب أو أمات وإلا  
 فإشارة كما لو لم يعرفه  
 بهما ومات ولم يدفن  
 ولا يصح تحمل شهادة  
 على متبقة اعتادا على  
 صوتهما فان عرفها  
 بعينها أو باسم ونسب  
 جاز وأدى بما علم  
 لا بتعريف عدل أو  
 عدلين والعمل على خلافه  
 ولو ثبت على عينه حق  
 سجل القاضي بحلية  
 لا باسم ونسب لم يثبتا  
 وله بالامعارض شهادة  
 بنسب وموت وعق  
 وولاء ووقف ونكاح  
 بقسامع من جمع يؤمن  
 كذبهم وبملك به أو  
 يند وتصرف تصرف  
 ملاك مدة طوالة عرفا  
 أو باستصحاب

قال الشيخان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه  
 بخلاف ما مر في الناكل أما إذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كأصلها قال الأذرع وغيره والأقوى  
 منع الحلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول الجميع فان ادعى بقدر حسته فلا بد من  
 الاعادة جزما (وشرط لشهادة فعل كزنا) وغصب وولادة (إيصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير  
 وقد تجوز الشهادة فيه بلا إيصار كأن يصنع أعمى يده طذ كرجل داخل فرج امرأة فيمسكهما حتى يشهد  
 عند قاضٍ بما عرفه (فيقبل) في ذلك (أصم) لإيصاره ويجوز تعدد النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة  
 لأنهما متكاهرمة أنفسهما (و) شرط لشهادة (بقول كعقد) وفسخ وإقرار (هو) أي إيصار (وسمع فلا  
 يقبل) فيه (أصم) لا يسمع شيئا (و) لا (أعمى) تحمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الأصوات وقد يحاكي  
 الإنسان صوت غيره فيشتبه به (إلأن) يترجم أو يسمع كما مر أو يشهد بما ثبت بالسماع كما لم يأت  
 أو (يقر) شخص (في أذنه) بنحو طلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيمسكه حتى يشهد)  
 عليه عند قاضٍ (أو يكون عمه بعد تحمله والشهود له) للشهود (عليه معروف الاسم والنسب) فيقبل  
 لحصول العلم بأنه الشهود عليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله  
 (شهد بهما إن غاب) بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب (أو أمات وإلا) بأن لم يرب ونسب ولم يمت (فإشارة)  
 يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كألو لم يعرف بهما ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي  
 فلم انه لا يشهد في غيبته ولا بدعونه ودفعه إن لم يعرف بهما فلا ينش قبره وقال الغزالي إن اشتدت الحاجة  
 اليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على متبقة) بنون ثم ناء من انتقب كما قاله الجوهرى  
 (اعتادا على صوتهما) فان الأصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أمسكها حتى شهد  
 عليها (جاز) التحمل عليها متبقة (وأدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي  
 العلم بالاسم والنسب عند غيبتهما (لا بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلاتة بنت فلان أي لا يجوز التحمل  
 عليها بذلك وهذا ما عليه الأكثر (والعمل على خلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق)  
 فطلب للدعي التسجيل (سجل) له (القاضي) جوازا (بحلية لا باسم ونسب لم يثبتا) بينة ولا بطله  
 ولا يكفي فيهما قول الدعي والإقرار من ثبت عليه الحق لأن نسب الشخص لا يثبت بإقراره ولا بإقرار  
 للدعي فان ثبتا بينته أو بطله سجل بهما وتعييرى ثبت أعم من تغييره بقامت بينة (وله بلا معارض  
 شهادة بنسب) ولو من أم وقيلة (وموت وعق وولاء ووقف ونكاح بقسامع) أي استقامة (من جمع  
 يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرة وقوع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحرثهم  
 وذكورهم كما لا يشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد انه ابنه  
 مثلا لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وإنما اكتفى بالسماع في المذكورات وإن تيسرت مشاهدة أسباب  
 بعضها لأن مدتها تطول فيعسر إقامة البينة على ابتدائها فتمس الحاجة إلى إثباتها بالسماع وما ذكر في الوقف  
 هو بالنظر إلى أصله ما شروطه وتفصيله فينت حكمها في شرح الروض (و) له بالامعارض شهادة (بملك  
 به) أي بالسماع ممن ذكر (أو يند وتصرف تصرف ملاك) كسكنى وهبم وبناء وبيع (مدة طوالة  
 عرفا) فلا تسكنى الشهادة بمجرد الدليل لأنه قد يكون عن إجارة أو إعارة ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون  
 من وكيل أو غاصب ولا بهما معا بدون التصرف المذكور كأن تصرف مرة أو تصرف مدة قصيرة لأن ذلك  
 لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو إرث وشراء وإن احتمل زوال الحاجة الداعية إلى ذلك  
 ولا يصح في شهادته بالاستصحاب فان صرح بعوضه في ذكره ترد له بغيره ومثله الاستصحاب بذكرها  
 الأصل في الدعوى والبيانات وخرج زيادتي بالامعارض ما لو عورض كأن أنكر النسب إليه النسب أو

طعن بعض الناس به فتمتنع الشهادة به لاختلال الظن حينئذ وقولي عرفا من زيادتي .

(تنبيه) صورة الشهادة بالتسامع أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه عتيق أو مولاه أو وقته أو أنها زوجته أو أنه ملكه لأشهد أن فلانة تولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا لما مر من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الإبصار وبالقول الإبصار والسمع ولو تسامع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا أن يكون السبب إثرا فتجوز لأن الإثبات يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وبما يثبت به أيضا ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد والإرث واستحقاق الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك .

(فصل) في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك . والشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضي بمعنى أدت ، وعلى للشهود به وهو الراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهي مصدر بمعنى للفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب (فرضا كفاية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وإقرار أما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة إلى إثباته عند التنازع ولتوقف الانقياد عليه في النكاح وغيره مما يجب فيه الإشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة ما من أنه لا يلزم القاضي أن يكتب الخصم ما ثبت عنده أو حكم به فلأنها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها أثر ظاهر في التذكر . وصورة الأولى أن يحضر من يتحمل فإن دعي التحمل فلا وجوب إلا أن يكون الداعي معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة معذرة أو قاضيا ليشهد على أمر ثبت عنده ولا يلزم الشاهد كتابة الصك إلا بأجرة فله أخذها كما له ذلك في تحمله إن دعي له لا في أدائه وله بعد كتابته حبيسه عنده للأجرة (وكذا الأداء) للشهادة فرض كفاية وإن وقع التحمل اتفاقا (إن كانوا جمعا) كأن زاد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زيادتي (أو) من (اثنين) منهم (أو لم يكن إلاهما أو) (أو) (واحد) والحق يثبت به ويمين) عند الحاكم المطلوب إليه (فقرض عين) وإلا لأفضى إلى ترك الواجب قال تعالى : ولا يَأْبِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا . سواء أكان الحق في الثالثة يثبت بشاهد ويمين أم لا فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال للدعي أحلف معه عصى لأن مقاصد الإشهاد التورع عن البين (وإنما يجب) الأداء (إن دعي) التحمل (من مسافة عدوى) بناء على أنه يلزمه الحضور إلى القاضي للأداء منها (ولم يجمع على فسق) بأن أجمع على عدمه أو اخلاف فيه كشارب نبيذ فيلزم شارب الأداة وإن عهد من القاضي رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتباؤه أما إذا أجمع على فسقه كشارب الخمر فلا يجب عليه الأداء إذ لا فائدة له سواء أكان فسقا ظاهرا أم خفيا بل محرم عليه ذلك (ولا عذر له من نحو مرض) كتعذير المرأة وغيره بما تسقط به الجمعة (والعذور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي) إليه (من يسمعا) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حمام أو على طعام فله التأخير إلى أن يفرغ .

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (تقبل شهادة على شهادة مقبول) شهادته (في غير عقوبة لله تعالى وإحسان) مالا كان أو غيره كعقد وفسخ وقود وحد قذف وعموم قوله تعالى : وأشهدوا ذوي عدل منكم . وللعلم الحاجة إليها لأن الأصل قد يتعذر ولأن الشهادة حق لازم الأداء فيشهد عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والإحسان لأن حقه تعالى للشروط فيه الإحسان في الجملة مبنى على الباعث وحق الأدعي على الضيقة وذكر الإحسان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مردها كفاسق ورفيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وإن كانت الشهادة في ولادة أو رضاع كما علم من فصل وشهادة الأصل مما يطلع عليه الرجال غالبا وما يطلع عليه الرجال غالبا لا يكفي فيه شهادة النساء ولا يكفي لتير هلال رمضان شاهد لأن شهادة القرع تثبت شهادة الأصل لا ما يشهد به الأصل (وتحملها بأن

(فصل) تحمل

الشهادة وكتابة الصك

فرضا كفاية وكذا

الأداء إن كانوا جمعا

طلب من واحد أو اثنين

أو لم يكن إلاهما أو واحد

والحق يثبت به ويمين

فقرض عين وإنما يجب

إن ادعى من مسافة

عدوى ولم يجمع على

فسقه ولا عذر له من

نحو مرض والعذور

يشهد على شهادته أو

يبعث القاضي من

يسمعا .

(فصل) تقبل شهادة

على شهادة مقبول في

غير عقوبة لله وإحسان

وتحملها بأن



يستترعيه الأصل أي يلتبس منه رعاية الشهادة وضبطها لأن الشهادة على الشهادة نبابة فاعتبر فيها الإذن أو ما يقوم مقامه كإيأتي (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) أو أشهدتك (أو أشهد على شهادتي) به وكل من سمع للسترعي له ذلك كما يؤخذ مما عطفته على استترعيه بقولي (أو) بأن يسمعه يشهد عند الحاكم ولو محكما أن لقفلان عند فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يستترعه لأنه إنما يشهد عند الحاكم بعد تحقق الوجوب (أو) بأن يسمعه (بين سبها) أي الشهادة (كأشهد أن لقفلان على فلان ألفا قرضا) فلما سمعه الشهادة على شهادته وإن لم يستترعه ولم يشهد عند حاكم لا تنفاه احتمال الوعد والتساهل مع الاستناد إلى السبب فلا يكفي ما لو سمعه يقول لقفلان على فلان كذا أو أشهد أن له عليه كذا أو عندي شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أنا عالم به لأنه مع كونه لبيات في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يريد عدة كان قد وعد بها أو يشير بكلمة على إلى أن عليه من بابها مكارم الأخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل باطلاقة الغرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أجم (وليدين) وجوبا (الفرع عند الأداء جهة التحمل) فإن استترعه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن لقفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وإن لم يستترعه بين أنه شهد عند حاكم أو أنه أسند للشهود به إلى سببه (إلا أن يثق الحاكم بعلمه) فلا يجب البيان كقول أشهد على شهادة فلان بكذا للحصول للغرض (ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق) برده أو غيرها (لم يشهد فرج) لأنها لا تهجم غالبا بصفة ضرورية فيها مضى وليس لمنهيا للماضية ضبط فتعطف إلى حالة التحمل فلوزالت هذه الموانع احتجيج إلى تحمل جديد (وصح أداء كامل عمل) حالة كونه (ناقضا) كفاشق وعبد وصي تحمل ثم أدى بعد كاله فقبل شهادته كالأصل وتعتبر بذلك أعم مما عبر به (ويكني فرعان لأصلين) أي لكل منهما لا يشترط لكل منهما فرعان كالو شهد على مقربين ولا يكتفي واحد لهما وواحد الآخر (وشرط قبولها) أي شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر جمعة) كمرض يشق به حضوره وعمى وجنون وخوف من ضرر تعبري بعذر الجملة أعم مما عبر به نعم استثنى الإمام الإغماء حضرا فينتظر تقرب زواله وأقره الشيخان بل جزم به في الشرح الصغير (أو غيبة فرق) مسافة (عدوى) بزيادة فوق فلا تقبل في غير ذلك لأنها إنما قبلت للضرورة ولا ضرورة حيثئذ (وأن يسميه فرج) وإن كان الأصل عدلا لتعرف عدالة فان لم يسمه لم يكف لأن الحاكم قد يعرف جرحه لو سمعه ولأنه يشهد باب الجرح على الخصم (وله) أي الفرع (تزكيت) لأنه غير منهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنان في واقعة تزكيت أحدهما الآخر لأن تزكيت الفرع للأصل من تسمية شهادته ولذلك شرطها بعضهم وفي تلك قام الشاهد الزكي بأحد شطري الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم أنه لا يشترط في شهادة الفرع تزكيت الأصل كما صرح به الأصل بل له إطلاقها والحاكم يبحث عن عدالة وأنه لا يلزمه أن يتعرض في شهادته لصديق أصله لأنه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف للدعي مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لأنه يعرفه .

(فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم . لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وإن أعادوها لأنه لا يدرى أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يبق ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض) ولكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لآدمي كزنا وشرب خمر وقود وحذ قذف لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف اللال فيستوفى إن لم يكن استوفى لأنه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) أي العوبة قد (استوفيت قطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) برده أو غيرها (أو جلد) برنا أو غيره (ومات وقبوا تمعدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تمعدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفى منه) بقولنا لزمهم قود إن جهل أولى تمعدم) وإلا فالقود عليه فقط كما أفاده كلام الأصل في الجنابات فان آل الأمر إلى الدية في الحالين وجبت مغلظة كما هو معلوم مما صرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود

يستترعيه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند حاكم أو بين سبها كأشهد أن لقفلان على فلان ألفا قرضا وليدين الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرج وصح أداء كامل تحمل ناقضا ويكني فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسميه فرج وله تزكيت .

(فصل) رجوعا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفى عقوبة فان كانت استوفيت قطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا تمعدنا وعلمنا أنه يستوفى منه قودنا لزمهم قود إن جهل أولى تمعدم .



فإن قالوا أخطأنا لزمهم دية عتقت في ما لهم ولو قال أحد شاهدين تعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو  
أخطأنا أو تعمدت وأخطأ صاحبي فالقود على الأول وتيسرى بقطع وتاليه أولى بما عبره وخرج زيادتي  
وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا ما لو قالوا لم نعلم ذلك فإن كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم وإلا بأن  
قرب عهدهم بالإسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فشهدهم ولو قالوا لي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن  
مورثي وقع منه ما شهدوا به فلا شيء عليهم (كذلك وقاض) رجعا فإن كلفهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة  
وهي في الزكي والأخيران منها في القاض من زيادتي (ولو رجع هو) أي القاض (وهم) أي الشهود  
(فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ والتعمد بأن آل الأمر إليها (منصفة) عليه نصف  
وعليهم نصف وشمول لمنصة للتعتمد من زيادتي (أو) رجع (ولي) للدم (ولو معهم) أي مع الشهود  
والقاضي (فعلية دونهم) القود والدية لأنه للباشروهم معه كالمسك مع القاتل وقولي ولو معهم أعم بما عبر  
به (ولو شهدوا بينونة) كطلاق بآئن ورضاع محرم ولما نوقض بسبب فهو أعم من قوله ولو شهدوا بطلاق  
بآئن أو رضاع أو لمان (وفرق القاضي) في الجميع بين الزوجين (فرجوا) عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل  
ولو قبل وطء) أو بعد إبراء الزوجة زوجها عن المهر نظرا إلى بدل البضع للقبول بالشهادة إذا نظر في الإنفاق  
إلى التلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يرمون قبل  
دفعه لأن الحيولة هنا قد عتقت وخرج البائن الرجسي فلا غرم فيه عليهم إذ لم يفوتوا شيئا فإن لم يرجع حتى  
انقضت العدة غرموا كالمثل (إلا إن ثبت) بحجة فيبذل (كأن لا نكاح) بينهما كرضاع محرم أو نحوه  
فلا غرم إذ لم يفوتوا شيئا وتيسرى بما ذكرنا مما عبر به (ولو رجع شهود مال) معا أو مرتبا (غرموا) وإن  
قالوا أخطأنا بدله للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم (موزعا عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد  
نوعهم (أو) رجع (بعضهم وبقي منهم) نصاب فلا غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقى (أو) بقى (دونه)  
أي للنصاب (تقصط منه) بفرم الراجع سواء زاد الشهود عليه كثلثة رجع منهم اثنان أم لا كاثنتين  
رجع أحدهما فيفرم الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة (وطى امرأتين) رجعا (مع رجل نصف)  
على كل منهما ربع لأنهما نصف الحجة وطى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل إذا رجع  
(مع) نساء (أربع في نحو رضاع) مما ثبت بمحضين (ثلث) وعليهن ثلثان إذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فإن  
رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادتي (و) عليه إذا رجع مع أربع (في مال  
نصف) وعليهن نصف (فإن رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجة (كأن رجع شهود إحسان  
أو صفة) ولو مع شهود نساء أو شهود تعليق طلاق أو عتق فإنهم لا يرمون وإن تأخرت شهادتهم عن شهادة  
الزنا والتعليق إذ لم يشهدوا في الإحصاء بما يوجب عقوبة على الزاني وإنما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم في  
الصفة شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للنيب لا للشرط قال الأسنوي والمعروف أنهم يرمون وعزاه لجمع  
وقال البلقيني إنه الأنرجح كالمزكين .

### كتاب الدعوى والبيّنات

الدعوى لغة الطلب وشرعا إخبار عن وجوب حق للمدعى على غيره عند الحاكم والبيّنة الشهود ومما بها لأن بهم  
يتبين الحق والأصل في ذلك أخبار تكبر الصحيحين: لو سخط الناس بدعوى ناس دماء رجال وأموالهم  
ولكن الميمن على المدعى عليه. وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البيّنة على المدعى والميمن على من أنكر  
(المدعى من خالف قوله المظاهر والمدعى عليه من واقفه فلو قال) الزوج وقد أسلم هو وزوجته (قبل وطء  
أسلمنا معا) فالتكاح باق (وقالت) بل (مرتبا) فلا نكاح (فهو مدعى) وهي مدعى عليها وتقدم شرط  
المدعى والمدعى عليه في ضمن شروط الدعوى في باب دعوى المم والقسامة (وشرط في غير عين ودين)

كذلك وقاض ولو رجع  
هو وهم فالقود والدية  
منصفة أو ولي ولو معهم  
فعلية دونهم ولو شهدوا  
بينونة وفرق القاضي  
فرجوا لزمهم مهر مثل  
ولو قبل وطء إلا إن ثبت  
أن لا نكاح ولو رجع  
شهود مال غرموا موزعا  
عليهم أو بعضهم وبقي  
نصاب فلا ودونه تقسط  
منه وعلى امرأتين مع  
رجل نصف وعليه مع  
أربع في نحو رضاع ثلث  
فإن رجع هو أو ثنتان  
فلا غرم وفي مال نصف  
فإن رجع ثنتان فلا غرم  
كأن رجع شهود إحسان  
أو صفة .

كتاب الدعوى

والبيّنات

للمدعى من خالف قوله  
المظاهر والمدعى عليه  
من واقفه فلو قال قبل  
وطء أسلمنا معا وقالت  
مرتبيا فهو مدعى وشرط  
في غير عين ودين

كقود وحذف ونكاح ورجعة وإبلا ولمان (دعوى عند حاكم) ولو محكما فلا يستقل صاحبه باستيفائه  
نعم لو استقل المستحق لقود باستيفائه وقع للوقع وإن حرم كاعلم ذلك من الجنائيات وخرج بذلك العين  
والدين فبيهما تفصيل يأتي ومحل ممانع الدعوى فيها وفي غيرها فلا يشهد فيه حصة وإلا فلا تسمع فيه  
الدعوى بل تنكفي فيه شهادة الحصة كما مر ومن ذلك قتل من لا وارث له أو قذفه إذا الحق فيه للمسلمين  
وقتل قاطع الطريق الذي لم يتب قبل القدرة عليه لأنه لا يتوقف على طلب وتعييرى بما ذكر أولى بماعبر  
به (وإن استحق) شخص (عينا) عند آخر (فكندا) كشرط الدعوى بها عند حاكم (إن خشي بأخذها  
ضررا) ثم زاعنه وإلا فلا أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دينا على غير ممتنع) من أدائه (طالبه)  
به فلا يأخذ شيئا له بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه إن تلف عنده (أو) على (ممتنع) مقرا  
كان أو منكرا (أخذ) من ماله وإن كان له حصة (جنس حقه فيملكه) (إن كان بصفته وإلا فكثير الجنس  
وساوى وعليه يحمل قول الأصل فيملكه وعلى الأول يحمل قول البغوي والياوردي وغيرها يملكه  
بالأخذ أى فلا حاجة إلى ملكه (ثم) إن تعذر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقدما للقد على غيره (فبيعه)  
مستقلا كاستقلال بالأخذ ولما في الرفع إلى الحاكم من اللزوم والشقة وتضييع الزمان هذا (حيث لا حاجة)  
له وإلا فلا يبيع إلا بإذن الحاكم والتقيدها من زيادته وإذا باعه فليعه بقدر اللزوم وإن كان غير جنس حقه  
ثم يشتري به الجنس إن خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمى أما دين الله تعالى كزكاة ممتنع للمالك  
من أدائها وظهر المستحق بخمسها من ماله فليس له الأخذ لتوقفه على النية بخلاف دين آدمى وأما النفعة  
فالأظهر كما قيل أنها كالعين إن وردت على عين فله استيفاءها عنها بنفسه إن لم يخش ضررا وكالدين إن  
وردت على ذمة فإن قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (فله) أى لمن جاز له الأخذ (فعل)  
مالا يصل للمال إلا به (ككسر باب وتقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوقه فعييرى بذلك أعم بماعبر  
به وظاهر أن محل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة  
(وللأخوذ مضمون) على الأخذ (إن تلف قبل ملكه) ولو بعد البيع لأنه أخذه لغرض نفسه  
كالاستام ولو أخريعه لتفسير فقهاء قيمته ضمن النقص (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه إن أمكن)  
الاقتصار عليه فإن لم يمكن فإن لم يظفر إلا بمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعذره  
وباع منه بقدر حقه إن أمكن بتجزئه وإلا باع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهبة ونحوها  
(وله أخذ ماله غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال  
بكر ماله على عمرو إن لم يظفر بمال القريم وكان غريم القريم جاحدا أو بمتعا أيضا (ومتى ادعى) شخص  
(نقد أو دين) مثليا أو متقوما (وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر) في  
القيمة كالتقدم فضاء ظاهرة صحاح أو مكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج إلى بيان قدر  
وزنه كما جزم به في أصل الروضة وخرج بتأثير الصفة إذا لم تؤثر فلا يحتاج إلى ذكرها لسكن استثنى  
منه دين السلم فيعزى ذكرها فيه وذكر الدين من زيادته وتعييرى بالصفة أعم من تعييره بالصحة والتكسير  
(أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن إحضارها مجلس الحكم مثلية أو متقومة (تنضبط) بالصفات  
كحبيب وحوان (وصفها) وجوبا (بصفة حلم) ولا يجب ذكر قيمة فإن لم تنضبط بالصفات كالجواهر  
واليواقيت وجب ذكر القيمة كافي الكفاية عن القاضي أبى الطيب والبنديجي وابن الصباغ (فإن  
تلفت) أى العين (متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بخلاف مثلية فيكفي فيها الضبط بالصفات  
ولا تسمع الدعوى بمجهول إلا في أمور منها الإقرار والوصية وحق إجراء الماء في أرض حددت (أو) ادعى  
(عقدا ماليا) كبيع وهبة (وصفه) وجوبا (بصفة) ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أخف حكما

دعوى عند حاكم وإن  
استحق عينا فكندا  
إن خشي بأخذها ضررا  
أو دينا على غير ممتنع  
طالبه أو ممتنع أخذ جنس  
حقه فيملكه ثم غيره  
فبيعه حيث لا حاجة فله  
فعل مالا يصل للمال إلا به  
وللأخوذ مضمون إن  
تلف قبل ملكه ولا  
يأخذ فوق حقه إن  
أمكن وله أخذ ماله غريم  
غريمه ومتى ادعى نقدا  
أو ديناً وجب ذكر جنس  
ونوع وقدر وصفة تؤثر  
أو عينا تنضبط وصفها  
بصفة سلم فإن تلفت  
بمتقومة ذكر قيمة أو  
عقدا ماليا وصفه بصفة

أو نكاحا فكذا مع  
نكحتها بولي وشاهدين  
عدوله ورضاها إن  
شرط ويزيد فيمن بها  
رق عجزا عن تصلح  
لتنج وخوف زنا ولا  
عين على من أقام بينة  
إلا إن ادعى خصمه  
مستقظا فيحلف على  
تقيمه وإذا استعمل  
ليأتى بدافع أمهل ثلاثة  
أو ادعى رقب غير صبي  
ومجنون فقال أنا حر  
أصالة حلف أو رقبها  
وليها يده لم يصدق  
إلا بحجة أو يده وجهل  
لقطعها خلف وإنكارها  
لنمو ولا تسمع دعوى  
بمؤجل .

(فصل) أصر على  
سكوته عن جواب  
الدعوى فكنا كل فإن  
ادعى عشرة لم يكف  
لا تلازمي حتى يقول  
ولا بعضها وكذا يحلف  
فإن حلف على تقيها  
قط فأكمل عما دونها  
فيحلف للدعي على  
استحقاقه أو شفعة أو  
ملا مضافا لسبب  
كأقرب منك كفي  
لا تستحق على شيئا أو  
لا يلزمي تسليم شيء

نه ولهذا لا يشترط فيه الإشهاد (أو) ادعى (نكاحا فكذا) أي وصفه بالصحة (مع) قوله (نكحتها بولي  
شاهدين عدول ورضاها إن شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الإطلاق وتعمير في الولي بالعدالة  
ولي من تعبيره فيه بالرشد لأنه لا يستلزمها (وزيد) حر وجوبا (في) نكاح (من) بها رقب عجزا عن تصلح  
تنج وخوف زنا وإسلامها إن كان مسلما لأنهما مشترطان في جواز نكاحها ويقول في نكاح الأمة  
ورحبها مال كمال القبي له إنكاحها أو نحوه وذكر اشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح  
من زيادتي وتعميري بمن بها رقب أولى من تعبيره بالأمة (ولا عين على من أقام بينة) بحق لأنه كطعن  
الشهود (إلا إن ادعى خصمه مستقظا) له كأداء له أو إبراء منه وشراؤه من مدعيه وعلمه فسق شاهده  
فيحلف على تقيمه وهو أنه ما تأدى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال  
إيدعيه وعلمه في غير الأخيرة إذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا يلزمها ومضى من إمكانه  
الإطلاق بلغت إلى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة بإعصار الدين فللدائن تخليفه لجواز أن يكون له  
بالباطن وبالمال قامت بعين وقال الشهود لا نعلمه باع ولا وهب فلنخصه تخليفه أنها ما خرجت عن ملكه  
خرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينة مع عين الاستظهار فليس لحصم للدعي تخليفه على نفق  
ذلك لأن الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفق مادعاه  
لحصم (وإذا استعمل) من قامت عليه البينة أي طلب الإمهال (ليأتى بدافع) من نحو أداء أو إبراء (أمهل  
الآن) من الأيام لأنها مدقورية لا يعظم فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج إلى مثلها للفحص عن الشهود  
أو ادعى رقب غير صبي ومجنون (مجهول نسب ولو سكران) (قال أنا حر أصالة حلف) فيصدق لأن الأصل  
الحرية وعلى الدعي البينة وإن استخدمه قبل إنكاره وجري عليه البيع مرارا وتداولته الأيدي وخرج  
زيادتي أصالة مالو قال أعفتني أو أعتقني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعى (رقبها) أحرار  
صبي ومجنون (وليها يده لم يصدق إلا بحجة) لأن الأصل عدم الملك نعم لو كانا يد غيره وصدة الغير كفي  
بصدقه أي مع تخليف الدعي (أو يده وجهل قطعها حلف) فيحكم له برقبها لأنه الظاهر من حالها  
رأى حلف لخطر شأن الحرية فإن علم قطعها لم يصدق إلا بحجة على مامر في كتاب القبط والفرق أن  
القبط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره وقولي حلف أولى من قوله حكم له به (وإنكارها) أي الصبي  
والمجنون ولو بعد كمالها (لنمو) لأنه قد حكم برقبها فلا يرفع ذلك الحكم إلا بحجة وتعميري بما ذكر  
أولى بما عبر به (ولا تسمع دعوى بدين (مؤجل) وإن كان به بينة إذ لا يتعلق بها إلزام في الحال فلو كان  
بعضه حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله للباوردي قال وكذا لو كان  
للمؤجل على عقد وقصد بدعواه له تصحيح العقد لأن القصد منها مستحق في الحال .

(فصل) فيما يتعلق بجواب الدعي عليه . لو (أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل) إن حكم  
القاضي بنكوله أو قال للدعي احلف بعد عرض اليمين عليه كإسباني في فصل النكول فيحلف للدعي فإن كان  
سكوته لنحو دهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للدعي احلف وإن لم يصر (فإن ادعى)  
عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلازمي) عشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) إن حلف  
لأن مدعيها مدعى لكل جزء منها فاشتراط مطابقة الإنكار والحلف بدعواه (فإن حلف على تقيها) أي الشرة  
(قط فأكمل عما دونها فيحلف للدعي على استحقاقه) وبأخذه نعم لو كان الدعي بمسند إلى عقد كأن ادعت  
نكاحه بخمسين كفاه تقي العقد بها والحلف عليه فإن نكل لم تخلف على البعض لأنه يناقض مادعته  
(أو) ادعى (شفعة أو ملا مضافا لسبب كأقرب منك كفي) في الجواب (لا تستحق على شيئا أو لا يلزمي تسليم  
شيء) إليك لأن الدعي قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعي بمؤلو اعترف بدعوى مستقظا طوب بالبينة

وقد يجرعها فادعت الحاجة إلى قبول الجواب الطلق نعم لو ادعى عليه ودية لم يكفه في الجواب لا يلزم تسليم وإنما يلزمه التخليع فالجواب الصحيح لاستحق على شيئا أو أن ينكر الإيداع أو يقول هلكت الوديعة أو رددتها (وحلف كما أجاب) لطابق الحلف الجواب فإن أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالإطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض لنفيه جاز (أو) ادعى للمالك (مرهونا أو مؤجرا) يد خصمه كفاه أي خصمه أن يقول (لا يلزمني تسليمه) فلا يجب التعرض للمالك (أو) يقول (إن ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني تسليم أو) ادعيت (مرهونا أو مؤجرا) فلا ذكره لأجب فإن أقر بالمالك وادعى رهنا أو إجارة كلف بينة (لأن الأصل عدم ما ادعاه (أو) ادعى عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر محاصته) كفى لمن لأخبره أو لمحجوري أو وقف على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر عليه (لم تنزع) أي العين منه (ولا تصرف المحسومة) عنه لأن ظاهر اليد للملك وما صدر عنه ليس بمؤثر (بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم) العين رياء أن يقر أو ينكل فيحلف للدعي وثبت له العين في الأولى وفيها لو أضافها لغير معين والبدل الحيواني في غير ذلك (أو قيم للدعي بينة) أنها له وهذا ما في الحرر وغيره فهو أولى من تعيينه التحليف بضم البينة (وإن أقر بها الحاضر) بالبدل (وصدقه صارت المحسومة) وإن كذبه تركت العين بيده كما مر في كتاب الإقرار (أو) أقر بها (لغائب انصرف) أي المحسومة عنه نظرا لظاهر الإقرار (فإن أقام للدعي بينة قضاء على غائب) فيحلف معها (ولا وقف الأمر إلى قدومه) أي الغائب. واعلم أن انصراف المحسومة فيها إذا أقر الحاضر أو غائب هو بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة لتحليله إذ المدعى يحلفه لتعريف البدل الحيواني كمن قال هذا لزيد بل لعمرو (وما قبل إقرار رقيق به كقبولة) لأدعى من قود وحده وتحرر وكدين متعلق بماله تجارة أذن له فيها سيده (فالدعوى والجواب عليه) لأن أتركه يعود عليه أما مقبولة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى عليه كما مر (وما لا) يقبل إقراره به (كأرض) لم يبع وضمان متلف (فلى السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حق السيد فيقول ما جنى رقيقى نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل اللوث مع أنه لا يقبل إقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الدية برقبة الرقيق صرح به الرازي في كتاب القسامة وقد يكونان عليهما معا كما في إنسكاح العبد والكتابة فانه يثبت بإقرارهما.

(فصل) في كيفية الحلف ومنابط الحالف (من تغليظ عين) من مدع ومدعى عليه في غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإبلاء وعتق وولاء ووصاية ووكالة وفي مال ادعى به أو بحقه وبلغ نصاب زكاة هذا ولم يلقه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجراة في الحالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب الخصم وهو الأصح (لا في) نحو (نجس أو مال) ادعى به أو بحقه كخيار أو أجل (لم يبلغ) أي المالك (نصاب زكاة) قد ولم يره أي التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (في اللعان من زمان ومكان) لا جمع وتكرر الفاظ (وزيادة أسماء وصفات) كأن يقول والله العظيم الذي لا إله إلا هو عالم السيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي علم السر والعلانية وإن كان الحالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله للوردى وغيره قال الشافعي ومضى بلغ الإمام أن قاضيا يحلف الناس بطلاق أو عتق عزله وجوبا وذكر من التغليظ مع عدمه في النجس ومع قولي تهد ولم يره قاض ومع قولي وزيادة أسماء وصفات من زيادتي وتقيدي بما مر في اللعان بالزمان والسكان أولى من إطلاقه (ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع في فعله وفيل مملوكه إثباتا أو نفيًا لأنه يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه فهو كماله بل ضمان جناية بهيمته بتقصيره في حفظها لا بفعلها

وحلف كما أجاب أو مرهونا أو مؤجرا) يد خصمه كفاه لا يلزمني تسليمه أو إن ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني تسليمه أو مرهونا أو مؤجرا فلا ذكره لأجب فإن أقر بالمالك وادعى رهنا أو إجارة كلف بينة أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر محاصته لم تنزع ولا تصرف المحسومة بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم أو قيم للدعي بينة وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت المحسومة معه أو لغائب انصرف فإن أقام للدعي بينة قضاء على غائب ولا وقف الأمر إلى قدومه وما قبل إقرار رقيق به كقبولة فالدعوى والجواب عليه وما لا كأرض فلى السيد (فصل) من تغليظ عين لا في نجس أو مال لم يبلغ نصاب زكاة قد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان وزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت.



وقيل غيرهما اثباتا أو نفيًا عصورا ليسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق لفعل لا ينسب له) كقول غيره  
 له في جواب دعواه دينا لمورثه أبرأني مورثك (ف) حلف (عليه) أي على البت (أو طي نفي العلم) لتسر  
 الوقوف عليه والتقدير بطلق مع قولي عليه من زيادتي ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كأن يعتمد فيه  
 الحالف خطأ أو خطمورته كاعلم من كتاب القضاء (ويعتبر) في الحلف (نية الحاكم) للستحلف الخصم بعد  
 الطلب له (فلا يدفع إثم اليمين الفاجرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحاكم وذلك لحبر مسلم اليمين على نية  
 للستحلف وهو محمول على الحاكم لأنه الذي له ولاية التحليف فلو حلف إنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو  
 حلفه الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونقطة التورية وإن كانت حراما حيث يطلب بها حق  
 المستحق (ومن طلب منه يمين على ما لو أقر به لزمه) ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين القاذف  
 أو وارثه على أنه مازن (حلف) لحبر البينة على الدعي واليمين على من أنكر رواء البينة وفي الصحيحين خبر  
 اليمين على الدعي عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخرج عاقل أقر به لزمه نائب المالك كالوصي والوكيل  
 فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (ولا يحلف قاض على تركه ظما في حكمه ولا شاهداً أنه لم يكذب) في شهادته  
 لأن شفاع منصبهما عن ذلك (ولا مدع صبا) ولو محتملا (بل يميل حق يبلغ) فيدعي عليه وإن كان لو أقر  
 بالبلوغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه يثبت صباه وصباه يطل خليفه في تحليفه إبطال تحليفه (إلا كافرا)  
 مسيا (أثبت وقاله تعجلته) أي إثبات العانة فيحلف لسقوط القتل بناء على أن الإثبات علامة للبلوغ  
 وهذا الاستثناء من زيادتي (واليمين) من الخصم (تقطع الخصومة حالا لا الحق) فلا تبرأ ذمته لأنه صلى الله  
 عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواءه أبو داود والحاكم وصح  
 إسناده (فتسمع بينة المدعي بعد) أي بعد حلف الخصم كالو أقر الخصم بعد حلفه وكذا لوردت اليمين على  
 المدعي فبكل ثم أقام بينة ولو قال بعد إقامة بينة بدعواه بينتي كاذبة أو مبطلة سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى  
 الباقين ما إذا أجاب الدعي على مودعة بنفي الاستحقاق وحلف عليه فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام الدعي  
 بينة بأنه أودعه إياها لم تؤثر فإنها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفني)  
 على ما لدعاه عند قاض (فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد  
 أنه لا يؤمن أن يدعي المدعي أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا لأن ذلك لا يسمع منه لئلا يتسلسل .  
 (فصل) في النكول والترجمة بمن زيادتي . لو (نكل) الخصم على اليمين المطلوبة منه (كأن قال) هو  
 أولى من قوله والنكول أن يقول (بعد قول القاضي) له (احلف لا أو أنا نكل) أو قال بعد قوله قل والله  
 والرحمن (أو) كان (سكت) لا لدهشة أو غباوة أو نحوه (بعد ذلك) أي بعد قوله له ما ذكر (حكم)  
 القاضي (بنكوله أو قال للدعي احلف حلف الدعي) لتحول الحلف إليه (وقضى له) بذلك (لا بنكوله)  
 أي الخصم لأنه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواء الحاكم وصح إسناده وقول القاضي  
 للدعي احلف وإن يكن حكما بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كأصلها وبالجملة  
 للخصم بعد نكوله الموعد إلى الحلف مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تزيلا وإلا فليس له العود إليه إلا برضا الدعي  
 وبين القاضي حكم النكول للجاهل به بأن زهول له إن نكلت عن اليمين حلف الدعي وأخذ منك الحق  
 فإن لم يفعل وحكم بنكوله فقد حكمه بغيره بترك البحث عن حكم النكول (ويعين الرد) وهي عين الدعي  
 بعد نكول خصمه (كإقرار الخصم) لا كالبينة لأنه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق فأشبه إقراره به  
 فيجب الحق بمراف الدعي من عين الرد من غير افتقار إلى حكم بالإقرار (فلا تسمع بعدها حجة بمسقط)  
 كإدعاء وإبراء واعتياض لتكذيبه لها بإقراره وتعيير بمسقط أولى من قوله بأداء أو إبراء (فإن لم يحلف  
 الدعي) يمين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة لأعراضه عن اليمين (و) لكن (تسمع حجة)

لا في نفي مطلق لفعل  
 لا ينسب له فعله أو على  
 نفي العلم ويعتبر نية  
 الحاكم فلا يدفع إثم  
 اليمين الفاجرة نحو تورية  
 ومن طلب منه يمين على  
 ما لو أقر به لزمه حلف  
 ولا يحلف قاض على  
 تركه ظما في حكمه ولا  
 شاهد أنه لم يكذب ولا  
 مدع صبا بل يميل حتى  
 يبلغ إلا كافرا أثبت  
 وقاله تعجلته واليمين  
 تقطع الخصومة حالا  
 لا الحق فتسمع بينة  
 للدعي بعد ولو قال  
 الخصم حلفني فليحلف  
 أنه لم يحلفني ممكن .

(فصل) نكل كأن  
 قال بعد قول القاضي  
 احلف لا أو أنا نكل أو  
 سكت بعد ذلك حكم  
 بنكوله أو قال للدعي  
 احلف حلف الدعي  
 وقضى له لا بنكوله  
 ويعين الرد كإقرار  
 الخصم فلا تسمع بعدها  
 حجة بمسقط فإن لم  
 يحلف الدعي سقط حقه  
 وتسمع حجة



حجة أمهل ثلاثة ولا يهل خصمه لذلك حين يستحلف الإبرضا للدعي وإن استعمل في ابتداء الجواب لذلك أمهل إلى آخر المجلس إن شاء ومن طوّل بجزية فادعى مسقطا فان واقت الظاهر حلف وإلا طوّل بها أو بركة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله فأنكر ونكل لم يحلف الولي .

(فصل) ادعى كل منها شيئا وأقام بيته وهو يد ثالث سقطنا أو يدهما ولا يد أحدهما لهما أو يد أحدهما رجحت بيته إن أقامها بعد بيته الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بيته إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيرها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل ملكي رجح الخارج فلما أزيلت يده بإقرار لم تسمع دعواه بغير ذكر انتقال ويرجح شاهدين على شاهد مع عين لا بزيادة شهود ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة

كأمر (فان أبدى عذرا كاقامة حجة) وسؤال قفيه ومراجعة حساب وهذا أولى من قوله وإن تعلل باقامة بيته أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الأيام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مدة معتبرة شرعا ويفارق جواز تأخير الحجة ببدأتها قولنا تساعده ولا تحضر واليمين إليه وهل هذا الإمهال واجب أو مستحب وجهان (ولا يهل خصمه لذلك) أي لعذر (حين يستحلف الإبرضا للدعي) لأنه مقهور بطلب الإقرار أو اليمين بخلاف للدعي وهذا الاستثناء من زيادتي (وإن استعمل) الخصم أي طلب الإمهال (في ابتداء الجواب لذلك) أي لعذر (أمهل إلى آخر المجلس) بغير زيادة بقولي (إن شاء) أي للدعي أو القاضي وعلى الثاني جرى جماعة وتبعهم في شرح البهجة (ومن طوّل بجزية فادعى مسقطا) كإسلامه قبل تمام الحلول (فان واقت) دعواه (الظاهر) كأن كان غائبا فادعى ذلك (وحلف) فذلك (وإلا) بأن لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهر اثم ادعى ذلك أو واقت دون نكل (طوّل بها) وليس ذلك قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت بدافع وهذه السئلة من زيادتي (أو بركة فادعاه) أي للسقط كدفعها بالساع آخر أو غلط خرس (لم يطالب بها) وإن نكل عن اليمين لأنها مستحبة كأمر (ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله) على شخص (فأنكر ونكل لم يحلف الولي) وإن ادعى ثبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كاله لأن إثبات الحق لغير الحالف بعيد وذكر المجنون من زيادتي .

(فصل) في تعارض البيتين . لو (ادعى كل منهما) أي من الاثنين شيئا وأقام بيته به وهو يد ثالث سقطنا لتناقض موجههما فيحلف لكل منهما مينا وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (أو يدهما أو لا يد أحدهما) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهر مما يأتي أن مقيم البيته أولاً في الأولى محتاج إلى إظهارها للنصف الذي يده تقع بعد بيته الخارج (أو يدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيته) وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمينا وبيته الخارج شاهدين أولم يبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبيته يده . هذا (إن أقامها بعد بيته الخارج) ولو قيل تعدلها بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن الأصل في جانب اليمين فلا تعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بيته وأسندت بيته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيرها) مثلاً فانها ترجح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فيقفض القضاء بخلاف ما إذا لم تستند بيته إلى ذلك أو لم تستند بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن منع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمشكلة الرابطة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الحاوي انتهى ويجاب بأنه إنما شرطهنا وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقديم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك) أو غصبته أو استمرته أو أكثرته منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملك) وأقاما بينتين بما قلناه كأعلم (رجح الخارج) لزيادة علم بيته بما ذكر وعلم مما قرر من أن بيته الداخل ترجح إذا أزيلت يده بينة أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال بخلاف ما لو أزيلت بإقرار ففيه تفصيل ذكرته كالأصل بقولي (فلما أزيلت يده بإقرار) حقيقة أو حكماً (لم تسمع دعواه) به (بغير ذكر انتقال) لأنه مؤاخذ بإقراره فيستحب إلى الانتقال فإذا ذكر سميت نعم لو قال وهبته له أو ملكه لم يكن إقراراً بل زعم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في الروضة كأصلها (ويرجح شاهدين) وبشاهد وامرأتين لأحدهما (على شاهد مع عين) للآخر لأن ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالف بالكذب في يمينه إلا إن كان مع الشاهد بغير رجح بها على من ذكر كأعلم مما مر (لا بزيادة شهود) عدداً أو صفة لأحدهما وهذا أولى من اقتصاره على العدد (ولا برجلين على رجل وامرأتين) ولا على أربع نسوة لسكالم الحجة في الطرفين (ولا بينة مؤرخة على) بيته (مطلقة) لأن

للمؤرخة وإن اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت إحداهما بالحق والأخرى بالإبراء رجحت بينة الإبراء لأنها أعم تكون بعد الوجوب (ويرجع بتاريخ سابق) فلو شهدت بينة لواحد بملك من سنة إلى الآن وبينة أخرى بملك من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين والعين يدها أو يدها غيرها أو لا يدها أحد كما علم بحاصر رجحت بينة ذي الأثر لأن الأخرى لا تعارضها فيه (ولصاحبه) أي التاريخ السابق (أجرة وزيادة حادثة من يومئذ) أي يوم الملك بالشهادة لأنهما أعم ملكه ويستثنى من الأجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الأصح عند النووي في البيع والصدوق لكن صحح البقيني خلافه (ولو شهدت) بينة (بملكه أمس) ولم تعرض للحال (لم تسمع) كما لا تسمع دعواه بذلك ولا أنها شهدت له بما لم يدعه نعم لو ادعى رقب شخص يده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن التصود منها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فإذا ذكر لا تسمع البينة فيه (حق) تقول ولم يزل ملكه أو لا تعلم من يلاؤه أو تبين سببه (لو أقيم حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا أو ثمرة ظاهرة ولو اشترى شيئا فأخذ منه حجة غير إقرار ولو مطلقة رجع على بائعه بالثمن ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سببا وهي آخر ضرر (فصل) اختلاف في قدر مكري أو ادعى كل على ثالث يسهه شيء أنه اشتراه منه وسله ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخهما حكم للأسبق) تاريخا لعدم المعارض حال السبق وهذا من زيادتي في الأولى وعمله فيها إذا لم يتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد فإن اتفقا على ذلك سقطت البيتان (والا) بأن أحد تاريخهما أو أطلقا أو أحدهما (سقطتا) لاستحالة أعمالهما وصار كأن لا بينة فيفسخ العقد بعد مخالفتهما في الأولى كالمزج في البيع ومخلف الثالث الثانية لكل منهما عينا أنما باعه ولا تعارض الثمين فيلزم أنه قال الرافعي في الأولى ولك أن تقول إن محل التساقط في المطلقتين وفي المطلقة والمؤرخة إذا اتفقتا على ما ذكر فيها والافلاتا سقط لجواز أن يكون التاريخ فيهما مختلفا فيثبت الزائد بالبينة الزائدة (أو) ادعى كل منهما على ثالث يسهه شيء (أنه باعه له) أي الثالث بكذا فأنكر (وأقامها) أي البينة وطالب بالثمن (سقطتا) إن لم يمكن جمع (بأن أحد تاريخهما أو اختلف وصاق الوقت عن العقدين والانتقال بينهما من المشتري إلى البائع الثاني فيحلف الثالث يمينين (والا) أي وإن أمكن الجمع بأن اختلف تاريخهما واتسع الوقت لذلك أو أطلقا أو أحدهما (لزمه الثمنان) وقولنا إن لم يمكن جمع أعم من قوله إن أحد تاريخهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأرثه (فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني) فيصدق لأن الأصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي (فإن أقيم كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم المسلم) لأن مع بينته زيادة علم بانتقاله من

ويرجع بتاريخ سابق  
ولصاحبه أجرة وزيادة  
حادثة من يومئذ ولو  
شهدت بملكه أمس لم  
تسمع حتى يقول ولم يزل  
ملكه أو لا تعلم من يلاؤه  
أو تبين سببه ولو أقيم  
حجة مطلقة بملك دابة  
أو شجرة لم يستحق  
ولدا أو ثمرة ظاهرة  
ولو اشترى شيئا فأخذ  
منه حجة غير إقرار  
ولو مطلقة رجع على  
بائعه بالثمن ولو ادعى  
ملكاً مطلقاً فشهدت  
له مع سببه لم يضر وإن  
ذكر سبباً وهي آخر ضرر  
(فصل) اختلاف  
في قدر مكري أو ادعى  
كل على ثالث يسهه  
شيء أنه اشتراه منه  
وسله ثمنه وأقام بينة  
فإن اختلف تاريخهما  
حكم للأسبق. والا  
سقطتا أو أنه باعه له  
وأقامها سقطتا إن لم  
يمكن جمع والا لزمه  
الثمنان ولومات عن ابنين  
مسلم ونصراني فقال  
كل مات على ديني فإن  
عرفت نصرانيته حلف  
النصراني فإن أقيم كل  
بينة مطلقة قدم المسلم

النصرانية إلى الإسلام (وان قيدت) بينة النصراني (بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لأن الظاهر منه سواء أعكست بينة السلم بأن قيدت بأن آخر كلامه الإسلام أم أطلقت وستة إطلاق بينة من زيادتي (أو جهل دينه ولكل) منهما (بينة أو لا بينة خلفا) أي حلف كل منهما للآخر وقسم للتروك حكم اليتيمين بينهما فتقوله الأصل وأقام كل بينة ليس قيد (ولومات نصراني عنهما) أي عن ابنين مسلم ونصراني (فقال السلم أسلمت بدموته) فالبراث بيننا (و) قاله (النصراني) بل (قبله) فلا ميراث لك (حلف السلم) فيصدق لأن الأصل بقاؤه على دينه مواء اتفاق على وقت موت الأب أم لا (وتقدم بينة النصراني) على بينته إذا أقامها بما قاله لأن مع بينته زيادة علم بالانتقال إلى الإسلام قبل موت الأب فهي نافذة والأخرى مستحبة له فيه نعم إن شهدت بينة السلم بأنها كانت تسمع قصصه إلى ما بعد الموت تعارضنا فيحلف السلم (أو قال السلم مات) الأب (قبل إسلامي) (و) قال (النصراني) مات (بدموه) قد (اتفقا على وقت الإسلام فحكمه) فيصدق النصراني يمينه لأن الأصل بقاء الحياة وتقدم بينة السلم على بينته إذا أقامها بما قاله لأنها نافذة من الحياة إلى الموت والأخرى مستحبة للحياة نعم إن شهدت بينة النصراني بأنها عاينته حي بعد الإسلام تعارضنا قاله الشيخان أي فيحلف النصراني وذكر التحليف هنا من زيادتي أيضا فان لم يتفقا على وقت الإسلام فالمصدق السلم لأن الأصل بقاؤه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم إن شهدت بينة أنها عاينته ميتا قبل الإسلام تعارضنا فيحلف السلم (ولومات عن أبيون كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا حلف الأبوان) فهما المصدقان لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاً لهما فيستحب حتى يلم خلافه ولو انعكس الحال فكان الأبوان مسلمين والابن كافرين وقال كل ما ذكر فان عرف للأبوين كفر سابق وقال أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد إسلامنا وقال الابن لا ولم يتفقوا على وقت الإسلام في الثالثة فالمصدق الابن لأن الأصل البقاء على الكفر وإن لم يعرف لهما كفر سابق أو اتفقوا على وقت الإسلام في الثالثة فالمصدق الأبوان عملاً بالظاهر في الأولى ولأن الأصل بقاء الصبا في الثانية (ولو شهدت) بينة (أنه أعتق في مرض موته) ما لم (يشهدت) (أخرى) أنه أعتق فيه (فاغما وكل) منهما (ثلث ماله) ولم تجز الورث بما زاد عليه (فان اختلف تاريخ البيتين (قدم الأسبق) تاريخا كان سائر التصرفات النجزة في مرض الموت ولأن مع بينته زيادة علم (أو أجمد) التاريخ (أفرج) بينهما لعدم الرجوع (والا) أي وإن لم يذكر اتارا محاباً بأن أطلقنا أو أجمداهما (عق من كل) من سالم وغانم (نصفه) جمانين البيتين وأعمال فرج بينهما لأننا لو أقرعنا لم نأمن أن يخرج سهم الرق على الأسبق فيلزم إرقاق حرو ونحرير رقيق وقولي وإلا أعمن من قوله وإن أطلقنا (أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم) شهد (وارثان) عدلان (أنه رجح) عن ذلك (ووصى بعتق غانم وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تعين) للاعتاق (غانم) دون سالم وارتضت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج ثلثه ما لو كان غانم دونه فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا وفي الباقي خلاف بعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين) يتعين للاعتاق (سالم) بشهادة الأجنبيين لاحتمال الثلث له (ولثلاث غانم) بإقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وكان سالم ماله أو غضب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لقسمهما ولو كانا غير حائزين عتق من قام قدر ثلث حصتهما .

(فصل) شرط القائف أهلية الشهادات ونجاسة .

(فصل) في القائف وهو الملحق بالنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك (شرط القائف أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتضاه على الإسلام والعدالة والحرية والذكورة (ونجاسة) في معرفة النسب بأن يمرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتد قوله وذكر الأم مع النسوة ليس للتصديد بل للأولية إذا الأب مع الرجال كذلك على الأصح

وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانية حلف النصراني أو جهل دينه ولكل بينة أو لا بينة خلفا ولومات نصراني عنهما فقال السلم أسلمت بدموته وللنصراني قبله حلف السلم وتقدم بينة النصراني أو قاله السلم مات قبل إسلامي والنصراني يدمو اتفاقا على وقت الإسلام بكسه ولومات عن أبيون كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا حلف الأبوان ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته سالما وأخرى فاعما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الأسبق أو أجمد أفرج ولا عتق من كل نصفه أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم ووارثان أنه رجح ووصى بعتق غانم وكل ثلثه تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين فسالم وثلثا غانم .

إسلاما وحرية مجهولا  
أو ولد موطوءتهما  
وأمكن كونه من كل  
كان وطنا امرأة  
بشبهة أو أحدهما زوجة  
الآخر بشبهة وولده  
لما بين ستة أشهر  
وأربع سنين من  
وطئهما عرض عليه  
فإن تخلل حيضة فلثاني  
إلا أن يكون الأول  
زوجا في نكاح صحيح .

﴿ كتاب الإعتاق ﴾

أركانه : عتيق وصيغة  
ومعتق وشرط فيه  
ما في واقف وأهلية  
ولاء ، وفي العتيق أن  
لا يتعلق به حق لازم  
غير عتيق يمنع يعمه وفي  
الصيغة لفظ يشعر به  
صرح وهو مشتق  
تحرير وإعتاق وفك  
رقبة أو كناية كالملك  
لى عليك لا سلطان  
لا سبيل لا خدمة أنت  
سائبة أنت مولاي  
وصيغة طلاق أو ظهار  
ولا يضر خطأ تذكير  
أو تأنيث وضح معلقا  
ومضافا لجزئه فيعتق  
كله ومفوضا إليه فلو قال  
خيرتك ونوبى تفويضا  
أو إعتاقتك اليك فأعتق  
نفسه عتيق وبعبوض  
ولو في بيع والولاء  
لسيده ولو أعتق حاملا  
بمملوك له تبعها لا يحكمه

فمريض عليه الولي في حال كذلك بل ضار العصبه والأقارب كذلك وما ذكره علم ما صرح به الأصل أنه  
لا يشترط فيه عدد كالتفاضي ولا كونه من بني مدج نظرا للمنى خلافا لمن شرطه وقفا مع ما ورد في الخبر  
وهو ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى  
أن عجزا للدخلى دخل علي فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما  
فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض ( فإذا تداعيا ) أى اثنان ( وإن لم يتفقا إسلاما وحرية مجهولا ) لقيطا  
أو غيره ( أو لم يوطئوا وتماهما وأمكن كونه من كل ) منهما ( كأن وطئا امرأة بشبهة ) كاملة لها ( أو ) وطئ  
( أحدهما زوجة الآخر بشبهة وولده لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئهما عرض عليه ) أى على  
التفاف فيلحق من أحلقه بهنهما ( فإن تخلل ) وطئهما ( حيضة فلثاني ) الولدان فراشه باق وفراش الأول  
قد انقطع بالحيضة ( إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح ) والثاني واطئا بشبهة فلا ينقطع تعلق الأول  
لأن إمكان الوطئ مع فراش النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطئ والإمكان حاصل بعد الحيضة فإن كان  
الأول زوجا في نكاح فاسد انقطع تعلقه لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد إلا بالوطئ .

﴿ كتاب الإعتاق ﴾

هو إلقاء الرق عن الأدمى والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى : فك رقبة . وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم  
قال : أيما رجل أعتق أمرا مسلما استغف الله بكل عضومته عضوا منه من النار حتى الفرج بالفرج ( أركانه )  
ثلاثة ( عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيهما ) من ( في واقف ) من كونه مختارا أهل تبرع ( وأهلية ولواء ) فيطرح  
من مسلم وكافر ولو حرييا لا من مكروه ولا من غير مالك بغير نية ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه أو فلس  
ولا من بعض ومكاتب وتعمير بما ذكر أولى مما عير به ( و ) شرط ( في العتيق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق  
يمنع يعمه ) كستولته ومؤجر خلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل من يئانه والتصريح بهذا من زيادتي  
( و ) شرط ( في الصيغة لفظ يشعر به ) وفي معناه ما مر في الضمان إما ( صريح وهم مشتق تحرير وإعتاق وفك  
رقبة ) أو رودة في القرآن والسنة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتقتك أو أعتقتك أو أنت  
فككك للرقبة إلى آخره نعم لو قال لمن اسمها حرية باخرة ولم قصد العتق لم تعتق وقولي مشتق من زيادتي ( أو  
كناية كالا ) هو أولى من قوله وهو لا ( ملك لى عليك ) لا يد لى عليك ( لاسلطان ) أى لى عليك ( لا سبيل ) أى  
لى عليك ( لا خدمة ) أى لى عليك ( أنت سائبة أنت مولاي ) لا شترأ كدين العتيق والعتق ( وصيغة طلاق  
أو ظهار ) صريحة كانت أو كناية فكل منهما كناية هنا أى فيها هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اعتد أو  
استبرأ رحمك أو لرقبة أنت نامك خرف فلا ينفذ به العتيق وإن نوا مو قولي أو ظهار من زيادتي وتقديم أن السكناية  
محتاج إلى نية بخلاف الصريح ( ولا يضر خطأ تذكير أو تأنيث ) فقوله للعبد أنت حره ولأمنته أنت حر صريح  
( وضح معلقا ) بصفة كالتدبير ومؤقتا ولغا التوقيت ( ومضافا لجزئه ) أى الرقيق شائعا كان كالربيع أو مبعنا  
كاليد ( فيعتق كله ) سرابة كضظيرم في الطلاق نعم لو وكل في إعتاقه فأعتق الوكيل جزءه أى الشائع عتيق  
ذلك الجزء فقط كما خصه في أصل الروضة ( و ) صرح ( مفوضا إليه ) ولو بكتابة ( فلو قال ) له ( خيرتك ) في  
إعتاقتك ( ونوبى تفويضا ) أى تفويض الإعتاق إليه ( أو ) قال له ( إعتاقتك اليك فأعتق نفسه ) حالا كما أفادته  
القاء ( عتيق ) كافى الطلاق فقول الأصل فأعتق نفسه في المجلس أراد به مجلس التخاطب لا الحضور ليوافق  
ما في الروضة كما صرح ( و ) صرح ( بعبوض ) كافى الطلاق ( ولو في بيع ) فلو قال أعتقتك أو بعثتك نفسك  
بألف قبل حال العتق ولزمه الألف وكأنه في الثانية أعتقه بألف ( والولاء لسيدته ) لعموم خبر الصحيحين  
إما الولاء لمن أعتق ( ولو أعتق حاملا بعبه لوك له تبعها ) في العتيق وإن استثناه لأنه كالجزء منها فقتنه بالتبعية  
لا بالسراية لأن السراية تبقى الأشخاص فقولى تبعها أولى من قوله عتقا وقوة العتيق لم يطل  
بالاستثناء بخلافه بالبيع كما مر ( لا يحكمه ) أى لا إن أعتق حملا مملوكا له فلا تبعه أمه لأن الأصل لا يتبع



الفرع وإن أعتقهما عتقا بخلاف البيع في السلتين فينطل كاسر وعمل صحة إعتاقه وحده إذا نفخ فيه الروح فإن لم ينفخ فيه الروح كضفة قال أعتقت مضطك فهو لوقي الزوضة كأصلها عن فتاوى القاضي وقال أيضا لو قال مضفة هذه الأمة حرة فأقرارا بانقضاء الولد حرا وتصر الأم به أم ولد وقال النووي ينبغي أن لا يصير حتى يقر بوطئها لاحتمال أنه حر من وطء أجنبي بشبهة وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أمالو كان لا يملك حملها بأن كان لغيره بوصية أو غيرهما فلا يستحق أحدهما بعتق الآخر (أو) أعتق (مشتراكا) بينه وبين غيره (أو) أعتق (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لأنه مالك التصرف فيه (وسرى بالإعتاق) من موسر لا ميسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعضه (ولو) كان (مدينا) فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع تعلق الزكاة (كإيلاده) فإنه يثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من الوسر إلى ما أيسر به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا (وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به) هو أعم من قوله في الثانية قيمة نصيب شريكه (وقت الإعتاق أو العلوق) لأنه وقت الإلتلاف والأصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد يقوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والإقعد عتق منه ما عتق وبقياس بما فيه غيره بما ذكر (و) عليه لشريكه في الستولدة (حصه من مهر) مع أرش بكارة إن كانت يكرها هذا إن تأخر الإزالة عن تعيب الحشفة كما هو الغالب وإلا فلا يلزمه حصه مهر لأن للوجب له تعيب الحشفة في ملك غيره وهو متنفذ (لا قيمتها) أي حصته (من الولد) لأن أمه صارت أم ولد حالا فيكون العلوق في ملك الوالد فلا تجب القيمة وتعيرى بالوقت أولى من تعيرى به (ولا يسرى تدبير) لأنه كتحقيق عتق بصفة (ولو قال) لشريكه (موسر أعتقت نصيبك فليك قيمة نصيبك فأنتكر) الشريك (حلف ويشتق نصيب للدعي فقط بإقراره) مؤاخذه له بأمأ نصيب النكر فلا يعتق وإن كان للدعي موسرا لأنه لم ينش عتقا فإن نكل عن الجمين لحلف للدعي استحق القيمة ولم يعتق نصيب النكر أيضا لأن الدعوى إنما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريكه) ولو موسرا (إن أعتقت نصيبك فنصيبك حر) سواء أطلق وهو من زيادتي أم قال بعد نصيبك (فأعتق) الشريك (وهو موسر سري) لنصيب القاتل (ولزمه القيمة) له لأن السراية أقوى من العتق بالتطبيق لأنها قهرية لا مدفع لها وموجب التطبيق قابل للدفع بالبيع ونحوه أمالو كان ميسرا فلا سراية عليه ويعتق عن العلوق نصيبه (فلو قال له) أي لشريكه ولو موسرا أي قال إن أعتقت نصيبك فنصيبك نصيبك حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادتي (أو قبله فأعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وإن كان العلوق موسرا فلا شيء لأحدهما على الآخر (والولاء لها) لا شترا كهما في العتق (ولو تعدد عتق ولو مع تفاوت) في قدر الحصه من العتق كان كان لواحد نصف وآخر ثلث وآخر سدس (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بهدده) أي العتق لا بقدر الإملاك فلما أعتق الأخيران وكل منهما موسر بالربع نصيبهما معا قيمة النصف الذي سرى إليه العتق عليهما نصفين لأن سيلها سيل ضمان التالف وإن أيسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أيسر بما يتقص عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية) ملكه أي المالك ولو بتأجيله (باختياره) كشرائه جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أي أصله وإن علا أو فرعه وإن نزل (لم يسر) يفتقه إلى باقيه لما مر أن سيل السراية سيل ضمان التالف ولم يوجد منه إلتلاف ولا قصد (واليت ميسر) فلما أوصى أحد شريكين بإعتاق نصيبه لم يسر إعتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثلث لا تغتال المال غير اللوصى به بالموت إلى الوارث (وكذا الرض) ميسر (الافى ثلث ماله) فلما أعتق أحد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية عليه .

(فصل) في العتق بالحصه . لو (ملك حر) ولو غير مكلف وأن أفهم خلافه وأن البعض كالحرقول الأصل

أو مشتركا أو نصيبه عتق نصيبه وسرى بالإعتاق لما أيسر به ولو مدينا كإيلاده وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الإعتاق أو العلوق وحصه من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدبير ولو قال لموسر أعتقت نصيبك فليك قيمة نصيبك فأنتكر حلف ويعتق نصيب للدعي فقط بإقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيبك حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلما قال له وقال مع نصيبك أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لها ولو تعدد عتق ولو مع تفاوت فالقيمة بعده وشرط للسراية ملكه باختياره فلما ورث جزء بعضه لم يسر واليت ميسر وكذا الرض إلا في ثلث ماله .

(فصل) ملك حر



إذا ملك أهل تبرع (بضه) من أصل أو فرع ذكر كان أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم: لن يجزى ولد أو ولد إلا أن يجدهم أو كافي شتره في حقه. أي بالشراء أو واهد مسلم وقال تعالى: وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون. دل على نفي احتياج الولدية والعبدية وسواء كان للملك اختياريا كالحاصل بالشراء أم قهريا كالحاصل بالإرث وخرج بالبعض غيره كالآخ فلا يعتق بملكه وبالحرر المكاتب والبعض فلا يعتق ذلك عليهم ما تضمنه الولاء وليس من أهله وإنما عتقت أم ولد للبعض بموته لأنه حينئذ أهل للولاء لا تقطع الرق بالموت (ولا يشترى) الولي (لموليه) من صبي ومجنون وسفيه (بضه) لأنه إنما يتصرف له بالبطقة وتعيير بذلك أولى من قوله لطفل قريشه (ولو وهب) له (أو وصى له) به (ولم تلزمه نفقته) كأن كان هو معسرا أو فرعه كسوبا (فعلى الولي قبوله ويعتق) على موليه لا تنفاه الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظر إلى احتمال توقع وجوب النفقة لمآنة نظر لأن النفقة محقة والضرر مشكوك فيه والأصل عدمه (وإلا) أي وإن لم تفته نفقته (لم يجز) للولي قبوله لئلا يضرر موليه بالاتفاق عليه من ماله وتعيير بلزوم النفقة وعدمه له سواء أورد على تعييره يكون بضه كاسباً أو لا من أنه يقتضى وجوب قبوله الأصل القادر على الكسب ولم يكتسب وعدم وجوب قبوله إذا كان غير كاسب وإبائه الذي هو عم الولي عليه حي مؤسر وليس كذلك (ولو ملكه في مرض موته عجاناً) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من رأس المال) لأن الشرع أخرجه عن ملكه فكان له لم يدخل وهذا ما صححه في الروضة كالتحريم وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لأنه دخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكان كالوتبرع به (أو) ملكه فيه (بعض بلا عجابة فمن ثلثه) يعتق لأنه فوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه) لأنه لو ورثه لكان عتقه تبرعاً على الوارث فيظل لتعذر إجازته لتوقفها على إرثه التوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر فيمتنع إرثه بخلاف الذي عتق من رأس المال إذ لا يتوقف عتقه على إجازته (فإن كان) المريض (مديناً) بدين مستغرق لماله عند موته (يسع للدين) فلا يعتق منه شيء لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه فإن لم يكن الدين مستغرقاً أو أسقط ببراء أو غيره عتق إن خرج من ثلث ما بق بعد وفاة الدين في الأولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيها ولا اعتق منه بقدر ثلث ذلك (أو) ملكه فيه بعض (بها) أي بعابة من البائع (تقدرها كذلك عجاناً) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده قبل) وقلنا بالأصح إنه يستقل بالقبول كأم في باب معاملة الرقيق (عتق وسرى وطى سيده قيمة باقية) لأن الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهراً كالإرث وفيها كأمها في كتاب الكتابة تصحيحه وأنه إن تعلق بالسيد لزوم النفقة لم يصح قبول العبد هذا إذا لم يكن العبد مكاتباً أو مبعوضاً فإن كان مكاتباً لم يعتق من موهوب به شيء نعم إن عجز نفسه أو عجزه السيد عتق ما وهب له ولم يسر لعدم اختيار السيد وهو في الثانية إنما قصد التعجير والملك حصل ضمناً وإن كان مبعوضاً وكان بينه وبين سيده مهايأة فإن كان في نوبة الحر فلا اعتق أو كان في نوبة الرق فكالقن وإن لم يكن بينهما مهايأة لما يتعلق بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور.

(فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبينان القرعة. لو (أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كما مر في الوصايا فإن كان عليه دين فإن كان مستغرقاً فلا يعتق شيء منه لأن العتق وصية والدين مقدم عليها ولا اعتق منه ثلث باقية وظاهر أنه لو سقط الدين ببراء أو غيره عتق ثلثه (أو) أعتق (ثلاثة) بهيئته بقولي (معا كذلك) أي لا يملك غيرهم عند موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو) قال لهم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم) وإنما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الأولى لأن الاعتاق بعض الرقيق كما عتاق كله فيكون كالوقال

بضه عتق ولا يشترى لموليه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم تلزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه في مرض موته عجاناً عتق من رأس المال أو بعض بلا عجابة فمن ثلثه ولا يرثه فإن كان مديناً يسع للدين أو بها قدرها كملكه عجاناً والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده قبل عتق وسرى وطى سيده قيمة باقية.

(فصل) أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره ولادين عتق ثلثه أو ثلاثة معا كذلك وقيمتهم سواء أو أعتقت ثلثكم أو ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم

الأخران أو الرقي رقي  
وأخرجت أخرى باسم  
آخر أو تكتب أسأؤم  
ثم تخرج رقعة على العتق  
لمن خرج اسمه عتق  
ورقا أو غنقة كائة  
ومائتين وثلاثة أفرع  
كلهم فان خرج للثاني  
عتق ورقا أو للثالث  
عتق ثلثه أو للأول  
عتق ثم أفرع لمن خرج  
ثم منه الثلث أو فوق  
ثلاثة وأمكن توزيع  
بعدد وقية كسنة  
قيمتهم سواء جعلوا  
اثنين اثنين أو قيمة  
قط أو عكسه كسنة  
قيمة أحدهم مائة  
واثنين مائة وثلاثة مائة  
جزئوا كذلك وإن لم  
يتمكن كاربعة قيمتهم  
سواء من أن يجزؤوا  
ثلاثة واحد واحد  
واثنان فان خرج لواحد  
عتق ثم أفرع لتتيم  
الثلث أو للثنتين رقي  
الأخران ثم أفرع بينهما  
ليعتق من خرج له  
العتق وثلث الآخر  
وإذا عتق بعضهم رقعة  
فظهر ماله وخرج كلهم  
من الثلث بان عتقهم  
ولا يرجع الوارث بما  
أعق عليهم أو بعضهم أفرع  
ومن عتق ولو بقرعة بان  
عتقه وقوم وله كسبه

أعتقكم ليعتق أحدهم يعني أن عتقه يتميز (خرجة) لأنها شرعت لقطع النزاع فتمينت طريقا فلو  
اتفقوا مثلا على أنه إن طار غراب فقلان حرا ومن وضع صبي يده عليه فهو حرم يكف والقرعة إما (بأن يكتب  
في رقتين) من ثلاث رقاع (رقي وفي ثالثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في القسمة (وتخرج واحدة باسم  
أحدهم فان خرج) لو أحدهم (العتق عتق ورقي الآخران) بفتح الحاء (أو الرقي رقي وأخرجت أخرى باسم  
آخر) فان خرج العتق عتق ورقي الثالث وإن خرج الرقي رقي وعتق الثالث (أو) بأن (تكتب أسأؤم)  
في الرقاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فمن خرج اسمه عتق ورقا) أي الآخران وهذا الطريق قال  
القاضي أصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج في مكان رقعة العتق تخرج فيه أولا ويجوز إخراج رقعة الأسماء  
على الرقي (أو) وقيمتهم (مختلفة كائة) لواحد (ومائتين) لآخر (وثلاثة) لآخر (أفرع) بينهم (كاسر)  
بأن يكتب في رقتين رقي وفي واحدة عتق أو بأن يكتب أسأؤم إلى آخر ما مر (فان خرج) العتق (لثاني  
عتق ورقا) أي الآخران (أو للثالث عتق ثلثه) ورقي باقيه الآخران (أو للأول عتق ثم أفرع) بين الآخرين  
(فمن خرج) له العتق (تعم منه الثلث) فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والآخر  
قولي كاسر أعين من قوله بسهمي رقي وسهم عتق (أو) أعتق (فوق ثلاثة) بما لا يملك غيرهم (وأمكن  
توزيع) لهم (بعدد وقية) معا (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا  
وفضل ما مر في الثلاثة للتساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة مائة وقية ثلاثة خمسين خمسين فيضم  
لكل قيسين خمسين (أو) أمكن توزيعهم (بقية فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من زيادتي أي  
وأمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسنة قيمة أحدهم مائة و) قيمة (اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة  
جزئوا كذلك) أي جعل الأول جزءا والاثنان جزءا أو فعل ما مر والستة المذكورة مثال للأول باعتبار عدم  
تأني توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد فلا تنافي بين تمثيل  
الأصل بها للأول وتمثيل الروضة كأصلها للعكس (وإن لم يمكن) توزيعهم شيء من العدد والقيمة بأن لم يكن  
لهم ولا قيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء من) وعن نص الأم ما انتضاء كلام أكثرين وجب  
(أن يجزؤوا ثلاثة) من الأجزاء (واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (لواحد)  
سواء أ كتب العتق والرقي أو الأسماء (عتق ثم أفرع لتتيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا فمن خرج له العتق  
عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رقي الآخران ثم أفرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج  
له العتق وثلث الآخر) وعلم من من التجزئة أنه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل عتق في رقعة وتخرج على  
العتق رقعة ثم أخرى فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني والأصل في القرعة ما رواه مسلم عن عمران بن حصين  
أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر يساوي الأثلاث في القيمة أما إذا  
أعتق عبيدا مريتا فلا قرعة بل يعتق الأول إلى تمام الثلث (وإذا عتق بعضهم رقعة فظهر ماله وخرج كلهم  
من الثلث بان عتقهم) من الاعتاق كما سيأتي (ولا يرجع الوارث بما أعتق عليهم) لأنه أعتق على أن  
لا يرجع فكان كمن نكح امرأة نكاحا فاسدا بطن محنته وأعتق عليها ثم بان فسادها (أو) خرج (بعضهم)  
زيادة على من عتق عبدا كان أو أكثر وأقل من الثلث فهو أعين من قوله عبدا آخر (أفرع) بين الباقيين فمن  
خرج له العتق بثلث عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من) وقت (الإعتاق) لا من وقت  
الإفراج في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لا وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه  
(من الثلث) سواء أ كسبه في حياة العتق أم بعد موته وفي معنى الكسب الولد وأرض الجناية (ومن رقي  
قوم بأقل قيمه من) وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لأنه إن كانت قيمته وقت الموت

وحسب كسبه الباقي قبله من الثلثين فلو اعتق ثلاثة لملكك غيرهم قيمة كل مائة فكسب (٢٣٥) أحدهم مائة أفرع فإن خرج العتق

للكاسب عتق وله  
المائة أو لغيره عتق ثم  
أفرع فإن خرج لغيره  
عتق ثلثه أو له عتق  
ربعه وله ربع كسبه  
(فصل) من عتق  
عليه من به رق ولو  
بكتابة أو تدير قولاه  
له ولصبته يقدم فوالده  
الأقرب وولاه وله  
عتقة من عبد لمولاه  
فإن عتق الأب أو الجد  
أنجر لمولاه أو الأب بعد  
الجد أنجر لمولاه ولو ملك  
هذا الولد أباه جرح  
ولاه إخوته إليه .

﴿ كتاب التدير ﴾  
هو تعليق عتق بموته  
وأركانه صيغة ومالك  
ومحل وشرط فيه كونه  
رقيقا غير أم ولد .

[مسئلة] حاصل  
تعليق التدير بمشقة  
العبد أنه عند الانقضاء  
على شرط واحد كانت  
حريته موفى إن شئت  
أو عكسه بشرط تقدم  
الشبهة على اللوث مالم  
يصرح يبعديتها عن  
اللوث أو ينوها وإلا  
اشتراط تأخرها عنه وفي  
الأول تشترط الفورية  
في نحو إن دون نحو متى  
وفي الثاني لا يشترط

أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فأنقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم  
كل الذي ينصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كأصلها فقول الأصل قوم يوم  
الموت محمول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) أي  
قبل اللوث (من الثلثين) بخلاف الحادث بعده لأنه ملكهم (فلو أعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا  
(لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة الكسب أحدهم) قبل موت العتق (مائة أفرع) بينهم (فإن خرج  
العتق للكاسب عتق وله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أفرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فإن  
خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (أو) خرجت (له عتق ربعه وله ربع كسبه)  
ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون نصف ما عتق لأنك إذا  
أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبد الثلاثة  
يصير المجموع ثلثاته وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق  
ويستخرج ذلك بطريق الجبر والقابضة وهو أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه منه يبقى  
للورثة ثلثاته إلا شيئين تعديل مثل ما عتق وهو مائة شيء فثلاثة مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثاته  
الإثنين فيجبر ويتقابل فمائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثاته تسقط منها المائتان يبقى مائة تعدل أربعة  
أشياء فالثاني خمسة وعشرون ، فلم أن الذي عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه .

(فصل) في الولاء . هو فتح الواو والدلفة القرابة مأخوذ من الواو تعني المعاونة والمقاربة وشرطا  
عصوبتها زوال الملك عن الرقيق بالحرية . والأصل فيه قبل الإجماع ما يأتي من الأخبار (من عتق  
عليه من يرقى ولو بكتابة أو تدير) أو بصرية أو بعتية (فولاه له) ولصبته بنفسه لغير الشيوخ وإنما  
الولاء لمن أعتق « وقيل بمغافيه غيره (تقدم) منهم (بغوائده) من إرث به وولاية تزويج وغيرها  
(الأقرب) فالأقرب كما في النسب والخبر ابن حبان والحاكم وصحح إسناد الولاء لجهة كل جهة النسب بضم  
اللام وفتحها وقول ولصبته أولى من قوله ثم لصبته لأن للذهب أن ولأه العصبه ثابت لهم في حياة العتق  
والتأخر لهم عنه إنا هو فوائده كما نقرر وقد بسط الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم في الفرائض حكم  
إرث المرأة بالولاء مع بيان من نزلت به وبخرج بقول ولصبته معتق أحدا أو له وعصبته فلا ولأه لها عليه  
كان ولو بشرط رقيق أو حر وأعتق أبوه أو أمه مالكم (وولاه له عتقة من عبد لمولاه)  
لأنه عتق معتقها (فإن عتق الأب أو الجد أنجر) الولاء من مولاه (لمولاه) بمعنى أنه بطل ولأه مولاه أو ثبت  
لمولاه لأن الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالأب وإن علا وإن عانت لولي الأم لضرورة رق الأب وقد زالت  
بعقبه (أو) عتق (لأب بعد) عتق (الجد أنجر) من مولى الجد (لمولاه) لأنه إنما أنجر لمولى الجد لضرورة  
رق الأب والأب أقوى في النسب وقد زالت الضرورة بعقبه (ولو ملك هذا الولد) الذي ولأه لمولاه أمه  
(أباه جرح ولأه إخوته) لأنه من مولى أمهم (إليه) أمولاه نفسه فلا يجرحه لأنه لا يمكن أن يكون  
له على نفسه ولأه ولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده .

﴿ كتاب التدير ﴾

(هو) لغة النظر في العواقب ، وشرعا (تعليق عتق) من مالك (عوته) فهو تعليق عتق بصفة معينة لا وصية ولهذا  
لا يقتصر إلى إعتاق بعد اللوث وصي تدير من العبد لأن اللوث تدبر الحياة . والأصل فيه قبل الإجماع خبر  
الصحاحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقصر به بدل على جوارم  
(وأركانه) ثلاثة صيغة ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد لأنها تستحق العتق بمجة أقوى

مطلقا لإجماع الفناء وعند الإتيان بالشرطين متوالين أو مفصولا بينهما بالجزاء إن سبق شرط الشبهة ولم يصرح يبعديتها عن اللوث أو  
ينوها أو تأخر وصرح قبلتها على اللوث أو ينوها اشتراط تقدمها على اللوث بخلاف نحو إن دون نحو متى ولا اشتراط تأخرها عنه ولا يشترط

وفي الصيغة لفظي شمر به صريح كأنه حر أو اعتقتك بدموتي أو دبرتك أو أنت مدبر أو كناية تكلت سيديك بدموتي ووسع مقيدا كأنه مت في هذا الشهر أو للرض فأنته حر ومطلقا كأن دخلت الدار فأنته حر بدموتي وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت فأنته حر فعده ولو متراخيا وللوارث كسبه قبله لا نحو يمه كذا ذات ومضى شهر فأنته حر وليست أديرا أو قال إن أومتى شئت اشترطت للشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو إن ولو قالاً لبدما إذا متا فأنته حر لم يمتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا (٢٤٠) أو جنون فيصح من سفيه وكافر وتديير مرتد موقوف ولحربي حمل مدبره

لحرارهم ولو دبر كافر مسلما بيع عليه .

فصور إلا مع الفاء  
الجماعة تتعلق بابتداء السلام ورده

وقد وقعت على رسالة كافية واقية في ذلك خالصة عن الحشو

والتطويل لبعض العلماء المحققين نقلها بصورتها تيركا بمؤلفها قال ابتداء

السلام سنة عين من الواحد ومن الجماعة سنة كفاية ورده فرض

عين على الواحد وكذا لو علمه واحد فقط من الجماعة تعين عليه وإذا

كان على جماعة اثنين فأكثر مسلمين مكلفين أو عسكري لهم نوع تميز

عليهم به ولو نساء ولم يحتل بمن صلاة وإن

كرهت صيغته فرض كفاية لحبر أبي داود يجرى عن الجماعة إذا

مروا أن يسلم أحدهم ويجزى عن الجالس أن يرد أحدهم ولو

من التديير (و) شرط (في الصيغة لفظي شمر به) وفي معناه ما مر في الضمان إما (صريح) وهو ما لا يعتدل غير التديير (كأنته حر) بدموتي (أو اعتقتك) أو حررتك (بدموتي أو دبرتك أو أنت مدبر) أو إذا مات فأنته حر وذكر كاف كأنته من زيادتي (أو كناية) وهي ما يعمد التديير وغيره (تكلت سيديك) أو حبستك (بدموتي ووسع) التديير (مقيدا) شرط (كأن) أومتى (مت في هذا الشهر أو للرض فأنته حر) فإن مات فيه عتق وإلا فلا (ومطلقا كأن) أومتى (دخلت الدار فأنته حر بعد موتي) فإن وجدت الصفة ومات عتق وإلا فلا ولا يصير مدبراً حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فإن مات السيد قبل الدخول فلا تديير (فإن قال) السيد (إن مت ثم دخلت) الدار (فأنته حر فعده) يشترط لذلك دخوله (ولو متراخيا) عن اللوت فلا يشترط الفور إذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراخي وإن لم يكن شرطاً هنا (ولو وارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لا نحو يمه) مما يزيل للمالك كالهبة لتعلق حق العتق به (كقوله) (إذا مات ومضى شهر) مثلاً أي بدموتي (فأنته حر) فلو وارث كسبه في الشهر لا نحو يمه وذكر أن للوارث كسبه في الأولى والتصریح في الثانية مع ذكره من زيادتي وفي معنى كسبه استخدامه وإجارتها (وليست) أي الصورتان (تديير) بل تعليق عتق بصفة لأن للعلق عليه ليس اللوت فقط ولا مع شيء قبله وهذا من زيادتي (أو قال إن أومتى شئت) فأنته حر بدموتي (اشترطت الشيئة) أي وقوعها (قبل الموت فيهما) كسائر الصفات للعلق بها (فورا) بأن يأتي بالشيئة في مجلس التواجب (في نحو إن) كإذا لاقتضاء الخطاب الجواب حال دون نحو مقي مما لا يقتضي الفور في مشيئة المخاطب كهم لو أي حين لا يهاجم ذلك الزمان فاستوى فيها جميع الأزمان واعتراط وقوع الشيئة قبل اللوت مع ذكر نحو من زيادتي فإن صرح بوقوعها بعده أو نواه اشترط وقوعها بعده بلا فور وإن لم يعلق بمقي أو نحوها . واعلم أن غير الشيئة من نحو الدخول ليس مثلها في اقتضاء الفورية (ولو قالاً لبدما إذا متا فأنته حر لم يمتق حتى يموتا) معا أو مرتباً (فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ونحوه ثم عتقه بموتهما معا عتق تعليق بصفة لا عتق تديير لأن كلا منهما لم يطلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي موتهما مرتباً يصير نصيب التأخر موتاً بموت المتقدم مدبراً دون نصيب المتقدم ونحو من زيادتي (و) شرط (في المالك اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا أو جنون فيصح) التديير (من سفيه) ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعض (وكافر) ولو حرياً لأن كلا منهما صحيح العبارة والمالك ومن سكران لأنه كالمكلف حكماً من مكروه وصبي وجنون وإن مير كسائر عقودهم (وتديير مرتد موقوف) إن أسلم بان محته وإن مات مرتداً بان فساده (ولحربي حمل مدبره) الكافر الأصلي من دارنا (لدارهم) لأن أحكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله وبخلاف مدبره للرتبة لبقاء علقه الإسلام (ولو دبر كافر مسلماً بيع عليه) إن لم يزل ملكه عنه بالبيع بطل التديير وإن

أسقط للمسلم حقه لم يسقط لأن الحق لله تعالى ولو ردوا كلهم ولو سبوا أثموا ثواب الفرض كالمسلمين على جنازة وشرطه استماع واتصال كاتصال الإيجاب بالقبول فإن شك في سماعه زاد في الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته ولا يكفي رد غير المسلم عليهم ويجب الجمع بين اللفظ والإشارة على من رد على أهم ومن لمن سلم عليه أن يجمع بينهما نعم لو علم أنهم بقرينة الحال والنظر إلى أنهم لم يجب الإشارة ويجزى إشارة الأخرس ابتداء وردا وصيغته السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وكل عليكم السلام ولو قالوا عليكم السلام لم يكن سلاماً فلا يجبر دونه ببيت صيغة الجمع في الواحد لأجل



كافر أقاسم نزع منه وله كسبه وبطل بنحو بيع وإيلاء لا يزعم رجوع لفظا وإنكار ووطء وحل له وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعلق  
 ق كل بصفة ويعتق بالأسبق . (فصل) حمل من دبرت حاملا مدبر لان بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت كمتعلق

لأنه وبكى الإفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة بيد أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل وصيغة رده  
 عليكم السلام وعليك السلام للواحد ومع ترك الواو وجاز عكسه فان قال وعليكم وسكت لم يحز والتعريف ابتداء وجوابا أفضل  
 زيادة ورحمة الله وبركاته أو كمل فيها ولو سلم كل من اثنين على الآخر لزم كلاله أو مرتبا كفي الثاني سلامه ردا نعم ان قصد به الابتداء  
 رده عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فسكن ذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد  
 صغير على كبير وقليل على كثير فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب (٢٤١) تعارضا ولو سلم بالعجمية جاز

وان قدره على العربية  
 حيث فهمها الخاطب  
 وجب الرد ولا يجب  
 رد سلام مجنون  
 وسكران وان كان لهما  
 عييز وان لم يتعديا ولو  
 أتى به بعد تكلم لم يعتد  
 به إلا إن تكلم سهوا أو  
 جهلا وعذره فيجب  
 جوابه وتحرم بداءة  
 ذمي بالسلام فان  
 بان ذميا استجب له  
 استرداد سلامه فان سلم  
 الذمي على مسلم قال له  
 وجوبا وعليك لان  
 الغرض مجرد الرد عليه  
 فقط لا السلام لخبر  
 الصحيحين إذا سلم  
 عليكم أهل الكتاب  
 قتلوا وعليكم وروى  
 البخاري خبر «إذا سلم  
 عليكم اليهود فأنما  
 يقول أحدهم السام عليكم

وان لم ينقض خلافا لما يوهه كلام الأصل (أو) دبر كافر (كافر أقاسم نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل  
 عنه (وله) أي لسيده (كسبه) وهو باق على تدبيره فلا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير  
 (بنحو بيع) للمدبر بالخبر السابق فلا يعود وإن ملكه بناء على عدم عود الخنث في اليمين ومعلوم أن  
 محصور النسخ لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي (و) بطل (بإيلاء) لمدبرته لأنه أقوى منه بدليل  
 أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرفعه الأقوى كإرفع ملك اليمين النكاح (لا يرد)  
 من المدبر أو سيده صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بنوب السيد وان كانا مرتدين (و) لا (رجوع)  
 عنه (لفظا) كفسخته أو قضاة كسائر التعليلات (و) لا (إنكار) له كما أن إنكار الردة ليس إسلاما  
 وإنكار الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه ما دبره (و) لا (وطء) لمدبرته سواء أعزل أم لا لأنه لا ينافي  
 الثلث بل يؤكده بخلاف البيع ونحوه (وحل له) وطؤها لبقاء ملكه ولم يتعلق به حق لازم (وصح  
 تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كما يأتي (وعكسه) أي كتابة مدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق  
 بصفة فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالأسبق من الوصفين موت السيد وأداء النجوم ويبطل الآخر  
 لكن إن كان الآخر كتابة لم يبطل أحكامها فيتبع العتق كسبه وولاه كما قاله ابن الصباغ في الأولى ويقاس  
 بها الثانية ويحتمل خلافه وعليه جرى ابن القري ومعلوم مما يأتي في الفصل الآتي أنه اذا كان الأسبق  
 للموت فلا يمتنع كله إلا ان احتمله الثلث والافيتق قدره (و) صح (تعليق عتق كل) منهما (بصفة) كما يصح  
 تدبير وكتابة للعلق عتقه بصفة (ويعتق بالأسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة العلق عتقه بها أعتق بها  
 أو الموت فيه عن التدبير أو الأء فيه عن الكتابة ود كرحم تعليق المكاتب بصفة مع قولي ويعتق بالأسبق  
 في تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي .

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يكرمه (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر)  
 تماتها وإن انفصل قبل موت سيدها (لا إن بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت) لها كبيع فيبطل تدبيره أيضا  
 تماتها وخارج الحامل الحائل فاذا دبرها ثم حملت فان انفصل قبل موت السيد فقير مدبر كافي ولله المهرهونة  
 وولدت الوصي بها والاعتق تبعاً لأمه وبقولي لا إن بطل إلى آخره ما لبطل بعد انفصاله تدبيرها أو قبله لكن  
 بطل موتها فلا يبطل تدبيره فانه في الثانية قد يعيش والتفديد قبل الانفصال مع بلاموت من زيادتي (كمتعلق

(٣٩) - (فتح الوهاب) - ثان) «قولوا وعليك» قال الخطابي وكان سفيان يروى بحذف الواو وهو الصواب لأنه اذا حذفها  
 صار قولهم مردودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك والدخول فيما قالوه قال الزركشي وفيه نظر إذ المعنى ونحن ندعو عليكم بمادعوتهم  
 وعلينا على أيها إذا فرغنا السام بالموت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيهم ولو كتب إلى كافر قال السلام على من أتبع الهدى ويجب استثناء  
 للكافر ولو بالقلب ان كان مع مسلم وتحرم بداءة بتحية غير سلام ولو قام عن جليس له فسلم وجب الرد ولو تلاقى شخصان مع شخص  
 سلم أحداهما عليه فرد عليه ناويا الرد على من سلم والابتداء من لم يسلم كفي أخذاً من قولهم إذا تأخر سلام بعض المؤمنين عن بعض فسل  
 بنوى بكل تسليمية السلام على من لم يسلم والرد على من سلم ع ش ومن دخل داره سلم ندبا على أهله أو موصفا خاليا فيقل ندبا بالسلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله ويدعو ولوردت امرأة عن رجل أجزأ إن شرع السلام عليها بأن كانت عجوزا أو محرما  
 لمسلم والألفا أوصي أو من لم يسلم لم يسقط عن الباقي لان فرض الكفاية إنما يسقط حرجه بفعل من هو مكلف ويستثنى ما اذا حصل



عنقها حاملا وضع تدبير الحمل ولا تقيمه أمه فان باعها فرجوع عنه ولا يبيع مدبرا ولده والدبر كمن في جنابة ويستحق الموت من الثلث  
بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كان دخلت في مرض موتى فانتحر أو وجدت فيه باختياره فانه يحسب من الثلث وحلف فيها  
معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله . **كتاب الكتابة**

المقصود بتمامه بفعل الصبي كحمله لليت ودفنه وسلاته وقضيته أجزاء تسميت الصبي عن جمع لان قصد الدعاء وهو منه أقرب للاجابة  
والمقصود من السلام الأمان والأمان من الصبي ولو سلم الصبي المميز وجب الرد عليه ولو سلم جماعة متفرقون على واحد ولم يطل فصل  
بين سلام الأول والجواب قالوا وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزاء وسقط عنه فرض الجميع بخلاف ما اذا لم يقصد الرد عليهم  
جميعا فلو أطلق هل يكفي أو لا الصحيح أنه يكفي ذلك ويتصور وجوب ابتداء السلام فيها لو أرسل رسول الله بسلام إلى غائب فيلزمه أن يسلم  
عليه لأنه أمانة فيجب أداءها (٢٤٢) ولا يكره على جمع نسوة أو عجزز لا تقضاء خوف الفتنة بل يندب ابتداء بهن

على غيرهن وعكسه  
ويجب الرد كذلك  
وإطلاق النساء يشمل  
الشباب ومحرم من  
الشابة ابتداء والرد  
وظاهر أن محل ذلك  
حيث لا مسوغ كروحية  
أو سيدة كعدها عن  
يتاح نظره إليها ويكره  
للرجل لا كبير رجال  
حيث لم يخف فتنة  
الابتداء بالسلام عليها  
والرد عليها احتياطا  
ولو قال السلام على سیدی  
قالته قاله الجوهری  
وجوب الرد الذي قاله  
شيخ الاسلام عدم  
الوجوب لان هذه  
ليست صيغة شرعية  
ولو قال السلام على من

عنقها) فان حملها يصير معلقا عنه بالصفة التي علق عنقها بها قيد زدته بقولي (حاملا) بل وان انفصل قبل  
وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو أيضا لا إن بطل قبل انفصاله التعليق فيها بلاموت بخلاف ما لو علق  
عنقها حائلا ثم حملت لا يمتنع إن انفصل قبل وجود الصفة ولا عتق بها لأمه وخلاف ما لو علق عنقها حاملا  
وبطل بعد انفصاله تعليق عنقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يطل تعليق عنه (وصح تدبير حمل) كما يصح  
إعتاقه (ولا تقيمه أمه) لان الأصل لا يبيع الفرع (فان باعها) مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا  
يتبع مدبرا ولده) وانما يبيع أمه في الرق والحرية (والدبر كمن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي  
فان قتل بجنابة أو بيع فيها بطل التدبير لا إن قدم السيد ولا يلزمه إن قتل أن يشتري بقيته عبدا يديره  
(ويستحق) للمدبر كله أو بضعه (بالموت) أي بموت سيده محسوبا (من الثلث بعد الدين) وإن وقع التدبير في  
السعة فالو استغرق الدين التركة لم يستحق شيء منه أو نصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي  
منه وإن لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي مرض الموت (كان دخلت)  
الدار (في مرض موتى فانتحر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تقيدها (ووجدت فيه باختياره) أي السيد (فانه  
يحسب من الثلث) فان وجدت بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن منهما ما يبطال  
حق الورثة وعليه يحمل إطلاق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (فيها) وجد (معه) وقال  
كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله) لان اليد له وكما تقدم بينته فيما لو أقام بينتين بما قاله كجعله عامرا  
في الدعوى والبيّنات وصرح به الأصل هنا بخلاف ولد الدبرة إذا قالت ولدته بعد الموت وقال الوارث قبله  
فان الصدق الوارث لأنها ترع حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتيمري بما ذكر أعظم من تغييره بما .

**كتاب الكتابة**  
هي بكسر الكاف وقيل بفتحها لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها جوازا منجم نعيمين فأكثر والأصل  
فيها قبل الإجماع آية : والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم . وخبر الكتاب عندما بقي عليه حرهم رواء

أتبع الهدى لم يجب الرد لانها ليست من الصيغ الشرعية أيضا وأما قوله تعالى : والسلام على من أتبع الهدى فهو  
خاص بالمرسلات الى المسلمين والكفار ولو أرسل سلامه لغائب شرعه السلام عليه كأن قال للرسول سلم لي على فلان كان وكلاءه في  
الانبان بصيغته الشرعية فان أتى الرسل بصيغته وقال له سلم لي على فلان كفاه أن يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول فيها تبليغه  
مالم ير الرسالة فان أراد الرسول الرد رد فورا بأن يقول عزلت نفسي ويجب الرد على البالغ ويسن البداءة بالبلغ فيقول عليك وعليه  
السلام ولا يسن على قاضي الحاجة وشارب وآكل في فمه لقمة لشغله ومن في حمام لا شغاله بالاعتسالة ويندب في السليخ ولا فاسق بل  
يندب تركه على محاهر بفسقه ولا يرتكب ذنبا عظيما لم يتب عنه ومبتدع إلا لعذر أو خوف مفسدة ولا مصل وساجد ومب و مؤذن  
ومقيم وناعس وخطيب ومستمع ومستغرق القلب بدعاء ومتخاصمين بين يدي حاكم ولا يجب عليهم الرد إلا مستمع الخطبة فيجب عليه  
ويكره لقاضي الحاجة ونحوه كالحاجم ويندب لكل ويسن السلام عليه بعد البالغ وقبل موضع اللقمة بالضم ويلزمه الرد ولو لم بالحمام ومب  
ونحوهما لفظا لمصل ومؤذن إشارة والابعد فراع ان قرب الفصل ويندب على القاري وإن اشتغل بالتدبير ويجب رده . وأعظم أن ابتداء

لرسالة بطلب أمين مكتسب والإباحة . وأركانها رقيق وصيفة وعوض وسيدو شرطه مامرى معتق وكتابة مريض من الثلث لأن خلف مثليه صحت في كله أو مثله في ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها إيجابا ككاتبك على كذا منجاء مع إذا أدته فانت حر لفظا أو ينفوقولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً .

السلام أفضل من رده وهذا من المسائل التي استثبتت من كون الفرض أفضل من التطوع ومنها إبراء العسر أفضل من انظاره ورد بأن سبب الفضل في هذين اشتغال التدب على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب له حجة رأى فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا ولا يستحق مبتدئ بنحو صبيحك الله بالخير جوابا كقول الله ودناؤله في نظيره حسن مالم يقصد بإهماله تأديته وتركه سنة السلام وحتى الظاهر مكروه وكذا بالرأس وتقبيل نحو رأس أو يد أو رجل كذلك ويندب ذلك لنحو علم ( ٢٤٣ ) أو صلاح أو شرف أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة

بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن رجى خيره أو يخاف من شره ولو كافرا حتى منه ضرر لا يحتمل عادة ويحرم على داخل حب قيام القوم له للحديث الحسن « من أحب أن يتمثل الناس له قايما فليتبوأ مقعده من النار » كافي الروضة وحمله بعضهم على ما إذا أحب قيامه واستمراره وهو جالس أو طليبا للتكبير على غيره وهذا أخف تحريما من الأول إذ هو التمثيل في الخبر كما أشار إليه البيهقي أما من أحبه تودده منهم عليه لأنه صار

أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده وقال في الروضة إنه حسن والحاجة داعية إليها ( هي سنة ) لا واجبة وإن طلبها الرقيق كالتيدير وثلاث تعطى أثر الملك ويحكم المالك على الملك ( بطلب أمين مكتسب ) أى قوى على الكسب وبهما فسر الشافعى رضى الله عنه الخبر في الآية واعتبرت الأمانة للتأريض ما يحصله فلا يفتى والطلب والقدرة على الكسب ليؤتى بتحصيل النجوم ( وإلا ) بأن قللت الشروط أو أحدها ( فباحة ) إذ لا يقوى رجاء العتق بها ولا تنكره بحال لأنها عند قدماء ذكر قد تنضى إلى العتق ( وأركانها ) أربعة ( رقيق وصيفة وعوض وسيدو شرطه مامرى معتق ) من كونه مختارا أهل تبرع أو ولادة لأنها تبرع وآية للولاء قصح من كافر أصلى ومكران لا من مكروه ومكاتب وإن أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجنون سفهوا وأولياهم ولا من مجبور فلس ولا من مرتد لأن ملكه موقوف والمقود لا توقف على الجديد كما علم من باب الرقة ولا من بعض لأنه ليس أهلا للولاء وذكر حكمه مع السكره من زيادى ( وكتابة مريض ) مرض الموت محسوبة ( من الثلث ) وإن كاتبه بمثل قيمته أو أكثر لأن كسبه ( فإن خلف مثليه ) أى مثل قيمته ( صحت ) أى الكتابه ( فى كله ) سواء أكان ما خلفه مما أذاه الرقيق أم من غيره إلى سيق للورثة مثلاه ( أو ) خلف ( مثله ) أى مثل قيمته ( فى ثلثيه ) تصح فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته وهما ثلاث ثلثيه ( أو لم يخلف غيره فى ثلثه ) تصح فإذا أدى حصته من النجوم عتق وهذا من زيادى ( و ) شرط ( فى الرقيق اختيار ) وهو من زيادى ( وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم ) قصح لسكران وكافر ولو مرتدا لا لمكروه صبي ومجنون ومن تعلق به حق لازم كسائر عقودهم فى غير الأخير وأما فيه فلا لأنه إما معرض للبيع كالمزهود والكتابة تمنع منه أو مستحق للنفقة كالمؤجر فلا يتفرغ إلا لا اكتساب لنفسه ( و ) شرط ( فى الصيغة لفظ يشعر بها ) أى بالكتابة وفى معناه مامرى الضمان ( إيجابا ككاتبك ) أو أنت مكاتب ( على كذا ) كالف ( منجاء ) قوله ( إذا أدته ) مثلا ( فأنت حر لفظا أو ينفوقولا كقبلت ذلك ) وذكر الكاف قبل كاتبك وقبلت من زيادى ( و ) شرط ( فى العوض كونه ديناً

شعارا للمودة فلا حرمة ولا بأس بتقبيل وجهه راحة ومودة ويندب تقبيل قادم من سفر ومعاقته ويحرم تقبيل أمر دحس لا حرمة فيه وبينه ونحوها ومضى من يده بلا حائل وهل لنا سنة كفاية غير السلام من الجماعة ذهب بغير الإسلام الشافعى إلى نفي ذلك ورد بأن منها تشيبت العاطس والتسمية للأكل والأذان والإقامة وما يفعل بالميت مما ندب إليه من جماعة فى الحبس وتصحية الواحد من أهل البيت بالشاة الواحدة لتأدى شعار التصحية ويحل من تشيبت العاطس إذا حمد فيقول له ورحمك الله أوريك وإنما من ضمير الجمع فى السلام ولو للواحد الملائكة الذين معه ويقول لصغير نحو أصلحك الله أو بارك فيك ويكره قبل الحمد فإن شك قال يرحم الله من حمدك يرحمك الله إن حمدته ويسن تكبيره الحمد ومن سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص أى وجع الضرس واللوص أى وجع الأذن واللوص أى وجع البطن كما جاء بذلك الخبر المشهور وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

من يستيق عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص وكذا وردا  
عنيت بالشوص ماء الضرس ثم بما يليه للأذن والبطن استمع رشدا

كل نجم ولو كاتب على  
خدمة شهر ودينار ولو  
في أثناءه صحت لا على أن  
يبيعه كذا ولو كاتبه  
وباعه ثوبا بألف ونجمه  
وعلق الحرية بأدائه  
صحت لا البيع وصحت  
كتابة أرقاء على عوض  
ووزع على قيمته وقت  
الكتابة فمن أدى  
حصته عتق ومن عجز  
رق لا بعض رقيق ولو  
كاتباه معا صحت إن  
اتفقت النجوم وجعلت  
على نسبة ملكيهما فلو  
عجز فعجزه أحدهما  
وأبقاه الآخر لم تجز ولو  
أبراه من نصيبه أو  
أعتقه عتق وقوم الباقي  
إن أيسر وعاد الرق  
(فصل) لزوم السيد  
في صحبة قبل عتق  
حط متمول من النجوم  
أو دفعه من جنسها

ويكرر التسميت إلى  
ثلاث ثم يدعوله بعدها  
بالشفاء ولا حاجة لتفصيل  
بعضهم ذلك بما إذا علم  
كونه مزروما لأن الزيادة  
للدكورة مع تنابيه  
عرفا مظنة الزكام ونحوه  
فلو لم يتابع كذلك سن  
التسميت بتكررها مطلقا  
ويسن للعاطس وضع

ولو منفعة) فإن كان غير دين فإن لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولا صحت على ما يأتي (مؤجلا) ليحصله  
ويؤديه ولا تخالو النفع في الدمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها تعجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة  
(منجما بنجمين فأكثر) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم (ولو في بعض) فلا بد من كون عوض  
فيه ديناً إلى آخره وإن كان قد علك ببعضه الحر ما يؤديه وبهذا وما يأتي علم أن كتابة البعض فبارق منه  
صححة وبه صرح الأصل سواء أقال كاتب مارق منك أم كاتبك وتبطل في باقيه في الثانية لأنها مفيدة  
الاستقلال باستغراقها مارق منه في الأولى وعملاً بتفريق الصفقة في الثانية ومن التنجيم بنجمين في النفع  
أن يكاتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين بخلاف ما لو اقتصر على خدمة شهرين لا يصح وإن  
صرح بأن كل شهر نجم لأحدهما بنجم واحد (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته) وهما من زيادتي (وعدد  
النجوم وقسط كل نجم) لأن الكتابة عقد معاوضة والنجم الوقت الضروب وهو المراد هنا وبطلت على  
المال المؤدى فيه كاسياني (ولو كاتب على) منفعة عين مع غيرها مؤجلا نحو (خدمة شهر) من الآن (ودينار  
ولو في أثناءه) هو أولى من قوله عند انقضائه (صحت) أي الكتابة لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة  
لتقديرها والتوفيق فيها والدينار إنما تستحق الطالبة به بعد المدة التي عليها لاستحقاقه وإذا اختلف الاستحقاق  
حصل تعدد النجم ويشترط في الصحة أن تصل الخدمة والنافع المتعلقة بالأعيان بالعقد فلا يجوز تأخيرها عنه  
كما أن الدين لا يقبل التأجيل بخلاف النافع المترتبة في الدمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما  
مريانه في الإجارة (لا) إن كاتبه (على أن يبيعه كذا) كثوب بألف فلا يصح لأنه شرط عقد في عقد (ولو  
كاتبه وباعه ثوبا) مثلاً بأن قال كاتبك وبعتك هذا الثوب (بألف ونجمه) بنجمين مثلاً (وعلق الحرية  
بأدائه صحت) أي الكتابة (لا البيع) لتقدم أحد شقيه على مضير الرقيق من أهل مبيعة سيده فعمل  
في ذلك بتفريق الصفقة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والثوب فما خص الرقيق يؤديه في النجمين مثلاً  
(وصحت كتابة أرقاء) ككتابة صفقة (على عوض) منجم بنجمين مثلاً لأعاد المالك فصار كما لو باع عبدا  
يشترى واحد (ووزع) العوض (على قيمته وقت الكتابة فمن أدى) منهم (حصته عتق) ولا يتوقف عتقه على  
أداء الباقي (ومن عجز رقيق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس  
العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق) وإن كان باقيه لغيره وأذن له في  
الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا ككتاب النجوم نعم لو كاتب في مرض موته بعضه والبعض  
ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في ذلك القدر وعن  
النسب والبقوى صحت الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتباه) أي شريكان فيه بنفسهما أو نائبهما (معاصح)  
ذلك (إن اتفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا وعددا وفي هذا إطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) أي  
النجوم (على نسبة ملكيهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز) الرقيق (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة  
(وأبقاه الآخر) فيها (لم تجز) كاتداء عقدها (ولو أبراه) أحدهما (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي  
نصيبه من الرقيق (عتق) نصيبه منه (وقوم) عليه (الباقي) وعتق عليه وكان الولاء كله له (إن أيسر وعاد  
الرق) للكتاب بأن عجز فعجزه الآخر والتفصيل يعود الرق من زيادتي فإن أعسر من ذكر أو لم يعد الرق وأدى  
المكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الولاء لها وخرج بالإبراء  
والإعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وإن رضى الآخر بتفديته إذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض  
(فصل) فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه وبيان حكم ولنا المكتبة وغير ذلك (لزوم السيد في)  
كتابة (صححة قبل عتق حط متمول من النجوم) عن المكاتب (أو دفعه) له بقيد زده بقولي (من  
جنسها) وإن كان من غيرها قال تعالى: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الإتياء بما ذكر لأن القصد منه

والخط وكون كل في الأخير وربعا فسيما أولى وحرم تمتع بمكاتبته ويجب (٢٤٥) بوطته مهر لآحد والولد حر ولا

الإعانة على العتق وخرج زيادى في صحبة الفاسدة فلاشئ فيها من ذلك واستثنى من لزوم الإتياء مالوكاتبته  
في مرض موته رهونث ماله ومالوكاتبته على منفعتيه (والخط) أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإعانة على  
العتق وهي محقة فيموهومة في الدفع إذ قد يصرف للدفع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط والدفع  
(في) النجم (الأخير) أولى منه فيقبله لأنه أقرب إلى العتق (و) كونه (ربعا) من النجوم أولى من غيره  
(٥) إن لم تسمح به نفسه فكونه (سبعاً أولى) روى خط الرابع النسائي وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر  
رضي الله تعالى عنها (وحرم) عليه (تمتع بمكاتبته) لاختلال ملكه فيها واقتصار الأصل هنا على تحريم الوطء  
يفهم جل غيره وليس مراداً (ويجب بوطته) لها (مهر) وإن طأعته لشبهة الملك (لآحد) لأنها ملكه  
(والولد) منه (حر) لأنها عقلت به في ملكه (ولا يجب) عليه (قيسته) لا تعاقده حراً (وصارت) بالولد (مستولدة  
مكاتبته) فإن عجزت عتقت بموت السيد (وولدها) أى المكاتبته (الريقى) بقيد زدته بقولى (الحادث)  
بعد الكتابة ولو حملت به بعدها (يتبعها رقا وعتقا) بالكتابة كولد المستولدة فلاشئ عليه للسيد إذ لم يوجد  
منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به الماوردى وإن ذكر الأصل أنه مكاتب لأن الحاصل له كتابة تبعية  
لا استقلالية ومن ثم تركت ذلك (والحق) أى حق للملك (فيه) السيد فلو قتل قيسته له ويمونه من أرض جناية  
عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فللسيد) كافى في جميع ذلك (ولا يعتق شئ من  
مكاتب إلا بأداء الكل) أى كل النجوم لخبر المكاتب عبد مابق عليه درهم وفي معنى أدائها حط الباقي منها الواجب  
والإبراء منها والحواله بها لأعليها (ولو أتى بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب)  
فيصدق في أنه ليس بحرام (ويقاله لسيد) حينئذ (خذه أو أبرئه عنه) أى عن قدره (فإن أبى قبضه  
القاضى) عنه وعتق المكاتب إن أدى الكل (فإن نكل) للمكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام  
لغرض امتناعه منه ولو كان له يئنه تمتعت لذلك نعم لو كاتبته على لحم فخاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاله  
في قوله حرام فإن قال لأنه مفسروق أو نحوه فكذلك أولاً لأنه لحم غير مذكى حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية  
كنظيره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معيًا وزده) السيد العيب وهو حائز له وبه صرح الأصل  
(أو) خرج (مستحقاً بأن أن لا يعتق) فيها (وإن) كان السيد (قال عند أخذه أنت حر) لأنه بناء على  
ظاهر الحال من صحة الأداء وقدها من عدم صحته والأولى من زيادى وتيميرى بما ذكر في الثانية أولى من  
تقييدها بالنجم الأخير (وله) أى للمكاتب (شراء إماء لتجارة) توسعا في طرق الاكتساب (لآتزوج  
إلا بإذن سيده) لما فيه من المأزق (ولا وطء) لأتمته ولو ياذنه خوفاً من هلاك الأمة في الطلق لئنه من  
الوطء كنع الرأهن من وطء المراهنة وتيميرى بالوطء أهم من تعبيره بالتسرى لاعتبار الإنزال فيه دون  
الوطء (فإن وطئها) على خلاف منعه منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لأنه لو ثبت ثبت له (والولد) من  
وطئه (نسب) لآحق به لشبهة الملك (فإن ولدته قبل عتق أبيه) أو معه (أو بعده) لكن (لدون ستة أشهر)  
من المعتق (تبعه) رقا وعتقا وهو مملوك لأبيه يمتنع بيعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوق عتقه على  
عتق أبيه إن عتق عتق وإلا رقا وصار للسيد (ولا تصير) أمه (أم ولد) لأنها عقلت بمملوك (أو) ولدته بعد  
العتق (لها) أى لستة أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل لفوق ستة أشهر (ووطئها  
بعضه) أى مع العتق مطلقاً (أو بعده) في صورة الأكثر قيد زدته بقولى (وولدته لستة أشهر) فأكثر (من  
الوطء) فهي أم ولد) لظهور العلوق بعد الحرية ولا نظر إلى احتمال العلوق قبلها تغليباً لها والولد حينئذ حر  
فإن لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها  
قبل عجلها (لم يعبر السيد على قبض) لما عجل (إن امتنع) منه (لغرض) كونه حفظه وخوف عليه  
كأن عجل في زمن نهب (وإلا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لأن للمكاتب غرضاً ظاهره إفاءه وهو

ولم يجب لأنه لا إكافة

بتركه بخلاف ترك

السلام والله أعلم . وهذا آخر ما أردت إيراد أساله من فضله الحسنى وزيادة مستغفرا حامدا مصليا



أن قبض القاضي  
محصل بغيره  
من وأباً بطلا  
ح احتياض عن  
م لايعها ولا يبعه  
ه فلو باع وأدى  
شترى لم يشتق  
السيد الكاتب  
كتاب المشتري  
ر له تصرف في  
مما يد مكتبه  
قال له غيره أعتق  
ك بكذا ففعل  
ولزمه ما التزم  
س في الكتابة  
السيد فلا فسحها  
إن يجوز للمكاتب  
أداء أو امتنع منه  
ب وإن حضر ماله  
ن لما كره أداء منه  
ر للمكاتب فله  
الأداء والفسخ  
متمهل عند المجل  
من إيماله أو  
عرض وجب وله  
لا يزيد على ثلاثة أو  
فأمر مال من دون  
يكتن وجب ولا  
يح يحسنون ولا  
نفسه ويقوم  
لسيدته أم في قبض  
أ على سيدنا محمد  
وأصحابه صلاة  
سلاماً دائماً إلى  
الدين .

تجبر الحق أو تخرجه ولا ضرر على السيد وظاهر بما مر أنه لا يتعين الإيجاب على القبض بل إمام عليه أو على  
الإبراء وبما رقى نظيره في السلم من تعيين القبول بأن الكتابة موضوعة على تمجيل الحق ما أمكن فسيق  
فيها بطلب الإبراء (فإن أن قبض القاضي) عنه وعتق للكاتب إن أدى السك (أو عجل بضا) من النجوم  
(ليبرته) من الباقي (قبض وأباً بطلا) أي القبض والإبراء لأن ذلك يشبهه الجاهلية فقد كان الرجل  
إذا حل دينه يقول لمدينه اقتض أورد فإن قضاء وإلا زاده في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد القبوض  
ولا عتق (وصح احتياض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق بهذا جزم في الروضة كأصلها  
في الشفعة وصوبه الأسوى لنص الشافعي عليه في الأم وغيره وإن جزم الأصل بما صححه في الروضة  
وأصلها هنا بدم حته وعلى الأول جرى اليقين أيضاً له وتبع الشيخان على الثاني البغوى ولم يطلما على  
النص (لايعها) لأنها غير مستقرة ولأن السلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق المسقوط إليه  
فالنجوم بذلك أولى (ولايعه بوجهته) أي السكاتب كأم الولد لكن إن رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه  
فسخاً للكتابة وبصح أيضاً يبعه من نفسه كما في أم الولد (فلو باع) مثلاً السيد النجوم أو السكاتب (وأدا) ها  
للسكاتب (المشتري لم يشتق) وإن تضمن البيع الإذن في قبضها لأن الإذن في مقابلة سلامة العوض ولم سلم  
فلم يبق الإذن ولو سلم فاقوه ليسكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه  
بخلاف الوكيل فله لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق قبضه (ويطالب السيد  
المكاتب) بها (والسكاتب للمشتري) بما أخذه منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما يد مكتبه)  
يباع أو إعتاق أو تزويج أو غيرها لأنه معه في العاملات كالأجنبي وتعييرى بذلك أعم مما عبر به  
(ولو قال له غيره أعتق سكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم) وهو اهداء منه كما في أم الولد  
فلو قال أحته عتق على كذا ففعل لم يشتق عنه بل من العتق ولا يشتق للمال .  
(فصل في لزوم الكتابة وجوازها وما يرضي لها من فسخ أو انقضاء وبيان حكم تصرفات المكاتب  
وغيرها) . (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا فسحها) لأنها عقدت لحظ مكتبه لالحظه فكان فيها  
كالرهن (إلا إن يجوز المكاتب عن أداء) عند المجل لحماً وبعضه غير الواجب في الإتياء (أو امتنع منه) عند  
ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك (وإن حضر ماله) أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة قصر على  
الأشبه في الطلب فله فسحها بنفسه وبما كرمه شاء لتعذر العوض عليه وإطلاق الامتناع أولى من تقييده له  
بتعجيل المكاتب نفسه (وليس لما كره أداء منه) أي من مال المكاتب الثابت عنه بل يمكن السيد من الفسخ  
لأنه ما عجز نفسه أو امتنع من الأداء لو حضر أملاً إذا عجز عن الواجب في الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل  
التفاس لأن للسيد أن يؤديه من غيره لكن يرفع له المكاتب للمعا كرمه فيه رأيه وفضل الأحرر بينها  
(وجائزة للمكاتب) كالرهن بالنسبة للرهن (فله ترك الأداء) له (للفسخ) وإن كان معه وفاء (ولو امتنع من)  
سيده (عند المجل للحجز من إيماله) مساعدة له في تحصيل العتق (أوليع عرض وجب) إيماله ليبيعه  
والصرح بالوجوب هنا وفيما يأتي من زيادتي (وله أن لا يزيد) في المهلة (على ثلاثة) من الأيام سواء أعرض  
كساد أم لا فلا فسح فيها وما أطلقه الإمام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو إحصار ماله من دون  
مرحلتين وجب) أيضاً إيماله إلى إحضاره لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول الدعة (ولا تفسخ)  
الكتابة (بجنون) منها أو من أحدها ولا بإغماء كافهم بالأولى (ولا يحجز منه) لأن اللازم من أحد طرفيه  
لا يفسخ شيء من ذلك كالرهن والأخير من زيادتي (ويقوم ولي السيد) الذي جن أو حجز عليه (مقامه  
في قبض) فلا يشتق قبض السيد لقصاده وإذا لم يصح قبض للمال فله المكاتب استرداده لأنه على ملكه  
فإن تلف فلا ضمان لتقصيره بالدفع إلى سيده ثم إن لم يكن يده شيء آخر يؤديه فللولى تمجيذه



والحاكم مقام المكاتب  
في أداء إن وجدته مالا  
ولم يأخذ السيد ولو جنى  
على سيده لزمه قود  
أو أرش بمائة فان لم  
يكن فله تعجيله أو على  
أجنبي لزمه قود أو  
الأقل من قيمته  
والأرش فان لم يكن  
معه مال عجزه الحاكم  
بطلب المستحق وبيع  
بقدر الأرض وبقيت  
الكتابة فيما بقي وللسيد  
قداؤه ولو أعتقه أو  
أرأه بعد الجناية عتق  
ولزمه القداء ولو قتل  
المكاتب بطلت وليس له  
قود على قاتله إن كافاه  
والألف القيمة والمكاتب  
تصرف لا تبرع فيه  
ولا خطر وشراء من  
يعتق على سيده ويعتق  
بمجزءه وشراء من  
يعتق عليه يذن وتبعه  
رقا وعقبا .

(فصل في الكتابة  
الباطلة باختلال ركن  
ملغاة إلا في تعليق معتبر  
والفاسدة بكتابة بعض  
أو فساد شرط أو عوض  
أو أجل كالصحيحة في  
استقلاله بكسب وأخذ  
أرش جناية عليه ومهر  
وفي أنه يعتق بالأداء  
وبقيته كسبه وكالتعليق)

(و) يقوم (الحاكم مقام المكاتب) الذي جن أو حجر عليه (في أداء إن وجدته مالا ولم يأخذ السيد) استقلالا وثبتت  
الكتابة ونحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يضيع  
إذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فان لم يجد له مالا يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب  
قنا له وعليه مؤنه فان أفاق وظهر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه إلى السيد وحكم بعقده ونقض تعجيله  
ويقال بالإفاقة في ذلك ارتفاع الحجر وخرج بياض ولم يأخذ السيد مالا وأخذ استقلالا فانه يملك الحصول  
القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلا أو قطعا (لزمه قود أو أرش) بالعاما بلغ لأن واجب جنايته عليه  
لا يتعلق له بقيته بخلاف ما يأتي في الأجنبي ويكون الأرش (مما معه) وما سيكسبه لانه معه كأجنبي كامل  
(فان لم يكن) معه ما يفي لذلك (فله) أي للسيد أو الوارث (تعجيله) دفعه للضرر عنه (أو) جنى (على أجنبي)  
قتلا أو قطعا (لزمه قود أو الأقل من قيمته والأرش) لانه يملك تعجيل نفسه وإذا عجزها فلا يتعلق سوى الرقبة  
وفي إطلاق الأرش على ذمة النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) يفي بالواجب (عجزه) الحاكم بطلب المستحق  
وبيع بقدر الأرض) أن زادت قيمته عليه والافسكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرقبة كلام التنبيه فهم أنه  
لا حاجة إلى التعجيل بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة كما أن بيع للرهن في أرض الجناية لا يحتاج إلى فك  
الرهن وقال القاضي للسيد أيضا تعجيله أي بطلب المستحق وبيعه أو قداؤه (وبقيت الكتابة فيما بقي) لما في  
ذلك من الجمع بين الحقوقي فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد قداؤه) بأقل الأمرين من قيمته  
والأرش فيبقى مكاتبه على المستحق قبول القداء (ولو أعتقه أو أرأه) من النجوم (بعد الجناية عتق) ولزمه  
القداء) لانه فوت متعلق بحق الجاني عليه كالموتله بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعدها فلا يلزم السيد قداؤه  
(ولو قتل المكاتب بطلت) أي الكتابة ومات رقيقا لقوات عملها (وليس له قود على قاتله إن كافاه  
والألف القيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه إلا الكفارة مع الإثم إن تعدد ولو قطع طرفه ضمنه  
لبقاء الكتابة (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء وإجارة أما ما فيه تبرع كصدقة  
وهبة أو خطر كفرض وبيع نسبة وإن استوفى برهن أو وكفيل فلا بد فيه من إذن سيده نعم ما تصدق  
به عليه من نحو لحم وخبر بما العادة فيما كاه وعدم بيعه له إهداؤه لغيره على النهر في الأم (و) له (شراء من  
يعتق على سيده) والمالك فيه المكاتب (ويعتق) على سيده (عجزه) لسخوله في ملكه ولما يشترى بعض من  
يعتق على سيده ثم إن عجز نفسه أو عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وإن اختار سيده  
تعجيله لما مر في العتق (و) له (شراء من يعتق عليه يذن) من سيده (و) إذا اشتراه بآذنه (تبعه رقا وعقبا)  
ولا يصح اعتاقه عن نفسه وكذا يته ولو يذن لتضمينها الولاء وليس من أهله كاعلم ذلك بمعامر .

(فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك في الفاسدة الصحيحة وما تخالفها فيه وغير  
ذلك) (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت صحتها (باختلال ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرها  
أو صبيًا أو مجنونًا أو عتقت خير مقصود كدم (ملغاة إلا في تعليق معتبر) بأن يقع بمن يصح تعليقه فلا تلحق  
فيه وذكر الباطلة مع حكمها المذكور من زيادتي (والفاسدة) وهي ما اختلفت صحتها (بكتابة بعض) من  
رقيق (أو فساد شرط) كشرط أن يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) كحجر (أو) فساد (أجل) كنجس  
واحد (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بكسبه) (و) (أخذ أرض جناية عليه ومهر) في أمة ليستعين  
به في كتابته سواء أوجب الهربوط شهقام بقصد صحيح فقولي ومهر أعظم من قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق  
بالأداء) لسيد عند أجل بحكم التعليق لأن مقصود الكتابة العتق وهو لا يطل بالتعليق فاسد وبهذا خالف  
البيع وغيره من العقود قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا (و) في أنه (تبعه)  
إذا اعتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيدفع الكتابة ولدها (وفي أنه تسقط حقته عن سيده) (وكالتعليق)

بصفة (في أنه لا يتفق غير أدائه) أي السكاتب كإبراهمه وأداء غيره عنه متبرعا فغيري بذلك أهم من  
تعبيره بالإبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المعلق عليه فان كان قال إن  
أديت إلى أوالي وارتى بعد موتى لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به) (و) في أنه (لا يصرف له سهم  
المكاتبين) وفي صحة اعتاقه عن الكفارة وتعليقه ومنعه من السفر وجواز طء الأمة وكل من الصحيحة  
والفاسد عقد معاوضة لكن القلب في الأولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق . وإعلم أن الباطل  
والعاصدة عندنا سواء الا في مواضع منها الحج والعمارة والحلع والسكابة (وتحالفهما) أي تخالف الفاسدة  
الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسحها) بالفعل أو بالقول إذا لم يسلم له العوض كإسائي فكان له فسحها  
دفعاً للضرر حتى لو أدي السكاتب السمي بفسحها لم يتفق لانه وإن كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد  
ارتفعت فارتفع وقيد الفسخ بالسيد لانه حينئذ هو الذي خالف فيه الفاسدة كلا من الصحيحة والتعليق  
بخلافه من العبد فانه يطرد في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعي ولا يأتي في التعليق وإن كان فسح  
السيد كذلك (و) في (أنها تبطل بنحو إغناء السيد وحجر سفة عليه) لان الخط في الكتابة للمكاتب لا للسيد كما  
مر بخلاف الصحيحة والتعليق لا يبطلان بذلك وخارج بالسيد السكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو إغناؤه وحجر  
سفة عليه وزيادته في السفة حجر الفاسد فلا تبطل به فان بيع في الدين بطلت (و) في (أن السكاتب يرجع عليه بما  
أداءه) ان بقي (أو يبدله) ان تلفه وهذا من زيادته هذا (ان كان له قيمة) هو أولى من قوله ان كان متقوما  
بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه شيء الا أن يكون محترما كجلد ميتة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله إن تلف  
(وهو) أي السيد يرجع (عليه قيمته وقت العتق) إذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في  
البيع بعد تلف البيع في يد المشتري ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا  
تراجع (فان اتخذا) أي واجبا السيد والسكاتب جنسا وصفة كصفة وتكسير وحلول وأجل وكانا قديين  
فهو أولى من قوله فان تجانسا (فالتقصا) واقع بينهما كسائر الديون من النقود للتحدة كذلك بأن  
يسقط من أحد الدين بقدره من الآخر (ولو بالرضا) من صاحبهما أو من أحدهما إذ لا حاجة اليه  
(ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر أما إذا كانا قديين فان كانا متقومين فلا تقاض  
أو مثليين فبهما تفصيل ذكرته في شرح الروض وغيره (فان فسحها) أي الفاسدة (أحدها) هو أعم  
من قوله السيد (أشهد) بفسحها احتياطا وتحريزا من التجاحد لاشترط (فلو قال) السيد (بعد قبضه)  
المال (كنت فسخت) الكتابة (فأنكر) السكاتب (حلف) السكاتب فيصدق لأن الأصل عدم الفسخ  
وعلى السيد اليقينة (ولو ادعى) عبدا (كتابة فأنكر ميده أو واره حلف) للسكر فيصدق لأن الأصل  
عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد صار قنا وجعل أنكاره تعجيزا منه لنفسه فان قال  
كاتبك وأديت المال وعتقت عتق بإقراره ومعلوم مأمور في الدعوى واليقات أن السيد يحلف على البت  
والوارث على نفي العلم (ولو اختلغا) أي السيد والسكاتب (في قدر النجوم) أي للمال (أو فسحها) كجنسها  
أو عديها أو قدر أجلها ولا بينة أو لكل بينة (تحالفا) بالكيفية السابقة في البيع فان اختلغا في قدر  
النجوم معنى الأوقات فالحكم كذلك إلا من كان قول أحدهما مقتضيا للفساد كأن قال السيد كاتبك على  
نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو السكاتب في هذا المثال (ثم إن لم يقبض) السيد (ما ادعاه  
ولم يتقأ) على شيء (فسحها الحاكم) وقياس مأمور في البيع أنه يفسحها الحاكم أو التحالفان أو أحدهما  
وهو ما مال اليه الأسنوي وغيره لكن فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوب عليه بل محم فيه فأشبهه  
الغنة بخلافه ثم (وان قبضه) أي ما ادعاه (وقال السكاتب بعضه) أي بعض المقبوض وهو الزائد على  
ما اعترف به في العقد (ودية لي) عندك (عتق) لاتفاقهما على وقوع العتق بالتقديرين (ورجع) هو

في أنه لا يتفق غير أدائه  
وتبطل بموت سيده  
وتصح الوصية به ولا  
يصرف له سهم المكاتبين  
وتحالفها في أن للسيد  
فسحها وأنها تبطل  
بنحو إغناء السيد  
وحجر سفة عليه وأن  
للسكاتب يرجع عليه  
بما أداء أو يبدله إن  
كان له قيمة وهو عليه  
قيمته وقت العتق  
فان اتخذا فالتقصا ولو  
بالرضا ويرجع صاحب  
الفضل به فان فسحها  
أحدها أشهد فلو قال  
بعد قبضه كنت فسخت  
فأنكر حلف ولو ادعى  
كتابة فأنكر سيده أو  
وارثه خلف ولو اختلغا  
في قدر النجوم أو فسحها  
تحالفا ثم ان لم يقبض  
ما ادعاه ولم يتقأ فسحها  
الحاكم وان قبضه وقال  
للسكاتب بعضه ودية  
عتق ورجع

(عأدى) رجع (السيد بقيمته وقد يتقاصان) في تلف المؤدى بأن كان هو أو قيمته من جنس قيمة السيد وصفتها (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر) المكاتب المجنون أو الحجر (حلف السيد) فيصدق (إن عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (والإفالمكاتب) لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الأول مخالف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا على أو مجنونا يوم زواجها لم يصدق وإن عهده بذلك وفرق بأن الحق ثم تعاق ثالت بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفي آيات من زيادتي (أو قال) السيد (وضعت) عنك (النجم الأول أو بعضا) من النجوم (هنا) للمكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لأنه أعرف بمراحه (ولو قال) العبد لابن سيده (كاتبني أبو كاضدقاء) وما أهل للتصديق أو قامت بكتابتها بيعة (لمكاتب) عملا بقولها أو بالبيعة (فمن أعتق) منها (نصيه) منه (أو أبرأه عن نصيه) من النجوم (عتق) خلافا لرافعي في تصحيحه الوقف (ثم إن عتق نصيب الآخر) بأداء أو إعتاق أو إبراء (فالولاء) على المكاتب (للأب) ثم ينتقل بالمصوبة إليهما بالمعنى السابق في أواخر كتاب الإعتاق (وإن عجز) فموسرا الآخر (عاد) نصيه (قنا ولا سراية) على العتق ولو كان موسرا لأن الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها واليت لا سراية عليه كما مر وقولني ثم إلى آخره من زيادتي (وإن صدقه أحدهما فنصيه مكاتب) عملا بإقراره واغتفر التبعض لأن الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكذب فنحلفه) على نفي العلم بكتابه أي به استصحابا لأصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فإن أعتق للصدق) نصيه (وكان موسرا سرى العتق) عليه إلى نصيب المكذب لأن المكذب يدعى أن الكل رقيق لهما بخلاف ما لو أبرأه عن نصيه من النجوم أو قبضه فلا سراية أمالو أنكرنا فيحلفان على نفي العلم كما علم مما مر.

### كتاب أمهات الأولاد

بضم الحمة وكسر هاء مع فتح اليم وكسرها جمع أم وأصلها أمية قاله الجوهري ومن تقل عنه أنه قال جمع أمية أصل أم فقد تسمع ويقال في جمعها أمات وقال بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن الأول أكثر في الناس والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا والأصل فيه خبر «أما أمية ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه» رواه ابن ماجه والحاكم وصححه إسناده وخبر أمهات الأولاد لا يعن ولا يوهين ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقعه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رقبه وحسنه وقال رواه كلهم فثبت بسبب عتقها بموته انعقاد الولد خرا للاجماع ولجبر الصحيحين «إن من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربتها» وفي رواية ربه أي سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حرق كذا هو . لو (جلت من حر) كله أو بعضه ولو كافرا أو مجنونا (أمتة) ولو بلاوطه أو بوطه محرم (فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة) وإن لم ينفصل (عتقت بموته) ولو قتلها لهما مر (كولدها) الحاصل (بنكاح) رقيقا (أو زنا بدو وضعها) فإنه يعتق بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد ظن أنها زوجته الحرة أو أمتة لا تعقدها حرا فإن ظن أنها زوجته الأمة فكأمة وبخلاف الحاصل بنكاح أو زنا قبل الوضع لحينوته قبل ثبوت حق الحرية للأمة ومن ثم لم يعتق بموت السيد ولد الرهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقبل عود ملكها إليه فبالولاء ولها وهو مصر ثم بيعت في الدين ثم عاد ملكها وتقدم حكم الرهونة في كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعاقى برقبها مال وفي المجبور عليه بفسل خلاف رجح ابن الرضا نقول في إيلاده وتبعه البلقيني وهو أوجه ورجح السبكي خلافه وتبعه الأذرعى والزر كشي ثم قال لكن سبق عن

بأدى والسيد بقيمته وقد يتقاصان ولو قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر حلف السيد إن عرف ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الأول أو بعضا فقال بل الآخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبو كاضدقاء نصيبه أو أبرأه عن نصيه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر فالولاء للأب وإن عجز عاد قنا ولا سراية وإن صدقه أحدهما فنصيه مكاتب ونصيب المكذب فنحلفه فإن أعتق للصدق وكان موسرا سرى العتق.

### كتاب أمهات الأولاد

جلت من حر أمتة فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بدو وضعها

الحاوي والنزالي النفوذ وخرج زيادني حر للكتاب فلا تفتق بموته أمته التي حبلت منه ولا ولدها وقولي  
 حبلت أولى من قوله أحبلها الإيهامه اعتبار فعله وليس مراداً فإن استدخالها ذكره أو منيه المحترم كذلك  
 كائنت به النسب (أو) حبلت منه (أمة غيره بذلك) أي بنكاح أوزنا (فالولد) الحاصل بذلك (رفيق)  
 تبعاً لأمة (أو بشبهة) منه كان ظنوا ولو زوجها أمته أو زوجته الحرة (غير) لظنه وعليه قيمته لسيدها  
 وكالشبهة نكاح أمة غير محررتها كحرفي الحيار والإغاف ولوطن بالشبهة أن الأمة زوجها للملوكة فالولد  
 رقيق (ولا تصير) من حبلت من غير مالكها (أم ولد) له (وإن ملكها) لا تنفاه العلو في محرق ملكه (وله) أي  
 للسيد (انقاع بأم ولده) كوطوءه واستخدم وإيثاره (وأرض جنايته عليها وتزوجها جبراً) وقيمتها إذا قتلت لبقاء  
 ملكه عليها وعلى منافستها كالمدرية (ولا يصح عليها من غيرها) يبيع أوهبة أو غيرها لأنها لا تقبل النقل وما  
 رواداً بوداد عن جابر كنا يبيع سرارينا أمهات الأولاد التي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً يجب  
 عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب إليه قولاً  
 ونصاً وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما مر وخرج زيادني من غيرها عليها من نفسها  
 فصح كما أفتى به القفال في البيع ومثله غيره مما يمكن لأنه في الحقيقة إعتاق (و) لا يصح (رهناً) لما فيه من  
 التسلط على يمينها وتغييرها بما ذكر أولى من قوله ويجرم بيعها ورهنها وهبتها (كولسها التابع لها) في  
 العتق بموت السيد فلا يصح ملكه من غيره ورهنه وهذه من زيادني (وعتقها من رأس لال) وإن  
 حبلت بمن سيدها في مرض موته أو أوصى بعتقها من الثلث كإتفاقه للال في الشهوات فلا يؤثر فيه  
 ذلك بخلاف ما رواه أوصى بحجة الإسلام من الثلث وهذا من زيادني في الولد والله سبحانه وتعالى أعلم .

أو أمة غيره بذلك فالولد  
 رقيق أو بشبهة غير ولا  
 تصير أم ولد وإن ملكها  
 وله انقاع بأم ولده  
 وأرض جنايته عليها  
 وتزوجها جبراً ولا يصح  
 عليها من غيرها  
 ورهنها كولدها التابع  
 لها وعتقها من رأس  
 لال ، والله أعلم .

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب [ فتح الوهاب ، صرح منيع الطلاب ]

لشيخ الإسلام : « أبي يحيى زكريا الأنصاري »

وبهامشه :

١ - [ منيع الطلاب ] للمؤلف

٢ - [ الرسائل الذهبية : في المسائل الدقيقة للنهجية ] للسيد « مصطفى الذهني الشافعي » .

صفحة	صفحة
١١١ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٢ خطبة الكتاب
١١٣ باب زكاة الفطر	٣ (كتاب الطهارة) ٧ باب الأحداث
١١٥ باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه	٩ فصل في آداب الحلاء وفي الاستنجاء
١١٦ باب أداء زكاة للمال ١١٧ باب تعجيل الزكاة	١١ باب الوضوء ١٥ باب مسح الخفين
١١٨ (كتاب الصوم) ١١٩ فصل في أركان الصوم	١٨ باب النسل
١٢٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	١٩ باب في النجاسة وإزالتها ٢١ باب التيمم
» فصل في فدية قوت الصوم الواجب	٢٣ فصل في كيفية التيمم وغيرها
١٢٤ باب صوم التطوع	٢٦ باب الحيض
١٢٥ (كتاب الاعتكاف)	٢٧ فصل : في تقسيم الدم الخارج من المرأة
١٣١ فصل في الاعتكاف المنذور	٢٩ (كتاب الصلاة) باب أوقاتها
١٣٤ (كتاب الحج) ١٣٩ باب اللواقيت	٣٢ فصل فيمن يجب عليه الصلاة وما يذكركمعه
١٣٨ باب الإحرام ١٤٠ باب صفة التمسك	٣٣ باب في من الأذان والإقامة
» فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن	٣٥ باب فيمن يكون التوجه القبلة شرطاً
١٤٤ فصل في الوقوف بعرفة مع ما يذكركمعه	في حصة صلاته ومن لا
١٤٥ فصل في البيت بمزدلفة والدفع منها	٣٨ باب صفة الصلاة ٤٨ باب في شروط الصلاة
١٤٧ فصل في البيت بمعنى ليالي أيام التشريق	٥٣ باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
١٤٩ فصل في أركان الحج والعمرة وبيان	٥٥ باب في سجودي التلاوة والشكر
أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك	٥٦ باب في صلاة النفل ٥٩ باب في صلاة الجماعة
١٥١ باب ما حرم بالإحرام	٦١ فصل في صفات الأئمة
١٥٦ باب الإحصار والقوات	٦٤ فصل في شروط الاقتداء وآدابه
١٥٧ (كتاب البيع) ١٦١ باب الربا	٦٨ فصل في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعها
١٦٤ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها	٦٩ باب كيفية صلاة السافر
١٦٦ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهياً	٧٠ فصل في شروط القصر وما يذكركمعه
لا يقتضى بطلانها وما يذكركمعه	٧٢ فصل في الجمع بين الصلاتين ٧٣ باب صلاة الجمعة
١٦٧ فصل في تفريق الصفقة وتمدها	٧٧ فصل في الأغسال السنوية في الجمعة وغيرها
١٦٨ باب الخيار ١٦٩ فصل في خيار الشرط	٧٩ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به
١٧٠ فصل في خيار العيب وما يذكركمعه	٨٠ باب في صلاة الخوف ٨٢ فصل في لباس
١٧٥ باب في حكم المبيع ونحوه	٨٢ باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها
١٧٨ باب التولية والإشراك والمراعاة والمخاطة	٨٤ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر
١٧٩ باب بيع الأصول والثمار	٨٦ باب الاستسقاء ٨٧ باب حكم تارك الصلاة
١٨٢ فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما	٨٨ (كتاب الجنائز) ٩٢ فصل في تكفين الميت وحمله
١٨٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٩٤ فصل في صلاة الميت ٩٨ فصل في دفن الميت
١٨٥ باب في معاملة الرقيق	١٠٢ (كتاب الزكاة) ١٠٢ باب زكاة الماشية
١٨٦ (كتاب السلم)	١٠٦ باب زكاة النابت ١٠٩ باب زكاة النقد
١٩٠ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه الخ	



- ١٩١ فصل في القرض  
١٩٢ (كتاب الرهن)  
١٩٦ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن  
١٩٩ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به  
٢٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة  
» (كتاب التفليس)  
٢٠١ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه  
بالفلس من بيع وقسمة وغيرها  
٢٠٣ فصل في رجوع العامل للفلس عليه الخ  
٢٠٥ باب الحجر  
٢٠٧ فصل فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية  
تصرفه في ماله  
٢٠٨ باب الصلح  
٢١٠ فصل في التزامه على الحقوق المشتركة  
٢١٣ باب الحوالة  
٢١٤ باب الضمان  
٢١٧ (كتاب الشركة)  
٢١٨ (كتاب الوكالة)  
٢٢٠ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة  
والقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معها  
٢٢١ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة القيدة  
٢٢٢ فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها  
٢٢٣ (كتاب الإقرار)  
٢٢٥ فصل في بيان أنواع من الإقرار الخ  
٢٢٧ فصل في الإقرار بالنسب  
٢٢٨ (كتاب العارية)  
٢٣٠ فصل في بيان أن العارية غير لازمة الخ  
٢٣١ (كتاب النصب)  
٢٣٢ فصل في بيان حكم النصب وما يؤمن به  
للنصب وغيره  
٢٣٤ فصل في اختلاف المالك والتاسب وضمان  
ما ينقص به النصب وما يذكر معها  
٢٣٦ فصل فيما يطرأ على النصب من زيادة  
وغيرها  
٢٣٧ (كتاب الشفعة)  
٢٣٨ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي  
الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معها  
٢٤٠ (كتاب القراض)  
٢٤١ فصل في أحكام القراض  
٢٤٣ فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين  
وحكم اختلاف العاقلين مع ما يأتي معها  
٢٤٤ (كتاب للساقاة)  
٢٤٥ فصل في بيان أن للساقاة لازمة وحكم  
هرب العامل ، والزراعة ، والخبرة  
٢٤٦ (كتاب الاجارة)  
٢٤٩ فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري  
والمكترى لعقار أو دابة  
٢٥٠ فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر النفعة  
به تقريبا مع ما يذكر معها  
٢٥١ فصل فيما يقتضى الانقضاء والخيار في  
الاجارة وما لا يقتضيها  
٢٥٣ (كتاب إحياء الموات)  
٢٥٤ فصل في بيان حكم النافع المشتركة  
٢٥٥ فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة الخ  
٢٥٦ (كتاب الوقف)  
٢٥٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية  
» فصل في أحكام الوقف المعنوية  
٢٥٩ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط  
الناظر ووظيفته  
٢٥٩ (كتاب الهبة)  
٢٦١ (كتاب اللقطة)  
٢٦٢ فصل في بيان حكم لقط الحيوان وغيره  
مع بيان تعريفهما  
٢٦٤ (كتاب القبط)  
٢٦٥ فصل في الحكم بإسلام القبط وغيره  
بتبعية أو بكفرها كذلك  
٢٦٦ فصل في بيان حرية القبط ورفقوا استحاقه  
٢٦٧ (كتاب الجمالة)

صفحة	صفحة
٢٩ فصل في حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما	٢ (كتاب الفرائض)
٣٠ فصل في صدقة التطوع	٤ فصل في بيان الفرض وذوها
» (كتاب النكاح)	٥ فصل في الحجب مانا بالشخص أو بالاستغراق
٣٣ فصل في الخطبة	٦ فصل في كيفية إر الأولاد وأولاد الابن
٣٤ فصل في أركان النكاح وغيرها	انفرادا واجتماعا
٣٥ فصل في عاقد النكاح وما يذكر معه	» فصل في كيفية إر الأب والجد وإرث الأم في حالة
٣٧ فصل في موانع ولاية النكاح	» فصل في إرث الحوي
٣٩ فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح	٧ فصل في الإرث بالو
٤٠ فصل في تزويج المحجور عليه	» فصل في بيان ميراث الجد والإخوة
٤١ باب ما يحرم من النكاح	٨ فصل في موانع الإي وما يذكر معها
٤٤ فصل فيما يمنع النكاح من الرق	١٠ فصل في أصول المل وبيان ما يحول منها
٤٥ فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يذكر معه	١١ فرع في تصحيح المسامحة معرفة أنصاء الورثة
٤٦ باب نكاح الشرك	١٢ فرع في المناسخات
٤٧ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكافر بعد إسلامه	١٣ (كتاب الوية)
٤٩ فصل في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر	١٥ فصل في الوية بزا على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصصة
» باب الخيار	» فصل في بيان الرضا والخوف وللحق به
٥٢ فصل في الإغاف	القتضى كل منهما أجر في التبرع الزائد على الثلث
٥٣ فصل في نكاح الرقيق	١٦ فصل في أحكام لفظية لموصى به ولموصى له
٥٤ (كتاب الصداق)	١٨ فصل في أحكام معنة الموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت ومنفعه
٥٦ فصل في الصداق الفاسد وما يذكر معه	١٩ فصل في الرجوع عن الوصية
٥٧ فصل في التفويض وما يذكر معه	» فصل في الإيضاء
٥٨ فصل فيما يسقط للمهر وما ينصفه وما يذكر معها	٢٠ (كتاب الودعة)
٦٠ فصل في التمتع	٢٣ (كتاب قلم النية الغنيمة)
٦١ فصل في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر المسمى	٢٥ فصل في الغنيمة ومبتيها
» فصل في الوليمة	٢٦ (كتاب قسم الزكاة مع بيان حكم صدقة التطوع)
٦٣ (كتاب القسم والنشوز)	٢٨ فصل في بيان مقتضى صرف الزكاة لاستحقاقها وما يأخذ منها

صفحة	صفحة
١١٢ (كتاب الرم)	٦٥ فصل في حكم الشقاق والتندي بين الزوجين
١٦٤ فصل في طروائع البيع على الشكاح مع الغرم بسبب قطعه بكاح	٦٦ (كتاب الخلع)
» فصل في الإتم بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر مما	٦٩ فصل في الألفاظ للزوجة المومضة
١١٥ (كتاب البت)	٧٢ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوجه (كتاب الطلاق)
١١٨ فصل في موب المؤن ومسقطاتها	٧٥ فصل في نفويض الطلاق للزوجة
١١٩ فصل في حكم عسار بمؤنة الزوجة	٧٦ فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه
١٢١ فصل في مؤ القريب	٧٧ فصل في الاستثناء
١٢٢ فصل في الحقة	٧٨ فصل في الشك في الطلاق
١٢٤ فصل في مؤ المملوك وما معها	٨٠ فصل في بيان الطلاق السني وغيره
١٢٦ (كتاب إية)	٨١ فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه
١٢٨ فصل في الحقة من اثنين وم يذكر معها	٨٣ فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرها
» فصل في أثر القود في النفس	٨٦ فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها
١٣٠ فصل في تعيالي المجرع لحرية أو عصمة أو إهدار أو بقدر المضمون به	» فصل في أنواع من تعليق الطلاق
١٣١ فصل فيما يسير في قود الأطراف والجراحات المعاني مع ما يأتي	٨٧ (كتاب الرجعة)
١٣٢ باب كيفية التعويل الاختلاف فيه ومستوفيه	٩٠ (كتاب الإيلاء)
١٣٤ فصل في اخف مستحق الدم والجاني	٩٢ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره
» فصل في معق القود ومستوفيه	٩٣ (كتاب الظهار)
١٣٦ فصل في موب العدد والغفو	٩٤ فصل في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معها
١٣٧ (كتاب الآت)	٩٥ (كتاب الكفارة)
١٣٨ فصل في موب مادون النفس من الجرح ونحوه	٩٨ (كتاب اللعان والقذف)
١٣٩ فصل في موب إيانة الأطراف	٩٩ فصل في قذف الزوج وزوجه
١٤٠ فصل في موب إزالة للتافع	١٠٠ فصل في كيفية اللعان وشروطه ونحوه
١٤٢ فصل في الجنية التي لا تقدر لأرثها والجناية على الرقيق	١٠٣ (كتاب العدد)
١٤٣ باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق والنكاح والكفارة	١٠٦ فصل في تداخل عدتي امرأة
١٤٥ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه	» فصل في حكم معاشرة المتأرق للعدة
	١٠٧ فصل في عدة الوفاة وفي القود وفي الإحدا
	١٠٨ فصل في ملكي الممتدة
	١١٠ باب الاستبراء

صفحة	م
١٨٢ (كتاب الهدنة)	١ فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما يحمل
١٨٤ (كتاب الصيد والذباح)	١ فصل في جناية الرقيق
١٨٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكّر معه	١ فصل في القرة
١٨٧ (كتاب الأنحية)	١ فصل في كفارة القتل
١٩٠ فصل في الحقيقة	باب دعوى الدم والقسامة
١٩١ (كتاب الأطعمة)	١ فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب
١٩٤ (كتاب السابقة)	للناله بسبب الجناية من إقرار وشهادة
١٩٧ (كتاب الإيمان)	١ (كتاب البغاة)
١٩٨ فصل في صفة كفارة اليمين	١ فصل في شروط الإمام الأعظم وفي بيان
١٩٩ فصل في الحلف على السكبي والساكنة	طرق انعقاد الإمامة
وغيرهما مما يأتي	١ (كتاب الردة)
٢٠٠ فصل في الحلف على أكل أو شرب مع	١ (كتاب الزنا)
بيان ما يتناوله بعض المأكولات	١ (كتاب حد القذف)
٢٠١ فصل في مسائل مشورة	١ (كتاب السرقة)
٢٠٢ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا	١ فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما
٢٠٣ (كتاب النذر)	يكون حرزا للشخص دون آخر
٢٠٥ فصل في نذر الإتيان إلى الحرم بنفسك	فصل فيما يثبت به السرقة ومائة طع بها
أو غيره مما يأتي	وما يذكّر معهما
٢٠٧ (كتاب القضاء)	١ باب قاطع الطريق
٢٠٨ فصل فيما يقتضى انزاله القاضى أو عزله	١ فصل في اجتماع عقوبات على واحد
وما يذكّر معه	١ (كتاب الأشربة والتعازير)
٢٠٩ فصل في آداب القضاء وغيرها	١ فصل في التعزير
٢١٢ فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	١ (كتاب الصيالي)
٢١٤ باب القضاء على الغائب الخ	١ فصل فيما تلفه الدواب
٢١٥ فصل في الدعوى بين غائبة	١ (كتاب الجهاد)
٢١٦ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما	١ فصل فيما يكره من القزو ومن يكره
يذكّر معه	أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو
٢١٧ باب القسمة	يسن قتله
٢٢٠ (كتاب الشهادات)	١ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل
٢٢٢ فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال	الحرب
وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع	١ فصل في الأمان مع الكفار
ما يتعلق بهما	١ (كتاب الجزية)
٢٢٥ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك	١ فصل في أحكام الجزية غير ما مر
٢٢٥ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها	

صفحة	صفحة
٢٣٩ (كتاب التدبير)	٢٢٦ فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم
٢٤١ فصل في حكم المدبرة والمعلق عتقها بصفة	٢٢٧ (كتاب الدعوى والبيانات)
مع ما يذكر معه	٢٢٩ فصل فيما يتعلق بجواب المصلي عليه
٢٤٢ (كتاب الكتابة)	٢٣٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
٢٤٤ فصل فيما يلزم السيد وما يسن له وما	٢٣١ فصل في النكول
يحرم عليه ويان حكم ولد الكتابة وغير ذلك	٢٣٢ فصل في تعارض البيتين
٢٤٦ فصل في لزوم الكتابة وجوازها	٢٣٣ فصل في اختلاف التداعين
وما يعرض لها من فسخ أو انقضاء ويان	٢٣٤ فصل في القائف
حكم تصرفات للكتاب وغيرها	٢٣٥ (كتاب الاعتاق)
٢٤٧ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة	٢٣٦ فصل في العتق بالعضية
والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة	٢٣٧ فصل في الاعتاق في مرض الموت ويان
الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك	القرعة
٢٤٩ (كتاب أمهات الأولاد)	٢٣٩ فصل في الولاء

(تمت)